شرح مراح الارواح للفاضل
أحمد المعروف بديكقوز
رحمه الله تعالى في
فن الصرف

(وبهامشه الفلاح شرح المراح للعلامة الامام شمس)
(الدين أحمد بن سليمان المشهور بابن كمال باشا)

الرحيم) * نحمدك يا من بيده الخير والجود وبقدرته تصريف كل موجود وخص الانسان منه بخاصة أمر الا مزيد
ج سالم مسعود ومن عصاه فعمل ناقص مردود فسبحانه وطاعة لا اله الا الله المعبود ونصلي على رسوله محمد خاتم الانبياء
جبياء وعلى آله وأصحابه الاتقياء الكرام البررة الاصفياء ما نسخت الشمس باجرا الظلماء وبحر عيون ارض الماء (وبعد)
ختصر في الصرف الذي صنفه الفاضل المحقق والعالم المدقق علامة الورى شمس الملة والدين أحمد بن علي بن مسعود جعلهم الله قريبا
م محمود مع صغر حجمه ووجازة نظامه (٢) مشتملا على غرر الفرائد ودرر الفوائد محتويا على دقائق الاسرار العربية ونكات
ادبية ولم يقع له
ت القناع عن
ز يل الاستار
انه فلم يبرز عن
ـفا الا تكلم
ـس قبلهم ولا
ـهم يحومون حول
ـه ولم يبينوا شيأ منها
ـه ولم يهتدوا الى
ـه سبيلا والى مشارع
ـه دليلا فأردت أن
ـرحا يزيل صعابه
ج من قشره لبابه
ـد ضمنه وعرضتها
ـل الافاضل وفحا
ـل حضرة
ـه ام ملجأ كافة
ـ قواعد المنقول
ـول مشيد أركان
ع والاصول بين
الدينية مزين
ـبوية أسوة
ـين قدوة
ـن برهان
ـع الفضل
المحقق
ـت
ـم
ـوأطف تبيانه باهرة فلحظنا اليها بعين القبول مشيرا الى باتمام هذا المأمول فرفرف على جناح ثم
ـغراض لا يظفر بها البال فجددت في فتق رتق مبانيه وجهدت جهدي في حل حلو معانيه حتى ظفرت الى
ـولا قدمر على تحقيق ما في الكتاب بل أضفت اليه فوائد لطيفة من هذا الباب وقواعد شريفة
ـالمتقدمين ونخب مصنفات المتأخرين فاقتلعت الاسى من عيونها واشتملت
ـري القاصر بعون الله القادر واقتصدت بين طرق الاطناب والاقتصار
ـم عن تنقيحه ونهلني عن ترشيحه فتركته بحره وطويته على غره

٢٠٨١
٥ هـ
كتاب

بسم الله الرحمن الرحيم

اللهم يا مصرف القلوب صرف قلوبنا نحو رضائك * وصل على من أوتي جوامع الكلم من بين أنبيائك * وعلى الآمرين بالمعروف والناهين عن المنكر من آله وأصحابه وأزواجه وأحبائه * وعلى المقتفين بهم في مصادرهم ومواردهم * ربنا لا تؤاخذنا بالفرطات الماضية وسدد أمورنا في الحال والاستقبال * واحفظنا من الاعتلال والاختلال في الاقوال والافعال * وارزقنا فصاحة اللسان في أبواب الخيرات * قال المصنف رحمه الله تعالى عملا بالحديث المشهور والخبر المأثور واقتداء بالكتاب الكريم (بسم الله الرحمن الرحيم) وتخصيص كتابه بأول القرينتين بل ذكره من باب الاكتفاء كقوله تعالى في ا ضل سرابيل تقيكم الحر أي والبرد ولما وقع التصنيف في العلم الاسلامي أغنى عن كتب الصلاة على النبي عليه الصلاة والسلام لان المقصود به التنبيه على أن المصنف من المسلمين اذ الظاهر أن لا يصنف أحد الا فيما ينتمي اليه من الدين * وأما كون المصنف من المصنفات الاسلامية فيعلم من خصوص العلم الذي فيه التصنيف

مع اني بالنقصان لمعترف وبالخطايا لمقترف فكل ما وقع فيه سهو فمن اختراعي واذا اتفق مني شيء فمن وحيه من غير ادعائي على انه من شأن نوع الانسان السهو والخلل والنسيان ولهذا قال ابن عباس أول ناس أول الناس فالرجو من أكابر الفضلاء وأماثل العلماء أن يصلحوا ما عثروا عليه من زلتي ولم يعتبوا على فرط خطيئتي وزلتي (وسميته بالفلاح في شرح المراح) وأسأل الله تعالى أن يهديني الى سبيل الرشاد ويوفقني لما يرتضيه من مسالك السداد انه ولي الاجابة والتوفيق وبتحقيق الامنية حقيق وهو حسبي ونعم المعين (قال المفتقر) ترك المصنف دأب سائر المصنفين من افتتاح كتبهم بالحمد لله اقتداء بسيد المرسلين عليه السلام في اظهار عجزه في مقام الحمد حيث قال عليه السلام لا أحصي ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك واتبع على ترك الحمد ترك الصلاة على النبي عليه السلام وعلى آله وأصحابه رضوان الله عليهم أجمعين ويمكن أن يقال ان مثل ترك الحمد لاظهار عجزه في مقام الحمد بناء على أن عظمته تعالى ليست في حد يمكن أن تعبر عنها النفوس الناطقة البشرية القاصرة حمد بناء على ان معنى الحمد فعل ينبئ عن تعظيم المنعم بسبب كونه منعما وان هذا الترك فعل كذلك بل هو أبلغ وأولى من مثل الحمد لله لان دلائل الالفاظ وضعية قد يتخلف مدلولاتها عنها بخلاف دلالة الافعال فانها عقلية وبهذا المعنى قيل أولى الحمد ترك الحمد ويمكن أن يقال أيضا ان قوله المفتقر الى الله الودود حمد بناء على ان هذا القول يشعر بالتعظيم وكل ما يشعر بالتعظيم حمد تدبر وانما ابتدأ بالماضي لدلالته على التحقق والوقوع ولقصد الموافقة بين قوله تعالى والله الغني وأنتم الفقراء وبين كلامه اختار المفتقر على المحتاج ونحوه فان قلت لم لم يقل قال الفقير مع انه أصل قلت لان في المفتقر زيادة حرف تدل على زيادة المعنى ولما كان لفظة الله اسما للذات المستجمع بجميع الصفات فكان ذكره ذكرا لجميع صفاته قال (الى الله الودود) دون (٣) الى الغني وغيره من الصفات مع ان في الاول رعاية التضاد مع المفتقر وموافقة كلامه لكلام الله تعالى في ذكر الغني أيضا ولما التزم الودود لرعاية السجع مع مسعود وكان طول الكلام اذا قيل فيهما في السجع لم يقل الى الله الغني الودود وهو فعول من ود يود أي أحب يحب وهو قد يجيء بمعنى الفاعل كالصبور بمعنى الصابر وقد يجيء بمعنى المفعول كالحلوب بمعنى المحلوب فعلى الاول يكون المعنى الى الله المحب أنبياءه وأولياءه وعلى الثاني الى الله المحبوب في قلوب أنبيائه وأوليائه فههنا يسوغ كلا معنييه لكن الثاني أنسب لان اطلاق المحب على الله تعالى بتأويل وان كان شائعا كثيرا بخلاف المحبوب (أحمد) مرفوع على انه عطف بيان المفتقر (ابن علي) أصله عليو من العلو قلبت الواو ياء لاجتماعهما وسبق احداهما بالسكون ثم أدغمت (ابن مسعود غفر الله) أي لاحمد دعاء في صورة الاخبار بمعنى ليغفر والسر في التعبير بالماضي في موقع الدعاء التفاؤل في القبول فكأن المدعو قد وقع والداعي أخبر عنه بالمضي أو اظهار الحرص في وقوعه (ولوالديه) أي أبوي أحمد قدم نفسه في الغفران على أبويه ليكون مستجاب الدعوة في حقهما وقيل لمتابعة ابراهيم عليه السلام حيث قال رب اغفر لي ولوالدي وقدم أبويه في قوله (وأحسن) أي الله (اليهما) أي الى والدي أحمد (واليه) أي الى أحمد حفظا للادب أو قدم نفسه في الغفران وأخرها في الاحسان لرعاية السجع (اعلم) أيها الطالب لتحصيل العلوم وقوله اعلم الى قوله أرواح بل الى آخر الكتاب مقول القول (ان الصرف) وهو في الاصل مصدر صرف من باب ضرب ومعناه التبديل والتغيير يقال صرفت الدراهم بالدنانير وبين الدرهمين صرف أي فضل لجودة فضة أحدهما ومنه الصيرفي والتصريف مشتق منه للمبالغة والكثرة ثم جعل الصرف والتصريف علمين لهذا العلم المعرف بانه علم باصول يعرف بها أحوال أبنية الكلم التي ليست باعراب فان قلت لما كانا علمين وكان في التصريف مبالغة وكثرة كان الاولى أن يقول المصنف ان التصريف لكثرة تصرفات هذا العلم قلت لما كان الصرف أخف من التصريف وأصلا له وأوفق لما بعده من النحو في الوزن وعدد الحروف اختار الصرف (أم العلوم) أي أصلها ومبدؤها لانها يبتدأ منها العلوم يقال الفاتحة أم القرآن وأم الكتاب لانها أصل القرآن منها يبدأ القرآن وانما شبه الصرف بالام في التوليد يعني كان الام تلد الولد كذلك الصرف يلد الكلمة اشعارا بشدة احتياج العلوم اليها لان الام [illegible] تعني

ثم أظهر عبوديته واحتياجه في بدء أمره فقال (قال) العبد (المفتقر) أي ذو الاحتياج لكثير واختار هذا اللفظ تبركا بما ورد في كلام الله تعالى حيث قال والله الغني وأنتم الفقراء وتبعا لما صدر عن صدر النبوة حيث قال الفقر فخري وقوله (الى الله الودود) أي المحبوب وهو المناسب للافتقار اليه متعلق بالمفتقر واختار صيغة الماضي حيث قال قال لضرورة تأخر الحكاية عن المحكي في الواقع وان كانت متقدمة في الذكر لتقدم العامل على المعمول وانما لم يقل قلت هضما لنفسه وليمكن التوصيف واجراء الاسم عليه واختار الفرع على الاصل اظهارا لزيادة احتياجه ثم ذكر اسمه واسمي أبويه لئلا يظن أن كتابه قبل التأمل فيه من تأليفات الاوباش بمرور الايام وكرور الاعوام فيتخذ ظهريا وليدعو لهم فعطفه على المفتقر عطف بيان فقال (أحمد بن علي بن مسعود) ثم دعا لنفسه ولوالديه بالغفران والاحسان كما هو اللائق بأهل الايمان فقال (غفر الله له ولوالديه وأحسن اليهما واليه) أي الى أحمد قدم نفسه أولا وأخر ثانيا لرعاية السجع ثم حرض على العلم الذي وقع التأليف فيه فقال مخاطبا لخطاب العام (اعلم أن الصرف) اختار هذا على التصريف مع أنهما علمان على علم يعرف به أحوال أبنية الكلم التي ليست باعراب لكونه أخف وموافقا للنحو وأصلا لانه ثلاثي وفي قوله (أم العلوم) أي أصلها تسمية الدال باسم المدلول تشبيها بالام من حيث الولادة

الولد منها فان قلت فعلى هذا يكون علم الصرف أم الكلمات لا أم العلوم والمقصود هو الثانى قلت لما كان استفادة العلوم من الكلمات والالفاظ صارت أمالها أيضا فان قيل يلزم أن يكون الصرف اما لنفسه لانه علم مستفاد من الكلمات والالفاظ أيضا أجيب بان المراد من العلوم ما عدا الصرف كما أن المنطق آلة لما عداه (والنحو) وهو علم بأصول يعرف بها أحوال أواخر الكلم من حيث الاعراب والبناء (أبوها) أى أبو العلوم شبه النحو بالاب فى الاصلاح يعنى كما أن الاب يصلح أولاده كذلك علم النحو يصلح الكلمات والالفاظ وفيه ما فى التشبيه الاول وجوابه كجوابه (ويقوى) من القوة وهى ضد الضعف وأصله يقوو من باب يعلم فأبدلت من الواو الاخيرة ياء لوقوعها رابعة أو حملا على ماضيه وهو قوى أصله قوو قلبت الواو الاخيرة ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها فصار قوى ثم قلبت ياء يقوى ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ويكتب على صورة الياء لانقلابها منها وان كانت فى الاصل واوا (فى الدرايات) وهى جمع دراية مصدر درى يدرى من باب رمى يرمى معناه علم يعلم فمعنى الدرايات أنواع العلوم مطلقا لكن لما وقعت فى مقابلة الروايات خصت بأنواع العلوم العقلية ولهذا جاز جمعها (داروها) أى عالموها وهو فاعل يقوى واسم فاعل يدرى والضمير للصرف باعتبار الام ولهذا أنث وأصله داريون بضم الياء فاستثقلت الضمة عليها فاسكنت فاجتمع ساكنان الياء والواو ثم حذفت الياء لان الواو علامة ثم ضم الراء لاجل الواو فصار دارون ثم أضيف الى الضمير فحذف النون لئلا يلزم اجتماع المتنافيين لان النون لقيامه مقام التنوين يدل على تمام الكلمة وانفصالها من غيرها والاضافة تدل على عدم تمام الكلمة واتصالها بغيرها فصار مدلولاهما متنافيين والمتنافيان لا يجتمعان فكذا ما يدل عليهما (ويطغى) أى يضل ولا يهتدى الى الصواب (فى الروايات) جمع رواية وهى مصدر روى من باب ضرب معناه نقل الحديث وههنا بمعنى المرويات أى فى المنقولات ولهذا جاز جمعها (عاروها) أى جاهلوها وهو فاعل يطغى والكلام فى أصله واعلاله واضافته الى ضميره كالكلام فى داروها اعلم ان المقصود من قوله اعلم ان الصرف الى ههنا ترغيب فى الصرف وبيان لكون سبب تأليف هذا الكتاب فتشبيه النحو بالاب بالتبع لا بالاصالة فلا يتوجه أن يقال لم افرد الضمير فى قوله عاروها وداروها ولم يثن ليرجع الى الصرف والنحو كليهما ومعناه ان العالم بالنحو يقوى والجاهل له يطغى أيضا والفاء فى (فجمعت) جواب الشرط المحذوف تقديره اذا كان الصرف على هذه الصفات المذكورة فجمعت (فيه) أى فى الصرف (كتابا موسوما) مسمى (بمراح الارواح) المراح اسم مكان من الروح بفتح الراء من الاستراحة والارواح جمع روح وهى النفس الناطقة فمعناه فى الاصل موضع راحة النفوس الناطقة وانما سمى به لان النفس الناطقة لما كانت طالبة للكمالات العلمية وهى لا تحصل الا بالآلة لانها تألمت واضطربت الى أن تجد تلك الآلة كالمرضى تألمت الى ان تجد دواء شافيا ولما كان هذا الكتاب مشتملا على ما هى آلة لتلك العلوم تتلذذ به النفوس وتصير راحة (وهو) أى كتاب مراح الارواح هذا شروع فى ترغيب الكتاب ببيان شرفه وفائدته (للصبى) أى لغير البالغ وانما خص به بناء على الغالب اذ الغالب ان قارئ الصرف الصبيان أو لكل من يميل الى البطالة الصبى فعيل من الصبوة بمعنى الميل أصله صبيو كعليو فأعل اعلاله (جناح النجاح) جناح الطائر يده والجمع أجنحة والنجاح

فكما ان الام تلد الاولاد كذلك هذا العلم يلد الكلمات التى هى دوال العلوم وقوالبها ولما اختلج فى صدر السامع ماذا أبوها بينه بقوله (والنحو) وهو علم يعرف به أحوال أواخر الكلم من حيث الاعراب والبناء (أبوها) أى مصلح للعلوم شبهه بالاب من حيث الاصلاح فكما ان الاب يصلح الاولاد كذلك هذا العلم يصلح الالفاظ التى هى أوعية العلوم وقوله (ويقوى) عطف على أم العلوم لكونه بمعنى يلد العلوم مثل قوله تعالى على قراءة الكوفيين فالق الاصباح وجعل الليل سكنا عطف قوله جعل على فالق لكونه بمعنى فلق (فى الدرايات) جمع دراية وهى التعقل مصدر بمعنى المفعول كضرب الامير بمعنى مضروبه أى فى المدريات أى المعقولات (داروها) أى عاقلو الصرف وعالموها وتأنيث الضمير باعتبار الام (ويطغى) أى يضل (فى الروايات) جمع رواية وهى النقل بمعنى المروى أى فى المرويات أى المنقولات (عاروها) أى العريانون من ثياب العلم كناية عن الجهل ولذا عداه بنفسه وانما قال فى الدرايات يقوى وفى الروايات يطغى لان تحصيل العلوم العقلية ممكن بدون الالفاظ وان كان متعسرا الا أنه لا شك فى أنه يقوى بها بخلاف تحصيل العلوم النقلية فانه بدونها متعذر قال الزمخشرى لا يعدون علما من العلوم الاسلامية فقهها وكلامها وعلمى تفسيرها وأخبارها الا وافتقاره الى العربية بين لا يدفع ومكشوف لا يتقنع فاذا لا شك ان محصلها العارى منها ضل فى سلوكه ولا يهتدى الى مطلوبه فافتقار الروايات اليه أشد من افتقار الدرايات واذا كان الحال على هذا المنوال (فجمعت) أى فقد جمعت لانه ماض بمعنى موقع جزاء للشرط محذوف كما قدرناه فلا يصح بدون قد اذا ليس فى اللفظ فلا بد من التقدير وهذا كثير فى كلامه وعليك بالتنبه فى مقامه ويحتمل أن يكون الجزاء محذوفا بقرينة المقام ويكون تقدير الكلام هكذا واذا كان كذلك أردت جمع كتاب فيه فجمعت الخ فيكون قوله جمعت معطوفا على الجزاء المقدر (فيه) أى فى الصرف (كتابا موسوما) أى معلما فان الاسم علامة المسمى (بمراح) أى محل راحة (الارواح) وهى جمع روح بمعنى النفس وقوله (وهو) أى ذلك الكتاب مبتدأ وقوله (للصبى) خصصه بالذكر بناء على الاغلب ومراعاة للنظير حال من خبر المبتدأ وهو قوله (جناح النجاح) أى الفوز بالمطلوب قدم عليه للسجع والجملة أعنى المبتدأ والخبر حال من كتابا استعار الجناح للكتاب

الظفر والخلاص شبه الصبي بالطير في النجاة وهذا الكتاب بالجناح في السببية بمعنى كما ان الطير ينجو من مهلكة العدو بسبب الجناح كذلك الصبي ينجو من مهلكة الجهل ويظفر المقاصد العلمية بسبب هذا الكتاب بقوله وهو مبتدأ وجناح النجاح خبره والصبي متعلق بمحذوف اذ هو حال من الخبر لانه مفعول في المعنى اذ تقدير الكلام أشبه هذا الكتاب بجناح النجاح ولم يلزم ذكر أداة التشبيه في كونه مفعولا معنى فيكون من قبيل زيد عمرورا كأي زيد كعمرو مرورا كما في قوله (وراح) أي طريق عطف على جناح (رحراح) أي واسع يعني كما ان الطريق الواسع يوصل سالكه الى مقاصده كذلك هذا الكتاب يوصل الصبي الى مطالبه العلمية (وفي معدته) أي في ذهن الصبي (حين راح) أي بات ذلك الصبي (مثل تفاح أو راح) أي خمر شبه هذا الكتاب بهما في النفع والقوة يعني كما ان التفاح والراح اذا استعملا ينفعان البدن ويقويانه كذلك هذا الكتاب اذا تقرر مسائله في ذهن الصبي ينفعه فكأنه حصل له المطالب العلمية قوله وفي معدته متعلق بمحذوف اذ هو حال من التفاح لانه مفعول معنى كما في بجناح النجاح لكن أداة التشبيه مذكورة ههنا وهو مثل وهو معطوف على الخبر فتقدير الكلام وهذا الكتاب مثل تفاح أو راح كائنين في ذهن الصبي حين النوم وعليه حكاية بعض الحكماء من تعجبه ممن مات وفي بطنه تفاح أو خمر (و) قوله (بالله) يتعلق بقوله (اعتصم عما) أصله عن ما فادغم النون في الميم بعد قلب النون ميما لقربهما في المخرج (يصم) أي يعيب والمستكن فيه عائد الى ما واصله يوصم كيوعد فاعل كاعلاله قوله (واستعين) عطف على اعتصم أي وبالله أستعين أي أطلب الاعانة في كل مطلوب (وهو) أي الله تعالى (نعم) وهو فعل مدح منقول من قولك نعم فلان اذا أصابت نعمه الى المدح وأزيل عن موضوعه فشابه الحروف فلم يتصرف وبيان النقل انه كسر النون اتباعا للعين فصار نعم بكسرتين ثم حذفت كسرة العين تخفيفا فصار نعم كذا قيل (المولى) أي الناصر (وهو نعم المعين اعلم) أيها الطالب لهذا الفن والشارع فيه (أسعدك الله) دعاء للمخاطب بقوله اعلم (ان الصراف) أي الشارع في الصرف وانما عبر عنه به اما بتأويل الارادة أي أن من اراد أن يكون صرافا واما تفاؤلا كأنه حين شرع صار صرافا واما باعتبار ما يؤل اليه كما في قوله تعالى اني أراني أعصر خمرا والمعصور العنب وانما قال (يحتاج) دون محتاج ليدل على التجدد (في معرفة الاوزان) أي الصيغ مثل نصر ورد وأخذ ووعد وقال ورمى وطوى (الى) معرفة (سبعة أبواب) وانما انحصرت الابواب في السبعة لان الكلمة لا تخلو من أن يوجد في حروفها الاصلية حرف علة [illegible]

تكون كل منهما سببا للنجاح واضافته الى النجاح من قبيل اضافة السبب الى المسبب وليس في الصبي استعارة مصرحة اذ المراد به معناه الحقيقي بل مكنية شبهه بالطير في طلب النجاح واثبات الجناح له قرينتها والجناح مع كونه استعارة تحقيقية كما عرفت قرينة المكنية اذ لا يجب أن يكون قرينة المكنية استعارة تخييلية بل قد تكون تحقيقية كما يفهم من كلام صاحب الكشاف في تفسير قوله تعالى ينقضون عهد الله وفي استعارة الجناح غير فائدتها العامة تجنيس قلب البعض بالنجاح وقوله (وراح) أي كف (رحراح) أي واسع عطف على قوله بجناح النجاح وسعة الكف كناية عن الشمول والاحاطة وعدم فوت شيء منه مثل طول الذراع وبسط الباع أي هذا الكتاب للصبي مثل الكف الواسع اذا جعل وسيلة لاخذ العلوم واحاطتها لا يفوته شيء منها كما ان ذا الكف الواسع يحيط بما لم يحط به غيره بسببه والواو في قوله (وفي معدته) أي في ذهن الصبي استعار المعدة للذهن لكون كل منهما محلا للغذاء فان الذهن محل غذاء الارواح كما أن المعدة محل غذاء الاشباح للعطف والجار والمجرور متعلق براح في قوله (حين راح) اى حصل هذا الكتاب قدم عليه للسجع استعار الراح وهو البيتوتة لحصول لتشبيهه به في التمكن والتقرر وفي هذه الاستعارة فائدة التجنيس التام وعامل الظرف اعني حين ما يدل عليه لفظ المثل في قوله (مثل تفاح أو راح) عطفه تنبيها على استقلال كل واحد منهما في كونه مشبها به مثل قوله ولا تطع منهم آثما أو كفورا يعني ان ذلك الكتاب جناح النجاح وراح رحراح ومثل تفاح أو راح أي شبههما في المنفعة وقت حصوله في ذهنه وخاطره وقوله (وبالله) لا بغيره متعلق بقوله (أعتصم) قدم عليه للتخصيص كما أشرنا اليه وقوله (عما يصم) أي يعيب متعلق باعتصم (وأستعين) اليه في جميع المهمات (و) قوله (هو) أي الله تعالى مخصوص بالمدح الذي في قوله (نعم المولى) أي الناصر (و) هو (نعم المعين) لما ختم كلامه في ديباجة كتابه وبين مقوله شرع أن يبين الكتاب المجموع في الصرف الموسوم بمراح الارواح فقال (اعلم) احضارا لذهن المخاطب وترغيبا له في استماع ما يعقبه ثم دعا له (أسعدك الله) تنشيطا له وليتفاءل بالاسعاد في مطلع الكلام ولا محل للجملة الدعائية من الاعراب ومفعول اعلم قوله (أن الصراف) أي المريد لتحصيل علم الصرف ولا شك انه حال ارادته لتحصيله محتاج ففي الكلام ترغيبه على تحصيل الابواب السبعة حيث أوهم ان العالم بالصرف على وجه المبالغة (يحتاج) على الاستمرار التجددي (في معرفة الاوزان) أي الموزونات الجزئية التي هي الغاية والغرض من تحصيل الصرف (الى) معرفة أحكام (سبعة أبواب) أي أنواع من أنواع الموزونات فالظاهر [illegible] غيره وما يقال من أن العالم بالفعل يحتاج اليها أيضا لامتناع حصول الشيء بدون شرائطه وما يتوقف عليه فليس مما يعتد به عرفا اذ لا يقال في متعارف اللغة ان حصل المطلوب انه يحتاج الى شرائطه بل يقال كان محتاجا حين لم يكن حاصلا ثم شرع في تعداد تلك الابواب فقال

أولا يوجد شئ منهما الثالث (الصحيح) والثانى وهو ما يوجد فيه ملحق نقول فيه ان كان كونه ملحقا بها باعتبار التكرير فهو (المضاعف) وان كان باعتبار الانفراد سواء كان فى الفاء أو العين أو اللام فهو (المهموز) وانما قلنا ان حرف التضعيف والهمزة ملحق بحرف علة لانهما قد يقلبان حرف علة فى مثل تقضى البازى أصله تقضض فقلبت الضاد الثالثة ياء وفى مثل ايمان أصله اءمان بهمزتين قلبت الثانية ياء والاول وهو ما يوجد فيها حرف علة لا يخلو من أن يكون ذلك الحرف واحدا أو أكثر فان كان واحدا فان كان فى الفاء فهو (المثال) وان كان فى العين فهو (الاجوف) وان كان فى اللام فهو (الناقص) وان كان أكثر من واحد فهو (اللفيف) المفروق ان كان فى الفاء واللام والمقرون ان كان فى العين واللام ولم يعتبر المصنف بما كان فاؤه وعينه حرف علة نحو ويل ويوم وما كان فاؤه وعينه ولامه حرف علة مثل واو ويا فى اسمى حرفين كما اعتبرهما الزنجانى وغيره مستدلا بجعلهما أقسام المعتلات سبعة لا خمسة لعدم بناء الفعل منهما والمقصود للمصنف بيان أوزان المشتقات ويؤيده عطف قوله (واشتقاق تسعة أشياء) على قوله سبعة أبواب ومعناه الى معرفة اشتقاق تسعة أشياء (من كل مصدر) فان قلت يرد عليه المصادر التى لا يشتق منها شئ كويل وويح قلت المراد من اشتقاق تسعة أشياء اشتقاقها منه ان وجدت ويحتمل أن يكون بناء على الغالب وانما انحصر الاشتقاق فى التسعة لان ما يشتق (٦) من المصدر اما أن يكون فعلا أو اسما فان كان فعلا فلا يخلو من أن يكون اخباريا أو انشائيا فان كان اخباريا فان لم يتعاقب فى أوله الزوائد الاربع وهى حروف أتين فهو (الماضى) وان تعاقب فهو (المستقبل) وان كان انشائيا فان دل على طلب الفعل فهو (الامر) وان دل على ترك الفعل فهو (النهى) وان كان اسما فان دل على ذات من قام به الفعل فهو (اسم الفاعل) وان دل على ذات من وقع عليه الفعل فهو (اسم المفعول) وان دل على ما وقع فيه الفعل فان كان مكانا فهو (اسم المكان) وان كان زمانا فهو (اسم الزمان) وان دل على ما وقع الفعل بسببه فهو (اسم الآلة) ولم يذكر النفى والجحد لمشابهة النفى صورة والجحد معنى النهى فان قلت الصفة المشبهة وافعل واحد التفضيل من المشتقات ولم يذكرهما المصنف قلت هما داخلان فى اسم الفاعل فان قلت التصغير مشتق من المصدر بزيادة الياء مثل نصر ونصير قلت لا نسلم انه مشتق منه وزيادة الياء من قبيل الزيادة للافادة المعنى لا الاشتقاق كما صرح به ويدل عليه عدم اختصاصه بالمشتقات بل يجرى أيضا فى الجوامد مثل رجل ورجيل فان قلت هذا الكلام يدل على أن اسم الفاعل والمفعول مشتقان من المصدر وكذا الزمان والمكان والآلة وكذا الامر والنهى وقد صرح فيما سيأتى انها مشتقات من المضارع أجيب بانها مشتقات من المصدر بالتوسط لانها مشتقات من الفعل وهو مشتق من المصدر فيكون هى مشتقة من المصدر كما هو مذهب السيرافى والفاء فى قوله (فكسرته) جواب الشرط المحذوف تقديره اذا احتاج الصراف فى معرفة الاوزان الى سبعة أبواب فكسرت هذا الكتاب (على سبعة) بيان (أبواب) مذكورة اجمالا أى طويته مستعار من كسر الطائر جناحيه اذا ضمهما للوقوع وانقض (الباب الاول) من تلك الابواب السبعة (فى) بيان بناء (الصحيح) قدمه على سائر الابواب اما لسهولة حفظه عند المبتدى والتعليم من الاسهل الى الاصعب واما لكونه مقيسا عليه المعتلات واما لكون مفهومه عدميا ومفهوم ما سواه وجوديا وكون العدمى مقدما على الوجودى لاصالته وبعضهم قدم المعتلات على الصحيح نظرا الى ان مفهومه عدمى ومفهومها وجودى والوجودى اشرف مقدم على العدمى ولكل وجهة هو موليها ولعدم الفرق بين الصحيح والسالم عند المصنف عرف الصحيح بقوله (الصحيح هو الذى ليس فى مقابلة الفاء والعين واللام حرف علة ولا تضعيف

(الصحيح والمضاعف والمهموز والمثال والاجوف والناقص واللفيف) ولا يخفى وجه الضبط على من تصور مفهوماتها وستطلع عليها ان شاء الله تعالى فى تضاعيف مباحثها (و) كما أن الصراف يحتاج فى معرفة الاوزان الى معرفة سبعة أبواب كذلك يحتاج فيها الى معرفة (اشتقاق) أى اخراج (تسعة أشياء من كل مصدر) اما بواسطة أو بدونها وتلك الاشياء التسعة المشتقة منه (وهى الماضى والمستقبل والامر والنهى واسم الفاعل والمفعول والمكان والزمان والآلة) واذا كان الصراف يحتاج الى الانواع السبعة (فكسرته) أى الكتاب وجعلته مشتملا (على سبعة أبواب) كل باب منها فى بيان نوع من تلك الانواع وكان المناسب لسياق كلامه أن يقول على ثمانية أبواب أحدها فى الاشتقاق لكن لما كان معرفة هيآت المفردات انما تتم بمعرفة نسب بعضها الى بعض بالاصالة والفرعية حتى قال بعضهم الاشتقاق جزء من الصرف بلا شبهة وان كان الحق انه ليس بجزء منه حقيقة بل هو علم على حدة ولا شك ان أبواب الصرف سبعة أدرجه فى تلك الابواب ولم يجعله بابا على حدة وذكره فى أول تلك الابواب اشارة الى ما ذكرنا (الباب الاول) من تلك الابواب المكسور عليها الكتاب (فى) بيان البناء (الصحيح) ولما كان المقصود الاصلى البحث عن أحوال الابنية وكانت ابنية الصحيح تستحق التقديم لسلامتها من التغييرات الكثيرة وكونها مقيسا عليها لسائرها قدم باب الصحيح ولما توقف البحث عنه على تصوره عرفه فقال (الصحيح) واضعا المظهر موضع الضمير اشارة الى أن المراد به غير الاول فان المراد بالاول ما صدق عليه الصحيح وبالثانى مفهومه وما يقال ان المعرفة اذا أعيدت فهى عين الاول فليس على الاطلاق أى الصحيح فى اصطلاح أهل الصرف (هو) البناء (الذى ليس) فيه (فى مقابلة الفاء والعين واللام) من فعل (حرف علة) هى الواو والياء والالف وليس فى تلك المقابلة أيضا (تضعيف) أى حرفان من جنس

ولا همزة) وإنما اعتبر أن لا يكون فيه تضعيف ولا همزة لترتب بعض أحكام حرف العلة عليهما من الحذف والقلب كما سيأتي وإن بعضهم جعل هذا التعريف للسالم وعرف الصحيح بما ليس في مقابلة الفاء والعين واللام حرف علة فيكون بينهما عموم وخصوص مطلق فكل سالم صحيح من غير عكس والتعريف المذكور يصدق على ما لا يوجد فيه حرف علة أصلا (نحو ضرب) وعلى ما يوجد فيه لكن ليس في مقابلة الفاء والعين واللام نحو حوقل وعثير فإن الواو والياء فيهما ليسا في مقابلة شيء منهما وإنما قال (واختص الفاء والعين واللام بالوزن) ولم يقل واختص فعل ليمكن جعله وزنا للمتحركات المختلفة (حتى يكون فيه) أي في الوزن (من حروف الشفة) وهو الفاء (والوسط) وهو اللام (والحلق) وهو العين (شيء) أي حرف فإن قلت هذا الدليل منقوض بمثل عمل لوجود حروف المخارج الثلاثة المعتبرة فيه قلت نعم لكن لما كان المركب من تلك الحروف وهو فعل شاملا لجميع أفراد الفعل من القولي والفعلي مع الفائدة المذكورة اختصت بالوزن وإنما اختار الثلاثي الوزن دون الرباعي والخماسي لأنه لو كان رباعيا أو خماسيا يكون وزن الثلاثي بحذف حرف أو حرفين ولو كان ثلاثيا يكون وزن الرباعي والخماسي بزيادة حرف أو حرفين والزيادة أسهل من الحذف عندهم قوله (فقولنا) مبتدأ أو قوله (الضرب) مقول القول باعتبار لفظه لا باعتبار معناه ولهذا لم يجب كونه جملة وقوله (مصدر) خبره وقوله (يتولد منه) أي من ذلك المصدر بطريق الاشتقاق (الأشياء التسعة) المذكورة صفة مصدر (وهو) أي المصدر معلوما كان أو مجهولا (أصل الفعل) معلوما كان أو مجهولا فالمصدر المعلوم أصل للفعل المعلوم والمصدر المجهول أصل الفعل المجهول (في الاشتقاق) لا في العمل (عند) أصحابنا (البصريين) لا عند الكوفيين (لأن مفهومه) أي مفهوم المصدر (واحد) وهو الحدث فقط (ومفهوم الفعل متعدد) لا واحد (لدلالته على الحدث و) على (الزمان) ماضيا كان أو مضارعا (و) لا شبهة أن (الواحد قبل المتعدد) وأصل له فكذا ما يدل على الواحد قبل ما يدل على المتعدد وأصل له ولما توجه أن يقال إن الدليل المذكور لا يدل على كون المصدر أصلا لغير الأفعال من الأشياء التسعة لعدم دلالته على الزمان أجاب بقوله (وإذا كان أصلا للأفعال يكون أصلا لمتعلقاتها) أي من غير نظر إلى جريان الدليل المذكور فيها بل بمجرد كونها متعلقات الأفعال فحاصل معنى كلامه أنه إذا كانت الأفعال أصلا لمتعلقاتها عندهم ودل الدليل على أن المصدر أصل للأفعال ثبت أن المصدر أصل لمتعلقاتها بالواسطة هذا هو الحق ومن الشارحين من اعترض بأنه لا يلزم من كون المصدر أصلا للأفعال من حيث التعدد المذكور كون المصدر أصلا لمتعلقات الأفعال لأن التعدد المذكور ليس بموجود في بعضها [illegible]

واحد (و) ليس فيها أيضا (همزة) فيدخل (نحو ضرب) إذ ليس فيه في مقابلة فاء فعل إلا الضاد وفي مقابلة عينه إلا الراء وفي مقابلة لامه إلا الباء وليس شيء من الضاد والراء والباء حرف علة ولا همزة وليس فيه أيضا حرفان من جنس واحد فيصدق التعريف عليه فيصح التمثيل به ويدخل فيه أيضا نحو حوقل وضارب وأضرب ومضروب واقعنسس (واختص الفاء والعين واللام) من بين الحروف الباقية (بالوزن) والمعيار (حتى يكون فيه) أي في الوزن (من حروف الشفة والوسط والحلق) التي هي المخارج الكلية (شيء) أي حرف وهذا وجه مستقل لاختصاص فعل بالوزن ولا ينافيه وجود هذه الحروف في غيره كما أن كونه شاملا للأفعال وجه آخر له مستقل ولا ينافيه شمول غيره إياها لكن إذا طلب لهذا الوجه مرجح على نحو علم جعل الوجهان الآخران مرجحا كما يكسبه على نحو جعل وإذا طلب المرجح على عمل فيجعل كثرة الاستعمال وفتح العين مرجحا لأن فعل من باب فتح وعمل من باب علم وإنما لم يقل واختص فعل بالوزن ولا يحتاج إلى تفصيل حروفه لم يمكن كونه وزنا للمتحركات بالحركات المختلفة من نحو ضرب وعلم وحسن إذ لو قال فعل لما صلح لكونه وزنا لعلم وحسن ويزاد في الرباعي لام ثانية نحو فعلل في نحو جعفر ولام ثالثة في الخماسي نحو فعللل في نحو جحمرش وإنما يزاد اللام دون غيرها لأن الزيادة بالآخر أولى فالأولى أن يزاد من جنس الآخر ولما فرغ من تعريف الصحيح وما يتعلق به شرع في بحث الاشتقاق وما يتعلق به فقال إذا عرفت هذا (فقولنا) أي مقولنا وملفوظنا الذي هو (الضرب مصدر) في اصطلاح هذا الفن أي فرد مما يصدق عليه المصدر والجملة أعني (يتولد منه الأشياء التسعة) المذكورة إما خبر بعد خبر أو حال من الضرب (وهو) أي المصدر المصطلح كضرب (أصل الفعل المصطلح) كضرب معروفا ومجهوله لمجهوله إلا أن صيغة بناء المعروف والمجهول من المصدر متحدة اكتفاء بصيغ الأفعال فإذا قيل ضرب ضربا علم أن المصدر معلوم فإذا قيل ضرب ضربا علم أن المصدر مجهول وإن لم يذكر الفعل علم بالقرائن (في) جنس (الاشتقاق) لا في جنس آخر من العمل وغيره وسيعرف مفهوم الاشتقاق عن قريب إن شاء الله تعالى (عند البصريين) من الصرفيين وإنما قلنا إن المصدر أصل الفعل في الاشتقاق (لأن مفهومه) أي معنى المصدر (واحد) وجزء (ومفهوم الفعل) أي المعنى الذي يفهم منه بحسب الوضع (متعدد) وكل وأما تسمع بالمعيدي فليس بحسبه (لدلالته) أي لدلالة الفعل بحسب الوضع (على الحدث والزمان) أي زمان ذلك الحدث من الأزمنة الثلاثة (والواحد قبل المتعدد) ولا شك أن ما يدل على الواحد أعني المصدر أيضا يكون قبل ما يدل على المتعدد أعني الفعل وفيه نظر لأنه يجوز أن يكون المصدر باعتبار مفهومه متقدما وباعتبار وضعه متأخرا (وإذا كان) المصدر (أصلا للأفعال) في الاشتقاق (يكون أصلا) أيضا (لمتعلقاتها) أي لمتعلقات الأفعال من اسمي الفاعل والمفعول وغيرهما من حيث

فانه لايدل على الزمان وأجاب عنه بعض آخر بقوله نعم ان التعدد المذكور ليس بثابت الآن التعدد ثابت فيه باعتبار آخر لانه يدل على الحدث والذات وكل ذلك ظلمات بعضها فوق بعض (أو لانه) أى المصدر (اسم والاسم مستغن عن الفعل) أى فى الافادة ينتج ان المصدر مستغن عن الفعل ثم نجعلها صغرى لقولنا فكل مستغن عن الفعل فهو أصل له فنقول المصدر مستغن عن الفعل وكل مستغن عن الفعل فهو أصل له ينتج ان المصدر أصل له وهو المطلوب فان قلت مجرد اثبات استغناء المصدر عن الفعل لايكفى فى اصالة المصدر لجواز الاستغناء من الطرفين بل لابد من اثبات احتياج الفعل الى المصدر ليتم المطلوب قلت احتياج الفعل الى الاسم فى الافادة معلوم معهود ولهذا لم يذكره وللقائل أن يقول ان اصالة المصدر فى الافادة لا تدل على اصالته فى الاشتقاق لان الاشتقاق ليس هو الافادة ولا لازما لها فتأمل * اعلم أن هذا الدليل لو تم لدل على اصالة المصدر بطريق الالتزام وكذا الدليل الاول وأما الدليل الثالث فمبنى على التحقيق ولهذا فصله عما قبله فقال (وأيضا) ولم يقل أو لانه (انما قيل له مصدر) أى انما سمى المصدر مصدرا (لان هذه الاشياء التسعة) المذكورة (تصدر عنه) لان معنى المصدر لغة موضع يصدر عنه الابل فان قلت هذا القول بيان لتسمية المصدر مصدرا لصدور الاشياء التسعة عنه وذا لا يمكن الا بعد ثبوت كون المصدر أصلا فيلزم المصادرة قلت معنى الاستدلال به انهم جعلوا سبب تسمية المصدر مصدرا صدور الاشياء التسعة عنه فلو لم يكن المصدر أصلا عندهم لما جعلوا سبب التسمية ذلك هذا وكل ما ذكره المصنف من الاستدلالات كلام ظاهرى والتحقيق ما ذكره الفاضل الرضى حيث قال قال البصريون كل فرع يصاغ من أصل ينبغى أن يكون فيه ما فى الاصل وزيادة هى الغرض من الصوغ كالباب من الساج والخاتم من الفضة وهذا حال الفعل فيه معنى المصدر مع زيادة أحد الازمنة التى هى الغرض من وضع الفعل لانه كان يحصل من نحو قولك لزيد ضرب مقصود نسبة الضرب الى زيد لكنهم طلبوا بيان زمان الفعل على وجه آخر فوضعوا الفعل الدال بجوهر حروفه على المصدر وبوزنه على الزمان * ولما ذكر ان المصدر أصل فى الاشتقاق عند البصريين وجب عليه أمران بيان ماهية الاشتقاق والاستدلال على اصالة المصدر فيه والاصل أن يقدم التعريف على الاستدلال لكنه قدم الاستدلال لئلا يقع الفصل بين الدعوى ودليلها مع ان معنى الاشتقاق معلوم بوجه ما * ثم لما فرغ من الاستدلال بادر الى بيان ماهية الاشتقاق قبل ذكر تمسكات الكوفيين ليتضح المقصود ولكنه قدم تعريفه مطلق الاشتقاق على تعريف الاشتقاق المتنازع فيه لفائدة نذكرها ان شاء الله فقال (الاشتقاق هو أن تجد)

تعلقها بها وان لم تكن تلك العلة موجودة فيها (أو) نقول المصدر أصل (لانه) أى المصدر (اسم) لصدق تعريفه عليه (والاسم مستغن عن الفعل) أى غير محتاج اليه فى الافادة التى هى الغرض من وضع الالفاظ لان التركيب من اسمين يفيد والفعل محتاج فيها الى الاسم لان التركيب من فعلين بدون الاسم لا يفيد ولا شك ان المحتاج اليه أصل المحتاج وفيه أيضا نظر لان الاصالة فى الافادة عند التركيب لا تستلزم التقدم فى الوضع والكلام فيه (و) نقول (أيضا) كالدليلين الاولين فى الاستدلال على اصالة المصدر فى الاشتقاق انه (يقال له) أى يطلق على ما صدق عليه الاسم الذى هو المصدر كضرب (مصدرا) أى هذا الاسم (لان هذه الاشياء السبعة المذكورة (تصدر عنه) أى عما صدق عليه المصدر فان معنى المصدر موضع الصدور فضرب مثلا انما سمى باسم المصدر لكونه موضع صدور ضرب وغيره من الاشياء الثمانية وفيه أيضا نظر لان باب المجاز مفتوح فلا يجوز أن يكون لفظ المصدر مصدرا ميميا بمعنى الصدور أو يكون بمعنى الصادر كالمجاز بمعنى الجائز أو يكون بمعنى مصدر به كضرب الامير ومع هذا الاحتمال لا حجة للبصريين فيه وانما الحجة القوية لهم أن يقولوا كل فرع يصاغ من أصل ينبغى ان يكون فيه ما فى الاصل مع زيادة هى الغرض من الصوغ كالباب من الساج والخاتم من الفضة وهكذا حال الفعل فيه معنى المصدر مع زيادة أحد الازمنة الثلاثة التى هى الغرض من وضع الفعل لانه كان يحصل فى نحو قولك لزيد ضرب نسبة الضرب الى زيد لكنهم طلبوا بيان زمان الفعل على وجه أخصر فوضعوا الفعل الدال بجوهر حروفه على المصدر أى على الحدث وبوزنه على الزمان ولما وقع ذكر الاشتقاق على انه قيد فى الحكم باصالة المصدر أو الفعل واثباتها الذى هو المقصود الاصلى من الكلام فى هذا المقام وكان المراد منه فى محل النزاع قسما منه عرفه أولا وقسمه الى أقسامه ثانيا وبين ما هو المراد منه فى محل النزاع ثالثا على ما هو مقتضى الترتيب الا انه أخر عن أدلة أحد المتخاصمين ولم يبادر اليها عقيب ذكر ذلك الحكم لكونه غير مقصود أصلى كما أشرنا ليعلم انه قدمها على ذكر مذهب الآخر وأدلته اشارة الى حقية مذهب الفريق الاول كما نبه عليه بقوله واشتقاق تسعة أشياء من كل مصدر وسينبه عليه أيضا بقوله الافعال التى تشتق من المصدر فكأنه جعله حكما متفقا عليه لا خلاف فيه لاحد فذكر جميع ما يتعلق به ثم لما فرغ منه شرع فى خلافه فذكره (الاشتقاق) فى اللغة أخذ شق الشئ فهو متعد وفى الاصطلاح يحد تارة باعتبار العلم وتارة باعتبار العمل فان اعتبرناه من حيث انه صادر عن الواضع احتجنا الى العلم به لا الى عمله فاحتجنا الى تحديده بحسب العلم وان اعتبرناه من حيث يحتاج أحدنا الى عمله عرفناه باعتبار العمل أما تعريفه باعتبار العمل فهو ان تأخذ من اللفظ ما يناسبه فى التركيب فتجعله دالا على معنى يناسب معناه وأما تعريفه بحسب العلم ف(هو) كما قال (ان تجد) أنت أى علمك على ان تجد من أفعال القلوب لا بمعنى

المصادفة

بين اللفظين) اى التغاير بين وذلك التغاير قد يكون بزيادة حرف كزيادة الالف في نحو الضارب فانه مشتق من الضرب وقد يكون بزيادة الحركة كزيادة فتحة الراء في ضرب فانه مشتق من الضرب وقد يكون بنقص حرف كنقص الواو من قل فانه مشتق من القول كذا قيل (تناسبا في اللفظ) وهو يتناول التناسب في نفس حروف اللفظ نحو ضرب وضارب والتناسب في مخرج حروف اللفظ نحو نعق ونهق (والمعنى) فان قلت هذا التعريف غير مستقيم لان الاشتقاق وصف اللفظ والوجدان المذكور وصف المخاطب فلا يكون أحدهما هو الآخر قلت معنى كلامه الاشتقاق التناسب الموجود بين اللفظين في اللفظ والمعنى لكنه تسامح فقدم الوجدان عليه تنبيها على ان ذلك التناسب من الموجودات في نفس الامر لا من الاعتبارات المحضة ونظيره ما قيل في تعريف الوحدة انها تعقل (٩) عدم الانقسام تنبيها على انها من المعاني العقلية لا من الامور العينية فالتناسب بين اللفظين جنس شامل للتناسب في اللفظ والمعنى معا والتناسب في اللفظ فقط والتناسب في المعنى فقط وقوله في اللفظ والمعنى فصل يخرج التناسب في اللفظ فقط كما في ضرب بمعنى الدق وضرب بمعنى الذهاب فان فعل أحدهما لا يكون مشتقا من الآخر والتناسب في المعنى فقط كما في القعود والجلوس فان فعل أحدهما لا يكون مشتقا من الآخر (وهو) أى الاشتقاق المطلق المعرف (ثلاثة أنواع) عند أصحاب هذا الفن اما بالاستقراء أو بالحصر العقلي لانه اما بالتقديم والتأخير واما بالتبديل واما بغيرهما الثالث (اشتقاق صغير وهو أن يكون بينهما) أى بين اللفظين (تناسب في الحروف والترتيب) أى في ترتيب تلك الحروف فان قلت المطلق انما يتحصل نوعا بانضمام قيد زائد وههنا ليس كذلك لان معنى مطلق الاشتقاق كما حققته تناسب اللفظين في اللفظ والمعنى جميعا ومعنى هذا النوع منه على ما ذكره تناسب اللفظين في اللفظ فقط لان التناسب في الحروف والترتيب تناسب لفظي فلا يكون تحصيل النوع بانضمام قيد بل بانتقاص قيد وهو في المعنى وهو غير جائز بالاتفاق قلت قيد في المعنى محذوف مقدر في هذا التعريف وفي تعريفي النوعين الاخيرين أيضا بناء على فهم المبتدي مع انه لا يتعلق به غرض تحصيل نوع فان قلت فعلى هذا لم يبق بين المطلق وبين النوع منه فرق وهو غير جائز أيضا قلت معنى المطلق تناسب اللفظين مطلقا أعم من أن يكون التناسب في الحروف والترتيب جميعا أو أن يكون في الحروف فقط أو أن يكون في مخرج الحروف وكل من هذا التناسب الثلاثة تناسب خاص فاذا فهمت ان تحقق ذلك المطلق في ضمن الخاص الاول صار نوعا من الاشتقاق المطلق يسمى صغيرا لكونه معلوما بأدنى تأمل بسبب اشتراكهما في الحروف وترتيبها (نحو) اشتقاق (ضرب من الضرب)

المصادفة (بين اللفظين) مفعول ثان لتجدوا ومفعوله الاول قوله (تناسبا) وهو أعم من الموافقة (في اللفظ) أى في تركيب حروفه الاصول فان حروف الزيادة كما في الاستعجال والاستنباق لا عبرة بها احترز به عن نحو قعد وجلس (والمعنى) احترز به عن نحو ضرب بمعنى الدق وضرب بمعنى ذهب وهذا تعريف لمطلق الاشتقاق المتناول لانواعه الثلاثة وقدم التناسب في اللفظ لان الاخذ المعتبر في الاشتقاق باعتبار العمل الذي هو المقصود من الاشتقاق بحسب العلم انما يتحقق في اللفظ والتنبيه على ذلك المقصود اهتم بتقديم بين اللفظين على تناسبا وكذا انقسامه على أقسامه انما هو باعتبار اللفظ ولذا لم يتعرض فيها التناسب المعنوي مع انه معتبر فيها على ما سنشير اليه ان شاء الله تعالى ومن قدم التناسب في المعنى كالميداني نظر الى ان هذا الاخذ انما هو المعنى فلكل وجهة الا أن نظر المصنف أنسب النص والحاصل من التعريف العلم بالاشتقاق بقرينة تحمل الوجدان عليه فكانه قيل العلم بالاشتقاق هو ان تجد بين اللفظين تناسبا في التركيب والمعنى فتعرف ارتداد أحدهما الى الآخر وأخذه منه فاشار بذكر اللفظين وذكر التناسب في اللفظ والمعنى الى انه لا بد بين المشتق والمشتق منه من مغايرة بوجه واتحاد بوجه بحسب المعنى وكذا من مغايرة من جهة ولو تقديرا واتحاد من جهة بحسب اللفظ لان معنى التناسب يقتضي ذلك فيخرج نحو المقتل مصدرا والقتل اذ لا تغاير بينهما في المعنى ويخرج أيضا نحو ضرب بمعنى الدق وضرب بمعنى الذهاب اذ لا اتحاد بينهما بوجه في المعنى وكذلك يخرج نحو ضرب بمعنى المضروب وضرب بمعنى الحدث اذ لا تغاير بينهما في اللفظ ويخرج أيضا ذئب وسرحان اذ لا اتحاد بينهما بوجه في اللفظ ويدخل فيه ضرب ٧ وضرب وجذب وجبذ ونهق ونعق لان التناسب اعم من الموافقة كما ذكرنا ولا شك ان بين الاولين وبين الاوسطين وبين الاخيرين مناسبة كما سنذكر ان شاء الله تعالى وانما قلنا في المغايرة اللفظية ولو تقديرا ليدخل فيه نحو الطلب وطلب فان حركة آخر الفعل بنائية وحركة آخر المصدر اعرابية والاولى كالجزء من الكلمة لثباتها وبناء الكلمة عليها وان كان أصلها السكون الا انه لم تستعمل على الاصل في غيرها حال الوقف والثانية عارضة لا اعتداد بها لانتفائها عند عدم العامل وتحقق استعمال الاسم ساكنا في غير حال الوقف أيضا وبهذا سقط ما قيل ان عنيت بالحركة الحركة الشخصية من الرفع وغيره سلمنا انها غير لازمة في الاسمي ولكن لم قلت ان مطلق حركة الاعراب غير لازمة وتعليق الاشتقاق ليس في حركة معينة بل في مطلق الحركة وان عنيت بها مطلق الحركة فمنعنا عدم اللزوم وهو ولما فرغ من تعريف الاشتقاق شرع في تقسيمه فقال (وهو) أى الاشتقاق المعرف (على ثلاثة أنواع) أحدها اشتقاق (صغير وهو) علم (ان يكون بينهما) أى بين اللفظين (تناسب) أى توافق (في الحروف والترتيب) أى ترتيب تلك الحروف وفي المعنى أيضا (نحو) اشتقاق (ضرب) ماضيا (من الضرب) مصدر

وان تحقق في ضمن الثاني صار نوعا آخر منه يسمى كبيرا لكونه مغايرا بتأمل قوي لعدم اشتراكهما في الترتيب وان تحقق في الثالث صار نوعا ثالثا منه يسمى أكبر لكونه مغايرا بتأمل أقوى لعدم اشتراكهما في نفس الحروف * اعلم أنهم عرفوا الاشتقاق الصغير باقتطاع فرع من أصل يدور في تصاريفه مع ترتيب الحروف وزيادة المعنى (و) الاول وهو ما يكون بالتقديم والتأخير اشتقاق (كبير وهو أن يكون بينهما تناسب في اللفظ والمعنى) حق العبارة أن يقول في الحروف (دون الترتيب) كما يعرفه الذوق السليم من سياق الكلام لكنه تسامح بناء على ظهور المراد (نحو) اشتقاق (جبذ) بتقديم الباء (من الجذب) بتأخيره وفي تعريف هذا النوع وفي النوع الاخير أيضا ما في تعريف النوع المتقدم من السؤال والجواب تدبر * قيل الكبير أن يكون بين كلمتين تناسب في اللفظ والمعنى فهو أعم من أن يكون اسمين أو فعلين أو أحدهما اسما والآخر فعلا أو مجردين أو مزيدين أو أحدهما مجردا والآخر مزيدا وأن يزيد معنى المشتق أولا وان يترتب الحروف أولا (و) الثاني وهو ما يكون بالتبديل اشتقاق (أكبر وهو أن يكون بينهما تناسب في المخرج) دون نفس حروف اللفظ (نحو) اشتقاق (نعق من النهق) بابدال العين من الهاء (والمراد من الاشتقاق) المتنازع فيه بين الفريقين (المذكور) في قولنا وهو أصل في الاشتقاق (ههنا اشتقاق صغير) قيل واما غيره فيجوز أن يجعل كل منها أصلا بالاتفاق فان قلت فما الفائدة حينئذ في تعريف مطلق الاشتقاق ثم تقسيمه الى ثلاثة أنواع قلت الفائدة زيادة ايضاح المراد عند المبتدي وتمييزه فضل تمييز اذ معرفة حقيقة النوع انما هي بمعرفة جنسه وفصله ويمكن أن يقال المراد من الاشتقاق المطلق المذكور والمعرف اشتقاق صغير على معنى ان الغرض من تعريف الاشتقاق المطلق معرفة الاشتقاق الصغير على حذف المضاف في الموضعين لكن الاول أوفق * ولما فرغ من استدلالات البصريين على اصالة المصدر وبيان ماهية الاشتقاق شرع في استدلالات الكوفيين على اصالة الفعل فيه بطريق المعارضة لكن وان لما كان في أدلتهم ضعف لم يقل استدل بل قال (قال الكوفيون ينبغي) أي يجب (أن يكون الفعل أصلا) في الاشتقاق (لان اعلاله) وهو تغيير حرف العلة للتخفيف وهو قد يكون بالقلب كما في قال وقد يكون بالحذف كما في قلت وقد يكون بالاسكان كما في يقول (مدار) أي سبب يثبت الاثر بثبوته وينتفي بانتفائه وهو مصدر ميمي من دار يدور أصله مدور بفتح الواو فاعل بالنقل والقلب (لاعلال المصدر وجودا وعدما) وما يكون اعلاله مدار الاعلال شيء كذلك يكون أصلا له ينتج أن الفعل أصل أما الكبرى فظاهر وأما الصغرى فقد أثبتها المصنف بتمثيل مثالي مثال ومثالي أجوف بقوله (اما وجودا ففي) مثل (يعد) أصله يوعد بوزن يضرب حذفت الواو لوقوعها بين ياء وكسرة أصلية (عدة) مصدر بوزن هبة أصله وعدة فاعل بشرطين أحدهما أن يعل فعله والثاني أن يكون على وزن فعلة بكسر الفاء وسكون العين واذا كان اعلال فعله شرطا لاعلاله كان مدارا له وكيفية اعلاله انه نقلت حركة الواو الى ما بعدها ثم حذفت ساكنة اتباعا للفعل واستثقالا للكسرة على الواو أو حذفت متحركة وحرك ما بعدها بجنس حركتها ولزم تاء التأنيث كالعوض منها فلو انتفى أحد الشرطين لا يجوز حذفها فلا تحذف من نحو الولدة لانه اسم فانتفى الشرط الاول ولا من نحو الوعد بفتح الواو وفيه الانتفاء للشرط الثاني

(و) ثانيها اشتقاق (كبير وهو) علم (ان يكون بينهما تناسب في اللفظ والمعنى دون الترتيب) سواء كان مع الموافقة في المعنى (نحو) اشتقاق (جبذ من الجذب) وهما متوافقان في المعنى أو مع المناسبة فيه بدون الموافقة نحو ثلم من الثلب والاول الانحلال بالحائط والثاني الانحلال بالعرض فهما متناسبان في المعنى (و) ثالثها اشتقاق (أكبر وهو ان يكون بينهما تناسب في المخرج والمعنى) فان التناسب في المخرج تناسب في الحروف باعتبار المخرج (نحو) اشتقاق (نعق من النهق) والاول صوت الغراب والثاني صوت الحمار فهما متناسبان في المعنى وتناسبهما في المخرج ظاهر اذ العين والهاء كلاهما من الحلق واعلم من تعريفاتها وجه الحصر فيها لانه ان اعتبر الموافقة في الحروف مع الترتيب فهو صغير سمي به لكفاية تأمل قليل في العلم بالاشتقاق فيه بسبب قلة العمل وان اعتبر الموافقة في الحروف بدون الترتيب فهو كبير لاحتياجه الى تأمل كثير في العلم بالاشتقاق بسبب كثرة العمل فيه وان اعتبر عدم تناسب الحروف فهو أكبر لاحتياجه الى تأمل أكثر في العلم بالاشتقاق بسبب تبدل الحروف فيه ولما فرغ من تعريف الاشتقاق وتقسيمه الى أقسامه وتعريف كل قسم منها شرع بين المراد منه في محل النزاع فقال (فالمراد بالاشتقاق المذكور ههنا) أي في قوله وهو أصل في الاشتقاق وفي قوله واشتقاق تسعة أشياء من كل مصدر (هو اشتقاق صغير) فانه الكامل والمتبادر عند الاطلاق وانما كان هو المراد لان النزاع انما هو في الاصالة في هذا الاشتقاق ولما فرغ من بيان مذهب الفريق الاول وتقرير أدلتهم وما يتعلق به من بحث الاشتقاق شرع في بيان مذهب الفريق الثاني فقال (قال الكوفيون ينبغي أن يكون الفعل أصلا) والمصدر فرعا له (لان اعلاله) أي اعلال الفعل (مدار) وسبب (لاعلال المصدر وجودا) أي من جهة الوجود أي ان وجد اعلال الفعل وجد اعلال المصدر (و) مدار (عدما) أي ان عدم اعلال الفعل عدم اعلال المصدر والدوران ترتب الشيء على ماله صلوح العلية ويسمى الشيء الاول المترتب الدائر والشيء الثاني المترتب عليه المدار (أما) كون اعلال الفعل مدار الاعلال المصدر (وجودا ففي) مثل (يعد) أصله يوعد (عدة) هي مصدر يعد أصله وعدة ولما حذف الواو من يوعد لعلة توجب الحذف حذف من وعدة

وان لم توجد فيها تلك العلة تبعا له (د) مثل (قام قياما) أصلهما قوم قواما فلما أعل الاول أعل الثاني وان انتفى موجب الاعلال فيه تبعا للاول (وأما) كون اعلال الفعل مدار الاعلال المصدر (عدما ففي يوجل وجلا وقاوم قواما) فلما لم يعل الفعلان لم يعل المصدران تبعا لهما (ومداريته) أي مدارية الفعل من جهة الاعلال للمصدر لا شك في انها (تدل على اصالته) أي على اصالة الفعل للمصدر (وأيضا) أي كما أن الفعل مدار من جهة الاعلال للمصدر كذلك (يؤكد الفعل به) أي بالمصدر (نحو ضربت ضربا) فان ضربا مصدر مؤكد للفعل أعني ضربت وكيف لا يكون مؤكدا له (وهو) أي هذا التركيب (بمنزلة ضربت ضربت) بتكرير الفعل لان معنى التركيبين واحد فيكون ضربا مؤكدا لضربت تأكيدا لفظيا كما كان ضربت الثاني مؤكدا له كذلك (والمؤكد) بفتح الكاف (أصل) لانه متبوع (دون المؤكد) بكسر الكاف لانه تابع (وأيضا يقال له) أي للمصدر اسم هو (مصدر لكونه) أي المصدر (مصدورا به) ومخرجا (عن الفعل) وله نظائر في كلامهم (كما قالوا) في الماء (مشرب عذب) أي لذيذ (د) في الفرس (مركب فاره) أي حاذق في المشي لا يتعب راكبه (أي) مرادهم مشرب (مشروب ومركوب قلنا) معاشر البصريين (في جوابهم) أي في الجواب عن متمسك الكوفيين الاول الذي هو العمدة (اعلال المصدر) اذا أعل فعله اعلاله هو (للمشاكلة) أي المواففة والاطراد في الاعلال بسبب المناسبة بينهما في اللفظ والمعنى (لا للمدارية) ولهذا

(د) مثل (قام) أصله قوم فقلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار قام (قياما) أصله قواما فقصد بقلب الواو تبعا للفعل لا لوجود موجب الاعلال لكن لما كان ما قبلها مكسورة قلبت ياء لا ألفا فيكون المصدر تابعا للفعل في مطلق الاعلال (وأما عدما ففي) مثل (يوجل) مما هو بابه يخاف يعني لم يعل الواو فيه لعدم موجب الاعلال اما بالحذف فلعدم وقوعها بين ياء وكسرة وأما بالقلب ألفا أو بنقل الحركة فلسكونها واما بالقلب ياء فلعدم انكسار ما قبلها (وجلا) مصدر بوزن وعدا لم يعل اتباعا للفعل كما يعل عدة اتباعا له (د) في مثل (قاوم) يعني لم يعل قاوم اما لوجود مانع الاعلال لانه لو حذفت الواو اما ابتداء أو بعد قلبها ألفا التبس بقام واما لعدم موجبه لانه لا يمكن قلبها ياء لعدم انكسار ما قبلها (قواما) مصدر لم يعل اتباعا للفعل وهو قاوم مع أن هذا اللفظ يعل اذا وقع مصدر القيام اتباعا له فيقال قياما كما مر (ومداريته) أي مدارية اعلال الفعل وجودا وعدما للاعلال المصدر (تدل على اصالته) أي الفعل لكون المدار متبوعا وأنت تعلم ان الاصالة في الاعلال لا تدل على الاصالة في الاشتقاق وأيضا ان قوله ففي يعد عدة ويوجل وجلا يدل على أن المضارع أصل والمصدر مشتق منه بالذات وقوله وفي قام قياما وقاوم قواما يدل على أن الماضي أصل والمصدر مشتق منه بالذات فاضطربت مقالتهم وأيضا ان هذا الاستدلال من قبيل اثبات القاعدة بالامثلة وهو غير جائز نعم تثبت القاعدة بها اذا كان بالاستقراء التام وههنا ممنوع وأيضا ان مثل عدة لا يكون اعلاله بمجرد اتباع الفعل بل بشرط حين حتى لا يعل الوعدة والوعد بفتح الواو فيهما مع ان فعلهما وهو يعد يعل كما حققته وأيضا انا نرى فعلا يعل بقلب الياء ألفا وهو هاب مصدرا لا يعل وان اعتوشب فعل لا يعل واشتبها بمصدر يعل بقلب الواو ياء فانتفت دلالة مداريته اعلال الفعل لاعلال المصدر وجودا وعدما (وأيضا) ينبغي أن يكون الفعل أصلا لانه (يؤكد الفعل به) أي بالمصدر (نحو ضربت ضربا) فضربا يؤكد ضربت تأكيدا اسميا لا صناعيا لانه لم يعهد في العربية ان المصدر تأكيد لفظي أو معنوي وأيضا التأكيد الصناعي من التوابع وهي معرفة بانها الكلمات التي لا يمسها الاعراب الا على سبيل التبع لغيرها واعراب المصدر ليس على سبيل التبع لغيره لانه من المفاعيل واعرابها أصلي لا تبعي وأيضا الواقع في محل المعرب الجملة الفعلية لا الفعل المؤكد بالمصدر وحده وكل ذلك ظاهر ولما لم يكن ضربا في ضربت ضربا من التواكيد الصناعية كان في تأكيد الفعل نوع خفاء بالنسبة الى بعض الاذهان فتسمحوا بالتأكيد اللفظي الصناعي توضيحا فقالوا (وهو بمنزلة ضربت ضربت) أي في مجرد كون الثاني تأكيدا للاول (والمؤكد) بفتح الكاف (أصل) لكون معناه مقصودا بالذات في الكلام (دون المؤكد) بكسر الكاف لكون معناه مقصودا لاجل المؤكد فيكون الفعل أصلا هذا الذي قررنا هو ما أراده الكوفيون لكن المصنف غفل عن مرادهم حيث قال في الجواب بل في الاعراب وتبعه الشراح فحملوا التأكيد على اللفظي فلن يفيد بعضهم بعضا الا غرورا (وأيضا يقال له مصدر لكونه مصدورا به عن الفعل) فيكون الفعل مصدرا والمصدر مفعولا فيكون الفعل أصلا (كما قالوا مشرب عذب) أي ماء طيب لذيذ (ومركب فاره) أي جيد السير لا يتعب راكبه (أي مشروب) عذب (ومركوب) فاره وأيضا قالوا المصدر مفعل بمعنى المصدور نحو قعدت مقعدا أي قعودا والمصدر بمعنى الفاعل أي صادر عن الفعل كالعدل بمعنى العادل وجوابه المنع وأيضا استدلوا عليها بعمل الفعل في المصدر نحو قعدت قعودا لان العامل قبل المعمول وهو مغالطة لان العامل قبل المعمول بمعنى أن الاصل في وقت العمل أن يتقدم لفظ العامل على لفظ المعمول والنزاع في أن وضعه غير مقدم على وضع الفعل فاين أحد التقدمين من الآخر واذ قد علمت مذهبي الفريقين في الاصالة في الاشتقاق فاعلم أن الحد التام للمصدر عند البصريين هو اسم الحدث الذي يشتق منه الفعل وعند الكوفيين اسم الحدث الذي يشتق من الفعل (قلنا في جوابهم) عن أدلتهم باسرها أما عن الاول فهو ان (اعلال المصدر) أي عند اعلال الفعل هذا القول الى قوله سال الميزاب معقول قلنا فليتقابل الجهات (للمشاكلة) وهي الموافقة أي ليكون المصدر موافقا ومطاردا للفعل في الحذف والاعلال (لا للمدارية) حتى تدل على

الاصالة (كحذف الواو في تعد) بنقطتين من فوق و باقي صيغ المضارع التي لا يقع الواو فيها بين ياء و كسرة موافقة ليعد أي لئلا يختلف بناء المضارع بل يجري على وتيرة واحدة وان لم يوجد موجب الحذف (و) كحذف (الهمزة في يكرم) بنقطتين من تحت و باقي صيغ المضارع سوى أكرم وسائر متصرفاتها من الفاعل والمفعول وغيرهما وان لم يوجد فيها علة الحذف وهي اجتماع الهمزتين موافقة لأكرم أي ليطرد الباب اعلم أن حاصل هذا الجواب منع مدارية اعلال الفعل لاعلال المصدر وجودا فكأنه قال انا لا نسلم ان اعلال الفعل المدار به ثم لا يجوز أن يكون المشاكلة كحذف الواو في تعد فلا يتوجه أن يقال ان قوله اعلال المصدر المشاكلة لا المدارية دعوى بلا دليل ولما كان مدار الاستدلال على المدارية وجودا وعدما اكتفى بمنع الاول ولم يتعرض لمنع الشق الثاني وقد منعناه أيضا فتذكر (و) اما عن الثاني فهو ان (المؤكدية) بفتح الكاف (لا تدل على الاصالة في الاشتقاق) والكلام فيه (بل) تدل على الاصالة (في الاعراب كما في جاءني زيد زيد) يعني كما ان زيدا الاول مؤكد واصل في الاعراب بالنسبة الى زيد الثاني لا في الاشتقاق لانه من الجوامد كذلك الفعل في مثل ضربت ضربا أصل بالنسبة الى المصدر في الاعراب لا في الاشتقاق وأنت تعلم ان هذا الجواب انما يصح ان لو حمل التأكيد على اللفظي الصناعي وقد عرفت فساده بما قررناه سابقا من الادلة الدالة على أن مراد الكوفيين من التأكيد (١٢) هو الاسمي لا الصناعي فلا يلزم من كون اللفظ الاول أصلا بالنسبة الى الثاني في الاعراب كونه كذلك في الاول وأيضا انا لا نجد في ضربت اعرابا أصليا يتبعه اعراب ضربا هذا ونحن نستعين بالله ونقول باستعانة الله الجواب الصحيح أن يقال المؤكدية بالمعنى الذي أرادوه لا تدل على الاصالة في الاشتقاق بل في غرض المتكلم في نظم الكلام فهو أمر قد يتبدل من تبدل الاغراض كما اذا قلت زيد قائم لا قاعد كان قائم مؤكدا وأصلا ولا قاعد مؤكدا وفرعا فاذا عكست وقلت زيد لا قاعد بل قائم صار الاصل فرعا والفرع أصلا وأمثال ذلك كثيرة والاصالة في الاشتقاق أمر لا يتبدل وكل ذلك ظاهر بصواب التأمل وأيضا نقول ضربا في ضربت ضربا لا يؤكد الفعل بل المصدر الذي في اسم ضمن الفعل قال الفاضل الرضي وهو يعني ضربا في ضربت ضربا في الحقيقة تأكيد المصدر المضمون لكنهم سموها تأكيد الفعل توسعا فقولك ضربت بمعنى أحدثت ضربا فلما ذكرت بعده ضربا صار بمنزلة قولك أحدثت ضربا ضربا فظهر انه تأكيد المصدر المضمون وحده لا الاخبار والزمان اللذين تضمنهما الفعل اهـ واذا لم يكن الفعل مؤكدا بالمصدر في الحقيقة لم يكن له اصالة بالنسبة الى المصدر أصلا فضلا عن الاصالة في الاشتقاق (و) اما عن الثالث فهو ان (قولهم مشرب عذب ومركب فاره من باب جرى النهر وسال الميزاب) أي من باب المجاز الذي هو ذكر المحل وارادة الحال لا من قبيل ذكر المصدر وارادة المفعول كما ذكرتم يعني ان مشربا ومركبا اسما مكان يراد بهما ما حل في ذلك المكان فيراد من مشرب ما حل فيه ومن مركب فرس حل فيه فمعنى مشرب عذب ماء عذب ومعنى مركب فاره فرس فاره كما ان النهر موضع يراد به ما حل فيه وهو الماء فيكون معنى جرى النهر جرى الماء فيه حاصل الجواب انا لا نسلم ان مشربا ومركبا مصدران بمعنى مشروب ومركوب حتى يكون لفظ المصدر بمعنى المصدور وأيضا لم لا يجوز أن يكونا من قبيل ذكر المحل وارادة الحال كما في جرى النهر وسال الميزاب باعتبار كونهما اسمي مكان وأقول المشرب يكون مصدرا ميميا واسم مكان فكلا المعنيين صحيح لكن ما قاله الكوفيون شائع وأما المركب فهو لا يكون الا مصدرا بمعنى المفعول حتى كان كأنه اسم لما يركب فلا يكون من باب جرى النهر والاولى في الجواب أن يقال لا يلزم من كون المشرب والمركب بمعنى

قد يعل كل منهما بدون اعلال الآخر نحو رمى يرمي رميا وعشي عشيا فلا تدل الاصالة في الاعلال على الاصالة في الاشتقاق (كحذف الواو في تعد) أصله توعد فانه لمشاكلة يعد (و) حذف (الهمزة في يكرم) فانه لمشاكلة أكرم فكما أن الحذف للمشاكلة لا يدل على الاصالة في الاشتقاق فكذا الاعلال للمشاكلة لا يدل على الاصالة فيه وقلنا أيضا في الجواب عن تمسكهم الثاني لا نسلم ان ضربت ضربا بمنزلة ضربت ضربت بل هو بمنزلة احدثت ضربا ضربا لان المراد بتأكيد المصدر الذي هو مضمون الفعل بلا زيادة شيء عليه من وصف أو عدد وهو في الحقيقة تأكيد لذلك المصدر المضمون لكنهم سموه تأكيد الفعل توسعا فقولك ضربت بمعنى احدثت ضربا فلما ذكرت بعده ضربا صار بمنزلة قولك احدثت ضربا ضربا فظهر انه تأكيد المصدر المضمون وحده لا الاخبار والزمان اللذين تضمنهما الفعل فلم يقع المصدر تأكيد الفعل (و) لئن سلمنا انه بمنزلة ضربت ضربت وان المصدر وقع تأكيد الفعل فنقول (المؤكدية) بفتح الكاف لا تدل على الاصالة في الاشتقاق بل (تدل عليها) في الاعراب (كما في جاءني زيد زيد) فان الاول أصل الثاني في الاعراب مع انه ليس بمشتق منه والا لزم اشتقاق الشيء من نفسه وكلامنا في الاصالة في الاشتقاق ولا محذور في أن يكون الشيء متقدما على شيء في الاشتقاق واصلا له فيه ومتأخرا عنه في الاعلال وفرعا عليه فيه للمشاكلة كما أن الاسم أصل في الاعراب للفعل وفرع عليه في العمل كما يجيء ان شاء الله تعالى (و) قلنا في الجواب عن تمسكهم الثالث (قولهم مشرب عذب ومركب فاره) ليس بحقيقة في معنى المشروب والمركوب اذ ما بان وضع لفظ المشرب بمعنى المشروب ولفظ المركب بمعنى المركوب فيكون لفظ المشرب مرادفا للفظ المشروب ولفظ المركب مرادفا للفظ المركوب حتى يكون لفظ المصدر أيضا حقيقة في معنى المصدور ومرادفا للفظ المصدور به بل يكون ذلك (من باب جرى النهر وسال الميزاب) فكان هذا من المجاز اما من المجاز اللغوي بان أطلق

المشروب والمركوب كون لفظ المصدر بمعنى المصدور به بمجرد كونه موازنا لهما وهو ظاهر بل لا يلزم كونهما بمعنى المفعول في هذين الاستعمالين لجواز أن يقال هو ماء سهل المشرب بمعنى الشرب مع انا لا نسلم ذلك في هذين الاستعمالين وأيضا يجوز أن يكونا من باب جرى النهر ولما ذكر المصنف ان الصراف يحتاج في معرفة الاوزان الى معرفة اشتقاق تسعة أشياء من كل مصدر وجب عليه أمران بيان اصالة المصدر في الاشتقاق وبيان صيغ المصادر وأقسامها فلما فرغ من الاول شرع في الثاني فقال (ومصدر الثلاثي) أي المجرد (كثير) أي سماعي لا ضابط له وأما مصدر غير الثلاثي المجرد فله ضبط وقياس سنبينه ان شاء الله تعالى وقوله (وعند سيبويه يرتقي) ذلك المصدر (الى اثنين وثلاثين بابا) أي وزنا مستثنى في المعنى من قوله كثير فكأنه قال ومصدر الثلاثي المجرد سماعي لا ضبط له ولا ترتقي أوزانه الى عدد معين عند جميع الصرفيين الا عند سيبويه فان ما ذكره نوع من الضبط قيل ان المصادر الثلاثية عند سيبويه أربعة وثلاثون بابا المذكورة وبغاية وكراهية لكن تركهما المصنف لقلتهما ووجه الضبط ان المصدر عينه اما ساكن أو متحرك والساكن اما أن لا يزاد فيه شيء أو يزاد تاء التأنيث أو ألف التأنيث أو الالف والنون المشبهتان بهما وعلى التقادير الاربعة اما مفتوح الفاء أو مكسوره أو مضمومه فالحاصل من ضرب الاربعة في الثلاثة الذي هو اثنا عشر مذكور على الترتيب المذكور (نحو قتل) من باب الاول (وفسق) من باب الاول (وشغل) من باب الثالث (ورحمة) من باب الرابع (ونشدة) من باب الاول يقال نشد ضالة أي طلبها (وكدرة) من باب الرابع الكدر ضد الصفو (ودعوى) من باب الاول (وذكرى) من باب الاول وهو ضد النسيان (وبشرى) من باب الاول وهي البشارة (وليان) من باب الثاني مصدر لوى يلوي أصله لويان قلبت الواو ياء وأدغم لاجتماعهما وسبق احداهما بالسكون يقال لوى الحبل أي فتله (وحرمان) مصدر بمعنى منع (وغفران) وهما من باب الثاني وأردف ذلك بقوله (ونزوان) من باب الاول بفتحات مصدر نزا بمعنى وثب لان المصدر المتحرك العين يزيد في آخره ألف ونون لم يجئ الا هذا البناء فذكره هنا للمناسبة مع ليان هذا اذا كان العين ساكنا

اسم المحل الذي هو النهر والميزاب على الحال الذي هو الماء لان الجاري والسائل هو الماء لا النهر والميزاب أو من المجاز العقلي بان أريد بالنهر والميزاب معناهما الحقيقي وأسند اليهما الجريان والسيلان مجازا لملابستهما لما حالهما أعني الماء كذلك قولهم مشرب عذب ومركب فاره من المجاز أيضا اما في المفرد بان يطلق اسم المحل الذي هو المشرب والمركب على الحال الذي هو الماء والفرس واما في النسبة بأن يراد بالمشرب والمركب معناهما الحقيقي وينسب اليهما العذوبة والفراهة مجازا لملابستهما لما حالهما أعني الماء والفرس وحاصل الجواب ان قياسهم لفظ المصدر على لفظ المشرب والمركب فاسد اما على تقدير كون المجاز في النسبة فلان المشرب والمركب حينئذ على معناهما الحقيقي الذي هو محل الشرب ومحل الركوب فيكون معنى لفظ المصدر قياسا عليهما محل الصدور وهو عليهم لا لهم واما على تقدير كون المجاز في المفرد فلانه لا يلزم من كون اللفظ مستعملا في معنى مجازي على سبيل القطع كون لفظ آخر موازنا له مستعملا في مثل ذلك المعنى على سبيل القطع بل غايته أن يحتمل استعماله فيه فبمجرد احتمال أن يكون لفظ المصدر مستعملا في معنى المصدور به مجازا مع قيام احتمال أن لا يكون مستعملا فيه بل مستعملا في معناه الحقيقي الذي هو محل الصدور ومع ان الحقيقة أصل والمجاز خلافه لا حجة فيه للكوفيين على ان تشبيه كون المصدر بمعنى المصدور به بكون المشرب بمعنى المشروب والمركب بمعنى المركوب تشبيه بغير جامع اذ الشرب والركوب متعديان فيمكن أن يذكر المشرب والمركب ويراد به المشروب والمركوب لدلالة المشرب على المشروب والمركب على المركوب والمصدر لازم فلا يمكن أن يذكر لفظ المصدر ويراد به المصدور به اذ لا دلالة للمصدر على المصدور به بل على الصادر ولهذا تكلفوا وقالوا في الاستدلال على اصالة الفعل ان المصدر مفعل بمعنى المصدر أي الصدور نحو قعدت مقعدا حسنا أي قعودا والمصدر الذي هو لفظ المصدر بمعنى الفاعل أي صادر عن الفاعل كالعدل بمعنى العادل واستدلوا أيضا بعمل الفعل في المصدر نحو قعدت قعودا والعامل قبل المعمول وهو مغالطة لانه قبله بمعنى ان الاصل في وقت العمل أن يتقدم لفظ العامل على لفظ المعمول والنزاع في أن وضعه غير مقدم على وضع الفعل فان أحد التقدمين غير الآخر وأيضا ينتقض بنحو ضربت زيدا وزيدا لم يضرب فانه لا دليل فيها على ان وضع العامل قبل وضع المعمول ولما بين اصالة المصدر وزيف ادلة المخالف شرع في ذكر الاوزان على تقديم الاصل فقال (ومصدر الثلاثي كثير) مختلف فيه (وعند سيبويه) أي ما ذكره سيبويه منه (يرتقي الى اثنين وثلاثين بابا) أي بناء وضابطه أن تقول عينه اما ساكن أو متحرك فان كان ساكنا فاما أن يكون بزيادة شيء أو لم يكن فان لم يكن بزيادة شيء فالفاء منه اما مفتوح أو مكسور أو مضموم (نحو قتل وفسق وشغل) وان كان بزيادة شيء فتلك الزيادة اما تاء أو ألف أو ألف ونون وعلى التقادير فالفاء اما مفتوح أو مكسور أو مضموم فالحاصل من ضرب الثلاثة في الثلاثة تسعة وهي نحو (رحمة ونشدة وكدرة ودعوى وذكرى وبشرى وليان وحرمان وغفران) أردف ذلك بقوله (نزوان) لان المصدر المتحرك العين مزيدا في آخره ألف ونون لم يجئ الا على هذا البناء فذكره هنا للمناسبة مع ليان في فتح الفاء وزيادة الالف والنون هذا اذا كان العين ساكنا وان كان متحركا فاما أن يكون بزيادة شيء أولا فان كان الثاني فالفاء اما

(و) اما اذا كان متحركا فهو اما مفتوح ولا يزاد فيه شيء فهو اما مفتوح الفاء نحو (طلب) من باب الاول (و) اما مكسور نحو (صغر) من باب الخامس (و) اما مضموم نحو (هدى) من باب الثاني (و) اما مكسوره ولا يزاد فيه شيء ولم يجئ منه غير مفتوح الفاء نحو (خنق) من باب الاول والمصنف قدمه على صغر وهدى لقلة وقوعهما واما مضموم ولا يزاد فيه شيء ولم يجئ منه شيء هذا اذا كان العين متحركا ولم يزد فيه شيء (و) اما اذا كان متحركا وزيد فيه شيء فالعين فيه حينئذ اما مفتوح ويزاد فيه التاء ولم يجئ منه أيضا غير مفتوح الفاء نحو (غلبة) من باب الثاني (و) اما مكسور ويزاد فيه التاء ولم يجئ منه غير مفتوح الفاء نحو (سرقة) من باب الثاني (و) اما مفتوح ويزاد فيه الالف فهو اما مفتوح الفاء نحو (ذهاب) من باب الثالث (و) اما مكسوره نحو (صراف) من باب الثاني (و) اما مضمومه نحو (سؤال) من باب الثالث (و) اما مفتوح ويزاد فيه الالف والتاء وهو أيضا اما مفتوح الفاء نحو (زهادة) من باب الرابع وهو الزهد وهو ضد الرغبة (و) اما مكسوره نحو (دراية) من باب الثاني ولم يجئ مضمومه (و) اما مضموم ويزاد فيه الواو وهو أيضا اما مضموم الفاء نحو (دخول) من باب الاول (و) اما مفتوح الفاء نحو (قبول) من باب الرابع أخره لقلته ولم يجئ منه مكسوره (و) اما مكسوره ويزاد فيه الياء ولم يجئ منه غير مفتوح الفاء نحو (وجيف) من باب الثاني مصدر وجف بمعنى اضطرب (و) اما مضموم يزاد فيه الواو والتاء ولم يجئ منه غير مضموم الفاء نحو (صهوبة) من باب الخامس وهي الحمرة في شعر الرأس (و) اما مفتوح ويزاد فيه الميم ولم يجئ منه أيضا غير مفتوح الميم نحو (مدخل) من باب الاول (و) اما مكسور ويزاد فيه الميم ولم يجئ منه أيضا غير مفتوح الميم نحو (مرجع) من باب الثاني (و) اما مكسور ويزاد فيه الميم والتاء ولم يجئ منه غير مفتوح الميم نحو (مسعاة) من باب الثالث من السعي أصله مسعية قلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها قال في مختار الصحاح المسعاة واحدة المساعي في الكرم والجود (و) اما مكسور ويزاد فيه الميم والتاء ولم يجئ منه غير مفتوح الميم نحو (محمدة) من باب الرابع (ويجيء المصدر) من الثلاثي المجرد (على وزن اسم الفاعل و) على وزن اسم (المفعول) أي يتحد وزنه ووزنهما وان كان مصدرا حقيقة (نحو قمت قائما)

مفتوح أو مكسور أو مضموم فان كان مفتوحا فعينه اما مفتوح (و) ذلك نحو (طلب) ومكسور (و) ذلك (خنق) ولم يجئ مضموم العين منه بالاستقراء (و) ان كان مكسورا فهو مفتوح العين ليس الا لكراهة توالي الكسرتين أو لكراهة الانتقال من الكسرة الى الضمة نحو (صغر) ان كان مضموما فهو مفتوح العين أيضا ليس الا لكراهة توالي الضمتين أو لكراهة الانتقال من الضمة الى الكسرة نحو (هدى) وان كان الاول فالزيادة فيه اما أن تكون تاء للتأنيث فقط أو لا فعلى الاول فالفاء اما مفتوح أو مكسور أو مضموم بحسب القسمة لكن لم يجئ منه الا مفتوح الفاء بالاستقراء (و) عينه اما مفتوح نحو (غلبة) أو مكسور (و) ذلك نحو (سرقة) ولم يجئ منه مضموم العين بالاستقراء وعلى الثاني فاما فيه مدة أو ميم زائدة بالاستقراء أو لا فان كان فيه مدة فهي اما ألف أو واو أو ياء فان كان الالف فاما معها زيادة أخرى أو لا فان لم تكن فالفاء اما مفتوح (و) ذلك نحو (ذهاب) أو مكسور (و) ذلك نحو (صراف) أو مضموم (و) ذلك نحو (سؤال) وان كان معها زيادة أخرى فتلك الزيادة اما تاء فقط أو التاء والياء فان كانت التاء فقط فالفاء اما مفتوح (و) ذلك نحو (زهادة) أو مكسور (و) ذلك نحو (دراية) أو مضموم كبغاية ودعاية ولم يذكره سيبويه لقلته وان كانت التاء والياء فالفاء مفتوح لا غير بالاستقراء نحو كراهية ولم يذكره أيضا لقلته هذا اذا كانت المدة الالف وان كانت الواو فاما معها زيادة أخرى أو لا فان لم يكن فالفاء اما مضموم (و) ذلك نحو (دخول) أو مفتوح (و) ذلك نحو (قبول) وأخر مفتوح الفاء لقلته حتى لم يسمع له ثان ولم يجئ منه مكسور الفاء لثقل الانتقال من الكسرة الى الضمة وان كانت معها زيادة فتلك الزيادة هي التاء بالاستقراء ولم يجئ منه الا مضموم العين كصهوبة وان كانت المدة الياء فلم يجئ مما تقتضيه القسمة الا مفتوح الفاء من غير زيادة شيء آخر (و) ذلك نحو (وجيف) وانما أخر نحو (صهوبة) مع ان المناسب ذكره مع دخول اذ هو مما فيه المدة واو نظرا الى قلته بالنسبة الى المتقدم ونظرا الى ان معه زيادة أخرى والحاصل ان لوجيف مناسبة للدخول من جهة عدم الزيادة على المدة وان لصهوبة مناسبة له من حيث ان المدة واو ورجح وجيف بالكثرة بالنسبة الى صهوبة وقدم (و) ان كان فيه ميم زائدة ولا تكون الا مفتوحة بحكم الاستقراء فاما مع زيادة شيء آخر أو لا وعلى الثاني فالعين اما مفتوح أو مكسور نحو (مدخل ومرجع) على الشذوذ واما مضموم العين منه نحو مكرم ومعون فنادر ولذا لم يذكره حتى جعلهما الفراء جمعين لمكرمة ومعونة قياسين على حد تمرة وتمر استبعادا لمجيء المصدر على هذا الوزن وعلى الاول فتلك الزيادة هي التاء لا غير بحكم الاستقراء (و) العين اما مفتوح نحو (مسعاة) أو مكسور (و) ذلك نحو (محمدة) وهو شاذ وانما ذكر المصدر الميمي مع غير الميمي مع ان الاول قياسي والثاني سماعي نظرا الى ان الميمي أيضا مرتبة من مراتب الاختلاف وان كان قياسيا في نفسه اذ المقصود بيان اختلاف أبنية مصادر الثلاثي المجرد كما أشرنا اليه مع انه لم يترك الاشارة الى انه ليس مثله حيث ذكره بعده ولم يخلط به (ويجيء) المصدر (على وزن اسمي الفاعل والمفعول) الا ان مجيئه على وزن اسم الفاعل أقل من مجيئه على وزن اسم المفعول فالاول (نحو قمت قائما) أي قياما وقوله ولا خارجا من في زور كلام أي خروجا وقوله كفى بالنأي من أسماء كاف أي كفاية ومنه أفضل فاضلة أي افضالا وعافاه الله عافية أي

معافاة

فقالت انه مصدر بمعنى قيام وان كان وزنه وزن اسم الفاعل لا انه فاعل حقيقة يراد به معنى المصدر كما يذكر المصدر ويراد به الفاعل نحو رجل عدل أى عادل (ونحو قوله تعالى بأيكم المفتون) فالمفتون مصدر بمعنى الفتنة على تقدير عدم زيادة الباء وان كان وزنه وزن المفعول لا انه مفعول حقيقة يراد به معنى المصدر كما يذكر ويراد به المفعول نحو قوله تعالى هذا خلق الله أى مخلوقه هذا عند غير سيبويه واما هو فلم يجوز مجيء المصدر بوزن المفعول قال فى مختار الصحاح المفتون الفتنة وهو مصدر كالمعقول والمخلوق وقال المعقول مصدر عقل وقال سيبويه هو صفة وقال ان المصدر لا يأتى على وزن مفعول البتة اهـ ومنهم من ظن وبعض الظن اثم ان معنى قوله ويجيء المصدر على وزن اسم الفاعل والمفعول ان الفاعل والمفعول يذكران ويراد بهما المصدر كما يذكر ويراد به الفاعل والمفعول كما فى رجل عدل أى عادل وهذا خلق الله أى مخلوقه وانت خبير بان هذا المعنى لا يفهم من عبارة الكتاب وانه لا يناسب المقام مع ان المثال المذكور خلاف ما ثبت فى اللغة على ظنهم ويثبت الله الذين آمنوا بالقول الثابت (ويجيء) المصدر (للمبالغة) فى الفعل والكثرة فيه على وزن التفعال بفتح الاول وسكون الثانى (نحو التهذار) مبالغة الهذر وهو الهذيان (والتلعاب) أى اللعب الكثير وكذا الترداد والتجوال بمعنى الرد والجولان وكذا التعداد والتذكار والتكرار وأما التبيان والتلقاء بكسر التاء فيهما فشاذان من هذا الوزن كما صرحوا به (و) على وزن فعيلى بكسرتين وتشديد العين (نحو الحثيثى) بكسرتين اى الحث الكثير من الجانبين (والدليلى) مبالغة الدليل وكذا الرميا تقول كان بينهم رميا اى الترامى الكثير من الجانبين (والخليفا) قال عمر رضى الله تعالى عنه زمن خلافته لوالخليفا لاذنت اى لولا كثرة الاشتغال بامر الخلافة والذهول بسببها عن تفقد أوقات الاذان لاذنت فقيل سئل الزمخشرى أهو قياسى أم سماعى فقال هذا الباب كثير الاستعمال فينبغى أن يكون قياسيا قال سيبويه أوزان المبالغة لا تجيء الا من ثلاثى وأما جمهور الصرفيين فقد جوزوا ولذلك مطلقا قيل ان ذكر المصدر للمبالغة استطراد لان المراد بيان مصدر يشتق منه فعل مشتمل على معناه وزيادة كما يدل عليه السباق والسياق وهو ليس كذلك لانه ليس فى فعله دلالة على هذا التكثير والمبالغة فافهم (ومصدر غير الثلاثى) المجرد (يجيء على سنن) أى طريق (واحد) يعنى يجيء قياسا فلكل باب قياس على حدة فنقول مثلا كل ما كان ماضيه على فعلل فمصدره على فعللة وكل ما كان ماضيه على أفعل فافعال وكل ما كان ماضيه على فعل فتفعيل وكل ما كان ماضيه على فاعل ففعالة وفعال وكل ما كان ماضيه افتعل فافتعال وكل ما كان ماضيه انفعل فانفعال وكل ما كان ماضيه تفعل فتفعل وكل ما كان ماضيه تفاعل فتفاعل وكل ما كان ماضيه استفعل فاستفعال وكل ما كان ماضيه افعوعل فافعيعال وكل ما كان ماضيه افعول فافعوال وكل ما كان ماضيه افعنلل فافعنلال وكل ما كان ماضيه افعنلى فافعنلاء وكل ما كان ماضيه تفعلل فتفعلل وكل ما كان ماضيه افعال فافعلال وفيه قياس واحد لجميع الرباعى والمزيد لكن لا يليق بيانه بهذا المختصر (الا فى كلم) فانه لا يجيء مصدره قياسا وهو تكليما بل يجيء (كلاما) بكسر الكاف وتشديد اللام (و) كذا (فى قاتل) فانه قتالا

معاقاة وعقب فلان مكان أبيه عاقبة أى عقبا وقوله تعالى فهل ترى لهم من باقية أى بقاء وقوله تعالى ليس لوقعتها كاذبة أى كذب والمالة أى الملال بمعنى الغنج (و) الثانى (نحو قوله تعالى بأيكم المفتون) أى الفتنة اذا كان الباء غير زائد وأما اذا كان زائدا فهو بمعنى المفعول ونحو قولهم دعه الى ميسوره أو الى معسوره أى الى يسره والى عسره والمرفوع والموضوع والمعقول والمجلود بمعنى الرفع والوضع والعقل والجلادة ومنه المكروهة والمصدوقة والمحلوف أى الكراهة والصدق والحلف واعلم ان استعمال وزنى اسم الفاعل والمفعول فى معنى المصدر بالاشتراك فيهما فيه محققة كما يفصح عنه قوله ويجيء على وزن الخ والا فالواجب أن يقول ويستعمل فى معنى اسم الفاعل الخ ولذلك قصر على السماع بخلاف استعمال وزن المصدر فى معنى الفاعل والمفعول فى نحو رجل عدل بمعنى عادل ونسج اليمن بمعنى منسوجه فانه مجاز ولذلك لا يقتصر على السماع بل يجوز استعمال كل مصدر فى معنى اسم الفاعل واسم المفعول اذا قصد فائدة المجاز (ويجيء) المصدر أيضا (للمبالغة) فى الفعل والتكثير فيه قياسا مطردا عند سيبويه من الثلاثى المجرد وعند الزمخشرى قياسا مطردا فى الثلاثى وغيره لانه قال حين سئل عنه هذا الباب كثير الاستعمال فينبغى أن يكون قياسا ولذلك ذكر فى الامثلة الرميا وقال هى الرمى الكثير وهو على ضربين أحدهما التفعال بفتح التاء وسكون الفاء (نحو التهذار) بمعنى الهذر الكثير (والتلعاب) بمعنى اللعب الكثير والترداد والتجوال والتقتال والتسيار للمبالغة فى الرد والجولان والقتل والسير وثانيهما الفعيلى بكسر الفاء والعين وبتشديده وفتح اللام نحو الحثيثى بمعنى الحث الكثير (والدليلى) بمعنى كثرة العلم بالدلالة والرسوخ فيها والقتيتى بمعنى كثرة النميمة * ولما فرغ من المصدر الثلاثى شرع فى مصدر غير الثلاثى فقال (ومصدر) كل واحد من أبواب (غير الثلاثى) رباعيا مجردا كان أو مزيدا فيه أو ثلاثيا مزيدا فيه وسواء كان المصدر ميميا أو غير ميمى (يجيء على سنن) أى طريق (واحد) على حدة ولم يبين ابنية مصادر تلك الابواب اعتمادا على أساميها فى غير الرباعى المجرد وأما فيه فطردا للباب (الا فى كلم) يجيء المصدر (كلاما) على وزن فعالا بكسر الفاء وبتشديد العين على لغة أهل اليمن فانه قياس لغتهم ولذلك شاع واطرد فعال بمعنى التفعيل فى كلام الفصحاء وفى التنزيل وكذبوا بآياتنا كذابا (و) الا (فى قاتل) يجيء (قتالا) بكسر القاف وتخفيف العين (وقيتالا) بالياء على

أو القياس المشهور المقاتلة والمفهوم من عبارة الرضي انتهى فالقياسان أيضا حيث قال وأما فعال في مصدر فاعل كقتال فهو مخفف القياس اذ أصله قيتالا (و) كذا (في تحمل تحمالا) بكسرتين وتشديد الميم والقياس تحملا (و) كذا (في زلزل زلزالا) بفتح الاول والقياس بكسره الا انهم جوزوا الفتح لثقل المضاعف ولما بين ان المصدر أصل في الاشتقاق وأن المصدر قسمان سماعي وقياسي وبين السماعي والقياسي منه شرع في المقصود فقال (الافعال التي تشتق من المصدر) كما هو المذهب (خمسة وثلاثون بابا) باتفاقهم بالاستقراء (ستة منها الثلاثي المجرد) والمراد من الثلاثي المجرد ما كان ماضيه على ثلاثة أحرف أصول ووجه تقديمه على ما عداه ظاهر ووجه الضبط فيها انهم فتحوا أول الماضي للخفة ولامتناع الابتداء بالساكن ولا يشكل بالمجهول ولا بفعل مكسور الاول كشهد لعروض الضم والكسر فيهما ولان الضم في المجهول للفرق واعتبروا في العين ثلاث حركات اذ لو كان ساكنا يلزم التقاء الساكنين عند اتصال الضمير المرفوع مثل ضربت ولم يعتبروا حركة اللام لكونها محل التغيير فكانت الماضي ثلاثة أبنية والتزموا سكون الفاء في المضارع فرارا من توالي الحركات الاربع كما سيأتي في فصله واعتبروا في عينه أيضا ثلاث حركات لانه لو كان ساكنا يلزم التقاء الساكنين عند دخول الجوازم عليه مثل لم يضرب فضربوا الثلاثة في الثلاثة فحصل تسعة ثلاثة منها بفتح الاول مع الحركات الثلاث في الثاني وثلاثة بكسر الاول مع الحركات الثلاث في الثاني لكن لم يعتبروا الكسر مع الضم لان الكسر مع الضم ثقيل فبقي اثنان وثلاثة بضم الاول مع الحركات الثلاث في الثاني لكنهم لم يعتبروا الضم مع الكسر وكذا مع الفتح لان الضم معهما ثقيل فبقي واحد وهو الضم مع الضم فبقي من التسعة الستة فان قلت الكسر مع الكسر وكذا الضم مع الضم ثقيل أيضا قلت لما كان الكسر مع الكسر من جنس واحد وكذا الضم مع الضم لم يكن ثقيلا اذ الثقل في اختلافهما فتدبر (نحو ضرب يضرب) على وزن فعل يفعل بفتح العين في الماضي وكسرها في الغابر وهو الباب الثاني لكن قدمه في الذكر لزيادة الاختلاف بين الفتح والكسر لان الاول علوي والثاني سفلي والضم متوسط وانما استحق التقديم بزيادة اختلاف حركتيه لانه أدل على زيادة اختلاف معناهما فيصير عريقا في كونه من الدعائم (وقتل يقتل) على وزن فعل يفعل بفتح العين في الماضي وضمها في الغابر وهو الباب الاول (وعلم يعلم) على وزن فعل يفعل بكسر العين في الماضي وفتحها في الغابر وهو الباب الرابع (و) لكن قدمه على (فتح يفتح) على وزن فعل يفعل بفتح العين فيهما وهو الباب الثالث لشذوذه في الدعائم (وكرم يكرم) على وزن فعل يفعل بضم العين فيهما وهو الباب الخامس (وحسب يحسب) على وزن فعل يفعل بكسر العين فيهما وهو الباب السادس (وسمي الثلاثة الاول) وهو الباب الثاني والاول والرابع (دعائم الابواب) أي أصولها وهي جمع دعامة بالكسر وهي عمود البيت (لاختلاف حركاتهن في عين الماضي والمستقبل) فان قلت لم

لغة من قال في كلم كلاما فانه أيضا قياس لغتهم قال سيبويه في قتال كأنهم حذفوا الياء التي جاء بها أولئك في قيتال ولذا قيل ان قتالا فرع قيتالا من حيث ان حروف الفعل ثابتة فيه الا أن الالف قلبت ياء لانكسار ما قبلها وعكس السكاكي حيث جعل الياء اشباع كسرة القاف (و) الا يجيء (في تحمل تحمالا) بكسر التاء والحاء وتشديد الميم فيمن قال كلاما فانه قياس لغتهم أيضا لانه كسر الاول وزيد قبل الآخر ألف (و) الا (في زلزل) يجيء (زلزالا) بفتح الاول فانه يجوز في مصدر مضاعف الرباعي المجرد فتح الاول وكسره قياسا مطردا لثقل المضاعف بخلاف صحيحه فانه بالكسر لا غير الا أن الكسر أفصح لانه أصل * ولما فرغ من بيان ابنية الاصل الذي هو المصدر شرع في بيان ابنية الفرع الذي هو الفعل فقال (الافعال التي تشتق) على صيغة المبني للمفعول أي تؤخذ (من المصدر) وتستعمل مبنية للفاعل ومبنية للمفعول اما بنفسها أو بزيادة حرف الجر وانما لم يقل على مذهب البصريين اشارة الى انه الحق فكأنه لا خلاف فيه كما ذكرنا وانما قيدنا بقولنا تستعمل احترازا عن باب فعل يفعل على صيغة المبني للمفعول فيهما الا أن المقصود من ذكر الافعال بيان احكامها ولما لم يختلف حكم هذا الباب بالمعلومية والمجهولية بل كان مبنيا للمفعول ابدا للعلم بفاعلها في غالب العادة انه هو الله تعالى تركه المصنف وأيضا لما كان المبني للمفعول فرعا للمبني للفاعل لان الاول معمول الثاني معنى والغرض ذكر الاصول تركه وقال (خمسة وثلاثون بابا ستة منها) كائنة (الثلاثي المجرد) والا فهي سبعة قدم الثلاثي على الرباعي لتقدمه الطبيعي ووجه ضبطه ان لماضيه ثلاثة ابنية أحدها فعل يفعل لان أوله لا يكون الا مفتوحا لامتناع الابتداء بالسكون واستثقال الضمة والكسرة عليه والثاني منه لا يكون الا متحركا لاستلزام سكونه اختلاط الابنية وما قيل ولالتقاء الساكنين عند اتصال الضمير المرفوع البارز المتحرك بالفعل فلا يخلو عن دور وحركاته لا تزيد على ثلاثة فان كانت فتحة فلا يخلو من أن يكسر عين مضارعه أو يضم أو يفتح وان كانت كسرة فاما أن يفتح عين مضارعه أو يكسر وان كانت ضمة فعين مضارعه لا يكون الا مضموما فانحصر بحسب الوقوع في ستة وهي (نحو ضرب يضرب) بفتح العين في الماضي وكسرها في الغابر (وقتل يقتل) بفتح العين في الماضي وضمها في المضارع (وعلم يعلم) بكسر العين في الماضي وفتحه في المستقبل (وفتح يفتح) بفتحه فيهما (وكرم يكرم) بضمه فيهما (وحسب يحسب) بكسره فيهما (وتسمى الثلاثة الاول دعائم الابواب) جمع دعامة وهي عمود البيت أي أصولها (لاختلاف حركتهن في عين الماضي والمستقبل) فكما أن معنى الماضي مخالف لمعنى المستقبل كذلك ينبغي أن يكون اللفظ مخالفا

اللفظه

اشترط اختلاف حركة الماضي وحركة المضارع في دعائم الابواب الثلاث لان معنى الماضي لما كان مخالفا لمعنى المستقبل اقتضى ذلك أن يكون لفظ الماضي مخالفا للفظ المستقبل ليطابق اللفظ المعنى على ما هو الاصل في كلامهم (وكثرتهن) أي في الاستعمال فبهذين الشرطين دخل الباب في الدعائم لا بواحد منهما (وفتح يفتح لا يدخل في الدعائم) وكذا سائر ما يجيء من الباب الثالث (لانعدام اختلاف الحركات في الماضي والمستقبل وانعدام) كثرة الاستعمال لانعدام (مجيئه بغير حروف الحلق) اما في عينه أو في لامه فيصير مقيدا والمقيد أقل وجودا من المطلق فانتفى الشرطان معا وعدم دخوله في الدعائم وان كان معلوما بالالتزام مما قبلها من الشرطين لكنه صرح به تقريرا وتوضيحا وليترتب عليه قوله واما ركن يركن الخ وحروف الحلق الهمزة والهاء والعين والغين والحاء والخاء وانما فتحوا عين المضارع اذا كان عينه أو لامه حرفا من هذه الحروف لانها ثقيلة فاعطوها أو ما قبلها الفتحة الخفيفة لامتناع السكون في عين المضارع كما مر وانما قلنا اذا كان عينه أو لامه لانه اذا وقع حرف منها فاءه نحو أمر يأمر لم يلزم الفتح في مضارعه لسكون حرف الحلق فيه والساكن لا يجب فتح ما بعده لضعفه بالسكون ولا يشكل بدخل يدخل لان المراد ان شرط الفتح أن يوجد في العين واللام حرف منها لا ان كل ما فيه حرف يكون مفتوحا فان قلت ان الالف من حروف الحلق أيضا باتفاق منهم فلم لم يعدوه ههنا قلت الالف لا يخلو اما أن يقع عينا أو لاما وأيا ما كان لا يمكن فتح العين لاجله أما ان وقع عينا فللزوم سكونه وأما ان وقع لاما فلانه اما واو أو ياء في الاصل اذ الالف الاصلي لا يقع في لام الفعل بالاستقراء واذا كان واوا أو ياء فقلبهما ألفا يتوقف على فتح ما قبلها وهو العين فثبت أن فتح العين موجود قبل وجود الالف فلم يكن الفتح لاجل الالف والا يلزم الدور وهو

المطلوب ثم ان هذا الفتح في العين لما وجد من غير شرط وهو وجود حرف الحلق كان شاذا ولهذا حكموا بان أبى يأبى شاذ كذا حققوه ولما توجه أن يقال ان عدم مجيء الباب الثالث بغير حروف الحلق مشكل بركن يركن وأبى يأبى لانهما من هذا الباب وليس فيهما حرف الحلق أجاب عنهما بقوله (واما ركن يركن وأبى يأبى فمن اللغات المتداخلة والشواذ) يعني ان المثال الاول من المتداخل والمثال الثاني من الشواذ ففي الكلام لف ونشر مرتب وقد عرفت آنفا معنى كونه شاذا ومعنى تداخل اللغتين فيه ان ركن يركن أي مال يميل كنصر ينصر لغة وركن يركن كعلم يعلم فيه لغة أيضا فأخذ الماضي من الاول والمضارع من الثاني والمراد بالشاذ في استعمالهم ما يكون بخلاف القياس من غير نظر الى قلة وجوده وكثرته كالقود والنادر ما قل وجوده وان لم يكن بخلاف القياس وما قيل من ان أبى بمعنى امتنع وهو فرع منع وفيه حرف حلق فحمل عليه فضعيف لان وجود حرف الحلق في لفظ معنى الكلمة لا يوجب ثقل تلك الكلمة على اللسان حتى يضطر الى أن يجعل على فرعه ويفتح لاجله ما بعده ولما توجه الاشكال المذكور أيضا بالامثلة التي ذكرها أجاب بقوله (وأما بقي يبقى وفني يفنى وقلى يقلى

لفظه ليطابق اللفظ والمعنى في الاختلاف فلا شك ان ما وقع فيه المخالفة أصل بالنسبة الى غيره (وكثرتهن) أي ولكثرة استعمالهن فانها سبب لفصاحة الكلمة فيكون سببا لاصالتها ولذلك قدمها على الثلاثة الاخر واما تقديم بعض الاول على بعضها فلان الاختلاف في الاول أكثر لان مخالفة الفتح للكسر أكثر من مخالفة الفتح للضم لان الفتح علوي والكسر سفلي والضم بينهما بما يشهد به الوجدان وأما تقديم الثاني على الثالث فلفتح عين ماضيه ومن قدم الثاني على الاول نظر الى ان الضم علوي وانه أقوى أو قصد التدريج في النزول من العلوي الى السفلي الذي هو الاصل بخفته فهو أحق بالتقديم وأما تقديم بعض الاخر على بعضها فلفتح عين الاول في الماضي والمضارع ولكثرة استعماله بالنسبة الى الثالث وأما تقديم الثاني فللنظر الى أن الضم فوق وقوي والى ان استعماله أكثر بالنسبة الى الثالث وانما لم يجئ من مكسور العين في الماضي مضموم العين في المضارع لئلا يتحرك حرف واحد بالاثقل بعد الثقيل ولم يجئ من مضموم العين في الماضي مفتوح العين في المضارع لئلا يكون كالطفرة بسبب انتفاء التدريج في الانتقال من الاثقل الى الاخف ولا مكسورا عين فيه لئلا يلزم الجمع بين الضم الثابت والكسر لا لضرورة ولما كان سبب دخول الابواب الثلاثة الاول في الدعائم أمرين اختلاف الحركات وكثرة الاستعمال وكان انتفاء أحدهما فقط كافيا في عدم الدخول فيها أشار الى أن عدم دخول الثلاثة الاخر فيها انما هو لانتفاء الامرين معا في نفس الامر لا لانتفاء أحدهما فقط اذ لو لم يتعرض له لم يعلم أن عدم الدخول فيها في نفس الامر لانتفاء أحدهما فقط أو لانتفائهما جميعا ولما كان انتفاء الامر الاول فيها ظاهرا اكتفى بذكره مرة في أولها وقال (وفتح يفتح لا يدخل في الدعائم لانعدام اختلاف الحركات في عين الماضي والمستقبل ولعدم مجيئه) أي مجيء باب فتح يفتح (بغير حروف الحلق) عينا أو لاما والتزموا فيه فتح العين في الماضي والمضارع ليقاوم خفة فتحة العين ثقالة حرف الحلق ولذلك لم يدخلوا الفاء في الترديد ولم يقولوا أو فاء لزوال ثقل الفاء بسكونه في المضارع ولا يرد مثل دخل يدخل لانه دليل بعد الوقوع ولما لم يجئ بغير حروف الحلق انعدم كثرة الاستعمال أيضا (وأما ركن يركن وأبى يأبى) بفتح العين في الماضي والمضارع فيهما من غير حروف الحلق هذا لف وقوله (فمن اللغات المتداخلة والشواذ) نشره على ترتيبه يعني ان ركن يركن بفتح العين في الماضي وضمها في الغابر وركن يركن بكسرها في الماضي وفتحها في الغابر لغتان فأخذ الماضي من الاولى والمضارع من الثانية فقيل ركن يركن بالفتح فيهما لا انه من باب فتح يفتح فلا نقض وعد الزمخشري ركن يركن من الشواذ وأبى يأبى من الشواذ الثابتة عن المواضع فهي في حكم المستثناة فكانه قال القياس كذا الا في هذه الصورة فلا نقض (وأما بقي يبقى وفني يفنى وقلى يقلى) بفتح عين

فلغات طيئ) يعني ان بقي يبقي وفني يفني من باب علم يعلم فعين ماضيهما مكسورة وقلي يقلي من باب ضرب يضرب فعين مضارعه مكسورة لكن قبيلة طيئ (وقد فروا من الكسرة) أي من كسرة عين الماضي في الاول والثاني ومن كسرة عين المضارع في الثالث (الى الفتحة) طلبا للخفة وكذا فروا من كل كسرة قبل ياء متحركة فتحة بناؤه الى الفتحة ثم قلبوا الياء ألفا فقالوا في بني على صيغة المجهول بنى قال في مختار الصحاح بقي الشيء بالكسرة بقاء وكذا بقي الرجل زمانا طويلا أي عاش وطيئ تقول بقى وبقت مكان بقي وبقيت وكذا أخواتهما من المعتل وقال فني الشيء بالكسر فناء وقال القلي البغض تقول قلاه يقليه قلى وقلاء بالفتح والمد ويقلاه لغة طيئ اه اذا عرفت ما تلوناه عليك فاعلم ان بعض الشارحين قالوا ان بقي يبقي وفني يفني وقلي يقلي بكسر العين في المضارع في الكل أما طيئ فروا الخ وبعضهم قالوا بكسر العين في الماضي في الكل أما طيئ فروا الخ وكل ذلك غلط نشأ من عدم الاهتداء في علم اللغة الحديقة الذي هدانا لهذا اعلم انه استصعب على بعض الشارحين ارتباط قوله قد فروا الخ بما قبله من حيث المعنى والامر هين لانه استئناف لبيان لغة طيئ فيتعجبوا بالسؤال الخفاء كأن قائلا يقول ماذا صنعوا فيها فقال قد فروا الخ (ونحو كرم يكرم لا يدخل في الدعائم لانه لا يجيء الا من الطبائع) جمع طبيعة وهي القوة الموجودة في الشيء التي لا شعور لها بما يصدر عنها ويكون الصادر منها أثرا واحدا واقعا على نهج واحد (١٨) (والنعوت) جمع نعت وهي الصفة أي لا يجيء فعل يفعل بضم العين فيهما الا من الافعال الصادرة عن الطبائع من غير شعور واختيار الدالة على صفاتها اللازمة لها كالحسن فان المراد بالحسن الحسن الطبعي وهو كون الاعضاء متناسبة على ما ينبغي أن يكون لاما يمكن اكتسابه مالتزين بتحسين صفاء اللون ولين الملمس فلا يكثر استعمالها لكونها مقيدة ولا تختلف حركتها في الماضي والمضارع أيضا لان هذا البناء لما خالف بقية الابنية لكونه خلقة وطبيعة صادرة على نهج واحد من غير اختيار خولف في الحركة أيضا بان يكونا مضمومين ايذانا بعدم اختلاف معناه في نفسه كما جعلوا الضم علامة لبناء المجهول ولما كان وضع هذا البناء لمثل هذه اصلان الافعال لا يقتضي متعلقا ومفعولا فيكون لازما أبدا فقوله لا يجيء الا من الطبائع دليل على انتفاء كثرة الاستعمال أمانة وعلى عدم اختلاف الحركة شارة فافهم (وحسب يحسب لا يدخل) أيضا (في الدعائم) لقلته في الاستعمال ولعدم اختلاف حركتهما (وقد جاء فعل يفعل) بضم العين في الماضي وفتحها في الغابر يعني اذا كان العين مضموما في الماضي يجب أن يكون مضموما في المضارع أيضا قياسا لكن قد جاء (على لغة من قال كدت تكاد) خلاف ذلك وهو ضم العين في الماضي وكسرها في الغابر لان أصل كدت كودت بضم الواو فنقلت ضمتها الى ماقبلها بعد سلب حركته لتدل على أن البناء من مضموم العين وأصل تكاد تكود بفتح الواو فاعل بالنقل والقلب فأجاب بقوله (وهي) أي هذه اللغة (شاذة) أي خارجة عن القياس (كفضل) بالكسرة (يفضل) بالضم أي كما يكون هذا شاذا يعني ان كان العين مكسورا في الماضي وجب أن يكون اما مفتوحا أو مكسورا في المضارع قياسا لكن جاء هذا بخلافه فيكون شاذا وبعض المحققين قالوا ان فضل يفضل من تداخل اللغتين وذلك لان العرب تقول فضل بالفتح والكسر ومضارع الفتح بالضم ومضارع الكسر بالفتح فاذا سمع بعد ذلك فضل يفضل علم انه من التداخل وبعض الشارحين حكم بالمخالفة لقولين واقول لا مخالفة بينهما لان تداخل اللغتين ليس بقياس اذ القياس عدم التداخل فيكون شاذا لا محالة قال في مختار الصحاح الفضل والفضالة ما فضل من الشيء وفضل منه شيء من باب نصر وفيه لغة ثانية من باب فهم وفيه لغة ثالثة مركبة منهما فضل بالكسر يفضل بالضم وهو شاذ لا نظير له اه فعلى هذا لا يتوجه أن يقال ان الفضل من الافعال الطبيعية كالكرم فلم جاز فيه غير الضم في الماضي والمضارع لانه من النقيصة لا من الفضل (ودمت تدوم) أي وكما يكون هذا شاذا لان أصله دومت تدوم بكسر الواو في الاول وضمها في

الماضي والمضارع في الكل من غير حروف الحلق (فلغات) قبيلة (طيئ قد فروا) أي هاربين (من الكسرة الى الفتحة) يعني ان الاصل فيها كسر العين في الماضي فقلبوا الكسرة فتحة لان من القياس عندهم أن يقلبوا الكسرة التي قبل الياء فتحة ثم يقلبوا الياء الفا للتخفيف (و) باب (كرم يكرم لا يدخل في الدعائم لانعدام اختلاف الحركات و) انعدام (كثرة الاستعمال لانه لا يجيء الا من الطبائع) أي الافعال الطبيعية أي الغريزية التي جبل أي خلق الفاعل عليها من غير اختيار منه كالحسن والكرم (و) الا (من النعوت) أي الصفات اللازمة ولاجل ان هذا الباب للصفات اللازمة اختير للماضي والمضارع منه حركة لا تحصل الا بلزوم احدى الشفتين للاخرى وانضمامها بها أعني الضم رعاية للتناسب بين الالفاظ ومعانيها (و) باب (حسب يحسب لا يدخل في الدعائم) لانعدام الاختلاف و (لقلته) في الاستعمال فيه اشارة الى أن قلة استعمال هذا الباب لذاته لا بسبب من الاسباب ولا بشرط من الشروط (وقد جاء فعل يفعل) بضم العين في الماضي وفتحها في الغابر (على لغة من قال كدت تكاد) أصلهما كودت تكود بضم الماضي وفتح المضارع (وهي شاذة) والقياس كدت تكاد بكسر الكاف في الماضي من باب علم (كفضل يفضل) بكسر العين في الماضي وضمها في المضارع (ودمت) بكسر الدال (تدوم) بضمها يعني كما ان فضل يفضل ودمت تدوم شاذان والقياس فضل يفضل من باب نصر ودمت تدوم من باب حسن كذلك كدت تكاد شاذ وقال الزمخشري انهما من المتداخلة فكان المصنف لم يظفر بكدت تكود بالضم فيهما وفضل يفضل بالكسر في الماضي والفتح في الغابر وبدمت تدام بالكسر في الماضي والفتح في المضارع فحكم بشذوذها واعلم أن بعضهم قدم الرباعي المجرد على المتشعبات نظرا الى أن الثلاثي المجرد والرباعي المجرد

الثالث فاعل الاول بنقل حركة الواو الى ماقبلها بعد سلب حركته ثم حذفها لالتقاء الساكنين والثانى بنقل حركة الواو الى ماقبلها (واثنا عشر بابا) منها (للمنشعبة الثلاثى) أى لمزيد الثلاثى المجرد والمتشعبة الابنية المتفرعة من أصل بزيادة حرف أو أكثر ليس من جنس الحروف الاصلية أو بتكرير حرف منها أو بهما لغرض زيادة معنى من التعدية والتكثير وغيرهما مثل أخرج وفرح زيد فى الاول همزة التعدية وتكرر العين فى الثانى للتكثير وهو ثلاثة أقسام الاول ما زاد فيه حرف واحد وهو ثلاثة أبواب الاول باب الافعال (نحو أكرم اكراما) الهمزة زائدة فى صدره وكسرت فى مصدره فرقا بينه وبين الجمع على أفعال نحو اعمال واعمال ولم ينعكس لثقل الجمع وبناؤه للتعدية غالبا نحو أجلسته وأكرمته وللصيرورة نحو أجرب الرجل أى صار ذا جرب وللوجدان نحو أبخلته وأحمدته أى وجدته بخيلا ومحمودا وللسلب والازالة نحو أشكيته أى أزلت عنه الشكاية وللتعريض نحو باع الجارية أى عرضها للبيع وللحينونة نحو احصد الزرع أى حان وقت حصاده وقد يكون بمعنى فعل نحو أقلت البيع قلته (و) الثانى باب التفعيل (نحو قطع تقطيعا) كررت العين الثانى وهو الزائد عند الجمهور والاول عند الخليل لان الساكن كالمعدوم فالتصرف فيه أولى وكلاهما سائغ عند سيبويه وهذا البناء للتكثير غالبا وهو اما فى الفعل نحو جولت وطوفت وفى الفاعل نحو موت الابل وفى المفعول نحو غلقت الابواب وقطعت الثوب فان فقد ذلك لم يجز استعماله فلذلك كان موت الشاة لشاة واحدة خطأ لان هذا الفعل لا يستقيم تكثيره بالنسبة الى الشاة اذ لا يمكن تكثير الواحد وليس له مفعول ليكون التكثير له وعدم امكان تكثير الفعل ظاهر كذا قيل وللتعدية نحو فرحته وللسلب نحو جلدت البعير أى أزلت جلده (و) الثالث باب المفاعلة نحو (قاتل مقاتلة) الالف زائدة وهذا البناء للمشاركة بين أمرين فى أصل الفعل الذى هو مصدر فعله الثلاثى كالقتل فينسب ذلك الفعل الى أحد الامرين متعلقا بالآخر صريحا ويجىء عكس ذلك ضمنا وهو نسبته الى الامر الآخر متعلقا بالاول مثلا اذا قلت قاتل زيد عمرا فانه يدل صريحا على نسبة القتل الى زيد متعلق بعمرو وضمنا على نسبته الى عمرو متعلق بزيد وقد يجىء للتكثير نحو ضاعفت بمعنى ضعفت وبمعنى فعل أى لنسبة الفعل الى الفاعل لا غير كقولك سافرت بمعنى نسبة السفر الى المسافر وعافاك الله بمعنى نسبة العفو الى الله (و) القسم الثانى ما زيد فيه حرفان وهو خمسة أبواب الاول باب التفعل (نحو تفضل تفضلا) أصله فضل فزيدت التاء فى أوله وكررت العين وبناؤه لمطاوعة فعل بالتشديد نحو كسرته فتكسر ولهذا يصير لازما اذ المطاوعة تقتضى اللزوم ومعنى كون الفعل مطاوعا كونه دالا على معنى حصل عن تعلق فعل آخر متعد كقولك باعدته فتباعد فقولك تباعد عبارة عن معنى حصل عن تعلق فعل متعد وهو باعدته أى هذا الذى قام به تباعد وقد يتلفظ بالمطاوع وان لم يكن معه مطاوع كقولك انكسر الاناء وقد يجىء للتكلف ومعناه أن الفاعل تكلف ذلك الفعل ليحصل باستعماله كتشجع زيد اذ معناه استعمل الشجاعة وكلف نفسه اياها لتحصل وقد يجىء للعمل أى ليدل على ان أصل الفعل حصل مرة بعد مرة نحو تجرع أى شرب جرعة بعد جرعة وقد يجىء للطلب نحو تكبر أى طلب أن يكون كبيرا وللاتخاذ أى يجعل الفاعل المفعول أصل الفعل نحو توسدت التراب أى اتخذته وسادة وللتجنب أى ليدل على ان الفاعل جانب أصل الفعل نحو تأثم أى جانب الاثم (و) الثانى باب التفاعل (نحو تضارب تضاربا) أصله ضرب فزيد فى أوله تاء وبين العين والفاء ألف وبناؤه لمشاركة أمرين أو أكثر والفرق بين فاعل وتفاعل من حيث اللفظ ان وضع فاعل لنسبة الفعل الى الفاعل متعلقا بغيره مع ان الغير مثل ذلك ووضع تفاعل لنسبة الفعل الى أمرين مشتركين فى ذلك الفعل من غير قصد الى تعلقه بغيره ففى الاول يرفع بالفعل ما ينسب الفعل اليه صريحا وينصب المتعلق وفى الثانى يرفعان معا بطريق العطف مثل قاتل زيد عمرا وتضارب زيد وعمرو ولهذا جاء الاول زائدا على الثانى بمفعول أبدا ومن حيث المعنى ان البادئ بالفعل فى فاعل معلوم دون تفاعل ولذلك يقال ضارب زيد عمرا أم ضارب عمرو زيدا بطريق الانكار ولا يقال ذلك فى تضارب وقد يجىء لاظهار ما ليس فيه نحو تجاهل زيد كذا أى أظهر الجهل من نفسه وليس عليه فى الحقيقة بل هو عالم به وكذلك تمارض زيد وللمطاوعة فاعل نحو باعدته فتباعد وبمعنى فعل نحو توانيت أى ونيت من أونى وهو الضعف

أصلان فراعى مناسبة الاصالة بينهما فلم يفصل بينهما والمصنف قدم منشعبة الثلاثى المجرد على الرباعى المجرد رعاية لمناسبة الاصالة والفرعية بينهما فقال (واثنا عشر للمنشعبة الثلاثى) أى المتفرعة عليه اما بزيادة حرف أو حرفين أو ثلاثة أحرف ولم تزد الزيادة على الثلاثة لئلا يلزم زيادة الزائد على الاصل ثم قدم ما زيد فيه حرف واحد على ما زيد فيه حرفان وقدم ما زيد فيه حرفان على ما زيد فيه ثلاثة أحرف رعاية للترتيب الطبيعى فما زيد فيه حرف واحد فثلاثة أبواب وذلك (نحو أكرم) يكرم اكراما بزيادة الهمزة المفتوحة فى أوله وانما كسرت فى المصدر فرقا بينه وبين الجمع على افعال ولم يعكس لثقل الجمع وخفة الفتحة (و) وهذا باب الافعال قدم لان الزيادة فى الاول نحو (قطع) تقطيعا بتضعيف العين قيل الزيادة هى الاولى لان الحكم بزيادة الساكن أولى وقيل الثانية لان الزيادة بالآخر أنسب وسيبويه أجاز الوجهين لتعارض الدليلين (و) هذا باب التفعيل قدم لان الزيادة فى الاصول (و) نحو (قاتل) مقاتلة بزيادة الالف بين الفاء والعين وهذا باب المفاعلة (و) ما زيد فيه حرفان خمسة أبواب نحو (تفضل) تفضلا بزيادة التاء فى أوله وتضعيف العين وهذا باب التفعل قدمه لان احدى الزيادتين من جنس الاصول (وتضارب) تضاربا بزيادة التاء فى أوله والالف بين الفاء والعين

(و) الثالث باب الانفعال نحو (انصرف) أصله صرف فزيدت في أوله ألف ونون وبناؤه للمطاوعة نحو قطعته فانقطع فيصير لازما وقد جاء للمطاوعة الفعل قليلا نحو أزعجته أي أبعدته فانزعج وهذا البناء مختص بالعلاج والتأثير يعني لا يبنى الا من أفعال الجوارح المعلومة بالحس كالضرب والكسر فلا يقال علمته فانعلم وقال في شرح المفصل عدمته فانعدم ليس بعيد وذلك انهم لما خصوه بالعلاج وخصصوه بالمطاوعة حتى يكون معنى المطاوعة جليا واضحا (و) الرابع باب الافتعال نحو (احتقر) احتقارا أي صغر أصله حقر فزيدت في أوله همزة وبين الفاء والعين تاء وبناؤه للمطاوعة وقد عرفت معناها وقد يجيء للاتخاذ نحو اشتوى أي أخذ الشواء لنفسه وقد يجيء بمعنى التفاعل نحو اجتوروا واختصموا بمعنى تجاوروا وتخاصموا والخامس باب الافعلال لكن أخر مثاله من أمثلة السداسي ليجاوره ما يناسبه في التكرار فسنبينه ثمة (و) القسم الثالث ما زيد فيه ثلاثة أحرف وهو أربعة أبواب الباب الاول الاستفعال نحو (استخرج) استخراجا أصله خرج فزيدت في أوله همزة وسين وتاء وبناؤه للطلب ومعناه طلب مصدر الفعل الثلاثي (٢٠) الذي تشعب هو منه وذلك قد يكون تحقيقا نحو استكتبته أي طلبت الكتابة منه وقد يكون تقديرا نحو استخرجت الوتد من الحائط وليس هنا طلب صريح بل المعنى لم أزل أتلطف وأتحيل حتى خرج وقد يجيء للتحول نحو استحجر الطين أي تحول الى الحجر وقد يجيء بمعنى فعل بالتخفيف نحو استقر بالمكان أي قر به قال أبو سعيد ومثل هذا يحفظ ولا يقاس عليه (و) الثاني باب الافعيعال نحو (اخشوشن) اخشيشانا أصله خشن من الخشونة وهي ضد اللين فزيدت في أوله ألف وبين العين واللام واو وشين وبناؤه للمبالغة يقال اخشوشن الشيء اشتدت خشونته واخشوشن الرجل تعود لبس الخشن وهو لازم أبدا (و) الثالث باب الافعوال نحو (اجلوذ) اجلواذا يقال اجلوذ بهم السير اجلواذا أي دام مع السرعة وهو من سير الابل أصله جلذ زيدت في أوله همزة وبين العين واللام ما واوان وبناؤه للمبالغة قال في شرح الهادي ان افعول للمبالغة كافعوعل نحو اخروط بهم السير أي امتد واجلوذ بهم السير أي دام مع السرعة واعلوط أي لزم قال الجوهري واعلم تنقلب الواو ياء في مصدر هذا الباب كما انقلبت في اعشوشب اعشيشابا لانها مشددة (و) الرابع باب الافعيلال نحو (احمار) احميرارا أصله حمر فزيدت في أوله همزة وبين العين واللام ألف وكررت اللام والزائد هو الثاني (واحمر) احمرارا هذا هو الموعود بالبيان أصله حمر زيدت في أوله همزة وكررت اللام والزائد هو الثاني أيضا وهما مختصان بالالوان والعيوب وبناؤه للمبالغة لكن الاول أبلغ من الثاني قال في مختار الصحاح تقول شهب الشيء بالكسر شهبا أي صار ذا بياض غالب على السواد ولو قصدت المبالغة قلت اشهب اشهبابا واذا قصدت زيادتها قلت اشهاب اشهيبابا (أصلهما احمارر واحمرر) بفك الادغام فيهما (فادغما للجنسية) لان الجنسية تقتضي الادغام والتقاء الساكنين في الاول على حده وهو جائز (ويدل عليه) أي على كون الادغام للجنسية عدم اعلال (ارعوى) يقال ارعوى من القبيح أي كف (وهو ناقص) أي والحال ان ارعوى ناقص (من باب افعل) كاحمر

وهذا باب التفاعل قدمه لمشاركته الاول في زيادة التاء في الاول (و) نحو (انصرف) انصرافا بزيادة الهمزة والنون في أوله وهذا باب الانفعال قدمه لان الزيادتين في الاول (و) نحو (احتقر) احتقارا بزيادة الهمزة في الاول والتاء بين الفاء والعين وهذا باب الافتعال وستعرف وجه تقديمه على باب الافعال ان شاء الله تعالى (و) ما زيد فيه ثلاثة أحرف فأربعة أبواب نحو (استخرج) استخراجا بزيادة الهمزة والسين والتاء في الاول وهذا باب الاستفعال قدم لان الزوائد فيه في الاول (و) نحو (اخشوشن) اخشيشانا بزيادة الهمزة في الاول والواو بين العين واللام وبحرف من جنس العين بعد الواو بالاتفاق لانعدام سكون الاول وهو باب الافعيعال قدمه لان احدى الزوائد من جنس الاصول (و) نحو (اجلوذ) اجلواذا بزيادة الهمزة في الاول والواو بين اللام والعين وهذا باب الافعوال قدمه لان كل الزوائد فيه قبل الآخر وليلزم تأخر احمار لاتصاله ببحث (ونحو احمار) احميرارا بزيادة الهمزة في أوله والالف بين العين واللام وحرف من جنس اللام في آخره اتفاقا لان سكون الاول هنا للادغام بخلاف سكون افعل وتفعل فانه للفرار عن توالي الحركات الاربع من أول الامر وهذا باب الافعيلال قدمه لانه في قسمه ولكونه أبلغ من احمر في المعنى (ونحو احمر) احمرارا بزيادة الهمزة في أوله وحرف من جنس اللام في الآخر أيضا وهذا باب الافعلال وانما ذكر في القسم الذي زيد فيه ثلاثة أحرف مع أن الزائد فيه حرفان لمناسبة احمار في البحث والمعنى وتكرار اللام بل هو منقوص منه ولهذا (قال أصلهما) أي أصل احمار واحمر (احمارر واحمرر فادغما) أي الحرفان المتجانسان أعني الراءين بعد سلب حركة أولهما في تينك الصيغتين (للجنسية ويدل عليه) أي على ان أصلهما احمارر واحمرر بفك الادغام على ما صرح به صاحب المفتاح وهو الظاهر من كلام المصنف أيضا (ارعوى وهو ناقص من باب افعل) فانه لو كان أصلهما احمارر واحمرر من الاصل بلا ادغام لوجب أن يقال ارعوى لانه من بابهما فلما قيل ارعوى بلا ادغام لمانع منه علم أن أصلهما احمارر واحمرر وفائدة كون أصلهما بالفك تظهر في تقطيع الشعر اذا وقعا فيه وهذا الدليل مخصوص باحمر وأما احمار فحكمه يعلم بالمقايسة عليه لانه منقوص احمار وأيضا يدل عليه وجود النظائر وهي افعول وافعوعل وافعنلل يعني لو جعلنا الاصل احمارر ثم صير الى الادغام بترك المناسبة بينه وبين نظائره بخلاف ما لو جعلناه مدغما من الاصل ويحتمل أن يوجه بأن يقال يدل على ان أصلهما احمارر واحمرر بفتح

(لايدغم لانعدام الجنسية) ولو حذف قيد ناقص وفيسل وهو باب العل لكفى فى المقصود فافهم وتحقيق انعدام الجنسية ان أصل ارعوى ارعيو بواو بن فاجتمع فيه سبب الادغام كما فى احمر وهو ظاهر وسبب الاعلال بقلب الواو الثانية ياء وهو وقوعها خامسة فى الطرف و بعد الاعلال الثانى لم يجز الاعلال الاول لئلا يلزم الاعلال فى الاعلال فاعل بموجب الاعلال لان الاعلال مقدم على الادغام فلما انقلبت الواو المتطرفة ياء لم يبق سبب الادغام لانعدام الجنس بين الواو والياء فلم يدغم وانما قلنا الاعلال مقدم لان سبب الاعلال موجب وسبب الادغام ليس بموجب بل مجوز يدل عليه امتناع التصحيح فى باب رمى وجواز الفك فى باب حيى كما سيجيء محققا لجاز ردى وماقيل ان الاعلال سابق على الادغام لان الاعلال يجب بمجرد النظر الى الحرف الواحد من حروف العلة بخلاف الادغام فانه لم يجب مالم ينظر اليهما معا نقضا لان الاعلال أيضا لم يجب بمجرد النظر الى الحرف الواحد من حروف العلة والا لوجب اعلال وعد بل يجب بالنظر الى ماقبلها ولهذا يختلف وجوه الاعلال كالحذف والقلب والاسكان وقد وقع فى بعض النسخ بدل وهو ناقص وهو لفيف وهو جائز أيضا اذ معناه لفيف بالمعنى اللغوى لا بالمعنى المصطلح وهذا أولى من نسبته الى السهو ولما فرغ من بيان المتشعبة الثلاثى المجرد شرع فى الرباعى فقال (وواحد) أى باب واحد منها (للرباعى) المجرد اعلم انهم جوزوا فى الاسم رباعيا وخماسيا أصليين للتوسع ولم يجوزوا سداسيا بالثلاثى لتوهم انه كلمتان اذ الاصل أن يكون على ثلاثة أحرف ولم يجوزوا فى الفعل خماسيا لكثرة تصرفه ولانه يتصل به الضمير المرفوع المتصل وتصير كالجزء منه بدليل اسكان ماقبله مثل دحرجت فالخماسى فيه كالسداسى فى الاسم وقد علمت انه مرفوض ولم يتصرفوا فيه كما تصرفوا فى الثلاثى المجرد من فتح عينه وكسرها وضمها بل التزموا فيه الفتحات لخفتها وثقل الرباعى لكن لما لم يكن فى كلامهم أربع حركات متوالية فى كلمة واحدة سكنوا الثانى لان اسكانه أولى من اسكان الاول والرابع لامتناع الابتداء بالساكن ووجوب فتح الآخر اذا لم يتصل به الضمير المرفوع ومن اسكان الثالث أيضا لان الرابع قد يسكن لاتصال الضمير فيلزم التقاء الساكنين (نحو دحرج) يقال دحرجته بمعنى دورته والمدحرج المدور وهذا الباب يتعدى و يلزم (وثلاثة للمتشعبة الرباعى) المجرد وهو قسمان القسم الاول ما زيد فيه حرف واحد وهو باب واحد وهو باب التفعلل (نحو تدحرج) تدحرجا أصله دحرج فزيدت فى أوله تاء (و) القسم الثانى ما زيد فيه حرفان وهو بابان أحدهما باب الافعنلال نحو احرنجم احرنجاما أى اجتمع أصله حرجم فزيدت فى أوله همزة و بين العين واللام الاولى نون (و) ثانيهما باب الافعلال نحو (اقشعر) اقشعرارا أصله قشعر فزيدت فى أوله همزة وكررت اللام والزائد هو الثانى وهذه الابواب الثلاثة كلها لوازم ولما فرغ من الرباعى ومنشعبته شرع فى الملحق بالرباعى المجرد فقال (وستة) أبواب منها (للملحق دحرج) اعلم ان المراد بالالحاق جعل مثال مساو بمثال أزيد منه بزيادة حرف أو أكثر ليعامل معاملته فى جميع تصرفاته وذلك قد يكون فى الفعل كما هو المراد ههنا مثلا يجعل شمل مساويا بدحرج بزيادة حرف وهو اللام فيصير شملل فيعامل معاملة دحرج فى جميع تصرفاته من الماضى والمضارع وغيرهما فيقال شملل يشملل شمللة كما يقال دحرج يدحرج دحرجة فالمثال الاول الملحق والثانى الملحق به وقد يكون فى الاسم مثلا يجعل قردد مساويا بجعفر بزيادة حرف وهو الدال فيصير قردد وهو المكان الغليظ فيعامل معاملة جعفر فى التصغير والتكسير وغيرهما فيقال قريدد وقرادد وقريدد كما يقال جعيفر وجعافر وجعيفر هذا هو حقيقة الالحاق فان قلت ما الفرق بين منشعبة الثلاثى وبين الملحق بالرباعى مع ان أصلهما ثلاثى زيد فيه حرف أو أكثر فان فاعل مثلا ثلاثى زيد فيه الالف وشملل ثلاثى زيد فيه اللام قلت الفرق ان زيادة الحرف فى المنشعبة لقصد زيادة معنى كما مر وفى الملحق لقصد موافقة لفظ لفظ آخر ليعامل معاملته

ماقبل الآخر لا على الاخوات بدليل فتح ماقبل الآخر فيما لم يدغم لمانع نحو ارعوى ويحال معرفة حال ماقبل الآخر فى المضارع على الحمل على الاخوات فيكون قوله فادغمنا للجنسية وقوله (لايدغم لانعدام الجنسية) بيانا للواقع أى لايقع الادغام فى ارعوى لان أصله ارعوو وقدم الاعلال على الادغام لان الاعلال قبل الادغام فلم تبق المجانسة وانما قلنا الاعلال قبل الادغام لان سبب الاعلال موجب للاعلال يعنى كلما وجد سبب الاعلال وجد الاعلال وسبب الادغام ليس بموجب الادغام يعنى ليس كلما وجد سبب الادغام وجد الادغام بل يجوزه و يدل عليه امتناع التصحيح فى شئ من باب رضى أى لايجوز أن لايعل كلمة من باب رضى و يقال رضو وقوو وطرو وغيرها مثلا على الاصل وجواز الفك فى باب حيى ولان الاعلال فيه تخفيف بالنسبة الى الادغام ولان الاعلال قد ينظر فيه الى حرف واحد بخلاف الادغام فانه ينظر فيه الى حرفين البتة (و) باب (واحد) من تلك الابواب الخمسة والثلاثين (للرباعى المجرد) ولم يضعوا له الا بابا واحدا لانه لما كثر حروفه التزموا فيه الفتحات طلبا للخفة فلم يبق للتعدد فيه مجال اذ التعدد انما يكون باختلاف الحركات ثم لما لم يكن فى كلامهم أربع حركات متوالية سكنوا الثانى اذ فى اسكان غيره مانع لايخفى (نحو دحرج) دحرجة ودحراجا (و) أبواب (ثلاثة) منها (للمتشعبة الرباعى) المجرد ولم يضعوا لها أكثر من ثلاثة أبنية طلبا للتخفيف وزادوا فيها حرفا أو حرفين دون أكثر لئلا تخرج عن الاعتدال وقدم ما زيد فيه حرفان لانه اثنان فهما غالبان (نحو احرنجم) احرنجاما بزيادة الهمزة فى الاول والنون بين العين واللام الاولى وهذا باب الافعنلال قدمه لتقدم الزيادة فيه (و) نحو (اقشعر) اقشعرارا بزيادة الهمزة فى الاول وتكرار اللام الثانية وهذا باب الافعلال (و) ما زيد فيه حرف واحد (نحو تدحرج) تدحرجا بزيادة التاء فى الاول وهذا باب التفعلل (وستة) منها (للملحق دحرج) أى

لا لزيادة معنى وعلى هذا سائر الملحقات وهذه الستة التي هي ملحق دحرج نوع واحد وهو ما زيد فيه حرف واحد (نحو شملل) شملة أي أسرع اللام الثانية زائدة (وحوقل) حوقلة أي ضعف وهرم الواو زائدة (وبيطر) بيطرة أي عمل البيطار من البطر وهو الشق الياء زائدة (وجهور) جهورة أي جهر الواو زائدة (وقلنس) قلنسة أي لبس القلنسوة النون زائدة (وقلسى) قلساة أي لبس القلنسوة أيضا زيدت الياء بعد اللام ثم قلبت ألفا ولم يبطل الإلحاق به لأنه في محل التغيير وأصل قلساة قلسية فقلبت الياء ألفا ولما فرغ من ملحق دحرج شرع في ملحق تدحرج فقال (وخمسة) أبواب منها (لملحق تدحرج) وهو نوع واحد وهو ما زيد فيه حرفان (نحو تجلبب) تجلببا أي لبس الجلباب أي الملحفة التاء والباء الأخير زائدتان (وتجورب) تجوربا أي لبس الجورب التاء والواو زائدتان (وتشيطن) تشيطنا أي فعل فعلا مكروها والتاء والياء زائدتان (وترهوك) ترهوكا أي تبختر التاء والواو زائدتان (وتمسكن) تمسكنا أي أظهر الذل والحاجة التاء والميم زائدتان وينبغي أن يعلم أن تحقق الإلحاق في تجلبب إنما هو بتكرار الباء وأما التاء فإنما دخلت لمعنى المطاوعة كما كانت كذلك في تدحرج لأن الإلحاق لا يكون من أول الكلمة بل في تجورب وتشيطن وترهوك بالواو والياء لا بالتاء بعين ما ذكرنا وأما تحقق الإلحاق في تمسكن ففيه إشكال ولذلك قال في شرح الهادي إنه شاذ ولما فرغ من ملحق تدحرج شرع في ملحق احرنجم فقال (واثنان) منها (لملحق احرنجم) وهو نوع واحد وهو ما زيد فيه ثلاثة أحرف (نحو اقعنسس) اقعنساسا أي تأخر ورجع إلى خلف من القعس وهو خروج الصدر ودخول الظهر ضد الحدب زيدت في أوله همزة وبين العين واللام نون وكررت اللام والزائد هو الثاني (واسلنقى) اسلنقاء أي وقع على القفاء زيدت في أوله همزة وبين العين واللام نون وبعد اللام ياء فقلبت ألفا ولا يبطل الإلحاق به لما مر وقلبت الياء في مصدره همزة لوقوعها في الطرف بعد ألف زائدة وإنما حكمنا على اقعنسس بأنه ملحق باحرنجم وعلى استخرج بأنه غير ملحق به مع أنه يوافقه في جميع تصرفاته لأنا لا نعني بالإلحاق مجرد صورة القوة بحركات وسكنات بل عنينا به وقوع الفاء والعين واللام في الفرع مواقعها في أصل الملحق به وإذا كانت ثمة زيادة فلا بد من مماثلته في الملحق واستخرج بالنسبة إلى احرنجم بخلاف ما ذكرناه في الأصلية والزيادة جميعا أما في الأصلية فلأن لامه وفاءه وقعت موقع النون الزائدة في الأصل وأما في الزيادة فلأن النون واقعة في الأصل بعد الفاء والعين وليس في الفرع نون في موقعها فتدبر (ومصداق الإلحاق) أي في الفعل أي ما يصدقه ويدل عليه (اتحاد المصدرين) أي اتحاد مصدر الملحق بمصدر الملحق به وزنا مثل دحرجة وشملة ووجه دلالته عليه أن اتحاد المصدرين يستلزم الاتحاد في جميع التصرفات وليس المراد من الإلحاق إلا هذا كما مر فإن قلت إن أخرج قد يتحد مصدره بمصدر دحرج فيقال أخرج إخراجا كما يقال دحرج دحراجا فلم لم يقولوا بإلحاقه قلت إن الاعتبار إنما هو بالفعللة لاطرادها وعمومها في جميع صور فعلل وأما الفعلال فلا اعتبار به وأيضا أن زيادة الهمزة لقصد معنى التعدية لا لمساواته له في تصرفاته اللفظية وأيضا أحرف الإلحاق لا تزيد في الأول كما مر وقيل إن الشرط اتحاد المصدر أجمع ولما فرغ من تعداد الأبواب بأنواعها شرع في تصاريفها فقال

مزيد على الثلاثي المجرد للإلحاق بدحرج (نحو شملل) شملة بزيادة حرف من جنس اللام في آخره وهذا باب الفعللة قدمه لأن الزائد فيه من جنس حروفه الأصول (و) نحو (حوقل) حوقلة بزيادة الواو بين الفاء والعين وهذا باب الفوعلة قدمه لقوة الواو (و) نحو (بيطر) بيطرة بزيادة الياء بين الفاء والعين وهذا باب الفيعلة قدمه لتقدم الزائد (ونحو جهور) جهورة بزيادة الواو بين العين واللام وهذا باب فعولة قدمه لاشتراكه مع حوقل في نفس الزائد ومع بيطر في كونه حرف علة وأما تقدمهما على ما تقدم عليه جهور فلتقدم الزائد فيهما (و) نحو (قلنس) قلنسة بزيادة النون بين العين واللام وهذا باب الفعنلة قدمه لتقدم الزائد (و) نحو (قلسى) قلساة بزيادة الياء في الآخر ثم انقلب ألفا ولا يبطل به الإلحاق لكونه محل التغيير وهذا باب الفعلاة (وخمسة) منها مزيد على الثلاثي المجرد وهي (لملحق تدحرج نحو تجلبب) تجلببا بزيادة التاء في الأول وحرف من جنس اللام في الآخر وهذا باب التفعلل (و) نحو (تجورب) تجوربا بزيادة التاء والواو وهذا باب تفوعل (و) نحو (تشيطن) تشيطنا بزيادة التاء والياء وهذا باب التفيعل ووجوه تقديمات هذه الثلاثة كوجوه تقديمات الثلاثة الأول لملحقات دحرج (و) نحو (ترهوك) ترهوكا بزيادة التاء والواو وهذا باب التفعول قدمه لاشتراكه مع سوابقه في كون الزيادة في غير الأول وأما تقديم السوابق على ما تقدم عليه ترهوك فلكثرتها (و) نحو (تمسكن) تمسكنا بزيادة التاء والميم في الأول وهذا باب التمفعل (واثنان) منها مزيد على الثلاثي المجرد وهما (لملحق احرنجم نحو اقعنسس) اقعنساسا بزيادة الهمزة في الأول والنون بين العين واللام وحرف من جنس اللام في الآخر وهذا باب الافعنلال قدمه لتقدم الزائد (و) نحو (اسلنقى) اسلنقاء بزيادة الهمزة في الأول والنون بين العين واللام والياء في الآخر ثم انقلب ألفا ولا يبطل به الإلحاق لما مر وهذا باب الافعنلاء وإنما قدم ملحقات دحرج على ملحقات تدحرج لتقدم دحرج على تدحرج وقدم ملحقات تدحرج على ملحق احرنجم لكثرة ملحق تدحرج ولما ذكر أن فعلا يلحق بفعل أراد بيان ما به يعرف ذلك فقال (ومصداق) حكم (الإلحاق) والمصداق اسم آلة أي آلة صدق الحكم بإلحاق فعل بفعل أي طريق معرفة صدق ذلك الحكم (اتحاد المصدرين) أي مصدري ذينك الفعلين فكأنه آلة بين

(فصل) فى بيان (الماضى) الفصل مصدر فصل بمعنى قطع وههنا بمعنى الفاصل وقع خبر المبتدأ المحذوف تقديره هذا فصل أى فاصل وعرفوا الماضى بانه ما دل على زمان قبل زمانك فقولنا دل على زمان أى بمجرد صيغته ليتناول الماضى والمضارع وبقولنا قبل زمانك أى قبل زمان تلفظك به خرج منه المضارع وانما قلنا بمجرد صيغته ليخرج منه مثل أمس فانه يدل على زمان قبل زمانك لكن لا بصيغته بل بجوهر حروفه وانما قدم الفعل على الاسم لكثرة تصرفات الفعل بالنسبة الى الاسم وقدم الماضى منه لانه مجرد عن الزوائد ولانه يدل (٢٣) على الزمان الماضى ولهذا سمى بالماضى (وهو يجئ على أربعة عشر وجها نحو ضرب الى ضربنا) أى ضرب ضربا ضربوا ضربت ضربتا ضربن ضربت ضربتما ضربتم ضربت ضربتما ضربتن ضربت ضربنا والقياس ثمانية عشر وجها ستة فى الغيبة وستة فى الخطاب وستة فى التكلم لكنما كتفى بلفظين لعدم الالتباس فبقى أربعة عشر وجها كما سيجىء (وانما بنى الماضى لفوات موجب الاعراب) وهو توارد المعانى المختلفة عليه من الفاعلية والمفعولية والاضافية فان الفعل لا يقع فاعلا ولا مفعولا ولا مضافا اليه كما بين فى النحو بهذا الدليل حكموا بان الاصل فى الافعال كلها البناء وأصل البناء السكون وانما أعرب منها ما أعرب كالمضارع لعارض وهو المشابهة التامة للمعرب كما بينه المصنف هذا هو المراد فى هذا المقام وبعض الشارحين قالوا المراد بموجب الاعراب المشابهة التامة لا الفاعلية والمفعولية والاضافة والا يلزم أن يكون المضارع مبنيا أيضا لقصور نظرهم عن احاطة المرام فتدبر (وبنى على الحركة) مع ان الاصل فى البناء السكون لانه ضد الاعراب وأصله الحركة وضد الحركة السكون (لمشابهته بالاسم) أى اسم الفاعل (فى وقوعه) موقعه فى كونه (صفة النكرة) يعنى كما ان اسم الفاعل يقع صفة النكرة يقع الماضى أيضا صفة لها (نحو مررت برجل ضرب و

القوة العاقلة و بين صدق الحكم بالالحاق وانما لم يحكم على اخرج بالالحاق بدحرج مع اتحاد مصدريهما لانه كما يقال دحرج دحراجا يقال اخرج اخراجا لان الاعتبار فى دحرج بالفعللة لعمومها واطرادها فى جميع صور فعلل دون الفعلال لعدم مجيئه فى بعض الصور منه فانهم لم يقولوا فى قطعب وعربد قطعابا وعربادا بل قالوا قطعبة وعربدة ولان اشترط توافق المصادر اجمع واعلم أن المراد بالالحاق جعل مثال على مثال أزيد منه بزيادة حرف أو أكثر أى جعله موازنا له فى عدد الحروف فى الحركات والسكنات ولذلك لا يجوز الادغام مطلقا فى الملحق ولا الاعلال فى غير الآخر ويجعل ذلك الحرف الزائد فى المزيد فيه مقابلا للاصل فى الملحق به فيعامل الملحق معاملة الملحق به فى أحكامه من التصغير والتكسير وغيرهما فلا بد أن يكون الملحق مماثلا وموازنا للملحق به ومعنى الموازنة وقوع الفاء والعين واللام فى الفرع موقعها فى الاصل الملحق به وان كان ثمة حرف زائد فلا بد من مماثلة فى الملحق لا بمجرد التوافق فى الحركات والسكنات ولذلك حكم على اقعنسس بانه ملحق باحرنجم ولم يحكم على استخرج لان استخرج بالنسبة الى احرنجم على خلاف ما ذكرنا فى الاصلية والزيادة جميعا أما فى الاصلية فلان الخاء وهو فاء وقعت موقع النون الزائدة فى الاصل وأما فى الزيادة فلان النون واقعة فى الاصل بعد الفاء والعين وليس فى الفرع نون فى موضعها والفرق بين الاصل والملحق به ان الملحق يجب أن يكون فيه ما زيد للالحاق دون الملحق به مثلا يجب فى باب حوقل بزيادة الواو بين الفاء والعين دون باب دحرج وفى باب اقعنسس وتجلبب و جلبب تكرير اللام دون باب احرنجم وتدحرج ودحرج وعلى هذا القياس ثم اعلم ان أحكام الابواب كلها موكولة على السماع وان المصنف لما لم يتعرض لبيان معانى الابواب اقتفينا اثره وأيضا لما لم يتعلق الغرض من متعلم هذا الفن لمعانى الامثلة لم نذكرها

(فصل) أى هذا فصل (فى) بيان أمثلة (الماضى) هو فعل دل وضعا على معنى وجد قبل زمان اخبارك (وهو يجىء على أربعة عشر وجها) لما يجىء وان كان القياس يقتضى أن يكون ثمانية عشر وجها ولم يتعرض لتعريف الماضى والمستقبل لشهرة امرهما لكونهما أصلى المشتقات من المصدر أو لاغناء اسميهما اللغويين عنهما وانما قدم الماضى على المستقبل لانه أصل بالنسبة اليه لان الماضى مزيد عليه والمستقبل مزيد (نحو ضرب) تقول ضرب ضربا ضربوا ضربت ضربتا ضربن ضربت ضربتما ضربتم ضربت ضربتما ضربتن ضربت منتهيا (الى ضربنا) وانما بدأ فى اطراد الامثلة بالغائب نظرا الى عدم الزيادة فيه ومن بدأ بالمتكلم نظرا الى انه الاصل ولما كان البحث عن أحوال أواخر بعض وجوه الماضى حركة وسكونا مبنيا على بناء الماضى اذا لم يعرف ان الاصل فى آخره ماذا لم يتصور بيان سبب العدول عن هذا الاصل فى بعض وجوه تعرض لبنائه وتعرض أيضا الاعراب المستقبل وبناء الامر على سبيل الاستطراد تأييدا لبناء الماضى والا فليس شئ منها من وظيفته فقال (انما بنى الماضى لفوات موجب الاعراب فيه) أى الفاعلية والمفعولية والاضافة لانه فعل والفعل لا يكون موضعا لاعتوار هذه المعانى عليه وبنى على الحركة مع أن الاصل فى البناء السكون لانه ضد الاعراب كما ان الحركة ضد السكون والاصل فى الاعراب الحركة ليدل كل حركة على معنى من المعانى الموجبة للاعراب فاعطى السكون للبناء تحقيقا للتضاد بينهما (لمشابهته بالاسم) فى الجملة يعنى (فى وقوعه صفة للنكرة) وهى ما وضع لشئ لا بعينه كرجل (نحو مررت برجل ضرب أو) مررت برجل

ضارب) وقيل بني الماضي على الحركة لوقوعه موقع المضارع وهذا الكلام مبني على أن المضارع معرب بالاصالة لا بالمشابهة كما هو مذهب الكوفيين وستطلع عليه نحو مررت برجل ضرب ويضرب (وعلى الفتح) اذا كان مع غير الضمير المتحرك وغير الواو لانه مع الاول ساكن ومع الثاني مضموم كما يجيء (لانه) أي الفتح (أخو السكون) أي لا يفارقه بل يقارنه ويلازمه وذلك (لان الفتحة جزء الالف) وهو ساكن أبدا وجزء الساكن ساكن وقيل انما اختص بالفتح لثقل الفعل لفظا فلا تجده فعلا ثلاثيا ساكن الاوسط بالاصالة ومعنى فلدلالته على المصدر والزمان واطلبه المرفوع دائما والمنصوب كثيرا ولما توجه أن يقال ان الفعل اذا شابه الاسم المعرب يكون معربا كالمضارع وأنتم قلتم ان الماضي يشبه اسم الفاعل وهو معرب فلم لم يعرب أجاب عنه بقوله (ولم يعرب لان اسم الفاعل لم يأخذ منه العمل) يعني أن مجرد المشابهة لا يكفي في كون الفعل معربا بل لابد فيه من شرط آخر وذلك الشرط اما أن يأخذ الاسم المعرب الذي شابه الفعل العمل منه واما أن تكون تلك المشابهة تامة فان كان الشرط الامر الاول لم يعرب الماضي (٢٤) لانتفائه فيه (بخلاف المستقبل لان اسم الفاعل أخذ منه العمل) فوجد هذا الشرط فيه (فاعطى الاعراب له عوضا عن العمل) الذي أخذه منه وان كان الشرط الثاني لم يعرب الماضي أيضا لانتفائه فيه بخلاف المستقبل واليه أشار بقوله (ولكثرة) وجوه (مشابهته له) أي للاسم من حيث اللفظ والمعنى كما سيجيء في بابه ولما كان هذا كلاما اجماليا فصله وفسره بقوله (يعني يعرب المضارع لكثرة مشابهته للاسم) مع قطع النظر عن أخذه العمل منه (وبني الماضي) على الحركة (لقلة مشابهته له) لانها من جهة وقوعه صفة للنكرة فقط فانتفى الشرط فلم يعرب بل بني على الحركة قال الفاضل الرضي المضارع لمشابهته بالمشابهة التامة استحق الاعراب والماضي لمشابهته الناقصة استحق البناء على الحركة (وبني الامر) بغير اللام (على السكون) كما هو الاصل في البناء (لعدم مشابهته للاسم) بوجه من الوجوه فبالحرى أن يبقى على أصل البناء هذا هو الحق فلا يلتفت الى ما قيل ان قوله ولم يعرب شروع في الدليل الثاني على بناء الماضي فافهم اعلم ان اعراب المضارع للمشابهة انما هو عند البصريين واما عند الكوفيين فبالاصالة لا بالمشابهة فاختار المصنف مذهب البصريين كما اختار في الاشتقاق قال الفاضل الرضي المضارع معرب للمشابهة عند البصريين لا لاجل توارد المعاني المختلفة عليه كما في الاسم وقال الكوفيون أعرب المضارع بالاصالة لا للمشابهة وذلك لانه قد يتوارد أيضا المعاني المختلفة عليه بسبب اشتراك الحروف الداخلة عليه فيحتاج الى اعرابه ليتبين ذلك الحرف المشترك فتعين المضارع تبعا لتعينه وذلك كقولك لا تضرب فان رفعه دليل على كون لا للنفي وجزمه دليل على كونها للنهي تأمله

(ضارب) قدم ضرب للاهتمام بوقوعه صفة النكرة وان كان الاصل فيه الاسم (وبني على الفتح لانه) أي الفتح (أخو السكون لان الفتحة جزء الالف) لما تقرر من أن الالف مركب من الفتحتين (والالف أخو السكون) يعني ان بين الفتح والسكون مناسبة وبين الالف والسكون مناسبة أيضا لان الالف ملزوم السكون لانه ساكن أبدا فيكون بين الفتح والسكون مناسبة وحيث تعذر السكون صير الى ما يناسبه من الحركات عملا بالاصل بقدر الامكان ولا يرد على هذا نحو ضربوا وضربن ودعا لان أحكامها مذكورة بعد هذا وقوله (ولم يعرب الماضي) اشارة الى سؤال وهو أن المستقبل اعرب مع فوات موجب الاعراب فيه ولم يعرب الماضي ولو كان سبب بناء الفعل انتفاء موجب الاعراب فيه لوجب أن لا يعرب المستقبل لانتفائه فيه أيضا وأجاب بقوله (لان اسم الفاعل لم يأخذ منه) أي من الماضي (العمل) أي لم يعمل اذا كان بمعناه لان عمله مشروط بكونه بمعنى الحال أو الاستقبال بدليل الاستقراء وحكمته ان اسم الفاعل يشبه المستقبل صورة ومعنى لموافقته له في ذلك واذا كان بمعنى الماضي لم يكن موافقا المضارع في المعنى ولا الماضي في اللفظ يعني لا يكون موافقا في المعنى لما كان موافقا له في اللفظ ولا يكون موافقا في اللفظ لما كان موافقا له في المعنى فسقطت قوة المشابهة وضعفت في كلا الجانبين حاله فلم يعمل ولما لم يأخذ منه العمل لم يعطه الاعراب (بخلاف المستقبل) فانه اعرب وان كان موجب الاعراب فائتا فيه (لان اسم الفاعل أخذ منه العمل) أي يعمل اذا كان بمعناه (فاعطى) اسم الفاعل (الاعراب له) أي للمستقبل واللام في له زائدة (عوضا) أي لاجل العوض عما أخذ (منه) وهو العمل أو من جهة العوض (أو) نقول بني الماضي وأعرب المستقبل مع فوات موجب الاعراب فيهما (لكثرة مشابهته له) ولما فهم من ظاهر كلامه أن المقصود الاصلي بيان سبب اعراب المضارع وان بيان سبب بناء الماضي استطراد مع ان الحال على العكس كما أشرنا اليه غير كلامه متدرجا في التنزل في شأن المشابهة فقال (يعني يعرب المضارع) وان كان موجب الاعراب فائتا فيه (لكثرة مشابهته اسم الفاعل) حيث يشابهه في الحركات والسكنات ووقوعه صفة لنكرة وخبرا لمبتدأ ودخول لام الابتداء كما يجيء ان شاء الله تعالى (و) قوله (بني الماضي على الحركة لقلة مشابهته) أي الماضي (له) أي اسم الفاعل مع فوات موجب الاعراب فيه نظرا الى اعراب المضارع لمشابهته الكثيرة باسم الفاعل وقوله لقلة باعتبار اضافته الى المشابهة نظر الى البناء وقوله مشابهته لا من حيث انه مضاف اليه لقلة نظر الى البناء على الحركة فتدبر (وبني الامر) بالصيغة فانه المتبادر عند الاطلاق (على السكون لعدم) بقاء (مشابهته له) بوجه ما

بحذف

(زيدت الالف والواو والنون في آخره) شروع في كيفية استعمال الماضي يعني زيدت الالف في آخر ضرب مثلا اذا قصدت التثنية مذكرا كان أو مؤنثا فصار ضربا وضربتا والواو اذا قصد الجمع المذكر فصار ضربوا والنون اذا قصد الجمع المؤنث فصار ضربن (حتى يدللن على هما وهمو وهن) يعني حتى يدل الالف على هما والواو على همو والنون على هن ففي الكلام لف ونشر على الترتيب فان قلت ان كل واحد من الحروف المذكورة ضمير بارز وفاعل الفعل كما سيجيء فاذا كان هما وهمو وهن فاعلا لهذا الفعل أيضا كما يدل عليه ظاهر العبارة يلزم أن يكون لفعل واحد فاعلان وهو غير جائز قلت معنى قوله حتى يدللن على هما وهمو الخ يدل عليه هما وهمو وهن من التثنية والجمع فلا محذور لكن تسامح بناء على ظهور المراد قال صاحب النجاح وانما اختصت هذه الحروف بالزيادة لان الاصل أن يزاد في الفعل حروف اللين لان في الزيادة ثقلا وهي أخف الحروف لاعتياد الالسنة اياها واستئناس السامع بها لكثرة دورها في الكلام فخصت الالف للتثنية والواو للجمع لان الالف من أول المخارج والواو من آخرها والاثنان قبل الجماعة فاختص المقدم بالمقدم والمؤخر بالمؤخر واحترزوا عن زيادة الياء في جمع النساء لئلا يلزم دخول الكسرة التي هي أخت الجر على الفعل لان الياء الساكنة تستدعي كسرة ماقبلها فزادوا فيه حرفا شبيها بحروف المد واللين من حيث الخفاء واللين وهي النون وحركوها لما فيها من قوة الاسمية (وضم الباء في ضربوا) أي وضم ماقبل الواو في مثل ضربوا مع أن الاصل في الماضي البناء على الفتح (لاجل الواو) أي لكون الواو التي هي مدة محفوظة على مدتها بسبب مجانسة حركة ماقبلها لها (بخلاف رموا) أي الحال بخلاف ذلك في رموا فان ماقبل الواو فيه مفتوح لا مضموم (لان الميم فيه) وان كانت ماقبلها صورة لكنها (ليست بما قبلها) حقيقة لان أصله رميوا بضم الياء فقلبت ألفا فالتقى الساكنان فحذفت الالف لان الواو علامة الفاعل فبقي رموا وكذا الحال في كل ناقص عين ماضيه مفتوح فافهم ولما توجه أن يقال ان الضاد في رضوا ليست بما قبل الواو حقيقة فلم ضمت أجاب عنه بقوله (وضم) ماقبل الواو الذي هو الضاد صورة (في رضوا وان لم تكن) تلك (الضاد ماقبلها) حقيقة لان أصله رضيوا بكسر الضاد وضم الياء فاستثقلت الضمة عليها فاسكنت فحذفت لالتقاء الساكنين فبقي رضوا بكسر الضاد ثم ضمت (لئلا يلزم الخروج من الكسرة) الحقيقية (الى الضمة) التقديرية ولم تفتح لتناسب الواو ولتدل على الضمة المحذوفة للياء (وكتبت الالف بعد واو الجمع في) مثل (ضربوا) ولم يضربوا والا في مثل ضربوه ولم يضربوه لعدم الالتباس اذ واو العطف لا يدخل على الضمير المتصل فيعلم انها واو الجمع (للفرق بين واو الجمع و واو العطف في مثل حضروا وتكلم زيد) وفي مثل لم يحضروا ويتكلم زيد يعني اذا لم يكتب الالف بعد الواو لم يعلم ان حضر مفرد عطف عليه تكلم أو جمع لم يعطف عليه تكلم وأما اذا كتبت زال هذا الالتباس لان الالف

بحذف حرف المضارعة (وزيدت الالف) في آخر الماضي للتثنية مطلقا نحو ضربا وضربتا وضربتما (و) زيدت (الواو) في آخر الجمع المذكر الغائب (و) زيدت (النون) في آخر الجمع المؤنث الغائبة والمخاطبة (حتى يدللن) أي الحروف المذكورة (على هما وهمو وهن) أي يدل الالف على هما والواو على همو والنون على هن واعلم ان أولى الحروف بالزيادة حروف المد لخفتها ولذلك كثر دورها وخص الالف بالمثنى والواو بالجمع لان الالف قبل الواو لانها من أول المخارج أعني الحلق والواو من آخرها أعني الشفة كما أن المثنى قبل الجمع فاختير الاول للاول والآخر للآخر ولان المثنى أكثر استعمالا من الجمع فاختير له ماهو أخف أعني الالف فتعين الواو للجمع اذ لا يمكن زيادة الياء لصون الفعل من أخت الجر الذي هو الياء ولما لم يبق من حروف المد شيء يمكن زيادته زادوا لجمع المؤنث النون التي هي شبيهة بحروف المد في اللين والمد والخفاء ولذلك أي ولان في حروف المد خفاء يمكن مدها اذا لقيت بعدها همزة مخافة ان لا يظهر في جنب شدة الهمزة لانهم لما قالوا ان الفاعل في زيد ضرب هو هو ولضيق العبارة عليهم كما سيجيء تحقيقه ان شاء الله تعالى فكانهم قالوا ان الفاعل في زيدان ضربا هو هما وفي زيدون ضربوا هو همو وفي الهندات ضربن هو هن فبنى المصنف الكلام على هذا فقال زيدت الالف في ضربا ليدل على ان تحته هما وزيدت الواو في ضربوا ليدل على ان تحته همو وزيدت النون في ضربن ليدل على ان تحته هن ويدل على ماذكرنا قوله فيما سيأتي وخصت الميم في ضربتما لان تحته انتما مضمر مع ان فاعل ضربتما بارز لا مستكن (وضم الباء في) مثل (ضربوا) وان كان مقتضى القياس المذكور ان يفتح (لاجل الواو) لان الضمة جنس الواو والجنس الى الجنس أنسب (بخلاف رموا) أي لم يضم ماقبل الواو (لان الميم ليست ماقبلها) حقيقة وان كانت ماقبلها صورة لان أصله رميوا فما قبله مضموم تقديرا (وضم) ماقبل الواو (في رضوا وان لم يكن الضاد ماقبلها) حقيقة كالميم في رموا (حتى لا يلزم الخروج من الكسرة الحقيقية الى الضمة التقديرية) أعني الواو وهو صعب لانه صعود أي يلزم الخروج من الكسرة الى الضمة على تقدير عدم ضم الضاد لان أصله رضيوا فبعد اسكان الياء لثقل الضمة عليها وحذفها لالتقاء الساكنين يلزم ذلك الخروج فضمت الضاد لئلا يلزم ذلك الخروج لانها ماقبل الواو حقيقة واختير الضمة للمناسبة وان كان ذلك الخروج يندفع بالفتحة بخلاف رموا لان الفتحة فيه أصلية (وكتب الالف) بعد واو الجمع (في مثل ضربوا) أي فيما لم يتصل به الضمير وأما اذا اتصل به الضمير فلا يكتب لعدم الالتباس حينئذ (للفرق بين واو الجمع وواو العطف في مثل حضروا وتكلم زيد)

لان زيد بعد واو العطف وهذا الالتباس وان لم يلزم في ضربوا تكلم زيد لان واو العطف لا تتصل بما قبلها الا انهم حملوهما عليهما طردا للباب فان قلت لم يحملوا مثل ضربوه ولم يضربوه عليهما أيضا طردا للباب مع انهما من هذا الباب قلت لانه يلزم ادخال الفاصل بين الضمير المتصل وبين ما يتصل به من غير ضرورة وهو غير جائز هذا هو المراد لكن في عبارته نوع قصور لعدم تناوله المضارع (وقيل) كتبت الالف بعد واو الجمع (للفرق بين واو الجمع وواو الواحد في مثل لم يدعوا) اذا كان جمعا (ولم يدعو) اذا كان واحدا على لغة من قال ان الجازم لا يسقط الحروف في الناقص بل يسقط الحركة فقط كما في الصحيح وعليه قول الشاعر هجوت زبان ثم جئت معتذرا * من هجو زبان لم تهجو ولم تدع * باثبات الواو في تهجو مع انه واحد يعني اذا قيل لم يدعو بغير ألف لم يعلم انه جمع حذف نونه للجزم أو مفرد لم يحذف واوه على هذه اللغة بل أسقطت حركته فاذا كتبت الالف زال الالتباس فان قلت ان الواو في يدعو ساكن قبل دخول الجازم عليه فكيف يمكن اسقاط الحركة منه على هذه اللغة قلت قال ابن جني انه قدر أن يكون في الرفع هو يدعو ويهجو باثبات الضمة على الواو كما تقول هو يضربك فجاء الجازم وأسقط الحركة وبقيت الواو ساكنة وقال ابن الحاجب وأما قول قيس ابن زهير

ألم يأتيك والانباء تنمي * بما لاقت لبون بني زياد

باثبات الياء مع الجازم فيه وجهان أحدهما ان الياء اشباع كأن الكسرة أشبعت فنشأت منها الياء والآخر انه أجرى الفعل المعتل مجرى الصحيح كأنه قال هو يأتيك بضم الياء كما تقول هو يضربك لان من لغة تحريك الياء في الرفع واسكانها في الجزم حملا للمعتل على الصحيح وانت تعلم أن هذا الدليل لا يدل على كتابة الالف بعد الواو في مثل ضربوا أي في الماضي مطلقا ولا في مثل لم يضربوا أي في المضارع الصحيح ولا في مثل لم يرموا أي في الناقص اليائي لعدم جريانه فيها اللهم وانما الا أن يحمل على الاطراد لكن ضعفه ظاهر ولهذا اعرض المصنف عن هذا الدليل بقوله قيل (جعلت التاء علامة المؤنث في مثل ضربت) دون سائر الحروف (لان التاء من المخرج الثاني) وهو الوسط (والمؤنث أيضا) أي كالتاء (ثان في التخليق) لما روي ان الله تعالى خلق آدم عليه السلام أولا من طين ثم خلق حواء رضي الله عنها من ضلعه الايسر فبهذه المناسبة جعلت علامة له ليحصل الفرق بين فعل المذكر والمؤنث نحو ضرب وضربت كما جعلت علامته في الاسم نحو قائم وقائمة ولم يعكس الامر كما لا يعكس في الاسم لان المجرد أصل وذو الزيادة فرع وكذا المذكر أصل والمؤنث فرع فعين الاصل للاصل والفرع للفرع وأسكنت في الفعل فرقا بينه وبين ما كان في الاسم ولم يعكس لثقل الفعل وخفة الاسم (وهذه التاء) التي جعلت علامة المؤنث في مثل ضربت (ليست بضمير) كما كانت الالف والواو والنون فيما مر بل هي حرف جيء به للفرق بين المذكر والمؤنث قيل ولهذا أسكنت لان الاصل في الحروف البناء والاصل في البناء السكون (كما يجيء) عدم كونه ضميرا مع دليله في آخر بحث الضمائر (وأسكنت الباء) مع أن الاصل البناء على الفتح (في مثل ضربت وضربن) أي عند الحاق الضمائر المتحركة الماضي وهي تسعة أوجه ضربن ضربت ضربتما ضربتم ضربت ضربتما ضربتن ضربت ضربنا

ولولا قاعدة كتابة الالف بعد واو الجمع لم يعلم انه حضروا وتكلم زيد بضم الراء وسكون الواو ومد واو الجمع أو حضر وتكلم زيد بفتح الراء وفتح الواو والواو للعطف وكتبت فيما لا يلتبس نحو ضربوا اذ واو العطف لا يتصل لاطراد الباب ومنهم من يحذف الالف ولا يلتزم الالتباس لندوره ولزواله بالقرائن (وقيل) كتبت الالف بعدها (للفرق بين واو الجمع و) بين (واو الواحد في مثل لم يدعو ولم يدعوا) على لغة من لا يسقط الجازم عنده حرف العلة وكتبت في غيره طرد الباب وجاء على هذا قول الشاعر

هجوت زبان ثم جئت معتذرا * من هجو زبان لم تهجو ولم تدع

حيث أثبت الواو في لم تهجو هجوت وجئت بفتح التاء على الخطاب وزبان اسم رجل ومعتذرا حال من ضمير جئت لم تهجو أي كأنك لم تهج حيث اعتذرت منه ولم تدع أي لم تترك الهجو اذ قد هجوته في الواقع (جعلت التاء علامة المؤنث في مثل ضربت) فرقا بين المذكر والمؤنث كما جعلت علامة له في ضاربة الا انهم خصوا المتحركة بالاسم والساكنة بالفعل تعادلا بينهما اذ الفعل أثقل بحسب المعنى كما عرفت (لان التاء من المخرج الثاني) من المخارج الكلية وهو الوسط (والمؤنث أيضا) أي كالتاء (ثان في التخليق) مصدر من المبني للمفعول أي المخلوقية لان الله تعالى خلق آدم أولا ثم خلق حواء على نبينا وعليهما الصلاة والسلام من ضلع من أضلاعه كما قال الله تعالى خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها فناسب التاء المؤنث ولو جعل زيادة العلامة للمذكر يحصل الفرق أيضا الا انهم راعوا مناسبة الفرعية بين الزيادة والمؤنث (وهذه التاء) التي في ضربت (ليست بضمير كما سيجيء) في آخر بحث المضمرات (واسكنت الباء) أي اللام (في مثل ضربن) بفتح النون (وضربت) بحركات التاء أي اذا اتصل بالفعل ضمير مرفوع متحرك في الثلاثي المجرد دائما أو ورد مثالين اشارة الى ان حركة ذلك الضمير قد تكون للضرورة نحو ضربت لما يجيء ان شاء الله تعالى وقد تكون للتبعية نحو ضربن فانه لا ضرورة في تحريكه اذ لو قيل ضربن بسكون النون وفتح الباء على الاصل لصح الا انهم حركوها طردا على مثل ضربت مع قابليتها للحركة من غير ضعف واختاروا الفتح لخفتها

(حتى لا يجتمع أربع حركات متواليات فيما هو كالكلمة الواحدة) يعني كما لا يجوز أن يجتمع أربع حركات متواليات في كلمة واحدة فعلا كان أو اسما لثقلها على اللسان كذلك لا يجوز فيما هو بمنزلة كلمة واحدة لتلك العلة أيضا والفعل مع ضميرا فاعل كذلك لانه متصل بالفعل لفظا ومعنى وحكما فيصير كالجزء أما لفظا فظاهر وأما معنى فمن حيث انه فاعل والفاعل كالجزء من الفعل لشدة احتياج الفعل اليه وأما حكما فبدليل وقوعه بين الكلمة المعربة وبين ما قام مقام حركتها الاعرابية من الحروف وهو النون في يفعلان ويفعلون وتفعلين (ومن ثم) بالفتح والتشديد وقد يكتب بالهاء فرقا بينه وبين ثم العاطفة ولم يعكس لان العاطفة مضمومة وأكثر استعمالا فالخفة فيها بترك الهاء أولى أي ومن أجل أن الفعل مع تلك الضمائر كالكلمة الواحدة (لا يجوز العطف على ضميره) أي ضميره مثل ضربن وضربت (بغير التأكيد) أي بمنفصل مرفوع آخر فيقال ضربن هن وزيد وضربت أنت وزيد (لا يقال ضربت وزيد) يعني كما لا يجوز العطف على بعض حروف الكلمة كذلك لا يجوز على ما هو بمنزلتها من غير تأكيد بمنفصل لانه لو أكد به يظهر بذلك ان ذلك المتصل منفصل من حيث الحقيقة بدليل جواز افراده مما اتصل به بتأكيده فيحصل له نوع استقلال ولا يظن أن يكون هذا العطف على هذا التأكيد لان المعطوف في حكم المعطوف عليه فكان يلزم أن يكون هذا المعطوف أيضا تأكيدا للمتصل وهو محال كذا حققه الرضي فظهر بطلان ما ذهب اليه الشارحون من انه لو عطف عليه بلا تأكيد يلزم عطف الاسم على الفعل وهو غير جائز (بخلاف ضربتا) أي الحال في ضربتا بخلاف ما ذكرنا في مثل ضربن من اسكان الباء فرارا عن اجتماع أربع حركات متواليات وان وجد فيه ذلك الاجتماع صورة (لان التاء فيه في حكم السكون) أي الساكن فلا يلزم اجتماع الحركات حكما (ومن ثمة) أي ومن أجل ان التاء في حكم السكون (سقط الالف) المنقلبة من الياء (في رمتا) أصله رميتا قلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار رماتا (لكون الحركة) أي حركة التاء (عارضة فيه) لان هذه التاء هي تاء رمت وقد عرفت انها ساكنة فاذا اتصل به ضمير التثنية وهي الالف الساكنة حركت تلك التاء لاجل ذلك الالف اذ الحاق الساكن بالساكن محال فيكون حركتها عارضة والعارض كالمعدوم فان قلت فعلى هذا يلزم التقاء الساكنين أيضا وهما التاء وألف الضمير قلت لحركة التاء اعتباران اعتبار عدمها حكما واعتبار وجودها لفظا فاعتبر عدمها مع ما قبلها لعدم الاحتياج اليها اذ يجوز حذف ما قبلها واعتبر وجودها مع ما بعدها للاحتياج اليها لامتناع حذف احداهما اذ التاء علامة والالف فاعل (الا في لغة رديئة) أي غير فصيحة من ردأ بمعنى فسد قلبت همزته ياء فادغمت كما في خطيئة (يقول أهلها رماتا) باثبات الالف اعتبارا بوجود الحركة في التاء لفظا ولا يعتبر هذا لان كلامنا في كلام البلغاء لا في المولدين (وبخلاف مثل ضربك) أي لم يلزم فيه على تقدير عدم اسكان الباء وابقائها على الحركة ذلك الاجتماع

وانما أسكنت لام الكلمة في مثل ما ذكر ولم تترك على حركتها (حتى لا يجتمع أربع حركات متواليات) فانه مستهجن (فيما هو كالكلمة الواحدة) نحو ضربت فان التاء فيه كلمة على حدة لانه ضمير فاعل الفعل الا ان الفاعل من الفعل بمنزلة الجزء خصوصا اذا كان ضميرا متصلا لشدة اتصاله به لفظا ومعنى فلو لم يسكن الباء بل ابقي على الحركة لزم ذلك الاجتماع وأسكن اللام في الرباعي أيضا نحو دحرجت وان لم يلزم ذلك الاجتماع على تقدير بقائها على الحركة طردا للباب (ومن ثمة) أي ومن أجل ان مثل ضربن كالكلمة الواحدة (لا يجوز العطف على ضميره) أي على ضمير مثل ضربن أي على الضمير المرفوع المتصل (بغير التوكيد) أي بغير تأكيد ذلك الضمير بضمير منفصل لئلا يلزم عطف الاسم على جزء الفعل (لا يقال ضربت وزيد) بغير التأكيد (بل يقال ضربت أنا وزيد) بتأكيد التاء بأنا لان العطف كأنه على المنفصل ولما اشترك التأكيد والفصل بغيره في ان العطف فيهما على غير الضمير المذكور صورة اكتفى المصنف بذكر التأكيد وانما خصه بالذكر ولم يقل بغير الفصل مع انه أشمل لان التأكيد فصل أيضا اشعارا بان التأكيد هو الاصل في جواز العطف اذ بذلك يظهر ان ذلك المتصل منفصل من حيث الحقيقة بدليل جواز افراده مما اتصل بتأكيده فيحصل له نوع الاستقلال ولذلك قال ابن الحاجب الا ان يقع فصل فيجوز تركه ولا يحصل بالفصل نوع استقلاله اذ لا يظهر بذلك ان ذلك المتصل منفصل من حيث الحقيقة وانما يجوز ترك التأكيد مع الفصل لان طول الكلام يغني عما هو الواجب فيحذف طلبا للاختصار نحو قولك حضر القاضي امرأة احافظا سورة العشيرة بالنصب ولذلك لم يذكر الزمخشري في جواز العطف عليه الفصل (بخلاف ضربتا) أي لم يلزم فيه بعدم اسكان التاء وابقائها على الحركة ذلك الاجتماع المحذور (لان التاء فيه) في حكم الساكن لان حركته (في حكم السكون) لانها كانت ساكنة فحركت لالف التثنية فحركتها عارضة والعارض كالمعدوم فتكون في حكم السكون فلم يلزم ذلك المحذور (ومن ثمة) أي ومن أجل ان حركة التاء في ضربتا في حكم السكون (تسقط الالف) في كل اللغات (في مثل رمتا) أصله رميتا قلبت الياء ألفا ثم حذف لسكونها وسكون التاء (لكون الحركة فيه عارضة) بسبب ألف التثنية كما مر ولا اعتبار للعارض الا في الضرورة وكذلك اعتبر حركة التاء في رمتا اذ لا يجوز حذف أحد الساكنين أما التاء فلانه علامة التأنيث وأما الالف فلانه علامة التثنية فاعتبر صورة الحركة ضرورة (الا في لغة رديئة) أصله رديئة قلبت الهمزة ياء وأدغمت مثل خطيئة من ردؤ بالضم ضد جاد من الجيد فان الالف لا تسقط فيها (اذ يقول أهلها رماتا) باثبات الالف نظرا الى الحركة الصورية (وبخلاف) مثل (ضربك) أي لم يلزم فيه على تقدير عدم

المستهجن (لانه) أى الضمير في مثل ضربك (ليس كالكلمة الواحدة) واستهجان ذلك الاجتماع لا يكون الا فيما هو كالكلمة الواحدة والحال انه ليس كالكلمة الواحدة (لان ضميره) أى الكاف في ضربك ليس ضمير فاعل بل هو (ضمير منصوب) هذا دليل على عدم استقباح ذلك الاجتماع في مثل ضربك لان الضمير المنصوب ليس كالجزء من الفعل لعدم شدة اتصاله به لانه مفعول والمفعول فضلة في الكلام يتم الكلام بدونه بخلاف الفاعل (وبخلاف هدبد) وهو اللبن الغليظ (وعلبط أصلهما هدابد وعلابط ثم قصرا) للتخفيف بحذف ألفه تخفيفا وتوسعة (كما قصر) أى مخيط (أصله مخياط) المخيط (٢٨) بالقصر الابرة القصيرة وبالمد الابرة الكبيرة * قاعدة * اذا اجتمع علامتا التأنيث في كلمة فان كانتا من جنس واحد تحذف احداهما سواء كانتا في فعل أو في اسم وان كانتا من جنسين تحذف احداهما أيضا اذا كانتا في فعل ولم تحذف اذا كانتا في اسم لثقل الفعل وخفة الاسم قوله (وحذفت التاء في ضربن) جواب عن سؤال مقدر وهو أن يقال اذا جعلت التاء علامة المؤنث فلم حذفت في ضربن فاجاب عنه بقوله حذفت التاء في ضربن (حتى لا يجتمع علامتا التأنيث) من جنسين في الفعل فان أصل ضربن ضربتن بسكون التاء فاجتمع علامتا التأنيث احداهما التاء والاخرى النون فهي وان كانت ضمير الفاعل لكنها تفيد التأنيث أيضا فحذفت التاء لانها للتأنيث فقط (كما) حذفت احدى العلامتين من الاسم (في مسلمات) أصله مسلمتات لان مفرده مسلمة فجمعت بالالف والتاء فاجتمع علامتان من جنس واحد وهما التاآن فحذفت الاولى لان الثانية علامة الجمع أيضا (وان لم تكونا) أى وحذفت التاء في مثل ضربن وان لم تكن العلامتان فيه (من جنس واحد) كما كانتا من ضربنا جنس واحد في مسلمات لان احداهما التاء والثانية النون (لثقل الفعل بخلاف حبليات) فان احدى العلامتين لم تحذف فيه لخفة الاسم ولعدم الجنسية فان احدى العلامتين فيه الياء المنقلبة من الالف وانما قلبت لانه لو لم تقلب يلزم الحذف لالتقاء الساكنين ولم تقلب واوا لثقلها والثانية التاء (وسوى) أى لم يفرق لفظا بين تثنيتي المخاطب والمخاطبة) حيث يقال فيهما ضربتما (و) سوى أيضا (بين الاخبارات) أى نفس المتكلم صيغ الاخبارات على مقتضى القياس ستة ثلاثة للمذكر مفرد ومثنى ومجموع وثلاثة للمؤنث كذلك لكن سوى بين مفردي

اسكان الباء وابقائها على الحركة ذلك الاجتماع المستهجن (لانه) أى مثل ضربك (ليس كالكلمة الواحدة) واستهجان ذلك الاجتماع انما هو فيما هو كالكلمة الواحدة وانما قلنا انه ليس كالكلمة الواحدة (لان ضميره) أى كاف الخطاب في ضربك ليس ضمير فاعل بل (هو ضمير منصوب) والضمير المنصوب ليس كالجزء من الفعل لانه مفعول والمفعول فضلة في الكلام يتم الكلام بدونه بخلاف الفاعل (وبخلاف هدبد) وهو اللبن الغليظ (وعلبط) وهو قطيع من الغنم أى لم يلزم من عدم اسكان أحد حروفهما وابقائهما على الحركة ذلك الاجتماع الممنوع (لان أصلهما هدابد وعلابط) بالالف (ثم قصرا) أى حذف الالف منهما للتخفيف والتوسعة في الكلام يعني ان ذلك الاجتماع وان كان ثابتا في الصورة الا انه منتف في التقدير فكانه لم يكن ثابتا والقصر نظير (كما في مخيط أصله مخياط) بالالف قصر للتخفيف والتوسعة والمقصور القصيرة من الابرة وخلافه بخلافها (وحذفت التاء في ضربن) أصله ضربتن فلما حذفت التاء أسكنت الباء لما مر (حتى لا يجتمع علامتا التأنيث) احداهما التاء والاخرى النون فان النون وان كان ضميرا الا انه ضمير جمع المؤنث (كما حذف التاء في مسلمات) أصله مسلمتات حذفت التاء الاولى لئلا يجتمع علامتا التأنيث من جنس واحد وخصت الاولى بالحذف فيه لان في الثانية زيادة معنى وهي الدلالة على الجمعية فكان حذف الاولى أولى وانما حذفت في ضربن (وان لم تكونا) أى العلامتان فيه (من جنس واحد) لان التاء ليست من جنس النون ولم يوجد ثقل التكرار اللفظي كما كانتا من جنس واحد في مسلمتات لانهما تاآن فيه ووجد ثقل التكرار اللفظي فيه كالمعنوي (لثقل الفعل) فكرهوا اجتماعهما فيه مطلقا (بخلاف حبليات لعدم الجنسية) أى لم تحذف احدى العلامتين الالف والياء المنقلبة من ألف التأنيث بل جوز اجتماعهما فيه لعدم كونهما من جنس واحد وخفة الاسم وانما وجب قلب ألف حبلى ياء في الجمع لئلا يجتمع الساكنان ولم يجز حذف أحدهما لان الثانية للجمع والاولى لمعنى في الكلمة وهو لزوم تأنيثها وليست مثل ألف هدابد وعين قال ولام غزيت فانها ليست لمعنى زائد على كونها أجزاء من الكلمة فافهم ولا مثل تاء مسلمتات الكلمة لم توضع معها بل هي عارضة على مسلم اذ لم يكن حبل حتى زيد عليه ألف التأنيث بل وضعت هكذا بالالف فلو حذفت الالف لفات الغرض ولما جعلت الياء للتأنيث في هذي وكانت بالنسبة الى الواو خفيفة بخلاف الواو قلبت ياء (وسوى بين تثنيتي المخاطب والمخاطبة) لانك تقول ضربت ضربتما وضربت ضربتما ولا ينافي هذا قوله في صدر الفصل يعني على أربعة عشر وجها لان ضربتما باعتبار كونه تثنية ضربت بفتح التاء صيغة وباعتبار كونه تثنية ضربت بكسر التاء صيغة أخرى تقديرا وأما نحن فهو تثنية أنا وجمعه مذكرا أو مؤنثا فلا فرق في التقدير فلذلك يقال ضربت ضربتما ضربتم ضربت ضربتما ضربتن بذكر ضربتما مرتين وهو هما هم هي هما هن أنت أنتما أنتم أنت أنتما أنتن بذكر التثنيتين بخلاف أنا نحن اذ لا يقال أنا نحن بذكر نحن مرتين (و) سوى (بين الاخبارات) أى كما سوى بين تثنيتي المخاطب والمخاطبة أيضا أى نفس المتكلم وحده مذكرا كان أو مؤنثا حيث يقال فيه ضربت ومعه غيره مذكرا أو مؤنثا وتثنية وجمعا اذ يقال في كلها

المذكر والمؤنث المقابل لهم ما ضربتُ وسوى بين الاربعة الباقية المقابل لها ما ضربنا (لقلة الاستعمال في التثنية) أي تثنيتي المخاطب والمخاطبة بالنسبة الى المفرد فان قلت لما سوى بينهما في التثنية وجب أن يسوى بينهما في الجمع بعين ما ذكرت قلت انما لم يسو بينهما في الجمع ليكون اختلاف الصيغة دليلا على تفاوت معنى الجمع باعتبار قلة الافراد وكثرتها بخلاف التثنية فان مفهومها لا يتفاوت بالقلة والكثرة بل هو نص في فردين كذا قيل (ووضع الضمائر للايجاز) يعني انهم وضعوا التثنية المذكر وتثنية المؤنث ضميرا واحدا وهو أنتما للايجاز فلما كان ضمير التثنيتين واحدا وجب أن يكون لفظهما الظاهر واحدا وهو ضربتما لان الضمير قائم مقام الظاهر وكذا انهم وضعوا المفرد المذكر والمفرد المؤنث في الاخبار ضميرا واحدا وهو أنا وتثنيتهما وجمعهما ضميرا واحدا آخر وهو نحن (٢٩) للايجاز والاقتصار فلما كان ضمير الاخبارات منحصرا فيهما لزم أن ينحصر لفظهما الظاهر في لفظين وهما ضربتُ وضربنا لان الضمير قائم مقام الظاهر فافهم فقوله ووضع الضمائر للايجاز دليل للتسوية بين التثنيتين وللتسوية بين الاخبارات معا وان كان المتبادر من ظاهر سوق العبارات كونه دليلا للاخبارات فقط (وعدم الالتباس) عند السامع في الاغلب (في الاخبارات) لان المخبر المتكلم يرى في أكثر الاحوال فيعلم انه مذكر أو مؤنث أو مثنى أو مجموع أو يعلم بصوته كذلك أو بغيرهما من القرائن وان وقع الالتباس في بعض المواضع قليلا (زيدت الميم في ضربتما) قبل ألف التثنية (حتى لا يلتبس) أي المثنى بالمفرد (بالف الاشباع) أي بسبب ألفه يعني اذا قيل ضربتا بسكون الباء لم يعلم انه مثنى ألفه لاجل التثنية أو مفرد أشبع فتحه للاطلاق كما أشبع (في مثل قول الشاعر * أخوك أخو مكاشرة وضحك) المكاشرة السرور والفرح وأخو المكاشرة صاحب السرور (وحياك الاله) دعاء للمخاطب بالحياة الالهي (فكيف أنتا) تعميم للدعاء لجميع أحوال المخاطب أصله أنتَ فاشبع الفتحة فتولد الالف ويحتمل أن يعود ضمير يلتبس الى الالف لانه مذكر حكما فيكون المعنى حتى لا يلتبس ألف التثنية بالف الاشباع والمآل واحد (وخصت الميم) بالزيادة لدفع الالتباس (في ضربتما) مع أن الاصل في الزيادة حروف العلة (لان تحته أنتما مضمر) فزيدت الميم ليناسب ما تحته ومعنى كونه تحته أن يدل على ما دل عليه ضمير ضربتما من معنى التثنية وكأنه تحته وانما قلنا كذلك لان التاء في ضربتما ضمير بارز فلو استتر تحته أنتما يلزم اجتماع الفاعلين وهو غير جائز وقدم مثله هذا وفيه تكلف لا يخفى مع انه مخالف لما في شرح الرضي من انه خصت الميم بالزيادة في ضربتما لان حروف العلة مستثقلة قبل الالف والميم أقرب الحروف الصحيحة الى حروف العلة اشتهارا لكونها من مخرج الواو شفوية

ضربنا (لقلة الاستعمال في التثنية) بالنسبة الى المفرد وحكمها احتياجها الى ضم أحد المثلين الى الآخر بخلاف المفرد وبالنسبة الى الجمع أيضا لعدم الاتساع فيها اذ لا تستعمل حقيقة الا في الاثنين فقط بخلاف الجمع فان صيغة قلته تستعمل في الثلاثة وفي الاربعة وفي الخمسة وفي الستة وفي السبعة الى العشرة وصيغة كثرته تستعمل فيما فوق العشرة بالغا ما بلغ فلا تعيين فيما يستعمل فيه الجمع فعليه اتساع وكثرة استعمال بخلاف التثنية والحاصل ان في صيغة التثنية نوع حرج ليس في الجمع ذلك وهو حصر المراد على فردين وفيه كلفة بينة بخلاف الجمع فان فيه ارسال المراد ولما كان استعمال التثنية قليلا لم يبال بالالتباس فيها بخلاف المفرد والجمع فانه لما كثر استعمالهما بالنسبة اليها لم يستحسن الالتباس فيهما (و) سوّى أيضا بين تثنيتهما لكون (وضع الضمائر للايجاز) فان هما مثلا أخصر من زيدان فالتسوية بين الشيئين أن لا يجعل لكل واحد منهما صيغة على حدة تناسب غرض الايجاز (و) سوى بين الاخبارات لحصول (عدم الالتباس في الاخبارات) لان المتكلم يرى في أكثر الاحوال أو يسمع صوته فيعلم انه مذكر او مؤنث واحد أو جمع كما يجيء ولم يذكر التسوية بين تثنيتي الغائب والغائبة اكتفاء بذكر التسوية بين تثنيتي المخاطب والمخاطبة أو اكتفاء بذكرها في بحث المضمرات لعدم بحث لهما وأما تثنيتا المخاطب والمخاطبة والاخبارات فلما كان لها بحث استوفى أحكامهما ههنا من التسوية وغيرها ولم يكتف بذكرها على سبيل الاستطراد في بحث المضمرات واعلم ان وضع صيغ متعددة لمعان متعددة لما كان أحرز من الالتباس على تقدير اشتراك صيغة واحدة بين معنيين كصيغة ضربتما بين المذكر وتأنيثه أو أكثر واستغنى عنه فيما لا يقع فيه الالتباس ولم يحتج الى الاعتذار فيه في التسوية بقلة الاستعمال والايجاز وغيرهما وجب صرف قوله ووضع الضمائر للايجاز الى التسوية بين التثنيتين كما هو مقتضى سوق كلامه وان لا يجعل شاملا للتسوية بين الاخبارات لان الالتباس لما لم يقع في الاخبارات بالتسوية لم يحتج فيها الى عذر من الايجاز وغيره فليتأمل والا فالواجب أن يقدم أو يؤخر (وزيدت الميم في ضربتما) أي في تثنيتي المخاطب والمخاطبة مع ان قياسهما على سائر التثاني يقتضي أن يقال ضربتا (حتى لا يلتبس) ألف ضربتا (بألف الاشباع) وهو الالف المتولد من الفتحة باشباعها فاذا أشبعت فتحة ضربتَ وقيل ضربتا لم يعلم انه مفرد والالف للاشباع أو للتثنية فيحصل الالتباس في الوقف ولا شك ان الالتباس واقع في كلامهم (كما في قول الشاعر * أخوك أخو مكاشرة) أي ملازم تبسم (و) أخو (ضحك * وحياك الاله فكيف أنتا) أصله أنتَ أشبعت فتحة التاء في الوقف فتولد منها الالف أي على أي حال أنت بفعلك تلك الحال من المكاشرة والانبساط مع أهلك تعير زوجها باخيه وكان زوجها قبل هذا (وخصت الميم في ضربتما) الزيادة لدفع الالتباس مع انه مندفع بزيادة غيرها (لان تحته أنتما مضمر)

(وأدخلت الميم في أنتما لقرب الميم الى التاء في المخرج) لان الميم شفوية والتاء من المخرج الثاني من مخارج الفم وهو طرف اللسان وأصول الثنايا (وقيل) الميم في أنتما (تبعا لهما) بكسر اللام أى لضمير تثنية الغائب (لما يجيء) في المضمرات ما ذكر ههنا علة لتعيين الميم للزيادة وما سيجيء في بحث المضمرات علة لزيادة الميم فافهم (وضمت التاء في ضربتما) مع أن الضم أثقل (لانها ضمير الفاعل) والضمة تناسب حركة الفاعل فعلى هذا الالف للفرق بينه وبين المتكلم الواحد والميم زيدت بعد الالف وقيل التاء مع الالف ضمير جزؤه الاول متحرك بالضم وقيل الالف ضمير والتاء للفرق بينه وبين تثنية المذكر الغائب والميم زيدت بعد التاء وضم التاء حينئذ لانه فارق الفاعل (وفتحت) تلك التاء (في الواحد المخاطب) نحو ضربت (خوفا من الالتباس) بنفس المتكلم الواحد ولو كسر يلتبس بالواحدة المخاطبة وتفصيله ان أول ما بدؤا بوضعه من أنواع الضمائر الضمير المرفوع المتصل وأول ما بدؤا بوضعه المرفوع المتصل المتكلم ثم المخاطب ثم الغائب فنقول انما ضموا التاء في المتكلم لمناسبة الضمة لحركة الفاعل وفتحوا المخاطب فرقا بينه وبين المتكلم بأخف الحركات وكسروا المخاطبة فرقا ولم يعكس الامر بكسرها للمخاطب وفتحها للمخاطبة لان خطاب المذكر أكثر فالتخفيف به أولى وأيضا هو مقدم على المؤنث فخص الفرق بالتخفيف فلم يبق للمؤنث الا الكسر (ولا التباس في التثنية) فبقي مضموما على الاصل (وقيل) ضمت التاء في ضربتما (اتباعا للميم لان الميم شفوية فجعلوا حركة التاء من جنسها) أى من جنس الميم الشفوي (وهو) أى الحركة التي هي من جنس الميم الشفوي (الضم الشفوي) لانه جزء الواو وهي شفوية وجزء الشفوي شفوي وكذا ضمت التاء في ضربتم اتباعا للميم أيضا بل في ضربتن بناء على ان أصله ضربتمن (زيدت الميم في ضربتم حتى يطرد بتثنيته) في زيادة الميم لا لوجود علة الزيادة فيه وهي الى
الالتباس هذا قال الفاضل الرومي زيدت الميم قبل واو الجمع المخاطب لئلا يلتبس بالمتكلم اذا أشبعت ضمته فانك اذا قلت ضربتو لم يعلم انه متكلم أشبعت ضمته للاطلاق أو جمع المخاطب وخصت الميم بالزيادة لان حروف العلة مستثقلة قبل الواو والميم أقرب الحروف الصحيحة الى حروف العلة لغنتها ولكونها من مخرج الواو أى شفوية ولذلك ضم ماقبلها كما ضم ماقبل الواو انتهى (وضمير الجمع فيه) أى في الجمع المخاطب وهو متصل ضربتم (محذوف وهو) أى ضمير الجمع (الواو لان أصله ضربتموا) فان قلت فما فائدة التاء اذن قلت فيه قولان قال بعضهم انه للفرق بينه وبين الجمع الغائب لان الميم زيدت بعد زيادة التاء وحاصله زيدت للجمع المخاطب على ضرب مثلا أولا الواو فصار ضربوا فالتبس بالجمع الغائب فزيدت التاء للفرق ثم زيدت الميم ليطرد بتثنيته فصار ضربتموا هذا ما اختاره المصنف أو لئلا يلتبس بالمتكلم اذا أشبعت ضمته وهذا

فزيدت الميم فيه موافقة أنتما وقد سبق توجيه هذا التسامح فقوله أنتما مبتدأ وقوله مضمر خبره وقوله بعده ظرف للخبر قدم للاهتمام (وادخلت الميم في أنتما) دفعا لذلك الالتباس لعدم امكان زيادة حروف العلة لانها مستثقلة قبل الالف وخصت الميم بالزيادة (لقرب الميم من التاء في المخرج) فان التاء مما بين الثنايا وطرف اللسان والميم مما بين الشفتين ولا شك في قرب الثاني من الاول مع انها أقرب الحروف الصحيحة الى حروف العلة لانها غنة في الخيشوم كأنها مدة في الحلق وانها من مخرج الواو ولذلك ضم ماقبلهما كما يضم ماقبل الواو (وقيل) انما خصت الميم بالزيادة في أنتما (تبعا لهما) أى لفظ هما يعني انهم لما كانوا أبدلوا من الواو في هو ميما (لما يجيء) في بحثه التزموا الميم في جميع الباب طردا له (وضمت التاء في ضربتما لانها) أى التاء (ضمير الفاعل) وعلامة الفاعل الرفع في المعرب ولما لم يكن الرفع في المبني حركوه بحركة شبيهة به عملا بالاصل بقدر الامكان وهو الضم فانه يشبه الرفع خطا ولفظا واعلم انهم اختلفوا في ضمير الفاعل في مثل ضربتما وضربتمو وضربتن فقيل انه التاء وحدها وأما الالف والواو والنون فعلامات التثنية وجمع المذكر وجمع المؤنث وأشار اليه ههنا حيث قال ان التاء ضمير الفاعل وقيل الفاعل هؤلاء الحروف وأما التاء فعلامة الخطاب وأشار اليه فيما يجيء بقوله وضمير الجمع فيه محذوف حيث جعل الواو ضميرا وفاعلا وقيل الفاعل هو مجموع التاء وأحد هذه الحروف وأشار الى ضعفه بعدم اشارة اليه اذ يكفي أحدهما للفاعل ولا حاجة الى ضم الآخر اليه مع ان الاصل الاكتفاء بأحدهما (وفتحت التاء في الواحد) أى لم يضم فيه مع انه الاصل (خوفا من الالتباس بالمتكلم ولا يلزم الالتباس في التثنية) بواسطة زيادة الميم فبقيت على أصل الحركة والتفصيل انهم زادوا تاء المخاطب وتاء المخاطبة وتاء المتكلم وحركوها في الجميع خوف اللبس بتاء التأنيث وضموها للمتكلم لان الضم أقوى والمتكلم مقدم فاخذه وفتحوها للمخاطب اذ لم يكن الضمة للالتباس بالمتكلم والفتح راجح لخفته والمذكر مقدم فاخذه فبقيت الكسرة للمخاطبة فاعطيتها أو لان الياء يقع ضميرها في نحو اضربي والكسرة أخت الياء فناسب اعطاؤها المخاطبة (وقيل) ضمت التاء في ضربتما (اتباعا للميم لان الميم) حرف (شفوي فجعلوا حركة التاء) التي هي ماقبل الميم (من جنسها وهو) أى جنس الميم من الحركات (الضم الشفوي) لتناسب الميم حركة ماقبلها (زيدت الميم في ضربتم حتى يطرد بتثنيته) في زيادة الميم ولئلا يلتبس بواو الاشباع في الوقف وأسكنت الميم لانه انما ضموها لاجل الواو ولما حذف الواو بقي على الاصل الذي هو السكون (وضمير الجمع) أى جمع المذكر المخاطب (فيه) أى في ضربتم (محذوف) وذلك الضمير المحذوف (وهو الواو لان أصله ضربتمو) بدليل عود الواو عند اتصال الضمير نحو ضربتموه فان الضمائر ترد الاشياء

ما اختاره الرضي وقال بعضهم التاسع الواو ضمير الجمع وتعرف الاولى بحركة بالضم لانه ضمير الفاعل كالف التثنية وضعفه ظاهر (فحذفت الواو) وأسكنت الميم تخفيفا الا ان ضمها لاجل الواو كما ان فتحها في التثنية لاجل الالف هذا الذي يلاقي الميم بعد حذف الواو ساكنا بعدها وأما اذا لقي فيضم أيضا ردا لها الى أصلها نحو ضربتم القوم وقيل قد يكسر (لان الميم) وحدها (بمنزلة الاسم) لانها مستقلة أي ليست بجزء من الفعل ولا من الفاعل فكأنها كلمة برأسها يؤيد ذلك قوله بخلاف ضربوا لان باءه ليست بمنزلة الاسم وما قيل من ان الميم تجعل المضارع اسما اذا دخل في أوله كما في مخرج فيكون بمنزلة الاسم فضعيف اذ المقصود بيان ان الميم في ضربتمو بمنزلة الاسم لا مطلق الميم مع ان الميم الذي يجعل المضارع اسما ليس بمنزلة الاسم فتأمل (ولا يوجد في آخر الاسم واو ما قبلها) حرف (مضموم الا) كلمة (هو) وذلك لثقل الضم قبل الواو المتطرفة واذا كان ثقيلا في الاسم كان ثقيلا أيضا فيما هو بمنزلته وفي هذا الكلام نوع حزازة والاولى ما ذكره صاحب النجاح من ان الميم مع الواو ههنا اسم ولا يوجد في آخر الاسم واو ما قبلها مضموم الا كلمة هو (ومن ثمة) أي ومن (٣١) أجل انه لا يوجد في آخر الاسم واو ما قبلها مضموم (يقال في جمع دلو أدل) بفتح الهمزة وسكون الدال (أصله أدلو) بضم اللام فاعلت الواو المتطرفة بقلبها ياء ثم أبدلت ضمة اللام كسرة لاجل الياء ثم أعلت اعلال قاض فصار أدل وفيه اعلال آخر وهو انه يكسر اللام أولا ثم يقلب الواو ياء لكسرة ما قبلها ثم أعل اعلال قاض ففي الاول يكون قلب الواو سببا لتبديل الضمة كسرة وفي الثاني يكون تبديل الضمة كسرة سببا لقلب الواو المتطرفة ياء فكلاهما مما نحن فيه ولا يجوز الاعلال بحذف الواو ابتداء لانه لم يبق حينئذ سبب لتبديل الضمة الثقيلة كسرة مع انه مقصود أيضا (بخلاف ضربوا) أي الحال في ضربوا على خلاف ما ذكرنا في ضربتمو فانه لم يحذف الواو منه (لان باءه ليست بمنزلة الاسم) لانها جزء من الفعل فلا يكون لها استقلال حتى يكون بمنزلة الاسم (وبخلاف ضربتموه) فان الواو لم تحذف منه أيضا مع ان الميم بمنزلة الاسم (لان الواو خرج من الطرف بسبب) اتصال (الضمير) وقد عرفت ان الحذف مشروط بوقوعه في الطرف فانتفى الشرط فلم يحذف وبقي الميم مضموما لاجلها (كما) لم يقلب الياء همزة مع كونه واقعا بعد ألف زائدة (في العظاية) لانتفاء شرط القلب وهو وقوعه في الطرف بعد ألف زائدة بسبب اتصال التاء له والعظاية دويبة أكبر من الوزغة (وشدد نون ضربتن دون ضربن لان أصله) أي أصل ضربتن (ضربتمن) بالميم بدليل ثبوتها في التثنية نحو ضربتما (فادغم الميم في النون لقرب الميم من النون) لان الميم شفوية والنون من المخرج السابع من مخارج الفم وهو طرف اللسان وما فوقه من الحنك والاوجه أن يقال زيدت النون مشددة ليكون بازاء الميم والواو في المذكر نحو ضربتمو وانما اختاروا النون لمشابهته بسبب الغنة للميم والواو مع كون الثلاثة من حروف الزيادة كذا قرره الرضي وصاحب النجاح (ومن ثمة) أي ومن أجل قرب الميم من النون (تبدل من النون في عنبر) بالميم (لان أصله عنبر) بالنون ولا يجوز الابقاء على أصله لان الحرف التي بعدها وهو الباء شفوية فان أظهر استقبح لعدم توافقهما وان أخفي استثقل لان

الى أصولها (فحذفت الواو) لانهم لما ثنوا المضمر وجمعوها والقصد بوضع متصلها التخفيف لم يأتوا بنوني المثنى والمجموع بعد الالف والواو كما أتوا بهما في هذان والذان والذين فوقع الواو في الجمع في الآخر مضموما ما قبلها فحذفت (لان الميم) مع الواو (بمنزلة الاسم) كهو ولان الميم يجعل كثيرا من الافعال اسما كمضارعات المزيد على الثلاثة (ولا يوجد في آخر) جنس (الاسم) متمكنا وغير متمكن (واو ما قبلها مضموم) في كلامهم لكونه مستثقلا مع الامن من الالتباس بالمثنى بثبوت الالف فيه دون الجمع (الا) في آخر الاسم من الاسماء غير المتمكنة فانه لا يوجد في المتمكن اسم بهذا الوصف أصلا وفي غير المتمكن لا يوجد غير (هو) ولو لم يحذف الواو كان على خلاف ما عليه كلامهم ولما حذفت الواو لم يبق الاحتياج الى الالف الذي يكتب بعد الواو فحذف أيضا (ومن ثمة) أي ومن أجل انه لا يوجد في آخر الاسم واو ما قبلها مضموم غير هو (يقال في جمع دلو أدل أصله أدلو فقلبت الواو ياء) لوقوعها طرفا بعد ضمة ثم كسرت اللام لاجل الياء ثم أعل اعلال قاض ولو حذفت الواو ابتداء بقي بضم اللام اذ لا وجه لزواله فيبقى أثر من ذلك الاستثقال المحسوس (بخلاف ضربوا) أي لم يحذف الواو منه (لان باءه) مع الواو (ليست بمنزلة الاسم) لان الباء لم يجعل شيئا من الافعال اسما كما جعله الميم (وبخلاف ضربتموه) أي لم يحذف واوه وان كان واوه بعد ميم (لان الواو قد خرج من) كونه في (الطرف بسبب) اتصال (الضمير) به فلم يوجد شرط حذفه الذي هو وقوعه في الطرف فلم يحذف (كما) خرج الياء من الطرف بسبب اتصال التاء به (في العظاية) بفتح العين المهملة والظاء المعجمة ولذلك لم يجب قلبها همزة لانه كما يقال عظاءة بالقلب يقال عظاية بلا قلب مع انها وقعت بعد الالف الزائدة لانها من العظي وهو الشدة (وشدد نون ضربتن) أي جمع المؤنث المخاطبة (دون نون ضربن) أي جمع المؤنث الغائبة (لان أصله) أي أصل ضربتن (ضربتمن) بالميم حملا على تثنيته لانها ضربتما بالميم (فادغم الميم) بعد قلبه نونا (في النون لقرب الميم من النون) في المخرج لان الميم من الشفة والنون مما بين طرف اللسان وقريب الثنايا ولانهما متقاربان (ومن ثمة) أي ومن أجل كون الميم قريبا من النون (يبدل الميم من النون في مثل عنبر) أي في كل نون وقعت ساكنة قبل الباء وعنبر يلفظ بالميم ويكتب بالنون تنبيها على ان أصلها بالنون وكتابتها بالميم في الكتاب لتصوير التلفظ (لان أصله عنبر) وانما أبدلوها

فيه الثقل لبعدهما وبعد قلبها باء ذهب حظ النون من الغنة وهو غير جائز فوجب قلبها ميما لتوافق النون في الغنة ولتناسب الباء في المخرج فلا يستثقل (وقيل أصله ضربتن) بتخفيف النون (فاريد أن يكون ما قبل النون ساكنا ليطرد بجميع نونات النساء) في اسكان ما قبلها في الماضي والمضارع نحو ضربن ويضربن وتضربن (ولا يمكن اسكان تاء المخاطبة) التي قبل النون (لاجتماع الساكنين) لان ما قبل التاء ساكن أيضا (ولا يمكن حذفها) أي حذف التاء (لانها علامة) الخطاب (والعلامة لا تحذف) ولا علامة غيرها حتى يجوز حذفها (فادخل النون) الساكنة قبل النون الضمير ليكون ما قبلها ساكنا أيضا وعينت النون دون غيرها (لقرب النون) الداخلة (من النون) التي هي ضمير الجمع والتاء ليست بضمير كما في المفرد بل علامة الخطاب فقط (ثم أدغم النون في النون) فصار ضربتنّ (زيدت التاء في) مثل (ضربت) أي نفس المتكلم وحده مذكرا كان أو مؤنثا (لان تحته أنا مضمر) يعني بدل ضمير ضربت على ما يدل عليه أنا وقد مر مثله غير مرة واذا كان تحته أنا ناسب أن يزاد من حروفه (ولكن لا يمكن الزيادة من حروف أنا للالتباس) لانه لو زيدت الالف التبس بتثنية الغائب نحو ضربا ولو زيدت النون التبس بجمع الغائبة نحو ضربن (فاختيرت التاء لوجودها في اخواته) المراد باخوات ضربت أمثلة الخطاب لان المتكلم يصاحب المخاطب ويكالمه فلا يتصور أحدهما بدون الآخر فصار كالاخوان (وزيدت النون في) مثل (ضربنا) أي في نفس المتكلم مع الغير مثنى كان أو مجموعا مذكرا كان أو مؤنثا (لان تحته نحن مضمر) قد مر في معنى الاضمار تحته فزيدت النون التي في نحن أولا (ثم زيدت الالف حتى لا يلتبس بضربن فصار ضربنا (وقيل تحته انا مضمر) فزيدت الالف والنون اللتان في انا تماما ولما فرغ من بيان أمثلة الماضي مع ما يتصل بها من الضمائر ناسب أن يبين مطلق الضمائر فقال (فصل وتدخل المضمرات

ميما لانهم لو تركوها والحال ان الحرف الذي بعدها من حروف الشفة وهو الباء فان أظهرت النون أي تلفظ على حالها على ما هو مصطلح القراء استقبحت ويعرف بالوجدان وان أخفيت على ما هو مصطلحهم أيضا استثقلت كما يشهد به الوجدان أيضا وان أدغمت في الباء مع قلبها باء لتقاربهما في المخرج ذهب ما في النون من الغنة فوجب قلبها ميما لبقاء غنتها مع عدم منافاة الميم الباء في المخرج (وقيل أصله) أي ضربتنّ بالتشديد (ضربتن) بتخفيف النون بلا ميم لان العلة التي في التثنية لزيادة الميم لم توجد ههنا والاصل عدم الحل (فاريد أن يكون ما قبل النون ساكنا ليطرد بجميع نونات النساء) في سكون ما قبلها نحو ضربن لئلا يجتمع أربع حركات متواليات في يضربن وتضربن حملا على ضربن واضربن وليضربن ولا يضربن ولا تضربن للوقف والجزم (ولا يمكن اسكان تاء المخاطبة لاجتماع الساكنين) أي لئلا يلزم اجتماعهما أحدهما الباء والآخر التاء (ولا يمكن حذفها) أي التاء دفعا لاجتماع العلامتين (لانها علامة) الخطاب (والعلامة لا تحذف) الا اذا اجتمعتا لشيء واحد فتحذف احداهما للاستغناء عنها بالاخرى وههنا ليس للخطاب علامة أخرى حتى تحذف التاء فاضطروا الى زيادة حرف ولم تكن الزيادة من حرف العلة أما الالف والياء فلضمة التاء وأما الواو فلكراهتهم اجتماع علامة جمع المذكر مع علامة جمع المؤنث (فادخل النون لقرب النون) الزائدة (من النون) العلامة في النونية وفي لفظ القرب اشارة الى ما ذكرنا من القيدين (ثم ادغم) احدى النونين في الاخرى للجنسية ووقع الادغام بان أدرج أولاهما في الثانية وقيل انما زيد حرف في الجمع المؤنث ليكون بازاء الميم في جمع المذكر واختير النون لمشابهتها الميم بسبب الغنة (وزيدت التاء) لضمير الشخص المتكلم الواحد مذكرا كان أو مؤنثا (في ضربت) بضم التاء (لان تحته) أي ضربت (انا مضمر) وقد مر نظيره في الاعراب والقياس ان يزاد من حروف انا الا انه (لا يمكن الزيادة من حروف انا للالتباس) لانه لو زيدت الهمزة وهي حقيقة ألف تحركت التبس بتثنية الغائب ولو زيدت النون التبس بجمع المؤنث الغائب ولا يمكن أيضا ان يزاد من حروف العلة أما الالف فلما مر وأما الواو فللزوم الالتباس بالجمع وأما الياء فلعدم تحملها علامة الفاعل أعني الضم (فاختير التاء) للزيادة دون غيره من حروف الزيادة (لوجوده) أي التاء (في اخواته) أي اخوات ضربت وهي ضربت وضربت وضربتما وضربتم وضربتن وأما زيادة التاء في تلك الاخوات فلحكم وضعي ولعل حكمته انه لما كان المخاطب من يلقى اليه الكلام اختير له حرف شديد ليتنبه عن سنة الغفلة وألقى سمعه الى ما يلقى اليه وهو شهيد والحروف الشديدة هي * أجدك قطبت * ولا يمكن زيادة الالف منها للالتباس بالتثنية وغير التاء مما بقي ليس من حروف الزيادة فتعين التاء (وزيدت النون في ضربنا) لضمير الشخصين المتكلمين مذكرين كانا أو مؤنثتين ولضمير الاشخاص المتكلمة سواء كانت على صيغة المذكورة أو المؤنثة (لان تحته نحن مضمر) وفيه نون فزيدت النون في ضربنا ليوافق ما أضمر تحته (ثم زيدت الالف حتى لا يلتبس بضربن) أي بجمع المؤنث واختص الالف لخفته (وقيل) انما زيدت النون (لان تحته انا مضمر) وفيه نون ثم زيد الالف دفعا للالتباس واختص الالف لوجوده في انا

* (فصل وتدخل المضمرات) * المرفوعة والمنصوبة أي تتصل وانما عبر عن الاتصال بالدخول ليتناول

المستكن

في الماضي واخواته) المراد من اخوات الماضي ههنا كل ما يمكن أن يستتر فيه الضمير من المستقبل والامر والنهي وسائر الصفات المشتقة اعلم ان المقصود من وضع المضمرات رفع الالتباس فان انا لا يصلح الا للمعين واحد فقط وهو المتكلم المعين وأنت لا يصلح أيضا الا للمعين وحده فقط وهو المخاطب المعين وكذا ضمير الغائب نص في ان المراد هو المذكور بعينه في مثل جاءني زيد واياه ضربت ولا يحصل هذا التعيين للاسماء الظاهرة في قسم من الاقسام الثلاثة فانه لو سمى المتكلم نفسه بعلمه لا بلفظة أنا وقال مكان أنا قائم زيد قائم ربما التبس عند السامع أهو المتكلم أم زيد آخر بخلاف أنا قائم وهو ظاهر وكذا لو سمى المتكلم المخاطب بعلمه لا بلفظة أنت وقال مكان أنت قائم زيد قائم ربما يحصل الالتباس وكذا لو كرر المذكور مكان ضمير الغائب وقيل مكان جاءني زيد واياه ضربت جاءني زيد وزيدا ضربت لم يعلم ان زيدا الثاني هو الاول بعينه أو زيدا آخر وهذه الفائدة في الضمائر المنفصلة وأما في المتصلة فيحصل مع رفع الالتباس المذكور الاختصار في اللفظ أيضا كذا حققه الفاضل الرضي (وهي) أي المضمرات (ترتقي الى ستين نوعا) أي ستين لفظا تسعين معنى كما ستطلع عليه (لانها) أي المضمرات (في الاصل ثلاثة) الاول (مرفوع و) الثاني (منصوب و) الثالث (مجرور) لان المضمرات كما ذكرنا قائمة مقام الظاهر لدفع الالتباس ان كان منفصلا وله والاختصار ان كان متصلا والظاهر اما مرفوع أو منصوب أو مجرور وكذا ما يقوم مقامه من المضمرات (ثم يصير كل واحد منها) أي من هذه الثلاثة (اثنين نظرا الى اتصاله وانفصاله) يعني ان كل واحد منها اما متصل أو منفصل لانه اما أن يستقل بنفسه أو لا يستقل ومعنى الاستقلال انه لا يحتاج في التلفظ الى كلمة أخرى قبله فيكون كالتتمة لها بل هو كالظاهر نحو أنت ومعنى عدم الاستقلال انه يتصل بعامله الذي قبله فيكون كالتتمة لذلك العامل ولبعض حروفه ولا يمكن التلفظ بدونه نحو ضربت فالاول المنفصل والثاني المتصل كذا قيل (فاضرب) ذينك (الاثنين في) تلك (الثلاثة حتى يصير) (٥ - مراح) الحاصل من الضرب (ستة) قوله (ثم أخرج) عطف على اضرب فيكون أمرا أيضا من باب الافعال (المجرور المتصل) من الستة (حتى لا يلزم تقديم المجرور على الجار) هذا هو الدليل المشهور لكن فيه نظر اذ الانفصال لا يستلزم التقدم والدليل المطابق القياس على المظهر كما أشار اليه بعض المحققين بقوله المضمر المتصل جار مجرى المظهر في استقلاله والتلفظ به وحده فيقع مرفوعا ومنصوبا نحو هو فعل واياك أكرمت كما يقع المظهر كذلك ولا يقع مجرورا البتة كما لا يقع المظهر المنفصل مجرورا اذ لا يمكن انفصال المجرور عن الجار بخلاف المرفوع والمنصوب واذا أخرجت المجرور المنفصل (فبقي لك) من الستة (خمسة) الاول (مرفوع متصل و) الثاني (مرفوع منفصل و) الثالث (منصوب متصل و) الرابع (منصوب منفصل و) الخامس (مجرور متصل ثم انظر الى) ضمير (المرفوع المتصل وهو يحتمل ثمانية عشر نوعا) من أنواع ألفاظ الضمائر (في العقل) لان المعاني التي عبر عنها بالضمير المرفوع المتصل ثمانية عشر فيعتبر العقل لكل معنى منها ضميرا على حدة بالاصالة (ستة) منها (في الغيبة) لان الغائب اما مذكر أو مؤنث وعلى التقديرين اما مفرد أو مثنى أو مجموع (وستة) منها (في الخطاب) لان المخاطب أيضا اما مذكر أو مؤنث وعلى التقديرين اما مفرد أو مثنى أو مجموع

المستكن من المتصل اذ المتبادر من الاتصال اللغوي (في الماضي واخواته) من الافعال وأما الصفات فيدخلها المرفوع والمنصوب كالافعال والمجرور أيضا ولا يتصل بالحروف الا المنصوب والمجرور والاسماء الا المجرور (وهي) أي جميع المضمرات (ترتقي الى ستين نوعا) وانما انحصر فيها (لانها) أي المضمرات (في الاصل ثلاثة) أحدها مضمر (مرفوع و) ثانيها مضمر (منصوب و) ثالثها مضمر (مجرور) وانما انحصرت في الثلاثة لانها كناية عن المظهر وهو اما مرفوع أو منصوب أو مجرور (ثم يصير كل واحد منها) أي من تلك الثلاثة (اثنين) متصلا أو منفصلا (نظرا الى اتصاله) فكذا الكناية عنه اما مرفوع أو منصوب أو مجرور أي اتصل كل واحد منها (وانفصاله) لانه ان استقل في التلفظ فمنفصل والا فمتصل (فاضرب الاثنين) أي المتصل والمنفصل (في الثلاثة) أي المرفوع والمنصوب والمجرور أي اجعل كل واحد من المتصل والمنفصل مرفوعا ومنصوبا ومجرورا وهذا أي جعل كل واحد من المضروب مثل المضروب فيه هو معنى الضرب فليكن على ذكر منك (حتى يصير) المجموع الحاصل من الضرب (ستة ثم أخرج) أنت من الستة (المجرور المنفصل حتى لا يلزم تقديم المجرور) أي جواز تقدمه (على الجار) فلا يقال زيد به بل يقال بزيد يعني لما احتيج الى التقديم والتأخير في الضمائر بحسب المقام وضعوا الضمير المنفصل لهذا اذ هو الصالح له دون المتصل ولما جاز تقديم المرفوع والمنصوب في المظهر نحو زيد فعل وعمرا أكرمت وضعوا لهما المنفصل من الضمير جريا بالمضمر مجرى المظهر ولما لم يجز تقديم المجرور على الجار في المظهر لانه كالجزء الاخير من الجار ولذلك لا يجوز الفصل بينهما في السعة لم يضعوا له المنفصل اذ لو وضعوه له لزم جواز تقدمه على الجار على ما هو شأن المنفصل والغرض من وضعه جواز تقديم الجزء الاخير وهو ضروري البطلان (فبقي لك) من تلك الستة بعد اخراجك المجرور المنفصل منها (خمسة) أي خمسة أنواع أحدها (مرفوع متصل و) ثانيها (مرفوع منفصل و) ثالثها (منصوب متصل و) رابعها (منصوب منفصل و) خامسها (مجرور متصل ثم انظر الى المرفوع المتصل وهو يحتمل ثمانية عشر وجها) أي صورة ثمانية عشر معنى (في العقل) بحسب اعتبار المراتب العرفية (ستة) منها (في) حق (الغائب مع الغائبة) في مفرد كل منهما وفي تثنية كل منهما وفي جمع كل منهما (وستة) منها (في) حق (المخاطب مع

أو ستة منها (في الحكاية) لان المتكلم أيضا اما مذكر أو مؤنث وعلى التقديرين اما مفرد او مثنى أو مجموع فيصير المجموع ثمانية عشر معنى فاذا عبر عن كل معنى بضمير على حدة يكون الفاظ الضمائر أيضا ثمانية عشر) ولكن (اكتفى) في ستة (من ثمانية عشر معنى بخمسة) من الالفاظ (في الغيبة باشتراك التثنية) الاولى ان يقال باشتراك تثنيتين (لقلة استعمالها) يعنى يشترك تثنية الغائب والغائبة في ضمير واحد وهو الالف لا غير اشتراكا لفظيا لقلة استعمال التثنية نحو ضربا وضربتا والتاء ليست بضمير بل حرف التأنيث فقط كذا قرره الفاضل الرضى فظهر بطلان ما قيل من ان المراد من الاشتراك ههنا الاشتراك المعنوي لا اللفظي لعدم اشتراك لفظيهما لان ضمير تثنية المذكر الالف وحده نحو ضربا وضمير تثنية المؤنث الالف مع التاء نحو ضربتا فافترق الحال في اللفظ الا ان ضمير منفصلهما هما (وكذا اكتفى) في ستة من المعاني بخمسة من الضمائر (في الخطاب) باشتراك التثنية لقلة استعمالها نحو ضربتما (و) اكتفى (في الحكاية بلفظين) من الضمائر في ستة من المعاني أحدهما المفرد مذكرا كان أو مؤنثا نحو ضربت والآخر المثنى والمجموع مذكرين كانا أو مؤنثين نحو ضربنا (لان المتكلم يرى في أكثر الاحوال) فيعلم انه مذكر أو مؤنث (أو يعلم بصوته أنه مذكر او مؤنث) وان اشتبه في بعض الصور ويعلم أيضا انه مثنى أو مجموع في أكثر الاحوال فلا حاجة الى كثرة الامثلة لقلة الالتباس (فبقى لك) بعد اسقاط ستة ألفاظ من ثمانية عشر (اثناعشر نوعا) لثمانية عشر معنى (فاذا صار قسم واحد) حاصل (من تلك القسمة) وهو المرفوع المتصل (اثنى عشر) نوعا (فصير كل واحد) حاصل (منها) أى من تلك القسمة وهو المرفوع المنفصل والمنصوب المتصل والمنصوب المنفصل والمجرور المتصل (مثل ذلك) أى مثل ذلك القسم الواحد وهو المرفوع المتصل أى يصير كل من الانواع الاربعة الاخرى اثناعشر أيضا بعين ما ذكر من قلة استعمال التثنية وعدم الالتباس في الحكاية (فيحصل لك بضرب الخمسة) وهى المرفوع المتصل والمنفصل والمنصوب المتصل والمنفصل والمجرور المتصل (في اثنى عشر) خمسة في الغيبة وخمسة في الخطاب ولفظين في الحكاية (ستون نوعا) لستين معنى (اثناعشر) من تلك الستين (للمرفوع المتصل نحو ضرب

المخاطبة) كذلك (وستة) حق (الحكاية) أى المتكلم والمتكلمة ثلاثة له وثلاثة لها فمجموع الستات ثمانية عشر (واكتفى بخمسة) من الوجوه الستة (في الغائب والغائبة باشتراك التثنية) فيهما نحو ضربا وضربتا ولا اعتبار للتاء في التثنية الغائبة لانها ثابتة قبل التثنية بل الضمير هو الالف فقط ولا دخل للتاء في اختلاف الضمير بخلاف ضربت وضربت وضربت وأنت وأنت وأنتما وأنتم حيث عدت الثلاثة الاول ألفاظا متعددة باعتبار اختلاف الحركات وان كان الضمير في الكل التاء فقط وكذا عدت الاربعة الاخيرة ألفاظا متعددة وان كان الضمير في كلها أن فقط لان اقتران الامور الخارجية المميزة من الحركات والتاء وغيرهما من هذه الالفاظ انما هو بعد وضع الضميرين أعني التاء وأن فيكون لها دخل في اختلاف الضمائر (لقلة استعمالها) أى التثنية فلم يبال بالالتباس فيما قل استعماله (وكذلك) اكتفى بخمسة (في المخاطب والمخاطبة) باشتراك التثنية كذلك نحو ضربتما فيهما (واكتفى في الحكاية بلفظين) أى بلفظ المفرد المتكلم والمتكلمة وحدهما نحو ضربت فيهما أو بلفظ الجمع لجماعة المتكلم والمتكلمة مع غيرهما ولاثنين منهما نحو ضربنا في جمعهما وتثنيتهما (لان) الشخص (المتكلم يرى) أى يبصر (في أكثر الاحوال) فيعلم حاله من الذكورة والانوثة (أو يعلم بالصوت انه مذكر أو مؤنث) واشتباه الاصوات في غاية القلة فلا اعتداد به فالغى اعتبار التذكير والتانيث لقلة الفائدة فيه وأما الغاء اعتبار التثنية والجمع فلعدم وجود شرطهما وهو اتفاق الاسمين والاسماء في اللفظ لانه اذا قيل فصل أنتما قلت أنت يا زيد وأنت يا عمرو وكذا في أنتم قلت أنت يا زيد وأنت يا عمرو وأنت يا خالد وأما اذا قلت نحن وأردت المثنى وقيل لك فصل قلت أنا وزيد أو أنا وأنت أو أنا وهو وكذا اذا أردت المجموع فقيل فصل قلت عمرو وليس كل افراده أنا فلما لم يمكنهم اجراء تثنيته وجمعه على ما أجرى عليه سائر المثنى والمجموع ارتجلوا المثنى صيغة لكونه مقصودا وشركوا معه الجمع فيما الامن من اللبس بسبب القرائن (فبقى لك) بعد الاكتفاآت الثلاث وأسقط الستة من ثمانية عشر وجوها في المرفوع المتصل (اثناعشر نوعا واذا صار قسم واحد) وهو المرفوع المتصل (من تلك القسمة) أى الاقسام الخمسة أو من تلك الاقسام الخمسة (اثنى عشر نوعا فيصير) أى فلا شك في انه يصير (كل واحد منها) أى من الاقسام الاربعة الباقية من تلك القسمة وهى المرفوع المنفصل والمنصوب المتصل والمنفصل والمجرور المتصل (مثل ذلك) القسم الواحد أعني المرفوع المتصل (فيحصل لك بضرب الخمسة) الباقية من الستة الحاصلة من ضرب الاثنين في الثلاثة (في اثنى عشر) الباقية من ثمانية عشر (ستون نوعا) الباقية من تسعين الحاصلة من ضرب ثمانية عشر في خمستها (اثناعشر نوعا المرفوع المتصل نحو ضرب الى ضربنا) كما مر في أول الفصل وقدم أيضا لما سيكون آخره مثل ضربنا وانما قدم الضمير المرفوع على غيره لان المرفوع مقدم على غيره وقدم المنصوب على المجرور لان المنصوب مفعول بلا واسطة والمجرور مفعول بواسطة وقدم متصلي المرفوع والمنصوب على منفصليهما لان المتصل مقدم على المنفصل لكونه أخصر (و) منها (اثناعشر نوعا للمرفوع المنفصل نحو هو ضرب) تقول هو ضرب هما ضربا هم ضربوا هي ضربت هما ضربتا هن ضربن

انت

الى ضربنا) أى ضرب ضربا ضربوا ضربت ضربتا ضربن ضربت ضربتما ضربتم ضربت ضربتما ضربتن ضربت ضربنا الصيغة المذكورة أربعة عشر لكن الضمير فيها اثنا عشر بسبب اشتراك اثنتين كما عرفت (واثنا عشر المنفصل) المرفوع (نحو هو ضرب الى نحن ضربنا) أى هو ضرب هما ضربا هم ضربوا هى ضربت هما ضربتا هن ضربن أنت ضربت أنتما ضربتما أنتم ضربتم أنت ضربت أنتما ضربتما أنتن ضربتن أنا ضربت نحن ضربنا اعلم ان أنا للمتكلم المفرد مذكرا كان أو مؤنثا وهو عند البصريين همزة ونون مفتوحة والالف يؤتى بها بعد النون فى الوقف لبيان فتح النون لانه لولا الالف لسقطت الفتحة للوقف فيلتبس بان الحرفية لسكون النون وقال الكوفيون ان الالف بعد النون من نفس الكلمة فاجاب عنه البصريون بأن سقوطه فى الوصل فى الاغلب مع فتح النون أو سكونه يدل على زيادته واما نحن فللمتكلم مع الغير وهو كالمرفوع المتصل فى صلاحيته للمثنى والمجموع مذكرين كانا أو مؤنثين والدليل عليه مامر فى المتصل من ان المتكلم يرى فى أكثر الاحوال أو يعلم بصوته انه مذكر أو مؤنث وتحريك النون لالتقاء الساكنين وضمها اما لكونه ضميرا مرفوعا واما لدلالته على المجموع الذى حقه الواو واما أنت الى أنتن فالضمير عند البصريين ان واصله أنا وكان أنا عندهم ضميرا صالحا لجميع المخاطبين والمتكلم فابتدؤا بالمتكلم وكان القياس أن يبنوه بالتاء المضمومة نحو أنت الا أن المتكلم لما كان أصلا جعلوا ترك العلامة له علامة و بينوا المخاطبين بتاء حرفية بعد ان ومذهب الفراء ان أنت بكماله اسم والتاء من نفس الكلمة ومذهب بعض الكوفيين وابن كيسان ان الضمير التاء المتصرفة كما كانت عند الاتصال لكنهم لما أرادوا انفصالها دعموها بان لتستقل لفظا (والاصل فى هو ان يقال) فى تثنيته (هوا) وفى جمعه (هووا) كما يقال ضربا ضربوا اعلم أن الواو فى هو والياء فى هى من أصل الكلمة لا للاشباع عند البصريين لان حرف الاشباع لا يتحرك وأيضا لا يثبت حرف الاشباع الا ضرورة وأما عند الكوفيين هما للاشباع والضمير الهاء وحدها بدليل التثنية والجمع فانك تحذفهما فيهما وأنت تعلم ان ما ذكره البصريون من الدليلين حجة على الكوفيين وحذفهما فى التثنية والجمع لا ينافى كونهما من أصل الكلمة فالقياس عند البصريين ان يقال فى التثنية والجمع هوا هووا (ولكن جعل الواو ميما فى الجمع لاتحاد مخرجهما) وهو الشفة (واجتماع الواوين) واو الضمير والواو التى هو جزء الضمير واجتماعهما غير جائز لان الواو أثقل حروف العلة مع ان الاول مضموم فاجتماعهما فى غاية الثقل (فصار هموا ثم حذفت الواو لما مر) أى لعلة مذكورة (فى ضربتموا) وهو انه لا يوجد اسم آخره واو وما قبلها مضموم واسكنت الميم لان ضمها لاجل الواو فصار هم (وحملت التثنية عليه) فى جعل الواو ميما فصارت هما (وقيل) جعلت الواو فى التثنية ميما (حتى يقع الفتحة على الميم القوى) لا على الواو الضعيف هذا بيان لما فى الكتاب وقال الفاضل الرضى وكان القياس فى المثنى والمجموع على مذهب البصريين هوا وهووا وهيا وهيوا وهين فخفف بحذف الواو والياء والكلام فى زيادة الميم وحذف الواو فى جمع المذكر وزيادة النونين فى جمع المؤنث على ما ذكرنا فى المتصل سواء انتهى عبارته يعنى زيدت الميم فى التثنية لدفع التباس ألف التثنية بالف الاشباع وفى الجمع لدفع التباس واو الجمع بواو الاشباع وحذفت واو الجمع فى همو لانه لا يوجد اسم آخره واو وما قبلها مضموم وزيدت فى هن نون مشددة لتكون بازاء الميم والواو فى المذكر فتبصر (وادخل الميم فى أنتما

أنت ضربت أنتما ضربتما أنتم ضربتم أنت ضربت أنتما ضربتما انتن ضربتن أنا ضربت ومنتهيا (الى نحن ضربنا) وتحريك نون نحن لالتقاء الساكنين وضمها اما لكونه ضميرا مرفوعا واما لدلالته على المجموع الذى حقه الواو (والاصل فى) المراد أمثلة لفظة (هو ان يقال هوهوا هووا) على ما هو مذهب البصريين لان الواو فى هو والياء فى هى من أصل الكلمة عندهم وأما عند الكوفيين فللاشباع تقوية للاسم والضمير فى هو الهاء وحدها بدليل سقوطها فى التثنية والجمع والاول هو الاوجه لان حرف الاشباع لا يتحرك وأيضا حرف الاشباع لا يثبت فى آخر الكلمة الا لضرورة وانما حركت الواو والياء لتصير الكلمة بالفتحة مستقلة حتى يصح كونهما ضميرا منفصلا اذ لولا الحركة لكانتا كانهما للاشباع على ما ظن الكوفيون ولهذا اذا أردت عدم استقلالهما أسكنت الواو والياء نحو وانهو وبهى (لكن جعل الواو ميما فى الجمع) وقوله (لاتحاد مخرجهما) وهو الشفة تعليل القلب الخاص قدمه على تعليل مطلق القلب أعنى قوله (ولكراهية اجتماع الواوين فى الطرف) فان الواو أثقل حروف العلة فيكون اجتماعهما ثقيلا مع ان اجتماع المتجانسين مطلقا ثقيل وخاصة فى الضمير لانه ضعيف بسبب ابهامه نظرا الى ظاهر قوله جعل الواو ميما والا فالا لائق تأخيره (فصار) الجمع بعد الجعل المذكور (هموا ثم حذفت الواو كما) أى كحذفها الذى (مر فى ضربتموا) فى انه انما وقع لعدم وجود اسم آخره واو وما قبلها مضموم (وحملت التثنية عليه) أى على الجمع فى الجعل المذكور وان لم يكن علة الجعل موجودة فيها اطرادا ومشاكلة (وقيل) انما لم يبق الواو على حالها فى التثنية (حتى) لا يقع الفتحة على الواو الضعيف وهى وان كانت خفيفة بالنسبة الى اختيها الا انها فى نفسها حركة وهى ثقيلة وانما جعل ميما دون غيره لاتحاد مخرجهما مع انه من حروف الزيادة وقوى فالاولى ان (يقع الفتحة على الميم القوى) المتحد المخرج بالواو (وأدخل الميم فى أنتما) اذ الاصل ان يقال أنت انتا أنتو أنت انتا انتن بتخفيف النون

لما صرح في ضربتما) بمعنى ان القياس أيضا في تثنية أنت وجمعه انتاو أنتو ولكن لما التبس ألف التثنية بألف الاشباع في أنتا أدخل الميم لدفع الالتباس كما في ضربتما فصار أنتما وعلة تعين الميم بالزيادة لدفع الالتباس قد مرت (وحمل الجمع عليه) في زيادة الميم فصار أنتمو ثم حذفت الواو لما مر وأسكنت الميم فصار أنتم (ولا يحذف واو هو) مع ان القياس الحذف لانه اسم آخره واو وما قبلها مضموم (لقلة حروفه من القدر الصالح) أي من المقدار الذي يحتاج اليه في الكلمة (٣٦) وهو ثلاثة أحرف حرف يبتدأ به وحرف يوقف عليه وحرف يتوسط بينهما (ويحذف) واو هو (اذا تعانق) أي اتصل (بشيء آخر) قبله سواء كان فعلا نحو ضربه او اسما نحو غلامه أو حرفا نحو به (لحصول كثرة الحروف بالمعانقة مع وقوع الواو على الطرف وتبقى الهاء مضموما على حاله نحوله) بالاتفاق (اذا لم يكن ما قبلها مكسورا أو ياء ساكنة) الا ما حكى أبو علي ان ناسا من بكر بن وائل يكسرونها في الواحد والمثنى والجمعين نحو منه منهما منهم منهن اتباعا لحركة الميم وعدوا الحاجز غير حصين لسكونه (وتكسر الهاء) بعد حذف الواو منه (اذا كان ما قبلها مكسورا أو ياء ساكنة حتى لا يلزم الخروج من الكسرة) أي الحقيقية في الاول ومن التقديرية في الثاني (الى الضمة) الحقيقية (في) نحو منه (غلامه وفيه) هذا عند غير أهل الحجاز وأما هم فيبقون ضمتها على أصلها كما يبقون في غير هذين الموضعين ويقولون بهو والبهو وعليهو بالاشباع وبغيره وعليه قراءة من قرأ (ومن أوفى بما عاهد عليه الله وهو) أي حذف الواو من هو اذا تعانق بشيء (مطرد) عند جميع الالفاظ الا في لام الابتداء والفاء نحو لهو وفهو الباء وتسكين الهاء فيهما للتخفيف جائز كثيرا كما يجوز بعد الواو وهو وان جاز ضمها في هذه الثلاثة ولعل السر في عدم حذف الواو فيهما انه لما سكن الهاء حصل التخفيف في الكلمة فلم يحتج الى حذف الواو تخفيفا (وتجعل ياء هي الفا) أي عند التعانق والاتصال لانه لو حذف التبس بضمير المذكر وهو ظاهر ولو بقي على أصله التبس بالمذكر أيضا لان ضميره اذا ولي الكسر قلبت واوه ياء في بعض اللغة نحو بهي فلا جرم

(كما) أي كالادخال الذي (مر في ضربتما) في انه انما وقع حتى لا يلتبس ألفه بألف الاشباع في الوقف (وحمل الجمع) للخطاب وهو أنتم وانتمن (عليه) أي على أنتما في ادخال الميم وان لم يوجد علة الادخال فيه وباقي العمل فيهما كما في ضربتم وضربتن (ولا تحذف واو هو) وان كان في آخر الاسم واو قبلها ضمة (لقلة حروفه من القدر الصالح) أي من المقدار الذي يصلح أن يكون ذلك المقدار كلمة وهو ثلاثة أحرف حرف الابتداء به وحرف الوقف عليه وحرف التوسط بينهما (وتحذف واو هو) جوازا (اذا تعانق) هو (بشيء آخر) أي اتصل بأوله شيء آخر اتصال تعانق حتى يكون كجزء منه وعاملا فيه ويوجب كونه ضميرا متصلا من مضاف نحو غلامه أو حرف جر نحو له أو فعل نحو ضربه وانما قال اذا تعانق ولم يقل اذا اتصل لئلا يرد عليه نحو لهو البلاء ولهي الخيران فان اللام فيهما ليست بمعانقة معهما على ما فسرنا التعانق (لحصول كثرة الحروف بالمعانقة مع وقوع الواو في الطرف) وقبله ضمة ولذا لا تحذف ياء هي وان تعانق بشيء آخر بل تقلب ألفا كما يجيء (و) حينئذ (يبقى الهاء مضموما على حاله) قبل حذف الواو ان لم يمنع منه مانع (نحوله) وجاء في غلامه وضربه واعلم انهم لما أرادوا وضع المتصل الغائب في الضمير المنصوب اختصروه بفرديه من المرفوع المنفصل الغائب على ما هو مقتضى وضع المتصل فحذفوا حركة الواو والياء من هو وهي ثم اذا اتصل بشيء فلا يخلو من أن يكون ما قبل الهاء متحركا أو ساكنا فان كان ساكنا فالجمهور على حذف الواو سواء كان الساكن حرف لين كعليه أو غيره كمنه لان الهاء حرف خفي فكأنه التقى ساكنان وابن كثير يثبت الواو والياء المنقلبة منه نحو عليهي ومنهو فكأنه نظر الى وجود الهاء وان كان متحركا يثبت الواو والياء المقلوبة منه نحو بهي ولهو وضربهو لان الواو في حكم المعدوم بسبب اسكانه لان الحرف الذي أسكن كالميت فصار كأنه لم يوجد في آخر الاسم واو ولا يرد واو ضربتمو اذ هو ساكن من الاصل واما عدم ثبوتهما في الخط حينئذ فللحمل على ما سكن قبل الهاء فيه وبنو عقيل وكلاب يجوزون حذف الواو والياء حال الاختيار مع ابقاء ضمة الهاء وكسرتها نحو به وغلامه حملا له على الساكن فقوله ويحذف اذا تعانق الخ اما اشارة الى مذهب الجمهور في الساكن والى لغة بني عقيل وكلاب في المتحرك أو المراد به الحذف من اللفظ في الكل والواو الثابت في المتحرك حينئذ يكون من اشباع الحركة لتحسين اللفظ بعد حذف الواو الاصلية المذكورة وأما ارادة الحذف من الخط فيأباه سياق الكلام (ويكسر الهاء) بعد حذف الواو من هو (اذا كان ما قبله) أي الهاء (مكسورا أو ياء ساكنة حتى لا يلزم الخروج من الكسرة) الحقيقية والتقديرية (الى الضمة) الحقيقية وهو ثقيل بالوجدان (نحو) عبد (غلامه) فيما كان ما قبله مكسورا (وفيه) فيما كان قبله ياء ساكنة وعليه ولديه واشباهها وأما ضم الهاء في وما أنسانيه وعليه الله على قراءة عاصم في رواية حفص فلعله على لغة أهل الحجاز فانهم يبقون ضمة الهاء على الاصل وان كان ما قبلها ياء أو كسرة نحو بهو وفيهو واما حذف الواو فيهما فلعله على مذهب الجمهور أو نقول لعل ضم الهاء فيهما للحمل على نحو منه (وتجعل ياء هي ألفا) فيصيرها مع ان الاصل على ما هو مذهب البصريين أن يقال هي هياهيز ويجعل كسرة ما قبلها فتحة للالف اذا تعانق بشيء آخر نحو بها حتى لا يلتبس المؤنث بالمذكر لان ضمير المذكر اذا ولي الياء أو الكسرة قلبت واوه ياء لان الهاء حرف خفي فهو اذا حاجز غير حصين وكان الواو الساكنة وليت الكسرة أو

بجعل الضمة الفتحة ويفتح الهاء لاجلها نحو بهما (كما قبل) الياء (في) مثل (ياغلامى) ألفا لخفته فيقال (ياغلاماه) وجعل (في نحو يابادية) ألفا لخفته فيقال (ياباداة وتجعل ياءهى ميما في التثنية) يعني القياس ان يقال هيا لكن أبدلت من الياء ميم (حتى لا يقع الفتحة على الياء الضعيفة مع ضعفها) أي مع ضعف الفتحة وضمت الهاء لاجل الميم فصارت هما (وشدد نون هن لما مر في ضربتن) فيقال ههنا أصل هن همن فادغم الميم في النون لقرب الميم من النون فصار هن ولما فرغ من الضمير المرفوع متصلا أو منفصلا شرع في المنصوب فبدأ بمتصله فقال (واثنا عشر المنصوب المتصل) أي اثنا عشر لفظا ثمانية عشر معنى كما في المرفوع وانما قدم المنصوب على المجرور لان النصب علامة المفعول بلا واسطة والجر علامته بواسطة (نحو ضربه الى ضربنا) أي ضربه ضربهما ضربهم ضربها ضربهما ضربهن ضربك ضربكما ضربكم ضربك ضربكما ضربكن ضربني ضربنا فالصيغة المذكورة أربعة عشر والضمير اثنا عشر بسبب اشتراك التثنيتين كما مر في المرفوع وقس عليه التثنية نحو ضرباه ضرباهما ضرباهم الخ والجمع نحو ضربوه ضربوهما ضربوهم الخ وقس على الماضي المضارع نحو يضربه ويضرباه ويضربوه (ولا يجوز فيه) أي في المنصوب المتصل (اجتماع ضميري الفاعل والمفعول في) مثل (ضربتك) بفتح الكاف والتاء أو بكسرهما (وضربتني) بضم التاء يعني لا يجوز أن يكون فاعل الفعل ومفعوله ضميرين لشخص واحد (حتى لا يصير الشخص الواحد فاعلا ومفعولا في حالة واحدة)

الياء فقلبت ياء وكسرت الهاء لاجل الياء بعدها ولو لم تقلب ياءهى ألفا لالتبس المؤنث بالمذكر في مثل بهى ويجعل في غيره ألفا أيضا طردا للباب نحو لهما اذ لم يكن ما قبل الهاء ياء أو كسرة فهو مضموم على ما كان عليه نحوله ومنه وغلامه وضربه (كما يجعل الياء) المتطرفة حقيقة أو حكما المكسور ما قبلهما ألفا للتخفيف (في ياغلامى) ويقال (ياغلاما وفي يابادية ياباداة) وغير الاسلوب في بادية حيث ذكر لفظة نحو اشارة الى أن الياء فيه متطرفة حكما (ويجعل ياءهى ميما في التثنية) أي في تثنية هي ويجعل كسرة الهاء ضمة اتباعا للميم كما مر في ضربتما يعني لم يترك الياء على حالها (حتى لا تقع الفتحة على الياء الضعيف مع ضعفها) أي مع بقاء ضعف الياء وعدم عروض القوة لها بان أسكن ما قبلها كظبي وخصت الميم اتباعا للمذكر (وشدد نون هن) لان أصله همن (كما مر) من ان الاصل (في ضربتن) ضربتمن (واثنا عشر) نوعا من تلك الانواع الستين (المنصوب المتصل نحو ضربه) تقول ضربه ضربهما ضربهم ضربها ضربهما ضربهن ضربك ضربكما ضربكم ضربك ضربكما ضربكن ضربني منتهيا (الى ضربنا) الى آخرها على الفتحة لانتفاء علة الاسكان لما ذكر في ضربك (ولا يجوز فيه) أي في الضمير المتصل (اجتماع ضميري الفاعل والمفعول) أي ضميرين متصلين متحدين في المعنى (في مثل ضربتك) بفتح التاء (و) في مثل (ضربتني) بضم التاء أي لا يجوز أن يقال ضربتك وضربتني (حتى لا يصير الشخص الواحد فاعلا ومفعولا) به (في حالة واحدة) بل لو أريد ذلك يقال ضربت نفسك وضربت نفسي فان النفس باضافتها الى الضمير صارت كأنها غيره لغلبة مغايرة المضاف للمضاف اليه بخلاف مثل ضربتك فان الضميرين فيه متفقان معنى ومن حيث ان كل واحد منهما ضمير متصل (الا) أي لكن يجوز ذلك الاجتماع (في أفعال القلوب نحو علمتك) بفتح التاء (فاضلا وعلمتني) بضم التاء (فاضلا لان المفعول الاول ليس بمفعول في الحقيقة) لان المفعول الذي تعلق به العلم في الواقع هو المفعول الثاني فذكر الاول انما هو ليترتب الثاني عليه فلم يؤد الجمع بينهما الى مكروه لانهما ليسا في نفس الامر فاعلا ومفعولا (ولهذا) أي

وفي هذا الدليل نظر اذ يجوز ان يصير الشخص الواحد فاعلا ومفعولا في حالة واحدة لجواز أن يقال ضربت نفسك وضربت نفسي والصواب ماذكره الفاضل الرضي وهو انه لا يجوز اجتماع ضميري الفاعل والمفعول لشيء واحد في غير أفعال القلوب لان أصل الفاعل أن يكون مؤثرا والمفعول متأثرا منه وأصل المؤثر أن يغاير المتأثر فان اتحدا معنى كره اتفاقهما لفظا فلهذا لا يقول ضرب زيد زيدا وأنت تريد ضرب زيد نفسه فلم يقولوا ضربتني ولا ضربتك وان تخالفا لفظا الضميرين لاتحادهما معنى

لاتفاقهما في كون كل واحد منهما ضميرا متصلا فقصدوا مع اتحادهما معنى تغايرهما لفظا بقدر الامكان فقالوا ضرب زيد نفسه وضربت نفسي وضربت نفسك لانه صار النفس باضافته الى الضمير فيها كأنه غيره لغلبة مغايرة المضاف للمضاف اليه (الا في أفعال القلوب) وهي سبعة بالاستقراء نحو علمت ورأيت ووجدت وظننت وحسبت وخلت وزعمت وانما سميت بها لان الثلاثة الاول لليقين والباقي للشك وكل منهما فعل القلب (نحو علمتك) بفتح التاء والكاف (فاضلا وعلمتني) بضم التاء (فاضلا) فجاز فيهما اجتماع ضميري الفاعل والمفعول لشخص واحد (لان المفعول الاول) وحده وكذا الثاني وحده (ليس بمفعول في الحقيقة) وان كان مفعولا في الظاهر اذ المفعول في الحقيقة مضمون الجملة لتعلق معنى الفعل به فانك اذا قلت علمت زيدا فاضلا فمتعلق علمك ليس زيدا وحده ولا فاضلا وحده بل هو زيد من حيث انه فاضل وهذا معنى قولهم وضع أفعال القلوب لمعرفة الشيء بصفته فلما لم يكن الضمير الاول وحده ولا الثاني وحده مفعولا حقيقة جاز اتفاقهما في كون كل واحد منهما ضميرا متصلا فقوله الا في أفعال القلوب استثناء متصل من قوله ولا يجوز اجتماع ضميري الفاعل والمفعول بحسب الظاهر لا بحسب الحقيقة فتدبر وبما حققناه من أن المفعول في الحقيقة مضمون الجملة الخ ظهر بطلان ماذكره بعض الشارحين من أن تعلق أفعال القلوب في الحقيقة بالمفعول الثاني لا بالمفعول الاول فكأن الاول غير موجود لانك اذا قلت ظننت زيدا قائما فالمظنون هو القيام لا ذات زيد (ولهذا) أي ولاجل ان المفعول

الاول وكذا الثاني ليس بمفعول في الحقيقة (قيل في تقديره) أي في تقدير كل واحد من المثالين (علمت) بفتح التاء (فضلك) بجعل المفعولين مفعولا واحدا مضافا أحدهما الى الآخر (و) كذا في (علمت فضلي) بضم التاء ومن المنصوب المتصل ما يتصل بان وسائر الحروف النواصب نحو انه انهما انهم انها انهما انهن انك انكما انكم انك انكما انكن انني اننا (واثنا عشر) لفظا الثمانية عشر معنى (المنصوب المنفصل نحو اياه الى ايانا ضربنا) أي اياه ضرب اياهما ضربا اياهم ضربوا اياها ضربت اياهما ضربتا اياهن ضربن اياك ضربت اياكما ضربتما اياكم ضربتم اياك ضربت اياكما ضربتما اياكن ضربتن اياي ضربت ايانا ضربنا * اعلم أنهم اختلفوا في الضمير المنصوب المتصل فقال سيبويه ان الضمير هو ايا وما يتصل به بعده حرف تبدل على حسب أحوال المرفوع اليس من التكلم والغيبة والخطاب لكون ايا مشتركا كما هو مذهب البصريين في التاء التي بعد ان في أنت وأنتما وأنتم وأنتن كاسر * وقال الزجاج والسيرافي ايا اسم ظاهر مضاف الى المضمرات فكان اياك بمعنى نفسك وقال قوم من الكوفيين اياك واياه واياي أسماء بكمالها وهو ضعيف اذ ليس في الاسماء الظاهرة ولا المضمرات ما يختلف آخره كالواو وهاء وياء * وقال بعض الكوفيين وابن كيسان من البصريين ان الضمائر هي اللاحقة من الكاف والهاء والياء كما كانت عند الاتصال لكن لما أرادوا انفصالها دعموها بايا لتستقل لفظا كما قالوا في أنت ان الضمير التاء المتصرفة والمتا ان دعامة لها قال الفاضل الرضي وما أرى هذا القول بعيدا من الصواب في الموضعين هذا كله بكسر همزة ايا وقد تفتح وقد تبدل هاء مفتوحة ومكسورة نحو هياك وفي الضمير المنصوب المنفصل أقوال اخر غير ما ذكرناه تركتها لئلا يطول الكلام ولما فرغ من المنصوب متصلا ومنفصلا شرع في المجرور فقال (واثنا عشر) لفظا لثمانية عشر معنى (المجرور المتصل نحو ضاربه الى ضاربنا) أي ضاربه ضاربهما ضاربهم ضاربها ضاربهما ضاربهن ضاربك ضاربكما ضاربكم ضاربك ضاربكما ضاربكن ضاربي ضاربنا وقس عليه تثنية المضاف نحو ضارباه ضارباهما ضارباهم الى ضاربانا وجمعه نحو ضاربوه ضاربوهما ضاربوهم الى ضاربونا واعلم أن الضمير المجرور المتصل على ضربين ضرب بالاضافة كما ذكره المصنف وضرب بالحروف الجارة نحو به بهما الى بنا وعليه وعليهما واليه واليهما (وفي) مثل (ضاربي) الاصل ضاربون فاضيف الى ياء المتكلم فسقط النون بالاضافة كما هو القاعدة فاجتمع الواو والياء فلذلك (جعل الواو ياء ثم أدغم) الياء في الياء وكسر ما قبله لاجله فصار ضاربي بكسر الباء وتشديد الياء وقوله (كما) جعل الواو ياء (في مهدي) لتلك العلة (أصله مهدوي) بوزن مضروب ولما فرغ من بيان أبنية الضمائر وتعداد أمثلتها بأنواعها الخمسة التي ترتقي جملتها الى ستين نوعا شرع فيما يستتر منها وفي مواضع استتارها فقال (والمرفوع المتصل يستتر في خمسة مواضع) سيجيء علة استتار المرفوع المتصل في هذه المواضع الخمسة وعلة عدم استتار المنصوب والمجرور وأما عدم استتار المرفوع فلمنافاة الاستتار الانفصال ومما يجب ان يعلم ان الاصل في الضمائر المرفوعة المتصلة الاستتار لانه أخصر ثم الابراز عند خوف اللبس والاستتار لكونه أخصر من الانفصال وقوله (في الغائب) مع ما عطف عليه بدل من قوله في خمسة مواضع أي يستتر الضمير المرفوع المتصل في

لاجل أن الاول ليس بمفعول في الحقيقة (قيل في تقديره) أي تقدير ما ذكر من علمتك فاضلا (علمت فضلك و) من علمتني فاضلا (علمت فضلي) فيظهر بهذا التقدير ان الاول ليس بمفعول حقيقة (واثنا عشر) منها (المنصوب المنفصل نحو اياه ضرب) تقول اياه ضرب اياهما ضربا اياهم ضربوا اياها ضربت اياهما ضربتا اياهن ضربن اياك ضربت اياكما ضربتما اياكم ضربتم اياك ضربت اياكما ضربتما اياكن ضربتن اياي ضربت منتهيا (الى ايانا ضربنا و) منها (اثنا عشر نوعا المجرور المتصل نحو ضاربه) تقول ضاربه ضاربهما ضاربهم ضاربها ضاربهما ضاربهن ضاربك ضاربكما ضاربكم ضاربك ضاربكما ضاربكن ضاربي منتهيا (الى ضاربنا) ولفظ المجرور كلفظ المنصوب المتصل وذلك حمله عليه وانما حمل عليه لان المجرور مفعول أيضا لكن بواسطة وانما حمل على المتصل لان المجرور يجب أن يكون متصلا (وفي مثل ضاربي) أي في الجمع المذكر السالم اذا أضيف الى ياء المتكلم (جعل الواو ياء) لان الواو والياء اذا اجتمعتا وكانت الاولى ساكنة قلبت الواو ياء لان مخرجي الواو والياء وان تباعدا لكنهما يجريان مجرى المثلين لما فيهما من المد وسعة المخرج فكرهوا اجتماعهما كما كرهوا اجتماع المثلين فقلبوا الواو ياء وأدغموها في الياء وقيل انما قلبوا الواو ياء لانه لا يخلو من أن يكون الواو هي الاخيرة أو هي الاولى فان كانت الاولى فانهم استثقلوا الخروج من واو لازمة الى ياء لازمة لانه أثقل من الخروج من ضم لازم الى كسر لازم وهذا الخروج مستثقل فكيف بالخروج الاول وان كانت الاخيرة فانهم استثقلوا الخروج من ياء لازمة الى واو لازمة لانه أثقل من الخروج من كسر لازم الى ضم لازم وهذا ثقيل فكيف بالاول وانما اشترط أن تكون الاولى ساكنة ليمكن الادغام وانما جعل الانقلاب الى الياء لانها أخف وقيل لان الادغام في حروف الفم أقوى لكثرتها والواو من حروف الشفة وهي قليلة والادغام فيها ضعيف (ثم أدغم) الياء المنقلبة في ياء المتكلم للجنسية ثم كسر ما قبل الياء لاجل الياء (كما) أي كالجعل والادغام اللذين وقعا (في مهدي أصله مهدوي) جعل الواو ياء ثم أدغم وكسر ما قبل الياء لما ذكر (والمرفوع المتصل يستتر في خمسة مواضع) جوازا في بعضها ووجوبا في بعضها وقوله (في الغائب) بدل من قوله في خمسة لا غير وكذا المعطوفات أي يستتر الضمير المتصل جوازا في الغائب

المفرد

الغائب المفرد دون مثناه وجمعه ماضيا كان أو مضارعا مثبتا كان أو منفيا (نحو) زيد (ضرب ويضرب وليضرب ولا يضرب) وكذا لم يضرب ولن يضرب (و) في (الغائبة) المفردة ماضيا كان أو مضارعا (نحو) هند (ضربت وتضرب ولتضرب) كذا (لا تضرب) ولم تضرب ولن تضرب (وفي المخاطب) المفرد (الذي في غير الماضي) مستقبلا كان أو أمرا أو نهيا وانما قال في غير الماضي لان المخاطب في الماضي لا يستتر فيها الضمير بل يكون بارزا مفردا أو مثنى أو مجموعا مذكرا او مؤنثا (نحو) أنت (تضرب واضرب ولا تضرب) وكذا لم تضرب ولن تضرب (وياء تضربين علامة الخطاب) فقط لا فاعل (وفاعله مستتر) استتارا لازما (عند الاخفش) اما الاجراء مفردات المضارع مجرى واحدا في عدم ابراز ضميرها واما لئلا يلزم ان يكون ضمير المفرد أثقل من ضمير المثنى مع ان القياس يقتضي ان يكون أخف (وعند العامة) أي جمهور أهل العربية (هي) أي ياء تضربين (ضمير بارز) وفاعل (الفعل كواو يضربون) فالتاء علامة الخطاب عندهم وأما عند الاخفش فيجوز أن يكون علامة التأنيث فقط فلا يلزم اجتماع علامتي الخطاب عنده واعلم ان ما نقله المصنف عن الاخفش غير مطابق لمذهبه اذ الياء في تضربين عنده علامة التأنيث لا علامة الخطاب اذ علامة الخطاب التاء قال الفاضل الرضي قال الاخفش ان الياء في تضربين ليس بضمير بل حرف تأنيث كما قيل في هذي (وعين الياء في تضربين) عند العامة للفاعل (لمجيئه في هذي) أي لمجيء الياء في هذي (أمة الله للتأنيث) أي علامته فقط فلما احتيج الى ابراز ضمير المؤنث ناسب ابرازها كان علامة التأنيث في الاصل واعترض عليه بان الياء يجوز ان يكون بدلا من الهاء في هذي فلا يكون حينئذ للتأنيث ورد بأنه لا يضر كونه للتأنيث ان يكون بدلا من الهاء اذ يكفي مجرد كونه علامة التأنيث أصلا كان أو مبدلا وأقول في هذا الجواب نظر اذ الياء على تقدير كونه مبدلا من هاء هذه لا يدل على التأنيث بل الدال عليه حينئذ هذي بصيغته كهذه فافهم (ولم يزد في تضربين من حروف أنت) بكسر التاء مع ان المناسب ان يزاد منه للدلالة على المخاطبة (للالتباس) في زيادة الالف (بالتثنية واجتماع النونين في) زيادة (النون وتكرار التاءين في) زيادة (التاء وابراز الياء) في تضربين ولم يستتر الفرق (بينه وبين جمعه) وهو تضربن (ولم يفرق) بينهما (بحركة ما قبل النون) في تضربين على تقدير استتار الياء وسكونه في الجمع (حتى لا يلتبس) أي تضربين (بالنون الثقيلة) حق العبارة ان يقال بالمخاطبة المؤكدة بالنون الثقيلة لكنه تسامح بناء على ظهور المراد (في الصورة) أي في صورة الكتابة لا في التلفظ لان النون الثقيلة التي تدخل المخاطب مشددة ونون المخاطبة مخففة فقوله (ولا بحذف النون) عطف على قوله بحركة ما قبل النون ولفظة لا زائدة لتأكيد النفي أي لم يفرق بينه وبين جمعه على تقدير استتار الياء بحذف النون من المفرد حتى لا يلتبس المخاطبة (بالمذكر) المخاطب فانك اذا قلت تضرب لم يعلم انه مخاطب مفرد أو مخاطبة مفردة وأيضا يلتبس بالغائبة المفردة لكنه صرح بالمذكر للمناسبة الخطابية بينهما الا في ما عدا مع ان المقصود تنبيه

المفرد من الماضي (نحو) زيد (ضرب) وفي المضارع نحو زيد (يضرب) وفي الامر نحو زيد (ليضرب) وفي النهي نحو زيد (لا يضرب) يستتر جوازا أيضا (في الغائبة) المفردة ماضيا (نحو) هند (ضربت) ومضارعا نحو هند (تضرب) أمرا نحو هند (لتضرب) نهيا نحو هند (لا تضرب) يستتر وجوبا (في المخاطب) المفرد (الذي في غير الماضي) مضارعا (نحو) أنت (تضرب) نهيا نحو أنت (لا تضرب) وانما قيد بقوله في غير الماضي لانه لا يستتر في خطاب الماضي مطلقا كما يجيء وأما في المخاطبة المفردة من غير الماضي ففيها خلاف فعند بعضهم يستتر فيها واليه الاشارة بقوله (وياء تضربين علامة الخطاب وفاعله مستتر فيه عند) أبي الحسن (الاخفش) اجراء لمفردات المضارع مجرى واحدا في عدم ابراز ضميرها واستنكارا لكون ضمير المفرد أعني الياء أثقل من ضمير المثنى أعني الالف مع ان القياس يقتضي أن يكون أخف ويرد على قول الاخفش اجتماع علامتي الخطاب اللهم الا أن يقال ان التاء تجردت للتأنيث كاللام في يا الله فانها تجردت للتعويض (وعند العامة) أي الجمهور (هي) أي ياء تضربين (ضمير بارز للفاعل) ولا مستتر فيه (كواو يضربون) فانه ضمير بارز ولا مستتر فيه وعلامة التأنيث والخطاب فيه عندهم هو التاء (وعين الياء) للفاعل (في تضربين للتأنيث) عندهم مع ان القياس أن يعين التاء له اذ ان علامة الخطاب في أوله أعني التاء منعت من زيادة تاء أخرى (لمجيئه في هذي أمة الله للتأنيث) سواء كانت حينئذ موضوعة للتأنيث أو كانت الياء بدلا عن الهاء في هذه (ولم يزد في تضربين) الفاعل بدل الياء (من حروف أنت) بكسر التاء مع ان القياس ان يزاد من حروفه لانه المضمر بعينه (للالتباس بالتثنية في زيادة الالف) منها (واجتماع النونين) بغير فاصل (في زيادة النون) منها (وتكرار التاءين في زيادة التاء) منها (وابراز الياء) في تضربين ولم يستتر (للفرق بينه) أي تضربين (وبين جمعه) وهو تضربن اذ لو استتر الياء وقيل تضربن في المفردة المخاطبة التبس بتضربن جمع المخاطبة (ولم يفرق) بينه وبين جمعه (بحركة ما قبل النون) في تضربين على تقدير الاستتار وسكونه في الجمع (حتى لا يلتبس) نونه الذي هو للاعراب (بالنون الثقيلة) أو هو بالمذكر المؤكد بالنون الثقيلة (في الصورة) وان لم يلتبس حقيقة اذ أحد النونين مخفف والآخر مشدد واحدى الكلمتين ملتبسة بالنون المخففة والاخرى بالثقيلة (ولا) يفرق أيضا (بحذف النون) من تضربين (حتى لا يلتبس بالمذكر) المخاطب خصه بالذكر وان

(وفي المضارع المتكلم) سواء كان وحده أو مع غيره (نحو) أنا (أضرب و) نحن (نضرب) وكذا لم أضرب ولن أضرب ولا أضرب ولم نضرب ولن نضرب ولا نضرب (وفي الصفة) المراد بالصفة ههنا ما يكون اسما مشتقا وهو أربعة اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وافعل التفضيل وانما سميت صفة لدلالتها على اتصاف الذات بالمصدر فان معنى قولك ضارب مثلا ذات متصف بالضرب يعني يستتر الضمير في الصفة مفردا كان أو مثنى أو مجموعا مذكرا كان أو مؤنثا (نحو) زيد (ضارب و) زيدان (ضاربان و) زيدون (ضاربون) وهند ضاربة وهندان ضاربتان وهندات ضاربات وقس عليه سائر الصفات قال بعض المحققين وانما استتر في الصفات لانها غير عريقة في اقتضاء الفاعل بل اقتضاؤها له لمشابهتها الفعل فلم يظهر فيها ضمير الفاعل وقال بعضهم انما استتر في الصفات لان الالف والواو في التثنية والجمع ليسا بضمير كما يجيء فلو برز الالف في التثنية والواو في الجمع يلزم اجتماع الالفين والواوين فاستتر الالف في المثنى والواو في الجمع المذكر وكذا استتر النون في ضاربات ومضروبات تبعا للمذكر اذ هو الاصل فاذا استتر في المثنى والجمع كان الاستتار في المفرد أجدر وأولى فيلزم الاستتار في الكل فلا ترى ضميرا بارزا في الصفات وهو المطلوب ومما يجب ان يعلم ان الصفات كالجوامد الخالية عن الضمير من حيث انها لا تتغير عند تبديل ضمائرها غيبة وخطابا وتكلما فالمستتر فيه جاز ان يكون غائبا ومخاطبا ومتكلما فيجوز ان يقال زيد ضارب وأنت ضارب وأنا ضارب وكذا في التثنية والجمع فان قلت لم يذكر المصنف الظروف والجار والمجرور واسماء الافعال مع ان الضمير المرفوع المتصل يستتر فيها قلت انما لم يذكرها لان نظره مقصور على المشتقات كما أشرنا اليه في صدر الكتاب وهذه الثلاثة ليست منها (واستتر في المرفوع) أي وقع الاستتار في الضمير المرفوع (دون) الضمير (المنصوب والمجرور لانه بمنزلة جزء الفعل) يعني لا يستتر من الضمائر الا المرفوع لان المنصوب والمجرور فضلة في الكلام فانهما مفعولان والمرفوع فاعل والفاعل كالجزء من الفعل كما مر فيكون أشد اتصالا وامتزاجا فاستتر هو دونهما ولما فرغ من تعداد مواضع استتار المرفوع المتصل شرع في بيان علة استتاره في تلك المواضع فقال (واستتر في الغائب والغائبة) أي استتر المرفوع في دون الغائب المفرد ماضيا كان أو مضارعا نحو ضرب ويضرب والغائبة المفردة ماضيا كان أو مضارعا نحو ضربت وتضرب (دون التثنية والجمع) منهما (لان الاستتار خفيف) لانه تقدير محض من غير تلفظ الشيء وقد عرفت ان المفرد سابق على المثنى والمجموع (واعطاء الخفيف المفرد السابق أولى) من عكسه هذا الاجمال لا يسمن من جوع وان أردت كلاما مشبعا فاستمع لما نتلوه عليك وانما استتر في المرفوع الغائب المفرد والغائبة المفردة في الماضي والمضارع دون تثنيتهما وجمعهما لان الغائب لما كان مفسرا بغائب ظاهر متقدم أرادوا ان يكون ضمائر الغيب أخصر فابتدؤا بالغائب والغائبة المفردين بغاية التخفيف وهي التقدير من غير ان يتلفظ بشيء منه ثم جعلوا مثناهما ومجموعهما ضمائر بارزة لئلا يلتبس بالمفردين واقتصروا في المثنى مذكرا أو مؤنثا على الالف الذي هو علامة التثنية في كل مثنى والجمع المذكر على الواو والجمع المؤنث على نون واحدة في مقابلة الواو الواحدة وقول النحاة الفاعل في نحو زيد ضرب وهند ضربت هو وهي تدريس وتفهيم لضيق العبارة عليهم لانه لم يوضع لهذين الضميرين لفظ فعبروا عنهما بلفظ المرفوع المنفصل لكونه مرفوعا مثل ذلك المقدر لان المقدر هو ذلك المصرح به

كان الالتباس بالمؤنث الغائبة حاصلا لمناسبة المؤنث المخاطبة بالمذكر المخاطب في الخطاب ومناسبتها بالمؤنث الغائبة في التأنيث وان كانت حاصلة الا ان البحث لما كان في الخطاب اعتبر الالتباس بالمذكر والمخاطبة (و) يستتر الضمير المتصل وجوبا (في المضارع المتكلم) مطلقا (نحو) أنا (أضرب) في المتكلم وحده (و) نحن (نضرب) في المتكلم مع غيره (و) يستتر جوازا (في الصفة) مطلقا (نحو) أنا أو أنت أو هو (ضارب) أو نحن أو أنتما أو هما (ضاربان) أو نحن أو أنتم أو هم (ضاربون الى آخره) أي أنا أو أنت أو هي ضاربة ونحن أو أنتما أو هما ضاربتان ونحن أو أنتن أو هن ضاربات (واستتر) أي وقع الاستتار (في) الضمير (المرفوع دون المنصوب والمجرور ولانه) أي المرفوع (بمنزلة جزء الفعل) لانه فاعل فجوزوا في باب الضمائر المتصلة التي وضعها للاختصار استتار الفاعل لان الفاعل وخاصة الضمير المتصل كجزء الفعل كما مر فاكتفوا بلفظ الفعل كما يحذف من آخر الكلمة المشتهرة بشيء ويكون فيما أبقي دليل على ما ألقي كما في الترخيم وليس المراد ان الدال على الفاعل هو الفعل والا لزم ان يكون نحو ضرب فعلا واسما لانه حينئذ كما دل على حدث مقترن بالزمان كذلك دل على ذات الفاعل غير مقترن بالزمان فاشتمل على حقيقة الفعل والاسم وهما متضادان بل المراد ان الدال على الفاعل هو ذلك الضمير الا انه استتر ولم يتلفظ به اكتفاء عنه في اللفظ بلفظ الفعل وليس المراد أيضا من قولهم ان الفاعل في زيد ضرب هو هو ان المقدر ذلك المصرح به لانه لا بد ان يكون ضمير المفرد أقل من ضمير المثنى مع ان لفظة هو أكثر من ألف الضمير في ضربا وأيضا لو كان المنوي هو هو المصرح به لزم ان لا يجوز الفصل بين الفعل وبينه مع ان ذلك جائز نحو ما ضرب الا هو وانما قالوا ذلك تجوزا منهم لضيق العبارة عليهم في ذلك لانه لم يوضع للضمير المستتر لفظ فعبر عنه بلفظ المرفوع المنفصل لكونه مرفوعا مثل المقدر (واستتر في الغائب) المفرد (والغائبة) المفردة (دون التثنية والجمع) منهما لانه لو استتر فيهما أيضا أو لم يستتر في المفردين أيضا يلزم الالتباس ويفهم هذا من بيان رجحان الاستتار في الغائب والغائبة واختص الاستتار بالمفرد (لان الاستتار خفيف) وذلك ظاهر (فاعطاء الخفيف المفرد السابق) لكثرة الاستعمال (أولا

(دون المتكلم) سواء كان وحده أو مع غيره نحو ضربت وضربنا هكذا وجدنا عبارة الكتاب من غير عاطف والحق ان يعطف على قوله دون التثنية فيقال ودون المتكلم ولا يمكن ابداله من دون الاول اذ هو مقصود أيضا والمبدل منه لا يكون مقصودا وقد يتكلف بأن يقال ههنا محذوف فتقدير الكلام واستتر المرفوع في الغائب دون المتكلم لكنه حذف بقرينة سبقه في الكلام أو يقال حرف العاطف محذوف تخفيفا لدلالة الكلام عليه كما حذف في نحو قولك اشتريت ما بين الموضع الفلاني الى دار زيد الى دار عمرو والى دار بكر أي والى دار عمرو والى دار بكر (والمخاطب) المفرد نحو ضربت (الذي في الماضي لان الاستتار قرينة) الفاعل (ضعيفة) أي خفية لانه تقدير من غير ان يتلفظ بشئ (والابراز قرينة قوية) أي ظاهرة ملفوظة (فاعطاء الابراز القوى للمتكلم القوى والمخاطب القوى أولى) من اعطاء الاستتار الضعيف لهما ولما توجه ان يقال هذا الدليل منقوض بمخاطب المستقبل ومتكلمه لجريانه فيهما مع انه لا يبرز الضمير فيهما أجاب عنه بقوله (واستتر في مخاطب المستقبل) نحو تضرب (ومتكلمه) وحده أو مع غيره نحو اضرب ونضرب (للفرق) أي بين ما كان في المضارع من المتكلم والمخاطب وهذا الكلام في غاية الضعف اذ لا حاجة للفرق بينهما بالاستتار وعدمه اذ حرف المضارعة يدفع اللبس وهو ظاهر والوجه الصحيح ما حققه الرضي حيث قال واستتر في تفعل مخاطبا اجراء لمفردات المضارع مجرى واحدا في عدم ابراز ضميرها واستتر في افعل ونفعل لاشعار حرف المضارعة بالفاعل فافعل مشعر بأن فاعله انا بسبب اشعار همزته بهمزة انا ونفعل مشعر بأن فاعله نحن بسبب اشعار نونه بنون نحن وقد أشار المصنف اليه نقلا بعد هذا بقوله والهمزة في مثل اضرب والنون في مثل نضرب (وقيل يستتر في هذه المواضع) أي المواضع الخمسة المذكورة (دون غيرها) من المواضع (لوجود الدليل) للاستتار فيها دون غيرها (وهو عدم الابراز) بعد ان لم يكن مظهرا يعني ان الفعل لا بد له من فاعل وهو اما مظهر أو مضمر بارز أو مضمر مستتر فحيث لم يوجد الاول والثاني وجب الحكم بالاستتار لئلا يبقى الفعل بلا فاعل وهذا القدر كاف في الاستدلال في الكل لكنه أراد التفصيل (و) قال (فمثل ضرب) أي الدليل عدم الابراز في مثل ضرب (والتاء في مثل ضربت والياء في مثل يضرب والتاء في مثل تضرب) وأنت تعلم ان التاء في ضربت وفي تضرب والياء في يضرب لا يدلان على الاستتار (والهمزة في مثل أضرب والنون في مثل نضرب) أي الهمزة بالهمزة والنون بالنون كما مر (وهي) أي التاء والياء والهمزة والنون

دون المتكلم) وحده أو مع غيره (و) دون (المخاطب الذي في الماضي لان الاستتار) حالة (قرينة) أي مقرونة بالفاعل ودالة على وجوده فان أحد المتقارنين يلزمه الدلالة على وجود الآخر ولذلك سمي الدلالة قرينة وهي من عداد الاسماء ولذلك دخلتها التاء لكنها (ضعيفة والابراز قرينة) دالة عليه (قوية) لان الاصل كون الفاعل ظاهرا والبارز انما هو نائب عنه ودال على وجود الفاعل دلالة قوية لانه قريب من الظاهر من حيث كونه ملفوظا والمستتر نائب عن البارز ودال على الفاعل دلالة ضعيفة اذ لا يشارك الظاهر بوجه (فاعطاء الابراز القوى للمتكلم القوى) لكونه مبدأ الكلام (والمخاطب القوى) لكونه منتهى الكلام (اولى) من اعطائه الغائب الضعيف الذي لا دخل له في تحصيل الكلام قوله في الغائب حامل المعنيين الافراد والغيبة وقوله دون التثنية والجمع ناظر الى الاول وقوله دون المتكلم والمخاطب ناظر الى الثاني و بدل من دون التثنية والجمع وقيل انما استتر في الغائب والغائبة دون المتكلم والمخاطب الذي في الماضي لانه لما كان مفسرهما لفظا متقدما في الاصل دون المتكلم والمخاطب أريد أن يكون ضمير الغائب أخصر من ضميريهما فخفف في اللفظ من المفرد اذ لا أخصر من المحذوف (واستتر في مخاطب المستقبل) المفرد المذكر (ومتكلمه) مطلقا وانما ذكر الاستتار فيهما وان كان حكمهما مفهوما مما سبق من القيد بالماضي لبيان العلة وهي قوله (للفرق) بينهما أي في الماضي وبينهما في المستقبل ولم يعكس لان الماضي أصل والابراز قوي فأخذ ولما ذكر عدم الاستتار في المخاطبة فيما سبق وبين تثنيته هناك لم يتعرض له هنا ولما ذكر ان وقوع الاستتار في بعضهما هو عريق أي أصل في اقتضاء الفاعل أعني الفعل وبين أن سبب الاستتار فيه ضعيف علم بالطريق الاولى انه يقع الاستتار في الصفة التي هي أضعف من الفعل وانما غير عريق في اقتضاء الفاعل بل اقتضاؤها له انما هو لمشابهتها الفعل فلم يحتج الى بيان سبب الاستتار فيها فلذلك لم يذكره (وقيل يستتر في هذه المواضع) الخمسة (دون غيرها لوجود الدليل فيها) دون غيرها (وهو) أي ذلك الدليل (عدم الابراز في مثل زيد ضرب) أي عدم ظهور الفاعل اذ لا بد أن يكون للفعل من فاعل ظاهر وان لم يكن فضمير بارز فان لم يكن فضمير مستتر فلما لم يكن الفاعل في مثل ضرب في زيد ضرب ظاهرا ولا بارزا علم ان فاعله مستتر فلما كان عدم الابراز دليلا ضروريا أسند الحكم الى دليل آخر فيما وجد فيه دليل آخر وان كان عدم الابراز شاملا للكل فقال (والتاء في مثل) هند (ضربت) فانها تدل على ان فاعله مفرد مؤنث غائبة (والياء في) مثل زيد (يضرب) فانها تدل على ان فاعله مفرد مذكر غائب مع عدم علامة التثنية والجمع (و) عينت (التاء في مثل) هند أو أنت (تضرب) غائبة ومخاطبة فانها تدل على ان الفاعل مفرد مؤنث غائبة أو مفرد مذكر مخاطب بحسب القرائن مع عدم علامة التثنية والجمعين نحو يضربون ويضربن (والهمزة في مثل) أنا (اضرب) فانها تدل على ان الفاعل متكلم وحده (والنون في مثل) نحو (نضرب) فانها تدل على ان الفاعل متكلم مع غيره (وهذه) أي

(حروف) مضارعة ليست باسماء) وضمائر اذ لو كانت ضمائر لكانت فاعلة فلا يمكن الاستتار لاجتماع الفاعلين وحينئذ قوله (والصفة مثل ضارب ضاربان ضاربون) مرفوع عطفا على عدم الابراز أي دليل الاستتار عدم الابراز والصفة وأنت تعلم ان هذا الكلام لا معنى له يعتد به وقد وقع في بعض النسخ وفي الصفة وهو سهو (ولا يجوز أن يكون تاء ضربت) بسكون التاء ضميرا (كتاء ضربت) بالحركات الثلاث أي كما يكون تاء ضربت ضميرا (لوجود عدم حذفها بالفاعلة الظاهرة نحو ضربت هند) يعني لو كان ضميرا لكان فاعلا فلو لم يحذف مع الفاعل الظاهر يلزم اجتماع الفاعلين وهو غير جائز فهو غير ضمير وهذا ما وعده في صدر الفصل بقوله وهذه التاء ليست بضمير كما يجيء (ولا يجوز أن يكون ألف ضاربان ضميرا) وكذا الواو في ضاربون وكذا الالف والواو في اسم المفعول والصفة المشبهة ومضروبان ومضروبون وحسنان وحسنون وبالجملة لا يجوز أن يكون الالف والواو في تثنية الصفات وجمعها ضميرا (الا أنه يتغير في حال النصب والجر) أي يقلبان ياء نحو رأيت ضاربين (والضمير) الذي هو الفاعل (لا يتغير) بالعوامل الداخلة على عامله (كالف يضربان) فانه لا يتغير هو بالحروف الناصبة والجازمة نحو لن يضربا ولم يضربا وأيضا ان الالف والواو في مثنيات الاسماء الجامدة وجموعها كالزيدان والزيدون حروف بلا ريب في زيدت المثنى والمجموع فجعلت مثنيات الصفات ومجموعها على نهج مثنيات الجامدة وجموعها لان الصفات فروع الجامدة لتقدم الذوات على صفاتها فصارت الالف والواو فيهما علامتي المثنى والجمع فقط لا ضميرا لهما (والاستتار واجب) اعلم أن استتار الضمير بمعنى عدم الابراز عن اتصاله واجب في جميع المواضع الخمسة المذكورة وأما استتار الفاعل المضمر بمعنى انه لا يجوز اظهار الفاعل ولا ابرازه بل يكون مستترا أبدا ففي أربعة أفعال (في مثل افعل) أي في أمر المخاطب (وتفعل) أي في المخاطب المفرد وفعل النهي يندرج فيه والا لم ينحصر وجوب الاستتار في الاربعة المذكورة (وأفعل ونفعل) الا أي في المتكلم وحده ومع غيره (لدلالة الصيغة) في الاربعة كلها (على الاستتار) بسبب دلالة الحروف الداخلة في الثلاثة الاخيرة كما عرفت واشتقاق الامر من المخاطب (وقبح) بالواو والاولى بالفاء يعني لما كان استتار الضمير واجبا في هذه الاربعة قبح ان تسند الى الفاعل الظاهر و يقال (افعل زيد وتفعل زيد وافعل زيد ونفعل زيدون) وأما ما عدا هذه الاربعة فيجوز أن يسند الى فاعل ظاهر أيضا فلا يقبح أن يقال ضرب زيد وضرب هند ومررت برجل ضارب غلامه

(فصل في المستقبل)

الاستقبال في اللغة ضد الاستدبار وهو التوجه فالمستقبل في اللغة ما يتوجه اليه كالقبلة في قولنا زيد يستقبل القبلة والمستقبل لانه يتوجه اليه والمستقبل من الزمان هو الآتي منه لانه يتوجه اليه و يتوقع مجيئه وفي الاصطلاح فعل يتعاقب على أوله الزوائد الاربع والمراد من الزوائد الاربع حروف أتين كما يجيء فبقولنا فعل يسقط الاعتراض بمثل يزيد ويشكر علمين وبقولنا يتعاقب على أوله الزوائد خرج مثل أمر ونصر وترك وبسر واعلم أنه لا شك في أن زيادة هذه الحروف على الماضي والمستقبل لقصد معنى غير معنى الماضي وهو الزمان الحاضر والزمان الآتي أو هما معا والا لما احتيج الى تلك الزيادة

حروف المضارعة (الحروف ليست باسماء) فلا تكون فواعل للافعال المذكورة وانما ذكر هذا وان لم يذهب أحد الى انها اسماء لانه لما ذكر ان التاء في ضربت بحركات التاء والنون في ضربن والالف في ضربا والواو في ضربوا والياء في تضربين أسماء وكان مظنة أن يتوهم متوهم ان هذه الحروف أيضا أسماء رفع ذلك التوهم (والصفة) نظيرها (في مثل) زيد (ضارب و) زيدان (ضاربان و) زيدون (ضاربون) يعني ان في الفاظها ما يدل على من هي له فان ضارب للمفرد المذكر وضاربان للمثنى المذكر وضاربون للجمع المذكر وكذا ضاربة وضاربتان وضاربات (ولا يجوز أن يكون تاء ضربت) بسكون التاء (ضميرا كتاء ضربت) بحركاتها الثلاث (لوجود عدم حذفها بالفاعل الظاهر نحو ضربت هند) ولو كانت التاء فاعلة لزم حذفها عند وجود الفاعلة الظاهرة اذ لا يجوز أن يكون للفعل الواحد فاعلان من غير عطف أو بدل (ولا يجوز أن يكون ألف ضاربان) وواو ضاربون (ضميرا لانه يتغير في حالة النصب) نحو رأيت ضاربين وضاربين (و) في حالة (الجر) أيضا نحو مررت بضاربين وضاربين (والضمير لا يتغير) بتغير العوامل (كالف يضربان وواو يضربون) تقول زيدان يضربان زيدون يضربون في الرفع ولن يضربا ولن يضربوا في النصب ولم يضربا ولم يضربوا في الجزم (والاستتار واجب في افعل) مثل اضرب أمر المخاطب (و) في مثل (تفعل) مخاطبا (و) في مثل (افعل) متكلما وحده (و) في مثل (نفعل) متكلما مع غيره (لدلالة الصيغة) أي صيغة الفعل في كل واحد منها (عليه) أي على الفاعل المستتر فان التاء في تفعل يدل على الفاعل المخاطب وحكم افعل أمرا ولا تفعل نهيا وحكم تفعل مخاطبا لانهما مأخوذان منه وان الهمزة في افعل متكلما وحده تشعر بان فاعله أنا والنون في نفعل تشعر بان فاعله نحن فلا يحتاج في هذه الصيغ الاربع الى العدول عن الاستتار الخفيف والاتيان بالضمير البارز (و) لما كان الاستتار واجبا في هذه المواضع الاربع (قبح) فيها رفعها فاعلا ظاهرا كان أو مضمرا وان تقول (افعل زيد وتفعل زيد) أو لا تفعل الا أنت (وافعل زيد) ولا أفعل الا أنا (ونفعل زيدون) أو لا نفعل الا نحن وما ظهر في نحو اسكن أنت تأكيد للمستتر لا فاعل وأما في غير هذه الاربعة فالاستتار جائز كما أشرنا اليه نحو زيد ضرب وضرب زيد وزيد ضارب غلامه

(فصل في المستقبل) المشهور فتح الباء بناء على انه مستقبل الفعل الآتي بعد زمانك أو ان الزمان يستقبله

فلا ينتقض الحد بقال أكرم ونحو دحرج وتقاعد لان زيادة هذه الحروف لم تنقل الفعل من باب الى باب اما القصد التعدية او المبالغة او غيرهما لا لقصد معنى المضارعة أي لا لقصد معنى غير الماضي فتدبر (وهو) أي المستقبل (أيضا) كالماضي (يجيء على أربعة عشر وجها) والقياس ان يجيء على ثمانية عشر وجها أيضا ستة للغيبة وستة للمخاطب وستة للمتكلم لكنه اكتفى بلفظين في المتكلم لعدم الالتباس كما في الماضي فبقي أربعة عشر وجها (نحو يضرب الى آخره) أي يضربان يضربون تضرب تضربان يضربن تضرب تضربان تضربون تضربين تضربان تضربن أضرب نضرب (ويقال له مستقبل لوجود معنى الاستقبال في معناه) فان يضرب مثلا يدل على الحدث وعلى الزمان الآتي (ويقال له مضارع لانه مشابه) ومعنى المضارعة في اللغة المشابهة مشتق من الضرع كأن كلا الشبيهين ارتضعا من ضرع واحد فهما اخوان رضاعا فيكون المناسبة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي مرعية (بضارب) يعني يقال المستقبل مضارع لانه مشابه باسم الفاعل لفظا واستعمالا أما لفظا فهو (في الحركات) أي الثلاثة (والسكنات) وأيضا في عدد الحروف وانما جمع السكنات اما للمشاكلة بالحركات واما لاضمحلال معنى الجمعية بدخول الالف واللام كما بين في الاصول كما اذا حلف لا اشترى العبيد يحنث باشتراء عبد واحد ولا يلزم اعتبار ذلك في الحركات ولو سلم لا يضر المقصود فافهم وأما استعمالا ففي وجهين عبر عن أولهما بقوله (ووقوعه) موقعه في كونه (صفة للنكرة) نحو مررت برجل ضارب ويضرب وعن ثانيهما بقوله (وفي دخول لام الابتداء) عليه (نحو ان زيد القائم و) ان زيدا (ليقوم) وأيضا يشبه اسم الفاعل في مبادرة الفهم في كل منهما الى الحال عند الاطلاق نحو زيد يصلي وزيد مصل قوله (وباسم الجنس) عطف على بضارب يعني يقال المستقبل مضارع لانه مشابه باسم الجنس معنى (في العموم والخصوص يعني) ان اسم (الجنس يختص بلام العهد) يعني ان اسم الجنس مثل رجل شائع في أمته ثم يختص بواحد بعينه بدخول لام العهد (كما يختص يضرب) بالزمان المستقبل بعد ان كان صالحا للزمان الحاضر والمستقبل (بسوف أو بالسين) أي بسين الاستقبال نحو سيخرج وسوف يخرج لا بسين الاستفعال وغيرها والالف واللام فيه اما عوض عن المضاف اليه أو للعهد الذهني واعلم ان السين وسوف قد سماهما سيبويه حرفي التنفيس ومعناهما تأخير الفعل الى الزمان المستقبل وعدم التضييق في الحال وسوف أكثر تنفيسا من السين وقيل ان السين منقوص من سوف دلالة بتقليل الحرف على تقريب الفعل قوله

الا ان الصحيح ومقتضى القياس على تسمية الماضي بالماضي كسر الباء (وهو أيضا) أي كالماضي (يجيء على أربعة عشر وجها نحو يضرب الى آخره) أي الى نضرب تقول يضرب يضربان يضربون تضرب تضربان يضربن تضرب تضربان تضربون تضربين تضربان تضربن اضرب نضرب (ويقال له) أي لما صدق عليه المستقبل من نحو يضرب (مستقبل لوجود معنى الاستقبال) على أحد الوجهين المذكورين (في معناه ويقال له أيضا مضارع) لان معنى المضارعة في اللغة المشابهة مشتقة من الضرع كأن كلا الشبيهين ارتضعا من ضرع واحد فهما اخوان رضاعا فلما ضارع المستقبل بالاسم قيل له مضارع وانما قلنا انه مضارع بالاسم (لانه مشابه بضارب في الحركات والسكنات) وفي ترتيبهما فان عدد الحركة والسكون في يضرب على عدد الحركة والسكون في ضارب وعلى ترتيبهما فيه وجمع السكنات للمشاكلة (و) مشابه في (وقوعه صفة النكرة) فانك كما تقول مررت برجل ضارب تقول مررت برجل يضرب ولم يذكر مثاله اكتفاء بما ذكر في الماضي (وفي دخول لام الابتداء) عليه (نحو ان زيدا لقائم و) ان زيدا (ليقوم أو) لانه مشابه (باسم الجنس في العموم والخصوص) ولما كان ثبوت وجه التشبيه أعني العموم والخصوص في كل من الطرفين أعني المضارع واسم الجنس غير بين بينه بقوله (يعني ان اسم الجنس يختص بالواحد بلام العهد) بعد ان كان شائعا في أمته فانك اذا قلت جاءني رجل يكون شاملا لكل ذكر من بني آدم جاوز حد البلوغ على سبيل البدل فاذا قلت فعل الرجل مشيرا الى ذلك الرجل الجائي يختص بواحد منهم (كما يختص يضرب بسوف أو السين) فان يضرب يصلح للحال والاستقبال فاذا دخل عليه أحد الحرفين المذكورين وقيل سوف يضرب أو سيضرب يختص بالاستقبال واذا دخل عليه اللام وقيل ليضرب يختص بالحال وانما عرف السين اشارة الى سين الاستقبال لانه يجيء لمعان اخر كالطلب والتحول والاصابة على صفة والوقف بعد كاف المؤنث نحو أكرمتك والظاهر ان يقول يعني كما ان اسم الجنس يختص بلام العهد يختص يضرب الى آخره بان يدخل اداة التشبيه في المشبه به كما هو قاعدة التشبيه الا انه عكس ايذانا بان القصد في هذا التشبيه الى الجمع بين الشيئين في أمر من غير قصد الى الحاق ناقص بكامل حتى اذا دخل اداة التشبيه في المشبه به ما ضر ذلك في المقصود كتشبيه غرة الفرس بالصبح وتشبيه الصبح بغرة الفرس متى أريد ظهور منير في مظلم أكثر منه من غير قصد الى المبالغة في وصف غرة الفرس في الضياء والانبساط وفرط التلألؤ ونحو ذلك اذ لو قصد شيء من ذلك لوجب جعل الغرة مشبها والصبح مشبها به لانه أزيد في ذلك ولما جاز عكسه وأما تقديم المشبه به ههنا فهو على قاعدة تقديمه في بيان تفصيل اتصاف الطرفين بوجه الشبه فانه بصدد ذلك وأما في نفس التشبيه فالقاعدة تقديم المشبه مثلا اذا أردت تشبيه زيد بالاسد قلت زيد كالاسد بتقديم المشبه لان الغرض من التشبيه يعود اليه واذا قيل لك كيف مشابهة زيد بالاسد قلت كما أن الاسد يتصف بغاية القوة ونهاية الجراءة وكمال البطش والفتك يتصف زيد بهما

(وبالعين) عطف على قوله بضارب أو باسم الجنس على اختلاف المذهبين (في الاشتراك بين الحال والاستقبال) يعني كما ان العين يشترك بين المعاني مثل الذهب والباصرة والجارية كذلك المستقبل يشترك بين الحال والمستقبل فهذه المشابهة في الاشتراك فقط لا في الاختصاص بعد الاشتراك كما تفصح عنه عبارته ولانه حينئذ يكون كالتكرار لما قبله فبطل ما ذهب اليه بعض الشارحين من ان معناه كما ان العين مشترك بين المعاني ثم يختص باحد المعاني بالقرينة كذلك المستقبل مشترك بين الزمانين ثم يختص لاحد الزمانين بدخول السين أو سوف ثم اعلم ان المستقبل حقيقة في أحد الزمانين مجاز في الآخر فقال بعضهم هو حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال لانه اذا خالف القرائن لم يحمل الا على الحال وهذا شأن الحقيقة والمجاز وقال بعضهم هو حقيقة في الاستقبال مجاز في الحال لخفة الحال والاول هو المختار كذا ذكره الرضي وقال ابن الحاجب في شرح المفصل المضارع يشترك في الحاضر والمستقبل هذا هو المذهب المشهور ومنهم من زعم انه ظاهر في الحال مجاز في المستقبل ومنهم من عكس والصحيح انه مشترك لانه يطلق عليهما اطلاقا واحدا كاطلاق المشترك فوجب القول بالاشتراك الى هنا عبارته ومما يجب أن يعلم ان كون الحال زمانا اصطلاحي عرفي لا حقيقي اذ الماضي ينتهي الى آن هو مبدأ المستقبل فلا يوجد زمان هو حال وأيضا لو كان الحال زمانا لكان التنصيف تثليثا كذا حققه الحكماء فقولك (٤٤) يصلي في قولنا زيد يصلي حال مع ان بعض أفعالها ماض وبعضها باق مبني على الاصطلاح فالآن الحاضر مع جنبيه من الزمان حال في عرفهم ولما فرغ من بيان سبب تسمية المستقبل مستقبلا ومضارعا شرع في كيفية مغايرته للماضي فقال (زيدت على الماضي) حرف (من حروف أتين حتى يصير) الماضي (مستقبلا) يعني لما وجب المخالفة بين لفظي الماضي والمضارع ليدل على مخالفة معناهما وهي لا تمكن بانتقاص حرف من حروف الماضي (لان) الشان (بتقدير الانتقاص) منها (يصير أقل من القدر الصالح) وقد عرفت ان القدر الصالح ثلاثة أحرف حرف يبتدأ به وحرف يوقف عليه وحرف يتوسط بينهما وأيضا انتقاص حرف واحد منه لا يفيد الوجوه الاربعة من الغيبة والخطاب الفعل والتكلم وحده ومع غيره ولو انتقص لكل وجه حرف لم يبق في الكلمة شيء فتعين أن تكون تلك المخالفة بالزيادة وهذا الدليل المذكور يجري في الثلاثي وغيره محمول عليه وأما كون حروف الزيادة حروف اتين فلانهم وجدوا أولى الحروف بها حروف المد واللين لكثرة دورها في الكلام اذ المتكلم لا يخلو عنها أو عن بعضها أعني الحركات ثم قلبوا الواو تاء لما سيذكره وزادوا النون لمناسبة أتى أيضا (وزيدت) هذه الحروف (في الاول دون الآخر) مع ان محل التغيير والزيادة الآخر (لان) الشان (في الآخر يلتبس بالماضي) لانه لو زيدت الالف التبس بتثنية الغائب نحو ضربا ولو زيدت التاء التبس بالغائبة المفردة نحو ضربت ولو زيدت النون التبس بجمع المؤنث الغائبة نحو ضربن ولما لزم الالتباس في هذه الثلاثة حملت الياء عليها وان لم يلتبس بزيادتها في الآخر (واشتق) المستقبل بالذات (من الماضي) والماضي من المصدر فيكون هو من المصدر بواسطة الماضي على قياس ما مر في اسمي الفاعل والمفعول (لانه) أي الماضي (يدل على الثبات) أي التحقق والوقوع بخلاف المستقبل وما يدل على الثبات فهو جدير بان يكون أصلا في الاشتقاق (وزيدت) حروف أتين (في المستقبل دون الماضي لان) اللفظ المزيد عليه (بعد) اللفظ (المجرد و) زمان (المستقبل بعد زمان الماضي فأعطي السابق) من اللفظ (السابق) من الزمان وهو الماضي (واللاحق اللاحق) وهو المستقبل رعاية للتناسب بين اللفظ والمعنى

بتقديم المشبه به ليعرف حاله أولا ثم يقاس حال المشبه عليه ويحتمل ان يقال انه لما جعل المشبه به مشبها للايذان المذكور قدمه لكونه مشبها لا لكونه مشبها به (أو) لانه مشابه (بالعين في) مطلق (الاشتراك) فكما ان لفظة العين تشترك بين الجارية والباصرة وغيرهما ويشترك يضرب (بين الحال والاستقبال) فان المستقبل يشترك بين الحال والاستقبال على الاصح (وزيدت على الماضي من حروف أتين حتى يصير) الماضي (مستقبلا) وانما لم ينقص منه حتى يصير مستقبلا (لان الماضي بتقدير النقصان منه يصير أقل من القدر الصالح) فلا يصلح ان يصير مستقبلا هذا في الثلاثي وأما في غير الثلاثي فحمل على الثلاثي في الزيادة (وزيدت) تلك الحروف (في الاول) من الماضي (دون الآخر) مع ان الآخر أولى بالزيادة (لان المستقبل) اذا كان زيادته (في الآخر يلتبس بالماضي) أي بتثنيته في زيادة الالف وبغائبته في زيادة التاء دون مخاطبته اذ لا وجه لاسكان اللام وتحريك التاء لانها ليست بضمير الفاعل الا أن يقال في الضرورة وبجمع مؤنثه صورة في زيادة النون ولم يزد الياء في الآخر وان لم يلتبس حملا للقليل على الكثير (واشتق) أي أخذ المستقبل (من الماضي) ان زيد عليه ولم يشتق الماضي من المستقبل بأن ينقص منه (لان الماضي يدل على الثبات) والوقوع دون المستقبل وما يدل على الثبات أولى بالاصالة (وزيدت) أي وقعت الزيادة (في المستقبل دون الماضي) يعني لم يوضع ازيد للماضي والمجرد للمستقبل بل عكس (لان) البناء (المزيد عليه) والظاهر أن يقول المزيد فيه الا انه لما اتفقت نسخ الكتاب على عليه ووقع أيضا في عبارة غيره من الثقات وجب توجيهه بان يقال المزيد على مع زيادة (بعد) البناء (المجرد و) الزمان (المستقبل) وكذا الزمان الحاضر (بعد زمان الماضي فأعطى السابق) وهو البناء المجرد (السابق) وهو الزمان الماضي (و) أعطى (اللاحق) وهو البناء المزيد عليه (اللاحق) وهو الزمان المستقبل والزمان الحاضر ثم لما وجب المخالفة بين صيغتي الماضي والمضارع وكان

الفعل صادرا اما عن المتكلم وحده أو عنه مع غيره أو عن المخاطب أو عن الغائب طلبوا حروفا تدل على المضارعة وعلى هذه المعانى جريا على سنتهم فى طلب الايجاز فوجدوا أولى الحروف بالزيادة حروف المد واللين لجريانها مجرى النفس واستئناس السامع بها لكثرة ورودها فى الكلام اذ الكلام لا يخلو عنها أو عن بعضها أعنى الحركات فقسموا تلك الحروف على تلك الافعال على ما تقتضيه المناسبة فشرع يبين ان أى حروف لاى فعل صيغت وبين المناسبة بينهما وقال (وعينت الالف) منها (للمتكلم وحده) أى الشخص الواحد الذى يتكلم مذكرا كان أو مؤنثا ثم حركوها ليتأتى الابتداء بها (لان الالف) خارج (من أقصى الحلق وهو) أى أقصى الحلق (مبدأ المخارج) كلها (والمتكلم هو الذى يبدأ الكلام به) فناسبه (وقيل) انما عينت الالف للمتكلم وحده (للموافقة بينه) أى الالف (وبين) أول حروف (انا) الذى هو ضمير المتكلم (وعينت الواو للمخاطب) أصالة أى لجنس الشخص الذى يخاطب به مذكرا كان أو مؤنثا واحدا كان أو اثنين أو جماعة (لكونه) أى الواو خارجا (من منتهى المخارج) كلها (والمخاطب هو الذى ينتهى الكلام به) فناسبه (ثم قلبت الواو تاء) لانها كثيرا ما تبدل من الواو نحو تراث وتجاه والاصل وراث ووجاه (حتى لا يجتمع الواوات) الثلاث وان كان فى كلمتين وهو مستكره لانه يشبه نباح الكلب وأما نحو آووا ونصروا فليس فيه ذلك الاجتماع بمستكره لان قطع واو العطف عما قبلها لما لم يتعذر فيه صار كأن الواوات لم يجتمع فيه ولان الواو الثانية فيه ساكنة فيندفع الثقل بالادغام فى الوصل (فى نحو ووجل) برفع اللام أى فيما وقع فيه الفاء واوا وقلبت فيما لم يقع فيه الفاء واوا أيضا طردا للباب (فى العطف) احدى الواوات الاولى فاء الكلمة وثانيها حرف المضارعة وثالثها حرف العطف (ومن ثمة) أى ومن أجل استكراههم اجتماع الواوات (قيل الاول من كل كلمة لا يصلح لزيادة الواو) اذ قد يكون فاء الكلمة واوا فلو زيدت قبل الفاء واو وعطفت بواو أخرى يجتمع الواوات لا محالة واطرد فى غيره وعطف على قوله قيل قوله (وحكى ان واوورنتل أصل) وهو الداهية وزنه فعلل كجعفل ثم أتبعوا الغائبة والغائبتين المخاطب لئلا يلتبس بالغائب والغائبين بزيادة الياء كما هو اللائق وان كان يلتبس بزيادة التاء بالمخاطب الا ان هذا أسهل اذ الالتباس بالاقرب أشكل وانما أتبعوها اياه دون غيره لاستوائهما فى الماضى كما يجىء ان شاء الله تعالى ولم يجعل جمع الغائبة بالتاء بل بالياء كما هو مناسب الغائبة لعدم الالتباس بينه وبين جمع المذكر لحصول الفرق بينهما بالواو فى أحدهما والنون فى الآخر نحو يضربون ويضربن (وعينت الياء للغائب) أى لجنس الشخص المذكر الغائب أى لغير جنس المتكلم والمخاطب ليشمل الحاضر الذى ليس بمتكلم ولا مخاطب سواء كان ذلك واحدا أو اثنين أو جماعة الا انه عدل عن هذا الاصل فى الغائبة والغائبتين لما عرفت (لان الياء من وسط الفم والغائب هو الذى يذكر فى وسط الكلام) الجارى (بين المتكلم والمخاطب) فناسبه (وعينت النون للمتكلم اذا كان معه غيره) مطلقا (لتعينها) أى النون (لذلك) أى المتكلم مع غيره (فى) الماضى نحو (نصرنا)

(وعينت الالف) بالزيادة (للمتكلم) وحده (لان الالف من أقصى الحلق وهو) أى أقصى الحلق (مبدأ المخارج والمتكلم هو الذى يبدأ الكلام به) فيكون بينهما مناسبة فى المبدئية فعينته ثم حركوها ليتأتى الابتداء بها (وقيل) عينت الالف للمتكلم (للموافقة بينه وبين) همزة (أنا) وقيل عينته لانها أخف فاستؤثر المتكلم بالاخف (وعينت الواو للمخاطب) مذكرا كان أو مؤنثا مفردا كان أو مثنى أو مجموعا وأيضا الغائبة المفردة والمثناة ولم يذكرهما المصنف للاختلاف فيه اذ عند بعضهم تاء الغائبة ليست منقلبة من الواو كما فى المخاطب بل هى تاء التأنيث فلما زيدت فى الاول لئلا يلتبس بالماضى حركت لتعذر الابتداء بالساكن (لكونه من منتهى المخارج) لانه من خارج الشفة (والمخاطب هو الذى ينتهى الكلام به) فيتحقق المناسبة بينهما فى الانتهاء فعينته (ثم قلبت الواو تاء حتى لا يجتمع الواوات فى ووجل فى العطف) يعنى ان وجل مثال واوى فلو زيدت واو المخاطب ثم أدخل الواو العاطفة يجتمع واوات فكأنه يشبه نباح الكلب وهو مستكره فوجب قلبها حرفا آخر لدفع الكراهة فابدلت التاء منها لانها كثيرا ما قد تبدل منها نحو تراث وتجاه والاصل وراث ووجاه واعلم ان اجتماع الواوات مستكره اذا كانت فى كلمة واحدة لا فى كلمتين فلا يرد الاشكال بقوله تعالى آووا ونصروا (ومن ثم) أى من أجل ان اجتماعات الواوات مستكره (قيل الاول من كل كلمة لا يصلح لزيادة الواو) أى لا يجوز زيادة الواو فى أول كلمة ما أصلا خوفا من اجتماعات الواوات أما فى المثال الواوى فظاهر وأما فى غيره فالعمل عليه قوله (وحكى ان واوورنتل أصل) جواب سؤال مقدر وهو ان قولكم لا يجوز زيادة الواو فى أول كلمة منقوض بورنتل لزيادة الواو فى أوله ومعنى الجواب ظاهر والورنتل بالفتحات وسكون النون اسم الداهية وقيل الشدة (وعينت الياء للغائب) أى غير المتكلم والمخاطب فيندرج فيه المذكر والمؤنث مفردين ومثنيين ومجموعين لكنه سقطت الغائبة المفردة والمثناة بقرينة الحال فبقى الاربعة وسقط الاعتراض بعدم اندراج جمع المؤنث الغائبة فافهم (لان الياء من وسط الفم والغائب هو الذى يكون فى وسط الكلام بين المتكلم والمخاطب) فيكون بينهما مناسبة فى الوسط فعينته (وعينت النون للمتكلم اذا كان معه غيره لتعينها لذلك فى ضربنا) أى لتعين النون للمتكلم اذا كان معه غيره فى الماضى نحو ضربنا

(وقيل زيدت النون) المتكلم مع الغير (لانه لم يبق من حروف العلة شئ) أى حرف (وهو) أى والحال النون (قريب من حروف العلة فى خروجها من هواء الخيشوم) الخيشوم أقصى الانف وهواء الخيشوم الصوت الذى يخرج منه ويسمى غنة أيضا فمعناه ان النون غنة فى الخيشوم كما ان حروف العلة مدة فى الحلق واعلم ان النون انما يكون غنة اذا كانت ساكنة لا مطلقا بل انما يكون النون الساكنة غنة فى الخيشوم مع خمسة عشر حرفا من حروف الفم وهى القاف والكاف والجيم والشين والصاد والضاد والسين والزاء والطاء والدال والتاء والذال والظاء والثاء والفاء فتى اتصلت النون الساكنة بحرف من هذه الحروف قبله كانت غنة فى الخيشوم ولم يكن للفم فيها علاج البتة ولهذا لو نطق الناطق بمثل منك ومنذ وسد انفه اختل صوته وربما تلاشى واضمحل (وفتحت هذه الحروف) أى حروف اتين التى للمستقبل (للخفة) أى لخفة الفتحة (الا فى الرباعى) مجردا كان أو مزيدا فيه الثلاثى (وهو) أربعة أبنية (فعلل وأفعل وفاعل وفعل) فان حروف المضارعة مضمومة فى هذه الاربعة (لان هذه اربعة رباعية والرباعى فرع الثلاثى) اما الرباعى المجرد الاصيل فلان حروفه أكثر عددا من حروفه والكثير بعد القليل وأما الرباعى المزيد فيه الثلاثى فلامتناع بنائه بدون الثلاثى (والضم أيضا) أى كالرباعى (فرع الفتح) لان الضم ثقيل لاحتياجه الى تحريك الشفتين والفتح خفيف لعدم احتياجه اليه والخفيف أصل والثقيل فرع له فاعطى الاصل للاصل والفرع للفرع (وقيل) ضمت حروف المضارعة فى هذه الاربعة (لقلة استعمالهن) أى استعمال الاربعة (ويفتح ماوراءهن) أى يفتح حروف اتين فى غير الاربعة المذكورة خماسيا كان أو سداسيا (لكثرة حروفهن) أى حروف ماوراء الاربعة من الخماسى والسداسى فالاولى ان يقال لكثرة حروفه بتذكير الضمير وافراده لانه يرجع الى ما لكن اراد قصد الموافقة اللفظية لسائر الضمائر المذكورة التى قبلها ماضيها فعل لفظ ما عبارة عن الكلمات وتركوا الكسر فى هذه الحروف لان الياء منها والكسر ثقيل عليها قوله (وأما يهريق فاصله يريق) جواب سؤال مقدر وهو ان قولكم حروف المضارعة مفتوحة فى غير الرباعى منقوض بيهريق لانه غير الرباعى مع ان ياءه غير مفتوح وحاصل الجواب انا لا نسلم انه غير الرباعى لان أصله يريق (وهو) أى والحال ان يريق (من الرباعى فزيدت الهاء على خلاف القياس) وكذا اسطاع يسطيع أصله أطاع يطيع فزيدت السين على خلاف القياس (ويكسر حروف المضارعة فى بعض اللغة) ياء كان أو غيره (اذا كان ماضيه مكسور العين) كما فى بعض الثلاثى المجرد (أو مكسور الهمزة) كما فى الخماسى والسداسى (حتى يدل) كسر حروف المضارعة (على كسرة الماضى) أى على كسرة العين أو الهمزة فى الماضى لان المضارع فرع على الماضى مثال الاول (نحو يعلم وتعلم واعلم ونعلم) وكذلك يحسب وتحسب واحسب ونحسب (و) مثال الثانى (يستنصر وتستنصر وأستنصر ونستنصر) هذا من السداسى وأما الخماسى فنحو يحمر وتحمر واحمر ونحمر واذا كان يكسر حروف المضارعة للدلالة على كسرة الماضى لم يحتج الى كسرها فيما لا يكون ماضيه مكسورا

فاتبعوا المضارع الماضى فى ذلك (وقيل زيدت النون) فى المتكلم مع غيره (لانه) أى الشان (لم يبق من حروف العلة) التى هى أولى بالزيادة (شئ وهو) أى النون (قريب من حروف العلة فى خروجها) أى النون (من هواء الخيشوم) وهو أقصى الانف وقيل عينت النون له الموافقة بينه وبين نحن على قياس ما قيل فى تعيين الالف علامة للمتكلم وحده ولذلك لم يذكره (وفتحت هذه الحروف) أى حروف المضارعة فى جميع الابواب (للخفة الا فى) أبواب (الرباعى) أى رباعى كان (وهو) أى الرباعى (فعلل) وملحقاته (وفاعل وأفعل وفعل) بتشديد العين فانها مضمومة فيهن لان من جملتها الياء والكسر عليها مستكره فحمل الباقى عليه وفى الفتح التباس لما سنذكره ان شاء الله تعالى فتعين الضم (لان هذه الاربعة رباعية والرباعى فرع الثلاثى) فى الاحتياج وقوله (والضم أيضا فرع الفتح) فى الخفة فناسب الضم الرباعى من حيث الفرعية فاعطى له ليدل على ما قدرناه من قولنا فانها مضمومة فيهن (وقيل) انما ضمت هذه الحروف فى الرباعى (لقلة استعمالهن) أى الابواب الاربعة وكثرة استعمال الثلاثى فاختص الضم بالاقل استعمالا والفتح بالاكثر استعمالا تعادلا بينهما واعلم ان هذين الوجهين الترجيح بعد الوقوع وأما وجه عدم كون القبيلتين على حركة واحدة هى الاصل أعنى الفتح فهو انه لو فتح فى مثل يكرم وقيل يكرم يلتبس بمضارع الثلاثى ثم حمل عليه كل ما كان ماضيه على أربعة أحرف ولم يعكس اذ فى العكس يلزم الالتباس ولو فى صورة بخلاف العكس فانه لا التباس فيه أصلا (وتفتح) حروف المضارعة (فيما وراءهن) مما قل استعمالهن (لكثرة حروفهن) فلو ضمت فيهن يلزم زيادة الثقل ولم تكسر للثقل ولما ذكرنا من أن من جملتها الياء والكسر عليه مستكره (وأما يهريق فاصله يريق) بغير هاء من الاراقة (وهو من الرباعى) فى الاصل (فزيدت الهاء) قبل الفاء (على خلاف القياس) فصار خماسيا بسبب الزائد والاعتبار انما هو بالاصل فلم يوجد ضم حرف المضارعة فى غير الرباعى (وتكسر حروف المضارعة) كلها (فى بعض اللغات اذا كان ماضيه مكسور العين) كما فى بعض الثلاثى المجرد (أو) كان ماضيه (مكسور الهمزة) كما فى السداسى وبعض الخماسى (حتى تدل) كسرة حروف المضارعة (على كسرة عين الماضى) أو همزته (مثاله يعلم وتعلم واعلم ونعلم) فى مكسور العين فان ماضيها علم بكسر عين الفعل (ويستنصر وتستنصر واستنصر ونستنصر) فى مكسور الهمزة فان

(وفي بعض اللغات) وهي لغة غير الحجازيين (لا يكسر الياء) بل يكسر ما عدا الياء من حروف المضارعة الثلاثة المذكورة (لثقل الكسرة على الياء) لا على غيرها واعلم ان أهل هذه اللغة يكسرون الياء أيضا اذا كانت بعدها ياء أخرى كذا قيل (وعينت حروف المضارعة الدلالة على الكسرة في عين (الماضي) أوهمزته دون غيرها من حروف أفعل (لانها زائدة) والتصرف في الزائد أولى (وقيل) عينت حروف المضارعة الدلالة المذكورة دون غيرها (لانه يلزم بكسر الفاء توالي الحركات) الاربع في كلمة واحدة وهو غير جائز وبتقدير كسر الفاء لا يمكن اسكان غيرها لما سيأتي حتى يلزم المحذور (و) يلزم (بكسر العين الالتباس بين يفعل) بفتح العين (ويفعل) بكسرها اذ لم يعلم حينئذ انه مكسور العين في الاصل أو مفتوح العين لكنه كسرت للدلالة المذكورة (وبكسر اللام) يلزم (ابطال الاعراب) في المضارع اذ هو قد يكون مجزوما وقد يكون مرفوعا وقد يكون منصوبا فاذا تعين كسرها لم يمكن هذه الوجوه ولما لم يمكن كسر غير حروف المضارعة للدلالة المذكورة تعين كسرها (ويحذف التاء الثانية) أي يجوز حذفها كما يجوز ابقاؤها على أصلها (في مثل تتقلد وتتباعد وتتبختر) التبختر في المشي يقال فلان يمشي التبختر به وبالفارسية خراميدن يعني اذا اجتمع تاآن في فعل مضارع وكان مبنيا للفاعل حذفت الثانية تخفيفا وانما قلنا وكان مبنيا للفاعل لانه لو كان مبنيا للمفعول لم يحذف لقلة استعماله (لاجتماع الحرفين من جنس واحد) والتلفظ بهما ثقيل على اللسان (وعدم امكان الادغام) لان الادغام عبارة عن اسكان الاول وادراجه في الثاني فيلزم الابتداء بالساكن ولا يجوز اجتلاب الهمزة في المضارع كما لا يجوز في اسم الفاعل للمشابهة بينهما (وعينت الثانية للحذف لان الاول علامة) أي علامة المضارع (والعلامة لا تحذف) ولا علامة أخرى حتى يجوز حذفها ولان الاستثقال انما حصل بالثانية فحذفها أولى هذا مذهب سيبويه وذهب الكوفيون الى ان المحذوف هي الاولى لانها زائدة والزائد أولى بالحذف (وأسكنت الضاد في يضرب) أي أسكنت الفاء في المضارع نحو الضاد في يضرب (فرارا عن توالي

ماضيها استفعل بكسر الهمزة (وفي بعض اللغات) وهو لغة بني أسد (لا تكسر الياء) فيما كان ماضيه مكسور العين أو مكسور الهمزة بل يكسر غير الياء وانما لم تكسر الياء (لثقل الكسرة على الياء) الا اذا كان بعدها ياء أخرى فحينئذ يكسر أهل هذه اللغة الياء أيضا لتقوى احدى الياءين بالاخرى نحو ييئس وييجل فانه على لغتهم فيما كان الفاء واوا في غير ييجل وأما في ييجل فعلى استثنائهم بالاخرى لا على ان كسر الياء مطلقا فيما يكسر عينه في لغتهم فانهم لما استثقلوا الواو بعد الياء في يوجل قلبوا الفتحة كسرة لينقلب الواو ياء ويزول ذلك الثقل فلما صار الواو ياء وتقوى الياء بالياء كسروا الياء لا لان كسر الياء مطلقا من لغتهم (وعينت حروف المضارعة) في المضارع دون سائر حروفه (للدلالة على كسرة عين) أوهمزة (الماضي) اكتفى بذكر العين عن ذكر الهمزة تعويلا على ما سبق ووجه التخصيص كون العين أصلا في الاصل (لانها) أي حروف المضارعة (زائدة) والتصرف في الزائد أولى (وقيل) عينت تلك الحروف لتلك الدلالة اذ لا امكان لغيرها لها (لانه يلزم بكسر الفاء توالي الحركات) الاربع في غير الوقف وهو مرفوض (وبكسر العين يلزم الالتباس بين يفعل) بفتح العين (ويفعل) بكسر العين نحو يعلم ويضرب (وبكسر اللام يلزم ابطال الاعراب) اذ الكسر ثابت حينئذ على توارد العوامل فلا يظهر أثرها (وتحذف التاء الثانية بجواز في مثل تتقلد وتتباعد وتتبختر) أي فيما اجتمع فيه تاآن في أول مضارع تفعل وتفاعل وتفعلل وذلك حال كونه فعل المخاطب أو المخاطبة مفردا أو مثنى أو مجموعا أو لغائبة المفردة والمثناة دون المجموع احداهما حرف المضارعة والثانية تاء الباب واختلف في المحذوف فذهب البصريون الى انه هو الثانية لان الاولى حرف المضارعة وحذفها مخل على ما حكي عن المبرد وذهب الكوفيون الى أنه هو الاولى لان الثانية للمطاوعة وحذفها مخل ولانها زائدة وحذفها أهون واختار المصنف مذهب البصريين لان رعاية كونه مضارعا أولى لان الغرض من الاشتقاق انما هو الدلالة على اختلاف المعنى باختلاف الصيغ وأما المطاوعة وسائر معاني الابواب فانما هي بعد هذا الغرض ولان الثقل انما يحصل عند الثانية وأما اثبات التاءين فهو الاصل لدلالة كل واحد منهما على معنى وفي قوله تتقلد وتتباعد وتتبختر بصيغة المبني للفاعل اشارة الى ان الحذف لا يجوز في المبني للمفعول اتفاقا من الفريقين لانه خلاف الاصل فلا يرتكب الا في الاقوى وهو المبني للفاعل ولان المبني للفاعل من هذه الابواب الثلاثة أكثر استعمالا من المبني للمفعول فالتخفيف به أولى وهذان الوجهان يفيدان ترجيح المبني للفاعل على المبني للمفعول في الحذف وأما وجه عدم شمول الحذف لهما فهو انه لو حذفت التاء الاولى المضمومة من المبني للمفعول لالتبس بالمبني للفاعل المحذوف منه التاء لان الفارق هو التاء المضمومة ولو حذفت التاء الثانية لالتبس بالمبني للمفعول من مضارع فعل وفاعل وفعلل وذلك ظاهر وانما تحذف التاء الثانية في مضارع الابواب الثلاثة (لاجتماع الحرفين من جنس واحد) وهو ثقيل (وعدم امكان الادغام) حتى يزول ذلك الثقل لرفضهم الابتداء بالساكن والحذف للتخفيف أولى من ابقاء المتجانسين وادغامهما والاتيان بالهمزة مع ان همزة الوصل لا تدخل المضارع لانه مشابه باسم الفاعل مشابهة تامة فكما لا تدخل عليه لعدم الاحتياج اليها لا تدخل على المضارع بخلاف الماضي فانه لما قل مشابهته باسم الفاعل جاز دخولها عليه مثل استخرج واثاقل (وعينت التاء الثانية للحذف) مع ان ذلك الاجتماع الثقيل يزول بحذف الاولى أيضا (لان الاولى علامة المضارع والعلامة لا تحذف وأسكنت الفاء في يضرب فرارا عن توالي

الحركات الاربع) فى كلمة واحدة (وعينت الضاد للسكون لان توالى الحركات) الاربع (لزم من) زيادة (الباء فاسكان الحرف الذى هو قريب منه يكون أولى) اذ لا يمكن اسكان الباء نفسه لتعذر الابتداء بالساكن (ومن ثمة) أى ومن أجل ان اسكان الحرف الذى هو قريب من الحرف الذى لزم منه أربع حركات أولى (عينت الباء فى مثل ضربن للاسكان لانه قريب من النون الذى لزم منه توالى الحركات) الاربع ولا يسكن النون فيمتنع ان لتصرف فى الزائد أولى لئلا يخالف سائر الضمائر القابلة للحركات فى تحركها نحو ضربت بالحركات الثلاث وفتح الخفة (وسوى بين المخاطب) المفرد (والغائبة) المفرد وكذا بين تثنيتهما (فى المستقبل) فى نفس التاء لا فى التاء باعتبار معناها اذ فى الاول للخطاب وفى الثانى للتأنيث (لاستوائهما) أى لاستواء المخاطب والغيبة فى نفس التاء (فى الماضى) ضربت وضربت (نحو تضرب تضرب) وقس عليهما تثنيتهما نحو تضربان وتضربان (ولكن لا يسكن التاء (فى غائبة المستقبل) كما تسكن فى غائبة الماضى (لضرورة الابتداء بالساكن) أى لتعذره بخلاف الماضى لان التاء فيه فى الآخر (ولا يضم) أى فى غائبة المستقبل فرقا بينهما (حتى لا يلتبس بالمجهول فى مثل تدحرج) يعنى لو ضمت التاء يلتبس المعلوم بالمجهول فى الافعال التى عينها مفتوح ولو قيل تدحرج أو تعلم بضم التاء لم يعلم انه مجهول أو معلوم غائبة ضمت تاؤها فرقا بينها وبين المخاطب (ولا يكسر أيضا حتى لا يلتبس بلغة تعلم) فى الفعل الذى عين ماضيه أو همزته مكسورة وأما فى غيره فحمل عليه (فان قيل لزم الالتباس أيضا بالفتحة) لم اختير (قلنا فى الفتحة موافقة بينها وبين اخواتها) يعنى وان لزم الالتباس بالفتح أيضا لكن فيه فائدة وهو الموافقة بينها وبين اخواتها فى كون كل واحد منها مفتوحا (مع خفة الفتحة) ولما لم يمكن الفرق بينهما لفظا بقيا على حالهما واكتفى بالفرق التقديرى وذلك ان تاء الغائبة تاء التأنيث التى فى الماضى لكنها قدمت للالتباس فلم تكن مبدلة من شئ بخلاف التاء فى المخاطب فانها مبدلة من الواو كما مر وأيضا فرق بينهما باعتبار تقديرهما فان الغائبة يستتر تحتها هى والمخاطب يستتر تحته انت وقس على مفرديهما تثنيتهما فى الوجهين (وادخل فى آخر المستقبل) اذا كان تثنية أو جمعا للمذكر أو مخاطبة مفردة (نون) بعد ضمير التثنية والجمع نحو يضربان ويضربون وانما قال فى آخر المستقبل لان الضمير كالجزء من الفعل وعينت النون للزيادة مع ان الاصل ان يزاد من حروف المد لعدم امكان زيادتها وهو ظاهر وقرب النون منها فى خروجها من هواء الخيشوم كما مر (علامة للرفع

الحركات وعينت الفاء للسكون لان توالى الحركات لزم من زيادة الباء) واذا لم يمكن اسكانه لرفضهم الابتداء بالساكن (فاسكان الحرف الذى هو قريب منه) أى بقرب الباء (يكون أولى) بالاسكان من غيره كاقرب القريبين فى القسامة (ومن ثمة) أى ومن أجل ان اسكان الحرف الذى هو قريب من الحرف الذى لزم منه محذور أولى (عينت الباء فى ضربن للاسكان) لئلا يجتمع أربع حركات متواليات فيما هو كالكلمة الواحدة كامر (لانه) أى الباء (قريب) أى يقرب (من النون الذى لزم منه) أى من زيادته (توالى الحركات الاربع وسوى بين صيغتى المخاطب والغائبة) مفردين أو مثنيين (فى المستقبل (نحو) أنت أو هى (تضرب) والمناسب ذكره فى تعيين التاء للمخاطب الا انه لما كان له بحث طويل أخره الى آخر بحث المستقبل بالنظر الى اخواته (لاستوائهما) أى المخاطب والغائبة (فى الماضى) فى مجرد التاء لا فى حركاتها وسكناتها (نحو) أنت (نصرت) بفتح التاء (وهى نصرت) بسكونها وانما أورد المثال هنا من باب نصر مع ان عادته ان يورد من باب ضرب لكونه أصلا فى الدعائم اشارة الى ان باب نصر له جهة التقديم فى الجملة ولهذا قدمه بعضهم على باب ضرب نظرا الى تلك الجهة لما سبق وانه ليس ساقطا عن درجة استحقاق التقديم بالكلية كسائر الابواب ولذا لم يقدم أحد شيأ منها (ولكن لا يسكن) ما به التسوية أعنى (التاء فى غائبة المستقبل) كما أسكن فى الماضى (لضرورة الابتداء بالساكن) ولهذا قيل ان غائبة المستقبل ليست مبدلة من الواو كتاء المخاطب بل هى تاء التأنيث الساكنة قدمت تفاديا عن وقوع اللبس فلما قدمت حركت لتعذر الابتداء بالساكن ولا يبعد أن يكون ميل المصنف الى هذا وان يكون هذا سبب تأخيره ذكر التسوية بين المخاطب والغائبة (ولا يضم) ما به الاستواء فى الغائبة لزوال الاستواء (حتى لا يلتبس المعلوم) منها (بالمجهول) منها (فى مثل تدحرج) أى فى باب تفعل بفتح العين (ولا يكسر حتى لا يلتبس بلغة تعلم) فيما بكسر عين ماضيه وبفتح عين مضارعه (فان قيل يلزم الالتباس) بين المخاطب والغائبة (أيضا بالفتحة) أى كما يلزم الالتباس بالضمة والكسرة فلم اختير الفتحة (قلنا فى الفتحة موافقة بينها) أى بين الغائبة وبين اخواتها (فى المراد الامثلة) من المتكلم والمخاطب والغائب فان حروف المضارعة مفتوحة فيها أو بين ما به الاستواء أعنى التاء وبين اخواتها من التاء والهمزة والنون فانها مفتوحة فيما زيدت فيه (مع خفة الفتحة) بخلاف أختيها اذ لا موافقة فيهما بين الاخوات ولا خفة أيضا (وأدخل فى آخر المستقبل) يعنى بعد الالف والواو والياء ويجوز اطلاق الآخر لما بعده هذه الحروف لشدة اتصالها بالفعل لكونها ضمائر الفواعل (نون) فى يفعلان وتفعلان ويفعلون وتفعلون وتفعلين عوضا عن الحركة فى يفعل لكون تلك النون فى كلها (علامة الرفع) لانه أول اخوات الاعراب لكونه علامة الفاعل ثم حذفوها حال الجزم حذف الحركة التى هى عوض منها وحملوا النصب على الجزم كما حمل النصب على الجر فى بعض الاسماء لانه فى الفعل بمنزلة الجر فى الاسم كما سيجىء

ان شاء الله تعالى (لان آخر الفعل) حقيقة (صار باتصال ضمير الفاعل بمنزلة وسط الكلمة) والاعراب لا يكون فى وسط الكلمة ولم يمكن ان يجعل الضمائر حروف الاعراب لانها فى الحقيقة ليست من نفس الكلمة ولم يمكن زيادة حروف المد لمكان الضمائر فزيدت حروف شبيهة بها وهو النون بجميع النونات الداخلة على المستقبل علامة الرفع (الا نون يضربن وهى علامة التأنيث) لا علامة الرفع ولهذا لا تسقط فى حالتى الجزم والنصب (كما) أى كما ان النون التى (فى) الماضى نحو (فعلن) فان نونه علامة التأنيث لا علامة الرفع ولا ينافيه كونه علامة الجمع أيضا (ومن ثمة) أى ومن أجل ان نونه علامة التأنيث (يقال) يضربن (بالياء) دون التاء (حتى لا يجتمع علامتا التأنيث) وهى التاء والنون ونون ضربن تضمنت ضميرا وعلامة التأنيث تأمل (والياء فى تضربين ضمير الفاعل) عند الجمهور (كما مر) لا علامة الخطاب كما هو عند الاخفش وعلامة الخطاب هو التاء فلا يلزم اجتماع علامتى الخطاب عندهم فلا يرد نقضا على ما ذكرنا من امتناع اجتماع العلامتين مطلقا اذ لا دخل فى امتناع اجتماعهما لما أضيفتا اليه أعنى التأنيث * ولما فرغ من البحث الذى تعلق بصيغة المستقبل ولفظه شرع فيما يتعلق بمعناه فقال (واذا دخل لفظ لم على المستقبل ينقل معناه الى الماضى) وينفيه نحو لم يضرب أى لم يقع الضرب فى الزمان الماضى (لانه) أى لفظ لم (مشابه بكلمة الشرط) أعنى ان لم من حيث اختصاصها بالفعل فكما ان اذا دخل على الفعل ماضيا كان أو مضارعا ينقل معناه الى المستقبل كذلك كلمة لم ينقل معناه بتلك المشابهة

*(فصل فى الامر والنهى الامر صيغة يطلب بها الفعل) أى يطلب الفعل (من الفاعل) الغائب

لان آخر الفعل) فى الحقيقة ثم (صار باتصال ضمير الفاعل بمنزلة وسط الكلمة) بناء على ان الضمير كالجزء من الفعل وحاصله انه لما كان المستقبل معربا مرفوعا بعامل معنوى باصل الاعراب بالحركات ولم يمكن ذلك فى آخر التثنية والجمع والمخاطبة المفردة حقيقة بسبب اتصال الضمائر لها لانه صار آخر الفعل حينئذ بمنزلة وسط الكلمة وهو لا يكون متعقب الاعراب ولان الضمائر من حيث كون ما قبلها على وجه واحد فما قبل الالف مفتوح أبدا وما قبل الواو مضموم أبدا وما قبل الياء مكسور أبدا ولم يمكن أيضا ان يجعل الضمائر حروف الاعراب لانها فى الحقيقة ليست من نفس الكلمة ولانها يلزم حينئذ سقوطها بالجوازم وسقوط العلامة غير جائز ولم يمكن أيضا الحركة على الضمائر انفسها لانها أسماء فلا يعرب باعراب الفعل اذ لا يجوز جعل كلمة محلا لاعراب كلمة أخرى ولانها مبنية فلم تكن متعقب الاعراب ولان فيها ما لا يقبل الحركة البتة وهو الالف وفيها ما يستثقل وهو الواو والياء لزم زيادة حروف تنوب مناب الحركة فى المفرد فاولى الحروف بها النون لما ذكرنا آنفا فهى عوض عن الضمة فحيث ثبت الضمة ثبت النون كما فى حال الرفع وحيث سقط الضمة سقط النون أيضا كما فى حال الجزم والنصب وانما اختصت النون بحال الرفع لانه أول أحوال الاعراب وكل ذلك مبين فى النحو قوله (الا نون يضربن) أى نون جماعة النساء استثناء من قوله نون علامة الرفع فانها ليست بعلامة الرفع لانها لم تسقط حالة الجزم والنصب (وهى علامة التأنيث) ولا ينافى ذلك كونه ضمير جماعة النساء لجواز اغنائه غناء علامة التأنيث (كما فى فعلن) أى كما لا يكون النون فى فعلن علامة الرفع بل التأنيث لان الماضى مبنى فلم يكن فيه حروف الاعراب البتة واذا لم يكن نون يضربن علامة الرفع بنى الفعل معها على السكون اما المشابهة بفعلن من حيث ان كل واحد منهما فعل فى آخره ضمير جماعة النساء وان لم يجتمع فيه أربع حركات متواليات كما هو مذهب سيبويه واما لان اعراب المضارع بالمشابهة لاسم الفاعل وحين دخل عليه نون جماعة النساء لم يبق بينهما مشابهة وربما فرجع الى أصل بنائه الذى هو السكون وهذا ما اختاره الزمخشرى ومن العرب من يقول انه معرب لضعف علة البناء واعرابه تقديرى (٧ - مراح) لزوم السكون محل الاعراب ولم يعوض النون من الاعراب خوفا من اجتماع النونين (ومن ثم) أى ومن أجل ان النون فى يضربن علامة التأنيث (يقال) فى الجمع المؤنث الغائبة (يضربن بالياء) بنقطتين من تحت لا بالتاء بنقطتين من فوق (حتى لا يجتمع علامتا التأنيث) اذ التاء للتأنيث أيضا واجتماع علامتى التأنيث فى الفعل وان كانتا من جنسين غير جائز كما مر ولا يرد عليه جمع المؤنث المخاطبة نحو تضربن بالتاء اذ التاء فيه علامة الخطاب فقط وعلامة التأنيث نون جماعة النساء وحده (والياء فى تضربين) أى المخاطبة المفردة (ضمير الفاعل) عند العامة ويغنى غناء التأنيث أيضا والتاء علامة الخطاب فقط (كما مر) فى المضمرات (واذا دخل) لفظ (لم على المستقبل ينقل معناه الى الماضى) وينفيه فانك اذا قلت لم يضرب زيد فكانك قلت ما ضرب فى الزمان الماضى (لانه) أى لفظ لم (مشابه بكلمة الشرط) فى الاختصاص بالفعل يعنى كما ان كلمة الشرط تختص بالفعل وتنقل معناه ان كان ماضيا الى المستقبل وان كان مستقبلا تنقل من احتماله للحال الى محض الاستقبال كذلك كلمة لم تختص بالفعل وتنقل معناه لكنها مختصة بالمستقبل وتنقل معناه الى الماضى المنفى (فصل فى الامر والنهى) اخر النهى لانه يعلم بالقياس الى الامر فيكون الامر مقيسا عليه له كما ستطلع عليه واخر الامر عن المستقبل لكونه مأخوذا منه وقدم الغائب منه لبقاء صيغة المضارع فيه وقيل اخر الامر عن المستقبل لان المستقبل مشترك بين الحال والاستقبال والامر مختص بالمستقبل لان الانسان انما يؤمر بما لم يفعله ليفعله فالترتيب بينهما بحسب ترتيب الزمان والامر فى اللغة يطلق على الفعل والحال يقال أمر فلان مستقيم أى فعله وحاله ومنه قوله تعالى * وما أمر فرعون برشيد * أى فعله وهو بهذا المعنى جامد لا مصدر وجمعه أمور وعلى مصدر أمره بكذا أى قال له افعل كذا وجمعه أوامر وعلى مصدر أمرته بمعنى كثرته وفى الاصطلاح ما ذكره المصنف بقوله (الامر صيغة يطلب بها الفعل من الفاعل) فقوله صيغة بمنزلة الجنس يشمل

الا انه في كلها وباقي قيوده كالفصل تخرج ماعدا الامر من الماضي والمضارع لانه لا يطلب بهما الفعل من الفاعل ولم يقل من المخاطب ليتناول أمر الغائب والمراد من الفاعل ههنا الاصطلاحي وهو ما أسند اليه عامله مقدما عليه لا ما أحدث الفعل بدلالة اطلاق الامر على الصيغة المأخوذة من قولهم مات زيد وطاب الخبر نحو مت وطب فيتناول مرفوع الفعل المبني للفاعل والمبني للمفعول أيضا كذا حقق فظهر بطلان ما قيل ان التعريف ليس بجامع لان الامر قد يكون ببناء المجهول فلا يطلب به حينئذ الفعل من الفاعل وبطلان جوابه أيضا بان بناء الامر للمجهول نادر الوجود وهذا الحد بالنظر الى الاكثر فان قلت ان الحد منقوض بمثل اترك لانه أمر مع انه لا يطلب به الفعل من الفاعل بل يطلب به تركه قلت معنى ترك الضرب مثلا كف النفس عن الضرب وكف النفس فعل من افعالها وهو المطلوب بلفظ اترك كذا قيل (نحو ليضرب الخ) أي ليضرب ليضربا ليضربوا لتضرب لتضربا ليضربن (وهو) أي الامر المطلق (مشتق بالذات من المضارع) لا من الماضي (لمناسبة بينهما في الاستقبالية) بمعنى ان كل واحد منهما يدل على الاستقبال أما المضارع فظاهر وأما الامر فلان الانسان انما يؤمر بما لم يفعله ليفعله وقيل لا يجوز ان يشتق الامر من الماضي لانه يؤدي الى تحصيل الحاصل وهو محال فتعين المضارع اذ الامر لا يؤخذ من الامر (زيدت اللام في) أول الامر الغائب لانها من حروف الزوائد وأيضا من وسط المخارج) هذا شروع في بيان كيفية أخذ امر الغائب من المضارع يعني اذا أريد أخذ أمر الغائب من المضارع زيدت في أوله اللام ليحصل الفرق بينه وبين المضارع ويجزم آخره بها وخصت اللام بالزيادة من بين حروف الزوائد لانها من وسط المخارج والغائب وسط بين المتكلم والمخاطب فيكون ههنا مناسبة في التوسط فزيدت هي دون غيرها ولما ذكر ان اللام من حروف الزوائد وجب ان يبينها فقال (وحروف الزوائد) هي الحروف (التي يشتملها قول الشاعر هويت السمان فشيبنني* وقد كنت قدما هويت السمان) قال ابن جني حكي ان أبا العباس سأل أبا عثمان المازني عن حروف الزيادة البيت فأنشده هويت السمان البيت فقال له الجواب فقال قد أجبتك دفعتين يريد هويت السمان ويجمعها أيضا قولك يا أوس هل نمت* وأيضا قولك* ولم يأتنا سهو وكذا* اليوم تنساه* وانما اختصت الحروف العشرة بالزيادة دون غيرها لان أولى الحروف بالزيادة حروف المد واللين لانها أخف الحروف وأقلها كلفة لكثرة دورها في الكلام واعتياد الالسنة لها وأما قول النحاة الواو والياء ثقيلتان فبالنسبة الى الالف وأما السبعة الباقية فشبيهة بها أو مشبهة بالمشبهة بها فالهمزة تشبه الالف في المخرج وتنقلب الى حرف اللين عند التخفيف والهاء أيضا تشبه الالف في المخرج وأبو الحسن يدعي ان مخرجهما واحد والميم من مخرج الواو وهو الشفة والنون تشبه الالف أيضا لان فيها غنة وترنما وتمتد في الخيشوم امتداد الالف بالحلق والتاء تشبه الواو من جهة مقاربة مخرجهما والسين تشبه التاء في الهمس وقرب المخرج فتشبه الواو بالواسطة ولهذا لم يكثر زيادتها بل زيدت في مثل استفعل فقط واللام وان كان مجهورا لكنه يشبه النون في المخرج ولذلك يدغم فيه النون نحو من لدنه فيشبه الالف بالواسطة ومما يجب ان يعلم انه ليس المراد من كون تلك الحروف حروف الزيادة انها تكون زائدة أبدا لانها قد تركبت الكلمة منها وكلها أصول مثل سأل ونام بل المراد انه اذا زيد حرف لغير الالحاق والتضعيف فلا يكون الا منها ومعنى البيت هويت بمعنى أحببت

أو المخاطب خص المبني للفاعل بالتعريف لكونه الاغلب كما خصه ابن الحاجب في تعريف أمر المخاطب لذلك حيث قال صيغة يطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب (نحو زيد ليضرب الخ) تقول زيد ليضرب زيدان ليضربا زيدون ليضربوا هند لتضرب هندان لتضربا هندات ليضربن واضرب أنت اضربا أنتما اضربوا أنتم اضربي أنت اضربا أنتما اضربن أنتن (وهو مشتق من المضارع) بلا واسطة وانما أخره عنه وبواسطة المضارع مشتق من المصدر فلا ينافي قوله واشتقاق تسعة أشياء من كل مصدر لان المراد بالاشتقاق المذكور هناك أعم من ان يكون بالذات أو بالواسطة كما أشرنا هناك وانما كان هو مشتقا من المضارع دون الماضي (لمناسبة بينهما) أي بين الامر والمضارع (في الاستقبالية) أي في انتساب معناهما الى الاستقبال وذلك ظاهر في المضارع وأما في الامر فلان الطلب انما يكون لما لم يحصل بعد ولا مناسبة بينه وبين الماضي وهذا وجه التخصيص بالنسبة الى الماضي وأما انه لم يشتق من المصدر ابتداء كالماضي فليكن اقرب الى الضبط ولهذا ذهب السيرافي الى ان اسمي الفاعل والمفعول مشتقان من الفعل (زيدت اللام في أمر الغائب) لطلب الفعل دون غيرها (لانها من وسط المخارج) كما أن الغائب بين المتكلم والمخاطب في الكلام فناسبه اللام (و) الحال ان اللام (أيضا) أي كما انها في وسط المخارج (من حروف الزوائد) والاضافة بيانية أي من حروف هي الزوائد فتكون خالصة الزيادة (وهي) أي حروف الزوائد الحروف (التي يشملها) قوله * يا أوس هل نمت ولم يأتنا * سهو فقال اليوم تنساه* أو سألتمونيها* أو أتاه سليمون* أو أتاه سليمان* وآنست مولها* أو أمان وتسهيل (قول الشاعر) أبي عثمان المازني (هويت) من باب علم أي أحببت وأما ما يكون من باب ضرب فهو بمعنى الصعود أو بمعنى السقوط (السمان) جمع سمينة بمعنى النساء السمان (فشيبنني*) أي جعلتني تلك النساء ان أشيب قبل وقت الشيب بمقاساة الشدائد وتحمل الاحزان والمصائب في مواصلتهن واستمرت محبتي اياهن الى أن شبت ويؤيده قوله (وقد كنت قدما) بكسر القاف وسكون الدال بمعنى الزمان القديم (هويت السمان*) وعين حروف الزيادة من بين حروف

والسمان بكسر السين جمع سمين بوزن فعيل وهو ضد المهزول وهو صفة محذوف تقديره أحببت النساء السمان فشيبنني واسناد الشيب اليهن كناية عن كثرة مصاحبته لهن فكأنه قال اني مصاحبهن من أول شبابي الى زمان شيبي ويحتمل ان يكون شكاية من عدم مساعدتهن له وقدما بكسر القاف وسكون الدال اسم من القدم بوزن العنب جعل اسما من أسماء الزمان يقال قدما كان كذا وكذا أي زمانا طويلا وقوله (أي حروف هويت السمان) تفسير للحروف الزوائد لان البيت يشتمل عليها وعلى غيرها فيحتاج الى تفسير المراد (ولم يزد) في أول أمر الغائب (من حروف العلة) مع انها أولى الحروف بالزيادة (حتى لا يجتمع حرفا علة) (٥١) أحدهما الامر الغائب وثانيهما المضارعة (وكسرت) تلك (اللام) الزائدة مع ان الاصل في الحروف الواردة على هجاء واحد الفتح لخفته (لانها مشبهة باللام الجارة) بحسب مشابهة عملها وذلك (لان الجزم في الافعال بمنزلة الجر في الاسماء) واذا كان عامل الجر مكسورا في الاسماء الظاهرة كذلك عامل ما هو بمنزلته من الجزم يكون مكسورا وأيضا كسرت اللام فرقا بينه وبين لام التأكيد التي يدخل المضارع نحو ان زيدا ليضرب (وأسكنت) لام الامر (بالواو والفاء نحو وليضرب فليضرب) لشدة اتصالهما بما بعدهما لكونهما على حرف واحد فصار الفاء والواو مع اللام بعدهما وحرف المضارعة ككلمة واحدة وعلى وزن فخذ فأسكنت اللام تخفيفا (كما أسكن الخاء في فخذ) تخفيفا أصله فخذ بكسر الخاء وهو عضو مخصوص فهذا النظير الاسكان بالفاء (و) أما (نظيره بالواو) فلفظة (وهو بسكون الهاء) أصله بالضم وكذا أسكنت بثم نحو ثم ليقضوا حاجاتهم ولما فرغ من بيان كيفية أخذ الامر الغائب من المستقبل شرع في كيفية أخذ الامر الحاضر منه فقال (وحذفت حروف الاستقبال) ليكون أمرا (في امر المخاطب) أي الحاضر المعلوم بقرينة مقابلته للمجهول (للفرق) بينه وبين أمر الغائب (وعين الحذف في المخاطب لكثرته) يعني لو لم يحذف حروف الاستقبال في امر المخاطب كما لا يحذف في امر الغائب وجيء بزيادة اللام أيضا في أوله لئلا يلتبس بالمستقبل واذا زيدت اللام التبس أحد الامرين بالآخر في بعض الصور كما اذا قلت لتضرب لم يعلم ان المأمور

البيت بقوله (أي حروف هويت السمان) أي هذه الحروف العشرة التي هي الهاء والواو والياء والتاء والهمزة والاعتبار انما هو بالكتابة دون اللفظ ولذلك قالوا أتاه سليمان يشتملها واللام والسين والميم والالف والنون وحكى ان أبا العباس المبرد سأل أبا عثمان المازني فقال له كيف تجمع حروف الزيادة فانشد البيت فقال له الجواب ترحمك الله قال المازني قد أجبتك مرتين يريد قوله هويت السمان وليس معنى زيادتها انها تكون زائدة في كل مكان بل معناها انه اذا أريد زيادة حرف فانما يزاد منها لا من غيرها اذ قد تكون أصولا ألا يرى ان حروف هويتها أصول كلها وانما يعرف كونها زائدة من كونها أصلا بان تزن الاصلي بالفاء والعين واللام وتخرج الزائد بلفظه لا يقابل فاء وعينا ولاما تقول ضرب وزنه فعل ويضرب وزنه يفعل وضارب وزنه فاعل ومضروب وزنه مفعول ومكرم وزنه مفعل واستخرج وزنه استفعل وقضيب وزنه فعيل وحمار وزنه فعال (و) على هذا (لا يزاد) في أمر الغائب (من حروف العلة) مع انها أولى الحروف بالزيادة (حتى لا يجتمع حرفا علة) احداهما للامر والثانية للمضارع (وكسرت اللام) أي لام الامر مع ان من حق حروف المعاني التي جاءت على حرف واحد ان تبنى على الفتحة التي هي أخت السكون (لانها مشابهة باللام الجارة) في الصورة وانما شبهت بها (لان الجزم في الافعال بمنزلة الجر في الاسماء) أي بمقابلة الجر فيها لان في الفعل الرفع والنصب في مقابلة الرفع والنصب في الاسماء وفي الاسم جر وليس في الفعل لما عرف في موضعه بل فيه الجزم فيكون الجزم في الفعل بمقابلة الجر في الاسم وبمنزلته فيكون الجازم بمنزلة الجار فجعل صورته مثل صورة الجار وعومل به معاملة الجار في الاسم (وأسكنت لام الامر بالواو والفاء) يعني تسكين اللام بعد الواو والفاء أكثر لكون اتصالهما بما بعدهما أشد لكونهما على حرف واحد فصار الواو واللام بعده وحرف المضارعة وكذا الفاء معهما كلمة واحدة على وزن فخذ وكتف فخفف باسكان العين وأما ثم فمحمول عليهما لكونها حرف عطف مثلهما لكن لا يكثر السكون بعده كثرته بعدهما لكون حروفها أكثر من واحد (نحو وليضرب وفليضرب وثم ليضرب كما أسكن العين في فخذ) التخفيف أصله فخذ بفتح الفاء وكسر العين ويجوز فيه سكون العين مع فتح الفاء المخففة كما ذكر ويجوز سكون العين مع كسر الفاء بنقل كسرة العين اليها ويجوز كسر العين والفاء لكون حرف الحلق قويا فيتبع ما قبله وكذا يجوز كل ما جاز في فخذ في كل ثلاثي عينه حرف حلق مكسور من اسم أو فعل نحو شهد (ونظيره) أي نظير لام الامر في الاسكان (في الواو وهو بسكون الهاء) وفي الفاء فهو بسكون الهاء تشبيها له بما ضم عينه من نحو عضد فكما يقال عضد يقال وهو بالسكون (وحذف حرف الاستقبال في أمر المخاطب) بعد حذف اللام التخفيف لكثرة استعماله اذ أصل اضرب لتضرب باتفاق الفريقين كما سيجيء ان شاء الله تعالى وكان القياس في الامر الفاعل المخاطب أن يكون باللام كالامر الغائب لان الطلب في الامر انما هو بمعنى اللام لان اللام وضعت لذلك فيه وزيدت لاجله كما أشرنا اليه فكان قياس أمر الفاعل المخاطب أيضا أن يكون باللام لكن لما كثر استعماله حذف اللام وحذف حرف المضارعة أيضا (للفرق بينه وبين مخاطب المستقبل) لا بينه وبين أمر الغائب بدليل قوله فيما سيأتي للفرق بينه وبين المضارع وقوله (وعين الحذف) أي حذف اللام وحذف حرف الاستقبال (في) أمر (المخاطب) دون أمر الغائب (لكثرة استعماله) أي لكثرة

مخاطب أو غائب فوجب الحذف من أحدهما لدفع هذا الالتباس فوجدوا المخاطب أولى بالحذف لكثرة استعماله لان المأمور المخاطب هو الواقع كثيرا وأما الغائب فقل ان يقع له أمر ولكون الحذف نوعا من الاختصار والتخفيف (ومن ثم) أي ومن اجل ان حذف حرف المضارعة من أمر المخاطب لكثرة استعماله (لا تحذف اللام في مجهوله) الظاهر ان يقال لا تحذف التاء أو يقال لا تحذف اللام والتاء ولكن لما كان عدم حذف اللام مستلزما لعدم حذف التاء اكتفى بذكره وانما قلنا كذلك لان اللام انما زيدت على تقدير عدم الحذف لدفع التباس الامر بالمضارع كما مر (نحو لتضرب) بضم التاء وفتح الراء (لقلة استعماله) أي استعمال مجهول أمر المخاطب (واجتلبت الهمزة) في أول أمر المخاطب بعد حذف حرف المضارعة (اذا كان ما بعده ساكنا) قيد به لان ما بعد حرف المضارعة اذا كان متحركا لم يلزم اجتلاب الهمزة بعد حذفه لامكان الابتداء بما بعده نحو هب وخف ودحرج من تهب وتخاف وتدحرج (للافتتاح) أي ليمكن الافتتاح والابتداء نحو اعلم وانصر وانطلق واستخرج من تعلم وتنصر وتنطلق وتستخرج وانما (٥٢) تعينت الهمزة لكونها أقوى الحروف والابتداء بالاقوى أولى كذا قيل وقيل انما تعينت الهمزة لاختصاصها بالبدأ في المخرج (وكسرت الهمزة) المجتلبة (لان الكسرة أصل في همزات الوصل) لان همزة الوصل زيدت ساكنة ثم حركت والاصل في تحريك الساكن الكسر كما يذهب اليه الرضي وابن الحاجب نقلا عن ابن جني متمسكا بان قاعدتهم اذا زادوا حرفا زادوه ساكنا ثم حركوها ان احتيج بخلاف ما اذا أبدلوها وقد غفل صاحب الفلاح عن هذه القاعدة فاعترض عليه بان ما ذكره ابن جني باطل لانه يلزم العود الى المهروب عنه وهو الهرب عن حرف ساكن الى حرف آخر ساكن مثل الاول والحق زيادتها متحركة لئلا يلزم المحذور وتحقيق الكلام في هذا المقام على ما ذكره المصنف ان هذه الهمزة وان كانت ساكنة لكن مجيئها قبل الساكن في الابتداء لانه قد علم انه اذا اجتمعت معه فلا بد من حذف أحدهما أو حركة أحدهما ولم يجز حذف (عندهم) الثاني ولا حركته لئلا يلزم تغيير البناء ولا حذف الهمزة لانه يفضي الى المهروب منه وهو الابتداء بالساكن فلم يبق الا حركة الهمزة فحركت وكسرت على ما هو الاصل في التقاء الساكنين وانما ضم ما يضم لعارض وانما كان الكسر أصلا في تحريك الساكن لان الجزم الذي هو السكون في الافعال عوض عن الجر في الاسماء لتعذر الجر فيها فلما ثبت بين السكون الجزمي في الافعال وبين الكسر المختص بالاسماء تعويض وتبديل واحتيج ههنا الى التعويض عن السكون جعل الكسر عوضه وانما سميت همزة الوصل لانه يتوصل بها الى النطق بالساكن ولهذا سماها الخليل سلم اللسان وقيل لانها تسقط في الدرج فيتصل ما قبلها بما بعدها ولما توجه ان يقال ان قولكم وكسرت الهمزة منقوض بمثل أكتب لان همزته مضمومة أجاب بقوله (ولم تكسر) الهمزة بل تضم مع ان الاصل الكسر (في مثل اكتب) أي في الفعل الذي عين مضارعه مضموم (لان بتقدير الكسرة يلزم الخروج من الكسرة) لصعوبة (الى الضمة) الحقيقية قوله (ولا اعتبار بالكاف الساكن) جواب لسؤال مقدر تقديره ظاهر (لان الحرف الساكن) مطلقا (لا يكون حاجزا حصينا) أي مانعا قويا يمنع الخروج المذكور

استعمال هذا الجنس والتخفيف به أولى ناظرا الى قوله وحذفت لا الى قوله الطرق (ومن ثمة) أي ومن أجل ان حذف اللام وحرف المضارعة في أمر المخاطب المعلوم لكثرة الاستعمال (لا يحذف) حرف الاستقبال (مع اللام في مجهوله) أي أمر المخاطب أعني يقال لتضرب باللام والتاء (لقلة استعماله) أي المجهول (واجتلبت همزة الوصل) وتخصيصها بالاجتلاب لكونها أقوى والابتداء بالاقوى أولى (بعد حذف حرف المضارعة اذا كان ما بعده ساكنا للافتتاح) أي ليمكن الابتداء اذ الابتداء بالساكن متعذر وأما اذا كان ما بعده متحركا فلا احتياج اليها نحو دحرج من تدحرج (وكسرت الهمزة) المجتلبة (لان الكسر أصل في تحريك همزات الوصل) لانها زيدت ساكنة عند الجمهور لما فيه من تقليل الزيادة ثم لما احتيج الى تحريكها حركت بالكسرة لانه أصل في تحريك الساكن لانه أبعد حركات الاعراب عن الاعراب لامتناع دخوله في قبيلين من المعربات وهما المضارع وما لا ينصرف ودخول أخويه في المعربات كلها فلما احتيج الى التحريك حركت بما هو أقل وجودا في الاعراب وأكثر شبها بالسكون الذي يوجد في بعض المعربات دون بعض ولان السكون والجزم عوض في الفعل من الكسرة في الاسم فعوض الكسر من السكون أيضا ولان وقوع اجتماع الساكنين كثير في الكلام بشهادة الاستقراء والافعال منه القدح المعلى وناهيك نوعا الاوامر من الافعال المشددة الاواخر وما ينجزم منها بانواع الجوازم وعندك ان للاكثر حكم الكل فتقدمت الافعال في اعتبار اجتماع الساكنين والاحتياج الى التحريك ومعلوم ان لا مدخل للجر في الافعال فافادت الكسر الخلاص من اجتماع الساكنين وذلك ظاهر وكون الكسرة طارئة بحكم المقدمة المعلومة بخلاف أختيها فانهما يفيدان الخلاص فقط والمفيد لفائدتين أولى بأن يكون أصلا فالكسرة أصل في تحريك الساكن وانما سميت المجتلبة للافتتاح همزة وصل لانها اجتلبت للتوصل بها الى النطق بالساكن ولذلك سماها الخليل سلم اللسان (ولم تكسر) الهمزة (في مثل اكتب) أي فيما كان عين المضارع فيه مضموما مع انها همزة وصل بل ضمت (لانه) أي الهمزة أو الشأن والثاني أقوى من جهة المعنى وان كان ضعيفا من جهة اللفظ لان حذف ضمير الشأن منصوبا ضعيف الا انه كثير في عبارات المصنفين (بتقدير الكسر) أي كسرها (يلزم الخروج من الكسرة) أي من كسرتها (الى الضمة) أي الى ضمة العين وهو ثقيل (ولا اعتبار بالكاف الساكن) في المنع عن ذلك الخروج (لان الحرف الساكن لا يكون حاجزا) أي مانعا (حصينا) أي قويا

(عندهم ومن ثم) أى ومن أجل ان الحرف الساكن لا يكون حاجزا حصينا (جعل واو قنوة ياء فى قنية) كسر القاف فيهما وقد يضم فيهما ويبقى الياء على حالها يقال قنوت الغنم وغيرها قنوة وقنية واقتنيتها اذا اقتنيتها أى أمسكتها لنفسك لا للتجارة فان قلت ان ارموا أمر وعينه مضموم مع ان همزته مكسورة وان اغزى أمر وعينه مكسورة مع ان همزته مضمومة قلت حركة العين فيهما عارضة لان أصل ارموا ارميوا اعل بالنقل والحذف وأصل أغزى أغزوى فاعل أيضا بنقل حركة الواو الى ماقبلها ثم حذفها لالتقاء الساكنين (وقيل تضم) الهمزة المجتلبة فى مثل اكتب (للاتباع) أى لاتباع حركة الهمزة بحركة عين الفعل ويكسر فيما يكون عينه مكسورا للاتباع أيضا ولم يتبع فى المفتوح لئلا يلزم الالتباس بينه وبين المضارع الموقوف فاذا قلت مثلا أعلم بفتح الهمزة وسكون الميم لم يعلم انه أمر أو مضارع أسكن آخره للوقف ولما توجه ان يقال ان قولكم الكسر أصل فى همزة الوصل منقوض بقولنا أيمن لان همزته مفتوحة مع انها للوصل أجاب بقوله (وفتح ألف أيمن) بضم الميم سماها ألفا لان الهمزة اذا وقعت أولا تكتب على صورة الالف ولانهما متقاربان فى المخرج ولذلك اذا احتاجوا الى تحريك الالف قلبوها همزة وقال فى الصحاح الالف على ضربين لينة ومتحركة فاللينة تسمى ألفا والمتحركة تسمى همزة ولهذا المعنى حكم الفقهاء زاد الله رفعة لاعلامهم بأن الحروف ثمانية وعشرون (مع كونه للوصل) ومع كون الكسر أصلا فى الوصل (لانه) أى أيمن (جمع يمين) لا يجيء على وزنه واحدة فى كلام العرب وأما الآجر والآنك فأعجميان وهو بمعنى القسم سميت بذلك لانهم كانوا اذا تحالفوا ضرب كل امرئ منهم يمينه على يمين صاحبه وان جعلت اليمين ظرفا فلا تجمعه لان الظروف لا تكاد تجمع (وألفه للقطع) أى والحال ان ألف الجمع لا يكون الا للقطع (ثم جعل) ألف أيمن (للوصل) بعد ان كان للقطع فى الاصل أى أجرى مجرى ألف الوصل فى سقوطه فى الدرج لا فى الكسر (لكثرته) استعمالا هذا مذهب الكوفيين وذهب البصريون الى انه مفرد على وزن أفعل اذ قد يجيء فى كلام العرب على وزنه مفرد مثل آجر وآنك وهو الاسرب وهما بالبناء أعجميين والمفرد هو الاصل وهمزته للوصل والا لما سقط فى الدرج وقال سيبويه انه من اليمن بمعنى البركة يقال يمن فلان علينا فهو ميمون قوله (وفتح ألف التعريف لكثرته أيضا) عطف على قوله وفتح ألف أيمن فيكون جوابا لسؤال مقدر * ثم اعلم انهم اختلفوا فى آلة التعريف فذكر المبرد فى كتابه الشافى ان حرف التعريف الهمزة المفتوحة وحدها وانما ضم اللام اليها لئلا يشتبه ألف التعريف بألف الاستفهام فيكون للقطع وقال سيبويه حرف التعريف اللام وحدها والهمزة زائدة للوصل لكنها فتحت مع ان أصل همزات الوصل الكسر لكثرة استعماله وقال الخليل ال بكمالها آلة التعريف ثنائى نحو هل فيكون همزته للقطع وانما حذفت فى الدرج لكثرة الاستعمال والمذاهب الثلاثة مذكورة فى شرح الرضى مع أدلتها لكنا تركنا المسائل وتركنا الدلائل لئلا يطول الكلام فمن رامها فليطالع ثمة واذا علمت ما قررناه فاعلم ان قوله وفتح ألف التعريف لكثرته انما يستقيم على مذهب سيبويه اذ هو جواب بعد تسليم كونه للوصل وهو ظاهر واضافة الالف الى التعريف لادنى ملابسة فتدبر

(عندهم) أى عند أهل هذا الفن (ومن ثمة) أى ومن أجل ان الحرف الساكن لا يكون حاجزا حصينا (جعل واو قنوة ياء فى قنية) مع ان ما قبلها ليس بمكسور الا ان النون لما كان ساكنا جعل كأنه معدوم وان ما قبل الواو وهو القاف مكسور فقلبت الواو ياء (وقيل) لم تكسر الهمزة فى مثل اكتب بل (تضم للاتباع) أى لاتباعها العين فى الضم لان خفة الموافقة بين المتقاربين غالبة على ثقل المخالفة بين الثقيل والاثقل (وفتح ألف أيمن) أى همزته ويجوز اطلاق الالف على الهمزة اما حقيقة بالاشتراك على ما قيل واما مجازا لكونها على صورتها فى بعض المواضع كما سيجيء ان شاء الله تعالى أو لكونهما متحدين ذاتا والاختلاف انما هو بالعارض ولذلك شبهوهما بالهواء والريح فكما ان الهواء اذا تحرك صار ريحا والريح اذا سكنت صارت هواء فكذا الالف اذا تحركت صارت همزة والهمزة اذا سكنت ومدت صارت ألفا (مع كونه للوصل) بدليل سقوطه فى الدرج والاصل فى ألف الوصل الكسر لما عرفت (لانه جمع يمين وألفه للقطع) لانه ألف أفعل وألفه مفتوحة (ثم جعل للوصل) أى عومل معاملة ألف الوصل بان أسقطت فى الدرج (لكثرته) أى لكثرة أيمن استعمالا وكثرة الاستعمال تقتضى التخفيف والتخفيف يحصل بالوصل اذ بالوصل تسقط الهمزة فى اللفظ ولا خفة مثل السقوط (وفتح ألف التعريف) مع كونه للوصل بدليل سقوطه فى الدرج (لكثرته) استعمالا (أيضا) أى كأيمن واعلم ان حرف التعريف عند سيبويه هو اللام وحده والهمزة للوصل فتحت مع ان أصلها الكسر لكثرة استعمال اللام وعند الخليل أل كهل علامة التعريف وانما حذفت عنده همزة القطع فى الوصل لكثرة استعمال أل وعند المبرد حرف التعريف هى الهمزة المفتوحة وحدها وانما زيدت اللام بعدها للفرق بين همزة التعريف وهمزة الاستفهام اذا عرفت هذا فقول المصنف ألف التعريف يحتمل أن يكون اشارة الى مذهب المبرد والظاهر لاضافة ألف فقط الى التعريف فعلى هذا معنى كلامه وفتح ألف التعريف لكونه للقطع لانه للتعريف لا للوصل الا انه عومل معاملة ألف الوصل بأن أسقط فى الدرج لكثرة هذه الالف استعمالا كما ان ألف أيمن عومل به معاملة ألف الوصل بان سقط فى الدرج لكثرته استعمالا ويحتمل أن يكون اشارة الى المذاهب الثلاثة ويكون اضافة الالف الى التعريف لادنى ملابسة

(وفتح ألف أكرم) هذا جواب عن سؤال مقدر وهو ان قولكم واجتلبت الهمزة بعد حذف حرف المضارعة ان كان ما بعدها ساكنا للافتتاح وكسرت الهمزة منقوض بمثل أكرم لان ما بعد حرف المضارعة وهو الكاف ساكن وهمزته مجتلبة مع انها مفتوحة وحاصل الجواب مع كون الهمزة مجتلبة وذلك (لانه ليس من ألف الامر) أي ليست مجتلبة للافتتاح حتى يكون للوصل فيلزم الكسر (بل ألف قطع) لانه (محذوف من تؤكرم) قوله (حذفت لاجتماع الهمزتين في أأكرم) استئناف فيقع جوابا لسؤال مقدر فكأن قائلا يقول لم حذفت الهمزة من تؤكرم فأجاب حذفت الخ يعني زيدت همزة مفتوحة في أول كرم لنقله الى باب آخر فيكون أكرم ومضارعه يؤكرم كيدحرج بالهمزة اذ المضارع هو الماضي مع زيادة حرف المضارعة فيه فاجتمع في الحكاية همزتان فتشبه نباح الكلب أو صوت السكران فحذفت استبعادا لهما وحذفت من البواقي طردا للباب وقد ترد في الضرورة كما في قول الشاعر * شيخ على كرسيه معمما * فانه أهل لان يؤكرما * ثم لما حذف حرف المضارعة لقصد بناء صيغة الامر أعيدت الهمزة لزوال علة حذفها وهي حرف المضارعة اذ بحذفها زال المضارعة فزال حكم الاطراد فان قلت لم لم تعد الواو في تعد بعد حذف حرف المضارعة للامر مع ان حذفها للاطراد أيضا وقد زال بزوال علته قلت لو أعيد لأعل ما الحذف اعلال فعله تبعا له فيكون سعي الاعادة ضائعا كذا قالوا * واعلم ان همزة استخرج وانطلق وغيرهما مما في أوله همزة سوى أكرم للوصل لا للقطع وكذا في مصدره وأمره لان أصل استخرج خرج فزيد السين والتاء في أوله لنقله الى باب آخر لكن لما زيد الحرف الاول ساكنا تعذر الابتداء فاجتلبت همزة الافتتاح ثم زيدت حرف المضارعة على أصل الماضي وحركت فلم يحتج الى الهمزة فيكون مضارعه يستخرج بلا همزة فلما حذف حرف المضارعة للامر بقي الحرف الاول ساكنا فاجتلبت الهمزة للافتتاح وقس عليه غيره وانما سمي مثل استخرج سداسيا ومثل انطلق خماسيا نظرا الى ثبوت الهمزة في الظاهر وان لم يكن جزأ من الفعل حقيقة كذا حققه المحققون (ولا يحذف ألف الوصل في الخط) أي في الكتابة ألف (حتى لا يلتبس الامر) للمخاطب (من باب علم) بالتخفيف (بأمر علم) بالتشديد ولما لم يحذف في الامر لدفع الالتباس بين هذين الامرين حملوا عليه ما لا التباس فيه من همزات الوصل كما في الاسماء والافعال والمصادر طردا للباب (فان قيل يعلم) أي لا يلتبس أحد الامرين بالآخر بل يفرق بينهما (بالاعجام) بكسر الهمزة وهو مصدر ومعناه وضع النقط على الحروف ومنه حروف المعجم أي حروف الخط المعجم ثم استعمل فيما هو الحاصل بالمصدر وعمموه وأرادوا به الحركات والنقط والتشديد وحاصل هذا السؤال منع الالتباس على تقدير حذف الهمزة في الكتابة لحصول الفرق بالاعجام لان العين في الامر من علم بالتخفيف عند الدرج ساكنة واللام يوضع لها فتحة والعين في الامر من علم بالتشديد يوضع عليها الفتحة واللام يوضع عليها الكسرة والتشديد فلا يلتبس أحدهما بالآخر في الخط كما لا يلتبس في اللفظ (قلنا الاعجام يترك) في الخط (كثيرا) فيلزم الالتباس المذكور (ومن ثم) أي ومن أجل أن الاعجام يترك كثيرا (فرقوا بين عمر) بضم الاول وفتح الثاني (و) بين (عمرو) بفتح الاول وسكون الثاني (بالواو) في الحالتين كتبوا حالتي الرفع والجر في الثاني دون الاول لئلا يلتبس أحدهما بالآخر عند ترك الاعجام وخصوا الزيادة بالثاني لخفته وثقل الزيادة ولم يكتبوا في حالة النصب للفرق بألف التنوين في الثاني دون الاول اذ هو غير منصرف فلا يدخله ألف التنوين ولما توجه أن يقال قولكم ولا تحذف ألف الوصل في الخط منقوض ببسم الله الرحمن الرحيم لان همزته للوصل مع انها حذفت في الخط أجيب

كاضافة كوكب الخرقاء وحينئذ معنى كلامه وفتحت الالف الملابسة للتعريف على تقدير كونها للوصل ولم تكسر مع ان الاصل فيه الكسر لكثرته أي لكثرة استعمال اللام فخفف بالفتحة وفتح أيضا على تقدير كونه وحده للتعريف أو مع اللام لانه للتعريف اذا وحده أو مع اللام وليس للوصل حتى يكسر الا انه عومل به معاملة ألف الوصل في السقوط في الدرج كما أن ألف أيمن عومل به معاملة الوصل فأسقط في الدرج لكثرة استعمال الالف (وفتح ألف أكرم) مع ان ما بعد حرف المضارعة من تكرم ساكن وعين المضارع ليست بمضمومة (لانه ليس من ألف الامر) أي جنس الالف الذي زيد للامر حتى يكسر (بل ألف قطع محذوف من تؤكرم) طردا للباب يعني ليس ما بعد حرف المضارعة من تؤكرم ساكنا بل متحركا في التقدير اذ أصله تؤكرم بالهمزة لكون ماضيه على أكرم فجيء بالامر على الاصل تفاديا بذلك عن الالتباس بين الامر من الثلاثي المجرد وبينه من المزيد فيه اذ لو قيل اكرم بكسر الهمزة لتلبس بالثلاثي المجرد أو لان علة حذف الهمزة وهي اجتماع الهمزتين والحمل على ما فيه اجتماع الهمزتين لما زالت بحذف حرف المضارعة من تؤكرم اذ سبب الحمل فيه وجود حرف المضارعة ردوها الى فصلها لان الاحتياج الى همزة الوصل انما هو عند الاضطرار وانما (حذفت) الهمزة من تكرم (لاجتماع الهمزتين في أأكرم) فانه مستكره (ولا تحذف ألف الوصل في الخط) مع ان الخط تابع للفظ (حتى لا يلتبس الامر من باب علم) بكسر العين وتخفيفه (بأمر علم) بفتح العين وتشديده (فان قيل يعلم بالاعجام) وهي الحركات والسكنات والنقطات والتشديدات والمدات جمع عجم كفرس وأفراس وهو ما يزول به العجمة وهي الالتباس والاشتباه (قلنا الاعجام تترك) تركا أو حينا (كثيرا) فحينئذ يحصل الالتباس (ومن ثمة) أي ومن أجل ان الاعجام تترك كثيرا (فرقوا بين عمر) بضم العين وفتح الميم (وعمرو) بفتح العين وسكون الميم (بالواو) بأن يكتبوه في الثاني حالتي الرفع والجر دون النصب لان

بقوله (وحذفت) أى همزة الوصل فى الخط (فى بسم الله) أى بسم الله الرحمن الرحيم (لكثرة استعماله) أى فى الكتابة وطولت الباء عوضا عنها (ولا تحذف من اقرأ باسم ربك) ومن باسم الله (لقلة استعماله) فى الكتابة بالنسبة الى بسم الله الرحمن الرحيم (وينجزم الامر) اذا كان ذلك الامر (باللام) سواء كان أمرا لغائب مطلقا أو أمرا (حاضرا) مجهولا (اجماعا) أى اتفاقا بين البصريين والكوفيين (لان اللام مشابهة بكلمة الشرط) مثل ان ولو (فى النقل) أى فى نقل معنى الفعل فكما ان ان تنقل الفعل من كونه مجزوما به الى كونه مشكوكا فيه كذلك لام الامر ينقل معنى المضارع من كونه اخبارا الى كونه انشاء فلما شابه كلمة الشرط فى النقل يعمل عملها وهو الجزم فلا فرق بين آخر المضارع المجزوم وبين آخر الامر باللام فى صحيحه ومعتله ومذكره ومؤنثه ومفرده ومثناه ومجموعه فتقول ليضرب ليضربا ليضربوا لتضرب لتضربا ليضربن كما تقول لم يضرب لم يضربا لم يضربوا لم تضرب لم تضربا لم يضربن وكذا حال ليخش مع لم يخش الى آخرهما وليرم مع لم يرم الى آخرهما وليغز مع لم يغز الى آخرهما (وكذلك المخاطب) أى كالامر باللام أمر المخاطب فى كونه مجزوما باللام (عند الكوفيين (٥٥) لان أصل اضرب لتضرب) مثلا (عندهم ومن ثم) أى ومن أجل ان أصل اضرب لتضرب (قرأ النبى عليه السلام فبذلك فلتفرحوا) باثبات اللام وحرف المضارعة على الاصل مكان فافرحوا وأيضا قد جاء فى الحديث باللام كقوله عليه السلام لتنهر ولو بشوكة * وقد جاء فى الشعر أيضا كقوله

لتقم أنت يا ابن خير قريش * فلتقض حاجة المسلمين *

وكل ذلك دل على أن أصل أمر المخاطب المعلوم باللام (فحذف اللام تخفيفا لكثرة الاستعمال) فيه بالنسبة الى الامر الغائب فيكون اللام مقدرة (ثم حذف علامة الاستقبال) وهو التاء فتكون مقدرة أيضا للفرق بينه وبين المضارع (فبقى الضاد) فى أول الكلمة (ساكنا) فتعذر الابتداء (فاجتلبت همزة الوصل) للافتتاح (ووضعت) همزة الوصل (موضع علامة الاستقبال وأعطى له) أى لهمزة الوصل وتذكير الضمير اما باعتبار الالف أو اللفظ المذكور (اثر علامة الاستقبال) وهو كون المضارع معربا (كما أعطى للفاء رب) أى الفاء الذى وضع موضع رب الذى هو حرف الجر (عمل رب) وهو الجر (فى قول الشاعر فمثلك) بكسر الكاف وجر اللام لان الفاء عمل عمل رب فتقديره فرب مثلك أى ورب امرأة مثلك (حبلى) وهى امرأة ذات حمل وهو مجرور تقديرا على انه صفة لان المثل لا يتعرف بالاضافة لتوغله فى الابهام كما بين فى النحو (قد طرقت) طرق بمعنى جاء ليلا من باب دخل وضمير المفعول محذوف راجع الى حبلى أى طرقتها بمعنى جئت اليها ليلا وهو عامل رب المقدر وقوله (ومرضع) عطف على حبلى أى امرأة لها ولد ترضعه فاذا وصفتها بارضاع الولد قلت مرضعة (فالهيتها) أى أشغلتها الضمير يرجع الى حبلى والى مرضع باعتبار كل واحدة منهما (عن ذى تمائم) أى عن صبى ذى تمائم والتمائم جمع تميمة وهى تعويذ تعلق على صدر الانسان وقد نهى عنها النبى عليه السلام حيث قال من علق تميمة فلا اتم الله له وقيل هى خرزة وأما المعاذات اذا كتب فيه القرآن وأسماء الله تعالى فلا بأس بها (محول)

ألف التنوين تخلفه حالة النصب لانه منصرف بخلاف الاول ولم يعكس بأن يكتبوه فى الاول لان الثانى خفيف وذلك ظاهر والزيادة فى الخفيف أولى (وحذفت الالف) فى الخط (فى بسم الله) من بسم الله الرحمن الرحيم مع انها ألف الوصل (لكثرة الاستعمال) وهى متداعية التخفيف (ولا تحذف) الالف (فى اقرأ باسم ربك) مع انها فى لفظ الاسم كما فى بسم الله (لقلة استعماله) وان كانت فى لفظ الاسم (وينجزم آخره) أى آخر الامر (فى الغائب باللام اجماعا) أى أجمع النحاة من البصريين والكوفيين على انجزامه اجماعا أو حكموا بانجزامه مجمعين (لان اللام مشابهة بكلمة الشرط) أعنى ان لانها أصل الباب (فى النقل) فكما ان ان ينقل معنى الماضى اذا دخل عليه الى الاستقبال نحو ان ضربت ضربت كذلك اللام اذا دخل على الخبر ينقل معناه الى الانشاء نحو ليضرب زيد فلما شابهتها فيه عملت عملها وهو الجزم (وكذلك المخاطب) أى مثل أمر الغائب أمر المخاطب فى كونه معربا مجزوما (عند الكوفيين لان أصل اضرب لتضرب) بالتاء كما هو القياس لان الدال على طلب الفعل انما هو اللام كما سبق (عندهم) أى عند الصرفيين من البصريين والكوفيين (ومن ثمة) أى ومن أجل ان أصل اضرب لتضرب (قرأ النبى عليه السلام فبذلك فلتفرحوا) بالتاء على الاصل المهجور موضع فافرحوا وقيل ان النبى عليه الصلاة والسلام لما كان مبعوثا الى الحاضر والغائب جمع بين اللام للغائب والتاء للحاضر (فحذفت اللام) من لتضرب أمر المخاطب (لكثرة استعماله) أى لكثرة استعمال جنس الامر المخاطب بالنسبة الى جنس أمر الغائب (ثم حذفت علامة الاستقبال) وهى التاء (للفرق بينه) أى بين أمر المخاطب (وبين المضارع المخاطب) اذ بعد حذف اللام من لتضرب بقى تضرب (فبقى الضاد ساكنا واجتلبت همزة الوصل) ليمكن الابتداء (ووضعت) الهمزة المجتلبة (موضع علامة الاستقبال) أعنى التاء (فأعطى له) أى للموضوع موضع علامة الاستقبال أعنى الهمزة (أثر) أى حكم (علامة الاستقبال) وهو الاعراب وأما اعرابه بالجزم فباللام المقدرة اعطاء (كما) أى مثل ان (أعطى للفاء رب عمل رب فى مثل قول الشاعر فمثلك) أى فرب مثلك فحذف رب وأعطى الفاء عمله وهو الجر وقوله (حبلى) صفة مثل (قد طرقت) أى طرقتها أى أتيتها ليلا وقوله (ومرضع) أى ذات رضيع عطف على حبلى (فالهيتها) أى اشغلتها (عن) صبى لها (ذى تمائم) جمع تميمة وهى التعاويذ التى تعلق فى عنق الصبى حفظا من اصابة العين وقوله (محول) أى أتى عليه حول كامل صفة ذى ولم يقل محولا لئلا يلتبس بما

اسمها ماصل من أحال أي أتى عليه حول كامل وهو صفة ذي تمائم والبيت الهمزة اصل كلامهم ان حرف المضارعة مقدر في أمر المخاطب فيكون معربا به واللام مقدرة أيضا فيكون مجزوما به فهم لا يفرقون بين المقدر والملفوظ وقد أجاب الزمخشري عنه فقال الكوفيون هو مجزوم بلام مقدرة وهذا خلف من القول لان حرف المضارعة هو علة الاعراب فانتفى بانتفائه كانتفائه في الاسم بانتفاء سببه فان زعموا ان حرف المضارعة مقدر فليس بمستقيم لان حرف المضارعة من صيغة الكلمة كالميم في اسم الفاعل فكما لا يستقيم تقدير الميم فكذا تقدير حرف المضارعة وهذا حاصل ما ذكره المصنف بقوله (وعند البصريين) الى آخر الدليل يعني أمر المخاطب المعلوم عند البصريين (مبني) على السكون لا معرب مجزوم (لان الاصل في الافعال البناء) لعدم توارد الفاعلية والمفعولية والاضافة عليها وأصل البناء السكون (وانما أعرب المضارع منها المشابهة) تامة عارضة (بينه وبين الاسم) كما مر وبني الماضي على الحركة لعلة المشابهة (ولم يبق المشابهة) أصلا (بين الامر المخاطب (وبين الاسم بحذف حرف المضارعة منه) فرجع الى أصل بنائه الذي هو السكون لكنه يعامل معاملة المجزوم في اسقاط الحرف من المفرد الصحيح نحو اضرب كما يقال لم تضرب وفي اسقاط الحركة من الناقص والاجوف نحو ارم وقل كما يقال لم ترم ولم تقل وفي اسقاط النون في التثنية والجمع والمفرد المؤنث نحو اضربا اضربوا اضربي كما يقال لم تضربا لم تضربوا لم تضربي قال الفاضل الرضي والذي غر الكوفيين حتى قالوا انه مجزوم والجازم مقدر معاملة آخره معاملة المجزوم (ومن ثم) أي ومن أجل ان حروف المضارعة سبب الاعراب وجودا وعدما (قيل فلتفرحوا معرب) مع انه أمر المخاطب (بالاجماع لوجود علة الاعراب وهي حرف المضارعة) ولما فرغ من بيان نفس صيغة الامر وكيفية أخذه من المضارع شرع فيما يتعلق به وبما يناسبه في كونه طلبا من اتصال نوني التأكيد وكيفية بناء آخره عند اتصالهما فقال (وزيدت في آخر الامر) مخاطبا كان وغائبا معلوما كان أو مجهولا (نونا التأكيد) احداهما مثقلة متحركة والاخرى مخففة ساكنة وفي المثقلة زيادة توكيد قال الخليل اذا جئت بالنون المؤكدة الخفيفة فأنت مؤكد واذا أتيت بالثقيلة فأنت أشد توكيدا وانما زيدتا في آخره لانه لا يجتمع في أوله زائدتان ولان الزيادة نوع من التغيير ومحل التغيير آخر الكلمة (لتأكيد الطلب) فالزيادة النون الثقيلة في أمر الغائب (نحو ليضربن ليضربان ليضربن لتضربن لتضربان ليضربنان) قدم المثقلة لشموله جميع الصيغ ولزيادة التوكيد فيها (وكذلك) أمر المخاطب نحو (اضربن الى آخره) أي اضربن اضربان اضربن اضربن اضربان اضربنان (وفتح الباء في) مثل (ليضربن) للغائب معلوما كان أو مجهولا ولتضربن للغائبة أيضا وفي أمر المخاطب المجهول بالنون الثقيلة أي حرك بالفتح مع ان الاصل السكون أما علة نفس التحريك فهو ما صرح به المصنف بقوله (فرارا من اجتماع الساكنين) وهما الباء والنون الاولى وأما علة تعيين الفتح فلخفته هذا هو التحقيق لكن المصنف تسامح وعلل الفتح به [illegible] آخر الامر بالمضارع المخففة (وفتح النون المشددة) في غير التثنية وجمع المؤنث فانهما فيهما مكسورة كما يجيء

اشتق من الحول أعني الحبل وفي وصف تلك النساء بالحبل والارضاع وفي وصف الصبي بكونه ذي تمائم وذي حول وذي تمائم اشارة الى كمال ميل النساء اليه أما في الوصف بالحبل والارضاع فظاهر وأما في وصف الصبي بذي تمائم فلان التميمة انما تجعل في عنق الصبي اذا كان في غاية الحسن وخيف عليه من اصابة العين وأما في جمع التميمة فلان أهله لا يرضون ولا يكتفون بتميمة واحدة أو تميمتين لفرط محبتهم وأما في الوصف بالحول فلانه في تلك الحال يظهر منه الكلمات اللطيفة اللذيذة والحركات المرغوبة الشهية ما لم يظهر قبلها ولا يظهر بعدها فيكون محبوبا في القلوب أكثر مما كان قبلها وبعدها (و) أما (عند البصريين فهو) أي أمر المخاطب بغير اللام (مبني) على السكون (لان الاصل في الافعال البناء) لان المعاني الموجبة للاعراب أعني الفاعلية والمفعولية والاضافة مستغنية عنها فوجب أن تبنى وهذا اختلاف لا تظهر ثمرته الا في اطلاق المجزوم على أمر الغائب واطلاق الجزم على سكونه وفي اطلاق الموقوف على أمر المخاطب واطلاق الوقف على سكونه (وانما أعرب المضارع) مع كونه من الفعل (لمشابهة) تامة (بينه وبين الاسم) كما مر فلا ينتقض بالماضي وانما بني الماضي على الحركة للمشابهة بينه وبين الاسم في الجملة أعني وقوعه صفة للنكرة كما مر (و) لما (لم تبق المشابهة) بوجه من الوجوه (بينه) أي بين الاسم (وبين الامر) للمخاطب (بحذف حرف المضارعة) لا في الحركات ولا في السكنات وهو ظاهر ولا في وقوعه صفة للنكرة ولانه صار انشاء والانشاء لا يقع صفة الا بتأويل بني على السكون الذي هو أصل في البناء (ومن ثمة) أي ومن أجل ان البناء لامر المخاطب انما هو بعدم بقاء المشابهة بحذف حرف المضارعة حكم بانه معرب فيما لم يحذف منه حرف المضارعة حتى (قيل فلتفرحوا معرب بالاجماع) من الفريقين (لوجود علة الاعراب وهي حرف المضارعة (وزيدت في آخر الامر) مطلقا غائبا كان أو مخاطبا معروفا كان أو مجهولا (نونا التأكيد) احداهما مثقلة والاخرى خفيفة (لتأكيد معنى الطلب نحو ليضربن) للغائب (وكذلك ليضربن الخ) على صيغة المعلوم أو المجهول وكذلك زيدت في اضربن اضربان اضربن اضربن اضربان اضربنان للمخاطب وكذلك لتضربن الخ للمجهول أو المعلوم (وفتح الباء) أي حرك بالفتح (في ليضربن) مع ان أصله السكون (فرارا من اجتماع الساكنين) هذا علة التحريك وأما تخصيص الفتح فلخفته ولصيانة الفعل من أخي الجر في الكسر والاحتراز من الثقل والالتباس في الضم (وفتح النون) الثقيلة اذ لا مجال للسكون الذي هو الاصل لمكان اجتماع

(الخفة) أي لطلب الخفة (وحذفوا واو ليضربوا) أي حذفوا الواو من الجمع المذكر من الامر الغائب عند زيادة نون التأكيد الثقيلة وكذا من الامر المخاطب نحو اضربن للتخفيف (اكتفاء بالضمة) ولانه لو لم يحذف التقى ساكنان مع انه لا التباس بالحذف (و) حذفوا (ياء اضربي) أي وحذفوا الياء من المفرد المؤنث المخاطبة عند زيادة لنون الثقيلة أيضا للتخفيف (اكتفاء بالكسرة) ولا يرد أن يقال ان الواو والياء علامتان والعلامة لا تحذف لان الحركتين اللتين قبلهما تدلان عليهما فكانا كأنهما لم تحذفا. توجه أن يقال ان مقتضى القياس أن تحذف الالف من التثنية اكتفاء بالفتحة كما حذفت الواو من الجمع اكتفاء بالضمة فلم لم يحذف أجاب بقوله (ولم يحذف ألف التثنية) مع أن القياس أن يحذف (حتى لا يلتبس) التثنية في المذكر والمؤنث (بالواحد) فيهما ولا اعتبار بكسرة النون لوقوعها في الطرف (وكسر النون الثقيلة) مع ان الاصل الفتح لخفته (بعد ألف التثنية) مطلقا أي مذكرا كان أو مؤنثا غائبا كان أو مخاطبا معلوما كان أو مجهولا فاجتهد أنت في الامثلة (تشبيها) لها (بنون التثنية) في وقوعها في الطرف بعد الالف فحركت بحركتها وحمل عليها جمع المؤنث (وحذف النون التي هي تدل على الرفع في مثل هل يضربان) بالنون الثقيلة (لان ماقبلها) أي النون الثقيلة مطلقا (يصير مبنيا) فهي علامة البناء فوجب حذف علامة الاعراب اذ لا يجتمع في كلمة واحدة اعراب وبناء حتى يجتمع علامتاهما وانما كان الفعل مبنيا عند اتصال نون التأكيد لتركبه مع النون والاعراب في الوسط فبني على الحركة والنون حرف لاحظ له من الاعراب فبقي الجزآن مبنيين كبعلبك وقيل انما بني لان ماقبل النون مشتغل بالحركة المجتلبة للفرق بين المفرد المذكر والجمع المذكر والواحد المؤنث ففتحوا في الاول وضموا في الثاني وكسروا في الثالث لاجل الفرق فلم يمكن الاعراب فرنحوا. وجب البناء لذلك مع ضعفه وانما قال في مثل هل يضربان ولم يقل في التثنية لان حذف نون الاعراب فيها التي ذكرها المصنف انما هو اذا لم يحذف قبل دخول النون بالجوازم مثلا اذا قلت لم يضربا فقد حذفت نون الاعراب بالجوازم قبل دخول نون التأكيد بخلاف هل يضربان لان هل لا يجزم الفعل لكن اذا أدخلت عليه نون التأكيد حذفت نون الاعراب لما ذكره المصنف (وأدخلت الالف الفاصلة) أي الفارقة بين النونات (في ليضربنان فرارا عن اجتماع النونات) أحدها نون جماعة المؤنث وثانيها وثالثها نون التأكيد الثقيلة فانهما نونان ساكنة ومتحركة ولا يمكن حذف نون جماعة النساء كما حذف الواو من الجمع المذكر لانه علامة ولا يدل حركة ماقبله عليه كما يدل الضمة على الواو في المذكر حتى يجوز حذفه (وحكم) النون (الخفيفة مثل حكم الثقيلة) في جميع ماذكرنا يعني فتح الباء في ليضربن فرارا عن اجتماع الساكنين وحذفت الواو والياء في ليضربوا واضربي اكتفاء بالضمة والكسرة (الا انه) أي النون الخفيفة (لا يدخل بعد الالفين) أحدهما ألف التثنية والثاني الفاصلة فلا يدخل التثنية مطلقا ولا الجمع المؤنث فبقي المفرد والجمع المذكر نحو ليضربن ليضربن ليضربن بفتح الباء في الاول وضمها

الساكنين ولا الضم والكسر لمكان الثقل فتعين الفتح (للخفة) والمناسبة للتشديد (وحذف واو ليضربوا) عند اتصال نون التأكيد به فقيل ليضربن (اكتفاء بالضمة) مع استطالة الكلمة بنون التأكيد وان كان اجتماع الساكنين على حده (و) حذف (ياء اضربي) عنده فقيل اضربن (اكتفاء بالكسرة) أيضا كذلك (ولم يحذف ألف التثنية اكتفاء بالفتحة) في اضربان (حتى لا يلتبس) المثنى (بالواحد) في الوقف ولا التباس في ليضربوا واضربي للفرق بالضم والكسر (وكسر النون الثقيلة بعد ألف التثنية) مع ان أصلها الفتح للخفة (مشابهة) أي لاجل المشابهة (بنون التثنية) في وقوعها بعد الالف وهذه العلة موجودة في الالف الفاصلة فيعلم ان حكمها حكم ألف التثنية اذ الاشتراك في العلة يوجب الاشتراك في الحكم فلذلك لم يذكر حكم الالف الفاصلة (وحذفت النون التي هي تدل على الرفع في مثل هل يضربان) أي في الامثلة الخمسة التي هي يفعلان وتفعلان ويفعلون وتفعلون وتفعلين اذا دخل عليها نون التأكيد وانما أورد كلمة هل ليكون يضربان طلبا أو يصير محلا لدخول نون التأكيد (لان ماقبل النون الثقيلة يصير مبنيا) لانه انما أعرب لمشابهته بالاسم ولما اتصل به النون التي لا تتصل الا بالفعل ورجح جانب الفعلية وصار الفعل بمنزلة جزء من كلمة كما في بعلبك وتعذر الاعراب سواء كان بالحرف أو بالحركة اذ لا اعراب في وسط الكلمة فرد الى ماهو أصل الفعل من البناء فحذفت علامة الاعراب لامتناع الجمع بين الاعراب والبناء ولم يحذف نون التأكيد لئلا يبطل الغرض وهو التأكيد (وأدخل الالف الفاصلة في ليضربنان) أصله ليضربنن (فرارا من اجتماع النونات) ولا يمكن حذف نون الجمع لانه ضمير الفاعل ولا حذف نون التأكيد للزوم بطلان الغرض فتعين الفصل بشيء واختص بالالف للخفة (وحكم) النون (الخفيفة) من حركات ماقبلها وحذف الضمير وحذف نون الاعراب معها (كحكم) النون (الثقيلة الا انها) أي النون الخفيفة (لا تدخل بعد الالفين) ألف التثنية والالف التي وجب فرض دخولها قبل الخفيفة في الجمع المؤنث حملا لها على الشديدة وان لم يجتمع النونات فيها لئلا يلزم مزية الفرع على الاصل اذ الاصل عدم الزيادة ألا ترى أن يونس حين أدخلها في فعل الجماعة أدخل الالف وقال اضربنان دون اضربن وماقيل ان اصالة الثقيلة انما هي عند الكوفيين ثم المناسبة المعلومة من قوانينهم تقتضي اصالة الخفيفة الا أن التأكيد في الثقيلة أكثر فالمناسبة أن يعدى من الخفيفة اليها ليس بشيء لان اصالة الثقيلة انما هي فيما وضعت له أعني التأكيد وهي كذلك الا أن الثقيلة أفادته أكثر

في الثاني وكسرها في الثالث وقس عليه أمر المخاطب (لاجتماع الساكنين في غير حده) أحدهما الالف والثاني نون التأكيد الساكنة وهو غير جائز ولم يمكن حذف الالف أما في التثنية فلئلا يلتبس المثنى بالواحد وأما في الجمع المؤنث فلئلا يلزم اجتماع النونين ولم يمكن أيضا تحريك الالف أما في التثنية فلانه ضمير وهو لا يتغير وأما في الجمع المؤنث فلانه الفصل وألف الفصل لا يقبل الحركة للزوم سكونه ولم يمكن أيضا تحريك نون التأكيد لانه خلاف وضعها اعلم ان قوله في غير حده وهو أن لا يكون الحرف الاول مدا والثاني مدغما احتراز عن اجتماع الساكنين في حده اذ هو جائز عندهم وهو أن يكون الحرف الاول مدا والثاني مدغما في حرف آخر نحو اضربنان ودابة وانما جاز ذلك لان المد الذي في حرف المد يقوم مقام الحركة والساكن اذا كان مدغما جرى مجرى المتحرك لان اللسان يرتفع عنهما دفعة واحدة فكانا كأنهما متحركان (وعند يونس تدخل) النون الخفيفة بعد الالفين (قياسا على الثقيلة) فأجاز التقاء الساكنين على غير حده فيما يمكن التلفظ بهما فيه وعليه قراءة من قرأ محياي بسكون ياء الاضافة (وكلاهما) أي كلا نوني التأكيد (تدخلان) على الوجه المشروح (في سبعة مواضع لوجود معنى الطلب فيها) الضمير يرجع الى السبعة على سبيل التغليب اذ لا يوجد في النفي معنى الطلب أو على سبيل التحقيق لان النفي لما شابه النهي أعطي حكمه فيكون انشاء حكما وفي تعليل المصنف اشعار بأن نوني التأكيد لا يدخلان فيما ليس فيه معنى الطلب كالماضي والمضارع الذي خاص للحال لعدم امكان تأكيده أما الماضي فلانه امضى فات وتأكيد الفائت ممتنع وأما المضارع فلان التأكيد انما يليق بما لم يحصل كما في والله لاضربن وأما وامتنع الحاصل في الحال فهو وان كان محتملا للتأكيد وذلك بان يخبر المخاطب ان الحاصل في الحال متصف بالتأكيد لكنه لما كان موجودا وأمكن المخاطب في الاغلب أن يطلع على ضعفه وقوته لم يؤكد كذا ذكره الرضي وأما المستقبل الذي فيه معنى الطلب فيمكن تأكيده لقصد تحصيل المطلوب على الوجه الابلغ وما يوجد فيه معنى الطلب سبعة أحدها (الامر) غائبا كان أو مخاطبا معلوما كان أو مجهولا (كامر) معناه ومثاله (و) الثاني (النهي نحو لا تضربن و) الثالث (الاستفهام) ومعناه السؤال عن حصول الفعل (نحو هل يضربن و) الرابع (التمني) وهو طلب حصول الشيء (نحو ليتك تضربن و) الخامس (العرض) بفتح العين وسكون الراء ومعناه الحث على الفعل (نحو ألا تضربن)

ثم أما دونه الخفيفة ولا شك أن ما يفيد معنى أصل في المادة لذلك المعنى بالنسبة الى ما دونه واصالتها بذلك المعنى متفق عليه وما نقل عن الكوفيين فانما هو بمعنى أن الخفيفة مخففة من الثقيلة لا كلمة برأسها كما هو عند سيبويه وقوله مع أن الفرع لا يجب أن يجري على الاصل في جميع الاحكام صحيح اذا لم يلزم من عدم الجريان عليه فساد وأما اذا لزم من عدم الجريان عليه فساد فلا كلام وههنا كذلك لما عرفته من لزوم مزية الفرع على الاصل وقوله فالمناسبة أن يعدى من الخفيفة اليها مدفوع بما ذكرنا من معنى الاصالة فقوله (لاجتماع الساكنين على غير حده) شامل لفعل الاثنين وجماعة الاناث وذلك لا يجوز لان الروابط بين الحروف الحركات فان فقدت في اثنين منها لا يمكن ربط أحدهما بالآخر ولا يجوز حذف أحدهما اذ في حذف الالف من المثنى يلزم الالتباس بالواحد ومن جمع الاناث يلزم بطلان العمل واجتماع النونين وفي حذف النون يلزم بطلان الغرض وتحريك النون خلاف وضعها وحده أي مرتبته في الجواز التي لا يجوز أن يتجاوزها فيه ويجوز في غيرها هو أن يكون الاول حرف لين والثاني مدغما وهذا لا يجوز بالاتفاق لان اللسان يرتفع عنهما دفعة واحدة من غير مشقة والمدغم فيه متحرك فيصير الثاني من الساكنين كلا ساكن فلا يتحقق التقاء الساكنين الخالص سكونهما وغير حده خلاف ذلك (وعند يونس) والكوفيين (تدخل) الخفيفة بعد الالفين (قياسا على الثقيلة) باقية على السكون عند يونس اعتبارا بعد الالف حركة كقراءة نافع محياي بسكون ياء الاضافة وصلا ومتحركة بالكسر للساكنين عند غيره وعليه حمل قوله تعالى ولا تتبعان بتخفيف النون وكسره على قراءة ابن عامر برواية ابن ذكوان (وكلتاهما) أي كلا نوني التأكيد (تدخلان في سبعة مواضع) لوجود معنى الطلب فيها في الجملة ففي بعضها بحسب نفس الامر ودلالته عليه اما مطابقة وهي الخمس الاول أو التزام وهو السادس فان القسم وان لم يكن فيه معنى الطلب الا ان الغالب ان يقسم المتكلم على ما هو مطلوب به فيلزمه الطلب أي طلب جوابه وأما نحو قوله والله لاعاقبن فمحمول على الغالب وفي بعضها لا بحسب نفس الامر بل بالمشابهة لما فيه معنى الطلب في نفس الامر وهو السابع ثم ان الغالب انما يطلب في العادة وغالب الامر ما هو مراد فكان ذلك مقتضيا للتأكيد لانه غرضه في تحصيله والطلب انما يتوجه الى المستقبل الغير الموجود فالتأكيد لا يكون الا في المستقبل وقيل الحاصل في الزمان الماضي لا يحتمل التأكيد وأما الحاصل في الزمان الحاضر وهو وان كان محتملا للتأكيد بان يخبر المتكلم بان الحاصل في الحال متصف بالمبالغة والتأكيد لكنه لما كان موجودا وأمكن المخاطب في الاغلب الاطلاع على ضعفه وقوته اختص نون التأكيد بغير الموجود والاليق بالتأكيد أعني المستقبل أحدها (الامر) مطلقا (كامر) ليضربن واضرب وليضربن واضربن (و) ثانيها (النهي) كذلك (نحو لا تضربن) ولا يضربن ولا يضربن (و) ثالثها (الاستفهام) نحو (هل تضربن و) رابعها (التمني نحو ليتك تضربن و) خامسها (العرض) بفتح العين وسكون الراء (نحو ألا تضربن) فالهمزة فيه للاستفهام دخلت على الفعل المنفي

وهو قريب من التمني لانك اذا عرضت على المخاطب الضرب فقد حثثته عليه وان حثثته الا على ما تمناه وليس باستفهام لانك لا تقصد بقولك الا تضربن السؤال عن ترك الضرب (و) السادس (القسم) أى الفعل المضارع الذى يدخل عليه اللام الموطئة للقسم فيقع جوابا للقسم (نحو والله ليضربن) وقس عليه الاستفهام والتمني والعرض فمعنى الاول الفعل المضارع الذى يدخل عليه حرف الاستفهام ومعنى الثانى يدخل عليه حرف التمني ومعنى الثالث يدخل عليه حرف التحضيض فهذه الحروف الاربعة تفيد فى المستقبل معنى الطلب والتوقع وتؤكده نوع تأكيد ولهذا جاز دخول نون التأكيد عليه كذا ذكره الرضى حيث قال ان نونى التأكيد لا يدخل فى المستقبل الذى هو خبر محض الا بعد أن يدل على أوله ما يدل على التأكيد أيضا كلام القسم نحو والله ليضربن واما اللازيدة نحو اما تفعلن ليكون ذلك توطئة لدخول نون التأكيد وايذانا به (و) السابع (النفى قليلا) أى تدخلان عليه دخولا قليلا لان دخولهما عليه ليس لوجود معنى الطلب بل (مشابهة بالنهى فى الصورة نحو لا تضربن والنهى) وهو فى اللغة المنع وفى الاصطلاح فعل يطلب به ترك الفعل من الفاعل فهو ضد الامر بحسب المفهوم لكنه (مثل الامر) بحسب الاحكام فهو يماثله (فى جميع الوجوه) المذكورة فى الامر من كونه مأخوذا من المستقبل وكيفية دخول نونى التأكيد عليه وكيفية حركة ما قبل النون (الا انه) أى النهى غائبا كان أو مخاطبا معلوما كان أو مجهولا (معرب بالاجماع) لوجود علة الاعراب وهو حرف المضارعة ولما فرغ من أقسام الفعل المبنى للفاعل شرع فى أقسام الفعل المبنى للمفعول وكيفية بنائه فقال (ويجىء المجهول) وهو فعل غير من صيغته بعد حذف فاعله وأقيم المفعول مقامه ويسمى أيضا المبنى للمفعول لكن كثر استعمال المجهول بين أهل الصرف واستعمال المبنى للمفعول بين أهل النحو (من الاشياء المذكورة) فيما سبق (من الماضى نحو ضرب) بضم الضاد وكسر الراء (الى آخره ومن المستقبل نحو يضرب) بضم الباء وفتح الراء (الى آخره) ولم يذكر الامر والنهى والنفى استغناء بذكر المستقبل لكونها مأخوذة منه فان قيل المفعول ضد الفاعل فى المعنى فكيف يجوز أن يقام مقامه ويرتفع ارتفاعه أجيب بأن الفعل طرفين طرف الصدور وهو الفاعل وطرف الوقوع وهو المفعول فهما متناسبان من حيث ان كل واحد منهما طرف الفعل وبهذه المناسبة جاز وقوع المفعول مقام الفاعل (والغرض من وضعه) أى المجهول (اما لخساسة الفاعل) حق العبارة أن يقال اما خساسة الفاعل بحذف اللام منه ومما عطف عليه أو يقال وضعه اما لخساسة الفاعل بحذف الغرض واثبات اللام فيه وفيما عطف عليه يعنى قد يكون الفاعل حقيرا بالنسبة الى المفعول فيحذف لتطهير اللسان من ذكره وأسند الفعل الى مفعوله لئلا يبقى الفعل بلا مسند اليه نحو شتم الخليفة أى شتم الفاسق الخليفة (أو عظمته) بالنسبة الى المفعول فيحذف لتطهيره عن لسانك نحو عوتب اللص أى عاقب السلطان اللص (أو شهرته) عند السامع فيكون ذكره عبثا فى الظاهر (أو خوفا عليه) أى على الفاعل نحو قتل عمرو أى قتل زيد عمرا فلو لم يحذف الفاعل يعلم ان زيدا قاتل فيقتص فيحذف ابهاما بأن القاتل غير معلوم ولما فرغ من ذكر حال حذف الفاعل فى المجهول شرع فى ذكر علة العدول من صيغة الى صيغة فقال (واختص) أى المجهول (بصيغة فعل) بضم الفاء وكسر العين (فى الماضى) من الثلاثى المجرد يعنى لما وجب تغيير صيغة الفعل بعد حذف الفاعل لئلا يلتبس المفعول الذى أقيم مقام الفاعل بالفاعل اختير هذا الوزن الثقيل فى المجهول دون المعلوم لكون المجهول أقل استعمالا منه للفرق بينهما واختير ذلك الوزن الذى هو فعل دون سائر الاوزان (لان معناه) أى معنى المجهول (غير معقول) أى بعيد فى قسم الافعال لقوله (وهو اسناد الفعل الى المفعول) بيان يفيد

وامتنع حملها على حقيقة الاستفهام لان المخاطب يعرف عدم الضرب فالاستفهام عنه يكون طلبا للحاصل فيتولد منه بقرينة الحال عرض على المخاطب وطلبه منه (و) سادسها (القسم) أى جوابه (نحو والله لاضربن) والجملة القسمية أعنى أقسم والله انشاء وجواب القسم أعنى لاضربن خبر (و) سابعها (النفى) و يدخلها نونا التأكيد دخولا (قليلا لمشابهة) أى لاجل المشابهة (بالنهى) فى الصورة وفى أنهما غير موجبين وفى كون حرفيهما لا (نحو لا تضربن والنهى) وهو صيغة يطلب بها الترك من الفاعل (مثل الامر فى جميع الوجوه) التى ذكرت من كونه مشتقا من المضارع وأحكام نونى التأكيد (الا انه) أى لكن النهى مطلقا (معرب بالاجماع) من الفريقين لوجود حرف المضارعة فيه (ويجىء المجهول) وهو ما حذف فاعله وأسند الى مفعوله (من الاشياء المذكورة) قوله (من الماضى) وما عطف عليه بيان الاشياء المذكورة (نحو ضرب) زيد فى ضربت زيدا (الى آخره) ومر بزيد فى مررت بزيد (ومن المستقبل نحو يضرب) زيد فى يضرب خالد زيدا (الى آخره) ومن الامر نحو ليضرب ومن النهى نحو لا يضرب وانما لم يذكرهما اكتفاء بذكر المستقبل لان صورتهما لما كانت صورته استغنى بذكره عنهما اذ يعلم من الاشتراك فى الصورة أن مجهولهما مثل مجهوله (والغرض من وضعه) أى من وضع المجهول واقامة المفعول مقام الفاعل (اما التبيين لخساسة الفاعل) واظهارها فان نفس خساسة الفاعل لا تصح أن تكون غرضا من وضع المجهول واقامة المفعول مقام الفاعل بل الغرض منها انما هو تبيين الخساسة واظهارها نحو شتم الامير اذا كان الشاتم شخصا خسيسا غير كفؤ للامير فيجهل ترك الفاعل تطهيرا للسان عنه (أو) تبيين (لعظمته) نحو ضرب اللص فيجهل تركه تطهيرا له عن اللسان (أو) تبيين (لشهرته) خوفا عليه (أو تبيين لجهالته) اذ ذلك الفعل بحيث لا يتصور صدوره الا عنه نحو خلق الانسان (واختص) المجهول (بصيغة فعل) بضم الفاء وكسر العين (فى الماضى لان معناه) أى معنى المجهول (غير معقول وهو اسناد الفعل الى المفعول) والمعقول اسناد الفعل

التامل فتقدير الكلام أن معنى المجهول بعيد في الافعال لانه اسناد الفعل الى المفعول واسناد الفعل الى المفعول بعيد لانه خلاف الاصل والظاهر (فجعل صيغته أيضا) أى كمعناه (غير معقول) أى بعيدا في الاسماء وحاصله أن معنى المجهول لما كان معنى بعيدا في قسم الافعال وهو الاسناد الى المفعول خيف أن يلحق المجهول بقسم الاسماء فجعل صيغته على صيغة لا توجد في الاسماء لئلا يتوهم انه من قسم الاسماء بسبب بعد معناه عن معنى الفعل واذا كان صيغته مما لا توجد في الاسماء علم انه من الافعال لا من الاسماء (وهى) أى تلك الصيغة الغير المعقولة (فعل) بضم الفاء وكسر العين فان قلت لو كسر الفاء وضم العين يحصل هذا المقصود اذ لا يوجد في الاسماء هذا الوزن أيضا قلت نعم الا ان الخروج من الكسرة الى الضمة أثقل من العكس لان الاول طلب ثقل بعد الخفة بخلاف الثاني (ومن ثم) أى ومن أجل أن هذه الصيغة غير معقولة (لا يجيء على هذه الصيغة كلمة) في كلام العرب (الا وعل) وهو معز الجبل (ودئل) وهو دويبة تشبه ابن العرس (وفي المستقبل) من الثلاثي المجرد (على يفعل) بضم حرف المضارعة وفتح العين أى يجيء صيغة المجهول في المستقبل على يفعل (لان هذه الصيغة مثل فعلل) بضم الفاء وفتح ما قبل الآخر (في الحركات والسكنات) لا في الحروف الاصول والزوائد (ولا يجيء عليه) أى والحال انه لا يجيء على وزن فعلل (كلمة) في كلام العرب الا جندب وهو ضرب من الجراد واسم رجل (أيضا) أى كما لا يجيء كلمة على فعل فيكون هذا الوزن غير معقول وحاصله أن المستقبل لما حذف فاعله وأسند الى مفعوله كان معناه بعيدا في الافعال خيف أن يلحق بقسم الاسماء فجعل صيغته على صيغة لا توجد في قسم الاسماء لئلا يتوهم انه من الاسماء كما جعل كذلك في الماضي لذلك قيل انما ضم أول المضارع حملا على الماضي وفتح ما قبل آخره ليعدل ضمة الاول بالفتحة في المضارع الذى هو أثقل من الماضي ولما فرغ من بيان علامة بناء المجهول في الماضي والمستقبل من الثلاثي المجرد شرع في علامته فيما عدا الثلاثي المجرد فقال (ويجيء المجهول (في الزوائد من الثلاثي المجرد) أراد بالزوائد ما كان ماضيه أكثر ولم من ثلاثة أحرف فيتناول الرباعي المجرد والملحق بالرباعي وما زيد على الرباعي أيضا وحاصله ما عدا الثلاثي المجرد (بضم الاول وكسر ما قبل الآخر في الماضي) نحو أكرم وفرح وقوتل ودحرج وتدحرج واستخرج وقس عليها ما عداها (وبضم الاول وفتح ما قبل الآخر في المستقبل) نحو يكرم ويفرح ويقابل ويدحرج ويتدحرج ويستخرج وقس عليها ما عداها (تبعا للثلاثي) أى يجيء المجهول من غير الثلاثي على الوجه المذكور في الماضي والمضارع فقط اتباعا غير الثلاثي له لكونه أصلا قوله (الا في سبعة أبواب) استثناء من قوله الماضي فقط يعني يجيء المجهول من الزوائد على الثلاثي بضم الاول وكسر ما قبل الآخر في جميع الماضي الا في سبعة أبواب فانه لا يكتفى فيها بهذا القدر من البيان بل لا بد فيهما من قيد زائد وبيانه (انه يجيء) المجهول في تلك السبعة (بضم أول متحرك منه) هذا هو القيد الزائد الذى قصد بيانه في تلك السبعة ولهذا قدمه على قوله (مع ضم الاول وكسر ما قبل الآخر) وقد مر أن هذا عام لجميع الابواب في الماضي (وهى) أى السبعة المذكورة (تفعل وتفوعل وافتعل وانفعل وافعنلل واستفعل وافعوعل) واعلم أن المراد بأول المتحرك منه الحرف المتحرك أولا من الفعل كالتاء في افتعل لان الهمزة وان كانت في أول الكلمة لكنها ليست من الفعل لانها للوصل كما سبق فعلم أن قوله الا في سبعة أبواب بضم أول متحرك منه تغليب اذ لا يمكن أن يقال ان الفاء في تفعل وتفوعل أول متحرك منه لان التاء فيهما من الفعل ولهذا قال عند تفصيل حكمهما (وضم الفاء في الاولين) ولم يقل وضم أول متحرك منه

لمن صدر عنه أعني الفاعل (فجعل صيغته أيضا) أى كمعناه (غير معقولة وهى فعل) ليناسب اللفظ المعنى وقيل انما غير صيغة الفعل بعد حذف الفاعل اذ لو لم يفعل لالتبس المفعول المرفوع لقيامه مقام الفاعل بالفاعل وانما اختير المفعول هذا الوزن الثقيل دون المبني للفاعل لكونه أقل استعمالا منه وانما غير الثلاثي في المجهول الى وزن فعل دون سائر الاوزان لكون معناه غريبا في الافعال اذ الفعل من ضرورة معناه ما يقوم به فلما حذف منه ذلك خيف أن يلحق في أول وهلة النظر بقسم الاسماء فجعل على وزن لا يكون في الاسماء ولو كسر الاول وضم الثاني يحصل هذا الغرض الا أن الخروج من الكسرة الى الضمة أثقل من العكس لان الاول طلب ثقل بعد الخفة بخلاف الثاني (ومن ثمة) أى ومن أجل أن صيغة فعل غير معقول (لا يجيء على هذه الصيغة كلمة في الاسماء) أصلا في كلام العرب (الا وعل) بضم الواو وكسر العين وهو معز الجبل (ودئل) بالضم والكسر أيضا وهو دويبة تشبه ابن العرس ولو كانت هذه الصيغة معقولة لشاعت في كلامهم (و) يجيء المجهول (في المستقبل على يفعل) بضم حرف المضارعة وفتح ما قبل الآخر (لان هذه الصيغة غير معقولة أيضا لانها) أعني يفعل (مثل فعلل) بضم الفاء وسكون العين وفتح اللام الاولى (في الحركات والسكنات ولا يجيء عليه) أى على فعلل (كلمة) في كلامهم (أيضا) أى كما لا يجيء على فعل فتكون هذه الصيغة غير معقولة أيضا ليتناسب اللفظ والمعنى (ويجيء) المجهول (في) الابواب (الزوائد من الثلاثي المجرد) كلها أى مما زادت حروفه على ثلاثة أحرف سواء كان رباعيا مجردا أو مزيدا فيه أو ثلاثيا مزيدا فيه (بضم) الحرف (الاول وكسر ما قبل الآخر في الماضي) نحو دحرج وأكرم (وبضم) الحرف (الاول) أصلية كانت الضمة كما في الرباعيات أو عارضية كما في غيرها (وفتح ما قبل الآخر) أصلية كانت الفتحة كما في يتفعل ويتفاعل ويتفعلل أو عارضية كما في غيرها (في المستقبل) نحو يدحرج ويكرم ويتدحرج ويستخرج (تبعا للثلاثي) فيهما (الا في سبعة أبواب فان أول المتحرك يضم مع ضم الاول) فيها في الماضي (ويكسر ما قبل الآخر وهى تفعل وتفوعل) وعلم حكم تفعلل منهما (وافتعل وانفعل وافعنلل واستفعل وافعل) وحكم افعول وافعلل وافعنلل وملحقه علم منها (وضم الفاء في الاولين) أى تفعل وتفوعل

أيضا كذا الحال في الخمسة الباقية أي ضم الفاء في تفعل ونحوه في مع ضم الاول وكسر ماقبل الآخر فيهما (حتى لا يلتبسا بمضارعي فعل) بالتشديد (وفاعل) يعني لو اكتفى في تقطع مثلا بضم الاول وهو التاء وكسر ماقبل الآخر وهو الطاء وأبقى القاف مفتوحا لم يعلم أنه مجهول الماضي من باب التفعل أومضارع معلوم من باب التفعيل وكذا لو اكتفى في تباعد مثلا بضم الاول وهو التاء وكسر ماقبل الآخر وهو العين وأبقى الباء مفتوحا لم يعلم انه مجهول الماضي من باب التفاعل أومضارع من باب المفاعلة (وضم أول المتحرك منه في الخمسة الباقية حتى لا يلتبس) الماضي المجهول من هذه الخمسة (بالامر) المخاطب من هذه الخمسة أيضا (في) حال (الوقف) ولما كان في كيفية الالتباس نوع خفاء أراد أن يبينه تفهيما للمبتدي ففسره بقوله (يعني اذا قلت واقتعل) بفتح التاء مثلا في المجهول في الوقف بوصل الهمزة واقتعل في الامر أيضا لزم اللبس) يعني اذا اكتفى في اقتصر مثلا بضم الاول وهو الهمزة وكسر ماقبل الآخر وهو الصاد وأبقى التاء مفتوحا وقيل واقتصر بوصل الهمزة واسكان الراء للوقف لم يعلم انه ماض مجهول وصل همزته ووقف آخره أو أمر مخاطب جزم آخره وان بين الالتباس بقيدين أحدهما الوقف والآخر وصل الهمزة اذ لو لم يوقف لم يلتبس أحدهما بالآخر لان آخر الماضي مفتوح وآخر الامر مجزوم وأيضا لو قطع الهمزة لم يلتبس اذ هي في المجهول مضمومة وفي الامر مكسورة (فضم التاء في افتعل لازالته) اى لازالة اللبس المذكور (فقس الباقي عليه) وقياسه واضح لا نطول الكتاب بذكره وماذكر من البيان في مجهول الماضي والمضارع اذا لم يكن الفعل معتل العين اما اذا كان معتل العين فليس صيغة المجهول على ماذكر ظاهرا اذ يقال في مجهول قال مثلا قيل وسيأتي حكمه في موضعه ان شاء الله تعالى * واعلم أن في تخصيص الابواب السبعة المذكورة بهذا الحكم نظرا اذ كل فعل في أوله همزة وصل فعلامة بناء المجهول منه أن يضم أول المتحرك منه مع ضم الاول وكسر ماقبل الآخر وذلك احد عشر بابا الخمسة مثل انطلق واكتسب واحمر واحمار واستخرج واعشوشب واجلوذ واقعنسس واسلنقى واحرنجم واقشعر فاذا ضم اليها تفعل وتفاعل نحو تقطع وتباعد صار عدد الابنية ثلاثة عشر فالقصر على السبعة تقصير فلا تكن من القاصرين (فصل في اسم الفاعل) لما فرغ من قسم الافعال شرع في قسم الاسماء المشتقة وقدم منها الفاعل لعدم اختصاصه بفعل دون فعل ولكثرة استعماله بالنسبة الى ما عداه (وهو اسم مشتق من المضارع المعلوم لمن قام به الفعل بمعنى الحدوث) قوله اسم جنس يشمل جميع الاسماء مشتقة أو غير مشتقة وقوله مشتق من المضارع يخرج الاسماء الغير المشتقة كالفاعل الذي أسند اليه الفعل وكالمصدر وغيرهما وقوله لمن قام به الفعل

ولم يقتصر على ضم الاول فيهما (حتى لا يلتبسا) أي الاول والآخر ذكر المتعدد في هذا اللف على الاجمال كقوله تعالى وقالوا لن يدخل الجنة الامن كان هودا أو نصارى (بمضارع فعل) بالتشديد في تفعل (وتفاعل) في تفوعل في الوقف (وضم أول المتحرك منه في الخمسة الباقية حتى لا يلتبس) الماضي المجهول (بالامر) الحاضر (في الوقف يعني اذا قلت واقتعل بفتح التاء في) الماضي (المجهول في الوقف بوصل الهمزة) وقلت (واقتعل في الامر) الواو ههنا في واقتعل لا لعطف اقتعل على اقتعل يعني اذا قلت واقتعل واقتعل أحدهما في الماضي والآخر في الامر ويحتمل أن يكون للعطف فيكون اقتعل معطوفا على اقتعل لا على واقتعل فيكون تقديره واقتعل (يلزم الالتباس فضم التاء) في الماضي المجهول (لازالته فقس الباقي) وهو الاربعة الاخيرة (عليه) أي على اقتعل

(فصل في اسم الفاعل) قال ابن الحاجب وبه سمي بلفظ الفاعل الذي هو وزن اسم الفاعل من الثلاثي لكثرة الثلاثي فجعلوا أصل الباب له فلم يقولوا اسم المفعل والمستفعل وفيما قال نظر لانه ليس القصد بقولهم اسم الفاعل اسم الصيغة الآتية على وزن فاعل بل المراد اسم ما فعل الشيء وهو الفاعل لا المفعول فانه اسم من وقع عليه الفعل يعني انما سمي به نحو ضارب لانه اسم ما فعل الشيء وهو الفاعل اللغوي وهذا اسمه وانما لم يقولوا اسم المفعل والمستفعل بمعنى الذي فعل الشيء اذ ليس أن المفعل والمستفعل بمعنى الذي فعل الشيء بخلاف الفاعل فانه جاء بمعنى الذي فعل الشيء وانما أطلقوا اسم الفاعل على من لم يفعل الفعل كالمنكسر والمتدحرج والجاهل والضامر لان الاغلب فيما بني له هذه الصيغة أي الصيغة التي تسمى في الاصطلاح اسم الفاعل أن يفعل فعلا كالقائم والقاعد والمخرج والمستخرج (وهو اسم) يتناول غير المقصود وقوله (مشتق) بالذات (من المضارع) يخرج المصادر وأسماء الذوات وانما حكم بكونه مشتقا من المضارع دون غيره لموازنته اياه في الحركات والسكنات والمفهوم من كلام بعضهم انه مشتق من الماضي فكأنه نظر الى أن الماضي أصل بالنسبة الى المضارع وأن التصرف في الاشتقاق من الماضي أقل وقوله (لمن قام به الفعل) في الجملة فيدخل فيه نحو زيد مقابل عمرو أو أنا مقترب من فلان أو متبعد منه أو مجتمع معه فان هذه الاحداث نسبة بين الفاعل والمفعول لا يقوم بأحدهما معينا دون الآخر الا ان قيامه ينسب الى ما ينسب اليه الحدث صريحا ولا يعتبر قيامه بما نسب اليه ضمنا فكأنه قام بأحدهما معينا ويخرج أسماء المفعول والموضع والزمان والآلة دون أفعل التفضيل لان زيادة الكرم مثلا كرم فيصدق عليه انه قام به الفعل والاولى أن يقول لما قام وذلك لان المجهول أمر مبهم يذكر بلفظ ما واسم الفاعل لم يوضع للشيء باعتبار كونه عاقلا بل وضع لمعنى قائم بذات عاقلة كانت تلك الذات أو غير عاقلة ولعله قصد تغليب العاقل على غير العاقل وقوله (بمعنى الحدوث) بحسب الوضع

يخرج اسم المفعول والآلة واسمى الزمان والمكان وقيل يخرج أيضا اسم التفضيل ولا يخرج الصفة المشبهة لكن هذا القيد لا يشمل بعض أسماء الفاعلين نحو زيد مقابل عمرو وأقرب من فلان أو متباعد عنه ومجتمع به فان هذه الاحداث نسب بين الفاعل والمفعول لا يقوم بأحدهما معينا دون الآخر كذا قيل وقوله بمعنى الحدوث يخرج الصفة المشبهة لان وضعها على الثبوت والدوام لا على الحدوث ولهذا لو قصد بها الحدوث ردت الى صيغة اسم الفاعل فيقال فى حسن حاسن الآن أو غدا ومنه قوله تعالى فى ضيق وضائق به صدرك وهذا مطرد فى كل صفة مشبهة ولا ينتقض التعريف بمثل دائم وباق بناء على انهما ليسا بمعنى الحدوث بل بمعنى الاستمرار لان الاستمرار مدلول جوهر الكلمة لا مدلول الصيغة فيدلان بصيغتهما على الحدوث أيضا كما يدل يدوم ويبقى بحسب الصيغة على الحدوث اعلم أن قوله بمعنى الحدوث يخرج ما هو على وزن اسم الفاعل اذا لم يكن بمعنى الحدوث بل بمعنى الاستمرار نحو فرس ضامر أى مهزول بخفيف الميم وشازب بالشين والزاى المعجمتين بمعنى الضامر وعذره أن يقال ان قصد الاستمرار فيهما عارض ووضعها على الحدوث كما فى قولك الله عالم أو كان أبدا كذا قرره الفاضل الرضى (واشتق) اسم الفاعل (منه) أى من المضارع دون غيره من الافعال ومن المصدر (لمناسبتهما) أى لمناسبة بينهما (فى الوقوع) موقعه فى كونه (صفة النكرة وفى غيره) من المناسبات المذكورة فى صدر فصل المضارع واذا كان مشتقا من المضارع وهو من الماضى وهو من المصدر كان مشتقا من المصدر بواسطة كما هو مذهب السيرافى وقد سبق ما اشارة اليه فى صدر الكتاب (وصيغته من الثلاثى المجرد) صحيحا كان أو معتلا (على وزن فاعل) نحو ناصر وبائع قيل ولهذا يسمى به لكثرة الثلاثى أى ولاجل أن اسم الفاعل من الثلاثى على فاعل سمى بلفظ الفاعل لجميع اسم الفاعل كالمنفعل والمستفعل لكثرة الثلاثى ولم يقولوا اسم المنفعل ولا اسم المستفعل ورد بأنه ليس القصد بقولهم اسم الفاعل اسم الصيغة التى يجيء على وزن اسم الفاعل بل المراد اسم ما فعل الشيء ولم يأت المنفعل والمستفعل بمعنى الذى فعل الشيء حتى يقال اسم المنفعل والمستفعل * واعلم انهم أطلقوا اسم الفاعل على من لم يفعل الفعل كالمنكسر والجاهل والضامر والمتثل لان الاغلب فيما بنى له هذه حركة الصيغة ان يفعل فعلا كالقائم والقاعد والخارج والمستخرج وغير ذلك قوله (وحذف) شروع فى بيان كيفية اشتقاق اسم الفاعل الثلاثى من المضارع المعلوم أى حذف أولا (علامة الاستقبال من يضرب) مثلا ولو قال من يفعل لكان أوفق لما بعده (فادخل الالف) عقيب الحذف دون سائر حروف المد (لخفتها بين الفاء والعين) نحو الضاد والراء فى ضارب (لان فى الاول) أى لان الشأن لو زيد فى الاول (يصير) اسم الفاعل (مشتبها) أى ملتبسا (بالمتكلم) وحده لانه لو زيد فى الاول تحركت بالفتح لتعذر الابتداء بالساكن ودخلة الفتح فيلتبس بالمتكلم الذى عينه مكسور مثل اضرب ولو كسر الالف يلتبس أيضا بالامر من مكسور العين اذ لا اعتبار بحركة الآخر نحو اضرب ولو ضم يلتبس أيضا بالامر من مضموم العين نحو انصر ولو زيد فى الآخر فيلتبس بتثنية الماضى فى مثل فعلا وقيل يلزم أن يصير اعرابه تقديريا ولو زيد بين العين واللام يلتبس بصيغة المبالغة نحو فتاح وصار ولا اعتبار بالاعجام واذا بطل الاقسام بأسرها تعين أن يزاد بين الفاء والعين (وكسر عينه بعد زيادة الالف) أى لا يجوز غير الكسر فى عين المضارع فان كان مضموما أو مفتوحا فى الاصل كسر نحو ناصر وعالم وان كان مكسورا أبقى عليه نحو ضارب (لان) الشأن (بتقدير الفتحة) وفى بعض النسخ بتقدير النصب والمراد الفتح

فدخل فيه نحو مؤمن وكافر وواجب ودائم وباق وضامر فى فرس ضامر وعالم فى الله عالم يخرج الصفة المشبهة لان وضعها على الاطلاق لا الحدوث ولا الاستمرار فاذا قصد بها الحدوث ردت الى صيغة اسم الفاعل فيقال فى حسن حاسن الآن أو غدا وكذلك يخرج أفعل التفضيل لان معناه ليس بمقيد بأحد الازمنة كالصفة المشبهة فى كريم وأكرم فشخص ثبت له الكرم وزيادة لا انه ما حدثا له (واشتق) اسم الفاعل (منه) أى من المضارع (لمناسبتهما) أى لمناسبة كل واحد من اسم الفاعل والمضارع الآخر (فى الوقوع صفة لنكرة وغيره) من المشابهات التى مر ذكرها واعمل المصدر المعرف باللام على غير القياس (وصيغته) أى صيغة اسم الفاعل (من الثلاثى) المجرد صحيحا كان أو غيره (على وزن ضارب) غالبا اذ قد يجيء على وزن فعول كصبور وفعيل كرحيم (و) انما ترك هذا القيد لانه سيذكر هذين الوزنين (حذف علامة الاستقبال من يضرب) لئلا يتوهم من أول الامر انه مستقبل (وأدخل الالف) للفرق بينه وبين الماضى وخص الالف بالزيادة من بين سائر حروف المد (لخفتها بين الفاء والعين لانه) أى الادخال (فى الاول يصير) اسم الفاعل (مشابه المتكلم) على تقدير فتح الالف الذى هو الاصل لخفته نحو أنصر وأضرب وأعلم وعلى تقدير الضم مع كونه ثقيلا يلتبس بالامر فى الوقف وبالمتكلم المجهول فى مثل يعلم ويلزم النزول من الضمة الى الكسرة فى مثل يضرب وعلى تقدير الكسر يلتبس بالامر فى مثل يضرب ويعلم ويلزم الخروج من الكسرة الى الضمة فى مثل ينصر ولا مجال لابقائه على السكون وان الادخال فى الآخر يصير انه مشابها بتثنية الماضى بعد تحريك اللام للضرورة (وكسر عينه) أى عين المضارع فيما لم يكن مكسورا وعلم منه حكم ما كان مكسورا وهو الابقاء على الكسر ولذا لم يذكره (لانه) أى اسم الفاعل (بتقدير النصب) أى الفتح أطلق

(يصير مشابها) أي مشابها (بماضي المفاعلة) فانك اذا قلت ضارب بفتح الراء لم يعلم انه اسم الفاعل من يضرب أو فعل ماض من المضاربة (و بتقدير الضمة يثقل) أي يصير ثقيلا وهو ظاهر (و بتقدير الكسرة أيضا) أي كتقدير الفتحة (يلزم الالتباس بأمر باب المفاعلة) فاذا قلت ضارب بكسر الراء لم يعلم انه اسم الفاعل من يضرب أو أمر من المضاربة اذ لا اعتبار بحركة الطرف (ولكن أبقي) الكسر (مع ذلك) الالتباس (للضرورة) أي لعدم امكان الفتح والضم كما بينا ولعدم امكان السكون لالتقاء الساكنين واعترض عليه بعض الشارحين بأن هذا الجواب ضعيف لان التزام الثقل أولى من التزام الالتباس فنقول التزام الالتباس سيما في قليل الوقوع سيما فيما يمكن دفعه اذ يمكن ههنا دفعه بالتنوين وتركه أولى من التزام الثقل بالضمة سيما بعد ألف المد اذ بذلك يكون أثقل و يدل على ما ذكرنا انهم قلبوا الياء ألفا في مثل مختار في الفاعل والمفعول دفعا للثقل مع انه يلتبس أحدهما بالآخر بعد القلب لا قبله واكتفوا بالفرق التقديري (وقيل اختيار الالتباس) على تقدير الكسر (بالامر) أي بأمر باب المفاعلة (أولى) من اختيار الالتباس بماضي المفاعلة (لان الامر مأخوذ من المستقبل والفاعل مشابه به) مشابهة تامة فيكون بين الامر واسم الفاعل مؤاخاة ومناسبة بخلاف الامر وماضي باب المفاعلة فاختيار الالتباس بين الامرين المتناسبين أولى من اختياره بين الامرين المتباينين اذا تعين اختيار أحدهما ولما فرغ من بيان كيفية بناء اسم الفاعل من الثلاثي المجرد شرع في كيفية بناء الصفة المشبهة فقال (وتجيء الصفة المشبهة) ولم يجعل لها فصلا على حدة بل ذكرها في ذيل اسم الفاعل من الثلاثي للمشابهة التامة بينهما كما يذكره فكأنها منه وقدمها على اسم الفاعل من غير الثلاثي لعدم المناسبة بينهما اذ الصفة المشبهة لا تجيء من غير الثلاثي وعرفوها بأنها اسم اشتق من فعل لازم لمن قام به على معنى الثبوت قولنا اسم جنس يشمل جميع الاسماء مشتقة أو غير مشتقة وقولنا اشتق من فعل لازم يخرج غير المشتقات ومشتقات الفعل المتعدي وقولنا لمن قام به يخرج اسم المفعول اللازم المتعدي بحرف الجر كمذهول عنه وممرور به واسم الزمان والمكان والآلة وقولنا على الثبوت أي الاستمرار يخرج اسم الفاعل اللازم كقائم وقاعد فانه مشتق من فعل لازم لمن قام به لكن على معنى الحدوث و يخرج أيضا مثل ضامر وشازب وطالق وان كان بمعنى الثبوت لانه في أصل وضعه للحدوث وذلك لان صيغة الفاعل موضوعة للحدوث كما بيناه في اسم الفاعل * واعلم أن المشابهة بينها وبين اسم الفاعل من حيث المعنى ومن حيث اللفظ اما الاول فلان الصفة المشبهة ما قام به الحدث المشتق هي منه فمعنى زيد حسن زيد ذو حسن والحسن حدث أي مصدر قائم بزيد كما أن اسم الفاعل محل الحدث المشتق هو منه فمعنى زيد ضارب زيد ذو ضرب فلا فرق بينهما معنى الا من حيث الحدوث في أحدهما وضعا والثبوت في الآخر كما عرفت وأما الثاني فلان الصفة المشبهة اسم يثنى ويجمع ويذكر ويؤنث كما كان اسم الفاعل كذلك فلما كانت مشابهة له سميت مشبهة وعملت عمله ولما كانت صيغة الصفة المشبهة سماعية ومختلفة لا يضبطها قياس بل أمرها يتوقف على المسموع اشار الى الامثلة المسموعة بقوله وتجيء الصفة المشبهة (على هذه الابنية) أي تجيء على وزن فعل بفتح الفاء وكسر العين (نحو فرق) من الباب الرابع بمعنى الجبان (و) على وزن فعل بفتح الفاء وسكون العين نحو (شكس) من الباب الرابع أيضا بمعنى سيء الخلق وحكى الفراء رجل شكس بكسر الكاف وهو القياس لان ماضيه بالكسر أيضا والجمع شكس بضم الاول وسكون الفاء

حركة الاعراب على حركة البناء على طريق الاستعارة المشابهة الصورية أي بتقدير نصب عين المضارع لاستقامته فيما لم يكن منصوبا اتباعا لما كان منصوبا حتى يكون كله منصوبا (يصير مشابها لماضي المفاعلة) وكان التزام الزيادة بعد حذف علامة الاستقبال لدفع الالتباس بالماضي وان كان من غير هذا الباب فلو اختاروا هذه المشابهة لوقعوا فيما فروا منه (وبتقدير الضم) فيما لم يكن مضموما اتباعا لما كان مضموما (يثقل) اسم الفاعل (و بتقدير الكسر) فيما لم يكن مكسورا للاتباع (أيضا) أي كتقدير النصب (يلزم الالتباس بأمر باب المفاعلة ولكن أبقي) اسم الفاعل (مع ذلك) الالتباس (للضرورة) واختيار الالتباس أولى من اختيار الثقل لان لغتهم سالمة عن كل بشاعة وثقلة (وقيل اختيار الالتباس بالامر أولى) من اختيار الالتباس بالماضي (لان الامر) مأخوذ (من المستقبل والفاعل مشابه به) بل اسم الفاعل مأخوذ من المستقبل أيضا على ما ذكره المصنف ولهذه المناسبة اختير اتحادهما في الصيغة * (وتجيء الصفة المشبهة) باسم الفاعل معنى لانها لمن قام به الفعل ولفظا لانها تثنى وتجمع وتؤنث كما ان اسم الفاعل كذلك وهي اسم مشتق من فعل لازم لمن قام به فقط على معنى الثبوت وقولنا فقط ليخرج افعل التفضيل اذ كما يقوم الفعل لمن اشتق له يقوم به الزيادة أيضا و باقي القيود ظاهرة ولم يتعرض لتعريفها وتعريف افعل التفضيل لقرب تعريفهما من تعريف اسم الفاعل حتى عدا عند أهل هذا الفن من اسم الفاعل ولذلك لم يعدهما في المشتقات من المصدر وأوردهما في فصل اسم الفاعل وانما قدمهما على بيان صيغة اسم الفاعل من غير الثلاثي لانهما مختصان بالثلاثي (على هذه الابنية) أي ليست صيغ الصفة المشبهة قياسية كصيغ اسم الفاعل والمفعول لانهم لم يجروها على قياس يضبط بأصل كما في اسم الفاعل والمفعول بل أتوا بها مختلفة الصيغ مع اتفاق صيغة الفعل في كثير منها ولم يأت شيء منها على القياس الا الالوان والحلى والعيوب الظاهرة فانها أتي بها على افعل كابيض وأبلج وأعور (نحو فرق) بفتح الفاء وكسر العين وهذا غالب من فعل بكسر العين (وشكس)

(و) على وزن فُعْل بضم الفاء وسكون العين نحو (صلب) من الباب الخامس بمعنى الشديد وكذا الصليب منه (و) على وزن فِعْل بكسر الفاء وسكون العين نحو (ملح) من الباب الاول وكذا من الباب الخامس يقال هو مالح ولا يقال المالح الا في لغة رديئة (و) على وزن فُعُل بضمتين نحو (جنب) من الباب الخامس من الجنابة سواء أفرده وجمعه ومؤنثه ومذكره وربما طابق فجمعه أجناب وجنوب (و) على وزن فَعَل بفتحتين نحو (حسن) من الباب الخامس وهو ضد القبيح والجمع الحاسن غير قياس ومؤنثه حسنة وحسناء أيضا (و) على وزن فَعِل بفتح الفاء وكسر العين نحو (خشن) من الباب الخامس وهو ضد اللين هذا تكرار لما سبق من المثال الاول اذ وزنه هذا الوزن أيضا أجاب عنه بعض الشارحين بأن الاول من الباب الرابع وهذا من الخامس فلا يتكرر فنقول هذا الجواب ضعيف اذ المقصود بيان أوزان الصفة من أي باب كان لا بيان وزن الصفة من كل باب والاولى أن يذكر صفر مثلا من الباب الرابع بمعنى الخالي بوزن ملح لاختلاف ما بينهما ويؤيده ما ذكرنا اطلاق قوله وتجيء الصفة المشبهة على هذه الابنية الخ وعدم تقييد شيء منها بأنه من باب كذا وأما تخصيص أحول فلعله يذكرها (و) على وزن فَعَال بفتح الفاء نحو (جبان) من الباب الخامس من الجبن وهو ضد الشجاعة يقال رجل جبان وامرأة جبان فهو مؤنث وان جعلته من الباب الاول يكون وزن الصفة فعال بكسر العين نحو جبان فيكون مذكرا وعبارة المصنف تحتملهما (و) على وزن فُعَال بضم الفاء نحو (شجاع) من الباب الخامس بمعنى شديد القلب عند البأس وجمعه شجعة وشجعان بكسر الشين وسكون الجيم فيهما ومؤنثه شجاعة وقال أبو زيد لا توصف به المرأة ولك أن تكسر الشين فتقول شجاع وحينئذ يجيء جمعه شجعة بفتح الشين وسكون الجيم وشجعة بفتحتين (و) على وزن فعلان بفتح الفاء وسكون العين نحو (عطشان) من الباب الرابع معناه ظاهر وجمعه عطشى بفتح العين وسكون الطاء وعطاش بضم العين وعطاش بالكسر ومؤنثه عطشى أيضا وجمعه عطاش بالكسر فقط قال ابن الحاجب تجيء الصفة المشبهة من جميع الابواب الثلاثية اذا كان بمعنى الجوع والعطش وضدهما على فعلان كجوعان وشبعان وعطشان وريان (و) على وزن أفعل بفتح الهمزة وفتح العين نحو (أحول) من الباب الرابع (وهو) أي هذا الوزن (مختص بباب فعل) بكسر العين ولم يجيء من مفتوح العين ومضمومه (الا ستة) كلمات فانها تجيء من فعل بضم العين يعني ان افعل يجيء قياسا من فعل بكسر العين من الالوان والعيوب والحلى الا هذه الكلمات ولا يجيء شيء من الابنية المذكورة سوى افعل قياسا من شيء من الابواب فلهذا صرح بأنه مختص بباب فعل ولم يصرح فيما عداه بأنه مختص بكذا قال ابن وهو الحاجب في كافية التصريف ان كان الماضي المجرد من فعل بكسر العين من الالوان والعيوب والحلى فيبنى على افعل قياسا ومثله بعض شارحيه نحو أسود وأعور وأملح (نحو أحمق) أي نحو القليل العقل (وأخرق) وهو ضد الرفيق (وآدم) في مختار الصحاح الآدم من الناس الاسمر والجمع أدمان والآدم من الابل الشديد البياض وقيل هو الابيض الاسود المقلتين يقال بعير آدم وناقة أدماء (وأرعن) وهو الاحمق ومؤنثه رعناء (وأعجف) العجف الهزال والانثى عجفاء والجمع عجاف بالكسر على غير قياس (وأسمر) وهو لون معروف (وزاد الاصمعي) على هذه الستة (الاعجم) يقال في لسانه عجمة أي عجز لا يقدر على الكلام أصلا ومنه سميت البهيمة عجماء لانها لا تتكلم والاعجم أيضا من لا يفصح ولا يبين كلامه والانثى عجماء (وقال الفراء) في جواب هذه السبعة (أحمق من حمق) بالكسر (وهو لغة في حمق) بالضم فكان أحمق قياسا وفيه بحث لان حمق اذا كان بالضم يجيء الصفة منه أحمق وأما اذا كان بالكسر يجيء الصفة منه حمق بفتح الحاء وكسر الميم لا أحمق كذا في مختار الصحاح فلا يغني في الجواب كون الكسر لغة في الضم (وكذلك) أي كما أن حمق بالكسر لغة في حمق بالضم (يجيء خرق وسمر وعجف) بالكسر في الكل كما يجيء بالضم فيه فالكسر لغة في الضم أيضا ثم لما أراد تعميم الحكم في كلمات السبعة بعد ذكر أربعة منها قال (أعني فعل) بالكسر (لغة فيهن) أي في السبعة المذكورة كلها فيكون كل واحد من الكلمات السبعة قياسا واعلم ان أبنية الصفة المشبهة ليست منحصرة فيما ذكره المصنف من الابنية العشرة بل يجيء أيضا على وزن فعيل مثل كريم وعلى وزن فعول بفتح الفاء وتشديد العين نحو غيور وعلى وزن فيعل بفتح الفاء وكسر العين نحو ضيق وعلى وزن فعول بفتح الفاء نحو وقور وعلى وزن فعال بضم الفاء وتخفيف العين نحو ملاح ولما فرغ من بيان أبنية الصفة المشبهة شرع في اسم التفضيل فقال (ويجيء أفعل التفضيل الفاعل) ولم يجعل له بابا اصلا على حدة أيضا لقوة مشابهته لاسم الفاعل والصفة المشبهة أيضا

بفتح الفاء وسكون العين من فعل مكسور العين (وصلب) بضم الفاء وسكون العين (وملح) بكسر الفاء وسكون العين (وجنب) بضمهما (وحسن) بفتحهما (وخشن) بفتح الفاء وكسر العين (وشجاع) بضم الفاء (وجبان) بفتحها وهذه السبعة من فعل مضموم العين ولذا ذكر خشن (وعطشان) بفتح الفاء وسكون العين من فعل مكسور العين (وأحول) بفتح الهمزة والعين وسكون الفاء (وهو) أي وزن أحول (مختص بباب فعل) مكسور العين (الا ستة) منه فانها تجيء من فعل بضم العين (نحو أحمق وأخرق وآدم وأرعن وأسمر وأعجف وأسمر وزاد الاصمعي) على هذه الستة (الاعجم) قال انه من فعل بالضم أيضا (قال الفراء الاحمق من حمق) بكسر العين (وهو لغة في حمق) بضم العين (وكذلك) أي كما أن حمق يجيء بالضم (يجيء خرق وسمر وعجف أعني فعل) بضم العين (لغة فيهن) أي في هذه الثلاثة يعني ان أصلها من فعل بالكسر الا انها لغة من فعل بالضم (ويجيء أفعل) بفتح الهمزة والعين وسكون الفاء (التفضيل الفاعل) على غيره

وبيان المشابهة لهما يعرف بما ذكرناه فى الصفة المشبهة مع ان اسم الفاعل فى المشابهة ثم بحسب المعنى كما قيل والاشبه أن يقال لما ذكر أن افعل يجىء للصفة كان مظنة أن يتوهم أن افعل لايجىء لغير الصفة فلدفع هذا الوهم قال ويجىء افعل لتفضيل الفاعل أى كما يجىء للصفة المشبهة وعرفوه بانه اسم اشتق من فعل لموصوف بزيادة على غيره فقولنا اسم اشتق من فعل يتناول جميع المشتقات من الافعال وقولنا لموصوف بزيادة على غيره يخرج ماعدا اسم التفضيل قال الفاضل الرضى وهو ينتقض بنحو فاضل وغالب وزائد ولو احترز عن مثله بان قال المراد ما اشتق من فعل لموصوف بزيادة على غيره فيه أى فى الفعل المشتق منه لاتنتقض بنحو طائل أى زائد فى الطول على غيره والاولى أن يقال هو المبنى على افعل لزيادة صاحبه على غيره فى الفعل أى فى الفعل المشتق هو منه ويدخل فيه خير وشر لكونهما فى الاصل أخير وأشرر فخففا بالحذف لكثرة الاستعمال وقد يستعملان على القياس اه كلامه (من الثلاثى) الذى (غير مزيد فيه) يعنى الثلاثى المجرد (مما ليس بلون ولا عيب) لفظة لازائدة لتأكيد النفى ولما خص افعل التفضيل بالفاعل وبالثلاثى المجرد وبما ليس بلون ولا عيب وجب عليه أن يبين عدم مجيئه للمفعول وعدم مجيئه من غير الثلاثى المجرد وعدم مجيئه من الالوان والعيوب فبين الثانى بقوله (ولا يجىء) افعل التفضيل (من) الفعل (المزيد فيه) أى من غير الثلاثى المجرد (لعدم امكان محافظة جميع حروفها) لضمير يرجع الى المزيد فيه باعتبار الكلمة التى يصدق هو عليها ولهذا أنث (فى) بناء (افعل) لان افعل ثلاثى مزيد فى أوله همزة التفضيل فاستعمال محافظة جميع حروف الكلمات الرباعية والخماسية والسداسية فى وزن افعل. على تقدير عدم حذف حرف أو حروف منها وان حذفت التبس المعنى اذ لو قلت من دحرج مثلا أدحر بحذف الجيم من آخره لم يعلم انه من تركيب دحرج وكذا لو حذفت الهمزة من أخرج وزيدت فى أوله همزة التفضيل وقلت أخرج لم يعلم ان معناه كثير الخروج أو كثير الاخراج وقس عليه ماعداه وكل ماذكر مبنى على انه لاصيغة للتفضيل الا افعل وانما قصروا عليه اختصارا واعلم ان بناء افعل من الزوائد مطلقا غير قياس عند الجمهور وأما عند سيبويه فغير قياس فيما عدا باب الافعال وأما فى باب الافعال فمع كونه ذا زيادة قياس عنده واختار المصنف مذهب الجمهور وبين الثالث بقوله (ولا) يجىء (من لون ولا عيب لان فيهما يجىء افعل للصفة المشبهة) كما ذكرنا (فيلزم الالتباس) بين الصفة والتفضيل على تقدير بناء افعل منهما للتفضيل أيضا فانك اذا قلت زيد الاسود ولم يعلم انه بمعنى ذو سواد أو بمعنى الزائد فى السواد وهذا التعليل انما يتم اذا بين ان افعل الصفة يقدم بناؤه على افعل التفضيل وهو كذلك لان مايدل على ثبوت مطلق الصفة مقدم بالطبع على مايدل على زيادة على الآخر فى الصفة والاولى موافقة الوضع لما هو بالطبع * واعلم انه أجاز الكوفيون بناء افعل التفضيل من لفظى السواد والبياض خاصة قياسا وقالوا لانهما أصلا الالوان ويحتجون أيضا فى البياض بقول الراجز جارية فى درعها الفضفاض * أبيض من أخت بنى اباض وقال المبرد ليس البيت الشاذ بحجة على الاصل المجمع عليه وفى السواد بقول الآخر * لانت أسود فى عينى من الظلم * والبيتان شاذان عند البصريين واعلم انه يجب على المصنف أن يقول وانه لايجىء من لون ولا عيب ظاهر لان العيب الباطن يبنى منه افعل التفضيل نحو فلان أبلد من فلان وكذا أرعن وأهوج وأخرق وأعجم وألكن وأحمق وأنكد وأشكس وأعسر وأجهل وغير ذلك مع ان بعضها يجىء منها افعل الصفة أيضا كما مر فلا يطرد تعليله كما لايطرد دعواه والحكم بان كل هذه الامثلة مع كثرتها شاذة برمتها ولو غير واقع فى كلامهم بل الواقع الجوازة قياسا والجواب عنه بأن المراد

وهو المبنى على افعل لزيادة صاحبه على غيره فى المصدر المشتق هو منه فيخرج عنه نحو فاضل وزائد وغالب ويخرج عنه أيضا نحو طائل أى زائد فى الطول على غيره ويدخل فيه خير وشر لكونهما فى الاصل أخير وأشرر فخففا بالنقل والاستغناء لكثرة الاستعمال وقد يستعملان على القياس فى لغة ردية وعليها جاء قولها صغراها شراها هذا من قول امرأة قالت لحلبائها انى اذا مت فاذا دفنتمونى فأتى لى رجل فأخرجنى واذهب بى الى مكان لايعرفنا أهله ثم فعلت المرأة ما قالت وأخرجها الرجل وانطلق بها اياما الى مكان آخر ثم تحولت الى الحى بعد برهة فبينما هى ذات يوم قاعدة مرت بها بناتها فنظرت اليها الكبرى فقالت أمى والله وقالت لها الوسطى صدقت والله قالت المرأة كذبتما ما بالكما بأم ولا لابيكما بامرأة فقالت لهما الصغرى أما تعرفان عيباها تعلقت وخرجت بمادة فقالت الام عند ذلك صغراها شراها وانما يجىء أفعل لتفضيل الفاعل بشرط كونه (من الثلاثى) احترز به عن الرباعى المجرد والمزيد فيهما فانه لايجىء منهما حال كونه (غير مزيد فيه) أى فى الثلاثى وبشرط كونه (مما ليس بلون ولا عيب ولا يجىء من المزيد فيه) ولا مما كان فى حكمه من الرباعى المجرد والمزيد فيه (لعدم امكان محافظة جميع حروفها فى أفعل) اذا لم تحذف منه شيأ وان حذفت الزوائد فقلت هو أخرج من استخرج مثلا يلتبس بأفعل من الثلاثى أى لم يعلم ان المراد منه كثير الخروج أو كثير الاستخراج (ولا يجىء) أيضا (من لون ولا عيب) أى لايجىء من عيب على القياس ظاهرا كان العيب أو باطنا وأما ما جاء من العيوب الباطنة من نحو أجهل وأحمق وأضل فهو على غير قياس فعلى هذا لايحتاج الى تقييد العيب بالظاهر كيف وقد عد الزمخشرى وصاحب اللباب والمصنف وغيرهم أحمق من الشواذ مع انه من العيوب الباطنة (لان) الشأن (فيهما) أى فى اللون والعيب (يجىء أفعل للصفة فيلزم الالتباس) اذ لو جاء فيهما افعل للتفضيل أيضا فقيل اسود مثلا لم يعلم ان المراد ذو سواد أو زائد فى السواد

من العيب العيب الظاهر ليس بشيء لانه قوله فيما سيأتي وأحمق من هبنقة من العيوب الباطنة يدل على أن اشد واحسن من العيب الظاهر فالظاهر والباطن فالفهم والتحقيق فيما ذكره الفاضل الرضي من انه لا يبنى افعل التفضيل من الالوان والعيوب الظاهرة لان غالب الالوان يأتي افعالها على افعل وافعال بتشديد اللام فيهما كابيض واسود واحمر واحمار فحمل ما جاء من الثلاثي عليهما في عدم بناء افعل التفضيل واما العيوب المحسوسة فليس الغالب فيها المزيد فيه بل الغالب الثلاثي لكن بعض المزيد فيه أكثر استعمالا فيه من غيره كاحول واعور فانهما أكثر استعمالا من حول وعور ولهذا لم تقلب واوهما ألفا حملا على احول واعور ومالم يجئ منه افعل ولا افعال كالعرج والعمى لم يبن منه لكون بعضه مما لا يقبل الزيادة والنقصان كالعمى والبواقي محمولة على القسمين في الامتناع اذا عرفت هذا فاعلم انك اذا قصدت التفضيل من الافعال التي تعذر بناء افعل منها كالرباعيات والمزيدات وكالالوان والعيوب فطريقه أن تبنى افعل من فعل يصح بناء افعل منه على حسب غرضك الذي تقصده ثم جئت بمصادر تلك الافعال التي امتنع بناء افعل منها فتنصب على التمييز مثلا اذا قصدت كثرة الفعل قلت أكثر دحرجة واذا قصدت حسنه قلت أحسن انتقاشا واذا قصدت قبحه قلت أقبح عورا واذا قصدت شدته قلت أشد بياضا وقس عليه ما عداه وبين الاول بقوله (ولا يجيء بناء افعل (لتفضيل المفعول) بعد بنائه لتفضيل الفاعل (حتى لا يلتبس) تفضيل المفعول (بتفضيل الفاعل فان قيل لم لا يجعل الامر على العكس حتى لا يلزم الالتباس بين تفضيل الفاعل وتفضيل المفعول (قلنا جعله) أي التفضيل (للفاعل أولى) من جعله للمفعول يعني انهم لو جعلوه مشتركا لالتبس أحدهما بالآخر لاطراده فأرادوا جعله لاحدهما دون الآخر لدفع الاشتباه فوجدوا جعله للفاعل أقيس وأولى من المفعول (لان الفاعل مقصود في الكلام) أي لا يفيد الكلام بدونه لكونه مسندا اليه (والمفعول فضلة) في الكلام لافادته بدونه فان قلت المراد من الفاعل الذي بني افعل لتفضيله صيغة فاعل مثل ضارب والفاعل الذي هو مقصود في الكلام هو الفاعل في الاعراب وهو ما أسند اليه الفعل مقدما عليه مثل زيد في قولك ضرب زيد فكم بين المعنيين فلم يلزم من كون الثاني مقصودا في الكلام كون الاول كذلك اذ يجوز أن يقال قتلت الضارب بجعل ضارب مفعولا وفضلة في الكلام وكذا المفعول الذي هو فضلة في الكلام هو المفعول في الاعراب لا المفعول في الصيغة اذ يجوز أن يقال جاءني المضروب بجعل المضروب فاعلا قلت المراد شاذ بالفاعل في الاعراب لما كان مقصودا والفاعل في الصيغة هو الدال عليه كان مقصودا أيضا وكذا المفعول في الاعراب لما كان فضلة والمفعول في الصيغة هو الدال عليه كان فضلة أيضا والضارب في قولنا قتلت الضارب مفعول بالنسبة الى قتلت فهو مفعول المتكلم وان كان بالنسبة الى الضرب فاعلا والمضروب في قولنا جاءني المضروب فاعل بالنسبة الى جاءني فهو جاء وان كان مفعولا بالنسبة الى الضرب (وأيضا يمكن التعميم في) قسم (الفاعل) لانه لا مفعول الا وله فاعل في الاغلب وانما قلنا في الاغلب احترازا عن نحو مجنون ومبهوت (دون) قسم (المفعول) اذ لا يقال لا فاعل الا وله مفعول اذ لم يجئ المفعول من نفس اللازم فلو جعل التفضيل للمفعول لبقي الفاعل مع كونه مقصودا في الكلام وأكثر وأعم من المفعول خاليا عن معنى التفضيل وهو خلاف القياس وترك الاولى لاستلزامه أن يبقى كثير من الافعال بلا تفضيل كذا نقل عن سيبويه ولما بين ان افعل لا يجيء من المزيد فيه ولا من عيب ولا لتفضيل المفعول وكان يرد على كل واحد من هذه الاحكام الثلاثة النقض بأمور تنافيه أشار الى الجواب عنه فقال (و) نحو (أشغل من ذات النحيين) حال كونه (لتفضيل المفعول) وكذا أشهر وأعذر وألوم وهذا اشارة الى ما يرد على الحكم الثالث ومعنى أشغل من ذات النحيين أشد مشغولية من امرأة ذات النحيين والنحي بالكسر زق السمن قيل هي امرأة من بني تيم تبيع السمن فأتاها خوات بن جبير الانصاري يبتاع منها ما عندها أحدا (و) نحو (هو أعطاهم) للدينار (و) نحو (أولاهم) للمعروف حال كونهما (من الزوائد) من باب الافعال وكذا أكرم لي من فلان وهذا اشارة الى ما يرد على الحكم الاول وانما حكموا بأنهما من الزوائد لعدم مجيء الثلاثي منهما بدلالة المعنى ولا (و) نحو (أحمق من هبنقة) حال كونه (من العيوب) الباطنة وهذا اشارة الى ما يرد على الحكم

وان قصد تفضيل الزائد على الثلاثي وتفضيل اللون والعيب توسل اليه بأشد ونحوه مثل هو أشد منه استخراجا وأحسن منه بياضا وأحسن دحرجة وأقبح عمى (ولا يجيء أفعل لتفضيل المفعول حتى لا يلتبس) بتفضيل الفاعل) اذ لو قيل أضرب لم يعلم ان المراد أكثر ضاربية أو أكثر مضروبية (فان قيل لم لا يجعل على العكس) بأن يجيء افعل لتفضيل المفعول دون تفضيل الفاعل (حتى لا يلزم الالتباس قلنا جعله للفاعل أولى) من عكسه (لان الفاعل مقصود) حيث لم يتم الكلام بدونه (والمفعول فضلة في الكلام) لان الكلام يتم بدونه فبناؤه للمقصود أولى (وأيضا يمكن التعميم في الفاعل دون المفعول) اذ لا مفعول الا وله فاعل في الاغلب ولا ينعكس فلو جعلوه حقيقة في المفعول لبقي اسم الفاعل مع أنه أكثر عاريا عن معنى التفضيل الا بالقرينة لعدم اللفظ الدال عليه حقيقة فيبقى كثير من الافعال لا تفضيل لان المفعول لا يجيء من اللوازم والفاعل عام (ونحو أشغل) أي أكثر مشغولية (من) امرأة (ذات النحيين) أي الزقين وقصتها معروفة (لتفضيل المفعول وهو) أي فلان (أعطاهم) أي أكثرهم اعطاء للدينار (وأولاهم) أي أكثرهم ايلاء أي اعطاء للمعروف (من الزوائد) لانهما من المعطي والمولي بضم الميم وكسر العين (وأحمق) أي أكثر حماقة (من هبنقة) اسم رجل وقصته معروفة (من العيوب

الثلاث فان قلت لم حكمت ان أحق ههنا للتفضيل الفاعل فلم لا يجوز أن يكون صفة مشبهة قلت استعماله بمن يدل على انه للتفضيل وحكايته انه رجل حكى في حمقه انه اتخذ لنفسه طوقا من عظام ليعرف به نفسه ففقده وأصبح ذات يوم ورأى ذلك الطوق على أخيه فقال يا أخي أنت أنا فمن أنا (شاذ) أى كل ذلك من الامور الثلاثة خارج عن القياس ففي الكلام لف ونشر غير مرتب فافهم واعلم ان شرط افعل التفضيل أن يبنى من الثلاثي المجرد الذي جاء منه فعل تام غير لازم للنفي متصرف قابل معناه للكثرة فقولنا ما منه فعل احتراز عن أيد وأرجل من اليد والرجل فانه لم يثبت وقولهم احنك الشاتين أى آكلهما من الحنك أول شاذ وقولنا تام احتراز عن الافعال الناقصة ككان وصار فانه لا يقال أكون وأصير وقولنا غير لازم للنفي احتراز عن مثل ما نبس بكلمة أى ما تكلم فانه لا يقال هو انبس منك لانه لا يصير مستعملا في الاثبات وقولنا متصرف احتراز عن نحو نعم وبئس وليس وقولنا قابل معناه للكثرة احتراز عن نحو غربت الشمس وطلعت فلا يقال الشمس اليوم اغرب منها أمس وهذه الشروط غير ما ذكره المصنف وقد ذكرها الفاضل الرضي ولما فرغ من بيان صيغة الفاعل القياسي مع ما يتعلق به من الصفة المشبهة وافعل التفضيل شرع في الفاعل لغير القياسي فقال (ويجيء الفاعل) من الثلاثي المجرد (٦٧) (على) وزن (فعيل) فلا يستوى فيه المذكر والمؤنث سواء ذكر موصوفه أولا بل يفرق بينهما بتاء التأنيث للمؤنث (نحو نصير) ونصيرة عملا بالاصل ذا الاصل التميز وعدم الالتباس (ويستوى فيه) أى فعيل (المذكر والمؤنث) بترك التاء في المؤنث أيضا (ان كان) فعيل (بمعنى المفعول) لا مطلقا بل عند ذكر موصوفه (نحو) رجل (قتيل وجريح) بمعنى مقتول ومجروح وامرأة قتيل وجريح بمعنى مقتولة ومجروحة وأما اذا لم يذكر الموصوف فيه فالتمييز بينهما بالتاء لازم (فرقا بين الفعيل) الذي (بمعنى الفاعل و) بين الذي بمعنى (المفعول) يعني لو لم يستو بين المذكر والمؤنث بل فرق بينهما بالتاء في قتيل مررت بامرأة قتيلة لم يعلم انها بمعنى قاتلة أو بمعنى مقتولة واذا ترك التاء في فعيل بمعنى مفعول في المؤنث علم انها بمعنى الفاعل واذا قيل بامرأة قتيل علم انه بمعنى المفعول فلم يلتبس أحدهما بالآخر فان قيل لم لم يعكس الامر أجيب بان الفاعل أصل بالنسبة الى المفعول والفرق بالتاء أيضا أصل فاعطى الاصل للاصل قوله (الا اذا جعلت الكلمة) التي على وزن فعيل (من عداد الاسماء) استثناء من قوله ويستوى فيه المذكر والمؤنث اذا كان بمعنى مفعول والمراد من كون الكلمة من عداد الاسماء أن لا يعتبر وصفيته بل جعل كأنه اسم لشيء كالاسماء الجامدة (نحو) ناقة (ذبيحة) فالذبيح يستعمل كثيرا اسما لما يذبح من الشاة والابل فغلبت الاسمية على الوصفية فصار كأنه اسم لا وصف فلذلك لا يستوى فيه المذكر والمؤنث بل يفرق بالتاء كما لا يستوى في سائر الاسماء (و) امرأة (لقيطة) واللقيطة اسم أيضا لما يلتقط في الصحاح اللقيط المنبوذ يلتقط والمنبوذ الصبي تلقيه أمه في الطريق فلما غلبت الاسمية وجب الفرق بالتاء كسائر الاسماء (وقد شبه) بصيغة المجهول من باب التفعيل (به) أى بالفعيل الذي هو بمعنى مفعول (ما) أى الفعيل الذي (هو بمعنى فاعل) في الصورة فلم يفرق بين المذكر والمؤنث كما لا يفرق فيه (نحو) قريب في (قوله تعالى ان رحمة الله قريب من المحسنين) والقياس قريبة لانه مسند الى ضمير الرحمة (ويجيء فعول للمبالغة) سواء كان بمعنى الفاعل أو بمعنى المفعول والمراد بالمبالغة التكثير والتكرير في الفعل وفي بعض النسخ ويجيء على فعول اى بمعنى اسم الفاعل على وزن فعول وهذا أولى لانه يناسب

شاذا لا يقاس عليه ويجيء اسم الفاعل على) وزن (فعيل نحو نصير) بمعنى ناصر (ويستوى فيه) أى في فعيل (المذكر والمؤنث) في المفرد والتثنية والجمع في جميع الاوقات (اذا كان) فعيل (بمعنى المفعول) وذكر الموصوف (نحو) رجل (قتيل) وامرأة قتيل بمعنى مقتول ومقتولة (و) رجل (جريح) وامرأة جريح بمعنى مجروح ومجروحة وأما اذا لم يذكر الموصوف فانهما لا يستويان بل يفرقان بالتاء خوف اللبس نحو مررت بقتيل فلان وقتيلته انما اكتفى في الالتباس بالفاعل بالقرائن اذ الالتباس بالاقرب أشكل (فرقا) أى يستويان فيه حينئذ للفرق (بين) الفعيل بمعنى (الفاعل و) بينه بمعنى (المفعول) مع ان القرينة متصلة بالموصوف ويعلم من هذا ان فعيلا اذا كان بمعنى الفاعل لا يستوى فيه المذكر والمؤنث سواء أجريا على الموصوف أولا تقول رجل نصير وامرأة نصيرة ومررت بنصير زيد أو نصيرته هذا هو الاكثر والاقل انه لا يلزمها التاء ولم يعكس لان الاصل عدم الاستواء فاعطى للفاعل الذي هو الاصل (الا اذا جعلت الكلمة) أى فعيلا (من عداد الاسماء) وقيل انها دون الصفات وحينئذ لا يستوى في فعيل الذي بمعنى المفعول المذكر والمؤنث بل يفرق بينهما بالتاء ليكون دليلا على النقل من الوصفية الى الاسمية وان كان الموصوف مذكرا (نحو) كبش ذبيح ونعجة (ذبيحة) وصبي لقيط (و) صبية (لقيطة) فذبيح اسم الحيوان المذبوح وعلى هذا ونظيره اطلاق احمر على شخص له حمرة وارادة انه شخص ذو حمرة ويجوز اطلاقه على شخص آخر له حمرة فيكون حينئذ صفة وتسمية شخص له حمرة بالاحمر وارادة ذلك الشخص الاحمر فحينئذ لا يجوز اطلاقه على شخص له حمرة بهذا الوضع فيكون اسما (وقد شبه به) أى بالفعيل الذي بمعنى المفعول (ما) أى الفعيل الذي (هو بمعنى فاعل) فيستوى فيه المذكر والمؤنث اعتمادا على اللفظ نحو قوله تعالى وما يدريك لعل الساعة تكون قريبا و(نحو قوله تعالى ان رحمة الله قريب من المحسنين) بمعنى قارب والقياس ان يقال قريبة لانه مسند الى ضمير الرحمة وقيل ان قريبا ههنا انما ذكر لان رحمة مصدر والمصدر المؤنث يجوز تذكيره حملا على لفظ آخر في معناه فالرحمة بمعنى الترحم أو بمعنى ذو رحمة أو لان في الكلام حذفا أى ان رحمة الله شيء قريب أو أثر رحمة الله قريب هذا على الاكثر وأما على الاقل فلا حاجة الى التأويل (ويجيء) على وزن (فعول للمبالغة) أى لمبالغة الفاعل

قوله فيما سبق ويجيء الفاعل على فعيل و يناسب لما سبق أي أيضا من قوله و يجيء للمبالغة (نحو منوع) لكثير المنع وضروب لكثير الضرب (و يستوي فيه) أي في فعول (المذكر والمؤنث اذا كان) فعول (بمعنى فاعل) ترك التاء في المؤنث أيضا لكن لا مطلقا بل عند ذكر موصوفه (نحو امرأة صبور) أي صابرة كما يقال رجل صبور أي صابر ولا يستوي فيه المذكر والمؤنث اذا كان بمعنى المفعول سواء ذكر موصوفه أو لم يذكر بل يفرق (و يقال في) فعول الذي يراد به (المفعول ناقة حلوبة) أي محلوبة و بعير حلوب أي محلوب (فأعطى الاستواء) بين المذكر والمؤنث (في فعيل المفعول) أي الفعيل الذي بمعنى المفعول (و) أعطى (في فعول الفاعل) أي الفعول الذي بمعنى الفاعل (طلب العدل) بين الفعيل والفعول في الاستواء وعدمه وهذا التعليل انما يتم اذا بين أن فعيلا يقدم رتبة على فعول وهو كذلك لان فعيلا كما يجيء للمبالغة يجيء لمطلق الاتصاف بالفعل من غير مبالغة وفعولا لا يدل الا على زيادة الاتصاف بالفعل أي انه على المبالغة والمطلق مقدم بالطبع على الثاني و الاولى موافقة الوضع لما هو بالطبع وقد مر نظيره في أفعل التفضيل واعلم ان ذكر كون الفعيل بمعنى المفعول وكون الفعول بمعنى المفعول للمناسبة اشتراك الصفتين بين الفاعل والمفعول والا لما ذكر الفعول في فصل الفاعل (و يجيء) اسم الفاعل (للمبالغة) سماعا ولهذا لم يذكر له ضابطة بل بادر الى الامثلة فيجيء على وزن فعال بفتح الفاء وتشديد العين (نحو صبار) أي كثير الصبر (و) على وزن مفعل بكسر الميم وفتح العين نحو (سيف مخذم) من الباب الرابع أي سريع القطع (وهو) أي وزن مخذم (مشترك بين) اسم (الآلة) نحو منقب (و بين مبالغة الفاعل و) على وزن فعيل بكسر الفاء وتشديد العين (نحو فسيق) من الباب الخامس أي دائم الفسق (و) على وزن فعال بضم الفاء وتشديد العين نحو (كبار) من الباب الخامس (و) كذا (طوال) من الباب الاول مبالغة الطويل (و) على وزن فعالة بفتح الفاء وتشديد العين نحو (علامة) من الباب الرابع أي عالم جدا (ونسابة) من الباب الثاني أي عالم بالانساب والهاء في الاول للمبالغة في العلم وفي الثاني للمبالغة في المدح بكسر أي في مدح من يعلم الانساب (و) على وزن فاعلة بكسر العين نحو (راوية) من الباب الثاني من روى الحديث والشعر والهاء للمبالغة (و) على وزن فعولة بفتح الفاء نحو (فروقة) من فرق بمعنى خاف والهاء للمبالغة فان قلت ما معنى كون الهاء للمبالغة في علامة ونسابة وفروقة مع ان الصيغة فيها بدون الهاء للمبالغة قلت بوجهين أحدهما انه اذا أريد ادخال الهاء للمبالغة تجردت الصيغة عن معنى المبالغة فادخل الهاء والثاني ان معنى المبالغة يكون له حدان فاذا كانت الصيغة للمبالغة وجدت فيها أصل المبالغة فاذا ادخل الهاء للمبالغة عليها زاد المبالغة فيها فيكون الهاء لزيادة المبالغة وهي منها (و) على وزن فعلة بضم الفاء وفتح العين نحو (ضحكة) أي كثير الضحك (و) على وزن فعلة بضم الفاء وسكون العين نحو (ضحكة) أي رجل يضحك منه (و) على وزن مفعالة بكسر الميم وسكون الفاء نحو (مجذامة) أي كثير القطع والكلام في هائها كالكلام في هاء فروقة فهذه الصيغة تجيء للمبالغة بغيرها أيضا كما ذكرنا قوله (ومسقام) أي كثير السقم وهذا البناء للآلة أيضا نحو مفتاح ومقراض [illegible] (و) على وزن مفعيل بكسر الميم والعين وسكون الفاء (معطير) أي كثير العطر في الطيب والستة الاخيرة كلها من الباب الرابع

وتكثيره (نحو منوع) بمعنى كثير المنع (ويستوي فيه) أي في فعول (المذكر والمؤنث اذا كان) فعول (بمعنى فاعل) وذكر الموصوف (نحو امرأة صبور ورجل صبور) بمعنى صابرة ورجل صبور بمعنى صابر اكتفاء في الفرق بين المذكر والمؤنث بالموصوف واكتفاء بالقرائن في الفرق بين الفاعل والمفعول على قياس ما ذكر في الفعيل وأما اذا لم يذكر الموصوف فلا يستوي فيه لئلا يقع الالتباس بين المذكر والمؤنث (و يقال في فعول بمعنى المفعول نحو ناقة حلوب) وحلوبة بالتاء في المؤنث وذكر الموصوف أو لا فرقا بين المذكر والمؤنث وأما الفرق بين الفاعل والمفعول فموكول الى القرائن كما في فعول بمعنى الفاعل اذا ذكر الموصوف ولما كان الغرض الفرق بين المذكر والمؤنث بدخول التاء في المؤنث اكتفى في صور عدم الاستواء بذكر أمثلة المؤنث نحو ذبيحة وقتيلة وحلوبة اذ لزم فيه بقاء المذكر على حاله (فأعطى الاستواء) بين المذكر والمؤنث (في فعيل) اذا ذكر الموصوف (المفعول) متعلق بأعطى (و) أعطى (في فعول) اذا ذكر الموصوف (الفاعل طلب العدل بينهما) أي لئلا يكون الاستواء لاحدهما وعدم الاستواء للآخر فيهما ولم يعكس لان في الفعول ثقلا لاشتماله على الضمة والفاعل كثير الاستعمال لجريانه في الافعال كلها والخفة فيه مطلوبة ولا شك ان الاستواء خفة فأعطى لما هو كثير الاستعمال (و يجيء للمبالغة) في الفعل من الفاعل قوله (نحو صبار) فعال بفتح الصاد وتشديد الباء (و سيف مخذم) بكسر الميم وسكون الخاء وفتح العين أو بالجيم والخاء المعجمة والحاء لغير المعجمة أو بالدال المعجمة في الكل ومعناه واحد وهو القطع (وهو) أي وزن مخذم (مشترك بين الآلة) كمنقب ولهذا ذكر سيف ليعين كونه من الآلة بالقرينة (و بين مبالغة الفاعل) كمخذم (وفسيق) بكسر الفاء وتشديد العين (وكبار) بضم الفاء وتخفيف العين كغراب (وطوال) بضم الفاء وتشديد العين وهذا مشترك بين الجمع المذكر المكسر لاسم الفاعل و بين مبالغة الفاعل ولم يذكر اشتراكه بينهما اكتفاء بارشاده اليه في الجزء مع اشتهار أمره في الجمع (وعلامة ونسابة) بفتح الفاء وتشديد العين فيهما وورودهما بين اشارة الى كثرة استعمالها لهذا الوزن بالنسبة الى اخواتها التي بالتاء ونحو صبار لشهرة كثرة أمره في كثرة استعماله لم يحتج الى الاشارة اليها (وراوية) بكسر العين (وفروقة) بفتح الفاء وضم العين (وضحكة) بضم الفاء وفتح العين (وضحكة) بضم الفاء وسكون العين للمبالغة اسم المفعول والاولى تأخيره عن أوزان مبالغة اسم الفاعل أجمع الا انه لما ناسب ضحكة بالفتح أورده عقيبه (ومجذامة و مسقام ومعطير)

(ويستوى المذكر والمؤنث فى التسعة الاخيرة) وهى من قوله علامة الى معطير فيقال رجل علامة وامرأة علامة ومعطير وامرأة معطير فالتاء وعدمه سيان بمعنى وان كان التأنيث لفظا وقس عليهما البواقى (لقلتهن) فى الاستعمال ولما توهم أن يقال ان مسكين لا يستوى فيه المذكر والمؤنث بل يقال امرأة مسكينة مع انه بوزن معطير أجاب بقوله (وأما قولهم مسكينة فمحمول على فقيرة) الفقير من له أدنى شئ والمسكين من لا شئ له قال يونس قلت لاعرابى أفقير أنت فقال لا والله بل مسكين وقيل هما من لا شئ له يعنى ان فعيلا اذا كان بمعنى الفاعل يفرق بين مذكره ومؤنثه بالتاء كناصر وفقير فعيل بمعنى الفاعل فيكون مؤنثه بالتاء ومسكين وان كان بوزن معطير لكنه نظيره بحسب المعنى فحمل عليه فى الفرق بالتاء فكما يقال امرأة فقيرة يقال امرأة مسكينة وقد يستعمل على القياس المذكور فيقال امرأة مسكين كذا فى مختار الصحاح (كما قالوا هى عدوة الله) بادخال التاء (وان لم تدخل الهاء فى فعول الذى بمعنى الفاعل) كما مر (حملا على صديقة) يعنى ان صديقة فعيل بمعنى الفاعل وهو حينئذ يفرق مؤنثه بالهاء فحمل عليه عدوة مع ان فعولا بمعنى الفاعل وهو لا يفرق (لانه) أى عدوة (نقيضه) أى نقيض صديقة بحسب المعنى فكما يحمل النظير على النظير يحمل النقيض على النقيض (وصيغته) أى صيغة اسم الفاعل (من غير الثلاثى) المجرد يجيء (على صيغة المستقبل) المبنى للفاعل (بميم مضمومة) فى موضع حرف المضارعة (وكسر ما قبل الآخر) ان لم يكن مكسورا فى الاصل (نحو مكرم) ومدحرج ومتدحرج وربما كسر الميم فى باب الافعال اتباعا للعين أو يضم عينه اتباعا للميم فيقال فى منتن من أنتن منتن بكسر الميم ومنتن بضم التاء (فاختير الميم) موضع حرف المضارعة بعد حذفه مع أن الاولى بالزيادة حروف العلة (لتعذر حروف العلة) أما الواو فلانها لا تزاد فى أول الكلمة كما مر ولو قلبت تاء لالتبس بالمضارع المخاطب وأما الالف فلانها لو زيدت التبس بمضارع المتكلم وحده وأما الياء فلانها لو زيدت لتبس بالمضارع الغائب (وقرب الميم من الواو) التى هى من حروف العلة (فى كونهما شفويتين) فكانها من حروف العلة (وضم الميم) مع أن الفتح أخف (للفرق بينه وبين) اسم (الموضع) من الثلاثى المجرد المكسور العين نحو مضرب ولم يعكس لان الثلاثى أصل والفتح أيضا أصل فاختير الاصل بالاصل تخفيفا ولم يكسر أيضا مع أنه أخف بالنسبة الى الضم للفرق بينه وبين اسم الآلة قوله (ونحو مسهب للفاعل بصيغة المفعول من أسهب) الى قوله شاذ جواب سؤال مقدر تقديره ظاهر يعنى المسهب بضم الميم وفتح الهاء فاعل من أسهب والقياس بكسر الهاء فى الصحاح أسهب الرجل أى أكثر الكلام فهو مسهب بفتح الهاء ولا يقال بكسر الهاء وهو نادر فيقال مسهب بفتح الميم والقياس بالضم فهو شاذ وكذا محصن بفتح الصاد من أحصن والقياس بالكسر (ويافع من أيفع) بالياء لا بالنون يقال أيفع الغلام أى ارتفع والقياس موفع وكذا عاشب ووارس من أعشب وأورس والقياس معشب ومورس (شاذ) أى كل ما ذكرنا خارج عن القياس (وبنى ما قبل تاء التأنيث على الفتح فى نحو ضاربة) وكذا فى مكرمة ومدحرجة (لانه) أى ما قبل تاء التأنيث (صار بمنزلة وسط الكلمة) فكما لا يجرى على وسط الكلمة كذلك ما هو بمنزلته

بكسر الميم وسكون الفاء فى الثلاثة (ويستوى المذكر والمؤنث فى التسعة الاخيرة) وهو من علامة الى معطير الا انه فى السبعة الاول بالتاء فى المذكر والمؤنث وفى الاخيرين بدون التاء فيهما (لقلتهن) فى الاستعمال فانها تقتضى ان لا يكون الموصوف بها على الاصل الذى هو عدم الاستواء ويعلم منه ان غيرها على الاصل الذى هو الفرق بالتاء بين المذكر والمؤنث (وأما قولهم مسكينة) بالتاء فى المؤنث مع انه على وزن معطير وهو من التسعة الاخيرة (فمحمول على فقيرة) حمل النظير على النظير لانه بمعناه وهذا (كما) حمل النقيض على النقيض وقالوا (هى عدوة الله) بالتاء (وان لم تدخل الهاء) أى التاء أطلق عليها الهاء لصيرورتها هاء فى الوقف (فى فعول الذى للفاعل حملا على صديقة) بفتح الصاد وتخفيف الدال فانه فعيلة بمعنى الفاعل وقد سبق ان الهاء يدخل عليه وانما حمل عدوة عليه (لانه) أى صديقة (نقيضه) أى عدوة فى المعنى لانه ليس بعدوة (وصيغته) أى صيغة اسم الفاعل (من) باب (غير الثلاثى) المجرد أى مما يكون حروفه زائدة على ثلاثة أحرف مطلقا (على صيغة المستقبل) أى مستقبل ذلك الباب كائنة (بميم مضمومة) موضع حرف المضارعة بعد حذفه (وكسر ما قبل الآخر) لفظا نحو مكرم أو تقديرا نحو مختار ومحمر تبعا للمستقبل فيما اذا كان المستقبل مكسور العين وتبعا للمكسور العين فيما لم يكن المستقبل فيه مكسور العين كمتدحرج ومتضارب ومتكسر (فاختير الميم) للزيادة (لتعذر) زيادة (حروف العلة) التى هى الاولى بالزيادة أما الواو فلانها لا تزاد فى الاول كما مر وأما الياء فلعدم الفائدة فى زيادتها اذ لا معنى لحذف الحرف ثم الاتيان بمثله ولو فعله لزم الالتباس وأما الالف فللالتباس بالمتكلم (وقرب الميم من الواو فى كونهما شفويا وضم الميم) اذ لا مجال للكسر لان الحرف الذى أقيم هو مقامه أعنى حرف المضارعة اما مضموم كما فى الرباعيات أو مفتوح كما فى الخماسيات والسداسيات فالوجه ان يضم أو يفتح فاختير الضم دون الفتح (للفرق بينه) أى بين اسم الفاعل (وبين) اسم (الموضع) اذ لو فتح لالتبس باسم المكان من الثلاثى المجرد المكسور العين (ونحو مسهب للفاعل على صيغة المفعول) والقياس مسهب بكسر ما قبل الآخر لانه (من أسهب ويافع) على وزن فاعل والقياس موفع بضم الميم وكسر ما قبل الآخر لانه (من أيفع شاذ) لا يقاس عليه (وبنى ما قبل تاء التأنيث على الحركة فى نحو ضاربة) أى اذا اتصل بآخر اسم الفاعل مما قبله تاء التأنيث كضاربة ومكرمة مع ان اسم الفاعل معرب وقوله (لانه) أى ما قبل تاء التأنيث (صار بمنزلة وسط الكلمة) باتصال التاء به والاعراب لا يجرى فى الوسط فبنى تعليل

(كنون التأكيد) أي كما بني ما قبل نون التأكيد (وياء النسبة) لصيرورته بمنزلة الوسط (وعلى الفتح لخفة) ولكون البناء عارضا والله أعلم

* (فصل في اسم المفعول وهو اسم مشتق من يفعل) * أي المضارع المجهول (لمن وقع عليه الفعل) قوله مشتق يشمل جميع الاسماء المشتقات وقوله من يفعل يخرج اسم الفاعل لانه مشتق من المضارع المعلوم وقوله لمن وقع عليه الفعل يخرج اسم المكان والزمان والآلة ولو لم يخرج الفاعل بالقيد الاول يخرج به لكنه أستخرج وجه الى ما تقدم ويستقل كل قيد باخراج شيء لاية لو قال من المضارع المجهول بدل من يفعل لكان اشمل لانا نقول لم يرد بهذا القيد تخصيص اشتقاق اسم المفعول بالثلاثي بل أراد بيان اشتقاقه من المجهول فاتفق هذا اللفظ فافهم والله تدبر (وصيغته من الثلاثي) المجرد (على وزن مفعول) غالبا قيل به سمي لكثرة الثلاثي (نحو مضروب) ومحبوب وقد يجيء على وزن فعيل كعليم وعلى وزن فعول كذكور (وهو) أي مضروب (مشتق من يضرب) بصيغة المجهول لا من يضرب بصيغة المعلوم (للمناسبة بينهما) أي بين المجهول والمفعول في الحركات (٧٠) والسكنات وعدد الحروف لان أصل مضروب مضرب بضم الميم وفتح الراء ثم غير لالتباس المذكور وقيل من حيث انه مسند الى المفعول ما لم يسم فاعله قوله (فادخل الميم) شروع في كيفية اشتقاقه من المضارع المجهول أي زيدت الميم لاسم المفعول (مقام الحرف الزائد) بعد حذفه مع ان أولى الحروف بالزيادة حروف العلة (لتعذر) زيادة (حرف العلة) كما ذكرنا في اسم الفاعل من غير الثلاثي (فصار مضرب) بضم الميم وفتح الراء (ثم فتح الميم حتى لا يلتبس) مفعول الثلاثي المجرد (بمفعول باب الافعال) نحو مكرم ومقبل حتى لا [illegible] بعدهما [illegible] (فصار مضرب) بفتح الميم والراء (ثم ضم الراء حتى لا يلتبس المفعول بالموضع) من الثلاثي المفتوح عينه نحو مضرب ولو كسر لالتبس بالموضع من الثلاثي المكسور العين نحو مضرب ولو أسكن التقى ساكنان [illegible] (فصار مضرب) بضم الراء (ثم أشبع من الضمة) أي ضمة الراء (لانعدام مفعل) بضم العين (في كلامهم غير التاء) كذا قال الفراء وما قلنا كذلك احترازا عن مثل مكرمة بفتح الميم وضم الراء واحدة المكارم وهذا [illegible] (فصار) اسم المفعول (مضروب) وما توجه انه لم خص التغيير باسم المفعول من الثلاثي لدفع الالتباس دون مفعول باب الافعال والموضع مع ان الالتباس يدفع بتغييرهما أيضا أجاب بقوله (وغير مفعول الثلاثي) المجرد (دون مفعول سائر الافعال) ولم يقل دون مفعول باب الافعال [illegible] وفي قوله ثم فتح الميم حتى لا يلتبس بمفعول باب الافعال (و) دون (الموضع) وان زال الالتباس بتغييرهما أيضا (لكثرة دوران) اسم المفعول من الثلاثي المجرد (مشابه في التعبير باسم الفاعل) منه أيضا وتحقيق هذا الكلام هو ان القياس في اسم المفعول من الثلاثي [illegible] أن يكون على وزن مضارعه كما في اسم الفاعل [illegible] مضرب بضم الميم وفتح الراء لكنهم [illegible] الالتباس [illegible] فغيروا

البناء لا البناء على الحركة (كما) كان آخر الكلمة (في) اتصال (نون التأكيد به) نحو اضربن (و) اتصال (ياء النسبة) نحو بصري بمنزلة وسط الكلمة فبني وانما بني على الحركة مع ان الاصل في البناء السكون لعروض البناء (و) بني (على الفتحة لخفة)

* (فصل في اسم المفعول) * سمي اسم المفعول مع ان اسم المفعول في الحقيقة هو المصدر لان المراد المفعول به يقال مضروب به أي أوقعته عليه لكنه حذف حرف الجر فصار الضمير مرفوعا فاستتر لان الجار والمجرور كان مفعولا ما لم يسم فاعله (وهو اسم) جنس شامل لغير المقصود (مشتق) فصل يخرج الاسماء الغير المشتقة (من يفعل) أي من المضارع المبني للمفعول يخرج اسم الفاعل والصفة المشبهة وأفعل التفضيل والفاعل وأسماء الزمان والمكان والآلة وانما اشتق من المضارع دون غيره تبعا لاسم الفاعل [illegible] وقوله (لمن وقع عليه الفعل) أو جرى مجرى الواقع عليه نحو وجد [illegible] فهو موجود وعلمت عدم خروجك فهو معلوم يخرج أسماء التفضيل بمعنى المفعول نحو أعذر وألوم لان اشتقاقه من يفعل مبنيا للمفعول لكن ليس [illegible] على الغير وان كان واقعا عليه أو تقول هذا القيد [illegible] لا للاحتراز (وصيغته من الثلاثي) المجرد (على وزن مفعول) غالبا وانما ترك هذا [illegible] فعيلا وفعولا يجيء بمعنى مفعول وانما سمي به لانه اسم ما فعل به على قياس ما ذكر في اسم الفاعل (نحو مضروب وهو مشتق من يضرب) مبنيا للمفعول (للمناسبة بينهما) في الاسناد الى المفعول [illegible] (و) أدخل (الميم مقام الحرف الزائد) للمضارعة بعد حذفه وحركة بحركته لكونه قائما مقامه (لتعذر) ادخال (حرف العلة) لما ذكر في اسم الفاعل من غير الثلاثي وقرب الميم من الواو في المخرج الشفوي (فصار مضرب) بضم الميم وفتح الراء (ثم فتح) الميم (حتى لا يلتبس بمفعول باب الافعال) ولم يكسر لئلا يلتبس باسم الآلة (فصار مضرب) بفتح الميم والراء (ثم ضم الراء حتى لا يلتبس بالموضع) من يفعل ويفعل بفتح العين وضمها على تقدير فتح الراء وبالموضع من يفعل بكسرها على تقدير كسرها (فصار مضرب ثم أشبع الضم) لانعدام مفعل في كلامهم غير النادر (وما جاء منه بالتاء نحو مكرمة) [illegible] في كلامهم فتولد منها الواو (فصار مضروب وغير مفعول الثلاثي دون مفعول سائر الافعال) أي باقي الافعال في الالتباس على تقدير ضم الميم أي مفعول باب الافعال (و) دون (الموضع) أي لم يغير الموضع الذي يلتبس به على تقدير فتح الراء وكسرها مع ان تغيير أحدهما يزيل الالتباس (حتى يصير) مفعول الثلاثي (مشابها في التعبير باسم الفاعل)

مفعول الثلاثي لما ثبت التغيير في أخيه وهو اسم الفاعل من الثلاثي أيضا دون مفعول باب الافعال لعدم التغيير في أخيه وهو اسم الفاعل من هذا الباب أيضا والتغيير في اسم الفاعل من الثلاثي من وجهين أحدهما انه وان كان كمضارعه في مطلق الحركات والسكنات لكنه ليس الزيادة فيه في موضع الزيادة في المضارع وهو ظاهر بخلاف فاعل باب الافعال والثاني ان الحركات في أكثره ليس كحركات مضارعه كما في مضموم العين نحو ينصر وناصر وكما في المفتوح العين نحو يعلم وعالم بخلاف الفاعل من باب الافعال اذ مكرم بوزن يكرم من غير فرق غير ان الميم أقيم مقام الياء وهذا الوجه الثاني هو معنى قوله (يعني غير الفاعل من يفعل) بفتح العين (ويفعل) بضم العين (الى وزن (فاعل) بالكسر يعني كسر العين في اسم الفاعل الثلاثي سواء كان مفتوحا في الاصل أو مضموما (والقياس) من مفتوح العين (فاعل) بفتح العين (و) من مضموم العين (فاعل) بضم العين (فغير المفعول) من الثلاثي المجرد دون مفعول أفعل (أيضا) أي كالفاعل من الثلاثي (للمؤاخاة بينهما) أي بين الفاعل والمفعول من الثلاثي في انهما مشتقان من المضارع الثلاثي وفي كونهما طرفي الفعل طرف الصدور وطرف الوقوع هذا ما قال في شرح المفصل وانما غير مفعل الى لفظ مفعول لانه لو بقي على مفعل بضم الميم وفتح العين لم يعلم أهو اسم مفعول لافعل أو لفعل فغيروا مفعول فعل ليتبين وكان أولى بالتغيير بهذه الزيادة لقلة حروفه في التقدير بخلاف الرباعي فانه أكثر منه تقديرا اذ الاصل في قولك مكرم مؤكرم بالهمزة فلما زادوا واوا فتحوا الميم تخفيفا الى هنا عبارته ولما فرغ من بيان كيفية بناء اسم المفعول من الثلاثي المجرد شرع في كيفية بنائه من غير الثلاثي فقال (وصيغته من غير الثلاثي) المجرد (يجيء على صيغة اسم (الفاعل) من غير الثلاثي أيضا ولا فرق بينهما الا بفتح ما قبل الآخر) اما لفظا أو تقديرا ليتناول نحو مختار ومجاب (نحو مستخرج) بفتح الراء وقس عليه ما عداه ونحو مضعوف من أضعفت الشيء أي جعلته مضاعفا شاذ والقياس مضعف *(فصل في اسمي المكان والزمان)* (اسم المكان اسم مشتق من يفعل) على صيغة المعلوم (لما كان وقع فيه الفعل) قوله اسم يشمل جميع الاسماء مشتقة أو غير مشتقة قوله مشتق من يفعل يخرج غير المشتقات واسم المفعول وقوله لمكان وقع فيه الفعل يخرج ما عدا اسم المكان وقوله (مزيدت الميم كما في المفعول لمناسبة بينهما) اشارة الى كيفية بناء اسم المكان وتحقيقه لما كان الفعل يدل على المكان بالالتزام اشتق له بناء من لفظ الفعل جار عليه في الحركات والسكنات وعدد الحروف فزادوا الميم في أوله مع ان حروف العلة أولى بالزيادة لان الاصل فيه الظرف وهو مفعول فيه فجرى مجرى المفعول به ولحاق الميم أوله امارة كما لحقت في المصدر به

من الثلاثي (أعني غير الفاعل) من الثلاثي (من يفعل) بفتح العين (ومن يفعل) بضمها (الى فاعل والقياس فاعل) بفتح العين من يفعل بفتح العين (وفاعل) بضم العين من مضموم العين يعني ان اسم الفاعل في الثلاثي وان كان مثل يفعل في مطلق الحركات والسكنات لكنه ليس الزيادة في موضع الزيادة ولا الحركات في أكثرها كحركاته نحو ينصر فهو ناصر ويحمد فهو حامد ففيه تغيير واما اسم الفاعل من باب الافعال فهو كمضارعه في كون الزيادة في موضع الزيادة وفي حركة العين فلا تغيير فيه (فغير المفعول) من الثلاثي (أيضا) كالفاعل (للمؤاخاة بينهما) أي بين الفاعل والمفعول في تعلق الفعل بهما أما من جهة الصدور كما في الفاعل واما من جهة الوقوع كما في المفعول فيكون بين اسميهما أيضا فغير أحدهما كما غير الآخر على ما هو مقتضى المؤاخاة (وصيغته) أي صيغة اسم المفعول (من غير الثلاثي المجرد) مطلقا (على صيغة) اسم (الفاعل) منه ملتبسا لانه (بفتح ما قبل الآخر) لفظا أو تقديرا ليتبع الفعل (نحو مستخرج) بفتح العين ومختار أصله مختير بفتح العين والمصدر الميمي واسمي الزمان والمكان من غير الثلاثي على صيغة اسم المفعول منه لمشابهة الزمان والمكان بالمفعول في كونهما محلا للفعل فجعل اسمهما كاسمه واتحاد المصدر الميمي باسمهما في بعض الثلاثي فجعل صيغته كصيغتهما

(فصل في اسمي الزمان والمكان) من الثلاثي المجرد ولم يذكر اسمي الزمان والمكان من غير الثلاثي المجرد لان الغرض بيان الابنية وتفصيل أحوالها وأحكامها وكيفية أخذ بعضها من بعض ولما لم يكن لاسمي الزمان والمكان من غير الثلاثي أحوال وأحكام وتفاصيل بل كان صيغتهما منه على صيغة اسم المفعول منه كما ذكر لم يحتج الى ذكرهما مع ان ظهور المناسبة بين المفعول والزمان والمكان استدعت حمل اسميهما على اسم المفعول وأغنت عن ذكرهما كما أغنى اتحاد المصدر الميمي في بعض الثلاثي معهما عن ذكر صيغته من غير الثلاثي بسبب استدعائه حمله عليهما (اسم المكان اسم مشتق من يفعل) على صيغة المبني للفاعل من المستقبل لانه لما كان اختلاف صيغته باعتبار اختلاف حركة عين المضارع والاختلاف في عين المضارع انما يكون في المبني للفاعل دون المبني للمفعول لان عينه مفتوح أبدا تعين أن يكون مشتقا من المبني للفاعل ولهذا الوجه اشتق من المضارع دون غيره (لمكان وقع فيه الفعل) يخرج به غير المحدود وخص تعريف اسم المكان بالذكر وبيان أحكامه وأحال تعريف اسم الزمان وهو مشتق من يفعل لزمان وقع فيه الفعل ومعرفة أحكامه على المقايسة لكثرة استعمال اسم المكان ولما جاز ان يتوهم لذلك ان هذه الصيغة حقيقة في المكان ومجاز في الزمان لمناسبة بينهما جرت عادتهم في العنوان على تقدير اسم الزمان دفعا لذلك التوهم واشارة الى ان الصيغة مشتركة بينهما (فزيدت الميم) موضع حرف المضارعة بعد حذفه (كما زيدت (في المفعول لمناسبة بينهما) أي المكان والمفعول في كون كل واحد منهما محلا لوقوع الفعل

امارة عليه وانما اشتق من المعلوم دون المجهول كاسم المفعول وان اقتضت المناسبة في المفعولية ذلك لان اسم المكان لما كان اسم الذات لا اسم المعنى لم يعمل عمل الفعل فيكون موضوعا على الاطلاق أي لا من حيث ملاحظة العمل فاشتق مما هو الاصل وهو المعلوم وتعين اسم الفاعل للمعلوم واسم المفعول للمجهول باعتبار عملهما ولذلك قالوا ان اسم الفاعل يجرى على المعلوم واسم المفعول يجرى على المجهول من المضارع لان ضمة الميم مقدرة والواو ناشئة من الاشباع كذا قيل (ولم يزد الواو) في اسم المكان كما زيد في المفعول (حتى لا يلتبس) اسم المكان (به) أي المفعول (وصيغته من باب يفعل) أي مما كان عين مضارعه مفتوحا وهو باب الثالث والرابع (مفعل) بفتح العين فلا تباين بينه وبين مضارعه الا ان الميم المفتوحة تقوم مقام الياء المفتوحة (٧٢) (كالمذهب) من يذهب بالفتح (الا من المثال فانه) أي اسم المكان (بكسر العين فيه) أي في المثال مطلقا مع ان القياس الفتح (نحو الموجل) بكسر الجيم من يوجل بالفتح وانما كسر العين في المثال مع انه خلاف القياس (حتى لا يظن ان وزنه فوعل) بفتح الفاء والعين زعما ان الميم من نفس الكلمة لا زائدة فيه (مثل جورب) و[illegible] ان كسر وزن اسم المكان فوعل مثل جورب (لانه) أي جورب (ليس من) قسم (اسم المكان و) لا من اسم الزمان) [illegible] ليس المكان [illegible] ليس بمكان (ولا ظن في الكسر ان وزنه فوعل بكسر العين لانه لا يوجد في كلامهم) وهذا يدل على ان [illegible] المكان من المفعل الصحيح مثل المذهب [illegible] من ان وزنه [illegible] المثال [illegible] وهو [illegible] كان [illegible]

مع [illegible] بمعنى الوعد والوجل الكسر أخف من موعد وموجل بالفتح وذلك لما قيل من [illegible] مكان
ان [illegible] بجهة ثقلها الكسرة مع الواو لا [illegible] أخف الحركات والكسر ثقيل فاستعمال الاخف مع الواو أخف [illegible] لكون [illegible] مع الثقيل [illegible] بين الخفيف والثقيل لجواز كون [illegible] (وصيغته) [illegible] كان (من باب يفعل) أي مما كان عين مضارعه مكسورا وهو [illegible] (مفعل) [illegible] فلا تباين بينه وبين مضارعه الا الميم [illegible] مقام الياء المفتوحة كالمضرب من [illegible] خلاف القياس

(ولم يزد الواو) في اسم المكان كما زيدت في المفعول (حتى لا يلتبس) اسم المكان (به) أي باسم المفعول (وصيغته) أي صيغة اسم المكان (من باب يفعل) بفتح العين من الاقسام كلها (مفعل) مفتوح العين للموافقة ومفتوح الميم ايضا لانه قائم مقام حرف المضارعة التي هي مفتوحة (كالمذهب) بالفتح من يذهب (الا من المثال) الواوي كما يدل عليه مثاله ولما خص استثناء حكم المثال الواوي بالذكر علم ان حكم المثال اليائي كحكم الصحيح فان كان من يفعل بفتح العين فمفعل بالفتح نحو [illegible] وبفتحها صرح به صاحب المغرب وان كان من يفعل بالكسر فمفعل بالكسر للموافقة نحو الميسر من ييسر وهو لعب القمار وان كان من يفعل بالضم فمفعل بالفتح نحو المبيع من [illegible] وهو [illegible] على ما هو قياس تقسيم موضعه كما يجيء ان شاء الله تعالى كان [illegible] كذلك واما المثال الواوي المضاعف فحكمه حكم المضاعف نحو مودة من ود يود صرح به صاحب المغرب أيضا ويدل هذا على ان حكم [illegible] بعضهم التصريح به عن بعض المتأخرين وفي كلام صاحب المفتاح أيضا [illegible] قال اسم الزمان في الثلاثي المجرد على مفعل بسكون الفاء وفتح العين الا في المنقوص [illegible] بكسر العين منه في المثال وفي غيره أيضا ان كان من باب يضرب والا فتحت تم كلامه واراد بالباب [illegible] الصحيح [illegible] من يفعل [illegible] والا فتحت شامل للمعتلات باسرها غير المذكورة [illegible] مفتوح العين منه وفي كلام بعضهم تصريح [illegible] حكم [illegible] في هذا الباب [illegible] باعتبار [illegible] بلام الفعل في امثال هذا الحكم وان حكم طوى [illegible] دليل [illegible] مقتضى الحمل عليه [illegible] انه أيضا يجيء مصدره الميمي على مفعل بالفتح كما صرح به في الصحاح (فانه) أي اسم المكان (بكسر العين فيه) أي في المثال الواوي الغير المشتق من [illegible] الابواب (نحو) الموعد مكسور العين ولم يتعرض لمثاله لكثرته ولانه على [illegible] في مفهوم [illegible] (الموجل) فمفتوح العين وانما كسر في الجميع [illegible] (حتى لا يلتبس ان وزنه فوعل) بفتح الفاء والعين اذ لو فتح لظن ان وزنه فوعل (مثل جورب ولا ظن في الكسر) ان وزنه فوعل بالكسر (لان فوعلا بالكسر لا يوجد في كلامهم) وقيل انما كسر في الجميع ولم يفتح لان الكسر مع الواو أخف من الفتح معه فالموعد بالكسر أخف من موعد [illegible] والواو [illegible] بخلاف الواو والكسر فانهما قريبة بينهما ولم [illegible] حتى لا [illegible] في كلامهم [illegible] لا يوجد في كلامهم بالكسر (وصيغته من باب يفعل) بكسر العين من الاقسام كلها (مفعل) بالكسر للموافقة (الا من الناقص) اليائي اذ الواوي من فعل بالكسر (منه) أي من الناقص (بفتح عينه) أي في الناقص اليائي من يفعل بالكسر وان

(نحو المرمى) بفتح الميم من رمى بكسر الميم وانما الفتح مع ان القياس ان يكسر (فرارا من توالى الكسرات) الثلاث لان توالى ثقيل (لان الياء كسرتان) لتركبها من كسرتين (والميم) الذى قبلها (مكسور) (فيصير توالى الكسرات) الثلاث ولا يضم العين مع انه لا يلزم توالى الكسرات لثقل الضمة (ولا يبنى) اسم المكان (من يفعل) أى مما كان عين مضارعه مضموما وهو بابان الاول والخامس (مفعل) بضم العين مع ان القياس يقتضيه (لثقل الضمة فقسم موضعه بين مفعل) بالكسر (ومفعل) بالفتح (فاعطى المفعل) بكسر العين (أحد عشر اسما) لكون الكسرة أخت الضمة كذا قيل (نحو المجزر) لمكان الجزر وهو نحر الابل (والمطلع) لمكان طلوع الشمس (والمشرق) لمكان شروقها (والمغرب) لمكان غروبها (والمنبت) لمكان النبات (والمنسك) لمكان النسك وهو العبادة (والمفرق) لوسط الرأس لانه موضع فرق الشعر (والمسقط) لموضع السقوط يقال هذا مسقط رأسى أى حيث ولدت (والمسكن) لمكان السكون قال الفراء قد روى مسكن ومسكن بكسر العين وفتحها (والمرفق) لموضع الرفق وهو ضد العنف (والمسجد) وهو اسم البيت المبنى للعبادة سجد فيه أو لم يسجد قال سيبويه أما موضع السجود فالمسجد بالفتح لا غير وقال الفراء قد سمعنا المسجد والمسجد والمطلع والمطلع وقال والفتح فى كله جائز وان لم نسمعه وبعضهم عدوا المحشر من هذا القبيل فكان اثنى عشر اسما والاولى ان لا يكون منه لان يحشر ويحشر بالضم والكسر لغتان فالمحشر بالكسر يكون قياسا (والباقى) من هذه الكلمات من مضموم العين أعطى (المفعل) بفتح العين (لخفة الفتحة) وحاصل ما ذكره المصنف هو ان الفعل الثلاثى لا يخلو من ان يكون معتل اللام والفاء أو لا يكون كذلك فان لم يكن معتل اللام ولا معتل الفاء فلا يخلو من ان يكون عين مضارعه مفتوحا أو مكسورا أو مضموما فان كان مفتوحا أبقى الفتحة فى اسم المكان على حالها وان كان مكسورا أبقى الكسرة أيضا على حالها ليكون اسم المكان جاريا على مضارعه الذى اشتق هو منه فى حركة عينه مع انه لا مانع يمنع منه وان كان مضموما لم يبق الضمة على حالها وان كان القياس ان يبقى لثقلها فوجب تبديل الضمة تخفيفا وكان تبديلها الى الفتحة أولى لخفتها فبدلوها اليها فكان قياس اسم المكان من مضموم العين من يفعل بفتح العين كالمقتل من يقتل الا أحد عشر كلمة فان الضمة فيها تبدل الى الكسرة على خلاف القياس ولهذا صرحوا بانها شاذة ومعتل العين مثل الصحيح فيما ذكرنا هذا اذا لم يكن الفعل معتل اللام ولا معتل الفاء فان كان معتل الفاء فاسم المكان مكسور العين لا غير سواء كان عين مضارعه مفتوحا أو مكسورا أو مضموما كالموجل والموعد والموسم لانه لو فتح الا بمثل جودر بوعد مع جواز الضم ظاهر لثقله وان كان معتل اللام فالاسم بالفتح لا غير سواء كان عين مضارعه مفتوحا أو مكسورا أو مضموما كالمرمى فرارا عن توالى الكسرات واللفيف كمعتل اللام فيبنى منه اسم المكان على الفتح مطلقا كالمأوى والموقى (واسم الزمان مثل المكان) فى كل ما ذكرنا من الاحكام [illegible] فيعرف بيانه اسم مشتق
[illegible]

كان الاصل ان يكون مكسورا للموافقة نحو المرمى (فرارا من توالى الكسرات) لان الياء كسرتان وفى الميم كسرة كما يجيء فى باب الناقص ان شاء الله تعالى احداهما تحقيقية وهى كسرة العين والاخيران تقديريان أعنى الياء كما أنه بفتح العين منه فيما واويا كان أو يائيا من يفعل بالفتح للموافقة كما هو الاصل نحو المرضى والمخشى ومن يفعل بضم العين أيضا لانتفاء مفعل بالضم نحو المغزى وفى الفتح اطرادا أو خفة أو الفرار عن توالى الكسرات فيهما أيضا اذ لو كسر العين فى المفتوحة والمضمومة يلزم توالى الكسرات لانقلاب الواو ياء حينئذ لتطرفها وانكسار ما قبلها فقوله فرارا عن توالى الكسرات ليس تعليلا للثلاث وان كان صالحا له كما ذكرنا بل هو مختص بمكسور العين لان قوله الا من الناقص مستثنى من يفعل مكسور العين ولذلك اقتصر على ايراد المثال منه وانما لم يتعرض لبيان اسم المكان من الناقص من يفعل بالفتح ويفعل بالضم لانه لما بين ان العدول عن الاصل فى يفعل بالكسر من الناقص لمانع علم ان ما لا مانع فيه باق على الاصل فالاصل فى يفعل مفعل بالفتح فيهما وكذلك فى يفعل بالضم لانه لما انتفى فى كلامهم مفعل بالضم صار حكمه حكم يفعل بالفتح لخفة الفتحة فلا حاجة الى التعرض له (ولا يبنى من يفعل) بضم العين (مفعل) بالضم وان كان هو الاصل للموافقة (لثقل الضمة) ولرفضهم مفعلا فى كلامهم ولم يذكر هذا الدليل لسبق الذكر ويجوز ان يكون هذا بسبب رفضهم مفعلا (فقسم موضعه) أى موضع يفعل بالضم (بين مفعل) بالكسر قدمه لان ما أعطى له محصور مضبوط بخلاف ما أعطى للمفعل بالفتح فانه غير محصور وهذا كما يقدم الاعراب التقديرى على اللفظى كذلك (ومفعل) بالفتح (فاعطى المفعل) بالكسر (أحد عشر اسما هى نحو المنسك) وانما اختار لفظ نحو مع ان الظاهر ان يقول هى المنسك أو المنسك على البدل لئلا يتوهم قبل ذكر المعطوفات ان ما أعطى للمفعل هو المنسك فقط أو يتوهم بذلك مخالفة العدد وليكون المخاطب على صدق رجاء بذكر المعدودات أجمع (والمجزر والمنبت والمطلع والمشرق والمغرب والمفرق والمسقط والمسكن والمرفق والمسجد) وتخصيص هذا العدد وهذه المعدودات انما هو بحكم السماع (و) أعطى (الباقى) من أحد عشر اسما (للمفعل) بالفتح (لخفة الفتحة) فيقاوم خفة الفتحة ثقل الكسرة (واسم الزمان مثل) اسم (المكان)

(نحو مقتل الحسين) وهو يصلح للزمان والمكان وجميع ما ذكر في الثلاثي المجرد وأما ما عدا الثلاثي المجرد فاسم الزمان والمكان وكذا المصدر الميمي كلها منها على وزن اسم المفعول كالمخرج من أخرج والمدحرج من دحرج وكذا ما عداه قال في شرح المفصل وما بني من غير الثلاثي فعلى لفظ اسم المفعول فيكون اسم الزمان والمكان والمصدر واسم المفعول على السواء في اللفظ فكأنهم قصدوا به مضارعته الفعل في الزنة وأجروه على لفظ المفعول لكونه أخف من لفظ الفاعل لأن الفاعل بالكسر وهو بالفتح ولأن اسم الزمان والمكان مفعول في المعنى فكان استعمال لفظ المفعول فيهما أقيس انتهى عبارته وإنما لم يذكر المكان والزمان من غير الثلاثي والأولى ذكره

(فصل في اسم الآلة) (وهو اسم مشتق من يفعل) على صيغة المعلوم لما ذكر في اسم المكان (الآلة) أي ليدل على الآلة المعروفة للفعل وهي ما يستعان به في الفعل كالقلم للكتابة فكأنه قال اسم مشتق من فعل لما يستعان به في ذلك الفعل فكان تعريف الآلة الاصطلاحية بالآلة اللغوية فلا يتوجه أن يقال إن تعريف اسم الآلة بالآلة دوري لتوقف معرفة اسم الآلة على معرفة الآلة حينئذ وقد يطلق اسم الآلة على ما يفعل فيه كالمحلب بكسر الميم وهو الإناء الذي يحلب فيه اللبن (وصيغته) المطردة (مفعل) بكسر الميم وفتح العين نحو مضرب ومقتل ومفتح اعلم أن اسم الآلة من الثلاثي يأتي كمصلاح والمفعل يأتي على مفعل كمنصر ومفعال كمفتاح ومفعلة كمكنسة فالأولان قياسيان والثالث سماعي ولهذا لم يذكره [illegible] اعلم [illegible] في الأول [illegible] سالما شهرته بالنسبة الى الأول وكان صيغة الآلة منحصرة عنده في مفعل فمن ثم قال (ومن ثم) أي ومن أجل أن صيغة اسم الآلة يأتي على وزن مفعل (قال الصرفيون المفعل) بفتح الميم والعين (للموضع والمحل) بكسر الميم وفتح العين (للآلة والفعلة) بفتح الفاء وسكون العين (للمرة) أي للواحدة من المرة والفعلة بكسر الفاء وسكون العين (للحالة) أي للبناء النوع واسمه عبروا عن النوع بالحالة لأن المراد بالنوع الحالة التي عليها الفاعل عند الفعل كقولهم حسن الركبة أي الحالة التي [illegible] في الركوب وتقول هو حسن الطعمة [illegible] قول الصرفيين أن الأوزان [illegible]

في جميع الأحكام المذكورة لاسم المكان (نحو مقتل الحسين) رضي الله تعالى عنه لزمان قتله وهو يوم عاشوراء كما يقال مقتل الحسين لمكان قتله أعني كربلاء

(فصل في اسم الآلة وهو) أي اسم الآلة (اسم مشتق) خرج به نحو القدوم (من يفعل) مبنيا للفاعل خرج اسم المفعول لزيادة الميم موضع حرف المضارعة بعد حذفه كما مر في اسم المفعول وإنما حكم بكونه مشتقا من المضارع دون غيره مثل ما ذكر في اسم الفاعل وإنما قلنا مبنيا للفاعل لأن الآلة وإن كانت واسطة بين الفاعل والمفعول ومتعلقة بهما لكن تعلقها بالفاعل أقدم وأقوى ولهذا جعلوا الأدوات من تتمة الفاعل إلى أن صح اعتبار الآلة الناقصة الخارجة عن العمل في الفاعل والعلة فلا حرج في كونه مشتقا من المبني للفاعل وقوله (للآلة) وهي ما يعالج به الفاعل المفعول لوصول أثره إليه يخرج ما عدا المعرف فالمعرف هو الاسم المضاف لا من حيث إنه مضاف من نحو محلب وأضيف إلى الآلة تبيين دلالة الاسم وهو من قولك في تعريف [illegible] غلام زيد [illegible] هو غلام مملوك زيد فليس من المعرفة في شيء فالحاصل أن الإضافة والمضاف اليه خارجان عن المعرف ومن علم دخول الآلة في الحدود فلا يمكن له أن يدفع الدور بأن يقول المراد بالآلة في الحدود الاصطلاحية وفي الحد اللغوية لأن المراد في كلا الموضعين بالآلة معنى واحد وهو اللغوي إذ ليس في الاصطلاح للآلة معنى آخر بل التغاير بالاصطلاح واللغة إنما هو في اسم الآلة فإنه لغة أعم مما اصطلح عليه [illegible] يتناول نحو القدوم والإبرة والقلم ولا يتناولها اصطلاحا واعلم أن اسم الآلة مختص بالثلاثي المجرد فلا يمكن محافظة جميع حروف غيره في مفعل وأن اسم الآلة لا يبنى إلا من الأفعال المتعدية لأن الآلة تكون للأفعال المتعدية ولا تكون للأفعال اللازمة كما دل عليه تعريفها بالمعالجة [illegible] اللازمة فإذا لم تكن الآلة إلا للأفعال المتعدية لم يجئ اسمها إلا من الأفعال المتعدية وفي قوله (وصيغته مفعل) بكسر الميم وفتح العين إشارة إلى كثرة استعمال هذه الصيغة وأنها الأصل وما عداها متفرع منها بزيادة كما هو المفهوم من كلام القوم ولذلك لم يذكر ما عداه وقال صاحب المفتاح وعندي أن مفعلا هو الأصل وما سواه منقوص منه بعوض كمكسحة وبعضه بغير عوض كمقب لكن كثرة الاستعمال وكثرة التفرع لزيادة شهداء للأول [illegible] نحو محلب فهو في الحقيقة اسم لما يحلب فيه لكن لما كان يستعان به في الحلب جاز عده من اسم الآلة تغليبا (ومن ثم) أي ومن أجل أن صيغته مفعل (قال) العلماء الصرفيون (المفعل) بفتح الميم والعين (للموضع) أي للمكان (والمفعل) بكسر الميم وفتح العين (للآلة والفعلة) بفتح الفاء وسكون العين (للمرة) أي الواحدة من مرات الفعل (والفعلة) بكسر الفاء وسكون العين (للحالة) التي عليها الفاعل عند صدور الفعل منه وهذا القول بيتان مربعان من الرجز

مفعل بالفتح أو مفعل بالكسر (قوله ان وزن الآلة اما مفعل بكسر الميم وفتح العين أو مفعال أو مفعلة بأسرها أيضا وكذا ان وزن المرة اما فعلة بفتح أوله أو فعلة بكسرها أو فعلة بضمها وذلك ان الفعل الثلاثى الذى يراد بناء المرة منه اما ان يكون فى مصدره تاء كنشدة ودرة أولا فان كان الثانى فالمرة منه على فعلة بالفتح نحو ضربة وان كان الاول فالمرة منه على مصدره المستعمل بلا فرق فى اللفظ نحو نشدة وكدرة والفارق حينئذ القرائن كنشدة واحدة واذا لم تقيد بمثل لواحدة كان مصدرا مستعملا وشذ قولهم أتيته اتيانة ولقيته لقاءة لانهما من الثلاثى الذى لا تاء فى مصدره اذ مصدرهما الاتيان واللقاء والقياس أتية ولقية بفتح أولهما وكذا ان وزن النوع اما فعلة أو فعلة أو فعلة بالحركات الثلاث وذلك ان الفعل الثلاثى الذى يراد به بناء النوع منه اما ان يكون فى مصدره تاء أولا فان كان الثانى فالنوع منه على فعلة بالكسر نحو ضربة وان كان الاول فالنوع على مصدره المستعمل أيضا كنشدة وكدرة ورحمة والفارق القرائن كنشدة لطيفة هذا اذا كان الفعل ثلاثيا أما اذا كان غيره فان كان فى مصدره تاء فالمرة والنوع على مصدره المستعمل والفارق القرائن أيضا نحو استقامة ودحرجة واحدة أو حسنة وان لم يكن فيه التاء فالمرة والنوع على وزن مصدره مزيدا عليه تاء المرة والنوع نحو انطلاقة واحدة وتدحرجة واحدة وحسنة كذا فى شرح كافية التصريف (فكسر الميم) فى اسم الآلة (الفرق بينه وبين) اسم (الموضع) ولم يضم لثقله ولئلا يلتبس بمفعول باب الافعال ولم يعكس الامر لان الموضع أكثر استعمالا بالنسبة الى الآلة والفتح أخف والاخف أولى لما كثر استعماله ولان زيادة الميم فى الموضع لمناسبته المفعول والميم مفتوح فيه فزيد فى الموضع مفتوحا فبقى الكسرة للآلة للفرق (ويجىء) اسم الآلة (على وزن مفعال) بكسر الميم وسكون الفاء (نحو مقراض) من قرض بمعنى قطع من باب ضرب وجمعه مقاريض (ومفتاح) جمعه مفاتيح وارد فانه مفتح بالقصر فجمعه مفاتح (ويجىء) اسم الآلة (مضموم الميم والعين معا نحو المسعط) وهو الاناء الذى يجعل فيه السعوط والسعوط بالفتح دواء يصب فى الانف (والمنخل) وهو ما ينخل به الدقيق وهو الغربال الذى يخرج به النخالة من الدقيق والمنخل بفتح الخاء لغة فيه وكذا المدق لما يدق به (وقال سيبويه هذان) أى المسعط والمنخل (من عداد الاسماء) لا اسم الآلة الذى اشتق من الفعل (يعنى) أى سيبويه المسعط والمنخل اسم لهذا الوعاء يعنى (المسعط) اسم للاناء الذى يجعل فيه السعوط خاصة (والمنخل اسم) للغربال الذى ينخل به (وليس) شىء منهما (بآلة مشتقة) من لفظ جارية عليه (وكذا اخواته) أى كل ما يجىء بضم العين والميم معا كالمدق والمدهن والمحرضة فان قلت ما الفرق بين كون تلك الاشياء أسماء مخصوصة وبين كونها آلة بحسب المعنى قلت ان المدهن مثلا اذا جعل اسما لوعاء الدهن لا يصح اطلاقه الا على وعاء اتخذ فى أصل وضعه للدهن سواء كان فيه دهن أولا فلا يصح اطلاقه على وعاء فيه دهن لكنه اتخذ لغير الدهن كالكوز مثلا واذا جعل آلة يصح اطلاقه على كل وعاء فيه دهن سواء اتخذ له أو لغيره حتى لو كان الدهن فى ملعقة أو جلدة أو كاغدة يصح اطلاقه عليها وكذا كالمفتاح فانه يصح اطلاقه على كل ما يفتح به الباب من حديد أو خشب أو غير ذلك وقس عليه ما عداه مما اطلق بضمتين سواء اتخذ له أولا كذا قالوا

ما لما الاجزاء والاستشهاد و قوله والمفعل للآلة الا انه أورد البيت الثانى لبيان بناء المرة وبناء النوع على سبيل الاستطراد تتميما للبيان بناء الآلة ولذلك لم يتعرض لتفاصيلهما اقتصارا تيسيرا (وكسر الميم فى اسم الآلة) ولم يبق على الاصل الذى هو الفتح لقيامه مقام الحرف المفتوح (للفرق بينه وبين الموضع) من يفعل ويفعل بالفتح والضم ولما لم يكن طلب الحكمة موجها الا فى العدول عن الاصل لم يكن طلبها فى عدم ضم الميم الذى لا وجه للاصالة هنا وجه ولو خرج أحد من الوجه وطلبها فى عدم الضم قلنا انه للالتباس بمفعول باب الافعال (ويجىء) اسم الآلة (على وزن مفعال) بكسر الميم وسكون الفاء والالف الزائدة بيانية (نحو مقراض ومفتاح ويجىء) اسم الآلة عند غير سيبويه حال كونه (مضموم العين و) مضموم (الميم شاذ) أى مخالف القياس اذ قياسه أن يكون عينه فى الحركات مثل عين ما اشتق هو منه أعنى المضارع المبنى للفاعل كالمضرب بكسر العين والمدهن بفتحهما وأصل بضمه وفتح الميم فى الكل لقيامه مقام الحرف المفتوح الا أن الميم لما كسرت للفرق بينه وبين الموضع فى مفتوح العين ومكسوره ولانه مفعل فى مضمومه وفتح العين أيضا فى مكسوره ومضمومه للثقل فيما يكثر استعماله كان القياس ان يكون مكسور الميم ومفتوح العين فى الكل فصار ضم الميم والعين خارجا عن القياس (نحو المسعط) لكل ما يجعل فيه السعوط بفتح السين وهو الدواء الذى يصب فى الانف (والمنخل) لكل ما ينخل به الدقيق (قال سيبويه هذان من عداد الاسماء) الغير المشتقة (يعنى ان المسعط والمنخل) كل واحد منهما (اسم لهذا الوعاء) المخصوص الذى يجعل فيه السعوط لا من حيث انه يجعل فيه السعوط فلا يجوز اطلاق المسعط لكل اناء يجعل فيه السعوط وكذلك المنخل (وليس بآلة) أى باسم الآلة المصطلح (وكذلك) أى كحكم المسعط والمنخل (اخواته) أى حكم اخوات هذا المذكور من المسعط والمنخل فانها من عداد الاسماء عند سيبويه ومن أسماء الآلة عند غيره على غير

(الباب الثاني) من الابواب السبعة المذكورة في صدر الكتاب (في المضاعف) وانما قدم هذا الباب على المهموز لقربه من الصحيح بالنسبة الى المهموز لان ابدال حروف العلة من أحد حرفي المضاعف قليل وتخفيف الهمزة وتليينها كثير شائع حتى كان المهموز كالمثل في الخفة والتليين ولما كان مقدما على المهموز وهو مقدم على سائر الابواب كان مقدما عليها والمضاعف اسم مفعول من ضاعف ومعناه لغة ما زاد عليه شيء فيصير مثليه أو أكثر قال الخليل ان التضعيف ان يزاد على أصل الشيء فيجعل مثلين أو أكثر وكذا الاضعاف والمضاعفة وأما معناه اصطلاحا فقال الزنجاني وسائر الصرفيين وهو من الثلاثي والمزيد فيه منه ما كان عينه ولامه حرفين متماثلين كرد وأعد ومن الرباعي المجرد والمزيد فيه منه هو الذي فاؤه ولامه الاولى من جنس واحد وكذا عينه ولامه الثانية من جنس واحد نحو زلزل وتزلزل ولا شك ان تعريفي القسمين يشملان الصحيح والمعتل نحو ومدوس وزلزل ووَلول وبعضهم خصوا القسم الاول بالصحيح فقالوا المضاعف الثلاثي ما عينه ولامه صحيحان من جنس واحد والرباعي ما فاؤه ولامه الاولى وعينه ولامه الثانية متجانسان كرد ودم وزلزل فمثل مار بحث تجاوزتم لا يسمى مضاعفا بل يسمى مدغما وكذا مثل الرحمن ومثل على والي وكذا كل كلمة اجتمع فيها حرفان من جنس واحد ولكن ليس شيء منهما عينا ولا لاما نحو اجلواز وكان أحدهما لاما والآخر لا يكون عينا وبالعكس نحو احمر واحمار واقشعر ونحو قطع واعلم ان المضاعف من الرباعي يسمى مطابقا بفتح الباء أيضا التطابق بعض حروفه لبعضه لان فاءه مطابق للامه الاولى وعينه مطابق للامه الثانية ولم يمكن فيه الادغام للفصل بين الاثنين (و يقال له الاصم لشدته) الاصم من به وقر في الاذن ولا يسمع الصوت الخفي فيحتاج الى شدة الصوت والمضاعف أيضا يحتاج الى شدة الصوت لانه كان النطق به عند الصوت الخفي فمعنى قوله لشدته لشدة المضاعف عند النطق به وأيضا الاصم الحجر الصلب الصمت أي الحجر الشديد الذي لا جوف له ولا فرجة فيه بل هو ممتلئ مشدد حد والمضاعف لما كان مدغما ومشددا يسمى به وهذا الوجه أوفق لقوله لشدته ولا يخفى عليك ان قوله لشدته يقتضى ان لا يسمى المضاعف من الرباعي أصم وعدم انه يكفي في التسمية بهذا الاسم للمضاعف مطلقا تحقق سبب التسمية في بعض منه (من وصل ذلك شائع كثير ورد بانه يحتمل ان المضاعف من الرباعي لا يسمى أصم كما ان المضاعف من الثلاثي لا يسمى مطابقا (ولا يقال له الصحيح) مع ان حروفه الحروف الصحيحة (لصيرورة احد حرفيه حرف علة) وبهذا قيل المضاعف ملحق بالمعتل (نحو تقضى البازي) أي انقض أصله تقضض دل المعنى فيه الضاد الاخيرة ياء لان ثقل التعبير آخر الكلمة لا يقال ان حرفي التضعيف باقيان على أصلهما حينئذ اذ الضاد في تقضى مشددة لانا نقول ان حرفي التضعيف عين الكلمة ولامها والمقلوب ههنا هو لام الكلمة وأما أولى الضادين الباقيين فعين الكلمة والاخرى زائدة وكذلك تملى بمعنى أملت (وهو) أي المضاعف من الثلاثي (يجيء من ثلاثة أبواب) وهي التي تسمى دعائم الابواب لاختلاف حركاتهن في الماضي والمستقبل وكثرتهن ودليل الانحصار في هذه الثلاثة الاستقراء (نحو سر يسر) أصله سرر يسرر بفتح العين في الماضي وضمها في الغابر (وفر يفر) أصله فرر يفرر بفتح العين في الماضي وكسرها في الغابر مثل ضرب يضرب (وعض يعض) أصله عضض يعضض بكسر العين في الماضي وفتحها في الغابر قال ابن السكيت عضضت اللقمة بالكسر فأنا أعض بالفتح وقال أبو عبيد عضضت

القياس وتلك الاشياء هي المدق والمدهن والمكحلة والحرضة

*(الباب الثاني في المضاعف) والمضاعف من ضاعف الشيء اذا زاد عليه فجعله اثنين أو أكثر سمي به لتضاعف الحرفين فيه وانما قدم المضاعف على المهموز وقربه من الصحيح بسبب قلة التغير اذ ابدال الياء من أحد حرفي التضعيف في مواضع مخصوصة بخلاف تليين الهمزة فانه في مواضع كثيرة ولذلك جعل بعضهم الهمزة من حروف العلة وترك تعريفه اعتمادا على ما فهم من تعريف الصحيح أو من اسمه اللغوي وخص بعض مضاعف الثلاثي اذ لا بحث ولا احكام لمضاعف الرباعي لعدم تجاور الحرفين المتجانسين فيه وهو ما يكون فاؤه ولامه الاولى من جنس واحد وكذلك عينه ولامه الثانية من جنس واحد نحو زلزل (و يقال له) أي المضاعف الثلاثي (أصم) وهو في اللغة من لا يسمع الصوت الخفي (لشدته) أي لتحقق الشدة فيه بواسطة الادغام فيحتاج الى الجهر والتكرير كما يحتاج من لا يسمع الصوت الخفي اليهما يقال حجر أصم أي صلب (ولا يقال له صحيح) مع ان شيئا من حروفه ليس بحرف علة ولا همزة (لصيرورة أحد حرفيه حرف علة في) بعض المواضع (نحو تقضى البازي) أصله تقضض قلبت الضاد الاخيرة ياء كما يجيء تمامه في بحث الابدال ان شاء الله تعالى (وهو) أي المضاعف (يجيء من ثلاثة أبواب) سماعا وهن دعائم الابواب من فعل يفعل بفتح العين في الماضي وضمها في الغابر (نحو سر يسر) أصلهما سرر يسرر ولم يراع الترتيب في ذكر أمثلة الابواب الثلاثة هنا حيث قدم ما عين مضارعه مضموم نظرا الى تقوية باب آخر يشاركه في ضم عين المضارع وان قل على خلاف أخويه (و) من فعل يفعل بفتح العين في الماضي وكسرها في الغابر نحو (فر يفر و) من فعل يفعل بكسر العين في الماضي وفتحها في الغابر نحو (عض يعض ولا يجيء) المضاعف

---

١ نسخة (ولا يجيء) ضاعفه

(من باب فعل يفعل) بضم العين فيهما (الا) [illegible] (نحو حب يحب) حبيبا [illegible] وأدغمت والدليل عليه أن يبنى فاعله على فعيل لان فعيلا انما يجيء من مضموم العين فيه والى ما اشار بقوله (فهو حبيب) كذا قيل وفيه بحث اذ الحبيب ههنا بمعنى المحبوب ولو سلم فلا يختص فعيل بهذا الباب بل يجيء منه غالبا اعلم ان حب يجيء من الباب الثاني ومن الرابع في الصحاح حبه يحبه بالكسر وحببت بالكسر أي صرت حبيبا ومن الباب الخامس عند الفراء وحبذا فيجاز فتح الحاء وضمها في الماضي في الصحاح وقولهم حب بفلان قال الفراء معناه حبب بفلان بضم الباء ثم أسكنت وأدغمت في الثانية وقال ابن السكيت في قول ساعدة بن جؤية هجرت غضوب وحب من يتجنب * وعدت عواد دون وليك تشعب * أراد حبب بالضم فادغم ونقل الضمة الى الحاء لانه مدح انتهى (ولب يلب) لبابة يعني ان أصله لبب يلبب بضم العين فيهما ثم أسكنت وادغمت والدليل عليه ان بنى فاعله على فعيل أيضا وأشار اليه بقوله (فهو لبيب) اعلم ان لب يجيء من الباب الرابع أيضا فحينئذ يجيء مصدره على فعالة بالفتح في الصحاح وقد لببت يا رجل بالكسر تلب لبابة أي صرت ذا لب وحكى يونس بن حبيب لببت بالضم وهو نادر لا نظير له في المضاعف انتهى كلامه والمضاعف لا يجيء من الباب الثالث والسادس أصلا ولما كان المضاعف مما يلحقه الادغام ناسب ان يبين كيفية لحوقه وشرطه فقال (واذا اجتمع فيه) أي في المضاعف (حرفان من جنس واحد أو متقاربان في المخرج يدغم) الحرف (الاول في) الحرف (الثاني) ان لم يمنع مانع (لثقل المكرر) وذلك اذا اجتمع في كلمة واحدة حرفان متجانسان ولم يدغم الاول في الثاني ينتقل اللسان من مخرج الحرف ثم الى هذا المخرج مرة أخرى نحو قوول ومدد فاستثقلوا أن يزيلوا ألسنتهم عن شيء ثم يعيدوها اليه اذ في ذلك كلفة في اللسان ومشقة يشبه مشي المقيد الذي يضع احدى قدميه في الوضع ويرفع عنه الاخرى وهو شاق لمخالفته المألوف فاذا أدغم زال ذلك الثقل فان النطق بالحرفين يكون دفعة واحدة بعد الادغام فانهما باعتبار تداخلهما كحرف واحد فيرتفع اللسان عنهما دفعة واحدة شديدة (نحو مد الى آخره) أي مدد ومدوا ومدت ومددنا واذ قد عرفت سبب الادغام في المتجانسين فقس عليه في المتقاربين [illegible] مخرجهما وان كانا متقاربين في نفس الامر لكن بعد انتقال اللسان من مخرج أحدهما الى مخرج الآخر كانتقاله من مخرج ثم اليه لقربه منه ومقاربته له نحو اذكر لكن اذا أدغم فلا بد من تماثل بقلب أحدهما الى الآخر والقياس قلب أولهما الا أن يعرض عارض كما ستذكره ان شاء الله تعالى قوله (ونحو اخرج شطأه وقالت طائفة) مثالان لادغام الحرفين المتقاربين واعترض بأن الحرفين المتقاربين اذا كانا في كلمتين نحو قال بعض تجارتهم لا يسمى شيء من الكلمتين ولا مجموع الكلمتين مضاعفا فضلا عن المتقاربين في كلمتين فتمثيل المتقاربين في المخرج بهذين المثالين لا يلائم قوله واذا اجتمع فيه حرفان الخ اذ الضمير البارز في فيه راجع الى المضاعف ولما كان اجتماع حرفين بينهما تقارب في المخرج يوجب الادغام وجب رسم ما يعرف به المتقارب من المتباعد وذلك انما يكون بتعريف مخارج الحروف فيقال اذا أردت ان تعرف مخرج حرف سكنه وأدخل عليه همزة الوصل ثم تلفظ به فانظر الى منتهى الصوت فحيث انتهى فثمة مخرجه كذا قيل وهذا القدر من البيان اجمال لا يسمن من جوع وان أردت التفصيل فاستمع لما نتلوه عليك * اعلم أن الحروف الواقعة في لغة العرب أصولها تسعة وعشرون حرفا وان مخارجها خمسة عشر مخرجا باعتبار التقارب بين المخرجين والا فلكل حرف مخرج على حدة والا يلزم تماثل الحرفين لان من مخرج الباء مثلا لا يحصل الا الباء ومن مخرج الفاء بعينه لا يحصل الا الفاء فلا بد وان يكون لكل حرف مخرج ليحصل الحروف المختلفة الا انهم جعلوا مخرج بعض الحروف المتقاربة في المخرج كمخرج واحد لغاية تقاربها فحصل خمسة عشر مخرجا ومواضع هذه المخارج [illegible] الحلق والفم والشفتان [illegible] الاول للحلق [illegible] ووسطه وأقصاه [illegible]

(من باب فعل يفعل) بضم العين فيهما مجيئا (الا) مجيئا (قليلا نحو حب فهو حبيب ولب فهو لبيب) ولم يذكر المضارع في الوزن لعدم دخوله في التمييز عن فعل يفعل بفتح العين في الماضي وضم العين في الغابر وانما ذكره في الوزن تبعا لسائر الابواب وقوله حبيب ولبيب لاثبات ان حب ولب من فعل بالضم وان حب أصله حبب ولب أصله لبب بضم العين فيهما لان مجيء فعيل من غيره قليل وعلم من سكوته عن فعل يفعل بفتح العين فيهما وعن فعل يفعل بكسر العين فيهما ان المضاعف لا يجيء منهما أصلا (واذا اجتمع فيه حرفان من جنس واحد) في الذات أو في الصفة كالجهر والهمس كما يدل عليه قوله فيما سيأتي فيكون من جنس واحد نظرا الى الهمس وقوله (أو) اجتمع حرفان (متقاربان في المخرج) عطف على قوله من جنس واحد ميلا الى المعنى اذ المراد من كون الحرفين من جنس واحد كونهما متماثلين وتقدير الكلام واذا اجتمع حرفان متماثلان في الذات أو في الصفة أو حرفان متقاربان لانه أقام الحد مقام المحدود قصرا للمسافة (يدغم الاول) من المتماثلين أو المتقاربين (في) المثل (الثاني) أو المتقارب الثاني بعد جعل أول المتقاربين مثل الثاني (لثقل المكرر) المعلوم بالوجدان وفي مثل أكثر من التكرار ومثال المتماثلين في الذات (نحو مد الى آخره) أصله مدد ومثال المتماثلين في الصفة يجيء ان شاء الله تعالى في بحث ادغام تاء الافتعال ولم يورده ههنا لاحتياجه الى تفصيل في بيان كونه مثالا وهذا ليس موضع التفصيل (و) مثال المتقاربين بين المتحركين (نحو أخرج شطأه) بادغام الجيم في الشين لتقارب مخرجهما وقد قرأ به أبو عمرو ومثال المتقاربين بين الساكن أولهما نحو (وقالت طائفة)

الحلق وليس بمخرج يدخل منه الى الحلق والهاء أبدا من أقصى الحلق لكن لا بعين لمخرج الهمزة بل مما [illegible] مخرجها من جانب الفم والالف أيضا من أقصى الحلق لكن مما أخرجنه من جانب الفم ولكن يقرب بعضها بعضا فعدوها مخرجا واحدا باعتبار التقارب من جملة خمسة عشر والعين والحاء المهملتان من وسط الحلق على الترتيب أيضا فالاول العين ثم الحاء من جانب الفم والغين والخاء المعجمتان من أدنى الحلق على الترتيب فالاول الغين ثم الخاء فمجموع الحروف المنسوبة الى الحلق ثلاثة مخارج نظرا الى التقارب وفي الحقيقة سبعة مخارج والثاني في مخارج الفم وهي عشرة أولها مخرج القاف وهو من أقصى اللسان ومافوقه من الحنك الاعلى وثانيها مخرج الكاف وهو أسفل من موضع القاف من اللسان قليلا ومما يليه من الحنك الاعلى وثالثها مخرج الجيم والشين المعجمة والياء بنقطتين من تحت وسط اللسان وبين وسط الحنك الاعلى ورابعها مخرج الضاد المعجمة [illegible] حافة اللسان ومايليه من الاضراس وخامسها مخرج اللام مما دون طرف اللسان الى منتهى طرف اللسان [illegible] وسادسها مخرج الراء المهملة مما دون طرف اللسان وما فوقه من الحنك دون طرفيه لكنه ادخل من مخرج اللام [illegible] وسابعها مخرج النون من طرف اللسان ومما فوقه من الحنك [illegible] خروجه عن مخرج الراء من جانب مخارج الفم [illegible] مخرج الطاء والدال المهملتين والتاء بنقطتين من فوق طرف اللسان وأصول الثنايا وتاسعها مخرج الصاد والزاي والسين ما بين طرف اللسان [illegible] الثنايا وعاشرها مخرج الظاء المعجمة والثاء المثلثة والذال المعجمة بين طرف اللسان وأطراف الثنايا فهذه المخارج العشرة من الفم [illegible] مما بين الشفة والثنايا مخرج [illegible] أي باطن الشفة السفلى وأطراف الثنايا العليا والرابع مما بين الشفتين مخرج الباء والميم والواو (٧٨) فجميع هذه المخارج خمسة عشر لا غير كما ذكره سيبويه ووافقه أبو الحسن عليه واذا قد عرفت

مخرج كل حرف عرفت ان
أي حرف [illegible]
حرف في المخرج [illegible] هو
التقارب في المخرج وقد
تقارب [illegible]
[illegible]
احدهما في الآخر [illegible]
الاسم [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] الاول في
[illegible]
[illegible] (الادغام)

[illegible] الادغام [illegible] التقارب [illegible] الاول (الادغام) او مالمن عبارات الكوفيين والادغام [illegible] البصريين ([illegible] الحرف) الواحد (في مخرجه مقدار اثبات الحرفين) في مخرجه [illegible] مقدار [illegible] (كذا نقل عن جار الله العلامة) وهو محمود الزمخشري صاحب الكشاف [illegible] وقريب من هذا قول صاحب المعرب الادغام [illegible] بالحرفين [illegible] (وقيل الادغام اسكان) الحرف (الاول) بنقل حركته ان كان متحركا [illegible] وعلم منه انه اذا كان [illegible] طريق الاول [illegible] ويحصل التخفيف المطلوب اذلو [illegible] ولابد ان يكون الثاني متحركا لانه [illegible] (وادراجه) أي ادخاله (في الثاني) بحيث يصير حرف [illegible] وهو الحرف [illegible] الحرف [illegible] ولهذه المسامحة [illegible] هذا التعريف [illegible] والابثاث والردع المذكوران [illegible] (المدغم) أي [illegible] (والمدغم فيه) أي الذي وقع الادغام فيه (حرفان في اللفظ وحرف

[illegible] واحد

[illegible] الكوفيين لا الادغام [illegible] الادغام افتعال وقد قصر أئمة العربية [illegible] (الحرف) الواحد [illegible] (في [illegible] حقيقة لا حرف واحد قد ألبث في مخرجه [illegible] حرف واحد لكنه ما ألبث في مخرجه مقدار [illegible] هذا التعريف (كذا نقل عن جار الله العلامة) محمود [illegible] (الاول [illegible] الثاني) قال [illegible] الكتاب [illegible] ان قوله اسكان الاول [illegible] اسكان المتحرك للادغام [illegible] سكن الاول لينه [illegible] لا يظهر [illegible] فكيف يظهر غيره [illegible] وهو الحرف [illegible] للادغام الاول فيه [illegible] الاول [illegible] مثل وحرف

واحد في الكتابة) اذا كانا في كلمة (نحو مد او حرفان في اللفظ والكتابة) اذا كانا في كلمتين (كالرحمن) يعني كان لفظ رحمن خمسة أحرف في اللفظ وأربعة في الكتابة لان الالف بعد الميم تلفظ ولا تكتب والغرض من هذا التمثيل ازالة استبعاد مخالفة الحروف الملفوظة المكتوبة في الكلمة قلة وكثرة وانما قلنا اذا كانا في كلمة لانهما اذا كانا في كلمتين كانتا حرفين في الكتابة أيضا نحو [illegible] ونحو الرحمن والليل واللفظ والله والامر وأما نحو للفظ ولله وللعم فقد اجتمع فيه ما ال أحدها فاء الكلمة وثانيها لام التعريف وثالثها لام الجارة فادغم لام التعريف في فاء الكلمة وجعلا حرفا واحدا في الكتابة وان لم يكونا من كلمة واحدة كراهة اجتماع ثلاث لامات كتابة وتنزيلا للداخل منزلة الداخل بالقياس الى لام الجارة قوله (واجتماع الحرفين) المتجانسين أو المتقاربين (على ثلاثة ضرب) بين لما جعله بقوله اذا اجتمع فيه حرفان من جنس واحد او متقارب في المخرج يدغم الاول في الثاني الضرب (الاول أن يكونا متحركين) في كلمة (يجب فيه) أي في هذا الضرب الاول (الادغام) والعلة في وجوبه انك اذا قلت مد ونطقت بالحرفين دفعة واحدة كان اخف من قولك مدد باظهار الحرفين وهذا مما لا يستراب فيه ولان زمان الحركة بحرف المدغم أقل من زمان الحركة بالحرفين المظهرين وما قل زمانه أخف مما طال كذا حققه ابن الحاجب وأما قولهم ضبب البلد اذا كثر ضبابه وقطط شعره اذا اشتد جعودته بفك الادغام فيهما فشاذ جيء به لبيان الاصل (الا في الالحاقيات) أي في الكلمة التي زيد في أحد المثلين للالحاق فانه لا يجوز الادغام فيها فعلا كان واسما فالفعل نحو جلبب وشملل والملحق بدحرج والاسم (نحو قردد) أصله قرد فزيد للالحاق بجعفر دال فصار قردد والادغام يهدم (حتى لا يبطل الالحاق) يعني أن الالحاق صناعة لفظية يلزم فيها المساواة بين الملحق والملحق به حروفا وحركات وسكونا فلو ادغم الملحق زالت المساواة المذكورة وبطل الالحاق وانما قلنا انه صناعة لفظية لان الغرض من الالحاق ان يعامل الملحق معاملة الملحق به في الجمع والتصغير ونحو ذلك من التصرف اللفظي فيقال مثلا قرادد وقريدد كما يقال جعافر وجعيفر ولم يثبت في أنه حكم لفظي لا تعلق له بالمعنى فلو أدغم فاتت موازنته للملحق به فلا يعامل معاملته فيبطل غرض الالحاق قوله (والاوزان) مجرور معطوف على الالحاقيات أي يجب الادغام في الكلمة التي اجتمع فيه حرفان متجانسان الا في الاوزان (التي لزم الالتباس) فيها اذا أدغم فانه لا يدغم فيها مع انه اجتمع حرفان متحركان متجانسان (نحو صكك) وهو بفتحتين عيب في رجل الفرس (وسرر) وهو بضمتين جمع سرير (وطلل) وهو بفتحتين ما بقي من آثار الدار (وجدد) وهو بضم الجيم وفتح الدال خطاف ظهر الحمار (حتى لا يلتبس بصك) بفتح الصاد وتشديد الكاف وهو كتاب القاضي (وسر) بضم السين وتشديد الراء جمع السرير (وطل) وهو المطر الضعيف (وجد) بوزن سر وهو شرف الطريق يعني لو أدغم مثل سرر وهو جمع سرير لم يعلم انه جمع سرور أو جمع سرير فاذا لم يدغم زال الالتباس وقس عليه غيره ولم يعكس الامر مع انه زال الالتباس به لان القسم الثاني أكثر استعمالا فالخفة أولى به ومما لا يدغم عند بعضهم للالتباس نحو اقتتل مع انه اجتمع فيه حرفان متجانسان متحركان اذ لو أدغم التبس [illegible] لان حركة التاء الاولى اذا نقلت الى القاف استغني عن الهمزة فصار بعد الادغام قتل فلم يعلم انه ماض من التفعيل أو من الافتعال [illegible] قولا يدغم في مثل تتباعد وتتنزل مع انه اجتمع فيه حرفان متحركان متجانسان [illegible] الادغام فيما لا يلزم [illegible] فصار في حكم [illegible] التأثير في كلمة [illegible] الى تخفيف الكلمة بالحذف [illegible]

[illegible]

واحد في الكتابة) أي ينقص حرف في الكتابة اذا كانا في كلمة واحدة كبر وكر ومد وشد على ما هو مذكور في علم الخط وذلك للتخفيف والاستغناء بشيء من شيء اذ مع الادغام يرتفع اللسان ارتفاعة واحدة ونقص حرف من الحروف الملفوظة في الكتابة ثابت في عرفهم (كالرحمن) فان الالف بعد الميم ثابت لفظا في لفظ الرحمن وليس بثابت خطا لكثرة استعماله (واجتماع الحرفين) المتماثلين في الذات في كلمة واحدة (على ثلاثة أضرب) الضرب (الاول) منها (أن يكونا) أي الحرفان المجتمعان (متحركين يجب فيه) أي في الضرب الاول في جميع صور (الادغام نحو مد الا في) الصور (الالحاقيات نحو قردد) فان الادغام فيه غير واجب بل لا يجوز (حتى لا يبطل الالحاق) فانه على تقدير الادغام يخرج عن كونه على وزن جعفر لانه لم يراع المقابلة بين الملحق والملحق به حركة وسكونا (و) الا (في الاوزان التي تلزم الالتباس) ونحو موول داخل في لزوم الالتباس وأما نحو تتباعد وتتنزل فقد ذكر فيما سبق ان الادغام فيه غير ممكن حيث قال وتحذف التاء الثانية في مثل تتقلد وتتباعد وتتعثر لاجتماع الحرفين من جنس واحد وعدم امكان الادغام أما نحو اقتتل فسيذكر الخلاف فيه في بحثه صح فلم يبق شيء غير مذكور وهي (مثل صكك) بفتحتين وهي عيب في رجل الفرس (وسرر) بضمتين جمع سرير (وجدد) بضم الفاء وفتح العين جمع جدة بالضم وهو الخط الذي في ظهر الحمار (وطلل) بفتحتين وهو ما بقي من آثار الديار (ومدد) بمعنى الزيادة (حتى لا يلتبس) الصكك على تقدير الادغام (بصك) بفتح الصاد وهو كتاب القاضي (و) السرر بلفظ (سر) بالضم وهو ما تقطعه القابلة في سرة الصبي (و) الجدد بلفظ (جد) بالضم وهو البئر في الطريق (و) طلل بلفظ (طل) بفتح الطاء

همزة الوصل ولما كان مظنة ان يقال اذا لم يجز الادغام في الاوزان التي يلزم الالتباس فيها يجب ان لا يدغم مثل رد وفر وعض للالتباس أيضا اذ لم يعلم انه مكسور العين أو مضموم العين أو مفتوح العين فاجاب بقوله (ولا يلتبس في مثل رد وفر وعض) أي لا يقع الالتباس في ان كل واحد منها من أي باب هو (لان رد يعلم من يرد) بضم الراء (ان أصله ردد) بالفتح لان ما يكون عين مضارعه مضموما لا يخلو اما ان يكون عين ماضيه مفتوحا نحو نصر ينصر أو مضموما أيضا نحو حسن يحسن ولا يمكن ههنا ان يكون الماضي مضموم العين أيضا (لان المضاعف لا يجيء من فعل يفعل) بضم العين فيهما الا حبب وأب كما مر فتعين ان عين ماضيه مفتوح فلا يلزم الالتباس بالادغام (وفر أيضا) أي كرد (يعلم من يفر) بكسر الفاء (ان أصله فرر) بالفتح (لان المضاعف لا يجيء من فعل يفعل) بكسر العين فيهما فتعين الفتح في الماضي (وعض أيضا يعلم من يعض) بالفتح (ان أصله عضض) بالكسر (لان المضاعف لا يجيء من فعل يفعل) بفتح العين فيهما فتعين الكسر في الماضي (ولا يدغم حيي) بكسر العين (في بعض اللغات) ويدغم في بعض لكنه جوازا والقياس وجوب الادغام فيه لاجتماع الحرفين المتجانسين المتحركين (حتى لا يقع الضم) الثقيل (على الياء) الضعيف (في يحيي) يعني انهم كرهوا وجوب الادغام فيه لانهم لو أدغموا في الماضي لزمهم ان يدغموا في المستقبل أيضا طردا للباب واذا أدغموا في المستقبل لم يكن بد من تحريك الياء بالضم لان الياء المدغم فيها لا بد وان تكون متحركة وهو مرفوض عندهم فاستدل بعضهم بهذا الدليل على عدم جواز الادغام فيه كما ذكره المصنف وبعضهم (٨٠) على عدم وجوب الادغام فيجوز الادغام وتركه وكلا التعليلين صحيح تدبر (وقيل) انه لا يدغم حيي في بعض اللغات لان الياء الاخيرة غير لازمة أي غير ثابتة في الكلمة دائما لانها تسقط في نحو حيوا أصله حييوا فلما تحركت الياء الثانية نقل ضمتها الى الياء الاولى بعد سلب حركتها فالتقى ساكنان وهما الواو والياء فحذفت الياء لان الواو علامة الجمع فصار حيوا [illegible] آخر وهو انه حذفت ضمة الياء الثانية لثقلها على الياء ثم حذفت [illegible] الياء [illegible] ذكره بعض [illegible] الاولى لاجل الواو كذا قيل (وقيل انها [illegible] اخرى [illegible] وتشديدها نحو يحيي) أصله يحيي بضم الياء [illegible] الاولى فلما لم تكن ثابتة في الكلمة دائما لم تكن مدغما قال

[illegible] (و) الضرب (الثاني) من الضروب الثلاثة (ان يكون) الحرف (الاول ساكنا) والثاني متحركا يجب فيه الادغام ضرورة) أي مضطرا لانه اذا اجتمع وكان الاولى منهما ساكنا [illegible] الادغام لا غير فيكون الادغام ضروريا ابتداء بخلاف ما اذا كانا متحركين فانه يحتاج الى اسكان الاول ثم يدغم و[illegible] ما ذكره المصنف ليس على اطلاقه بل هو بناء على الغالب أو بيان بالنسبة [illegible] الى غير الهمزتين لان الهمزتين اذا اجتمعتا لا يدغم احداهما في الاخرى وان كان الاولى منهما ساكنة [illegible] فانه يجتمعان [illegible] وهذا معنى قول سيبويه الهمزتان ليس فيهما الادغام في قولك قرأ أبوك [illegible] وكذا الالف لا يدغم فيه لانه ساكن ولا يدغم ساكن في ساكن ولو حركت لخرجت عن كونها الفا [illegible] فيمتنع الادغام في [illegible] فلا يتصور ان تكون مدغمة في شيء من الحروف ولان يدغم فيها غيرها أما امتناع كونها مدغمة فللوجوب [illegible] وأما امتناع كونها مدغما فيها لان المدغم فيه لا بد ان يكون متحركا والالف لا يكون الا ساكنا [illegible] وقيل قولهم [illegible] هل هو فعل بتشديد

[illegible]

ونشديد اللام وهو معارض ضعيفا قطرة (و) مدد بالمد (مد) من مد الثوب (ولا يلتبس) أي لا يقع الالتباس (في مثل رد) بانه من ردد بالفتح أو من ردد بالضم (و) في مثل (فر) بانه من فرر بالفتح أو من فرر بالكسر (و) في مثل (عض) بانه من عضض بالكسر أو من عضض بالفتح (لان رد يعلم من يرد) بالضم (ان أصله) ردد بالفتح (لان المضاعف لا يجيء من) باب (فعل يفعل) بضم العين فيهما الا نادرا كما مر وان فعل يفعل بالكسر في الاول والضم في الثاني مثل فضل يفضل شاذ لا اعتداد به (وفر أيضا) أي كرد (يعلم من يفر) ان أصله فرر بالفتح (لان المضاعف لا يجيء) أصلا (من فعل يفعل) بالكسر فيهما (وعض أيضا يعلم من يعض) ان أصله عضض بالكسر (لان المضاعف لا يجيء) أصلا (من فعل يفعل) بالفتح فيهما وان فعل يفعل بالضم في الماضي والفتح في المضارع كما سبق شاذ لا يعتد به (ولا يدغم حيي في بعض اللغات) مع انه اجتمع المتماثلان المتحركان فيه وانه ليس من صور الاستثناء (حتى لا يقع الضم على الياء في يحيي) أي في مضارعه فان قياس ما يدغم في الماضي أن يدغم في المضارع ولو أدغم المضارع هنا يقع الضم على الياء الضعيف وهو مرفوض ويدغم في بعضها نظرا الى اجتماع المثلين فان الميسور لا يسقط بالمعسور والى ان ذلك القياس انما يكون اذا تحقق وجب الادغام وفي يحيي لما سبق الادغام لا يبقى موجب الادغام فيقال في كلتا اللغتين يحيي بلا ادغام (وقيل) الاوجه عدم الادغام في حيي لان الياء الاخير) فيه (غير لازمة لانها تسقط تارة نحو حيوا) أصله حييوا وتقلب تارة نحو يحييان) [illegible] الاخيرة [illegible] لازمة كان وجودها كعدمه فكأنه لم يجتمع المثلان فكيف يدغم (و) الضرب (الثاني) منها (ان يكون) الحرف (الاول) من الحرفين المجتمعين في كلمة المتماثلين في الذات (ساكنا) والثاني باقيا على حركته (يجب فيه الادغام ضرورة) أي من جهة الضرورة والاضطرار وانما

الادغام فيما يؤدي اليه من زوال المد الذي هو من صفتها في هذا المحل لان الواو والياء من حروف المد وبقاء المد تخفيف عندهم كذا قيل فثبت ان ما ذكره المصنف ليس على اطلاقه (نحو مد) مصدر القوله (وهو على وزن فعل) بفتح الفاء وسكون العين اشارة الى ان مدا مصدر لا فعل ماض لانه لو كان فعلا ماضيا كان الحرفان متحركين فلا يكون من هذا الضرب بل من الضرب الاول بخلاف المصدر فان قلت ان قوله على وزن فعل لا يفيد الاشارة الى ان مدا مصدر لا فعل بل يحتمل ان يكون العين فيه متحركا وهو اسما كاذات يعلم بالادغام ان عينه ساكن لا يقال لو طرح قوله على وزن فعل واكتفى بقوله نحو مد يعلم بالادغام ايضا ان مدا ههنا مصدر وايضا الادغام يترك كثيرا فلا اعتداد به لانا نقول لو طرح هذا القول واكتفى بقوله نحو مد لم يلتفت الى تفقد الادغام زيادة الالتفات فاذا قيل على وزن فعل لزم تفقد الادغام لزوما واضحا بحفظ ولا يترك فيفيد الاشارة المذكورة وهو مثل ذلك كثير لا يمكن انكاره (و) الضرب (الثالث) من الضروب الثلاثة (ان يكون) الحرف (الثاني ساكنا) سكونا لازما ويكون الاول متحركا نحو مددن وطللت (فالادغام فيه) اي في هذا الضرب الثالث ممتنع لعدم شرط صحة الادغام وهو تحرك) الحرف (الثاني) لانه لا يستقيم تحريك الثاني في مثل مددن وطللت ولا يكون ما قبل الضمير الفاعل المتحرك الا ساكنا كامر وكذا اذا كانا في كلمتين نحو قوله الرسول الحسن فان الاول متحرك والثاني لام التعريف وهي ساكنة فيمتنع الادغام لما ذكرنا من عدم شرط الادغام وهو تحرك الثاني (وقيل) انما يمتنع الادغام فيما يكون الثاني ساكنا لانه (لابد) في الادغام (من تسكين) الحرف (الاول) ليمكن الادغام (فيجتمع) حينئذ حرفان (ساكنان فتفر) أنت (من ورطة) الورطة الهلاك وقال أبو عبيد أصل الورطة أرض مطمئنة لا طريق فيها (وتقع) أنت (في) ورطة (أخرى) المراد من الورطة الاولى ههنا عدم ادغام المثلين ومن الثانية اجتماع الساكنين (وقيل) انما يمتنع الادغام فيما يكون الثاني ساكنا لان الادغام انما هو للخفة وهي حاصلة بدون الادغام (لوجود الخفة) المطلوبة (بالساكن) الثاني وتحصيل الحاصل محال ولما توجه ان يقال لا نسلم انه يلزم من الادغام فيما ذكر تحصيل الحاصل وانما يكون ذلك ان لو لم يكن خفة الادغام أقوى من خفة السكون وهو ممنوع اجاب عنه بقوله (مع عدم شرط) صحة (الادغام) وهو تحرك الثاني يعني ان علة امتناع الادغام في مثل ما ذكر مجموع الامرين المذكورين لا الامر الاول فقط وفيه ما فيه (ولكن جوزوا الحذف) أي حذف أحد المتجانسين تخفيفا (في بعض المواضع) مع امتناع الادغام ووجود الخفة بالساكن (نظرا الى اجتماع) الحرفين (المتجانسين) مع ان القياس ان لا يحذف كما في (نحو ظلت) بفتح الظاء المعجمة وكسرها أصله ظللت يقال ظللت كذا بكسر اللام الاولى ظلولا اذا عملته بالنهار دون الليل فحذفت اللام الاولى لتخفيف لتعذر الادغام وحذف اللام الاولى مع حركتها فبقي الظاء مفتوحا واما اذا نقل حركتها الى ما قبلها فهي الكسرة فيكون مكسورا وكذا مست أصله مسست فحذفت السين الاولى اما مع حركتها او بعد نقلها الى ما قبلها فانه يجوز فتح الميم والكسر [illegible] لاول دون [illegible] في عمرة مذف [illegible]

قال [illegible] لان الادغام في هذا الضرب ضروري أي لا مجال لعدم الادغام فيه بسبب من الاسباب ولو في كلمتين نحو ألم أقل لك ولم يبرح حاتم بخلاف الضرب الاول فانه قد لا يجب فيه في بعض الصور بل يمتنع لمانع كالالحاق والالتباس ويجوز في بعضها بلا وجوب لوقوعها في كلمتين نحو ضرب بكر والمزوم ضم اليه في المضارع كما في بعض اللغات (نحو مد) أصله مدد بسكون الدال الاولى من مد الثوب وانما قال (على وزن فعل) بسكون العين لئلا يتوهم ان أصله مدد بحركة الدال الاولى بمعنى الزيادة فلا يكون من الضرب الثاني اذ العبرة في الاعتبار باللفظ دون الخط والا فلا مجال للخلاص من الالتباس والاشتباه في النقش في الاكثر ولذلك لا يبالون بالاشتباه في الخط فيغتفر كون الادغام كثيرا (و) الضرب (الثالث) منها (ان يكون) الحرف (الثاني) منهما (ساكنا) سكونا لازما والاول باقيا على حركته (فالادغام فيه ممتنع لعدم شرط الادغام وهو تحرك) الحرف (الثاني) من المتماثلين لما عرفت ان تحرك الثاني لابد منه في الادغام لانه مظهر (وقيل) في وجه امتناع الادغام في الضرب الثالث (لابد من تسكين) الحرف (الاول فيجتمع فيه ساكنان) اذ الثاني كان ساكنا قبل هذا (فتفر من ورطة) هي في الاصل طين يقع فيه الغنم ويتوحل والمراد ههنا المحذور وهو ثقل المكرر (فتقع في ورطة أخرى) وهو اجتماع الساكنين (وقيل) انما امتنع الادغام في الضرب الثالث (لوجود الخفة) التي هي الغرض من الادغام (بالساكن) أي بسكون الساكن الذي هو الحرف الثاني (مع عدم شرط الادغام) وهو تحرك الثاني وقوله (ولكن جوزوا الحذف) أي حذف أحد المثلين في الضرب الثاني (في بعض المواضع) سماعا (نظرا الى اجتماع المتجانسين) استدراك من قوله فممتنع يعني اجتماع المتماثلين ثقيل والتخفيف مطلوب والتخفيف بالادغام متعذر فحذفوا احدهما لان الحذف أحد اسباب التخفيف اما الاولى كما صرح به في الصحاح حيث قال في أحسست حذفوا منه السين الاولى واختاره المصنف حيث قال في اقررن حذفت الراء الاولى لانها التي كانت تدغم فينبغي أن تكون هي المحذوفة واما الثانية فلان الثقل انما نشأ منها اذا حذفت الاولى مع حركتها بقي الفاء مفتوحا على أصله واذا نقلت حركتها الى الفاء بعد سلب حركة الفاء وحذفت احداهما صار الفاء مكسورا وعلم من هذا ان حذف الاولى أرجح والحاق حذف الثانية من لزوم العمل الكثير الا ان تكون الثانية لام الفعل الذي هو محل التغيير بعارضه ويرجحه قلب الثانية في مثل تقضي البازي (نحو ظلت)

فكأنه سمع انما حذفوا اما كانوا يدغمونه هذا ما اختاره المصنف وبعضهم قالوا حذف الثاني أولى لان الثقل انما حصل منه وكذا أحسست أحسه أحسست لحذفت احدى السينين (كما جوزوا القلب) أي جوزوا حذف احدى المتماثلين في بعض المواضع تخفيفا كما جوزوا قلبها تخفيفا (في نحو تقضي البازي) أصله تقضض كما مر (وعليه) أي على حذف احدى المتماثلين تخفيفا (قراءة) بوزن كتابة (من قر أو قرن) بكسر القاف وهو أمر لجماعة النساء (في بيوتكن) قوله (من القرار) حال من قوله وقرن يعني ان كون هذه القراءة على حذف احدى المتماثلين انما هو على تقدير كون قرن من قر يقر قرارا من الباب الثاني وهو المضاعف واما على تقدير كونه من وقر يقر وقارا من الباب الثاني أيضا لانه مثال لا مضاعف فلا يكون مما نحن فيه (أصله) أي أصل قرن بكسر القاف اذا كان من القرار (اقررن) بوزن اضربن اذ المضارع تقررن بكسر الراء الاولى فحذف حرف المضارع واجتلبت همزة الوصل كما هو الاصل في أخذ الامر فصار اقررن (فحذفت الراء الاولى) تخفيفا كما حذف احد المثلين في مثل ظلت ومست تخفيفا (فنقلت حركتها) التي هي الكسرة (الى القاف) الحذف قبل نقل الحركة سائغ لكن نقل الحركة قبل الحذف شائع ولهذا قال بعض المحققين ويجوز الحذف قبل النقل وبالعكس اذ لا امتناع في ذلك فلا يرد ان يقال ان الفاء في قوله فنقل يدل على كون النقل بعد الحذف اذ الفاء للتعقيب وهو ظاهر البطلان (ثم حذفت الهمزة) المجتلبة (لانعدام الاحتياج اليها) بتحريك القاف بالكسر (فصار قرن وقيل) ان قرن بكسر القاف مأخوذ (من وقر يقر وقارا) والوقار الحلم وهو من الباب الثاني لا مضاعف فلا يكون هذه القراءة حينئذ على حذف احد المثلين تخفيفا فيكون ذكره لاستيفاء الاحتمال في قرن حتى يتضح الامر (واذا قرئ قرن بفتح القاف يكون من أقر بالمكان) بفتح القاف (وهو) أي أقر بالفتح (لغة في أقر) بالكسر على صيغة المتكلم وحده في الموضعين والقرار في المكان الاستقرار بالادغام فيه وأصله اقرر فيهما فيجيء من الباب الثاني كما يجيء من الباب الرابع أيضا مع اتحاد المعنى فيهما فاذا كان من الباب الثاني فالامر منه اقرر بكسر الراء ثم لما خفف بالحذف والنقل بقي قر بكسر القاف فيكون مشابها للامر من وقر يقر في اللفظ فاذا قلت قر بكسر القاف احتمل ان يكون من القرار وان يكون من الوقار ولم يتعين كونه من المضاعف الذي نحن فيه واما اذا كان قر من الباب الرابع فالامر منه قر بفتح القاف بعد التخفيف بالحذف والنقل فيتعين كونه مضاعفا لان وقر لا يجيء من الباب الرابع ولا من الثالث حتى يكون القاف مفتوحا (فيكون أصله) أي أصل قرن بفتح القاف (اقررن) بفتح الراء الاولى (فنقلت فتحة الراء الى القاف) فاستغنى عن الهمزة فحذفت وحذفت اللام تخفيفا كما في ظلت (فصار قرن) بالفتح وجميع ما ذكره المصنف من الوجوه انما في قرن مذكور في الصحاح فيجوز (هذا) أي كون الادغام ممتنعا عند كون ثاني المثلين ساكنا (اذا كان سكونه) أي سكون ثاني المثلين (لازما) أي غير منفك عنه مثل ظلت ومددت ورددن (واذا كان) سكون الثاني (عارضا) أي ثابتا في الوقف وحده (يجوز الادغام وعدمه نحو (مد) أمر للمخاطب بفك الادغام (ومد) أمر أيضا بضم الميم

فضعل به ما عامله من العمل (كما جوزوا القلب) أي قلب ثاني المتماثلين (في نحو تقضى البازي) أصله تقضض قلبت الضاد الاخيرة ياء (وعليه) أي على الحذف (قراءة من قرأ) وهو غير نافع وعاصم (وقرن في بيوتكن) بكسر القاف مأخوذا (من القرار) وهو مضاعف (أصله اقررن) بكسر الهمزة والراء الاولى مثل اضربن من فعل يفعل بفتح العين في الماضي وكسرها في الغابر (فحذفت الراء الاولى) نظرا الى اجتماع المتجانسين (فنقلت حركتها الى القاف) بعد حذف الراء الذي هو الغرض الاصلي ابقاء لاثره ودفعا لاجتماع الساكنين ولا ضرر في النقل وهذا نظير قوله في الباب الثالث في تخفيف الهمزة بالحذف ثم تحذف لاجتماع الساكنين ثم أعطي حركتها لما قبلها (ثم حذفت الهمزة لعدم الاحتياج اليها) بسبب حركة القاف (فصار قرن) بكسر القاف ولما كان كلامه في قرن مظنة أن يتوهم ان قرن في قراءة الكسر مثال لحذف أحد المتماثلين لتتخذه بقوله (وقيل) ان قرن بكسر القاف (من وقر يقر وقارا) وهو مثال من باب ضرب أصله اوقرن كأوعد حذفت الواو طردا للباب واستغنى عن الهمزة لعدم الاحتياج اليها فصار قرن وحينئذ لا يكون مما نحن فيه (واذا قرئ قرن) بفتح القاف كما هو قراءة نافع وعاصم فهو (يكون من قر بالمكان بفتح القاف) على صيغة المضارع المتكلم من باب علم (وهو لغة في أقر) بكسر القاف مضارع متكلم من باب ضرب يعني ان القرار مضاعف مستعمل من باب ضرب ومستعمل أيضا من باب علم واذا كان قراءة الكسر من القرار وهي من باب ضرب كما أنها اذا كانت من الوقار وهو مثال يكون منه أيضا (فيكون أصله) أي أصل قرن بالفتح (اقررن) بفتح الراء الاولى (فنقلت حركة) تلك (الراء الى القاف) بعد حذفها واستغني عن الهمزة ولم يذكرهما اكتفاء بذكرهما في قراءة الكسر (فصار قرن) بالفتح (هذا) أي امتناع الادغام عند سكون الحرف الثاني من المتماثلين (اذا كان سكونه) أي سكون الحرف الثاني (لازما) غير عارض (واذا كان عارضا) للوقف فانه غير مانع من وجوب الادغام (يجوز الادغام) نظرا الى ان السكون عارض لا اعتداد به فيحرك الساكن فيدغم فيه الاول وهذه لغة بني تميم (و) يجوز (عدمه) أي عدم الادغام نظرا الى أن شرط الادغام تحرك الثاني وهو ساكن ههنا مع وجود الخفة ولا يدغم وهو لغة الحجازيين وهو أقرب الى القياس وفي التنزيل ولا تمنن (نحو امدد) بفك الادغام أمر للمخاطب (ومد)

و (بفتح الدال) أصله امدد فنقل ضمة الدال الى الميم للادغام فاستغنى عن الهمزة فحرك الدال الثانية بالفتح (للخفة) أى لخفة الفتح (ومد) بضم الميم و(بكسر الدال لان الكسر أصل فى تحريك الساكن) كما مر (ومد بضم الدال) والميم (للاتباع) أى لاتباع حركة الدال الاخيرة لحركة العين فقد جاز فى مد الحركات الثلاث هذا اذا لم يكن بعده شئ وأما اذا كان بعده ياء أو حرف ساكن فالكسر لازم مثل مدى ومد القوم واذا كان بعده ألف أو هاء المؤنث فالفتح لازم نحو مدا ومدها واذا كان واو أو هاء المذكر فالضم لازم نحو مدوا ومده وكذا عضه وفره وقد يكسر بهاء المذكر نحو مده كذا قيل (ومن ثم) أى ومن أجل ان الضم فى مد للاتباع (لا يجوز فر) بضم الراء (لعدم الاتباع) لان فر من الباب الثانى فيكون عين مضارعه مكسورا فلا يتأتى ضم الراء للاتباع وأما فر بفتح الراء وكسره وكسر الفاء فيهما وافرر بفكها بلا ادغام فجائز على قياس ما مر فان قلت يفهم من هذا الكلام ان الامر سكونه عارض وقد مر ان الامر عند البصريين مبنى على السكون الاصلى لعدم مشابهته لاسم الفاعل والاصلى لا يكون عارضا قلت ان بنى تميم يدغمون فى نحو لم يمد لكون سكون ثانى المثلين عارضا وينزلون الامر منزلته فى الادغام اذ الامر مأخوذ من المستقبل فكان الامر فرعه والمستقبل أصل له فيكون سكون الامر عارضا كالمجزوم وان كان عند البصريين مبنيا فاجرى الامر مجرى المستقبل فى الادغام اعتبارا لحمل الفرع على الاصل فيقال مد كما يقال لم يمد ويمد كذا ذكره ابن الحاجب (ولا يجوز الادغام فى مثل امددن) أى لا يجوز الادغام فى الامر اذا اتصل به نون جماعة النساء وكذا لا يجوز الادغام فى الماضى اذا اتصل به الضمير المرفوع البارز المتحرك وهى تسعة أمثلة نحو مددت مددتما مددتم مددت مددتما مددتن مددت مددنا (لان سكون) (٨٣) المثل (الثانى) فيما ذكره المصنف وفيما ذكرنا أيضا (لازم) لا عارض فان قلت ما الفرق بين مثل لم يمدد وامدد وبين مثل مددت على مذهب بنى تميم مع ان سكون الدال فى مددت عارض كعروض السكون فى لم يمدد وامدد ومع هذا لم يدغم قلت ان السكون فى مددت وان كان عارضا لكن لا ينفك مع تاء الضمير فكأنه لازم وفى لم يمدد قد يزول عند زوال الجوازم وامدد منزل منزلته فان قلت اتصال التاء بمددت كاتصال لم بيمدد فكان ذلك لازم عنده فكذلك الآخر قلت التاء منزلة منزلة الجزء من الكلمة لانه فاعل والفاعل كالجزء والجازم كلمة مستقلة فلذلك فرق بينهما بنو تميم فادغموا فى نحو لم يمد وفيما ينزل منزلته من الامر ولم يدغم أحد فى مثل مددت وظللت وامددن وغير ذلك مما يتصل به الضمير المرفوع المتحرك الا فى شذوذ ردى كذا فى شرح كافية التصريف واذا علمت ذلك فاعلم ان تحريك الثانى فى مثل لم يمد وامدد للادغام نظرا الى عروض سكونه لا ينافى جزمه ولا سكونه لان هذه الحركة انما هى لاجل الادغام فتكون عارضة كسكونه والحركة العارضة كالسكون فلهذا لا يدغم نحو لن يحيى وان يعايى فان قلت كيف يجوز ان يكون الحركة والسكون عارضين معا فى شئ واحد فى حالة واحدة قلت جاز ان يكونا عارضين باعتبارين فان السكون فى مثل لم يمد عارض باعتبار ان أصله يمدد بالرفع فأسكن عند دخول الجازم عليه ثم حرك بعد هذا السكون لاجل الادغام اعتبارا بالاصل فكانت حركته بهذا الاعتبار عارضة بالنسبة الى السكون الحاصل له بالجازم ومعنى اعتبار الاصل فى مثل لم يمد انه جاز تحريكه بعد السكون لكونه متحركا فى الاصل لان الحركة الاصلية باقية بعينها ويدغم بها من غير تحريك جديد واذا اتضح الحال عندك فى مثل لم يمد اتضح الامر فى الامر أيضا اذ قد عرفت انه منزل منزلته هذا واعلم ان سكون الوقف كالحركة أى عارض لا اعتداد به فلا ينافى الادغام (وتقول) فى الامر من المضاعف (بالنون الثقيلة) أى اذا اتصل به نون التأكيد المشددة (مدن مدان) بضم الميم وفتح الدال فيهما (مدن) بضمتين وحذف الواو اكتفاء بالضمة (مدن) بكسر الدال وحذف الياء اكتفاء بالكسرة (مدان أمددنان و بالخفيفة) أى تقول فى الامر من المضاعف بالنون الخفيفة (مدن) بضم الميم وفتح الدال و(مدن) بضمتين وحذف الواو و(مدن) بالكسر وحذف الياء (واسم الفاعل) من المضاعف (ماد) أصله مادد بوزن ضارب فادغمت الاولى فى الثانية بعد اسكانها

بالادغام أمر له بعد نقل حركة الدال الاولى الى الميم والاستغناء عن الهمزة والاحتياج الى تحريك الثانية لالتقاء الساكنين (بفتح الدال) الثانية (للخفة ومد بالكسر لان الكسر أصل فى تحريك الساكن) لما مر (ومد بالضم للاتباع) أى لاتباع حركة العين وهى الضم والميم مضمومة فى الثلاث لان الحركة المنقولة اليه فى الثلاث هى الضمة (ومن ثمة) اى ومن اجل ان الضم فى مد للاتباع (لا يجوز فر بالضم) اى بضم الراء ويجوز غيره من الفك والكسر والفتح لوجود العلل المذكورة فيها (لعدم) صحة (الاتباع) فى الضم هنا وهو ضم العين بل الموجود هنا صحة الاتباع فى الكسر لانه من باب يضرب (ولا يجوز الادغام) بالاتفاق (فى نحو (امددن) و يمددن ومددن ومددت ونحو ليمددن ولم يمددن اى فيما اتصل به الضمير المرفوع (لان سكون الثانى) فيها (لازم) لانه بسبب لازم وهو الضمير المرفوع المتصل الذى هو كالجزء من الكلمة بخلاف امدد وليمدد ولم يمدد فان سكونها عارض لانه بسبب عارض وهو الجازم لان أصل امدد لتمدد كما مر وفى نحو امددن وليمددن ولم يمددن اعتبر اللازم فيه لكونه أقوى دون العارض ونظير سكون امدد وامددن حركة تاء رمتا ولام قولا (وتقول) فى الامر من المضاعف (بالنون الثقيلة مدن مدان) بفتح الدال (مدن) بضمها وبحذف الواو اكتفاء بالضم (مدن) بكسرها وبحذف الياء اكتفاء بالكسر (مدان امددنان و) تقول (بالخفيفة مدن) بفتح الدال (مدن) بضمها وبحذف الواو اكتفاء بالضم (مدن) بكسرها وبحذف الياء (واسم الفاعل منه ماد) أصله

حركتها وكذا ممدان ممدون ممدة ممدتان ممدات (و) اسم (المفعول ممدود) الى آخره بفك الادغام لان الواو يتوسط بين المثلين فيمتنع الادغام (واسم الزمان والمكان ممد) بفتحتين أصله ممدد بفتح الميم والدال الاولين فنقل فتحة الدال الى الميم وأدغم فصار ممد وكذا ممدان ممدون ممدة ممدتان ممدات (واسم الآلة ممد) بكسر الاول وفتح الثاني أصله ممدد بكسر الاول وسكون الثاني وفتح الثالث ثم أدغم فصار ممد وكذا ممدان ممدون ممدة ممدتان وممدات (والمجهول) من الماضي (مد) الى آخره بضم الميم وفتح الدال أصله مدد فأدغم ومن المضارع (يمد) الى آخره بضم الياء وفتح الميم أصله يمدد فأدغم (ويجوز الادغام اذا وقع قبل تاء الافتعال حرف (من حروف اتثدذزسشصضطظوي) أي اذا وقع حرف من هذه الحروف قبل تاء الافتعال جاز ادغامها في تاء الافتعال اما بجعل التاء من جنس الفاء نحو ادمج أو بالعكس نحو اتعد وجاز أيضا تركه لكن لا في كلها اذ في بعضها لا يجوز البيان سيما في اتخذ فان الادغام فيه ضروري وستطلع على تفاصيلها وفي تنصيص المصنف بجواز الادغام من غير تفصيل مسامحة اعتمادا على ما سيجيء من التفصيل * (مقدمة) * اعلم انه كما جاز الادغام اذا تقارب حرفان في المخرج نظرا الى هذه المقاربة وان لم يتجانسا فكذا جاز الادغام اذا تقاربا في صفة من الصفات اللازمة لهما نظرا الى هذه المقاربة وان لم يتجانسا ولم يتقاربا في المخرج وتلك الصفة مثل الهمس والجهر والشدة والرخوة والاستعلاء والاطباق وغير ذلك والحروف باعتبار الصفات تنقسم الى ثمانية عشر صنفا بعضها مذكورة في الكتاب وبعضها غير مذكور فيه ونحن نقتصر الكلام بالمذكور فيه وهذا الانقسام ليس من جهة واحدة بل من وجهات مختلفة لكنها تتداخل فيها الحروف حتى ان الحرف الواحد يقع في صنفين منها أو أكثر بحسب ما يعرض فيه من الصفات كالخاء فانه قد يعرض له الهمس فيكون من المهموسة وقد يعرض له الاستعلاء فيكون من المستعلية اذا علمت ذلك فاعلم ان الحروف الاربعة عشر الذي ذكرها المصنف بقوله اتثدذزسشصضطظوي اذا وقع قبل تاء الافتعال يجوز ادغامها في تاء الافتعال لان بعضها متجانس لتاء الافتعال وبعضها متقارب لها في المخرج وبعضها متقارب لها في الصفة ورتب لها اربعة عشر مرتبة لا على ترتيب ذكر هذه الحروف كما ترى قوله (نحو اتخذ) خبر مبتدأ محذوف تقديره مثال ما ذكرناه نحو اتخذ و (شاذ) أيضا خبر مبتدأ محذوف تقديره وهو شاذ يدل عليه عطف قوله نحو تجر على قوله نحو اتخذ وبيان الشذوذ فيه ان اتخذ بالتاء من الاخذ فيكون أصله ائتخذ بهمزتين فقلبت الثانية ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فصار ايتخذ ثم أبدلت الياء من التاء وأدغم التاء في التاء ولكن لما لم يكن الياء لازمة لصيرورتها همزة اذا جعلته ثلاثيا كان ادغامها في التاء بعد قلبها تاء شاذا اذ من شرط الادغام اللزوم على ما سيجيء هذا اذا كان أصل اتخذ أخذ ويجوز أن يكون أصله تخذ فحينئذ يكون ادغام تاء الافتعال فيه قياسا كما في تجر واعلم انه يجوز الادغام وتركه على الوجه الاول وشاذ على الثاني فالادغام واجب في الصحاح يقال ائتخذوا في القتال بهمزتين أي أخذ بعضهم بعضا والاتخاذ افتعال أيضا من الاخذ الا انه أدغم بعد تليين الهمزة وابدال التاء ثم لما كثر استعماله على لفظ الافتعال توهموا ان التاء أصلية فبنوا منه فعل يفعل وقالوا تخذ يتخذ وعليه قراءة من قرأ لتخذت عليه أجرا (و) نحو (اتجر) أصله ائتجر فنقل الى باب الافتعال فاجتمع حرفان متجانسان أولاهما ساكنة وهو تاء الافتعال وثانيهما متحركة وهي تاء تجر فوجب الادغام ضرورة (و) نحو (اثار) بنقطتين من فوق يجوز فيه اثار) الا انه فقط ضابطه ولما تحقق ان الادغام هو الاتيان بحرفين من مخرج واحد دفعة واحدة من غير فصل بينهما الضرورة من اللغة وجب اذا قصد ادغام المتقارب أن يقلب أحدهما الى الآخر لاستحالة الادغام اذا المتقارب ونزل كما هو اذ حقيقة الادغام ينافي بقاء الاول على حاله فالثاني في الحقيقة والقياس أن يقلب الاول الى الثاني ثم يسكن ان لم يكن ساكنا ليحصل الادغام حيث لا تغير الا في الاول والثاني وقد يعرض ما يؤدي الى العكس فينقلب الثاني الى الاول وذلك في اذبح [illegible] فقدر فيه خلاف الاصل ويقلب لعين المتأخر حاء فيجتمع حاآن ثم أدغم الحاء المتأخرة في الحاء المتقدمة فقالوا ادبح [illegible] المشددة [illegible] وسقط [illegible] من [illegible] واعتبروا الاصل وأدغموا الثاني في الاول على خلاف القياس

ممدد ادغمت الدال الاولى بعد سلب حركتها في الثانية (و) اسم (المفعول ممدود) ولم يدغم لوجود الفاصل (واسم الزمان والمكان ممد) بفتح الميم أصله ممدد أدغمت الاولى بعد نقل حركتها الى الميم في الثانية (و) اسم (الآلة ممد) بكسر الميم الاولى أصله ممدد (والمجهول) من الماضي (مد) أصله مدد أدغمت الاولى في الثانية بعد سلب حركتها ومن المضارع (يمد) أصله يمدد نقلت حركة الاولى وأدغمت في الثانية (ويجوز الادغام) جوازا أعم من الواجب (اذا وقع قبل تاء الافتعال) ما يقاربها (من حروف اتثدذزسشصضطظوي) واعلم انه ثبت مع هذه الحروف ان بينها وبين ما قاربت من الجهات مقاربة في المخارج ومساعدة في الصفات فقاربوها الى مقاربتها ولو في الصفة او وردت على ترتيب المصنف ما انتهاء اليه (نحو اتخذوه) أي ادغام اتخذ (شاذ) اذا كان من الاخذ لان أصله ائتخذ قلبت الهمزة الثانية ياء لكونها ساكنة وانكسار ما قبلها ثم قلبت الياء تاء فأدغمت التاء في التاء وهو غير قياس لان الياء المبدلة لا تقلب تاء بل الياء التي يجوز أن تقلب تاء قياسا انما هي الياء الاصلية وهنا ليست الياء أصلية وأما اذا كان من تخذ من باب علم بمعنى الاخذ فلا شذوذ فيه (ونحو اتجر) أصله ائتجر لانه من التجر من باب نصر أي عمل التجارة فأدغمت التاء في التاء وجوبا (ونحو اثار) بالثاء المثلثة أصله اثتار لانه من ثأر من باب فتح أي قتل القاتل وجب فيه الادغام على التعاكس وهو معنى قوله (ويجوز فيه اثار

كراهة من الخروج من حرف خفيف الى حرف هو أثقل منه لان العين أثقل من الحاء لان في العين قدرا من التهوع وهي قريبة من الهمزة فلاجل هذا العارض قلب الثاني الى الاول وكذلك في اذبحاه في اذبح هذه كذا حققه ابن الحاجب اذا علمت ذلك فاعلم ان قلب الثاني الى الاول امامع جواز قلب الاول الى الثاني أيضا واما مع عدم جوازه فالثاني في مثل اذبح عتودا والاول في مثل اثارية واثارا (من الثأر) يقال ثأرت القتيل أي قتلت قاتله فانه يجوز فيه قلب الاول الى الثاني و بالعكس (لان) التاء بنقطتين من فوق (والثاء) بثلاث نقط (من) الحروف (المهموسة) الحروف العربية منقسمة الى مهموسة و مجهورة والمهموسة هي الحروف التي يجري النفس معها ولا يحتبس عند النطق بها والمجهورة بخلافه وانما سميت مهموسة لان الصوت بها ضعيف اذ الهمس هو الصوت الخفي قال الله تعالى لا تسمع الا همسا وهذه الحروف ضعيف الاعتماد عليها في مواضعها حتى جرى معها النفس (وحروفها) عشرة وهي الهاء والحاء والخاء والكاف والثاء والصاد والسين والشين والتاء والفاء ويجمعها (ستشحثك خصفة) وأيضا سكت فحثه شخص والاول أخصر منه غير ان الثاني أحسن لان له معنى مفهوما وهو ظاهر وقيل ان للاول معنى أيضا لان الشحث الالحاح في المسئلة والشحاث الشحاذ المكدي يقال أكدى الرجل أي قل خيره وخصفة اسم امرأة ومعناه ستكدي عليك هذه المرأة واذا عرفت المهموسة فالبواقي من الحروف مجهورة وهي تسعة عشر حرفا وستعرفه في الجهر تفصيلا (فيكونان) أي لما كانت التاء والثاء من المهموسة يكونان (من جنس واحد نظرا الى المهموسة) وان لم يكونا من جنس واحد نظرا الى ذاته والى مخارجه (فيجوز ذلك الادغام) في اثأر (بجعل الثاء) بثلاث نقط (تاء) أي بقلب الاول الى الثاني وهو الاصل (وبالعكس) أي بقلب الثاني الى الاول وهو خلاف الاصل لان التاء والثاء متقاربان في صفة الهمس فيجوز قلب أحدهما الى الآخر قال بعض المحققين قلب الثانية الى الاولى فصيح لكثرة استعماله في كلامهم وان كان على خلاف القياس لكن قلب الاولى الى الثانية أفصح لكونه جاريا على الاصل (ونحو ادان لا يجوز فيه غير ادغام الدال في الدال لانه) أي الشأن (اذا جعلت التاء دالا لبعدها من الدال في المهموسية لقرب الدال من التاء في المخرج يلزم حينئذ حرفان من جنس واحد فيدغم) (فائدة) واعلم انه اذا وقعت تاء الافتعال بعد ثلاثة أحرف وهي الدال والذال والزاي تقلب دالا مهملة

بالتاء لان التاء والثاء من المهموسة) وهي ما لا ينحصر ولا يحتبس جري النفس مع تحركه (وحروفها ستشحثك خصفه) وما عداها مجهور به وهي ما ينحصر جري النفس نحو تحركه وخصفة اسم امرأة والشحث الالحاح في المسئلة ومعناه لحت عليك هذه المرأة (فيكونان) أي التاء والثاء (من جنس واحد نظرا الى المهموسية) مع تقارب مخرجهما بخلاف استمع وان كان السين والتاء من المهموسية وتقارب مخرجهما الا ان تقاربهما في المخرج ليس بمرتبة تقارب التاء والثاء في المخرج فان بين مخرجي التاء والثاء مخرجي حرفين هما الدال والطاء وبين مخرجي السين والتاء مخارج ثلاثة أحرف هي الدال والثاء والطاء ولذلك ثقل الجمع بين الثاء والتاء في التلفظ ولذلك وجب الادغام أينما اجتمعتا والاولى ساكنة بخلاف الجمع بين السين والتاء وان شئت تحقيق ما سمعت فارجع الى وجدانك في اثأر واستمع وليس أيضا بين السين والتاء اتحاد في الصورة فلم يكونا كالمتحدين في الذات فلم يجب فيه الادغام بخلاف التاء والثاء فانهما متحدان في الصورة فوجب فيه الادغام (فيجوز ذلك الادغام بجعل التاء) بنقطتين (ثاء) بثلاث (والثاء تاء) على العكس والاخير أفصح لان الاول هو الذي يدغم في الثاني فينبغي أن يبقى الثاني على لفظه الا أنه قدم الاول نظرا الى أنه مثال ظاهر لما هو بصدده واعلم أن الزمخشري ذهب الى وجوب الادغام في هذه الصورة نظرا الى الاتحاد الصوري والاتحاد المهموسي وتقارب المخرج وتبعه المصنف وابن الحاجب وقد نص سيبويه على جواز البيان نظرا الى عدم اتحادهما في الذات وتبعه شارح الهادي (ونحو ادان) أصله ادتان لانه من دان من باب ضرب أي أخذ الدين (لا يجوز فيه غير ادغام التاء في الدال) يريد لا يجوز فيه غير الادغام وتخصيص التاء في الدال لتعيين طريق الادغام لا للاحتراز عن ادغام التاء في التاء بقلب الدال تاء فلا يكون التعليل للقيد بل لمطلق وجوب الادغام وعدم جواز البيان كما يدل عليه سوق كلامه وما قاله الشيخ عبد القاهر في دلائل الاعجاز ان محط الفائدة في الكلام المقيد هو القيد وفيما لم يكن للقيد فائدة غير مفهوم المخالفة وهنا فائدة غيره وهو تعيين طريق الادغام كما ذكرنا وانما وجب الادغام في ادان (لانه اذا جعلت التاء دالا) أي اذا لم يكن يترك التاء على حالها لبعدها من الدال في المهموسية) لان التاء مهموس والدال مجهور فبينهما بعد في الصفة أي المهموسية والبعد بين الحرفين في الصفة يوجب عسر التلفظ بهما فوجب دفع هذا البعد بقلب أحدهما ليسهل التلفظ وقلبوا التاء دالا ليوافق ما قبله في الصفة أعني الدال قصدا الى نفي البعد والتنافر (ولقرب الدال من التاء في المخرج) بحيث لا واسطة بين مخرجيهما ولذلك قرب المثلين حتى لا يجوز الاظهار اذا اجتمعتا ووجد شرائط الادغام من تحرك الثاني وعدم الالتباس بخلاف استدان لسكون الثاني تقديرا وبخلاف ذلك للالتباس والظاهر أن يقول لقرب التاء من الدال لان الدال هو الاصل المقلوب اليه واعتبار القرب في الفرع المقلوب أعني التاء الاولى لكن لما كان القرب باعتبار المخرج وكان مخرج التاء مبدأ المخرج النوعي الذي للتاء والدال والطاء جعله أصلا ولم يعكسوا بأن يقلبوا الدال تاء ترجيحا للاصل على الزائد (يلزم حينئذ حرفان من جنس واحد فيدغم) أي

لان هذه الحروف الثلاثة مجهورة والتاء حرف مهموس وبين المجهورة والمهموس تضاد والجمع بين المتضادين ثقيل فارادوا التجانس بينهما وابدلوا من مخرج التاء حرفا مجهورا وهو الدال المهملة ولم يعكسوا أى ولم يبدلوا من مخارج هذه الحروف الثلاثة حرفا مهموسا لانها فاء الفعل والتاء زائدة والزائد أولى بالتصرف وصورها ثلاث أولها ما يكون منه فاء الفعل دالا مهملة وثانيها ما يكون منه فاء الفعل ذالا معجمة وثالثها ما يكون منه فاء الفعل زايا معجمة واذا انتقش فى ذهنك هذه القاعدة فنقول ان ادان من الصورة الاولى لان أصله ادتين على زنة افتعل الا أن الياء التى هى عين الفعل لما تحركت وانفتح ما قبلها قلبت ألفا فصار ادتان ثم أبدلت التاء دالا لان تاء الافتعال من المهموسة والدال الذى وقع فاء الفعل من المجهورة وبين المجهورة والمهموسة تضاد والجمع بين المتضادين ثقيل وهذا معنى قوله لبعد من الدال فى المهموسة فوجب قلب احداهما الى حرف يوافق الاخرى طلبا للخفة فابدلوا التاء حرفا من مخرجه وهو الدال ولم يعكسوا لما ذكرنا فى القاعدة وهذا معنى قوله والقرب الدال من التاء فى المخرج ثم أدغم الدال الاولى الاصلية فى الدال الثانية المنقلبة عن التاء على سبيل الوجوب لانه اجتمع مثلان أولاهما ساكنة فصار ادان بتشديد الدال ومعناه استقرض وهذا معنى قوله يلزم حينئذ حرفان من جنس واحد فيدغم هذا ما فهمته من كلام المحقق ابن الحاجب تغمده الله بغفرانه موافقا لما ذكره المصنف وقيل لا يجوز قلب الدال تاء وادغام التاء فى التاء لانه لو فعل كذلك لم يعلم انه من الدين أم لا واعلم ان كل كلمة جاز فيه الادغام بقلب الثانى الى الاول على خلاف القياس ولم يجز فيه الادغام بقلب الاول الى الثانى على القياس يكون فيها شذوذان أحدهما قلب الثانى الى الاول والثانى امتناع (٨٦) القياس وهو قلب الاول الى الثانى ولذلك قال بعضهم ان مثل ادان واسمع شاذ على الشاذ (و) من الصورة الثانية (نحو اذكر) بعد التبيان بالذال المعجمة لان أصله اذتكر على زنة افتعل فابدلوا من التاء دالا لما ذكرنا من ان الذال من المجهورة والتاء من المهموسة وبينهما تضاد فارادوا التوافق بينهما وابدلوا من مخرج التاء حرفا مجهورا وهو الدال المهملة فاجتمع مع الذال المعجمة وهما مجهورتان متوافقتان فى الصفة لا فى الذات ولا فى المخرج ولهذا جاز الادغام والبيان واليه أشار بقوله (ويجوز فيه ادكر) بالدال المهملة بقلب الاول الى الثانى كما يجوز اذكر بالذال المعجمة بقلب الثانى الى الاول على خلاف القياس لكن الاول أقوى وأفصح لكونه على وفق القياس ومجيئه فى التنزيل قال الله تعالى وادكر بعد أمة (و) يجوز أيضا (اذدكر) على ترك الادغام قوله (لان الدال والذال من) الحروف (المجهورة) الى آخره دليل على جواز الوجوه الثلاثة والمجهورة هى الحروف التى لا يجرى النفس معها ويحتبس عند النطق بها على خلاف المهموسة وانما سميت مجهورة لارتفاع الصوت بها وسبب ارتفاع الصوت بها كونها حروفا اشبعت وقوى الاعتماد عليها فى مواضعها حتى منع الصوت ان يجرى معها لان الجهر الصوت المرتفع واعلم ان بين المجهورة كما بين المهموسة بقوله ستشحثك خصفة لانك تعلم من المهموسة ان الحروف تنحصر فى المجهورة والمهموسة وجملة الحروف تسعة وعشرون والمهموسة عشرة فبقى تسعة عشر وهى المجهورة ولانه [illegible] المهموسة [illegible] اختار ذلك ولم يعكس لقلة الحروف المهموسة والجوهرى جمعها فى قولك ظل قو ربض اذ غزا جند مطيع (فجعل التاء دالا كما فى ادان) أى لبعد من الدال فى المهموسة وللقرب الدال من التاء فى المخرج وقد عرفت معناه (فيجوز لك الادغام نظرا الى اتحادهما) أى اتحاد الدال المعجمة والمهملة (فى المجهورية بجعل الدال) المهملة (ذالا) معجمة فيجتمع ذالان ثم أدغم الاولى فى الثانية فصار اذّكر بالذال المعجمة المشددة (و) بجعل (الذال) المعجمة (دالا) مهملة ثم أدغم فيما بعدها فصار ادّكر بالدال المهملة المشددة (و) يجوز لك (البيان) بدون الادغام بكون كل واحد من الدال والذال نحو اذدكر لا بيان كل واحد من التاء والذال اذ قلب التاء دالا واجب كما مر (نظرا الى عدم اتحادهما) أى الدال والذال (فى الذات) ولا فى المخرج وان اتحدا فى الصفة (و) من الصورة الثانية (نحو ازان) بمعنى تزين وأصله ازتين فقلبت الياء ألفا لما ذكرنا فى ادان فصار ازتان الا ان التاء لما كان من المهموسة والزاى من المجهورة الشديدة وكان بينهما تضاد فابدلوا من التاء دالا لقربها منها [illegible] كما عرفت فى [illegible] وترتيب الاولين فكونت ازدان (مثل اذكر) فى جواز جميع ما ذكره

يدغم أحدهما فى الآخر أو يقع ادغام بينهما او نحو ذا والحاصل ان قوله جعلت التاء دالا يدل على معنيين أحدهما لم يبقيا على حالهما والآخر قلب أحدهما من جنس الآخر فقوله لبعد من الدال فى المهموسة علة للمعنى الاول وقوله لقرب الدال من التاء فى المخرج علة للمعنى الثانى كما مر نظيره فى كلامه (ونحو اذكر) بالذال المعجمة والادغام أصله اذتكر لانه من ذكر من باب نصر (يجوز فيه ادكر) بالدال الغير المعجمة والادغام (واذدكر) بالفك (لان الذال) المعجمة (من) الحروف (المجهورية) والتاء من المهموسة فبينهما بعد فى الصفة (فجعل التاء دالا) ازالة لذلك البعد مع القرب بينهما فى المخرج ولم يقلب التاء الى الذال من أول الامر لعدم قرب المخرج بينهما (كما جعلت التاء دالا فى ادان) للعلة المذكورة (فيجوز لك) الادغام بعد الجعل المذكور (نظرا الى اتحادهما) أى الدال والذال (فى المجهورية) وقوله (بجعل الدال ذالا والذال دالا) على التعاكس متعلق بالادغام (و) يجوز لك (البيان) أى عدم الادغام (نظرا الى عدم اتحادهما فى الذات) اذ الذال غير الدال ذاتا (ونحو ازان) أصله ازتان لانه من زان من الزين (مثل اذكر) فى جواز الادغام بعد قلب التاء للبعد بين الزاى والتاء فى صفة المهموسية وصفة الصفير وفى جواز عدم الادغام أيضا فتقول ازدان كما تقول اذدكر الا أن الادغام فى اذكر قوى فصيح بخلاف الادغام فى ازان فانه ضعيف غير فصيح لعدم قرب المخرج بين الدال والزاى الا انهما متحدان فى صفة الجهر بخلاف التاء فانها مهموسة فلذلك لم تقلب التاء زايا

ابتداء (ولكن لا يجوز فيه الادغام بجعل الزاي دالا) بل بجعل الدال زايا لاتحادهما في المجهورية (لان الزاي أعظم من الدال في امتداد الصوت فيصير حينئذ) أي حين جعل الزاي دالا وادغام الدال في الدال (كوضع القصعة الكبيرة في الصغيرة) في عدم رعاية التناسب بين الظرف والمظروف (أولانه) أي ازان على تقدير ادغام الزاي في الدال (يوازي) ويلتبس (بادان) من الدين (ونحو اسمع) أصله استمع لانه من سمع (يجوز فيه الادغام) بقلب التاء سينا (لان التاء والسين من المهموسة) مع تقاربهما في المخرج (و) لكن (لا يجوز الادغام بجعل السين تاء) بان يقال اتمع (لعظم السين في امتداد الصوت) فتعين ان يكون الادغام فيه بجعل التاء سينا (ويجوز البيان) بان يقال استمع (لعدم الجنسية في الذات ونحو اشبه) أصله اشتبه لانه من الشبه (مثل اسمع) في الاحكام المذكورة (ونحو اصبر) أصله اصتبر لانه من صبر من باب ضرب (يجوز فيه اصطبر) بالطاء وقلب التاء اليه دون اصتبر بابقاء التاء على حالها (لان الصاد من المستعلية المطبقة وحروفها) أي الحروف التي هي المستعلية فالاضافة بيانية لا حروف المستعلية المطابقة اذ الثلاثة الاخيرة ليست منها

(ولكن لا يجوز الادغام) في ازان (بجعل الزاي دالا) يعني لما قلبت التاء دالا اجتمع فيه الزاي المعجمة والدال المهملة والقياس حينئذ جواز الوجوه الثلاثة أي الادغام بقلب الاولى الى الثانية وبالعكس والبيان كما في اذكر ولكن لم يجز الادغام بجعل الزاي دالا مع أن القياس بجوازه (لان الزاي أعظم من الدال في امتداد الصوت) اعلم انهم قسموا الحروف الى الصفير وغير الصفير والصفير هي الصاد المهملة والزاي المعجمة والسين المهملة وانما سميت حروف الصفير لان المتكلم يصفر عند اعتماده على موضعها ومنهم من الحق الشين لها وجعل حروف الصفير أربعة وغير الصفير اقسام ستة وان اردت التفصيل فعليك بالمطولات ومن قاعدتهم انهم لم يدغموا الصفير في غيره لفوات الصفر منها أي لفوات هذه الصفة منها عند الادغام في غير الصفير وحفظها مقصود لان بعض الصفات فضيلة كالغنة والمد والخفة وغير ذلك فيجب محافظتها فلو أدغم حرف ذو فضيلة في حرف ليس فيه تلك الفضيلة فاتت فضيلة الحرف الاول بسبب الادغام وكانت رديئة وأما اذا أدغم في مثله جاز لعدم فوات الفضيلة حينئذ ولهذا قال الفاضل المحقق ابن الحاجب ولا تدغم حروف ضوى مشفر فيما يقاربها لان لكل واحد منها فضيلة ليست لما يقاربها ففي الشين تفش وفي الضاد استطالة وفي الفاء قدر من التفشي وفي الياء مد وفي الراء تكرير وفي الميم غنة وفي الواو مد والادغام يبطل هذه الفضائل والصفات والمزايا والخاصيات مع كونها مقصودة مطلوبة فامتنع الادغام محافظة عليها وتحرزا من فوتها ولا حروف الصفير في غيرها لان المحافظة على الصفير منها الى هنا عبارته واذا علمت ما تلوناه فاعلم ان الزاي من حروف الصفير وفيها صوت ليس في غيرها وامتداد الصوت فضيلة يجب حفظها لانه نوع تخفيف وتحسين والدال ليست من الصفيرة فلا يكون فيها تلك الفضيلة فاذا أدغم الزاي فيها زالت تلك الفضيلة عنه لانه حينئذ يقلب دالا وليس فيه تلك الفضيلة ولو حفظنا الامتداد عند الادغام أيضا (فيصير حينئذ كوضع القصعة الكبيرة في) القصعة الصغيرة) فكما لا يدخل القصعة الكبيرة في القصعة الصغيرة لامتناع محافظتها اياها كذلك لا يدخل ما فيه امتداد فيما ليس فيه امتداد لامتناع محافظته اياه فان قلت اذا أدغم الزاي في الدال قلبت أولا دالا فيزول امتداده ثم يدغم فلا يصير حينئذ كوضع القصعة الكبيرة في الصغيرة قلت ان كلام المصنف مبني على محافظة الفضيلة فكأنه قال ان الزاي امتدادا مطلوبا فلو ادغم في الدال يجب محافظته أيضا وان قلبت دالا فيصير حينئذ كوضع القصعة الكبيرة في الصغيرة بلا ريب قوله (أولانه) عطف على قوله لان الزاي أعظم أي لا يجوز الادغام بجعل الزاي دالا اما لما ذكر من عظم الزاي واما لانه (يوازي) أي يلتبس ازان بالزاي (بادان) بالدال اذ لو أدغم بقلب الزاي دالا لم يعلم ان أصله ازتان من الزينة أو ادتان من الدين (ونحو اسمع) أصله استمع (يجوز فيه الادغام) بجعل التاء سينا نظرا الى اتحادهما في الصفة (لان السين والتاء من المهموسة) لكن (لا يجوز) فيه الادغام بجعل السين تاء) وان كان على وفق القياس (لعظم السين في امتداد الصوت) لانه حرف الصفير وقد عرفت ان فيه امتدادا والتاء ليس منه فلا يكون فيه امتداد فلو أدغم السين في التاء يصير كوضع القصعة الكبيرة في الصغيرة وهو ممتنع فلا يجوز أن يقال اتمع (ويجوز البيان لعدم الجنسية) بينهما (في الذات) فاستمع ما تلو عليك (ونحو اشبه) أصله اشتبه (مثل اسمع) يعني يجوز الادغام فيه بقلب التاء شينا على خلاف القياس نظرا الى اتحادهما في المهموسية ولكن لا يجوز الادغام فيه بجعل الشين تاء على وفق القياس لعظم الشين في امتداد الصوت اذ هو حرف الصفير أيضا على قول كما مر أولان في الشين تفشيا فلو أدغم في التاء زالت عنه هذه الصفة فلا يقال اتبه ويجوز البيان لعدم الجنسية بينهما في الذات نحو اشتبه (ونحو اصبر) أصله اصتبر (يجوز فيه اصطبر) بقلب التاء طاء واظهارها (لان الصاد من) الحروف (المستعلية المطبقة) بكسر الباء فالحروف تنقسم الى مطبقة ومنفتحة فالمطبقة هي التي ينطبق على مخرجها الحنك أي متى اعتمد اللسان على مخارج هذه الحروف انطبق عليه ما يحاذيه من الحنك الاعلى والتصق ظهر اللسان به وانحصر بينهما الصوت وهي الصاد والضاد والطاء والظاء وسبب التسمية بها ظاهر والمنفتحة ضد المطبقة أي ينفتح الحنك عند النطق بها عن اللسان فلا ينطبق اللسان بها وهي ما عدا الحروف الاربعة فيكون خمسة وعشرين حرفا وسميت منفتحة لانك لا تنطبق بشيء منها لسانك وترفعه الى الحنك وأيضا تنقسم الحروف باعتبار آخر الى مستعلية ومنخفضة والمستعلية ما يرتفع اللسان الى الحنك أطبقت أو لم تطبق وهي الصاد والضاد والطاء والظاء والخاء والغين المعجمتان والقاف وبينها المصنف بقوله (وحروفها

مصطفظ نخق) فيكون المستعلية أعم من المطبقة فكل مطبقة مستعلية بدون العكس ولذلك قال (الاربعة الاولى) منها (مستعلية ومطبقة والثلاثة الاخيرة) وهي الخاء والغين والقاف (مستعلية فقط) وانما سميت بذلك لان اللسان يعلو بها الى الحنك والمنخفضة ما عدا هذه السبعة فتكون اثنين وعشرين حرفا ومعنى الانخفاض فيها يفهم مما ذكر في الاستعلاء فهي ما لا يرتفع اللسان بها الى الحنك فلا يحصل الانطباق وانما سميت بها لان اللسان لا يعلو بهن وقوله (والتاء من المنخفضة) عطف على قوله لان الصاد من المستعلية * (قاعدة) * اذا وقعت تاء الافتعال بعد أحد الحروف الاربعة التي هي الحروف المطبقة المستعلية وهي الصاد والضاد والطاء والظاء تقلب وجوبا طاء مهملة كما تقلب اذا وقعت بعد الدال والذال والزاي دالا مهملة كما مر وذلك لما بين حروف الاطباق وبين التاء من التضاد والتنافر وجمع المتضادين ثقيل فطلبوا حرفا من مخرج التاء يوافق الحروف المطبقة في الاطباق ليسهل النطق بها وهو الطاء ولم يعكس والمراد من ان التاء زائدة والزائد أولى بالتصرف وصورها أربع * أحدها ما يكون فاء الفعل صادا * وثانيها (٨٨) ما يكون فاء الفعل ضادا نحو اضرب * وثالثها ما يكون فاء الفعل طاء نحو اطلب * ورابعها ما يكون فيه فاء الفعل ظاء نحو ظلم وسيأتي تفاصيلها واذا تقرر ذلك عند هذه القاعدة فنقول ان اصطبر من الصورة الاولى لان أصله اصتبر (فجعل التاء طاء لمباعدة بينهما) لان الصاد من المستعلية المطبقة والتاء من المنخفضة وبينهما مباعدة وتنافر والجمع بين المتضادين ثقيل فوجب ابدال التاء الى حرف من مخرج يوافق الصاد في الاطباق وهو الطاء فجعل التاء طاء واليه أشار بقوله (وقرب التاء من الطاء في المخرج فصار اصطبر كما في ست أصله سدس) لان تصغيره سديس (فجعل السين) الاخيرة تاء (و الدال) أيضا تاء (لقرب السين من التاء في الهموسية) وقرب لما بينهما من التقريب في المخرج لان السين من المخرج التاء من مخرج اللام والتاء في المخرج لانهما منها أيضا كما مر فلا   وهو وسطه بينهما (و) قرب (التاء من الدال في المخرج) فاجتمع حرفان من جنس واحد (ثم أدغم) الاولى في الثانية (فصارت) بتشديد التاء والتشبيه في جعل التاء لا يعني بجعل التاء في اصطبر طاء لعلة ذكرناها كما يجعل الدال تاء في ست لتلك العلة وتفصيله انه لما جعلت السين الاخيرة تاء لقربها من التاء في المهموسية وجمع الدال والتاء وهما متضادان لان الدال من المجهورات والتاء من المهموسة وبينهما تضاد فوجب قلب احداهما الى حرف من مخرج يوافق الاخرى فقلبوا الدال تاء وأدغموا الاولى في الثانية فصارت قوله (ثم يجوز ذلك الادغام) معطوف على قوله فصار مصطبر [illegible] وزنه الادغام [illegible] على خلاف القياس (نظرا الى اتحادهما في) صفة الاستعلائية وان لم يتحدا في الذات وفي المخرج (نحو اصبر) ولكن (لا يجوز) ذلك الادغام) فيه (بجعل الصاد طاء) على وفق القياس (لعظم الصاد) من حيث امتداد الصوت لانه من حروف الصفير [illegible] من حروف الصفير [illegible] (أي لا يقال اطبر) بتشديد الطاء (وجوز البيان) فيه كما مر

(مصطفظ نخق * الاربعة الاولى) وهي الصاد والضاد والطاء والظاء (مستعلية مطبقة) أما استعلاؤها فلارتفاع اللسان بها الى الحنك وأما اطباقها فلانطباق اللسان معها على الحنك الاعلى فظهر مما ذكرنا ان الاسمين المذكورين مجازان لان المستعلية والمطبقة في الحقيقة انما هو اللسان فمعنى مستعلى عنده اللسان ومثل هذا الاطلاق كثير في اللغة كقول المستعمل فيه مشترك (والثلاثة الاخيرة) أي الخاء والغين والقاف (مستعلية فقط) أي بدون الاطباق فلا يلزم من الاستعلاء الاطباق ويلزم من الاطباق الاستعلاء فالاستعلائية عام والمطبقة خاص (والتاء) عطف على الصاد (من المنخفضة) وهي ما لا يستعلي بها اللسان الى الحنك عند النطق بها وهذا الاسم مجاز أيضا وحروفها ما عدا حروف المستعلية قوله (فجعل التاء طاء) يحتمل المعنيين أحدهما ما يرى من التاء على هذا الوجه بينهما قلبت الطاء تاء كما ان قوله يجوز فيه اصطبر حاصل انهما كما مر ثانيهما فقوله (لمباعدة بينهما) أي بين الصاد والتاء في صفة الاستعلاء والانخفاض وفي صفة الشدة والرخاوة لان التاء حرف شديد والصاد رخوة فيتم الجمع بينهما في التلفظ علة للمعنى الاول (وقرب التاء من الطاء في المخرج) علة للمعنى الثاني وقد عرفت ان البعد بين الحرفين في صفة يوجب تعسر النطق بهما فقلبوا التاء حرفا يوافق ما قبلها في الصفة وهو الطاء قصد الازالة تعسر النطق (فصار اصطبر) والغالب بعد الادغام في المعطوف هنالك كما اعيد في بحث ادان لقرب المعطوف عليه هنا (كما في ست أصله سدس) بدليل سديس وأسداس (فجعل السين والدال تاء لقرب السين من التاء في المهموسية و) لقرب (التاء من الدال في المخرج والشدة هذا تنبيه في قلب حرف حرفا للمباعدة بين المقلوب وما يقاربه من وجه ومقاربة بينه وبين المقلوب اليه من وجه آخر فان بين السين والدال مباعدة في صفة الجهر وفي صفة الشدة فلازالة هذه المباعدة لم تترك السين على حالها وقلبت تاء لمقاربة بينهما في الهمس ولم يترك الدال أيضا على حاله لمباعدة بينه وبين التاء في المهموسية ولم يذكر المباعدة في المشبه به أي سدس اعتمادا على فهم المتعلم مع ان المباعدة بين الدال والتاء قد ذكرت في بحث ادان وقلبت تاء لمقاربة بينهما في المخرج (ثم أدغم) التاء في التاء (فصارت ثم يجوز ذلك الادغام في اصطبر بجعل الطاء صادا نظرا الى اتحادهما في الاستعلائية) أي في النسبة الى الاستعلاء (نحو اصبر ولا يجوز ذلك الادغام بجعل الصاد طاء لعظم الصاد) في امتداد الصوت (أي لا يقال اطبر ويجوز البيان) نحو مصطبر

(لعدم الجنسية في الذات و) من الصورة الثانية وهو ما يكون فاء الفعل فيه ضادا معجمة (نحو اضرب) لان أصله اضترب وهو (مثل اصبر في) جواز الوجهين وامتناع الوجه الواحد (أعني يجوز اضرب) لانه يجب قلب التاء طاء أولا لما ذكرنا في القاعدة فاجتمع الضاد والطاء فيجوز قلب الطاء ضادا على خلاف القياس نظرا الى اتحادهما في الاستعلائية ثم أدغمت الضاد الاولى الاصلية في الثانية المنقلبة من الطاء فصار اضرب (و) أيضا يجوز (اضطرب) بالبيان بعد قلب التاء طاء نظرا الى عدم اتحادهما في الذات (و) لكن (لا يجوز اطرب) بقلب التاء طاء ثم قلب الضاد طاء أيضا وادغام الاول في الثانية وان كان على وفق القياس (لزيادة صفة الضاد) لان الضاد من حروف الصفير وقد مر انها لا تدغم في غيرها الا عند بعض المحققين ولا يجوز قلب الضاد طاء وتقول اطرب لامتناع ادغام الضاد في الطاء لانك لو فعلت ذلك لسلبت الضاد نفسها بادغامك اياها في الطاء (و) من الصورة الثالثة وهو ما يكون فاء الفعل طاء (نحو اطلب) لان أصله اطتلب فقلبت التاء طاء فحينئذ (لا يجوز فيه) شيء من الوجوه الثلاثة (الا) وجه واحد وهو (الادغام) أي ادغام الاول في الثاني فقط على وفق القياس (لاجتماع الحرفين من جنس واحد) أحدهما الطاء المهملة الاصلية وثانيهما الطاء المنقلبة من التاء (بعد قلب تاء الافتعال طاء) لمباعدة بينهما في الصفة لان التاء من المنخفضة والطاء من المستعلية المطبقة فيكون بينهما تضاد وتنافر فوجب قلب التاء الى حرف من مخرجها يوافق الطاء الذي قبله فقلبت (٨٩) طاء (لقرب التاء من الطاء في المخرج) كما بينا في القاعدة والادغام فيما هذا شأنه واجب فلا يجوز اطتلب واطالب بالبيان (و) من الصورة الرابعة وهو ما يكون فاء فعل ظاء معجمة (نحو اظلم) لان أصله اظتلم فقلبت التاء طاء للعلة المذكورة في القاعدة فصار اظطلم فحينئذ (يجوز فيه الادغام بجعل الظاء) المعجمة (طاء) أي بقلب الاول الى الثاني على وفق القياس قال أبو علي هذا قول سيبويه (والطاء ظاء) أي بقلب الثاني الى الاول على خلاف القياس كما قيل في اصطلح اصلح (لمساواة بينهما في العظم) وفي الصفة أيضا لانهما من المستعلية المطبقة (ويجوز البيان) أي اظهار كل من الظاء والطاء (لعدم الجنسية) بينهما (في الذات) وهو اختيار ابن جني مثال الاول (مثل اطلم) بتشديد الطاء المهملة (و) مثال الثاني (اظلم) بتشديد الظاء المعجمة (و) مثال الثالث (اظطلم) بتقديم المعجمة وعلى هذه الوجوه الثلاثة ينشدون بيت زهير ويظلم أحيانا فيظطلم قوله (ونحو اتعد) مبتدأ خبره محذوف وهو أصله اوتعد فحذف لدلالة المقام عليه ويكون تقدير الكلام ونحو اتعد أصله اوتعد (بجعل الواو تاء) بنقطتين من فوق وجوبا (لانه ان لم يجعل) الواو (تاء يصير ياء) بنقطتين من تحت (لكثرة ماقبلها) وسكونها (فيلزم حينئذ كون الفعل مرة يائيا) كما في الماضي (نحو ايتعد ومرة واويا) كما في المضارع (نحو يوتعد لعدم موجب القلب) أي لعدم موجب قلب الواو ياء في المضارع وهو انكسار ما قبلها قوله (أو يلزم توالي الكسرات) عطف على قوله فيلزم والوجه الثاني الواو أي لو لم يجعل الواو تاء يصير ياء كما مر فيلزم ما مر ويلزم أيضا توالي الكسرات الثلاث في الماضي والاربع في المصدر لان الياء كسرتان فوجب قلبها تاء وادغامها في تاء الافتعال ويقال اتعد ونحوه ثبت لانهم قلبوها اياها لكثير المؤاخاة بينهما مثل تجاه وتراث وتخمة في وجاه ووراث ووخمة وما ذكره المصنف هو اللغة المشهورة وناس يقولون ايتعد يأتعد فهو موتعد بالهمزة واعراب قوله (ونحو اتسر بجعل الياء تاء) كاعراب قوله ونحو اتعد بجعل الواو تاء وحاصله انه اذا وقع في اول الافتعال ياء تقلب تاء ثم تدغم في تاء الافتعال كما تقول في الاتعاد من [illegible]

(١٢ — مراح)

وهو الاكثر (لعدم الجنسية في الذات) بين الضاد والطاء دون اتحادهما في الاستعلاء والاطباق (ونحو اضرب) أصله اضترب من ضرب بالجرح ضربا وهو (مثل اصبر) في الاحكام وعللها (أعني يجوز اضرب) بادغام الطاء المقلوبة من التاء في الضاد (واضطرب) بعدم الادغام (ولا يجوز اطرب) بادغام الضاد في الطاء (ونحو اطلب) أصله اطتلب لانه من طلب من باب نصر (لا يجوز فيه غير الادغام لاجتماع الحرفين من جنس واحد بعد قلب تاء الافتعال طاء) لبعد التاء من الطاء في صفة الهمس والانخفاض و(لقرب التاء من الطاء في المخرج) (ونحو اظلم) أصله اظتلم لانه من ظلم من باب ضرب (يجوز فيه الادغام) بعد جعل التاء طاء لمباعدة بين الظاء والتاء في الصفة ومقاربة بين التاء والطاء في المخرج (بجعل الطاء ظاء والظاء طاء للمساواة بينهما في العظم) الصوري (ويجوز البيان) بعد قلب التاء طاء (لعدم الجنسية) بين الطاء والظاء (في الذات مثل اظلم) بالمعجمة (واطلم) بالغير المعجمة (واظطلم) بالبيان (ونحو اتعد) أصله اوتعد لانه من وعد من باب ضرب (بجعل الواو تاء) لمناسبة الجوار ولكونه واقعا في كلامهم كثيرا نحو تراث وأدغم التاء في التاء وجوبا (لانه) أي الشأن (ان لم يجعل) الواو (تاء) بان لم يراع تلك المناسبة (يصير ياء لكسرة ما قبلها فيلزم حينئذ) أي حين صارت ياء (كون الفعل مرة يائيا) في الماضي (نحو ايتعد ومرة) أخرى (واويا) في المضارع (نحو يوتعد) وهو غير جائز وأنت خبير بان الاختلاف الذي لا يجوز انما هو الاختلاف الاصلي وأما الاختلاف بسبب القلب اذا وجد سببه فغير محظور كقيل ويقول وغزا يغزو الا انهم لما أمكن لهم قلب الواو بشيء لا يستلزم هذا الاختلاف لم يرضوا باختلاف العارض أيضا قوله (أو يلزم توالي الكسرات) كسرة الهمزة والياء المركب من الكسرتين عطف على قوله فيلزم حينئذ والظاهر ان يقول ويلزم بالواو اذ لا تعاند بين العلتين الا انه أشار الى استقلال كل منها في التعليل (ونحو اتسر) أصله ايتسر لانه من يسر من باب حسن ان كان من اليسر ومن يسر من باب ضرب ان كان من اليسر (بجعل الياء تاء) لمناسبة الجوار ووقوعه في كلامهم كما

فعلوا ذلك (فرارا من توالي الكسرات) الثلاث في الماضي والامر بعني المصدر لان الياء كسرتان ولما قلبوها تاء أدغموها في تاء الافتعال لاجتماع الجنسين فقالوا اتسر أي لعب بالقمار ولما توجه أن يقال ان قولكم اذا وقع قبل تاء الافتعال ياء قلبت تاء وادغم في تاء الافتعال فرارا من توالي الكسرات منقوض بمثل ايتكل لان الياء فيه وقع قبل تاء الافتعال ولم يقلب ولم يدغم أجاب بقوله (ولم يدغم) الياء بقلبها تاء وان لزم توالي الكسرات (في) مثل (ايتكل) أي في الافتعال الذي بني من مهموز الفاء نحو ايتمر من الامر وايتكل من الاكل أصله ائتكل بهمزتين فقلبت الثانية ياء لسكونها وانكسار ما قبلها كما في ايمان (لان الياء ليست بلازمة) أي ثابتة في جميع تصرفاتها (يعني تصير) تلك الياء (همزة اذا جعلته) أي ايتكل (ثلاثيا) وقلت أكل أو وصلته وقلت واتكل ومن شرط الادغام أن يكون الحرفان لازمين (ومن ثم) أي ومن أجل ان شرط الادغام أن يكونا لازمين (لا يدغم حيي في بعض اللغات) مع انه اجتمع حرفان من جنس واحد لانعدام شرط الادغام فيه لان الياء الاخيرة غير لازمة كما مر قوله (وادغام اتخذ شاذ) عطف على قوله ولا يدغم حيي عطف الجملة الاسمية على الفعلية وهو جائز لكنه ضعيف لفوات المناسبة بين المعطوف والمعطوف عليه وبيان كونه شاذا ان اتخذ افتعال بني من مهموز الفاء لانه من الاخذ كما بني ايتمر من الامر وايتكل من الاكل فيكون الياء فيه غير لازمة كما في ايتكل واذا كانت الياء غير لازمة يكون التاء المقلبة منه غير لازمة أيضا فيه عدم شرط الادغام بلا ريب فيكون الادغام فيه شاذا وقد مر تفصيله ولما فرغ من بيان الحروف الاربعة عشر التي وقعت قبل تاء الافتعال وكيفية ادغامها في تاء الافتعال شرع في بيان الحروف التي وقعت بعد تاء الافتعال وكيفية ادغام تاء الافتعال فيها فقال (ويجوز الادغام) أي ادغام تاء الافتعال فيما بعدها (اذا وقع بعد تاء الافتعال) حرف (من حروف تدذزسصضطظ) أي اذا وقع حرف من هذه الحروف التسعة عينا لكلمة وبعد تاء الافتعال يجوز ادغام تاء الافتعال فيها بجعل اى التاء من جنسها والبيان وان اجتمع مثلان (نحو يقتل) من قتل أصله يقتتل وانما مثل بالمستقبل في هذا الباب ومثل الماضي في الباب المتقدم لان الادغام في الماضي في هذا الباب غير متفق عليه كما سيجيء بخلاف الباب المتقدم وانما جاز الادغام والبيان في مثل اقتتل يقتتل وان كان القياس يقتضي وجوب الادغام لاجتماع المتجانسين كما في مد ومد لان تاء الافتعال غير لازمة بخلاف الدالين في مد وقد أشار المازني الى هذا الفرق وقال انما جاز الادغام في اقتتل ورد في شد ومد لان كل واحد من الدالين في شد ومد لا ينفك عن صاحبه بخلاف تاء افتعل فانه يجوز انفكاكها عن التاء الواقع بعدها وذلك في نحو اقتدر فيكون في موضع التاء حرف غير التاء فلا يكونان لازمين واذا لم يجب الادغام فيما يجتمع فيه المتجانسان كان عدم وجوب الادغام فيما يجتمع فيه المتقاربان بطريق الاولى (ويدرا) أصله يتدرا أي يشرع (ويعذر) أصله يعتذر من العذر (وينزع) أصله ينتزع (ويبسم) أصله يبتسم (ويقسم) أصله يقتسم (ويخصم) أصله يختصم (وينضل) أصله ينتضل من النضل (ويطلم) أصله يطتلم (وينظر) أصله ينتظر (ولكن لا يجوز في ادغامهن) استدراك من قوله ويجوز الادغام أي يجوز الادغام ولكن

كما سيجيء ان شاء الله تعالى (فرارا من توالي الكسرات) خصوصا في المصدر أي الايتسار (ولم يدغم) أي لم يقع الادغام (في مثل ايتكل) بقلب الياء تاء كما في اتسر (لان الياء) في ايتكل (ليست بلازمة) يعني لعدم وجود شرط الادغام وهو لزوم المدغم (يعني تصير) أي تلك الياء (همزة اذا جعلته) أي ايتكل (ثلاثيا نحو أكل) لان أصله ائتكل لانه من أكل من باب نصر قلبت الهمزة الثانية ياء لسكونها وانكسار ما قبلها (ومن ثمة) أي ومن أجل ان لزوم الحرف المدغم شرط في الادغام (لا يدغم حيي في بعض اللغات) لان الياء الثانية ليست بلازمة فيه حيث تسقط تارة نحو حيوا وتقلب تارة نحو يحيي كما مر قوله (وادغام اتخذ شاذ) عطف على قوله لا يدغم من حيث المعنى أي ومن أجل ان اللزوم شرط في الادغام شذ ادغام اتخذ اذا كان أصله ائتخذ وقلبت الهمزة ياء ثم قلبت الياء تاء والقياس أن لا تقلب اذ الياء غير لازمة لانه يصير همزة اذا جعلته ثلاثيا نحو أخذ وهو جواب عن سؤال مقدر وليس من تتمته ومن ثمة قيل في توجيهه قلتم ان الياء التي ليست لازمة لا تدغم والياء في اتخذ غير لازمة مع انها قد أدغمت فأجاب بانه شاذ فلا تكرار (ويجوز الادغام اذا وقع بعد تاء الافتعال) ما يقاربها من حروف (من حروف تدذزسصضط) قلب تاء الافتعال الى هذه الحروف لتقاربها في المخارج وباعتبار اعتمادها في الاسنان فقلبوها الى مقارب لها موافق لصفتها فاوردها على ترتيب ذكر الحروف امثلتها فقال (نحو يقتل) أصله يقتتل من القتل أدغم أول المثلين بعد نقل حركته الى ما قبله في الآخر وانما لم يجب الادغام فيه مع اجتماع الحرفين المتماثلين المتحركين لان التاء الاولى في حكم المنفصل من الثانية لان تاء الافتعال لا يلزمها وقوع التاء بعدها نحو اقتسم واحترم فهو نظير أنعمت في عدم لزوم التاء بعدها واذا لم يجب في اقتتل ففي غيره أولى (ويبدل) أصله يبتدل من البدل قلبت التاء دالا وأدغم الدال في الدال (ويعذر) أصله يعتذر من العذر قلبت التاء دالا ثم الدال ذالا ثم أدغم الذال في الذال (وينزع) أصله ينتزع من النزع قلبت التاء دالا ثم الدال زايا ثم أدغمت الزاي في الزاي (ويبسم) أصله يبتسم من البسم قلبت التاء سينا ثم أدغم السين في السين (ويخصم) أصله يختصم من الخصومة قلبت التاء طاء ثم قلبت الطاء صادا ثم أدغم الصاد في الصاد (وينضل) أصله ينتضل من النضل وهو الرمي قلبت التاء طاء ثم الطاء ضادا ثم أدغم الضاد في الضاد (ويطلم) أصله يطتلم من الطلم قلبت التاء طاء ثم أدغم الطاء في الطاء (وينظر) أصله ينتظر قلبت التاء طاء ثم الطاء ظاء ثم أدغم الظاء في الظاء (ولكن لا يجوز في ادغامهن)

هذه الامثلة لكن اذا أدغم لا يجوز فيها (الا الادغام بجعل التاء مثل العين) أي بقلب تاء الافتعال الى ما بعدها لا بأس اذا لم يكن عين الفعل تاء وانما لم يجز جعل العين مثل التاء (لضعف استدعاء) المقدم الذي هو التاء (المؤخر) الذي هو عين الفعل ومعنى اقتضاء المؤخر أن يقتضي جعله مثل نفسه بقلبه اليه وانما ضعف استدعاء التاء المتقدمة العين المتأخرة لان التاء زائدة والعين أصلية والاصلي قوي والزائد ضعيف فلو جعل العين تاء يصير القوي ضعيفا وهو ضعيف ولو جعل التاء عينا يصير الضعيف قويا وهو قوي وليس جعل الضعيف قويا كجعل الخفيف ثقيلا هذا اذا كان الاستدعاء مصدرا معلوما مضافا الى مفعوله وذكر الفاعل متروك ويجوز أن يكون مصدرا مجهولا مضافا الى ما يقوم مقام الفاعل والمآل واحد فافهم (وعند بعض الصرفيين لا يجوز هذا الادغام) أي ادغام تاء الافتعال في هذه الحروف (في الماضي حتى لا يلتبس) ماضي باب الافتعال (بماضي) باب (التفعيل) وذلك (لان) الشان (عندهم) أي عند من لا يجوز الادغام (ينقل حركة التاء) أي تاء الافتعال (الى ما قبلها) على تقدير الادغام (ويحذف) الهمزة (الهمزة الجتلبة) للاستغناء عنها فيلزم الالتباس مثلا اذا قصد الادغام في اقتتل نقلت فتحة التاء الى القاف وحذفت الهمزة للاستغناء عنها ثم يدغم التاء الاولى في الثانية فيصير قتل بفتح القاف وتشديد التاء فلم يعلم انه ماض من التفعيل أو من الافتعال فلهذا الالتباس لم يدغم وقس عليه ما عداه وبعضهم جوزوا الادغام مع الالتباس اكتفاء بالفرق التقديري (وعند بعضهم) يجوز الادغام لان طريق الادغام عندهم ليس نقل حركة التاء الى ما قبلها حتى يلزم الالتباس بل ما بينه بقوله (يجيء) أي الماضي (بكسر الفاء نحو خصم) وقتل بكسر الخاء والقاف (لان) الشان (عندهم كسر الفاء لالتقاء الساكنين) يعني اذا قصد الادغام في الماضي من هذا الباب اسكنت تاء الافتعال فالتقى ساكنان لان فاء الكلمة ساكنة أيضا والاصل في التقاء الساكنين أن تحرك الاول منهما بالكسر ولا يمكن حذف أحدهما لانه لا يلزم اجحاف الكلمة فحركت الاولى وحذفت الهمزة للاستغناء عنها مثلا اذا قصد الادغام في اقتتل أسكنت التاء فلم يمكن الادغام لاجتماع ساكنين القاف والتاء فحركت بالكسر على الاصل فاستغني عن الهمزة ثم أدغم التاء في التاء فصار قتل بكسر القاف وفتح التاء وتشديدها وقس عليه ما عداه (وعند بعضهم يجيء) الماضي (بالهمزة الجتلبة نحو اخصم) بكسر الهمزة وكسر الخاء بالتحريك على الاصل وفتحها بنقل حركة التاء اليها وفتح الصاد وتشديدها ولا التباس فيه أيضا فيجوز الادغام وانما يجيء الماضي بالهمزة (نظرا الى سكون أصله) أي سكون الخاء في الاصل فيكون الحركة عارضة ولا اعتبار بالعارض فلم يحذف الهمزة (و) مع اثبات الهمزة (يجوز في مستقبله) أي مستقبل اخصم وأخواته (كسر الفاء وفتحها) معا أما الكسر فبتحريكها على الاصل وأما الفتح فبنقل حركة التاء اليها (كما) يجوز كسرها وفتحها (في الماضي نحو يخصم) بكسر الخاء وفتحها أصله يختصم فاسكنت التاء لكي يدغم فالتقى ساكنان الخاء والتاء فحركت الخاء بالكسر على الاصل أو نقل حركة التاء اليها ثم قلبت التاء صادا وأدغم الصاد في الصاد وقس عليه ما عداه (و) يجوز (في فاعله) أي في اسم الفاعل من هذا الباب (ضم الفاء للاتباع) أي لاتباع حركة الفاء لحركة الميم (مع جواز فتحها وكسرها) لما ذكرنا في المستقبل (نحو مخصمون) الخ بالحركات الثلاث في الفاء

أي الامثلة المذكورة (الا الادغام بجعل التاء مثل العين) وقوله (لضعف استدعاء المؤخر) مطلقا من اضافة المصدر الى المفعول وترك الفاعل أي لضعف استدعاء المقدم الزائد الذي هو تاء الافتعال واستتباعه المؤخر الاصل الذي هو العين مع ان قياس الادغام ان تقلب الاول حرفا من جنس الثاني لان الاول هو الذي يدغم في الثاني فينبغي أن تبقى الثاني على لفظه وان الاول ساكن والساكن أولى بالتغيير الا اذا عرض عارض منع من هذا القياس مثل ما في تاء الافتعال اذا وقع بعد حروف تثدذزسشصضط من كونها أصلية أو زائدة في الصفة (وعند بعض الصرفيين لا يجيء هذا الادغام في الماضي) أي في ماضي هذه الامثلة (حتى لا يلتبس بماضي التفعيل لان) الشان (عندهم) أي عند هؤلاء البعض من الصرفيين لو قصد هذا الادغام (تنقل حركة التاء الى ما قبلها وتحذف) الهمزة (الجتلبة) فيصير في اختصم مثلا خصم فلا يعرف انه من الافتعال أو من التفعيل وعند بعضهم يجيء الادغام في الماضي أيضا فيقال قتل بفتح القاف اكتفاء في الفرق بالمضارع وأشار الى هذا بقوله فيما بعد ويجوز في مستقبله كسر الفاء وفتحها كما في الماضي (وعند بعضهم يجيء بكسر الفاء نحو خصم أصله اختصم لان) الشان (عندهم كسر الفاء لالتقاء الساكنين) بعد حذف حركة التاء من غير نقلها الى ما قبلها وحذف الجتلبة ولا التباس حينئذ (وعند بعضهم يجيء) الماضي المدغم (بالجتلبة نحو اخصم) بكسر الخاء (نظرا الى سكون أصله) أي أصل الخاء في اختصم والى أن الحركة العارضة في حكم العدم فيحتاج الى الجتلبة لامكان الابتداء ولا التباس أيضا وأما في خصم بفتح الخاء فلم يجئ اخصم بالجتلبة لان حركة الخاء أعني الفتحة وان كانت عارضة الا انها حركة أحد حروف الكلمة فكأنها غير عارضة فلا يحتاج الى الجتلبة بخلاف كسرة الخاء في خصم فانها من خارج فهي عارضة تماما وكذلك جاز اخصاما بفتح الخاء مع الجتلبة لانها حركة اتباع فهي عارضة (ويجوز في مستقبله) أي مستقبل اختصم مدغما (كسر الفاء وفتحها كما جاز في الماضي نحو يخصم) فان من قال في الماضي خصم بفتح الخاء يقول في مستقبله يخصم بفتحها أيضا ومن قال خصم أو اخصم بكسر الخاء مع الجتلبة أو بغيرها يقول في مستقبله يخصم بكسر الخاء أيضا (و) يجوز (في اسم فاعله ضم الفاء للاتباع) أي لاتباع الميم في الضم (مع فتحها) عند من فتحها في الماضي (و) مع (كسرها) عند من كسرها فيه (نحو مخصمون)

(ويجيء مصدره) أي مقدر الخصم (خصاما بكسر الخاء) لانه أصله اختصاما (لالتقاء الساكنين) وتحريك أولهما بالكسر على الأصل يعني لما قصد الادغام في الاختصام اسكنت التاء ليمكن الادغام فالتقى ساكنان الخاء والتاء وحرك الخاء بالكسر على الأصل فاستغنى عن الهمزة ثم أدغم التاء في الصاد فصار خصاما بكسر الخاء وفتح الصاد وتشديدها هذا هو المذهب الثاني (أو لنقل كسرة التاء الى الخاء) وحذف الهمزة للاستغناء وادغام التاء في الصاد كما هو المذهب الأول (ويجيء) مصدره (اختصاما) بالهمزة المجتلبة وكسر الخاء (اعتبار السكون الاصل) أي لم يحذف الهمزة مع تحريك الخاء وان أمكن النطق بها اعتبارا لسكون الخاء في الاصل وعروض حركتها ولم يجز في اختصام فتح الخاء على كلا المذهبين وهو ظاهر لمن له أدنى دراية (وتدغم تاء تفعل وتفاعل فيما بعدها) جوازا (باجتلاب الهمزة) ليمكن الابتداء بها اذ لو أدغم التاء فيما بعدها وجب اسكانها ليمكن الادغام وتعذر الابتداء بها فوجب اجتلاب همزة الوصل (كما مر في باب الافتعال) أي كما يجوز ادغام تاء الافتعال فيما بعدها اذا كان ما بعدها حرفا من حروف تدذزسصضظط بحمل الافتعال ما بعده من العين كذلك يجوز ادغام تاء تفعل وتفاعل فيما بعدها اذا كان ما بعده تاء وحرفا من هذه الحروف التسعة سوى الضاد بحمل التاء مثل ما بعده من الفاء قال ابن الحاجب وأما تاء تفعل وتفاعل فيدغم فيما يدغم فيه التاء وهي الطاء والدال والظاء والذال والثاء والشين والصاد والزاي والسين والتاء انتهى قوله فلا يلتفت الى ما ذهب اليه الشارح من انه اذا وقع بعده مثل وتفاعل حرف من حروف تثدذزسشصضطظ وهو أحد عشر حرفا هذا واعلم انهم ادغموا التاء في الحروف التسعة للدلالة على المبالغة من غير لبس على السامع باصله (نحو اطهر) بكسر الهمزة وفتح الطاء وتشديدها (أصله تطهر) بتشديد الهاء فسكن التاء ثم أدغم التاء بعد قلبه طاء فاجتلبت الهمزة فصار اطهر وكذلك ازين واذكر وادثر واتبع واصبر واطهر واسمع واصرب أصلها تزين وتذكر وتدثر وتتبع وتصبر وتطهر وتسمع وتصرب (واثاقل) بكسر الهمزة وتشديد الثاء (أصله تثاقل) قلبت التاء ثاء وأدغمت واجتلبت همزة الوصل فصار اثاقل وكذلك ادارؤ ونحو ادارؤ وازاين واسامع واصابر واضارب واطاهر أصلها تتابع وتدارؤ وتذاكر وتزاين وتسامع وتصابر وتضارب وتظاهر (ولا يدغم) تاء (استفعل فيما بعدها) وان كان من الحروف التسعة التي جاز ادغام التاء فيها الا ما بعد تاء الاستفعال يكون ساكنا أبدا ومن شرط الادغام تحرك الحرف الثاني فيمتنع الادغام (لسكون) و(لا في نحو استطعم لسكون الطاء تحقيقا و) لا (في نحو استدان) لسكون الدال (تقديرا) لان أصله استدين نقلت حركة الياء الى الدال ثم قلبت الياء ألفا مثل استقال أصله استقول (ولكن يجوز حذف تائه) أي تاء استفعل (في بعض المواضع) تخفيفا (نحو اسطاع) أصله استطاع [illegible] الهمز واعاده [illegible] بقرينة مقابلته بفتح الهمزة (يسطيع) بفتح الياء أصلهما استطاع يستطيع [illegible] (كما مر في ظلت) [illegible] المثلين للتخفيف عند امتناع الادغام لسكون الثاني لان التاء والطاء [illegible] متحدان في المخرج كأنهما من جنس واحد فيجوز تخفيف بالحذف وقد يدغم تاء استطاع في الطاء [illegible] (واذا قلت اسطاع بفتح الهمزة يكون السين زائدا)

بحركة الخاء (ويجيء مصدره) أي اخصم مدغما (خصاما) بكسر الخاء أصله اختصاما لالتقاء الساكنين على تقدير سلب حركة التاء (أو لنقل كسرة التاء الى الخاء ويجيء) مصدره (خصاما بفتح الخاء اذا اعتبر حركة الصاد المدغم فيها) أو أتبعت حركة الخاء حركتها وانما قال ان اعتبرت اشارة الى أن الاتباع ههنا ضعيف لوجود الفاصل بخلاف مخصمون (ويجيء) مصدره (اختصاما) بالمجتلبة بكسر الخاء وفتحها (اعتبارا للسكون الاصل) كما ذكر في اخصم هذا على تقدير فتحها بالخفة أو للاتباع وعلى تقدير كسرها لالتقاء الساكنين لان الحركة حينئذ عارضة فكان في حكم الساكن فيحتاج الى المجتلبة وأما على تقدير ان كسرتها منقولة من التاء فلا يحتاج الى المجتلبة كما ذكر في اخصم (وتدغم تاء تفعل وتفاعل فيما بعدها) جوازا (لاجتلاب الهمزة) اذا كان ما بعدها ما يقاربها من حروف تثدذزسصضطظ واعلم انه ذكر هذا القيد أعني ما يقاربها لظهور أن تعلم وتقاتل لا يصح ادغامه (كما مر في باب الافتعال) من ادغام تائه فيما بعدها من حروف تدذزسصضطظ لتقاربها في المخارج ومباعدتها في الصفات (نحو اطهر) بتشديد الطاء والهاء (أصله تطهر) قلبت التاء طاء وأدغم الطاء في الطاء ثم اجتلبت الهمزة مبتدأ بها (واثاقل) بتشديد الثاء أصله تثاقل قلبت التاء ثاء ثم أدغم الثاء في الثاء ثم اجتلبت الهمزة وادرا واطهر وادل واثقل واصعد وازين واسمع واصرع وفي غير الضاد تقلب التاء ابتداء الى ما يجاورها اما لانه مثله أو لقربه وأما في الضاد فلما بعدت قلبت التاء طاء اذ لا اتحاد ولا قرب كما سبق (ولا تدغم) تاء استفعل فيما بعدها (في نحو استطعم لسكون التاء تحقيقا) ومن شرائط الادغام تحرك الثاني (و) لا تدغم التاء أيضا فيما بعدها (في نحو استدان) أصله استدين لسكون الدال (تقديرا ولكن يجوز حذف تائه) أي تاء استفعل للتخفيف (في بعض المواضع نحو اسطاع) بكسر الهمزة أصله استطاع (يسطيع كما مر في ظلت) من أن احدى اللامين حذفت للتخفيف (واذا قلت أسطاع بفتح الهمزة) يسطيع بضم الياء (يكون السين زائدا) على غير القياس [illegible] السين انما اطردت في استفعل وذكر أبو البقاء انهم انما زادوا السين في طاع يطيع ليكون جبرا لما دخل الكلمة من التغيير لان أصلها اطوع يطوع هذا على

على خلاف القياس (لان أصله) حينئذ (اطاع) فلا يكون من باب الاستفعال (كالهاء) أى كزيادة الهاء على خلاف القياس فى (اهراق) اذ أصله اراق هذا ما ذهب اليه سيبويه فيكون مضارعه حينئذ يسطيع بضم الياء قال ابن الحاجب ولا اعتداد بالسين عنده اذ ليس بمعنى وذكر أبو البقاء انهم زادوا السين ليكون جبرا لما دخل الكلمة من التغيير لان أصله اطوع يطوع وحاصل ما ذكره المصنف انه لو فتح ألف استطاع تعين كونه من باب الافعال وزيادة السين شاذة كما هو مذهب سيبويه وقال الفراء أصله استطاع فحذفت التاء وفتحت الهمزة فليس زيادة السين شاذة بل الشاذ فتح الهمزة وجعلها همزة قطع وحذف التاء فمضارعه يسطيع بفتح الياء *(الباب الثالث من الابواب السبعة)* (فى بيان المهموز) قدمه على المعتلات لان الهمزة حرف صحيح فى ذاته لكنها قد تخفف وتحذف فى غير الاول (ولا يقال له) أى للمهموز (صحيح) وان كان حرفه حروفا صحيحة (لصيرورة همزته حرف علة فى التليين) كآمن وأومن وايمانا ولذلك يقال له الملحق بالمعتل (وهو) أى المهموز (يجىء على ثلاثة أضرب) أحدها (مهموز الفاء نحو أخذ و) الثانى مهموز (٩٣) (العين نحو سأل و) الثالث مهموز (اللام نحو قرأ) هذا حصر عقلى اذ اعتبر وجود همزة واحدة فى كل ثلاثية والابتناء على الغالب اذ يجىء من الرباعى ما يكون عينه ولامه الثانية همزتين نحو كأكأ ولألأ (وحكم الهمزة كحكم الحرف الصحيح) فى تحمل الحركات (الا أنها قد تخفف) لانها حرف ثقيل اذ مخرجه أبعد من مخارج جميع الحروف لانه يخرج من أقصى الحلق فهو شبيه بالتهوع المستكره لكل أحد بالطبع فخففها قوم وهم أكثر أهل الحجاز وخاصة قريش وروى عن أمير المؤمنين على رضى الله عنه انه قال نزل القرآن بلسان قوم وليسوا بأصحاب نبر ولولا أن جبرائيل نزل بالهمزة على النبى عليه السلام ما همزنا وحققها آخرون وهم تميم وقيس والتحقيق هو الاصل قياسا على سائر الحروف الصحيحة فتخفف عند الاولين (بالقلب) حروف اللين (وجعلها بين بين أى بين مخرجها وبين مخرج الحرف الذى منه حركتها) فان كانت الهمزة مفتوحة جعلت بين مخرج الهمزة وبين مخرج الالف وان كانت مكسورة جعلت بين مخرج الهمزة وبين مخرج الياء وان كانت مضمومة جعلت بين مخرج الهمزة وبين مخرج الواو وهذا هو بين بين المشهور (وقد تجعل الهمزة بين مخرجها وبين مخرج الحرف الذى منه حركة ما قبلها) وهو بين بين الغير المشهور ثم همزة بين بين عند الكوفيين ساكنة وعند البصريين متحركة بحركة ضعيفة ينحى بها نحو الساكن ولذلك لا تقع الا حيث يجوز وقوع الساكن غالبا فلا تقع فى أول الكلمة قوله (والحذف) مجرور معطوف على قوله بالقلب ووجه تقديمه بين بين على اختلاف المذهبين قيل الاصل فى تخفيف الهمزة ان تجعل بين بين لانه تخفيف مع بقاء الهمزة بوجه ثم الابدال لانه اذهاب لهمزة بعوض ثم الحذف لانه اذهاب لها بغير عوض (الاول) وهو القلب (يكون اذا كانت الهمزة ساكنة ومتحركا ما قبلها) سواء كان فى كلمة أو فى كلمتين وحينئذ

قول سيبويه وأما على قول الفراء فالشاذ فتح الهمزة وجعلها همزة قطع اذ أصله عنده استطاع حذفت التاء استثقالا فمضارعه يسطيع بالفتح وانما كان السين زائدا على قول سيبويه (لان اصله اطاع كالهاء) أى كزيادة الهاء فى اهراق) اذ أصله أراق فزيدت الهاء على غير القياس *(الباب الثالث فى المهموز)* لم يعرفه اما لانفهامه من تعريف الصحيح أو لان الاسم اللغوى يغنى عنه وانما قدمه على المعتلات لان الهمزة حرف صحيح لانه لم يجر فيها ما يجرى فى حروف العلة فى اطراد الاعلال فى كثير من الابواب (ولا يقال له صحيح) مع ان الهمزة حرف صحيح لما مر (لصيرورة همزته) أى همزة المهموز (حرف علة فى التليين) أى فى ازالة شدتها كآمن وأومن وايمانا (وهو يجىء على ثلاثة أضرب مهموز الفاء نحو أخذ) ويسمى القطع أيضا لانقطاع الهمزة عما قبلها بشدتها (و) مهموز (العين نحو سأل) ويسمى النبر أيضا لان النبر فى اللغة جعل الكلمة ذات همزة (و) مهموز (اللام نحو قرأ) ويسمى المهموز أيضا وذلك ظاهر (وحكم الهمزة كحكم الحرف الصحيح) فى جميع الاحكام (الا) فى حكم (أنها قد تخفف) اذا لم يكن مبتدأ بها كما يجىء ان شاء الله تعالى (بالقلب وجعلها بين بين أى بين مخرجها وبين مخرج الحرف الذى منه حركتها) كما تقول سئل بين الهمزة والياء وهذا هو بين بين المشهور فيما بينهم لان العبرة بحركة الهمزة نفسها ولهذا تكتب اذا كانت متحركة على وفق حركة نفسها كما يجىء ان شاء الله تعالى وفسره حتى لا يظن ان المراد منه غير المشهور وهو جعلها بينها وبين حرف حركة ما قبلها كما تقول سئل بين الهمزة والواو ثم ان همزة بين بين ساكنة عند الكوفيين وعند البصريين متحركة بحركة ضعيفة ينحى بها نحو الساكن ولذلك لا يقع الا حيث يجوز وقوع الساكن فيه فلا يقع فى أول الكلمة وأما وجه تخفيف الهمزة فلانها حرف شديد مستثقل يخرج من أقصى الحلق فجاز فيها التخفيف لنوع من الاستحسان وهو لغة قريش وأكثر أهل الحجاز والتحقيق لغة تميم وقيس قياسا لها على سائر الحروف والاصل فى التخفيف بين بين لانه تخفيف مع بقاء الهمزة بوجه ثم الابدال لانه اذهاب الهمزة بعوض ثم الحذف لانه اذهابها بغير عوض الا ان المصنف قدم القلب لكون القلب بين بين (والحذف وهو ثالث طرق الاول) من طرق التخفيف أعنى القلب (يكون) ويتحقق (اذا كانت) الهمزة (ساكنة ومتحركا ما قبلها) وانما تعين القلب فى هذه الصورة اذا أريد تخفيفها اذ لا يمكن جعلها بين بين المشهور لسكونها ولا غير المشهور لانه لا يجوز حيث لا يجوز المشهور لانه فرعه ولا يمكن الحذف

(وتقلب) الهمزة (الساكنة) (بشيء) أي حرف (يوافق) حركة (ما قبلها) اي ما قبل الهمزة [illegible] (الساكنة) أي [illegible]
(ألفا) ان كان حركة ما قبل الهمزة فتحة فقلبت الفا (نحو راس) أصله رأس بالهمزة الساكنة ثم قلبت الفا (و) ان كانت حركة ما قبلها
ضمة قلبت واوا (نحو (لوم) أصله لؤم بالهمزة الساكنة (و) ان كانت كسرة قلبت ياء (نحو (بير) أصله بئر بالهمزة الساكنة [illegible] الا اصله الهمزة
الساكنة التي في كلمة واحدة مع تحرك ما قبلها وقال الهمزة الساكنة التي في كلمتين مع تحرك ما قبلها نحو الى الهدى ائتنا الذي اؤتمن ويقول ائذن لي
الاصل في الاول ان يقال الى الهدى ويقال ائتنا بقلب الهمزة ياء لسكونها وانكسار ما قبلها لان أصله ائتنا بهمزتين لانه أمر من أتى يأتي لكن
لما سقطت ألف الوصل في الدرج اجتمع ساكنان ألف الهدى والهمزة الساكنة التي هي فاء الفعل حذفت الالف لكونها في آخر الكلمة
والتغيير بالآخر أولى وقبلها الدال مفتوحة فصار دأتنا من الهدى ائتنا بمنزلة رأس فقلبت الهمزة فيه ألفا كما قلبت همزة رأس وأما الذي
اؤتمن الذي اؤتمن بهمزة ساكنة التي هي فاء أمن بعد همزة الوصل فسقطت همزة الوصل أيضا في الدرج فالتقى ساكنان ياء الذي والهمزة
الساكنة التي هي فاء الفعل فحذفت الياء لوقوعها في الطرف وقبلها الدال المكسورة فصار ذئتمن الذي ائتمن بمنزلة بئر فقلبت الهمزة فيه ياء
كما في بئر وأما من يقول ائذن لي أصله ائذن لي بهمزة ساكنة بعد همزة الوصل وهي فاء اذن فسقطت همزة الوصل في الدرج وياء
لام يقول المضموم فصار
يقولذن من يقول ائذن لي
بمنزلة لؤم فقلبت الهمزة
واوا قلبها في لؤم كما حقق
وكل ذلك أي قلب الهمزة
بشيء يوافق حركة ما قبلها في
كلمة كانت أو في كلمتين جائز
لا واجب اذا كان ما قبل
الهمزة غير الهمزة وأما اذا
كان ما قبلها همزة أيضا
وكانت في كلمة واحدة فيجب
قلبها نحو آمن وأومن وايمانا
كما سيجيء (والثاني) وهو
تخفيف الهمزة بجعلها بين
بين المشهور (يكون اذا
كانت) الهمزة (متحركة
و) كانت (متحركا ما قبلها
ثم تثبت) الهمزة في هذه
الصورة أي لم تحذف ولم تقلب بشيء لانه تثبت كما هي (لقوة حركتها) أي لقوة طبيعة الهمزة المتحركة مع تحرك همزة
ماقبلها وأقسام ذلك تسعة لان الهمزة اما مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة وعلى التقادير ما قبلها اما مفتوح أو مكسور أو مضموم والحاصل
من ضرب الثلاثة في الثلاثة تسعة فان كانت الهمزة مفتوحة فما قبلها أيضا (نحو سأل) أو مكسور نحو مائة أو مضموم نحو مؤجل (و) ان
كانت مضمومة فما قبلها اما مضموم نحو (لؤم) أو مفتوح نحو رؤف أو مكسور نحو مستهزؤن وان كانت مكسورة فما قبلها اما مكسور أيضا نحو
مستهزئين (و) مضموم نحو (سئل) أو مفتوح نحو سئم والقياس في الصور التسع كلها ان تجعل بين بين لان فيه تخفيفا للهمزة مع بقية من
آثارها ليكون دليلا على ان أصل الكلمة الهمزة لكن في صورتين منها لا يمكن جعلها بين بين وأشار اليهما بقوله (الا اذا كانت الهمزة
مفتوحة وما قبلها مكسورا أو مضموما) فان الهمزة حينئذ لم تجعل بين بين بل (تجعل واوا) ان كان ما قبلها مضموما (أو) تجعل (ياء) ان كان
ما قبلها مكسورا (نحو مير) بكسر الميم وفتح الياء اصله مئر بفتح الهمزة وهي جمع المئرة وهي العداوة (وجون) بضم الجيم وفتح الواو أصله جؤن
بفتح الهمزة وهو جمع جؤنة بالضم وهي سلة مستديرة مغشاة أو ما يكون مع العطارين وكذلك مائة ومؤجل وذلك (لان الفتحة كالسكون
في اللين) أي في لين حركتها (فتقلب) الهمزة بشيء في حال الفتح (كما) تقلب (في) حال (السكون فان قيل لم لا تقلب) الهمزة (في) سأل (ألفا
في) الحال أي (همزته مفتوحة ضعيفة) وما قبلها مفتوح أيضا (قلنا فتحتها

لانه لا يبقى ما يدل عليها وقوله (تقلب بشيء يوافق) حركة (ما قبلها) بيان لكيفية القلب عند وجود شرطه
يعني ان كانت حركة ماقبلها فتحة تقلب ألفا لان الالف يوافق الفتحة وان كانت ضمة تقلب واوا وان كانت
كسرة تقلب ياء لانهما يوافقانهما (لين حركة الساكن) أي طبيعته لضعفه (واستدعاء ما قبلها) أي طلب
ما قبل الهمزة وهو حركة ما قبلها قلبها الى ما يجانسه ويوافقه اذ لاشك ان كل حركة تستدعي أن يكون
الحرف الذي بعدها الحرف الذي لو أشبعت لتولد منها ذلك الحرف (نحو راس) بالالف أصله رأس (ولوم)
بالواو وأصله لؤم (وبير) بالياء أصله بئر (والثاني) من تلك الطرق أعني بين بين (يكون اذا كانت الهمزة
متحركة) بأي حركة كانت (ومتحركا ما قبلها) بأي حركة كانت وانما العين بين بين اذ لا يحتمل القلب لان
الهمزة ليست بساكنة حتى تلين طبيعتها وتطاوع استدعاء حركة ما قبلها ولا الحذف اذ لا يبقى من آثارها
وعوارضها ما يدل عليها لان ما قبلها متحرك لا يقبل نقل حركتها اليه فتعين بين بين (ثم تثبت) أي بعد تحركها
وتحرك ما قبلها تثبت الهمزة على تخفيفها بين بين في كل الاحوال لا تطاوع الحذف والقلب (لقوة حركتها)
أي الهمزة المتحركة بسبب حركتها مع حصول التخفيف فأحوال الهمزة حينئذ مع أحوال ما قبلها التسعة
حاصلة من ضرب الثلاثة في الثلاثة (نحو سأل ولؤم) وسئم ورؤس وجؤن (وسئل) ومستهزئين ومئير
ومستهزؤن ففي هذه الاحوال كلها تثبت الهمزة بجعلها بين بين (الا اذا كانت مفتوحة وما قبلها مكسورا
أو مضموما) فانه لا تثبت حينئذ بل (تجعل واوا) ان كان ما قبلها مضموما (أو) تجعل (ياء) ان كان ما قبلها
مكسورا (نحو مير) فيما كان ما قبلها مكسورا أصله مئر (وجون) فيما كان ما قبلها مضموما أصله جؤن
(لان الفتحة كالسكون في اللين) والضعف (فتقلب) الهمزة المفتوحة (كما) تقلب (في) حال (السكون فان
قيل لم لا تقلب) الهمزة (ألفا في سأل وهمزته) أي همزة سأل (مفتوحة ضعيفة) لينة (قلنا فتحته) أي فتحة

صارت حركة فتحة ما قبلها) لان الشيء يتقوى بجنسه [illegible] أو يقال انه هذا التوجيه بقول الشاعر لاهناك المرتع أبدلت الهمزة [illegible] بقلب الفا [illegible] (ونحو لاهناك المرتع شاذ) أصله لاهنأك بفتح الهمزة فقلبت الفا على غير القياس والمرتع [illegible] اسم مكان [illegible] المناسبة أي أ كما [illegible] منه وقال المحققون [illegible] بين بين في الصورتين لانهم لو جعلوها بين بين المشهور قريب من الالف لكون حركتها فتحة وقبلها الضمة أو الكسرة وهما لا تقعان قبل الالف فكذا لا يقعان قبل ما قرب منها ولما تعذر المشهور تعذر غير المشهور لانه فرعه واعلم أن ما ذكره المصنف من استثناء الصورتين مذهب سيبويه ويختار مذهب الاخفش أيضا * قال ابن الحاجب وحكى عن يونس جعلها بين بين في الصورتين المستثنيين أيضا وليس بمأخوذ به سيبويه (والثالث) وهو تخفيف الهمزة بالحذف (يكون اذا كانت) الهمزة (متحركة و) كان (ساكنا ما قبلها و) حينئذ تحذف الهمزة جوازا (لكن تلين فيه أولا) بجعلها ساكنة (تلين حركتها) في الجملة قبل ذلك التليين (بمجاورة الساكن) أي بسبب مجاورته الساكن (ثم تحذف) الهمزة (لاجتماع الساكنين) ثم أعطى حركتها لما قبلها اذا كان ما قبلها حرفا صحيحا أو واوا أو ياء أصليتين (أو مزيدتين لمعنى) من المعاني أي لا يكونان زائدتين لمجرد المد أو ما يشبهه بل زائدتين لمعنى كالالحاق والتأنيث وغيره مما وانما فسرناه بهذا تحريرا لمقابلته لقوله واذا كان ياء أو واوا مدتين أو شبه المدة كياء التصغير جعلت مثل ما قبلها

همزة [illegible] بعد حذف المضاف (صارت حركته فتحة ما قبلها) لان الشيء يتقوى بجنسه (ونحو لاهناك المرتع) أي لاهنأك بقلب الهمزة ألفا مع كونها وكون ما قبلها مفتوحتين (شاذ) وهو بعض من بيت صدره

راحت بمسلمة البغال عشية * فارعي فزارة لاهناك المرتع

وهو للفرزدق يهجو عمر الفزاري حين ولي على العراق بدل عبد الملك راحت ذهبت الباء في بمسلمة للتعدية والبغال فاعل راحت عشية بعد الظهر ظرف لراحت فارعي أمر من الرعي خطاب لجماعة بني فزارة منادى بحذف حرف النداء اسم قبيلة المرتع فاعل لاهناك وهو دعاء عليهم يريد أن السلطان فروزك الملك الى غيركم فلا ورك الله فيه ولا تمتعه (والثالث) من تلك الطرق وهو الحذف (يكون اذا كانت) الهمزة (متحركة وما قبلها ساكنا) لا يقع الحذف ابتداء بل (تلين) الهمزة بسلب حركتها (فيه) أي فيما اذا كانت الهمزة متحركة وما قبلها ساكنا (أولا) أي قبل الحذف ليكون التخفيف على التدريج (تلين عن حركتها بمجاورة الساكن) في الجملة قبل ذلك التليين فان الصيرورة فتعادل التليين والتصرف فيها (ثم تحذف الهمزة لاجتماع الساكنين) أحدهما الهمزة والآخر الساكن الذي قبلها وانما تعين الحذف حينئذ لانه لا يجال القلب لعدم حركة ما قبلها حتى تقلب لما يوافقها ولا البين بين لان الهمزة قريبة من الساكن فيلزم كما قال (لاجتماع الساكنين) فتعين الحذف مع انه أبلغ في التخفيف وقد بقي من عوارضها ما يدل عليها (ثم أعطى حركتها لما قبلها) ابقاء لاثرها وانما لم يحذفوا الهمزة مع حركتها لانه يؤدي ذلك الى الاخلال باسقاط حرف مع حركته مجانا من غير حاجة تضطر الى ذلك ووجدت في كلام بعض الادباء بتقديم حذف الهمزة على نقل حركتها كما فعل المصنف وفي كلام بعضهم التصريح بتقديم النقل على الحذف وفيه تعسف لا يخفى فالوجه ما ذكره المصنف (اذا كان ما قبلها حرفا صحيحا أو واوا أو ياء أصليتين) في كلمة الهمزة نحو شيء أصله شيء وسوء أصله سوء ولم يورد مثالهما اكتفاء بمسلة لان الواو والياء اذا أسكنتا وانفتح ما قبلهما في حكم الحرف الصحيح أو في كلمة بحيل وجوبة من حيث ان الواو والياء المزيدتان للمعنى فكأنهما أصليتان أو كلمة ياء أو بوب ابتنى منه فانه لما انحذفت في كلمتين ففي كلمة أولى وأما الجر فلما كان فيه طريقان بعد التخفيف تحسب بالذكر ولم يكتف بمسلة (أو مزيدتين لمعنى) أي الالحاق فان نظرهم لما كان الى اللفظ كان المعنى الملحق باللفظ هو المعنى عندهم وهو انه ادرج عند الاطلاق وما تعلق بمعنى غير اللفظ كالباء في خطيئة فانها للفاعلية والواو في مقروءة فانها للمفعولية وكذا الياء في أفيئس فانها للتصغير فليس معنى معتدا به عندهم ولا يتناوله لفظ المعنى عند الاطلاق ولهذا يقولون انها زائدة لم يعتدوا بكونها لمعنى مع انها زائدة لمعنى (نحو مسلة أصله مسألة) ليخفف الهمزة بسلب حركتها أولا ثم حذفت ثم أعطي حركتها السين الذي هو حرف صحيح في كلمة الهمزة (وملك أصله ملأك) مشتق (من الالوكة وهي الرسالة) وانما قال من الالوكة اشارة الى أن أصل ملأك مألك فقدمت اللام فصار ملأك فحذفت الهمزة كما في مسلة وقيل ملك ويقال في الجمع ملائك وملائكة والتاء لتأكيد الجمع ولم يكتف في التمثيل في الحرف الصحيح فيما اذا كان في كلمة الهمزة بمسلة

ثم أدغم فيه آخره فهذه أقسام ثلاثة القسم الاول ما يكون قبل الهمزة المفتوحة حرف صحيح ساكن (نحو مسلة) بفتح السين واللام جميعا (وملك) بفتحتين أيضا (أصله مسألة) باثبات همزة مفتوحة قبلها سين ساكن فاسكن الهمزة ثم حذفت لالتقاء الساكنين ثم نقلت حركتها الى السين فصار مسلة (وملأك) باثبات همزة مفتوحة قبلها لام ساكنة فاسكنت الهمزة ثم حذفت لالتقاء الساكنين ثم نقلت حركتها الى اللام فصار ملك (من الالوكة وهي الرسالة) قال الكسائي أصل ملك مألك بتقديم الهمزة من الالوكة وهي الرسالة ثم قلبت وقدمت اللام فقيل ملأك ثم تركت همزته لكثرة الاستعمال فصار ملك وقوله

(والآخر) بإثبات الهمزة وسكون اللام على الأصل مبتدأ أو خبره (يجوز فيه لحمر) بفتح اللام وحذف الهمزتين (لأن الألف) أي الهمزة الأولى المجتلبة (لأجل سكون اللام) وتعذر الابتداء به (وقد انعدم) سكون اللام بنقل حركة الهمزة الثانية إليها وحذفت لالتقاء الساكنين فأمكن الابتداء باللام فاستغني عن الهمزة فبقي لحمر وهو قليل (ويجوز الحمر) بإثبات همزة الوصل وإن انعدم سكون اللام (لطرو حركة اللام) وعروضها وعدم الاعتبار بالعارض فلم يستغن عن الهمزة وهو الأكثر فعلى هذا الوجه يقال من الحمر بفتح النون وفي الحمر بحذف الياء لالتقاء الساكنين حكما بخلاف الوجه الأول إذ يقال من لحمر بإسكان النون وفي لحمر بإثبات الياء لعدم التقاء الساكنين اعتبارا بالحركة العارضة * القسم الثاني ما يكون ما قبل الهمزة المفتوحة واوا أو ياء ساكنتين أصليتين وهو على ضربين أحدهما ما يكون الهمزة وما قبلها في كلمة واحدة وثانيهما ما يكون الهمزة في كلمة وما قبلها في كلمة أخرى والمصنف لم يذكر الضرب الأول من هذا القسم مثالا ونحن نذكره وهو نحو سو بفتح السين وضم الواو وشي بفتح الشين وضم الياء وأصلهما سوء وشيء بإثبات الهمزة وسكون ما قبلها فيهما فأسكنت الهمزة ثم حذفت لالتقاء الساكنين فيهما فانتقلت حركة الهمزة إلى الواو والياء الأصليتين فصار سو وشي وأخر مثال الضرب الثاني لعلة نذكرها إن شاء الله تعالى * القسم الثالث ما يكون قبل الهمزة المفتوحة واو أو ياء ساكنتان زائدتان لمعنى وهو أيضا ضربان أحدهما ما يكون الهمزة وما قبلها في كلمة واحدة وثانيهما ما يكون الهمزة في كلمة وما قبلها في كلمة أخرى مثال الضرب الأول منه ما ذكره بقوله (وجيل) بفتح الجيم والياء جميعا والأصل جيأل بإثبات همزة مفتوحة بعد ياء ساكنة وهو الضبع والياء ههنا زائدة للإلحاق بجعفر لكنه بمنزلة الأصلية في تحمل الحركة فخففت الهمزة بالإسكان والحذف (٩٦) ونقلت فتحتها إلى الياء فصير جيل لا يقال إن الياء المتحركة إذا انفتح ما قبلها قلبت ألفا فلم لم تقلب هذه الياء ألفا مع أنها متحركة وما قبلها مفتوح لأنا نقول قال أبو علي إنما امتنعوا من قلب هذه الياء ألفا لأن الهمزة وإن كانت ملقاة من اللفظ فهي مبقاة في التقدير وحركة الياء عرضية في حكم المعدوم فلذلك امتنعوا من قلبها ألفا (و) كذلك (حوبة) بفتح الحاء المهملة والواو جميعا والأصل حوأبة بإثبات همزة مفتوحة بعد واو ساكنة وهي الغريبة الواسعة والواو ههنا زائدة للإلحاق بجعفر أيضا لكنه بمنزلة الأصلية في تحمل الحركات حكمها فخففت الهمزة بالإسكان والحذف ونقل فتحتها إلى الواو وصار حوبة هذا وقوله (وأبو يوب) مثال الضرب الثاني من القسم الثاني أي لما يكون الهمزة في كلمة وما قبلها في كلمة أخرى لأن أصله أبو أيوب بإثبات همزة مفتوحة وما قبلها حرف أصلي وهو الواو الساكنة فخففوا الهمزة بالإسكان والحذف ونقل فتحتها إلى الواو وقالوا أبو يوب بنقل اللسان من الواو المفتوحة إلى الياء المشددة المضمومة من غير حاجز بينهما وإنما أخر هذا المثال لمناسبة قوله (وابتغي مره) في أن الهمزة في كلمة وما قبلها في كلمة أخرى وهو مثال الضرب الثاني من القسم الثالث ذكر ابن الحاجب أن أصل ابتعي أمره بالعين المهملة من الاتباع وهو أمر المؤنث والاستشهاد فيه أن الهمزة لما تحركت وكانت قبلها الياء مزيدة لمعنى التأنيث خففت بالحذف ونقلت فتحتها إلى الياء التي هي ضمير المؤنث فقيل ابتعي مره بنقل اللسان من الياء المفتوحة إلى الميم الساكنة أقول يجوز أن يكون بالغين المعجمة أمر المؤنث من باب الافتعال من ابتغى يبتغي فيكون أصله حينئذ ابتغيي بالياءين بعد الغين أولاهما أصلية والثانية زائدة للمؤنث فأسكنت الياء الأصلية ثم حذفت لاجتماع الساكنين كما يجيء في ارمي يا هند وإنما خففوا الهمزة بالحذف في الأقسام الثلاثة كلها لأن حذفها أبلغ التخفيف وقد بقي من عوارضها ما يدل عليها وهو حركتها المنقولة إلى الساكن الذي قبلها ولهذا لم يجوزوا في القسم الأول غير الحذف نحو مرا وكماة فإن أصلهما مرأة وكمأة بإثبات همزة مفتوحة فنقلت حركتها إلى الساكن الذي قبلها فيكون متحركا وبقيت الهمزة ساكنة فقلبوها ألفا كما في راس وهو شاذ عند سيبويه والكسائي والفراء يجوزانه مطردا (ويجوز تحميل الحركة على حروف العلة في هذه الأشياء) يعني جيل وحوبة وأبو يوب وابتغي مره (لقوتها) لكونها لإفادة معنى مقصود فيكون كأنها أصلية

أعلاما بأن حركة الهمزة وسكون الحرف الصحيح قد يكونان عارضين كما في مثل (والحمر) أصله الأحمر إذا خففت همزته على طريق تخفيفها فتحركت لام التعريف اتجه لهم في الألف واللام طريقان أحدهما أنه (يجوز فيه لحمر) بسلب حركة الهمزة وحذفها وإعطاء حركتها لما قبلها الذي هو حرف صحيح في كلمة الهمزة وهذا هو القياس (لأن الألف) أي همزة الوصل كانت (لأجل سكون اللام وقد انعدم سكونه) بنقل حركة الهمزة إليها فانعدم الاحتياج إليها (و) ثانيهما أنه (يجوز الحمر) بإبقاء الهمزة (لطرو حركة اللام) فكان اللام ساكنة فلا اعتبار بالعرض كما في اخصم (وجيل) أصله جأل فزيدت الياء للإلحاق بجعفر فصار جيأل فخففت الهمزة على طريق تخفيفها (وحوبة) أصله حأبة زيدت الواو للإلحاق بجعفر فصار حوأبة ثم خففت الهمزة على طريق تخفيفها (وأبو يوب) أصله أبو أيوب فيما كان الواو الأصلي في غير كلمة الهمزة (وابتغي مره) أصله ابتغي أمره فيما كان الأصلي في غير كلمة الهمزة فإن ياء الضمير كأحد حروف الكلمة لما عرفت ولهذا يقال ابتغي كلمة واحدة فخففت الهمزة على طريق تخفيفها (ويجوز تحميل الحركة على حروف العلة في هذه الأشياء) أي في الأمثلة الأربعة الأخيرة وهذا هو الظاهر أو في الواو والياء الأصليتين أو المزيدتين لمعنى وهذا هو الأولى لشموله لمثل شي وسو (لقوتها) أي حروف العلة بأن كانت أصلية أو ق

(وطرو الحركة عليها) وهذا الكلام دفع لما يتوهم من ان حروف العلة لا يجوز تحميل الحركة عليها قياسا على ما سيأتى من نحو خطيئة (واذا كان ماقبلها) أى ماقبل الهمزة (حرف لين) حال كونه (زائدا) لمجرد المد نظرا الى ذلك الحرف (فاذا كان ياء أو واوا مدتين) اعلم ان الواو والياء ان كانا متحركتين لايسمى شئ منهما حرف المد ولا اللين لانتفائهما عنهما حينئذ وهو ظاهر بل يسمى حرف علة وان كانتا ساكنتين يسمى كل واحد منهما حرف لين أيضا لما فيهما من اللين حينئذ لاتساع مخرجهما الا انه تخرجان فى لين من غير مشقة على اللسان وحينئذ ان كان حركة ماقبلهما من جنسهما بأن يكون ماقبل الواو مضموما وماقبل الياء مكسورا يسمى كل واحد منهما حرف المد أيضا لما فيهما من اللين مع الامتداد نحو يقول ويبيع والا أى وان لم يكن حركة ماقبلهما من جنسهما يسمى حرف اللين لا المد لانتفائه فيهما حينئذ وأما الالف فيكون حرف علة وحرف لين وحرف مد أبدا اذ لا يكون الا ساكنا ولا يكون ماقبلها الا مفتوحا فالاعتبار الاول يسمى حرف لين وبالاعتبار الثانى يسمى حرف مد والحاصل ان الالف يكون حرف علة ومد ولين أبدا والواو والياء تارة تكونان حرفى علة فقط وتارة حرفى لين أيضا وتارة حرفى مد أيضا فحروف العلة أعم من حروف المد واللين وحروف اللين أعم من حروف المد فكل حرف مد حرف لين بدون العكس اذا علمت ذلك فنقول معنى قوله واذا كان ماقبلها حرف لين مزيدا اذا كان ماقبل الهمزة حرف علة ساكنا زائدة لا لمعنى مقصود بل لمجرد المد من غير تعرض الى حركة ماقبلها ومعنى قوله فاذا كان واوا أو ياء مدتين اذا كان ماقبل الهمزة ياء ساكنة زائدة لمجرد المد وماقبلها مكسور أو واوا ساكنة زائدة لمجرد المد أيضا وماقبلها مضموما (أو مايشبه المدة كياء التصغير) ذكر ابن الحاجب أن ياء التصغير حكمها حكم

الحرف الزائد لمجرد المد لانها التزمت السكون لزوم حرف المد التى وقعت قبل الهمزة المتحركة قلبت الهمزة الياء وأدغمت قوله (جعلت) جواب اذا أى جعلت الهمزة المتحركة فى الصور الثلاث المذكورة (مثل ماقبلها) ليجتمع مثلان (ثم أدغم) المثل الاول (فى الآخر) أى فى ثانيه الذى هو المنقلب من الهمزة وانما خففوا الهمزة فى هذه الصور بالقلب والادغام ولم يخففوها بالحذف مع نقل حركتها الى ماقبلها (لان نقل الحركة الى هذه الاشياء) يعنى الياء والواو وياء التصغير (يفضى) أى يؤدى (الى تحميل الضعيف) أى الى تحميل الحركة الحرف الضعيف وهو غير جائز، هذا الدليل لا يخلو من ضعف اذ الحرف الضعيف قد يتحمل الحركة العارضة والاولى ما ذكره بعض المحققين من أنه اذا كان ماقبل الهمزة المتحركة واوا أو ياء مدتين كان تخفيفها بابدال حرف من جنس الساكن الزائد قبلها وادغامه فيها لتعذر نقل حركتها على الياء والواو وحينئذ اذ كانتا مدتين مجردتين لا تقبلان الحركة يريدان مدتين فى تحريكهما اذ لو حركتا زالت المدة عنهما مع انه استغنى عن تحريكهما بالقلب الذى هو أولى من الحذف لتمام وهذا القلب والادغام بطريق الجواز وان لم يخففوا الهمزة فهو اجعلوا بين بين لان فى جعلها بين بين تقريبا من الساكن وهم لا يجمعون بين ساكنين وما يقاربه كما لم يجمعوا بين الساكنين قوله (يدغم) دال مجهول قوله (نحو خطية) بتشديد الياء المفتوحة واسم مقام فاعله والاصل خطيئة بالياء بعدها همزة متوسطة بعد ياء ساكنة لتقريب المد والوزن فعيلة صحيحة الا انهم أبدلوا من الهمزة التى هى لام الكلمة الياء فاجتمع الياءان أولهما ساكن فادغم فى الثانى وقيل خطية (و) كذا مثله (مقروة) بالواو المشددة المفتوحة وأصله مقروءة على وزن مفعولة فابدلوا من الهمزة واوا فاجتمع واوان أولهما ساكن فادغم فى الثانى وقيل مقروة (وأفيس) بضم الهمزة وفتح الفاء وكسر الياء المشددة تصغير أفؤس بفتح الهمزة وسكون الفاء وضم الهمزة جمع فأس كأكلب جمع كلب والاصل أفيئس بالهمزة بعد ياء التصغير فقلبت الهمزة ياء فاجتمع ياءان أولهما ساكن فادغمت فى الثانى بعد ان قيل أفيس (فان قيل يلزم تحميل الضعيف أيضا) أى كما فى النقل

[illegible]

حكمها (وطرو الحركة عليها) لانه انقلبت الياء من الهمزة فهى كالمعدوم (واذا كان ماقبلها) أى الهمزة المتحركة (حرف لين) أى حرف لين ساكنا حال كونه (مزيدا) بغير الالحاق (لغيره) الى ذات الحرف (فان كان ياء أو واوا مدتين أو مايشبه المدة كياء التصغير) فان ياء التصغير تشابه المدة لانه الى مقابلة ألف التكسير نحو رجيل (جعلت الهمزة مثل ماقبلها) بعد زيادة لكن ماقبلها ياء قلبت ياء وان كان ماقبلها واوا قلبت واوا (ثم أدغم) الاول الذى هو ماقبلها (فى الآخر) أى الثانى وذلك الاول والثانى أخرجته الذى هو مقلوب من حروف اللين لاجتماع المتجانسين وانما تعين القلب ولم ينقل حركتها الى ماقبلها كما فعلت فيما لو كان ماقبلها حرفا صحيحا أو واوا أو ياء أصليتين أو مزيدتين لمعنى (لان نقل الحركة من الهمزة الى هذه الاشياء) التى هى الواو والياء المزيدتان المدتان أو مايشبه المدة (يفضى الى تحميل الضعيف) أى ايقاع الحمل الذى هو الحركة وان كانت عارضة (على الضعيف) الذى هو حروف اللين المزيدة لغير الالحاق فلم يمكن التخفيف بالحذف ولم يمكن أيضا جعلها بين بين لان همزة بين بين قريبة من الساكن لكنه كالساكن فيلزم التقاء الساكنين لان ماقبل الهمزة ساكن لكن تعين القلب ثم فرع على قاعدة جزئيات تحتها فقال (فيدغم نحو خطية) أصله خطيئة لان الياء فيه مدة زائدة (ومقروة) أصله مقروءة لان الواو فيه مدة زائدة (وأفيس) أصله أفيئس تصغير أفؤس جمع فأس لان الياء فيه شبيه المدة وكل ما كان هذا شأنه يقلب ويدغم فحكم القاعدة المذكورة فيه تقلب وتدغم (فان قيل يلزم تحميل الضعيف أيضا) أى كما فى النقل (فى الادغام وهو) أى ذلك الضعيف

(قلنا الياء الثانية أصلية فلا تكون ضعيفة) بخلاف الياء الاولى (كياء جيل) أي كما لا يكون ياء جيل ضعيفة لانها وان كانت زائدة لكنها لما زيدت لغرض الالحاق كانت كأنها أصلية في تحمل الحركة اذ قد سبق ان الغرض من الالحاق ان تعامل الكلمة الملحقة معاملة الملحق به في الاحكام اللفظية قوله (وان كان ما قبلها ألفا) عطف على قوله اذا كان ياء أو واوا أي وان كان ما قبل الهمزة المتحركة الفا زائدا او مدا وقبله فتحة (جعل) الهمزة (بين بين) المشهور لا غير (لان الالف لا تحتمل الحركة) اي لا يقبلها لكونها مدة فلم يمكن التخفيف بالحذف ونقل الحركة (والادغام) أي الالف لا يقبل الادغام أيضا لان الادغام يستلزم تحرك الثاني وهو غير ممكن ههنا فتعين جعلها بين بين فان كانت الهمزة مفتوحة جعلت بين الهمزة والالف نحو قراءة وان كانت مضمومة جعلت بين الهمزة والواو نحو تساؤل وان كانت مكسورة جعلت بين الهمزة والياء (نحو سائل وقائل) وانما لم يجز بين بين الغير المشهور لسكون ما قبلها فان قلت فهلا امتنع جعلها بين بين لسكون الالف وقرب همزة بين بين من الساكن وهم لا يجمعون بين الساكنين (٩٨) وما قرب منه قلت سوغ ذلك أمران احدهما خفاء الالف فكأنه ليس قبلها شيء وثانيهما زيادة المد الذي فيها فانه قائم مقام الحركة كالمدغم كذا ذكره الجاربردي ولما فرغ من بيان الهمزة الواحدة شرع في بيان الهمزتين المجتمعتين فقال (واذا اجتمع الهمزتان) أي في كلمة (وكانت الاولى منهما (مفتوحة والثانية ساكنة قلبت) الهمزة (الثانية الفا) وجوبا مطردا (كما في آخذ) بوزن أفعل أصله أأخذ بهمزتين أولاهما همزة التفضيل مفتوحة وثانيهما فاء الكلمة ساكنة فقلبت الثانية ألفا لسكونها وانفتاح ما قبلها فقيل آخذ (و) كذا (آدم) عليه السلام وهو أبو البشر أصله أأدم بهمزتين الاولى زائدة مفتوحة والثانية فاء الكلمة ساكنة فقلبت الثانية ألفا فقيل آدم ولا يجوز أن يقلب الاولى فاء الكلمة والثانية زائدة لوجهين الاول أنه يكثر زيادتها أولا وقلت حشوا باه والحمل على الاكثر أولى الثاني انه لو كان كذلك لكان وزنه فاعلا كسائل فيجب أن ينصرف فلما لم ينصرف دل على انه افعل كأحمر ومن هذا علم انه لا يجوز أن يكون على فاعل بفتح العين كعالم بأن تكون الالف زائدة غير منقلبة من الهمزة لانه حينئذ يجب صرفه أيضا (الا في أيمة) بالياء الصريحة المكسورة جمع امام كأزمة جمع زمام والاصل أأممة باثبات همزة ساكنة متوسطة بين الهمزة الاولى و بين الميم فنقلوا أولا كسرة الميم الى الهمزة الساكنة ثم ادغموها في الميم الثانية فصار أئمة بفتح الهمزة الاولى وكسر الثانية (جعلت همزتها) الثانية (ألفا) نظرا الى سكون أصلها وانفتاح ما قبلها (كما في آخذ) فاجتمع ساكنان (ثم جعلت) تلك الالف المنقلبة من الهمزة (ياء لاجتماع الساكنين) وهما الالف المنقلبة والميم المدغمة ثم حركت من جنسها فصار أيمة هذا اختيار البصريين وان كان مخالفا القياس لان قلب الالف ياء مع ان ما قبلها مفتوح ليس بقياس بل القياس أن يجعل الهمزة الثانية ياء ابتداء لكونها مكسورة كما هو الواقع في كتب القوم (وعند الكوفيين لا تقلب) الهمزة الثانية (بالالف حتى لا يلزم اجتماع الساكنين) في غير حده (وقرئ عندهم أئمة الكفر بالهمزتين) وبادغام الميم (فان قيل اجتماع الساكنين في حده جائز) وهو ان يكون الحرف الاول مدا والثاني مدغما (لم لا يجوز) اجتماع الساكنين (في آمة) مع أنه في حده لان الاول مد والثاني مدغم كما في دابة

في الادغام (الياء الثانية) والواو الثانية ولم يذكرها اكتفاء بذكر الياء الذي هو في المثالين وفي النقل الياء الاولى والواو الاولى (قلنا الياء الثانية) وكذا الواو الثانية (أصلية) أي مبدلة من حرف أصلي (فلا تكون ضعيفة كياء جيل) أي كما لا تكون ياء جيل ضعيفة بسبب زيادتها للمعنى وكذا واو حوبة هذا اذا كان ما قبل الهمزة حرفا صحيحا أو واوا أو ياء (وان كان) ما قبلها (ألفا جعل) الالف الذي هو الهمزة (بين بين) المشهور اذ لا مجال لغير المشهور بسبب سكون ما قبل الهمزة وامتناع بين بين في هذه الصورة (لان الالف لا تحتمل الحركة) حتى تحذف الهمزة بنقل حركتها الى ما قبلها (ولا تقبل (الادغام) أيضا حتى تقلب ألفا ويدغم الالف في الالف فتعين بين بين (نحو سائل) في الهمزة الاصلية (وقائل) في المبدلة هذا اذا كانت الهمزة واحدة في كلمة (واذا اجتمع الهمزتان في كلمة وكانت الاولى مفتوحة والثانية ساكنة تقلب الثانية ألفا) على سبيل الوجوب للمجانسة (نحو آخذ) للتفضيل أصله أأخذ كأنصر (وآدم) للصفة المشبهة أصله أأدم كأسمر والزائدة هي الاولى بدليل النظير وعدم الانصراف ثم استثنى من الحكم السابق الذي هو قلب الهمزة الثانية ألفا وجوبا وبقاء الالف في لفظ أيمة بقوله (الا في أيمة) فان أصلها أأممة جمع امام كآنية جمع اناء اجتمع الاعلال والادغام فقدم الاعلال بأن (جعلت همزتها) الثانية (ألفا) على مقتضى القياس فصار آممة (كما جعلت (في آخذ) وبعده ثم أمر الاعلال قصد الى الادغام فحذف حركة الميم الاولى لعدم المحل لنقلها اذ الالف لا تقبلها فادغمت في الثانية فاجتمع ساكنان الالف والميم المدغم ولم تحذف الالف للالتباس بأمة بضم الميم والتشديد بدونه بفتحه والتخفيف (ثم جعلت الالف ياء) متحركة بحركة من جنسها دفعا (لاجتماع الساكنين) ولم يجعل واوا لثقله فصار أيمة بالياء وبعضهم قدم الادغام على الاعلال فنقلوا حركة الميم الاولى الى الهمزة ثم قلبوا الهمزة حرفا موافقا لحركتها وهي الياء تخفيفا ولم يجعلوها بين بين لعروض حركتها واما الان في ذلك ملاحظة الهمزة فيلزم منه الجمع بين الهمزتين وهذا هو المشهور عند البصريين الا أن ما ذكره المصنف أقرب الى القياس (وعند الكوفيين لا تقلب) همزتها (بالالف حتى لا يلزم اجتماع الساكنين) بعد الادغام ولا يحتاج الى تبديلها بالياء بعد ذلك (وقرئ عندهم أئمة الكفر بالهمزتين) المحققتين والادغام (فان قيل اجتماع الساكنين في حده جائز فلم لا يجوز في آمة) بعد القلب والادغام عند البصريين حتى احتاجوا الى قلب الالف

(قلنا الالف) المنقلبة من الهمزة (في آمة ليست بمدة) لان الالف انما يكون مدة اذا كانت حرف علة واعلم انما تكون حرف علة اذا كانت منقلبة من الواو والياء وههنا ليس كذلك لانها منقلبة من الهمزة واذا لم تكن الالف مدة (فكيف يكون) في آمة (اجتماع الساكنين في حده) مع فوات شرطه قوله (واذا كانت مكسورة) عطف على قوله وان كانت الاولى مفتوحة يعني اذا اجتمع الهمزتان وكانت الاولى منهما مكسورة والثانية ساكنة (تقلب) الهمزة الثانية (ياء) وجوبا لمطردا لسكونها وانكسار ماقبلها (نحو ايسر) بكسر السين أصله ائسر بهمزتين أمر من اسر يأسر بوزن اضرب يضرب قلبت الهمزة الثانية ياء لسكونها وانكسار ماقبلها فصار ايسر وكذا ايت أمر من أتى يأتي (واذا كانت) الهمزة الاولى (مضمومة) والثانية ساكنة (قلبت) الثانية (واوا) وجوبا لمطردا أيضا لتناسب حركة ماقبلها (نحو اوثر) بمجهول آثر الحديث بالمد اى رواه أصله أؤثر بهمزتين فقلبت الثانية واوا لسكونها وانضمام ماقبلها فصار أوثر وكذلك أومن مجهول آمن واعلم انما لم يجوزوا الجمع بين همزتين في كلمة واحدة وأوجبوا التخفيف بقلب ثانيتهما لانهم يخففون في كلامهم الهمزة الواحدة في الاكثر واذا اجتمعتا لزمت الثانية البدل لان التلفظ بالثاني الساكن عسير كذا قيل فحاصل ماذكره المصنف انه اذا اجتمع همزتان وكانت الثانية ساكنة تقلب الثانية حرفا يوافق حركة الاولى قوله (وأما كل ومر وخذ فشاذ) جواب لا يراد مقدر وتوجيهه ظاهر والاصل ان يقال أوكل واومر واوخذ بالواو الساكنة المنقلبة من الهمزة لان ماضيها أكل وأمر وأخذ فاذا أمرت منها يجتمع همزتان احداهما فاء الكلمة وهي ساكنة والثانية الهمزة المجتلبة وهي مضمومة لان كلها من الباب الاول فكان القياس قلب الثانية واوا لسكونها وانضمام ماقبلها لكن لما كثر استعمال هذه الكلمات خالفوا القياس وخففوا الهمزة الثانية بالحذف فبقي مابعد الهمزة المجتلبة متحركا فاستغني عنها فحذفت أيضا فبقي كل وخذ ومر هذا ما أراده المصنف لكن فيها تفصيل وهو ان مخالفة القياس في كل وخذ على سبيل الوجوب والالتزام وأما مر فساغ فيه القياس أيضا كقوله تعالى ﴿وأمر أهلك﴾ والسر فيه ان مر لما لم يبلغ مبلغ باب خذ وكل في كثرة الاستعمال لم يلزموا حذف الهمزة فيه ولم يقصر في قلة الاستعمال كما في باب ايسر حتى أثبتوها فيه أيضا بلا اختلاف فجعلوا له حكما متوسطا وهو جواز الامرين اثبات الهمزة جريا على القياس وحذفها على خلاف القياس الا انهم اذا ابتدؤا به كان مر عندهم أفصح من أؤمر لاستثقال الهمزتين واذا وصلوه أي اذا بدؤا بغيره قبله كان أؤمر على الاصل افصح من مر لانهم اذا قالوا وأمر فقد استغنوا عن همزة الوصل المضمومة لاجل الدرج وابدال الواو المفتوحة بالهمزة التي هي فاء الفعل فلا يستثقل كذا قالوا (وهذا) أي هذا الذي ذكرنا من انه اذا اجتمع الهمزتان وكانت الثانية ساكنة قلبت الثانية حرفا يوافق حركة الاولى (اذا كانتا) أي الهمزتان (في كلمة واحدة) أما (اذا كانتا في كلمتين) بأن يكون أولاهما في آخر الكلمة وثانيتهما في أول كلمة أخرى ويكون الاقسام اثني عشر الثانية مفتوحة وقبلها أربعة أحوال يتحقق بذكر لفظ أحد بعد جاء ومن تلقاء ويدرأ أو لم يدرأ ومكسورة وقبلها أربعة أحوال يتحقق بذكر لفظ أبد بعدها ومضمومة وقبلها الاربعة يتحقق بذكر لفظ أولئك بعدها فهم جاز فاذهب تخفيفهما اما بفصل بينهما أو بلا فصل وتخفيف أحدهما ثم اختلفوا في هذا المذهب الاخير فذهب سيبويه الى ان أي الهمزتين خفف جاز وكفى لحصول التخفيف به واختار أبو عمرو تخفيف الاولى لان الاستثقال انما يحصل من اجتماعهما فعلى أيهما وقع التخفيف جاز لكنهم قد أبدلوا أول المثلين حرف اللين في مثل دينار وديوان أصلهما دنار ودوان بالنونين والواوين وكان ذلك لانه خفيف فكذا في الهمزتين واختار الخليل خلافه ذلك واليه أشار بقوله

ياء (قلنا الالف في آمة) بعد القلب (ليست بمدة) لان المدة هي الغير المقلوبة من شيء أو المقلوبة من واو أو ياء والالف في آمة ليست كذلك (كيف يكون اجتماع الساكنين في حده) الاستفهام للانكار أي لا يوجد اجتماع الساكنين (واذا كانت) أولى الهمزتين المحققتين في كلمة (مكسورة تقلب الثانية) الساكنة (ياء) لتناسب حركة ماقبلها (نحو ايسر) أصله ائسر من الاسر (واذا كانت) أولاهما (مضمومة قلبت) الثانية الساكنة (واوا) للمناسبة (نحو أوثر) أصله أؤثر من الاثر وهو الاختيار (وأما كل وخذ ومر فشاذ) لان أصلها أأكل وأأخذ وأأمر والقياس المذكور يقتضي أن تقلب الهمزة الثانية واوا فيقال أوكل وأوخذ وأومر الا أنهم حذفوا الهمزة الاصلية منها لكثرة الاستعمال تخفيفا على غير القياس فاستغنوا عن همزة الوصل لعدم الاحتياج اليها لزوال الابتداء بالساكن ثم الحذف في الاولين واجب بخلاف الثالث لعدم بلوغه مبلغ الاولين في كثرة الاستعمال قال الله تعالى ﴿وأمر أهلك بالصلاة﴾ لانه نظمها في سلك واحد نظرا الى اتحادها في الحذف الغير القياسي عند حذف الهمزة من مر (هذا) أي تخفيف الهمزة الثانية الساكنة بين الهمزتين المحققتين بقلبها بجنس حركة الاولى منهما (اذا كانتا) أي الهمزتان (في كلمة واحدة) كما ذكرنا من الامثلة (وأما اذا كانتا في كلمتين) والاقسام اثنا عشر اذ لا مجال لسكون الثانية لوقوعها في أول الكلمة والا فالاقسام العقلية ستة عشر الاربعة من اثني عشر تكون اذا كانت الثانية مفتوحة وقبلها أربعة أحوال وذلك يتحقق بذكر لفظ أحد بعد جاء وبدر ومن تلقاء ولم يدره والاربعة الاخرى منها تكون اذا كانت

(تخفف الثانية عند الخليل) لان الثقل انما يحصل عند الثانية فلا يصار الى التخفيف قبل حصول الاستثقال (نحو فقد جاء اشراطها) ثم أشار الى المذهب الاول بقوله (وعند أهل الحجاز تخفف) الهمزتان (كلتاهما) لانه أوفى بمقصود التخفيف أما تخفيفهما او عدم تخفيفهما بلا فصل بينهما فلعدم لزوم اجتماعهما اذ قد ينفك احدى الكلمتين من الاخرى ولم يذكر المصنف أما تخفيفهما مع فصل فقد ذكره بقوله (وعند بعض العرب تقحم) أي تدخل على صيغة المجهول (بينهما) أي بين الهمزتين (الالف الفصل) بين الهمزتين (نحو) قول ذي الرمة فيا ظبية الوعساء بين جلاحل * وبين النقا (١٠٠) (آ أنت ظبية أم أم سالم) الوعساء الارض اللينة وجلاحل بالجيم المفتوحة والحاء المهملة المضمومة اسم موضع والنقا اسم موضع آخر وأم سالم اسم حبيبته قال بعض المحققين انهم درجوا على اثبات الهمزتين فزادوا الالف بينهما هربا من اجتماعهما ثم قال ولا يجوز اثبات تلك الالف في الخط كراهة اجتماع ثلاث الفات ذكره ابن الحاجب في شرح المفصل واثبت دلالة على اقحام الالف في مثل آأنت وشبهه (ولا تخفف الهمزة) بوجه من وجوه التخفيف اذا وقعت في أول الكلمة) أي اذا ابتدئ بها أما اذا وقعت الهمزة في أول الكلمة ولكن لم يبتدأ بها بل شيء قبلها جاز تخفيفها وهذا يجوز تخفيف الهمزتين معا واثباتهما في مثل فقد جاء اشراطها مع ان الثانية وقعت في أول الكلمة وانما لم تخفف اذا ابتدئ بها (لقوة المتكلم في الابتداء) ولانه لو خففت وجعلت بين بين لقربت الهمزة المبتدأة من الساكن فيكره أن يبتدأ بما يشبه الساكن وانما لم يجز بين بين وهو الاصل في تخفيف الهمزة كما مر حملوا الباقي عليه ولا   الاول يرد نحو خذ واصله أأخذ خففت الهمزة بالحذف من أوله لانه حذفت الهمزة الثانية تخفيفا ثم استغني عن همزة الوصل فحذفت فلم تخفف الهمزة الاولى ولا نحو قل وأصله أقول لانا لا نمنع ان أصله ذلك لانه مأخوذ من تقول فحذف حرف المضارعة وسكن اللام للجزم فصار تقول فحذفت الواو للساكنين فصار قل فلم يوجد سبب وجود الهمزة وهو سكون القاف ولا يتحقق الهمزة ولا تخفيفها ونقول سلمنا ان أصله أقول لكن اعل بنقل حركة الواو الى القاف وحذفت الواو لالتقاء الساكنين فاستغني عن همزة الوصل فحذفت لا على وجه التخفيف بل لعدم الاحتياج اليه كذا ذكره الجاربردي موافقا لما ذكره ابن الحاجب قوله (وتخفيفها) أي الهمزة (بالحذف) من أول الكلمة (في ناس أصله أناس

مكسورة وقبلها الاربعة و يتحقق ذلك بذكر لفظ ابن بعد الالفاظ الاربعة المذكورة والاربعة الاخرى منها تكون اذا كانت مضمومة وقبلها الاربعة و يتحقق ذلك بذكر أولئك بعد تلك الاربعة والتفصيل في التحقيق انه (تخفف الثانية عند الخليل) لان الثقل انما يحصل عند الثانية وعند أبي عمرو تخفف الاولى لان الاستثقال انما حصل من اجتماعهما فتخفيف أيهما وقع التخفيف جاز لكن قد رأيناهم أبدلوا من أول المثلين حرف لين في نحو دينار وديوان أصلهما دنار ودوان وكان ذلك للتخفيف فكذا في الهمزتين ويجوز تحقيقهما لكون اجتماعهما عارضا وقد تقدم المثال نحو فقد جاء أشراطها بتخفيف الثانية بجعلها بين بين (وعند أهل الحجاز تخفف كلتاهما) ذكر كلاهما باعتبار ان الثقل غاية من اجتماعهما وتخصيص احداهما بالتخفيف تحكم فأولى تخفيفهما جميعا وبعد ان أحدهما أن تخفف الاولى على ما يقتضيه قياس الهمزة المفردة ثم تخفف الثانية على ما يقتضيه قياس تخفيفها لاجتماعهما في كلمة ففي جاء أحد تجعل الاولى بين بين والثانية تقلب واوا لان الهمزتين اذا اجتمعتا في كلمة واحدة ولم تكسر الثانية أو ما قبلها قلبت واوا نحو أوادم أصله أآدم في جمع آدم وأويدم تصغير آدم أصله أأيدم والثاني أن تخففهما على حسب ما تقتضيه تخفيف كل واحدة منهما اذا انفردت ففي مثالنا أحد تجعلان بين بين لان المفردة اذا كان ما قبلها ألفا نحو سائل وكان ما قبلها مفتوحة نحو سأل تجعل بين بين وان لم يكونا متفقين في الحركة فخففت أيهما شئت على حسب ما يقتضيه التخفيف في كل واحدة منهما اذا انفردت ففي نحو جاء ادريس يجعلان بين بين ومثل يدره أحد تجعل الاولى بين بين وتقلب الثانية واوا ويجوز على هذا القياس (وعند بعض العرب تقحم بينهما ألف الفصل كراهة) اجتماعهما ثم على اثبات الهمزتين وهربا من اجتماعهما ولا يجوز اثبات تلك الالف في الخط كراهة اجتماع ثلاث الفات لانه لا يعرف مقام الالف بينهما اذا كانت الاولى آخر الكلمة نحو جاء أحد بل انما يعرف اذا كانت الاولى همزة استفهام نحو قول الشاعر) ذي الرمة * فيا ظبية الوعساء بين جلاحل * وبين النقا (آ أنت ظبية أم أم سالم) أصله أأنت الوعساء الارض اللينة وجلاحل اسم موضع وكذا النقا ونحو قول الآخر

حزق اذا ما القوم أبدوا فكاهة * تفكر آياه يعنون أم قردا

أصله أحزق وهو الغليظ القصير الذي يقارب الخطا وأبدوا أي أظهروا الفكاهة المزاحة يعني هو قصير غليظ اذا قعد بين قوم ومزح القوم يتفكر أيريدونني أنا أم القرد ثم منهم من يحقق بعد ادخال الالف ومنهم من يخفف (ولا تخفف الهمزة في أول الكلمة) اذا لم يتصل بها كلمة أخرى وذلك لان المبتدأ بها لو خففت تجعل بين بين اذ هو الاصل فيه كما مر ولكن همزة بين بين قريبة من الساكن فيمتنع الابتداء بها واذا امتنع ما هو الاصل حمل الباقي عليه وأيضا ليس قبلها حرف حتى يتصور الحذف أو القلب مع أن الهمزة المبتدأ بها تكون مستثقلة (لقوة المتكلم في الابتداء) وحذف همزة قل للاستغناء لا للتخفيف وتخفيفها بالحذف في ناس) اسم جمع للانسان ولم يثبت فعال في ابنية الجموع اذ (أصله أناس) بالهمزة في

شاذ) جواب عن سؤال مقدر وارد على قوله ولا تحذف الهمزة في أول الكلمة والناس جمع لا واحد له من لفظه كالقوم ونحوهما (وكذلك اله) أي اله كناس في حذف الهمزة من أوله على خلاف القياس لانهم خالفوا القياس فيه أيضا (فحذفوا الهمزة) من أوله تخفيفا لكثرته في الكلام (حذفا اولا ثم ادخلوا) عليه (الالف واللام) ثم أدغم اللام الداخلة في لام الكلمة (فصار الله) اعلم أن اله فعال بمعنى مفعول من اله يأله بالفتح فيهما الهة أي عبد فمعنى اله أي معبود كقولنا امام بمعنى مؤتم به فعلى هذا في الالف واللام مذهبان أحدهما ان يكونا عوضين عن الهمزة المحذوفة ومع هذا يفيد التعريف أيضا وهو مذهب أبي علي النحوي واستدل عليه بكون همزته للقطع حالة النداء حيث يقال يا الله بالقطع وثانيهما ان يكونا للتعريف لا للتعويض وهو مذهب جمهور ائمة اللغة واستدلوا عليه بانه لو كانا عوضا من الهمزة لما اجتمعا حينئذ مع المعوض في قولهم الاله وقالوا وقعت الهمزة للزومها والمصنف أطلق القول ولم يقيد بكونهما للتعويض أو التعريف ليشمل المذهبين هذا وقد جوز سيبويه ان يكون أصل اسم الله تعالى لاه بغير همزة من لاه يليه أي تستر ثم لما أدخلت عليه الالف واللام أجري مجرى اسم العلم كالحسن والعباس الا انه يخالف سائر الاعلام من حيث انه كان في الاصل صفة وقولهم يا الله بقطع الهمزة انما جاز لانه ينوى به الوقف على حرف النداء تفخيما للاسم كذا في مختار الصحاح (وقيل أصله) أي أصل اسم الله (الاله فحذفت الهمزة الثانية) المكسورة تخفيفا (ونقل حركتها) أي كسرتها (الى اللام) الساكنة قبلها فصار الالاه) فاجتمع حرفان متجانسان متحركان فسكن الاول للادغام (ثم أدغم) في الثاني فبناء على هذا لا يكون حذف الهمزة شاذا لان الهمزة اذا تحركت وسكن ما قبلها كان في تخفيفها ان تحذف الهمزة وأعطى حركتها الى ما قبلها كما مثل الاحمر (وكما في يرى) أي في مضارع رأى مطلقا دون ماضيه (أصله يرأى فقلبت الياء ألفا) لتحركها وانفتاح ما قبلها (ثم لينت الهمزة) بحذف حركتها (فاجتمع ثلاث سواكن) الراء والهمزة والالف المنقلبة من الياء (فحذفت الهمزة) أي الهمزة (واعطي حركتها) التي هي الفتحة (الراء) التي قبلها (فصار يرى وهذا التخفيف واجب في يرى) يعني لا يجوز استعماله على الاصل الا في ضرورة الشعر كقوله ألم تر ما لاقيت والدهر أعصر * ومن يتمل العيش يرأ ويسمع

الاول بشهادة انسان وانس وأناسي (شاذ) عن القياس المذكور (وكذلك) أي كناس في تخفيف الهمزة في الاول على غير قياس (اله) منكرا كما اختاره القاضي البيضاوي (فحذفوا الهمزة) منه حذفا على غير قياس (فصار لاه ثم أدخل الالف واللام) عوضا عن الهمزة المحذوفة ولذلك قيل في ندائه يا الله وانما اختص القطع بالنداء هنالك لتمحض الحرف للتعويض ولا يلاحظ معها شائبة تعريف أصلا حذرا من اجتماع أداتين للتعريف وأما في غير النداء فيجري الحرف على أصله (ثم أدغم فصار الله وقيل أصله الاله) معرفا كما اختاره صاحب الكشاف وأبو البقاء (فحذفت الهمزة الثانية) وعوض عنها اللام للزوم حرف التعريف فنقل حركة الهمزة الثانية وعوض عنها اللزوم حرف زائد للتعريف (ونقلت حركة الهمزة) بعد حذف الهمزة الى اللام) الاولى (فصار اللاه ثم أدغم) فصار الله وهذا صريح في أن الحذف على قياس التخفيف بنقل حركة الهمزة الى اللام كما اختاره أبو البقاء اذ الحذف الغير القياسي أن تحذف الهمزة مع حركتها ولم تنقل الى شئ فيكون ذكره هذا القول هنا على سبيل الاستطراد اذ الكلام ههنا في الهمزة المبتدأ بها من غير أن يتصل بها كلمة أخرى ويعد ذلك في الحذف على غير القياس وليس الامر كذلك على هذا القول فلزوم الحذف ولزوم التعويض بحرف التعريف ووجوب الادغام ونقل الحركة في كلمتين في حرفين غير متجانسين على سبيل اللزوم ولا نظير له ونقل الحركة الى مثل ما بعدها وذلك يوجب اجتماع المثلين المتحركين وتسكين المنقول اليه الموجب لكون النقل عملا كلا عمل وادغام المنقول اليه فيما بعد الهمزة وذلك بمعزل عن القياس لان الهمزة في تقدير الثبوت كل ذلك من خواص هذا الاسم يمتاز بها عن نظائره امتياز مسماه عن سائر الموجودات بما لا يوجد الا فيه كما أن التفخيم من خواصه وظاهر عبارة صاحب الكشاف يدل على أن الحذف ابتدائي من غير قياس حيث اكتفى على قوله فحذفت الهمزة ولم يتعرض لنقل الحركة وصرح به أبو علي حيث قال همزة اله حذفت حذفا من غير القاء النظر الى وجوب الادغام والتعويض فان المحذوف قياسا في حكم الثابت وما كان في حكم الثابت يمنع الادغام لعدم اجتماع المثلين حينئذ ويمنع التعويض أيضا للزوم اجتماع العوض والمعوض عنه. والحاصل أنه اذا كان حذف الهمزة على القياس يكون لزوم الحذف والتعويض ووجوب الادغام على غير القياس وان كان الاول على غير قياس يكون الثاني على القياس فهذا الاسم لا يخلو عن خلاف قياس ففيه موافقة بين الاسم والمسمى حيث كان الحق تعالى خارجا عن دائرة العقل وعن طرق القياس (كما) حذفت الهمزة (في يرى) تشبيه الجلالة بيرى باعتبار لزوم يرى حذف الهمزة ونقل حركتها الى ما قبلها الا في الادغام وقصد بهذا التشبيه ربط بحث يرى بما تقدم (أصله يرأى فقلبت الياء ألفا) لتحركها و(انفتاح ما قبلها ثم لين الهمزة) بسلب حركتها (فاجتمع ثلاث سواكن) الراء والهمزة والالف (فحذفت الهمزة وأعطي حركتها الى الراء فصار يرى وهذا التخفيف) أي تخفيف الهمزة بالحذف (واجب في يرى) الا في ضرورة الشعر كقوله

ألم تر ما لاقيت والدهر أعصر * ومن يتمل العيش يرأ ويسمع

يقول أخبرني ما رأيت من العجائب والغرائب في الدهر الطويل فان من يتمتع بطول العمر ويعيش زمانا

(دون اخواتها) المراد من اخوات كلمة يرى الكلمات التي فيها الهمزة سواء وجد حرف العلة أولا (لكثرة الاستعمال) في يرى دون اخواتها (مع اجتماع حرف العلة بالهمزة في الفعل الثقيل) من الاسم فهذه شروط ثلاثة فمتى اجتمعت هذه الشروط في كلمة وجب تخفيفها وجوبا بغير قياس كما سيجيء مرجحه ومتى انتفى واحد منها لم يجب التخفيف (ومن ثم) أي ومن أجل ان وجوب التخفيف مشروط بهذه الثلاثة (لا يجب) ان يخفف و يقال ينى في ينأى) أي يبعد بل يجوز بعد قلب الياء ألفا ان تخفف الهمزة بحذفها ونقل حركتها الى النون قبلها ويجوز ابقاؤها لفقدان الشرط الاول وهو كثرة الاستعمال (و) لا يجب أيضا يسل بحذف الهمزة ونقل حركتها الى السين قبلها (في يسأل) لفقدان الشرط الثاني وهو اجتماع حرف العلة بالهمزة (و) لا (مرى) بفتح الميم والراء والتنوين (في مرأى) اسم مكان من رأى بل يجوز بعد قلب الياء ألفا ان تخفف الهمزة بحذفها ونقل حركتها الى الراء قبلها وان لم يستعمل كما سيجيء وجاز ابقاؤها لفقدان الشرط الثالث وهو اجتماع حرف علة مع الهمزة في الفعل وعلى بقائها قول (١٠٢) الشاعر حمامة جرعى حومة الجندل اسجعي * فأنت بمرأى من سعاد ومسمع (وتقول في الحاق الضمائر) متصلة كانت أو بارزة (رأى رأيا رأوا الى آخره واعلال الياء) التي في آخر رأى (سيجيء في باب الناقص) ان شاء الله تعالى فلا نذكره ههنا (المستقبل) من رأى عند الحاق الضمائر (يرى يريان يرون ترى تريان يرين ترى تريان ترون ترين تريان ترين أرى نرى) وحكم (يرون كحكم يرى) في التخفيف والاعلال (لكن حذف) على صيغة المجهول (الالف) المنقلبة من الياء (التي في يرون لاجتماع الساكنين بواو الجمع) ولم يحذف ذلك الالف في يرى يعني أن أصل يرون يرأيون على وزن يفعلون قلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها كما في رأى فالتقى ساكنان هذا الالف وواو الجمع بعده فحذفت الالف لان الواو علامة فبقي يرون ولم يحذف هذا الالف في يرى لعدم التقاء الساكنين ثم لما نقلت الالف الهمزة فاجتمع مع [illegible] الراء والهمزة والواو فحذفت الهمزة وأعطي حركتها التي هي الفتحة للراء الساكنة قبلها كما في يرى فصار يرون قيل وجه [illegible] ان الهمزة أولا ثم تقلب الياء ألفا فتحذف ومن قال معنى كلامه ان حكم يرون في الاعلال كحكم يرى الا ان حذف الهمزة في يرون لاجتماع الساكنين بسبب الاتصال بواو الجمع وفي يرى لكثرة الاستعمال فقد غلط لفظا ومعنى ومن ركب متن عمياء فقد خبط [illegible] عشواء (وحركة الياء في يريان ونحوه طارئة) أي عروضها يعني ان هذه الفتحة عارضة لاجل الالف فيهما الا ان ما قبل الالف لا يكون الا مفتوحا وحاول الالف لكون الياء مضمومة كما في المفرد (ولا تقلب الياء) في يريان (ألفا) مع وجود علة القلب وهو تحركها وانفتاح ما قبلها (لانه اذا ثبت [illegible] اجتمع ساكنان) ألف التثنية والالف المنقلبة من الياء (ثم حذفت فيلتبس بالواحد) أي فيلزم حذف الالف لالتقاء الساكنين [illegible] ألف التثنية علامة فبقي يران فيلزم التباس التثنية بالمفرد (في مثل لن يرى) اذ لا يعلم حينئذ انه مفرد لم يحذف منه حرف أو مثنى حذف منه النون [illegible] لدخول لن والواحد لم يقلب ألفا وهذا الالتباس في التلفظ لا في الكتابة لان ألف التثنية يكتب على صورة الالف [illegible] وألف المفرد يكتب على صورة الياء لانقلابه منها فقوله (بيرى) بدل من قوله بالواحد فتقدير الكلام

كثيرا ارى أشياء عجيبة وغريبة ولا يجوز هذا التخفيف في رأى لعدم سكون ما قبل الهمزة الا في ضرورة الشعر كقوله

صاح هل ريت أو سمعت براع * ردفي الضرع ما قرى في الحلاب

نوى تمكن واستقر الحلاب المحلب يقول الفائت لا يتدارك (دون أخواتها) من الفعل والاسم مما فيه همزة متحركة ما قبلها ساكن (لكثرة استعماله مع اجتماع حرف العلة بالهمزة في الفعل الثقيل) في يرى دون أخواتها (ومن ثمة) أي ومن أجل ان وجوب حذف الهمزة في يرى لاجتماع الشرائط الثلاثة المذكورة (لا يجب) أن يقال (ينى) بحذف الهمزة (في ينأى) لفقدان الشرط الاول (وان) يقال (يسل في يسأل) لفقدان الشرط الثاني (و) ان يقال (مرى في مرأى) لفقدان الشرط الثالث (وتقول في الحاق الضمائر) بالماضي (رأى رأيا رأوا الى آخره) أي الى رأيت رأينا (واعلال الياء سيجيء في باب الناقص) ان شاء الله تعالى وأما ذكر قلب ياء يرى ألفا فلذكره في التثنية على صورة لفظ يرى (والمستقبل) عند الحاق الضمائر به (يرى يريان يرون ترى تريان يرين ترى تريان ترون ترين تريان ترين أرى نرى) ولما ذكر في صيغ المستقبل بحث متعلق بهمزة أوردها على التمام بخلاف الماضي (وحكم يرون) في تخفيف الهمزة وقلب الياء (كحكم يرى ولكن حذف الالف التي في يرون لاجتماع الساكنين بواو الجمع) لان أصله يرأيون قلبت الياء ألفا كما في يرى فالتقى ساكنان الالف المقلوبة من الياء وواو الجمع فحذفت الالف المقلوبة فصار يرأون ثم حذفت الهمزة كما في يرى (وحركة الياء في يريان) بعد وجود ألف يرى في التثنية لا لالتقاء الساكنين وعدم امكان حذف أحدهما للالتباس مع أن الحركة عليه ثقيلة (طارئة الحركة) فهي كالمعدومة فلم تقلب ألفا واختير الفتح لان الالف لابد أن يكون ما قبلها مفتوحا (ولا تقلب الياء ألفا) بعد ما تحركت مع انها متحركة وما قبلها مفتوح لانه يلزم الوقوع في المحذور الذي فر منه أعني التقاء الساكنين (لانها اذا قلبت) الياء (ألفا اجتمع الساكنان) ألف التثنية والالف المقلوبة من الياء (ثم تحذف) الالف المقلوبة لدفع اجتماع الساكنين (فيلتبس حينئذ) يريان (بالواحد) في اللفظ بحذف النون (في مثل لن يرى) أي عند دخول الناصب قوله (بيرى) بدل من الواحد أي فيلتبس بيرى لان نون التثنية تسقط بالنصب فتقول في يريان عند دخول لن لن يريا فلو قلبت الياء ألفا وحذف

هكذا فيلتبس ترين بان يرى في مثل لن يرى (وأصل ترين ترأيين على وزن تفعلين فحذفت الهمزة كما) تحذف (في يرى) أي حذف حركتها اما لانه في ساكنا الراء والهمزة فحذفت الهمزة وأعطي حركتها الراء ما قبلها (فصار تريين ثم جعلت الياء) الاولى التي هي لام الكلمة (ألفا) لتحركها و(انفتاح ما قبلها فصار تراين) بسكون الالف والياء (ثم حذفت الالف لاجتماع الساكنين) في غير حده (فصار ترين) بفتح الراء وسكون الياء ويجوز أن يقلب الياء الاولى التي هي لام الكلمة ألفا أولا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم يحذف لاجتماع الساكنين الالف والياء بعدها فصار ترأين ثم تلين الهمزة فيحذف وتعطى حركتها الى الراء ما قبلها فصار ترين (وسوى بينه وبين جمعه) الضميران يرجعان الى ترين أي لم يفرق لفظا بين الواحدة المخاطبة والجمع المخاطب بعد تخفيف الهمزة واعلال الياء حيث يقال فيهما ترين (واكتفي بالفرق التقديري كما) اكتفي به (في ترمين) وبيانه ان الياء في الواحدة ضمير كما في تضربين والياء التي هي لام الكلمة محذوفة وأما في الجمع فالياء لام الكلمة وأما الهمزة التي هي عين الفعل فمحذوف فيهما فوزن ترين تفين ان كان واحدة وتفلن ان كان جمعا (وسيجيء) هذا البحث (في باب الناقص) ان شاء الله تعالى (واذا أدخلت النون الثقيلة في الشرط) أي اذا أردت ادخال النون الثقيلة على ترين الذي هو المخاطبة المفردة عند دخول الشرط الجازم عليه (كما في قوله تعالى فاما ترين من البشر أحدا) أصل اما بكسر الهمزة ان ما فادغم النون في الميم بعد قلبها اليها فهي شرط جازم (حذفت منه (النون) أي نون الاعراب أولا (علامة الجزم) فبقي الياء ساكنة ثم أدخلت النون الثقيلة عليه فيجتمع ساكنان الياء والنون الاولى فحركت (وكسرت ياء التأنيث) أما التحريك فلدفع التقاء الساكنين وأما الكسر فلما ذكره المصنف من قوله (حتى يطرد بجميع نونات التأكيد) أي حتى يطرد نون الثقيلة الداخلة على ترين بجميع نونات التأكيد الداخلة على غيره من الافعال في كون ما قبلها مكسورا (كما) حذفت نون الاعراب عند دخول النون الثقيلة وكسرت الياء التي قبلها (في اخشين) الا ان النون فيه حذفت للوقف لانه أمر الواحدة المخاطبة وفي مثل اما ترين حذفت للجزم بحرف الشرط (ويجيء تمامه) أي تمام الحذف والكسر (في باب اللفيف) ان شاء الله تعالى (الامر) الحاضر من ترى الخ (ر ريا روا ري ريا رين) يعني لما وجب التخفيف في مضارع رأى كان يجيء صيغة الامر الحاضر منه بعد التخفيف على هذا الوزن لانك لو حذفت حرف المضارعة من ترى بقي ما بعده متحركا والياء تسقط من آخره علامة للامر فيبقى على حرف واحد مفتوح وهو الراء وقس عليه التثنية والجمع وقد يجيء أمر الحاضر منه على الاصل نحو ارأ كارع لانك لو حذفت حرف المضارعة من ترأى بقي ما بعده ساكنا فاجتلبت الهمزة المكسورة والياء تسقط من آخره فصار ارأ ثم بعد ذلك يجوز تصريفه على هذا الاصل كتصريف ارض ويجوز تخفيفه ليكون على حرف واحد كما يجيء وانما ذلك مع عدم جواز الاستعمال على الاصل في مضارعه بناء على قلة الاستعمال في الامر بالنسبة الى المضارع لكن التخفيف أفصح ولهذا لم يذكر المصنف مجيئه على الاصل كما ذكره الزنجاني حيث قال واذا أمرت منه قلت على الاصل ارأ كارع وعلى الحذف ر وقس الامر الغائب على ما ذكرنا من جواز الامرين يجوز بناؤه على التخفيف وابقاؤه على الاصل (ولا تجعل الياء ألفا في ريا) مع

الالف لالتقاء الساكنين وقيل لن يرا لم يعلم انه مثنى حذف نونه بالناصب أو واحد من غير سقوط حرف وانما قيد الالتباس بكونه في اللفظ اذ لا التباس في الخط لان التثنية تكتب بالالف بخلاف ألف المفرد المقلوبة من الياء فانها تكتب بالياء (وأصل ترين) للواحدة المخاطبة (ترأيين على وزن تفعلين فحذفت الهمزة كما) حذفت (في يرى فصار تريين ثم جعلت الياء) الاولى (ألفا) لتحركها و(انفتاح ما قبلها فصار تراين ثم حذفت الالف لاجتماع الساكنين فصار ترين) ولك أن تقول حذفت كسرة الياء بعد حذف الهمزة ثم الياء لاجتماع الساكنين لكن ما ذكره المصنف أولى لانه تدريج في التخفيف (وسوى بينه) أي بين ترين الواحدة المخاطبة في اللفظ (وبين جمعه اكتفاء بالفرق التقديري) فوزن الواحدة تفين بحذف العين واللام ووزن الجمع تفلن بحذف العين فقط (كما) اكتفي (في ترمين) بالفرق التقديري بين الواحدة المخاطبة وبين جمعها (وسيجيء) ان شاء الله تعالى (في باب الناقص) أي ترمين مشترك في اللفظ مع جماعة الاناث وسنذكر الفرق التقديري بينهما هناك ان شاء الله تعالى (واذا أدخلت النون الثقيلة) على ترين (في الشرط) حال دخول حرف الشرط عليه (كما في قوله تعالى فاما ترين من البشر أحدا حذفت النون) التي للاعراب (علامة الجزم وكسرت ياء التأنيث) يعني انه لما ألحق النون الثقيلة بآخر ترين بعد دخول حرف الشرط عليه أعني اما وسقوط النون بها وصار اما ترين اجتمع ساكنان أحدهما ياء الضمير والثاني أولى نوني الثقيلة فحركت ياء الضمير دفعا لاجتماع الساكنين اذ لم يمكن حذف أحدهما أما الضمير فلعدم ما يدل عليه وأما النون المدغمة فلانه يلزم من حذفها ابطال الغرض وخص الكسر (حتى يطرد بجميع نونات التأكيد) فان نونات التأكيد يكون ما قبلها مكسورا في الواحدة الحاضرة لاجل ياء الضمير فابقي على الكسر بعد حذف الياء دلالة عليها نحو اضربن وفيما لم تحذف الياء تكسر الياء أيضا اطرادا للباب لان الياء تصير قبل نون التأكيد نحو اما ترين (كما) كسر ياء التأنيث (في اخشين) أصله اخشيين فلما ألحق نون التأكيد واجتمع ساكنان كان كسر الياء ليطرد (ويجيء تمامه في باب اللفيف الامر) الحاضر من ترى نحو (رو يا روا ري ريا رين ولا تجعل الياء ألفا في ريا) وان لم يلتبس اذا جعلت ألفا وحذفت لاجتماع الالفين

وبعد ذلك تسعوا هو تحرك الياء وانفتاح ما قبلها (تبعا لليريان) وقد مر أن ياء لم تقلب ألفا لئلا يلزم الالتباس بالواحد في مثل لن يرى فيكون تثنية أمر المخاطب تابعا لتثنية الغائب من المضارع ولو قال تبعا للتريان بالتاء المثناة من فوق كما وقع في بعض النسخ لكان أظهر لان تثنية أمر المخاطب مأخوذ من تثنية المخاطب من المضارع (ويجوز) استعمال هذا الامر (بهاء الوقف نحو ره) يعني لا يجب استعمال هذا الامر على الوقف دائما لكن اذا استعمل على الوقف وجب الحاق هاء السكت في آخره لئلا يكون الابتداء والوقف على حرف واحد الذي هو غير جائز لان الابتداء لا يمكن الا بالمتحرك والوقف يقتضي السكون فلو كان الابتداء والوقف على حرف واحد يلزم ان يكون الحرف الواحد متحركا وساكنا معا وهو غير جائز وأما اذا ألحق هاء السكت فلا يلزم ذلك لان المراد بها التوصل الى بقاء الحركة التي قبلها في الوقف كما زادوا همزة الوصل ليتوصل بها الى بقاء السكون الذي بعدها في الابتداء قوله (فحذفت همزته) أي همزة ارأى (كما) حذفت (في يرى ثم حذفت الياء) من آخره (لاجل السكون) بيان لاخذ الامر الذي على حرف واحد من ترأى على الاصل يعني حذفت الهمزة من ارأى ونقلت حركتها الى الراء فاستغنى عن الهمزة فصار ري ثم حذفت الياء علامة للامر فبقي ر على حرف واحد (١٠٤) (وتقول بالنون الثقيلة) المؤكدة في الامر الحاضر (رينّ ريانّ رونّ) بضم الواو لمجانسة بينهما (رِنّ) بكسر الياء لمناسبة (ريانّ رينانّ) فيجيء بالياء في رين لانعدام السكون) يعني ان الامر من الفعل الصحيح مبني على السكون بسقوط الحركة ومن الناقص بسقوط اللام الكلمة بمنزلة الحركة منه كما مر فاذا أدخل عليه النون المؤكدة يكون الامر من الصحيح مبنيا على الفتح وكان كأنه اعيدت الحركة المحذوفة فاعيدت اللام المحذوفة من الناقص لان حذفها انما هو لكون الامر مبنيا كما قلنا فلما دخل النون عليه يجب ان يكون ما قبله متحركا فاعيد ما حذف لاجل السكون وهو لام الكلمة في الناقص بمنزلة الحركة من الصحيح فقال رين بالياء المفتوحة (كما) يعني في الامر باعادة الياء (في ارمين) لانعدام سكون ماقبل النون (ولم يحذف واو الجمع في رونّ) (ولا بضم الواو مع ان القياس الحذف كما في اضربنّ واغزنّ (لانعدام ضمة ماقبلها) يعني انما يحذف واو الجمع من الامر عند دخول نون التأكيد اذا كان ماقبلها ضمة تدل على الواو المحذوفة وههنا تنعدم الضمة لان الراء قبلها مفتوحة فلو حذفت لم يوجد ما يدل عليها فلم تحذف (بخلاف اغزنّ) فان ماقبل النون الثقيلة فيه مضموم وهو الزاي لان أصله اغزووا بضم الزاي والواو الاولى التي هي لام الكلمة فاستثقلت الضمة على الواو فسقطت ثم حذفت هي لالتقاء الساكنين لان الثانية علامة الجمع فبقي اغزوا بضم الزاي ثم لما أدخل عليه النون اجتمع ساكنان واو الجمع والاولى من النون الثقيلة فحذفت الواو وان كانت علامة لتدل الضمة التي قبلها عليها (و) تقول (بالنون الخفيفة رين) باعادة الياء وفتحها (رون) بضم الواو (رين) بكسر الياء (و) اسم (الفاعل) من رأى يرأى (راء) أصله رائي فاستثقلت الضمة على الياء فسقطت فاجتمع ساكنان الياء والتنوين لان التنوين عبارة عن نون ساكنة فحذفت الياء لان التنوين علامة التمكن فبقي راء (رائيان) على الاصل (الى آخره) أي واذ تثنية رائيان رائيات ورؤاء وأصل رائون رائيون على وزن ضاربون فاستثقلت الضمة على الياء وحذفت الياء لالتقاء الساكنين الياء

(تبعا لريين ويجوز) أي يجب فان الجواز يستعمل فيما يعم الوجوب فيقال (ره بهاء في الوقف) أي عند الوقف (نحو ره) أصله ارأى (فحذفت همزته) أي العين (كما) حذفت (في يرى ثم حذفت الياء لاجل السكون) أي العلامة للوقف ثم استغنى عن همزة الوصل ثم ألحق هاء السكت لئلا يلزم الابتداء بالساكن ان أسكن الراء للوقف أو الوقف على المتحرك ان لم يسكن فصار ره (و) تقول في رو وأخواته (بالنون الثقيلة رينّ ريانّ رونّ رينّ ريانّ رينانّ فيجيء بالياء في رين) أي أعيدت اللام المحذوفة (لانعدام السكون) الوقفي بسبب اتصال نون التأكيد اذ السكون الوقفي انما يكون حيث يكون السكون الجزمي ولا جزم في وسط الكلمة اذ لا اعراب في الوسط ولا وقف فيه أيضا فان نون التأكيد لما اتصل بالفعل صار كجزء منه وبمنزلة الداخلي وامتزجا فصارا كأنهما كلمة واحدة فاعيد ما حذف لاجل السكون وتقول البعض في الناقص بمنزلة الحركة في الصحيح فاذا ألحق نون التأكيد بآخر الصحيح جيء بالحركة دفعا لالتقاء الساكنين فينعدم السكون فلا يكون الآخر محلا للسكون فكذا اذا ألحقت بآخر الناقص يجيء ما هو بمنزلة الحركة أعني اللام لانعدام السكون وسكون الآخر علامة (كما) أعيدت الياء (في ارمين) كذلك (ولم تحذف واو الجمع في رونّ لعدم ضم ماقبلها) واو حذفت لم يبق شيء وليس له ما يدل عليه أيضا وذلك لا يجوز ولا عادة اللام فيه لان حذفه كان لالتقاء الساكنين اذ أصله اريوا فاسكنت الياء ثم حذفت لالتقاء الساكنين فبقي روا فلما ألحق به النون التقى ساكنان ولا مجال لحذف شيء منهما كذا ذكر فلما اعيد تحركت الواو بحركة تناسبه فحركته عارضة فلو أعيدت اللام وقيل رينّ او ريونّ اجتمع ساكنان حقيقة فيلزم الوقوع فيما فر منه وكذا ارمين (بخلاف اغزنّ) فان واو الجمع حذفت فيه لان ضمة الزاي تدل على الواو المحذوف ولم يعد اللام هنا أيضا لانه لو أعيد وقيل اغزونّ نحو انصرنّ لزم اسكان الواو لثقل الضم عليه فيجتمع ساكنان وهو وان كان على حده الا أن الكلمة ثقلت واستطالت بسبب نون التأكيد فيلزم حذفه فتكون الاعادة كلا اعادة وكذا اغزنّ وكذلك ارمنّ وارمن (و) تقول في رو وأخواته (بالنون الخفيفة رين ورون ورين) وأحكامها كأحكام الثقيلة (الفاعل) من يرى (راء الخ) على وزن فاع فاصله رائي أعل كاعلال رام

والواو ونقلت الضمة على الهمزة بعد ذهاب حركتها لاجل الواو فصار راؤون واصل رواء مروائى على وزن فواعل [illegible] الياء [illegible] ثم حذفت [illegible] البناء ثم عوض التنوين من الياء أو من حركتها فصار رواء والباقى جار على الاصل (ولا تحذف همزته) أى همزة اسم الفاعل مع انه [illegible] المضارع وقد عرفت انه لا يستعمل بالهمزة فناسب ان تحذف همزته أيضا (لما يجىء فى) اسم (المفعول) عن قريب (وقيل) لا تحذف همزته (لان ما قبلها ألف والالف لا تقبل الحركة ولكن يجوز لك ان تجعل) همزته (بين بين) المشهور بجعل الهمزة بين مخرجها ومخرج الالف (كما جعل (فى سائل وقائل وقس على هذا) أى على يرى (أرى يرى اراءة) يعنى كما يجب التخفيف فى مضارع رأى لكثرة استعماله دون اخواته كذلك يجب التخفيف اذا بنيت الافعال من رأى وقلت أرى يرى فى ماضيه ومضارعه لكثرة استعمالهما دون اخواتهما قال ابن الحاجب اذا كان الماضى من الرؤية على زنة أفعل حذفت الهمزة حذفا لازما فى الماضى والمستقبل جميعا وقد قال أرى يرى فالتزموا كلهم التخفيف لكثرته فى كلامهم ولهذا لم يلزم فى قولهم أنأى ينئى على وزن أعطى يعطى بل جرى فى جواز التخفيف كغيره لانه لم يكثر تلك الكثرة الى ههنا عبارته موافقا لما فى الجاربردى وأما كيفية التخفيف فى أرى يرى فهو ان أصلهما ارأى يرئى على وزن أعطى يعطى نقلت حركة الهمزة الى الراء الساكن قبلها فهما ثم حذفت واعلال الياء ظاهر وذكر فى شرح الهادى لاحتمال الحذف ههنا وجها آخر وهو انه اجتمع فى ارأى همزتان بينهما حرف ساكن والساكن حاجز غير حصين فكأنهما توالتا فحذفت الثانية على حد حذفها فى أكرم ثم اتبع سائر الباب وفتحت الراء لمجاورة الالف التى هى لام الفعل فلا يستعمل ههنا على الاصل حتى همز ورفض واعترض عليه بعض الفضلاء بان هذه العلة توجب الاطراد فى مثل ينئى مضارع نأى وانأى ينئى وقد عرفت انه ليس بواجب واصل اراءة اراآء على وزن اكرام خففت الهمزة بنقل حركتها الى الراء وحذفها فصار اراى وقلبت الياء همزة لوقوعها فى الطرف بعد ألف زائدة فصار اراء ثم عوض الهاء من الهمزة فصار اراءة هذا هو العمدة فيه وان جاز غيره واذا علمت ما تلوناه كله ظاهر بطلان ما ذكره بعض الشارحين من ان معنى قوله وقس على هذا أرى يرى انه يجب التخفيف فى مضارعه دون ماضيه كما يجب فى مضارع رأى دون ماضيه وانما قالوا ذلك لقصور نظرهم عن تحقيقات القوم واستعمالاتهم فلا تكن من القاصرين (و) اسم (المفعول) من رأى يرى (مرئى الى آخره) بسكون الراء وكسر الهمزة وتشديد الياء (أصله مرؤوى) على وزن مضروب (فأعل) بقلب الواو ياء لاجتماعهما وسبق احداهما بالسكون وادغام الياء فى الياء وكسر الهمزة للياء (كما) وقع الاعلال هكذا (فى مهدى) أصله مهدوى كما سبق واذا عرفت كيفية الاعلال فى المفرد من اسم المفعول أمكن لك القياس عليه فى سائر تصاريفه وهو مرئيان مرئيون مرئية مرئيتان مرئيات ومرائى (ولا يجب) بل يجوز (حذف همزته) أى اسم المفعول (لان وجوب حذف الهمزة فى فعله) الذى هو يرى (غير قياس) بل انما هو لكثرة الاستعمال ولهذا لا يجب فى نأى (كما مر) وكل ما ثبت على خلاف القياس لا يستتبع شيأ آخر غيره

(ولا يحذف همزته) أى همزة راء (لما) أى للوجه الذى (يجىء فى) اسم (المفعول) منه (وقيل) لا تحذف همزته (لان ما قبلها ألف والالف لا تقبل الحركة) وطريق تخفيف الهمزة المتحركة الساكن ما قبلها بالحذف بان تنقل حركتها الى ما قبلها كما مر (ولكن يجوز لك أن تجعل) همزته (بين بين) المشهور (كما) جعلتها بين بين (فى سائل) وقائل كما مر (وقس على هذا) أى على يرى فى تخفيف الهمزة باب الافعال من الرؤية لكون ما استعمل من الرؤية فى هذا الباب كثير الاستعمال ماضيا كان (نحو أرى) أصله ارأى أو مضارعا نحو (يرى) أصله يرئى أو أمرا نحو أر أصله ارأ أو فاعلا أو مفعولا نحو مر ومرى أو مصدرا نحو اراءة أصله ارآيا على وزن افعالا قلبت الياء همزة لوقوعها طرفا بعد ألف زائدة فصار اراءا لان الواو والياء اذا وقعتا طرفا بعد ألف زائدة تقلبان ألفا اما لعدم اعتدادهم بالالف فصار حرف العلة كأنه ولى الفتحة فتقلبت ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها أو لتنزيلهم الالف منزلة الفتحة لزيادتها على اعلها أو انها من جوهرها فقلبوا حرف العلة ألفا كما يقلبونها بعد الفتحة فالتقى ألفان فكرهوا حذف احداهما أو تحريك الاولى لئلا يعود الممدود مقصورا فحركوا الاخيرة لالتقاء الساكنين فصار همزة وأما اذا لم يكونا بعد ألف زائدة بان كانت الالف منقلبة من حرف أصلى فلا تقلبان ألفا لئلا يتوالى فى الكلمة اعلالان اعلال العين واعلال اللام وذلك نحو رواى وثواى من رويت وثويت الا أن عينهما اعلتا وسلمت لاماهما وكان الاصل أن يعتل اللام ويصح العين لكنهما ألحقا فى الشذوذ بالرؤية والغاية ثم نقلت حركة الهمزة التى هى العين الى الراء فى أرى وحذفت كما فى الفصل فصار اراء ثم عوض تاء التأنيث من الهمزة المحذوفة كما عوض من الواو فى اقامة فصار اراءة ويجوز اراء بلا تعويض لان ما حذف منه كان محذوفا من فعله فلم يحتج الى لزوم التعويض بخلاف اقامة ويجوز اراية بالياء أيضا نظرا الى أنها لم تقع طرفا بسبب التاء على اعتبار تقديم حذف العين والتعويض عنه على قلب الياء أو بسبب أن التاء لازمة كسقاية فان تاء التأنيث يعتد بها حينئذ بخلاف ما اذا كانت عارضة حيث لا يعتد بها نحو بناءة فانه يقال للمذكر بناء ومن قلب نظر الى أن التاء كلمة أخرى فكان الياء متطرفة (المفعول) من يرى (مرئى الخ) مرئيان مرئيون الخ (أصله مرؤوى فأعل كما) أى كالاعلال الذى وقع (فى مهدى) كما مر فى المضمرات (ولا يجب حذف همزته لان وجوب حذف الهمزة فى فعله) أعنى يرى (غير قياس كما مر) حيث قال وهذا التخفيف واجب فى يرى لكثرة الاستعمال فان كثرة الاستعمال غير موجبة للحذف بل انما يصار اليه اذا لم

(فلا يستتبع) [illegible] الفعل الذي هو يُرى (المفعول) الذي هو مُرى (وغيره) من اسم الفاعل والمكان والزمان والآلة لعدم وجوب التخفيف ومعنى [illegible] الشيء يطلب ان يكون ذلك الشيء تابعا له كحذف الهمزة في أكرم فانه يجعل حذف الهمزة من يكرم وتكرم وسائر ما صار فيه تابعا لنفسه في حذف منها واذا علمت معنى يستتبع علمت معنى لا يستتبع (وحذفت) الهمزة وجوبا (في نحو مُرى) بضم الميم وفتح الراء وتنوينه وهو اسم مفعول من باب الافعال أصله مُرأي بوزن مكرم فقلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فاجتمع ساكنان الالف والتنوين فحذفت الالف من التلفظ وأعطي التنوين لما قبلها ثم لينت الهمزة فاجتمع ثلاث سواكن فحذفت الهمزة وأعطي حركتها لما قبلها وانتقل التنوين أيضا فصار مُرى هذا التخفيف بعد الاعلال ويجوز بالعكس وقد مر نظيره واعلم وجوب ذلك مع ان وجوب حذف الهمزة في فعله الذي هو يرى غير قياس بل التزم والكثرة الاستعمال أيضا (لكثرة مستتبعه) والقليل يتبع الكثير كثيرا (وهو ارى يرى واخواتهما) كاسم الفاعل والزمان والمكان وان كان الحذف فيهما غير قياسي بخلاف مرئي فان ما فرض مستتبعه له واحد فقط وهو يرى (و) اسم (الموضع) من يرى الذي هو الثلاثي (مرأى) بفتح الميم وسكون الراء وفتح الهمزة وتنوينها وأصله مرأي على وزن منصر فاستثقلت الضمة على الياء فاسقطت فالتقى ساكنان الياء والتنوين فحذفت الياء من التلفظ وأعطي التنوين لما قبلها فصار مرأى (و) اسم (الآلة مرأى) وهو كالموضع في أصله واعلاله ووزنه لكن الميم منه مكسور (واذا حذفت الهمزة) أي اذا أردت حذفها تخفيفا مما في هذه الاشياء) وهو اسم الفاعل والمفعول والموضع والآلة من يرى الذي هو الثلاثي (يجوز) لك حذفها (بالقياس الى نظائرها) التي حذفت الهمزة منها تخفيفا كنحو مسله وغيرها (الا انه) أي حذف الهمزة في هذه الاشياء (غير مستعمل) في كلامهم (المجهول) من رأى يرى الذي هو الثلاثي (رُئي يُرى الى آخرهما) الماضي لا يخفف كما في المعلوم والمضارع يخفف كما في المعلوم أيضا فيقال في الماضي رُئي رُئيا رُئوا رُئيت رُئيتا أمثى رُئين رُئيتَ رُئيتما رُئيتم رُئيتِ رُئيتما رُئيتن رُئيتُ رُئينا وفي المضارع يُرى يُريان يُرون تُرى تُريان يُرين تُرى تُريان تُرون تُرين تُريان تُرين أُرى نُرى وكيفية تخفيف همزته ظاهر مما سبق وأما اعلال يائه كاعلال ياء رمى يرمي وسيأتي في باب الناقص (المهموز الفاء يجيء من خمسة أبواب) باستقراء كلامهم وهي ما عدا الباب السادس (نحو أخذ يأخذ) بفتح العين في الماضي وضمها في الغابر (وأدب يأدب) اعلم ان أدب يأدب يجيء من الباب الخامس ومعناه ظاهر والصفة منه أديب ومنه ضربته تأديبا ويجيء من الباب الثاني ومعناه حينئذ دعا القوم الى طعامه والصفة منه آدب والمراد ههنا هو الثاني فافهم (وأهب يأهب) بفتح العين فيهما يقال تأهب الرجل اذا استعد (وأرج يأرج) بكسر العين في الماضي وفتحها في الغابر يقال أرج الطيب اذا فاح (وأسل يأسل) بضم العين فيهما يقال الرجل أسيل الخد أي لين الخد طويله وكل مسترسل أسيل (والمهموز العين يجيء من ثلاثة أبواب) بالاستقراء أيضا (نحو رأى يرأى) بفتح العين في الماضي والغابر (وبئس يبأس) بكسر العين في الماضي وفتحها في الغابر (ولؤم يلؤم) بضم العين فيهما ولا يجيء من غير هذه الثلاثة (والمهموز اللام يجيء من أربعة أبواب) بالاستقراء أيضا (نحو هنؤ يهنؤ) بضم العين فيهما وهو المراد ههنا وأيضا يجيء بكسر العين في الماضي وفتحها في الغابر وهنأه الطعام من باب قطع وضرب (وسبأ يسبأ) بفتح العين فيهما أي اشترى الخمر ليشربها (وصدئ يصدأ) بكسر العين في الماضي وضمها في الغابر (وجزؤ يجزؤ)

يوجد قياس وجب الحذف واذا ثبت الحكم في محل على خلاف القياس لا يتعداه كما تقرر في موضعه (فلا يستتبع) الفعل (المفعول وغيره) من الفاعل والامر وغيرهما (و) انما (حذف) الهمزة وجوبا (في نحو مُرى) يعني في غير الفعل (أصله مُرأى) أي اسم مفعول من باب الافعال مع أن وجوب الحذف في الفعل غير قياس (لكثرة) استعمال (مستتبعه) أي نحو مرى بخلاف مرأى فان مستتبعه قليل وهو المضارع فقط (وهو) ذلك المستتبع الكثير (أرى يرى وأخواتهما) أي الامر والنهي (والموضع) من الثلاثي (مرأى والآلة مرأى واذا حذفت الهمزة في هذه الاشياء) أي المفعول والموضع والآلة دون الفاعل للوجه الآتي (يجوز) الحذف (بالقياس على نظائرها) من المضارع والامر والنهي (الا انه) أي حذف الهمزة في هذه الاشياء المذكورات (غير مستعمل) أي غير واقع في كلامهم (المجهول رُئي) على الاصل (يُرى) على الحذف أصله يُرأى (الى آخرها * المهموز الفاء يجيء من خمسة أبواب) من باب نصر (نحو أخذ يأخذ) من باب ضرب نحو (أدب يأدب) من المأدبة بمعنى الضيافة لا من الادب فانه من باب حسن (و) من باب فتح نحو (أهب يأهب و) من باب (علم نحو أرج يأرج و) من باب حسن نحو (أسل يأسل) ولا يجيء من باب فعل يفعل بكسر العين فيهما (والمهموز العين يجيء من ثلاثة أبواب) من باب فتح (نحو رأى يرأى و) من باب علم نحو (بئس يبأس و) من باب حسن نحو (لؤم يلؤم) ولا يجيء من غيرها (المهموز اللام يجيء من أربعة أبواب) من باب ضرب (نحو هنأ يهنئ و) من باب فتح نحو (سبأ يسبأ و) من باب علم نحو (صدئ يصدأ و) من باب حسن نحو (جزؤ يجزؤ) ولا يجيء من غيرها تقديم مثال باب فتح على مثال باب علم في المواضع الثلاث انما هو لخفة عين ماضيه وأما تقديم مثال باب نصر على مثال باب ضرب فلكثرة استعمال المهموز الفاء من باب نصر بالنسبة الى استعماله من باب ضرب ولكثرة استعمال خصوص المثال

بفتح العين في الماضي وضمها في الغابر من حزأت الشيء بالزاي المعجمة أي قسمته ولا يجيء من الباب السادس ولا من السابع الا هنأ بهما وهو شاذ (ولا يجيء من المضاعف الامهموز الفاء) بدلالة استقراء كلامهم (نحو أن يئن) أي ازعج يزعج والاصل ان يأنن على حد فر يفر (ولا يقع الهمزة موقع حرف العلة) والا لم يكن المعتل معتلا وهو ظاهر (ومن ثم) أي ومن أجل ان الهمزة لا تقع موقع حرف العلة (لا يجيء من المثال) أي من معتل الفاء (الا مهموز العين والالام نحو وأد يئد) يقال وأد ابنته أي دفنها في القبر وهي حية (ووجأ يجأ) يقال وجأته بالسكين أي ضربته به والوجاء بعامثل وضعه يضعه ولا يجيء مهموز الفاء من المثال والا لم يكن المثال مثالا (ولا يجيء (في الاجوف الامهموز الفاء والالام نحو آن) أصله أين قلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها يقال آن أينه أي حان حينه وآن له ان يفعل كذا من باب باع أي حان (وجاء) أصله جيأ قلبت الياء ألفا ولا يجيء منه مهموز العين والا لم يكن الاجوف أجوفا أيضا (و) لا يجيء (في الناقص الامهموز الفاء والعين) والا لم يكن الناقص ناقصا أيضا (نحو أبى يأبى ورأى يرى و) لا يجيء (في اللفيف المفروق الامهموز العين نحو وأى) أي وعد (و) لا يجيء (في) اللفيف (المقرون الامهموز الفاء نحو أوى) أي رجع والا لم يكن المفروق مفروقا ولا المقرون مقرونا ولما فرغ من الاحكام اللفظية للهمزة شرع في أحكام كتابتها اذ يحتاج الى بيانها دون سائر الحروف لانه ليس للهمزة صورة مخصوصة تكتب بها دائما كسائر الحروف فقال (وتكتب الهمزة) اذا كانت (في الأول على صورة الالف) مطلقا أي مفتوحا كان أو مكسورا ومضموما (نحو أب وأم وابل) وسواء كان القطع نحو أكرم أو الوصل نحو اضرب وسواء كانت أصلية نحو ابل أو منقلبة من الواو نحو احد واحد (لخفة الالف) في الكتابة (وقوة الكاتب عند الابتداء على وضع الحركات) يعني ان الهمزة لم توضع لها صورة مخصوصة بالاصالة كما توضع لسائر الحروف فيكون الاصل فيها ان لا توجد في الكتابة أصلا لعدم صورتها وتوجد في التلفظ لبناء اللفظ عليها واذا لم يكن لها وجود في الكتابة لم يتصور وضع الحركة في الكتابة عليها لكن قد تكتب على صورة حرف من الحروف لعارض فتكتب في الأول على صورة الالف لخفة الالف كتابة وقوة الكاتب عند الابتداء على وضع الحركات عليها وحاصله ان الاصل ان لا تكتب الهمزة ولا حركتها لكنهما تكتبان في الاول للعلة المذكورة (و) تكتب الهمزة (في الوسط اذا كانت ساكنة على وفق حركة ما قبلها) فان كان ما قبلها مفتوحا تكتب على صورة الالف وان كان مضموما تكتب على صورة الواو وان كان مكسورا على صورة الياء كما يكون تخفيفها بالقلب كذلك (نحو رأس ولؤم وذئب للمشاكلة) أي ليكون الهمزة مشاكلة لحركة ما قبلها (و) الهمزة في الوسط (اذا كانت متحركة) سواء كان ما قبلها ساكنا أو متحركا أيضا (تكتب على وفق حركة نفسها حتى يعلم) ان (حركتها) من أي نوع هي فان كانت الهمزة الواقعة في الوسط مفتوحة تكتب على صورة الالف وان كانت مكسورة تكتب على صورة الياء وان كانت مضمومة تكتب على صورة الواو ولا تعتبر لحركة ما قبلها حينئذ (نحو سأل ولؤم وسئم) ونحو يسأل يلؤم ويسئم الا اذا كانت الهمزة مفتوحة وما قبلها مكسورا

أمنى أخذ (ولا يجيء من المضاعف الامهموز الفاء نحو أن يئن) أثبتنا كل ذلك بالاستقراء والسماع (ولا تقع الهمزة في موضع حرف العلة) والغرض من هذا الكلام وما تفرع عليه دفع توهم ان المهموز قسم من الاقسام السبعة فلا يجتمع مع قسم آخر منها لئلا يلزم تداخل الاقسام والا فهذا الحكم وما تفرع عليه ضروري لا يحتاج الى تعليمه (ومن ثمة) أي ومن أجل عدم وقوع الهمزة موضع حرف العلة (لا يجيء في المثال الامهموز العين والالام نحو وأد) من باب ضرب (ووجأ) من باب فتح ويسمى باسمين فيقال المثال المهموز العين والمثال المهموز اللام (و) لا يجيء (في الاجوف الامهموز الفاء والالام نحو آن) من باب نصر (وجاء) من باب ضرب ويقال الاجوف المهموز الفاء والاجوف المهموز اللام (و) لا يجيء (في الناقص الامهموز الفاء والعين نحو أبى ورأى و) لا يجيء (في اللفيف المفروق الامهموز العين نحو وأى) من باب ضرب (و) لا يجيء (في المقرون الامهموز الفاء نحو أوى) من باب ضرب (وتكتب الهمزة في الاول) أي حال كونها في أول الكلمة (على صورة الالف في كل الاحوال) أي سواء كانت مفتوحة (نحو أخ و) مضمومة نحو (أم) أو مكسورة نحو (ابل) وسواء كانت أصلية نحو ابل أو منقلبة نحو أحد أصله وحد وسواء كانت همزة قطع نحو أكرم أو همزة وصل نحو اضرب وانصر (لخفة الالف) فان الالف تشارك الهمزة في المخرج وهو أخف حروف اللين فابدلوا الهمزة ألفا في الخط لتخفيف لان التخفيف كما هو مطلوب في اللفظ مطلوب في الكتابة أيضا فهذه الهمزة وان لم يمكن تخفيفها لفظا لما مر من ان الهمزة لا تخفف في الاول لكن أمكن تخفيفها خطا فخففوها لان ما لا يدرك كله لا يترك كله (وقوة الكاتب عند الابتداء على وضع الحركات) وان كان على الالف فلا يرد ان الالف لا تقبل الحركة فكيف تكتب الهمزة على صورة الالف في الاول الذي هو محل الحركات (و) تكتب الهمزة (في الوسط اذا كانت ساكنة على وفق حركة ما قبلها نحو رأس ولؤم وذئب للمشاكلة) أي لتوافق صورة الهمزة حركة ما قبلها ولتوافق طريق تخفيفها (واذا كانت) الهمزة المتوسطة (متحركة) سواء كان ما قبلها ساكنا أو متحركا (تكتب على وفق حركة نفسها حتى يعلم حركتها نحو) يسأل ويلؤم ويسئم ونحو (سأل ولؤم وسئم) واعلم انه لم يورد أمثلة المتحركة الساكن ما قبلها لامكان الاختلاف فيها فمنهم من يحذفها ان كان تخفيفها بالنقل نحو يسل ويلم ويسم والادغام كيسل ومنهم من يحذف المفتوحة

أو مضموما فانها تكتب فى الاول على صورة الياء وفى الثانى على صورة الواو نحو مئر ونشؤ وجرئ ونموئ جمل كما يكون تخفيفها كذلك لكن المصنف أطلق القول ولم يستثن الصورتين كما استثناهما فى بيان التخفيف والاولى ان يستثنيهما أو يقول تكتب حينئذ على نحو ما تخفف به ليتم البيان (واذا كانت) الهمزة (متحركة) وما قبلها متحركا أيضا وكانت (فى آخر الكلمة تكتب) حينئذ (على وفق حركة ما قبلها) فان كان ما قبلها مفتوحا فتكتب على صورة الالف وان كان مكسورا فعلى صورة الياء وان كان مضموما فعلى صورة الواو (لا) تكتب (على وفق حركة نفسها) مع ان هذا أولى لعلم حركتها (لان الحركة الطرفية) أى الواقعة فى الطرف (عارضة) أى غير ثابتة على وجه واحد لان آخر الكلمة محل التغيير فتتغير بحسب ما يقتضيه العامل (نحو قرأ وطرؤ وفتئ واذا كانت ما قبلها ساكنا لا تكتب) الهمزة (على صورة شئ) أى لم تكتب على صورة حرف من الحروف (لطرو حركتها وعدم حركة ما قبلها) فلم يكن لها وجود فى الكتابة بل فى التلفظ فقط كما هو الاصل فيها على ما مر (نحو خبء ودفء وبرء) فاذا قلت رأيت خبأ ودفأ وبرأ لا يكون الالف فيه صورة الهمزة بل هى ألف الوقف عوضا من التنوين كما فى رأيت زيدا (الباب الرابع فى المثال) قدمه على سائر المعتلات لان حرف العلة فى الكلمة اما ان يكون واحدا أو متعددا فان كان واحدا قدم على ما يكون فيه متعددا لان الواحد قبل المتعدد ثم ما يكون فيه حرف العلة واحدا على ثلاثة أقسام لان حرف العلة اما فاء الكلمة أو عينها أو لامها فان كان فاء قدمت عليهما لان الفاء مقدم عليهما (ويقال المعتل الفاء مثال لان ماضيه مثل الصحيح فى الصحة) أى فى تحمل الحركات (وعدم الاعلال) وعدد الحروف فى الاخبار فيقال وعدو وعدن كما يقال ضرب وضربت وهذا الوجه كما يظهر التسمية يفيد التقديم فافهم (وقيل) يقال المعتل الفاء مثال (لان أمره مثل أمر الاجوف) فى الوزن (نحو عد) من المثال (وزن) من الاجوف (وهو) انما (يجيء من خمسة ابواب) باستقراء كلامهم (ولا يجيء من فعل) بفتح العين (يفعل) بضم العين (الا وجد يجد) أصله يوجد بضم الجيم والمشهور كسرها (وهو لغة بنى عامر حذفت الواو فى يجد) وان لم يقع بين ياء وكسرة كما فى يعد (فى لغتهم لثقل الواو مع ضم ما بعدها) فى الصحاح ويجد بالضم لغة عامرية لا نظير لها فى باب المثال (وقيل) حذفت الواو فى يجد [illegible] فى لغتهم لان (هذه) أى لغة بنى عامر (لغة ضعيفة) لا يعتد به ولا يعول عليه لعدم موافقة لاستعمال الفصحاء (فاتبع) يجد (ليعد فى الحذف)

بعد النقل فقط نحو يسل والاكثر على حذف المفتوحة بعد الالف نحو يسأل ومنهم من يحذفها فى الجميع وأشار بالمثال الى ان هذا الحكم اذا كان حركة ما قبلها فتحة فيعلم منه ان كتابة نحو جؤن ومئر على طريق تخفيفها اذ الاصل ان يكون الكتابة على طرز اللفظ ولو قال على طريق تخفيف الهمزة بدل قوله على وفق حركة نفسها كما قاله غيره لشمل نحو جؤن ومئر الا انه عدل عنه الى ما فى الكتابة ليشمل الساكن ما قبلها وحكم نحو مئر وجؤنة يعلم بطريق آخر كذا ذكروا على انهما كانا مستثنيين فى تخفيف الهمزة من حكم اخواتهما (واذا كانت) الهمزة (متحركة) حال كونها (فى آخر الكلمة تكتب على وفق حركة ما قبلها) اذا كان ما قبلها متحركا (لا على وفق حركة نفسها لان الحركة المتطرفة عارضة) والعارض كالمعدوم فصار كأنها لا حركة لها (نحو قرأ وطرؤ وفتئ) ويعلم من هذا ان الهمزة المتطرفة اذا كانت ساكنة ومتحركا ما قبلها نحو لم يقرأ ولم يردئ فالاولى ان تكتب على وفق حركة ما قبلها (واذا كان ما قبلها) أى ما قبل الهمزة المتطرفة (ساكنا لا تكتب) تلك الهمزة (على صورة شئ) لا على حركة نفسها (لطرو حركتها) ولا على حركة ما قبلها العرض (عدم حركة ما قبلها نحو خبء ودفء وبرء) بل تحذف من الخط وان شكل الهمزة وصورتها الخطية هو شكل احد حروف اللين وأما المكتوبة فى خبء ودفء وبرء فانما هو علامة الهمزة وامارة لها ليعلم ان هنالك همزة فى الخط فتلفظ وأما كتابة نحو البطؤ والوطئ والخبئ بالواو والياء فليس على قانون علم الخط بل من جهل الكاتب بصورة الخط

(الباب الرابع فى المعتل)

قدم ما يكون حرف العلة فيه غير متعدد لكثرة ابحاثه واستعماله ولان الواحد قبل المتعدد وقدم معتل الفاء منه على معتل العين لتقدم الفاء على العين (ويقال المعتل الفاء) باضافة المعتل الى الفاء اضافة لفظية تمثل الحسن الوجه أى الذى اعتل فاؤه (معتل) بدون الاضافة الى الفاء لان حرف العلة لما كان فى أوله كان كأنه هو المعتل لظهور كونه معتلا من أول الامر ولا لا يجب الاطراد فى التسمية (ويقال له مثال أيضا لان ماضيه مثل الصحيح فى الصحة وعدم الاعلال) عطف تفسير الصحة دفعا لتوهم كون المراد منها كون حروفه حروفا صحيحة ليس فيها حرف علة ويلزم كونه مثله فى تحمل الحركات كوعد ووعدوا (وقيل) انما سمى مثالا (لان أمره) أى الحاضر (مثل أمر الاجوف) فى الوزن (نحو عد) من تعد (وزن) من تزن فزن عد بزن تجده موازيا له فى الوزن (وهو) اى المثال (يجيء من خمسة ابواب) من باب ضرب وعلم وفتح وحسن وحسب نحو وعد يعد ووجل يوجل ووهب يهب ووجه يوجه وومق يمق (ولا يجيء) المثال (من فعل يفعل) أى من باب نصر بالاستقراء (الا وجد يجد) كائنا (فى لغة بنى عامر) وفى لغة غيرهم من باب ضرب (فحذفت الواو فى يجد) أصله يوجد (فى) قياس (لغتهم لثقل الواو مع ضم ما بعدها وقيل هذه) أى يجد بالضم (لغة ضعيفة) لخروجها عن القياس واستعمال الفصحاء (فاتبع ليعد فى الحذف) يعنى ان الحذف فى يجد على طريق الاتباع لا على طريق القياس

أى فى حمله على الواو الذى لم يقع بين ياء وكسرة ولما بين انه لا يحذف من الباب الاول بعده ذكر انه يبقى من خمسة ابواب بين أحد منها على انه فى الابواب ستة مشهورة فالمصنف أشار الى تقديم بل ثلاث الخمسة التى هى ما عدا الباب الاول (وحكم الواو والياء اذا وقعتا فى أول الكلمة كحكم الصحيح) فى عدم الاعلال مفتوحتين كانتا أو مضمومتين أو مكسورتين (نحو وعد) بفتح الواو (ووعد) بضمها (ووفر ووقر) بسلامة الواو عن التغيير فى الكل (ويسر) بفتح الياء (ويسر) بضمها بسلامة الياء فيهما (ونظائرها) نحو يمن ويمن ووضع ووضع (لقوة المتكلم عند الابتداء) وقدرته على تلفظ الحرف الثقيل من غير تغيير (وقيل) لا يعل الواو والياء فى الاول لعدم امكان الاعلال فى الاول وذلك لان (الاعلال قد يكون بالسكون أو بالقلب الى حرف علة أو بالحذف) ولا رابع سواها (وثلاثتها) أى كل من هذه الثلاثة (لا يمكن) فى الابتداء فتعين عدم الاعلال فيه (أما) عدم امكان الاعلال (بالسكون فلتعذره) أى لتعذر الابتداء بالساكن (وكذا القلب) أى كما يمتنع الاعلال بالسكون يمتنع الاعلال بالقلب (لان) الحرف (المقلوب به غالبا يكون بحرف العلة وحرف العلة) المقلوب به (لا يكون الا ساكنا) ألفا كان أو واوا أو ياء وان أمكن تحريكها فيلزم الابتداء بالساكن فيمتنع الاعلال بالقلب أيضا والباء فى قوله يكون بحرف العلة زائدة فى المنصوب فتقدير الكلام يكون المقلوب به حرف العلة قال بعض الشارحين ان الحرف المقلوب به لا يكون الا ساكنا ان كان ألفا ولو كان غير الالف أمكن تحريكه ولكن يلزم تحصيل الحاصل وأنت تعلم ان هذا الشرح لا يطابق المتن ولا يطابق الواقع أيضا تدبر قوله (وأما بالحذف) عطف على قوله أما بالسكون أى أما عدم امكان الاعلال بالحذف فى الاول (فلنقصانه) الضمير يرجع الى الكلمة اما باعتبار اللفظ أو باعتبار المذكور (من القدر الصالح) على تقدير الحذف (فى الثلاثى) المجرد وقد مر ان القدر الصالح ان يوجد ثلاثة أحرف حرف يبتدأ به وحرف يوقف عليه وحرف يتوسط بينهما (ولاتباع الثلاثى فى الزوائد) لان الثلاثى أصل والزوائد فرع والفرع تابع للاصل والاضافة اضافة المصدر الى معموله الثانى ويجوز ان يكون مصدرا مجهولا مضافا الى ما يقوم مقام الفاعل والمآل واحد فافهم قوله (ولا يعوض بالتاء) جواب دخل مقدر تقريره انا لا نسلم انه يلزم من حذف حرف العلة من الثلاثى النقصان من القدر الصالح وانما يلزم ذلك اذا لم يعوض المحذوف بحرف وأما اذا عوض فلا وحاصل الجواب انه لو عوض بها لعوض بالتاء اذ هو المشهور فيما بينهم كما فى عدة والتعويض بها غير ممكن لانه لو عوض بها العوض (فى الاول أو الآخر) اذ لا يكون العوض الا فى محل التغيير الذى هو طرفا الكلمة وذا غير جائز لما ذكره بقوله (حتى لا يلتبس بالمستقبل) على تقدير التعويض فى الاول (والمصدر) على تقدير التعويض فى الآخر (فى نفس الحرف) لا فى الصيغة وهذا القدر من الالتباس يمنع جواز التعويض (ومن ثم) أى ومن أجل ان علة عدم التعويض فى الاول لزوم الالتباس (لا يجوز ادخال التاء فى الاول) عوضا عن الواو المحذوفة (فى مثل عدة للالتباس) بالمستقبل مع ان المحذوفة من الاول لان أصل عدة وعد بكسر الواو وسكون العين نقلت كسرة الواو الى ما بعدها ثم حذفت تبعا للامر دالا على اعلاله على اعلال فعلها وهو يعد ثم لزم التاء للعوض وقيل الاصل وعد بكسر الواو فحذفت الواو لما ذكرنا زيدت التاء عوضا عن الواو [illegible]

القياس (وحكم الواو والياء اذا وقعتا فى أول الكلمة كحكم الصحيح) فى الصحة وعدم الاعلال سواء كانتا مفتوحتين أو مضمومتين (نحو وعد ووعد ووفر ووقر) من الوقر وهو ثقل الاذن وهو متعد لا من الوقور بمعنى القعود فى البيت ولا من الوقار وهو الرزانة لانهما لازمان وقوله وقر يدل على انه متعد (ويمن ويمن) ولم يورد من اليائى الا مثالا واحدا تنبيها على قلته (ونظائرها) نحو ومق وومق (ويسر ويسر) فلا تعلان فى أول الكلمة (لقوة المتكلم عند الابتداء) فان الاعلال انما هو للتخفيف وتسهيل التكلم على المتكلم وعند الابتداء يقوى المتكلم على التكلم اذ لم يعرض له فتور وعى فى الكلام بعد فلا يحتاج الى التخفيف والتسهيل (وقيل) انما لا يعلان فى الاول (ان الاعلال) مصدر المجهول أى كون الحرف معلا (قد يكون بالسكون أو بالقلب) أى بانقلابه (الى حرف العلة أو بالحذف) أى بكونه محذوفا (وثلاثتها لا يمكن أما السكون فلتعذره) لاستلزامه الابتداء بالساكن (وكذلك) أى كالسكون (القلب) متعذر (لان المقلوب) به (غالبا) احتراز عن بعض حروف الابدال (يكون بحرف العلة) يعنى الالف والياء زائدتان فى المنصوب للتأكيد والمقام يقتضيه (وحرف العلة) أى الالف (لا يكون الا ساكنا) فيلزم الابتداء بالساكن (واما) انه لا يمكن (الحذف فلنقصانه) أى فلا لزومه نقصانه (من القدر الصالح فى الثلاثى ولاتباع الثلاثى فى الزوائد) منه وان لم يلزم ذلك النقصان فيها المصدر المضاف الى المفعول (ولا يعوض) أى لا يقع التعويض (بالتاء فى الاول و) لا فى (الآخر) مع انه لو عوض فيه لا يلزم ذلك النقصان (حتى لا يلتبس) الماضى (بالمستقبل) بالتعويض فى الاول نحو تعد (والمصدر) بالتعويض فى الآخر نحو عدة (فى نفس الحروف) ان اندفع الالتباس بالحركات (ومن ثمة) أى ومن أجل ان عدم التعويض بالتاء فى الاول لئلا يلتبس بالمضارع (لا يجوز ادخال التاء فى الاول) عوضا عن الواو المحذوفة (فى مثل عدة) بل أدخلت فى الآخر لان أصل عدة وعد بكسر الواو ونقلت حركة الواو الى العين لثقلها عليه مع اعلال فعلها وحذفت الواو ثم زيدت التاء عوضا عنها وقيل أصلها وعدة حذفت الواو ومثل ما ذكرنا ولزم تاء التأنيث كالعوض من المحذوف فان زال احد الوصفين لا تحذف ولذا لم يحذف من نحو الوعد لعدم الكسرة ولا من الوصال لعدم اعتلال فعله نحو يواصل (للالتباس) أى لئلا يلزم الالتباس بالمستقبل (ويجوز) عطف على قوله ولا يجوز أى ويجوز ادخال التاء فى

في التكلان لعدم الالتباس) عطف على قوله لا يجوز فيكون بمجموع المعطوف والمعطوف عليه مرتبا على قوله ومن ثم لحاصل معنى كلامه انه ومن أجل ان علة عدم التعويض في الاول لزوم الالتباس لا يجوز ادخال التاء في الاول في مثل عدة ويجوز في مثل التكلان للزوم الالتباس في الاول وعدم لزومه في الثاني فلا يرد ان يقال لا طائل تحت قولهم للالتباس وهو ظاهر لمن له ذوق سليم والتكلان بوزن السلطان اسم من التوكل وهو اظهار العجز والاعتماد على الغير وأصله وكلان فحذفت الواو وعوضت التاء في أوله لعدم التباسه بالمستقبل من وكل يكل ومن غيره لا في الصيغة ولا في نفس الحروف اذ لا يجيء على هذا الوزن مستقبل أصلا (وعند سيبويه يجوز حذف التاء) التي هي عوض من الواو المحذوفة من الاول في مثل عدة وزنة ويجوز اثباتها أيضا فلا يكون واجب الثبوت (كما في قول الشاعر وأخلفوك عد الامر الذي وعدوا) أصله عدة الامر فحذفت التاء التي هي عوض من الواو (لان التعويض من الامور الجائزة عنده) لا من الامور الواجبة والا لما حذفها الشاعر وأخلف متعد الى مفعولين الاول الكاف والثاني عد وهو مصدر مضاف الى مفعوله وهو الامر يقال أخلفه ما وعده اذا قال شيأ ولا يفعله في المستقبل وقوله وعدوا صلة الذي وضميره محذوف وتقدير الكلام وأخلفوك عدة الامر الذي وعدوه لك (وعند الفراء لا يجوز الحذف) أي لا يجوز حذف التاء في مثل عدة وزنة (لانها عوض من الحذف) أي من الواو المحذوفة والعوض لا يجوز حذفه لانه لم يبق حينئذ شيء يدل على المحذوف ولانه يلزم النقصان من الصدر الصالح (الا في الاضافة) فان الحذف فيها جائز (لان الاضافة) أي المضاف اليه (تقوم مقامها) أي مقام التاء ولذلك حذفها الشاعر في عد الامر (وكذلك حكم الاقامة والاستقامة ونحوهما) كالاجابة والاستجابة يعني كما لا يجوز حذف التاء في عدة الا في الاضافة كذلك لا يجوز حذف التاء في الاقامة والاستقامة ونحوهما الا في الاضافة لان التاء فيهما عوض من الواو كما في عدة لان أصلهما اقوامة واستقوامة فارادوا ان يعلوا المصدر تبعا لان أقام واستقام فنقلوا الفتحة من الواو الى ما قبلها لما انفتح ما قبلها وكانت في الاصل متحركة وابدلت الفا فاجتمع الالفان أولاهما منقلبة عن واو وهي عين المصدر وثانيتهما زائدة وهي الف افعالة فحذفت الالف الاولى التي هي العين وبقيت فيثقل الالف الزائدة فعوضت التاء كالعوض من الواو كما في العدة وقيل المحذوف الالف الزائدة (ومن ثم) أي ومن أجل ان حكمهما كحكم العدة في عدم جواز حذف التاء بغير الاضافة وجوازه بالاضافة (حذفت) التاء التي هي عوض من الواو (في قوله تعالى واقام الصلاة وايتاء الزكاة) لان اقام مصدر مضاف الى الصلاة (وتقول في الحاق الضمائر الماضي من المثال وعد وعدا وعدوا الخ) أي وعدت وعدتا وعدن وعدت وعدتما وعدتم وعدت وعدتما وعدتن وعدت وعدنا بسلامة لام الفعل كالصحيح (ويجوز في وعدت) بالحركات الثلاث في التاء (ادغام الدال في التاء لقرب مخرجهما) بعد قلب الدال تاء كما قالوا أخذت وأحدت بابدال الذال تاء وادغامها فيها وهو الاكثر كذا في الصحاح ويحتمل ان يكون المراد بالعكس أي قلب التاء دالا وادغام الدال في الدال كما هو مذهب بعض العرب قال بعض المحققين ومن العرب من يقلب تاء المتكلم والمخاطب التي هي ضمير الفاعل في فعلت وفعلت دالا اذا كان ما قبلها أحد حروف ثلاثة الطاء المهملة والزاي المعجمة والدال المهملة ثم أدغموا الاولى في الثانية وانما فعلوا ذلك تشبيها لهذه التاء بتاء الافتعال من حيث اتصلت بما قبلها وما قبلها ساكن كما أسكنت الفاء في افتعل ولم يمكن فصلها من الفعل فصارت كأنها تواحد فاشبهت تاء الافتعال فقالوا في حبطت حبط وفي فزت فزد وفي وعدت وعد بقلب التاء دالا كما قلبوها في ادان وادغام الدال الاولى الاصلية في الدال الثانية المنقلبة من التاء ثم قال ذلك البعض ان هذا القلب والادغام شاذ رديء وأسد فقال قال سيبويه أعرب اللغتين وأجودهما ان لا تقلب تاء لانها علامة اضمار وانما تجيء لمعنى وليست تلزم الفعل ألا ترى انك اذا أضمرت غائبا قلت

الاول (في التكلان) مصدر من الوكل وهو تفويض الامر الى الغير أصله الوكلان (لعدم الالتباس) بالمستقبل لان المستقبل لا يجيء على صورة التكلان (وعند سيبويه يجوز حذف التاء) التي هي عوض من الواو في العدة مطلقا (كما في قول الشاعر * وأخلفوك عد الامر الذي وعدوا *) بحذف التاء من عد الامر اذ أصله عدة الامر يقول أنت الذي اخلفوك ما وعدوا (لان التعويض من الامور الجائزة عنده) لا من الامور الواجبة فلا يلزم من حذف العوض محذور (وعند الفراء لا يجوز الحذف) أي حذف التاء في حال من الاحوال (لانها عوض من المحذوف) وهو الواو في العدة فلو حذف العوض لم يبق ما يدل على المحذوف فيلزم الاجحاف (الا في) حال (الاضافة) فانه يجوز فيها (لان الاضافة تقوم) بسبب استلزامها المضاف اليه (مقامها) أي مقام التاء فيجوز حذفها وحاصل هذا الاستثناء جواب عن استدلال سيبويه بقول الشاعر على جواز الحذف مطلقا وبيانه ان حذف التاء في الشعر انما هو في حال الاضافة ودعواه مطلق فلم يثبت به فلم يتم التقريب (وكذلك) أي مثل حكم العدة (حكم الاقامة) أصلها اقوام نقلت حركة الواو الى ما قبلها وقلبت الفا وحذفت احدى الالفين على اختلاف المذهبين لالتقاء الساكنين وعوضت عنها التاء في الآخر كما في العدة (و) كذلك حكم (الاستقامة ونحوهما) كالاجابة والاستجابة (ومن ثمة) أي ومن أجل ان حكمها حكم العدة (حذفت التاء في قوله تعالى واقام الصلاة) أصله اقامة الصلاة للاضافة كما حذفت في عد الامر (وتقول في الحاق الضمائر وعد وعدا وعدوا الى آخره ويجوز) أي يجب (في وعدت ادغام الدال في التاء لقرب مخرجهما) فكأنهما من جنس واحد

فعل ولم يكن فيه تاء والتاء فى افتعل ليست كذلك ولكنها دخلت بزيادة لا تفارقه وتاء الاضمار بمنزلة المنفصل (المستقبل) من وعد بعد الحاق الضمائر (يعد الخ) أى يعدان يعدون تعد تعدان يعدن تعد تعدان تعدون تعدين تعدان تعدن أعد نعد (وأصل يعد يوعد فحذفت الواو) التى وقعت بين ياء مفتوحة وعين مكسورة (لانه) أى الشان (يلزم الخروج من الكسرة التقديرية) التى هى الياء الى (الضمة التقديرية) التى هى الواو (ومن) ثم (الضمة التقديرية الى الكسرة الحقيقية) وهى كسرة العين (ومثل هذا ثقيل) على اللسان وهو ظاهر ولا يمكن ازالة هذا الثقل بحذف الياء لانها علامة ولا باسكانه لتعذر الابتداء بالساكن ولا بحذف كسرة العين لئلا يلزم التقاء الساكنين ولو حرك بحركة غير الكسرة يلزم تغيير البناء وقيل انما حذفت الواو لان الياء تقارب الكسرة فوقع الفاء فاصلة بين قريبين وكل ذلك فى بناء المعلوم من وعد يعد ولو بنى منه المجهول لزالت الكسرة فلم يحذف الواو فيقال يوعد باثبات الواو وفتح العين (ومن ثم) أى ومن أجل ان مثل هذا الانتقال ثقيل (لا يجىء لغة على وزن فعل) بكسر الفاء وضم العين (وفعل) بضم الفاء وكسر العين (الاحبك) على الوزن الاول وهو اسم قبيلة وقيل اسم لكل شئ فيه تكسر كالرملة اذا مرت بها الريح وقد أجيب بانه من تداخل اللغتين لانه يقال حبك بضم الحاء والباء جميعا كعنق ويقال حبك بكسرهما أيضا كابل والمتكلم بحبك بكسر الحاء وضم الباء كأنه قصد الحبك بكسرهما أولا فلما تلفظ بالحاء مكسورة تغفل عن ذلك وقصد اللغة الاخرى وهى الحبك بضمتين الا ان هذا التداخل ليس بشائع لانه فى كلمة واحدة (ودئل) على الوزن الثانى وهو دويبة يشبه ابن العرس وقيل هو اسم قبيلة لابى الاسود الدؤلى فيكون من قبيل الاعلام والاعلام لا يعول عليها فى الابنية لجواز ان تكون منقولة من الفعل كشمر اذا سمى به قيل وأيضا يجوز ان يكون منقولا على تقدير كونها اسم الدويبة (وحذفت الواو (فى تعد) ونعد وأعد وفى صيغة أمر وهى عد (أيضا) أى كما حذف فى يعد وان لم تتحقق علة الحذف فيها وهى وقوع الواو بين ياء وكسرة (للمشاكلة) أى لئلا يختلف المضارع فى البناء لانهم لو قالوا أنا أوعد وهو يعد لاختلف المضارع بكونه مرة بواو وأخرى بلا واو فحمل ما لا علة فيه على ما فيه علة ليكون الامثلة متشاكلة غير مختلفة كما حذفوا الهمزة من يكرم حملا على أكرم للمشاكلة كقوله (وحذف فى مثل يضع) جواب دخل مقدر وهو ان أصل يضع يوضع بفتح الضاد فوقع الواو بين ياء وفتحة فلم يوجد علة الحذف فيه ولم يحمل على ما فيه علة أيضا مع انه حذف وحاصل الجواب ان الواو حذف فى مثل يضع ويسع ويقع ويهب وغيرها مما عينه ولامه حرف حلق وان كان عين الفعل مفتوحا (لان أصله يوضع) بكسر الضاد (فحذفت الواو) لوجود علة الحذف وهو وقوعه بين ياء وكسرة (ثم جعل يضع فتحا الى حرف الحلق) يعنى جعل الضاد بعد حذف الواو مفتوحة لان حرف الحلق ثقيل والكسرة أيضا ثقيلة والثقيل على الثقيل وعلى ما يقاربه ثقيل لكن بعد هذا التخفيف لم يعيدوا الواو المحذوفة لان الفتح عوض عن حرف الحلق والاصل انما هو الكسر فاعتبر الاصل والغوا الفتحة لعارضيته وانما لم يحذف الواو من يوجل لان فتحته أصلية لا عارضة وقوله (ولا تحذف فى يوعد لان أصله يؤوعد) جواب دخل مقدر أيضا تقديره ان الواو فى يوعد من أوعد وقع بين ياء وكسرة كما فى يعد فوجد فيه علة الحذف أيضا بل هو أثقل من يعد لان ياءه مضمومة وياء يعد مفتوحة ومع هذا لم يحذف الواو وتحقيق الجواب انما لم يحذف الواو فى يوعد لان أصله يؤوعد لان المضارع هو الماضى مع زيادة حرف المضارعة فلما كان الماضى أوعد كان مضارعه يؤوعد فوقع الواو بين همزة مضمومة وكسرة لا بين ياء وكسرة ثم لما حذفوا الهمزة لم [illegible] الفعل [illegible]

فيثقل فيجب الادغام (المستقبل يعد الى آخره أصله يوعد) بدليل ان حروف ماضيه هى حروف مضارعه والفاء فى الماضى واو فوجب ان تقدر الواو فى المضارع بعد حرف المضارعة فوجب ان يكون الاصل يوعد (فحذفت الواو لانه يلزم الخروج من الكسرة التقديرية) أعنى الياء (الى الضمة التقديرية) أعنى الواو (ومن الضمة التقديرية الى الكسرة الحقيقية) التى هى كسرة العين (ومثل هذا الخروج (ثقيل) وليس كذلك يوعد لسهولة النطق به لانضمام ما قبلها فلذلك ثبتت فى احداهما وسقطت فى الاخرى وهذا الثقل وان لزم من اجتماع هذه الامور الثلاثة الا انه لما لم يمكن حذف غير الواو تعين الواو للحذف وان لزم منه أيضا توالى الكسرات الا انه أهون من فساد حذف الآخرين (ومن ثمة) أى ومن أجل ثقل هذا الخروج (لا يجىء لغة (على وزن فعل) بكسر الفاء وضم العين اذ فيه الخروج من الكسرة الى الضمة (وفعل) بالعكس اذ فيه الخروج من الضمة الى الكسرة ولهذا أجعلوا هذه الصيغة فى الفعل المبنى للمفعول كما مر (الاحبك) بكسر الفاء وضم العين (ودئل) على العكس فلما استثقل أحدهما وحده فكيف اذا اجتمعا (وحذفت الواو) فى تعد واخواتها (أيضا) أى كما فى يعد وان لم توجد العلة المذكورة (فى يعد) فيهن (للمشاكلة) وطرد الباب (وحذفت) الواو (فى) مثل (يضع) ويقع ويدع ويسع (لان أصله يوضع) بكسر العين وكذا أصل اخواته (فحذفت الواو) للعلة المذكورة فى يعد (ثم جعل يضع) بفتح العين (نظرا الى حرف الحلق) فان حرف الحلق ثقيل فتكون فتحة العين مقاومة لثقله الا انه يرد عليه انه لم تعد الواو بعد زوال المانع أعنى كسرة ما بعدها ويشكل أيضا بمثل يسع فان ماضيه وسع مكسور العين فلم حكم بانه فى الاصل يفعل بكسر العين وهو شاذ والجواب انه وقعت هذه الافعال محذوفة الواو ومفتوحة العين فذكروا ذلك التأويل لئلا يلزم منه عدم قاعدتهم والطعن لهم بذلك وكذا جميع العلل المذكورة فى هذا الفن انما هى مناسبات تذكر بعد الوقوع والاصل هو المسموع فاحفظ هذا فانه ينفعك فى مواضع كثيرة (ولا تحذف) الواو (فى يوعد لان أصله يؤوعد)

بخلاف نحو يعد فانه لم يحذف منه شئ سوى الواو فجاز ذلك كذا حققه ابن الحاجب (و) يجيء (الامر) الحاضر منه بعد (عد) عدا عدوا عدي عدا عدن (و) اسم (الفاعل) منه (واعد) واعدان واعدون واعدة واعدتان واعدات واواعد أصله وواعد الواو الاولى فاء الفعل والثانية منقلبة من ألف اسم الفاعل لاجتماع الساكنين بالف التكسير ولم يحذف أحدهما للالتباس ثم أبدلت الواو الاولى همزة لتحركها في أول الكلمة (و) اسم (المفعول موعود) موعودان موعودون موعودة موعودتان موعودات ومواعد (و) اسم (الموضع موعد) بكسر العين (و) اسم (الآلة ميعد) أصله موعد بكسر الميم وسكون الواو وفتح العين (فقلبت الواو ياء لكسرة ما قبلها) كما في ميزان أصله موزان (وهم) أي والحال ان الصرفيين (يقلبونها ياء مع الحاجز) أي المانع الغير القوي وهو الحرف الساكن كالنون (في نحو قنية) أصله قنوة فقلبوا الواو ياء نظرا الى كسرة القاف قوله (و بغير الحاجز) متعلق بقوله (يكونون) والمعنى وهم يكونون بغير الحاجز (أقلب) أي يرون القلب بغير الحاجز أولى من القلب بالحاجز هذا الذي ذكره المصنف من أحكام المثال الواوي * وأما اليائي فلم يحذف منه الياء وان وقعت بين ياء وكسرة نحو يسر ييسر وينع يينع لان الياء أخف من الواو بدليل انهم قلبوا الواو ياء في نحو ميزان وسيد كذا قيل ولعل المصنف لم يذكره لعدم اعتلاله

(الباب الخامس في الاجوف)

وجه تقديمه على الناقص واللفيف ظاهر مما ذكرناه في المثال والمراد من الاجوف ما يكون عينه حرف علة (و يقال له) أي ويسمى الاجوف (أجوف لخلو جوفه) أي وسطه (عن الحرف الصحيح) فكأنه ليس في وسطه حرف (و يقال له ذو الثلاثة) أيضا (لصيرورته على ثلاثة أحرف في المتكلم) أي لصيرورته عند الاخبار من نفسه على ثلاثة أحرف اذا كان ثلاثيا (نحو قلت) و بعت وأما الرباعي والمزيدات فمحمول على الثلاثي وهذا القدر كاف في الصرفيين التسمية وتخصيص المتكلم بالذكر مع ان المخاطب على ثلاثة أحرف أيضا لظهور التلفظ به فان قلت التاء ليست من حروف الماضي بل هو فاعل فبقي الماضي على حرفين فلم يصر على ثلاثة أحرف قلت انهم عدوا الضمير المرفوع البارز المتصل جزءا من الفعل لشدة اتصاله بالفعل ويجرون عليه أحكام الجزء كما مر تحقيقه في الباب الاول فان قلت سلمنا انه جزء لكن لا نسلم انه حرف لانه ضمير والضمير اسم فلم يصدق انه على ثلاثة أحرف قلت يطلق لغة انه حرف وان لم يصح اطلاقه اصطلاحا (وهو) أي الاجوف (يجيء من ثلاثة أبواب) وهي الابواب التي سميت دعائم الابواب وقد مر انه ما يختلف حركة عين ماضيه وحركة مضارعه وهي الباب الاول والثاني والرابع (نحو قال يقول وباع يبيع وخاف يخاف) وسيجيء أصله واعلاله في الفصل الثاني ولم يجئ من غير هذه الابواب الثلاثة الا من باب حسن كلامه الا نادرا نحو طال يطول من الباب الخامس (قال بعض

فلم توجد العلة الموجبة للحذف فلما كانت الهمزة المقدرة مانعة من سقوط الواو مع انها لم تكن مانعة عن قلب الواو ياء في يوسر لانه على تقدير سقوط الواو يبقى الثقل بالخروج من الضمة الى الكسرة فلم يترك الاصل ولان الواو تقوت بضمة ما قبلها فقويت على الثبات (والامر عد الى آخره) وانما لم يذكر حذف الواو في الامر لانه فرع المضارع فيعلم حكمه من حكمه أو لانه مأخوذ من تعد بلا واو (الفاعل واعد) بسلامة الواو (المفعول موعود) بسلامتها (والموضع موعد) بسلامة الواو على وزن مفعل بفتح الميم وكسر العين (والآلة ميعد) أصله موعد على وزن مفعل بكسر الميم وفتح العين (فقلبت الواو ياء) لسكونها و (لكسرة ما قبلها وهم) أي الصرفيون (يقلبونها) أي الواو (ياء مع الحاجز) أي المانع (في نحو قنية) أصله قنوة مصدر من باب نصر بمعنى الحفظ وذلك الحاجز فيها هو النون الساكنة (وبغير الحاجز) في موعد (يكونون) أي الصرفيون (أقلب) منهم مع الحاجز أي بالطريق الاولى فاعلم ان ابن الحاجب اعتبر الحرف الساكن حاجزا حيث حكم بان قلبوا او قنوة ياء شاذ لعدم كسرة ما قبلها ويعضده عدم كتابة همزة نحب بالالف وبره بالواو ودفء بالياء ونقل السيد ركن الدين عن ابن القطاع ان ياء قنية أصلية لانها من قنيت لا من قنوت فان مصدر قنوت قنوة فعلى هذين القولين لا استشهاد في قنية الا ان الظاهر من كلام الزمخشري انما كان ياء قنية منقلبة من الواو وان هذا القلب على القياس تبعه المصنف في ذلك ولعل ما ذهب اليه الزمخشري والمصنف أظهر اذ يرد على ابن الحاجب جواز الامالة في شملال وعدم جوازها في عنبا ويرد على المنقول عن ابن القطاع ان مجيء قنيت قنية لا يمنع من استعمال قنوت قنية بالقلب أيضا

(الباب الخامس في الاجوف)

أي معتل العين قدمه على الناقص لتقدم العين على اللام ولانه يصير في الاخبار على ثلاثة أحرف والناقص يصير فيه على أربعة أحرف والثلاثة متقدمة على الاربعة ولان بعض الاجوف لا يعتل بخلاف الناقص (ويقال له) أي المسمى بالاسم الاجوف (الاجوف لخلو جوفه) أي ما هو كالجوف له (من الحرف الصحيح) أو لوقوع حرف العلة في جوفه (و يقال له ذو الثلاثة لصيرورته على ثلاثة أحرف في المتكلم) الثلاثي المجرد ويسمى غيره بذي الثلاثة تبعا له ولما كان المتكلم مقدما على غيره كما مر اعتبره في صيرورته على ثلاثة أحرف وان كان المخاطب أيضا كذلك (نحو قلت) فانه وان كان جملة الا ان الصرفيين يسمونه الفعل الماضي للمتكلم لشدة اتصال الضمير المرفوع بالفعل خصوصا المتكلم كأنه حرف من حروفه (وهو) أي الاجوف (يجيء من ثلاثة أبواب) بالاستقراء من باب نصر (نحو قال يقول) و من باب ضرب نحو (باع يبيع) و من باب علم نحو (خاف يخاف) وأما باب حسن فلم يجئ منه الا طال يطول ولذلك لم يعتبره (قال بعض

الصرفيين أصلا) الاصل القانون وهو أمر كلي ينطبق على جميع جزئياته كقول النحاة الفاعل مرفوع فقوله (شاملا) صفة كاشفة (في باب الاعلال) أي الاعلال لحرف العلة سواء وقع عين الكلمة أو لامها (يخرج) أي يحصل (جميع المسائل منه) أي من ذلك الاصل الشامل اجمالا يعني ان من علم هذا الاصل قدر على ان يعل أي كلمة عرضت عليه مقدرة تامة فكان كأنه قد حصل له جميع المسائل الاعلالية بالفعل (وهو) أي ذلك الاصل (قولهم ان الاعلال في حروف العلة) اذا كان (في غير الفاء يتصور فيه ستة عشر وجها) عقلا وذلك (لانه) أي الشان (يتصور في حروف العلة أربعة أوجه الحركات الثلاث والسكون و) يتصور (فيما قبلها أيضا) أي كما يتصور في حروف العلة (كذلك) أربعة أوجه الحركات الثلاث والسكون (فاضرب الاربعة) الكائنة فيما قبلها (في الاربعة) الكائنة فيها (حتى يحصل لك ستة عشر وجها ثم اترك) اعلال الحروف (الساكنة التي فوقها) أي قبلها حرف (ساكن لتعذر اجتماع الساكنين فبقي لك) بعد اسقاط واحد من ستة عشر (خمسة عشر وجها الاربعة) منها يتصور في حرف العلة (اذا كان ما قبلها مفتوحا) وهي اما ساكنة أو مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة (نحو قول وبيع وخوف وطول) قوله (ولا يعل الاولى) شروع في بيان كيفية اعلال كل واحد من الوجوه الخمسة عشر وجودا وعدما والمراد من الاولى حرف العلة التي وقعت عين الكلمة ساكنة مفتوحا ما قبلها نحو قول وبيع مصدرين وانما لم يعل حينئذ (لان حرف العلة اذا أسكنت جعلت من جنس حركة ما قبلها للين عريكة الساكن) أي طبيعته (واستدعاء) حركة (ما قبلها) جعلها من جنس نفسها للتوافق (نحو ميزان أصله موزان) بكسر الميم وسكون الواو فجعلت الواو من جنس كسرة الميم وهو الياء للتوافق فصار ميزان (ويوسر أصله ييسر) بضم الياء الاولى وسكون الثانية فجعلت الثانية من جنس ضمة الاولى وهو الواو فصار يوسر قوله (الا اذا انفتح ما قبلها) استثناء من قوله جعلت من جنس حركة ما قبلها وانما لم تجعل حروف العلة حينئذ من جنس الفتحة وهو الالف (لخفة الفتحة والسكون) اذ منشأ القلب الثقل وهو انما يتحقق بشرطين أحدهما كونها متحركة وثانيهما كون ما قبلها مفتوحا ولما انتفى الشرط الاول لم يتم الثقل فلم يقلبوها ألفا لعدم موجبه الا من اجتزأ بأحد الشرطين فانه يقلبها ألفا ويقول في مثل غيب وبيت وبيع وقول غاب وبات وباع وقال والى هذا أشار بقوله (وعند بعضهم يجوز القلب نحو قال) مصدرا ذكر الواحدي في الوسيط في تفسير قوله تعالى ان هذان لساحران انه قال ابن عباس رضي الله تعالى عنهما انه لغة الحرث بن كعب في قال مصدرا أجمع النحويون بأن هذه لغة حارثية وذلك ان بلحرث بن كعب وخثعم وزبيد وقبائل من اليمن يجعلون ألف الاثنين في الرفع والنصب والخفض على لفظ واحد يقولون أتاني الزيدان ورأيت الزيدان

الصرفيين أصلا) ضابطا (شاملا) وقوله (في باب الاعلال) اما متعلق بقوله شاملا فيكون في قوة قولنا شاملا لانواع الاعلال واما متعلق بقوله قال فيكون التقدير قال بعض الصرفيين في حق باب الاعلال أصلا متناولا لجميع أنواع الاعلال فحذف صلة الشمول لدلالة صلة قال عليها واما صفة بعد صفة لاصلا (يخرج) أي يحصل (جميع المسائل) والاحكام المتعلقة بالاعلال (منه) أي من ذلك الاصل (وهو) أي ذلك الاصل (قولهم ان الاعلال في حروف العلة) حال كونه (في غير الفاء) الذي وقع في الابتداء فانه ليس قبله شئ حتى يدخل في ستة عشر وجها وأما الفاء الذي لم يقع في الابتداء فهو داخل فيها نحو موسى وميزان (يتصور فيه ستة عشر وجها لانه) أي الشان (يتصور في حروف العلة) التي هي غير الفاء الابتدائي (أربعة أوجه الحركات الثلاث والسكون و) يتصور (فيما قبلها أيضا) أي كما يتصور في حروف العلة (كذلك) أي مثل ما يتصور في حروف العلة من الحركات والسكون (فاضرب الاربعة) الاولى التي هي أحوال حروف العلة من الحركات الثلاث والسكون (في الاربعة) الثانية التي هي أحوال ما قبل حروف العلة من الحركات الثلاث والسكون (حتى يحصل لك ستة عشر وجها) ثم اترك حروف العلة (الساكنة التي فوقها) أي ما قبلها فكان ما قبل الحروف فوقها (ساكن لتعذر اجتماع الساكنين فبقي لك خمسة عشر) وجها (الاربعة منها) حاصلة (اذا كان ما قبلها) أي ما قبل حرف العلة (مفتوحا) وحرف العلة مع أحد الاحوال الاربعة (نحو قول) مصدر (وبيع وخوف وطول ولا تعل) الصورة (الاولى) وهي ما كان حرف العلة فيه ساكنا وما قبله مفتوحا نحو قول (لان حروف العلة اذا سكنت) أي وجدت على صفة السكون (جعلت من جنس حركة ما قبلها) أي في جميع الاوقات (للين عريكة الساكن واستدعاء ما قبلها) أعني الحركة فان الحركة بعد الحرف لما ذكر في علم الكلام ولان الابتداء بالساكن اذا كان مصوتا أعني حرف المد ممتنع بالاتفاق وأما الابتداء بالساكن الصامت أعني غير حرف المد فقد جوزه قوم ولا شك ان الحركات أبعاض المصوتات لما ذكر في ذلك العلم فكما لا يمكن الابتداء بالمصوت لا يمكن الابتداء ببعضه ويمكن الابتداء بالصامت الساكن فيجوز أن يتقدم الصامت الساكن على الحركة ولا يجوز أن تقدم الحركة على الحرف والا يلزم الابتداء بالساكن الممتنع اتفاقا (نحو ميزان أصله موزان) قلبت الواو ياء (ويوسر أصله ييسر) قلبت الياء واوا (الا اذا انفتح ما قبلها) أي الا وقت انفتاح ما قبلها فانه لا تجعل من جنس حركة ما قبلها (لخفة الفتحة والسكون) يعني ان القلب انما هو للتخفيف واذا كان حرف العلة ساكنا وما قبله مفتوحا فالخفة حاصلة فلا يحتاج الى القلب (وعند بعضهم يجوز القلب نحو قال) نظرا الى العلة المقتضية وقصدا الى زيادة التخفيف وقد جاءت [illegible]

ومررت بالزيدان وذلك انهم يقلبون كل ياء ساكنة انفتح ماقبلها ألفا فالزموا التثنية أيضا هذه العلة الى هنا كلامه وأما قول الشاعر
ثبت اليك فتقبل تابتى * وصمت ربى فتقبل صامتى أى توبتى وصومى فشاذ عند الاولين وكذا يأجل أصله ييجل قوله (ويعل نحو اغزيت
أصله اغزوت بواو ساكن تبعا ليغزى) جواب دخل مقدر تقديره ان قولكم حروف العلة لا تعل اذا كانت ساكنة وما قبلها مفتوح منقوض
باغزيت فان الواو فيه ساكنة وما قبلها مفتوح مع انه يعل بالقلب وتحقيق الجواب ان الواو لما أعل فى مضارعه الذى هو يغزى بضم الياء وكسر
الزاى بقلبها ياء لانكسار ما قبلها أعل فى ماضيه بقلبها ياء أيضا حملا على المضارع أى حملوا ما لا علة فيه على ما فيه علة وكذلك استغزيت
وتغزيت قال سيبويه سئل الخليل عن قولهم أغزيت واستغزيت فقال انما قلبت الواو فى هذه الافعال الماضية لاجل انكسار ما قبلها فى
المضارع فى قولك يغزى بضم الياء وكسر الزاى ويستغزى فحملوا الماضى على مضارعه وأعلوه كما أعلوا مضارعه ليكون العمل من باب واحد
لا يقال ان الماضى سابق والمضارع لاحق واتباع السابق على اللاحق فى الاعلال محال لانا نقول انا لا نسلم ان اتباع السابق على اللاحق فى
الاعلال محال لانهم اعلوا المصدر تبعا للفعل كما فى عدة وقيام مع ان المصدر سابق على الفعل كما مر وليس اتباع الماضى على المضارع قياسا
مطردا حتى يلزم اعلال وعد تبعا ليعد بل (١١٤) هو مسموع مقصور وقيل انما يعل نحو اغزيت لانه لما زادوا على ثلاثة أحرف ثقل والياء
ضعيف ولم يمنع مانع عن قلبها
ياء فكان قلب الواو ياء
أحسن ولذلك قالوا فى
الثلاثى غزوت باثبات
الواو وفى الرباعى اغزيت
بقلبها ياء قوله (ويعل نحو
كينونة) عطف على قوله
ويعل نحو اغزيت فيكون
جوابا لسؤال مقدر مقرر
يعنى يعل نحو كينونة (من
الكون) بقلب واوه ياء
(مع سكون الواو) فيه
(وانفتاح ما قبلها) وهو
الكاف (لان أصله
كيونونة) بفتح الواو على
وزن فيعلولة (عند الخليل)
فلم يكن مما نحن فيه بل يعل
لوجود علة الاعلال فيه
لانه اجتمعت الواو والياء
وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء (فادغمت) الياء الاولى فى الياء المنقلبة من الواو التى هى عين الكلمة فصار بالضم
كينونة بتشديد الياء وفتحها (كما) قلبت الواو ياء وأدغمت الياء (فى) نحو (ميت أصله ميوت) بتقديم الياء الزائدة على الواو التى هى عين الكلمة
(ثم خففت) كينونة بحذف الياء الثانية المنقلبة عن الواو (فصارت كينونة كما خففت) الياء المنقلبة بحذفها (فى ميت) وهذا التخفيف فيهما
بطريق الجواز لكنه أحسن فى كينونة ذكر ابن الحاجب ويخفف نحو كينونة وقيلولة بحذف العين كما يخفف ميت وسيد الا أن الحذف فى
كينونة وقيلولة أكثر منه فى باب سيد وميت لطوله بالزيادة وتاء التأنيث فكان التخفيف فيه أحسن اه والميت صفة مشبهة تقول مات يموت
ويمات أيضا فهو ميت وميت يستوى فيه المذكر والمؤنث قال الله تعالى لنحيى به بلدة ميتا ولم يقل ميتة قال الفراء يقال لمن لم يمت انه مائت عن قليل
وميت ولا يقولون لمن مات هذا مائت كذا فى الصحاح (وقيل أصلها كونونة بضم الكاف ثم فتحت) الكاف لانه لو لم يفتح يلزم ضم هذا الوزن
فى اليائى أيضا لاختلاف حركة فاء الواوى منه ويلزم قلب الياء واوا فى اليائى لضمة ما قبلها وهو ثقيل مع انه فى البناء الطويل
فخففت اعلاه فى الواوى (حتى لا يصير الياء واوا فى) اليائى (نحو صيرورة) مصدر من صار الشئ يصير (وقيلولة) مصدر قال يقيل من باب باع
وهو النوم فى الظهيرة (والغيبوبة) مصدر غاب يغيب من باب باع تقول [illegible] غيابا وغيبة وغيوبا وغيبوبة [illegible]

تابتى * وصمت ربى فتقبل صامتى أى توبتى وصومتى ذكر الواحدى فى تفسير قوله تعالى ان هذان لساحران
قال ابن عباس رضى الله عنهما هى لغة الحرث وهى قبيلة من اليمن (ويعل نحو اغزيت أصله) أى الياء
واو ساكن اذ أصل اغزيت (اغزوت بواو ساكن) قلبت الواو ياء وان كانت ساكنة وما قبلها مفتوحا
(تبعا ليغزى) كما يجيء ان شاء الله تعالى وطرد الباب لا يقتضى أصالة المتبوع وفرعية التابع كما مر فى أول
الكتاب (ويعل نحو كينونة) اذ أصله كونونة بالواو لانه مأخوذ (من الكون) مصدر كان يكون (مع
سكون الواو وانفتاح ماقبلها) وأنتم قلتم اذا كان كذلك لا يعل (لان أصله) أى أصل لفظ كينونة (كيونونة
عند الخليل) على وزن فيعلولة اجتمعت الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون وقلبت الواو ياء (فأدغمت)
الياء فى الياء فصار كينونة (كما أدغمت) (فى ميت أصله ميوت) على وزن فيعل قلبت الواو ياء على ما مر ثم
أدغمت الياء فى الياء فصار ميت (ثم خففت) الياء الثانية المتحركة التى هى عين الفعل لانها تغيرت بالقلب
من الواو وأغناهم هذا التغيير عن التغيير الثانى بالحذف لان التغيير يؤنسهم بالتغيير (فصارت كينونة كما
خففت) تلك الياء (فى ميت) الا انهم التزموا هذا التخفيف فى كينونة لكثرة حروف الكلمة مع التأنيث ولم
يلتزموا فى ميت لعدم هذه العلة فيه والحاصل ان كينونة متغير عن أصله بلا خلاف اذ ليس فى كلامهم فعلولة
الا نادرا كصعفوقة فقال البصريون منهم الخليل انه متغير عن كيونونة بحذف العين بدليل عوده اليه فى قوله
حتى يعود الاصل كينونة ووجوده فى حيقورة وهى كل شئ لا يدوم على حالة واحدة ويضمحل كالسحاب
قال الشاعر * كل أنثى وان بدا لك منها * آية الحب حبها حيقور (وقيل) أى قال الكوفيون
(أصله) أى أصل كينونة (كونونة بضم الكاف) على وزن سرحوبة وهى الطبيعة (ثم فتح) الكاف أى
غيرت بابدال الضمة فتحة ثم ابدال الواو ياء كما عند البصريين (حتى لا تصير الياء واوا فى نحو الصيرورة)
مصدر صار يصير (والغيبوبة) مصدر غاب يغيب (والقيلولة) مصدر قال يقول اذ لو بقى على صيرورة مثلا

(ثم جعلت الواو ياء) أى قلبت بعد فتح الكاف فى كونونة وان لم يوجد ديمعلة القلب (تبعا لليائيات لكثرتها) أى اليائيات لندرة الواويات و أن جعل الثقيل خفيفا أولى من عكسه (ومن ثم) أى ومن أجل أن اليائيات كثير من الواويات (قيل لا يجىء من الواويات) مصدر على هذا الوزن (غير الكينونة والديمومة) مصدر من دام الشىء تقول دام يدوم ويدام دوما ودواما وديمومة (والسيدودة) مصدر من ساد قومه يقال ساد يسود سيادة وسيدودة وسوددا بضم السين وسودة (والهيعوعة) مصدر من هاع يقال هاع يهوع هواعا بضم الهاء وهيعوعة أى قاء (قال ابن الجنى) فى بيان كيفية اعلال (الثلاثة الاخيرة) وهى بيع وخوف وطول (تسكن حروف العلة) أولا (فيها) أى فى هذه الثلاثة (للخفة) أى التخفيف (ثم تقلب ألفا لاستدعاء الفتحة) أى لاستدعاء فتحة ماقبلها واقتضاء ذلك الحرف لها (ولين عريكة الساكن) فان قلت لو أسكن حروف العلة أولا يحصل التخفيف على ماذكرتم فلم يحتج الى القلب والا لوجب القلب فى مثل قول مصدرا وليس كذلك قلت انما قلبوها ألفا بعد الاسكان لانهم لو اقتصروا على الاسكان لالتبس المتحرك فى الاصل بالساكن فيه ألا يرى انهم لو أعلوا نحو بوب بالتحريك باسكان الواو فقط لم يعلم أن الواو فى الاصل متحرك ثم طرأ عليه الاعلال أم ساكن مثل فلس كيوم فاعلوها بالابدال بعد الاسكان تنبيها على انها متحركة فى الاصل مع أن الالف أخف من الواو والياء الساكنتين كذا حققه ابن الحاجب ثم ان هذا الاعلال فى هذه الثلاثة مشروط بشروط سبعة ذكرها المصنف الاول ماذكره بقوله (اذا كن) أى حروف العلة (فى فعل) مطلقا اما فى الفعل الثلاثى المجرد فيعل على الوجه المذكور اصالة لوجود الشرائط كلها نحو قال وباع كما يجىء واما فى المزيد فيه فلا يعل بالاصالة لعدم انفتاح ماقبلها نحو أقام وأباع أصلهما أقوم وأبيع بسكون القاف والباء لكنهم قلبوها ألفا تارات ثم يوجد فيهما موجب القلب وهو انفتاح ماقبلها حملا على الثلاثى ثم حملوا الاقامة والاباعة على أقام وأباع كذا قيل (أو فى اسم) كائن (على وزن فعل) والمراد منه اسم ثلاثى على وزن فعل ثلاثى لكن أطلق القول فيهما بناء على ظهور المراد بقرينة الامثلة فافهم والثانى ماذكره بقوله (اذا كانت حركتهن غير عارضة) فلا تعل اذا كانت حركتها عارضة اذلا اعتبار بالعارض فيكون فى حكم الساكن والثالث ما أشار اليه بقوله (ولا يكون فتحة ماقبلها فى حكم السكون) أى لابد وأن يكون فتحة ماقبلها أصلية لاعارضية والرابع ماذكره بقوله (ولا يكون فى معنى الكلمة اضطراب) والخامس اشار اليه بقوله (ولا يجتمع فيها) أى فى حروف العلة (اعلالان متواليان فى حرفين اصليين فى كلمة واحدة) والسادس ماذكره بقوله (ولا يلزم ضم حروف العلة فى مضارعه) أى فى مضارع الفعل على تقدير الاعلال والسابع ما أشار اليه بقوله (ولا يترك) أى الاعلال (الدلالة على الاصل) أى ليدل على أن أصل المعتلات الواو أو الياء أو لعدم اجتماع هذه الشروط كلها فى كلمة فات الاعلال

بالضم لزم قلب الياء واوا لسكونها وانضمام ماقبلها فيلتبس بالواوى (ثم جعلت الواو) فى الواويات (ياء تبعا لليائيات) ولم يعكس (لكثرتها) أى اليائيات بالنسبة الى الواويات على أن الخفيف أولى من الثقيل وقوله حتى يصير الى آخره وقوله تبعا لليائيات اشارة الى رد ماقيل من الامر فى هذا لو كان كما قال الكوفيون لم يكن لابدال الواو ياء والضمة فتحة وجه قوله (ومن ثمة) اشارة الى ماتضمنه قوله لكثرتها الا اليه ولاجل قلة الواويات (قيل لا يجىء من الواويات غير الكينونة والديمومة) مصدر دام يدوم دوما (والسيدودة) مصدر ساد يسود (والهيعوعة) مصدر هاع يهوع بمعنى قاء (قال) الامام (ابن جنى فى الثلاثة الاخيرة) أى فيما كان ماقبل حرف العلة مفتوحا مع الحركات الثلاث فى حرف العلة نحو بيع وخوف وطول (يسكن حرف العلة فيها) أولا (للخفة) أى لحصول الخفة (ثم تقلب ألفا) قوله (لاستدعاء الفتحة) الالف اشارة الى المقتضى وقوله (ولين عريكة الساكن) اشارة الى انتفاء المانع وهذا الاسكان والقلب انما يتحقق بشروط سبعة أشار الى الاول بقوله (اذا كن) أى حروف العلة (فى فعل) الثلاثى (أو فى اسم على وزن فعل) اشبهه بالثقيل والى الثانى بقوله (اذا كانت حركتهن غير عارضة) اذ العارض كالمعدوم فتحصل الخفة فلا يحتاج الى الاعلال والى الثالث بقوله (ولا يكون فتحة ماقبلها فى حكم السكون) اذلا يبقى فى الفتحة حينئذ قوة لاستدعاء الواو والعطف والجملة الحالية عطف على اذا كان لان الحال فى معنى الظرف فيجوز العطف عليه فيكون تقديره اذا كن فى فعل وقت كون حركتهن غير عارضة وحال عدم كون فتحة ماقبلها فى حكم السكون وحال عدم وجود الاضطراب فى معنى الكلمة التى فيها حرف العلة وحال عدم لزوم ضم حروف العلة فى مضارع فعل أى ماض فيه حرف العلة وحال عدم ترك اعلال حروف العلة الدلالة على الاصل وأشار الى الرابع بقوله (ولا يكون) أى لا يوجد (فى معنى الكلمة اضطراب) وتحرك اذلا يبقى فيها على تقدير الاعلال مايدل على اضطراب معناها والى الخامس بقوله (ولا يجتمع فيه) على تقدير الاعلال (اعلالان) اذ هو مخل بالكلمة والى السادس بقوله (ولا يلزم ضم حروف العلة فى مضارعه) أى مضارع الفعل الذى هو الماضى اذ هو مرفوض والى السابع بقوله (ولا يترك) الاعلال (الدلالة على الاصل) اذ يفوت الغرض على تقدير الاعلال وانما كان الاصل فى هذه الشروط هو الشرط الاول اذ هو متعلق بنفس الكلمة وذاتها وباقيها اما متعلق بحركة نفس حرف العلة أو حركة ماقبلها أى اعلالها من حيث ترتب مفسدة أو فوت مصلحة واما متعلق بمعنى الكلمة قدمه وجعل بواقى الشروط قيودا له ظرفا أو حالا ثم قدم الشرط الثانى على الثالث لان الثانى حال حركة نفس حرف العلة

(ومن ثم) أى ومن أجل ان الاعلال مشروط بهذه الشروط أعل نحو قال أصله قول) بفتح الواو فاسكنت وقلبت ألفا فصار قال (ودار) وهو اسم بوزن فعل (أصله دور) بفتح الواو فقلبت الفا فصار دار (لوجود الشرائط المذكورة) كلها فيهما قوله (ويعل فى مثل ديار) الى قوله المتابعة جواب دخل مقدر تقديره ظاهر أى ويعل حروف العلة فى مثل ديار أصله دوار (تبعا لواحده) يعنى قصد قلب الواو اتباعا لواحده لا لوجود شرط الاعلال لكن لما كان ماقبلها مكسورا قلبت ياء لا ألفا فيكون ديار تابعا لواحده فى مطلق الاعلال (و) كذلك (مثل قيام) أصله قوام فاعل (تبعا لفعله) الذى هو قام (و) كذلك (مثل سياط) أصله سواط فاعل واوه (تبعا لواو واحده) الذى هو سوط بفتح السين وسكون الواو وكذلك ثوب وثياب ولما توجه أن يقال ان واو واحده لا يعل لفقدان شرط الاعلال لسكونها فكيف يعل سياط تبعا له اجاب بقوله (وهى) أى واو واحده (مشابهة بالف دار فى كونها ميتة) أى ساكنة فكانت كأنها قد تعل (أعنى تعل هذه الاشياء وان لم تكن فعلا ولا) اسما (على وزن فعل) حتى يتحقق شروط الاعلال المتابعة باشياء أخر وهى دار وقام وسوط (ولا يعل نحو الحوكة) بفتح الواو جمع حائك الاعلال وعدمه جائزان فيه أما عدم الاعلال فلما ذكره المصنف وأما الاعلال فبالنظر الى تحرك الواو وانفتاح ماقبلها قال فى مختار الصحاح حاك الثوب نسجه وبابه قال حوكا وحياكة فهو حائك وقوم حاكة وحوكة أيضا بفتح الواو (والخونة) جمع خائن (وحيدى) بفتحات يقال حمار حيدى أى يحيد عن ظله و يميل عنه لنشاطه (وصورى) بفتحات اسم ماء من مياه العرب (لخروجهن) أى لان حروف العلة فيهن لا تعل لانعدام الشرط الاول لخروجهن (عن وزن الفعل بعلامة التأنيث) وهى التاء فى الاولين والالف فى الاخيرين هذا اختيار ابن جنى (وقيل) لا تعل حروف العلة فيهن (ليدلن على الاصل) أى على ان أصله واوى أو يائى كما فى القود

التى هى عارضة للاعلال والثالث حال حركة ماقبلها وحال نفسها مقدم على حال غيرها وأيضا مفهوم الثانى وجودى لان قوله غير عارضة وان كان العدول بحسب الظاهر الا ان المراد منه التحصيل على ماسنشير اليه ان شاء الله تعالى وقدم الثالث على الرابع لان الثالث حال الكلمة بالنظر الى نفسها والرابع حالها بالنظر الى معناها ولا شك أن الاول مقدم على الثانى وانما قدم الشروط الاربعة الاول على الثلاثة الاخيرة لان الاربعة الاولى متعلقة بقابلية المحل وامكان الاعلال والثلاثة الاخير متعلقة بترتب الفساد أو بترتب فوت المصلحة على الاعلال بعد الامكان فى ذاته والاول مقدم على الثانى وقدم الخامس على السادس لان الخامس فساد فى نفس الكلمة والسادس فساد فى غيرها وقدم السادس على السابع لان دفع الضرر مقدم على جلب المنفعة فافهم وذكر الشرط الثانى بلفظ الماضى حيث قال اذا كان لكونه مناسبا لكون الحركة لازمة غير عارضة وتفنن بالعدول الى المضارع والحال فى غير الشرطين الاولين تنبيها على تفاوت الحال بينهما وبين غيرهما بالوجودية والعدمية وبالتعليق بنفس الكلمة وبنفس الحروف التى فرض ورود الاعلال عليها والتعلق بغيرها (ومن ثمة) أى ومن أجل ان الثلاثة الاخيرة تعل اذا تحققت جملة الشروط السبعة المذكورة (يعل نحو قال أصله قول ونحو دار أصله دور) أسكنت الواو فيهما ثم قلبت ألفا (لوجود الشرائط المذكورة) فيهما اذ الاول فعل والثانى اسم على وزن فعل ووجود باقى الشرائط فيهما ظاهر والانسب ان يؤخر قوله (ويعل مثل ديار) مع لاحقه الى قوله المتابعة عن جميع ما يعل فيه حرف العلة لانتفاء شرطه لئلا يقع الفصل بين ما يعل لاجتماع الشرائط وبين ما لا يعل لانتفاء شرط الا انه قدمه اهتماما لدفع السؤال المقدر ورعاية لمناسبة ما تقدم فى تحقق الاعلال وأصل ديار دوار أعل (تبعا لواحده) يعنى دارا وهو قد أعل كما مر (و) يعل (نحو قيام) أصله قوام (تبعا لفعله) أعنى قام وهو قد أعل كما ترى (و) يعل (مثل سياط) أصله سواط (تبعا لواو واحده) وهو سوط وانما قال لواو واحده ولم يقل تبعا لواحده كما قال فى ديار لان واحده لم يعل بل كان فى حكم ما أعل بسبب واوه (وهى) أى واو سوط وان لم يعل الا انها (مشابهة بالف دار فى كونها ميتة) أى ساكنة والدار قد أعل فكأن سوط قد أعل لمشابهته بما أعل (أعنى تعل هذه الاشياء) التى هى ديار وقيام وسياط (وان لم تكن افعالا ولا على وزن فعال) وحد الوزن نظرا الى المعنى اذ معنى قوله ولا على وزن افعال ولا على وزن فعل (للمتابعة) لتلك الاشياء التى هى دار وقام وسوط واعلم ان هذه الاشياء أعلت بالتبعية وان لم تكن من الثلاثة الاخيرة التى اشترط ابن جنى فى اعلالها الشرائط المذكورة الا انها لما ناسبتها فى كون حرف العلة ماقبلها متحرك ذكرها قوله (ولا يعل) عطف على قوله يعل فى قوله ومن ثمة يعل نحو قال أى ومن أجل ان الثلاثة الاخيرة انما تعل اذا وجدت الشرائط المذكورة أجمع لا يعل (نحو الحوكة) جمع الحائك (والخونة) جمع الخائن (وحيدى) وهو الحمار الذى يحيد عن ظله لنشاطه (وصورى) اسم ماء بقرب المدينة لانتفاء الشرط الاول فيها وهو احد الامرين أما انتفاء الامر الاول أعنى كون حروف العلة فى افعال فظاهر ولذلك لم يتعرض المصنف له وأما انتفاء الامر الثانى أعنى كونهن فى اسم على وزن فعل فتعرض له بقوله (لخروجهن عن وزن الفعل بعلامة التأنيث) وهى التاء فى الاولين والالف فى الاخيرين (وقيل) انما لم تعل حروف العلة فى هذه الاشياء (حتى يدللن) هذه الاشياء أو حروف العلة فى هذه الاشياء (على الاصل) أى على أن أصل حيدى ياء وأصل غيره واو ولو أعللن لم يعلم أنها واوى أو يائى

ياتى (و) من ثمة لا يعل (نحو دعوا القوم لطروّ حركته) بسبب التقاء الساكنين ولم يوجد الشرط الثانى أعنى عدم عروض حركة حرف العلة (و) من ثمة لا يعل (نحو عور واجتور لان حركة العين) فى عور (و) حركة (التاء) فى اجتور (فى حكم السكون) لان العين والتاء فى حكم الساكن (أى) العين فى عور (فى حكم عين اعور) لانه بمعناه (و) التاء فى اجتور فى حكم (ألف تجاور) لانه بمعناه فانتفى الشرط الثالث وهو عدم كون فتحة ما قبلها فى حكم السكون وانما حمل الثلاثى هنا على المزيد لانهم يقولون الاصل فى الالوان والعيوب افعل وافعال بدليل اختصاصهما بهما والبواقى محذوفة منهما فلا تعل كما لا يعل الاصل وهذا عكس سائر الابواب فان فى سائر الابواب يتبع المزيد المجرد وههنا يتبع المجرد المزيد ومنهم من لم يلتفت الى عدم اعلال الاصل الذى هو افعل وافعال فاعل المجرد فقال عار يعار قال قائلهم

وسائلة بظهر الغيب عنى * أعارت عينه أم لم تعارا

فالهمزة فى اعارت للاستفهام والالف فى تعارا مبدلة من نون التأكيد الخفيفة اصله تعارن قال فى الاقليد قوله أعارت وجه عندى وهو انه أسند الفعل الى العين بخلاف قولهم عور الرجل فالفعل مستند الى الرجل لا الى جزء منه ولا شك ان العيب المضاف اليه الكل أعلى رتبة من العيب المضاف الى الجزء فلما انتقصت رتبة العيب فى البيت ساغ ان لا يلتفت اليه فى كونه عيبا حتى كان عار ليس من افعال العيوب ولذلك أعل وانما لم يعل اعور لعدم موجب الاعلال بسكون ما قبل الواو وشرط قلبها ألفا ان تكون متحركة وما قبلها مفتوحا أو محمولا على ما كان قبلها مفتوحا صرح به ابن الحاجب وهنا ليس كذلك اذ لا شئ يحمل هو عليه اذ هو أصل عور كما ذكرنا فلا يحال المحمل عليه مع انه لم يعل عور الا ان ابن الحاجب ناقض نفسه حيث قال ولم يعل باب اعوار واسواد للبس فالواجب عليه ان يقول لعدم موجب الاعلال وهذا الذى ذكرناه يوافق ما فى الصحاح حيث قال فيه انما صح أعور لسكون ما قبلها اللهم الا ان يقال انه نظر الى ان اعور ثلاثى واعوار سداسى فالثلاثى أصل السداسى ولم ينظر الى استعمال الالوان والعيوب والحاصل انه نظر الى جانب اللفظ دون جانب المعنى كما نظر من أعله الى انه كلمة من باب خاف فوجد موجب الاعلال فاعل فحينئذ يكون ما قبل الواو فى اعور فى حكم المفتوح فوجب ان يعل بالنقل والقلب والاستغناء الا انه لم يعل لئلا يلتبس بمضاعف فاعل ولم يعل تجاور لعدم موجب الاعلال بسكون ما قبل الواو ولم يستعمل ما يحمل هو عليه اذ لم يجئ عار من الجوار مع ان الالف لا تقبل نقل الحركة اليها ولو اعتبر فتحة الجيم فى تجاور بناء على ان السكون ليس بحاجز ولو قلبت الواو ألفا لزم حذف احدى الالفين لتجاور الساكنين فيلتبس بمضارع باب علم فى الوقف (و) من ثمة لا يعل (نحو الحيوان حتى تدل حركته على اضطراب معناه) لان فى معناه اضطرابا وحركة فلم يوجد الشرط الرابع وهو عدم وجود الاضطراب فى معنى الكلمة ولخروجه عن وزن الفعل بزيادة الالف والنون فلم يوجد الشرط الاول أيضا ولم يذكره المصنف لان مقصوده بيان انتفاء الاعلال لانتفاء شرط واحد من تلك الشرائط السبع (والموتان محمول عليه) أى على الحيوان فى عدم الاعلال وان لم يوجد فى معناه اضطراب (لانه نقيضه) والنقيض يحمل على النقيض ولو ذكره فيما انتفى فيه الشرط الاول لكان له وجه الا انه أراد التنبيه على انه كما أن الاعلال يكون بالتبعية والحمل على ما يناسبه كما فى ديار وغيره يكون عدم الاعلال أيضا بالتبعية والحمل على ما يناقضه وراعى صنعة الطباق (و) من ثمة لا يعل (نحو طوى

(و) لا يعل (نحو دعوا القوم) بفتح العين وضم الواو لانتفاء الشرط الثانى (لطرو الحركة) على الواو لسكونها لالتقاء الساكنين الواو ولام التعريف (و) لا يعل (نحو عور) بكسر الواو (واجتور) لفقدان الشرط الثالث وهو أن لا يكون فتحة ما قبلها فى حكم السكون (لان حركة العين) فى عور (و) حركة (التاء) فى اجتور (فى حكم السكون) قوله (أى فى حكم عين أعور وألف تجاور) تفسير يفيد التعليل يعنى ان عين عور فى حكم عين اعور وتاء اجتور فى حكم ألف تجاور لان عور فى معنى اعور واجتور بمعنى تجاور ويمتنع اعلال الواو فى اعور وتجاور لسكون ما قبلها فيمتنع فيما هو فى معناهما كذا ذكره ابن جنى وقال الرضى وأما العيوب المحسوسة فليس الغالب فيها المزيد فيه لكن بعضها المزيد فيه أكثر استعمالا من غيره كاحول واعور فانهما أكثر استعمالا من حول وعور ولذلك لم يقلب واوهما حملا على احول واعور وقال بعض المحققين ومنهم من نظر الى الاصل ولم ينظر الى البناء الذى سكن ما قبل الواو فيه بل اعتبر خصوص الفعل الثلاثى وأعله جريا على القياس فقال فى عور عار وفى يعور يعار كخاف يخاف (و) لا يعل (نحو الحيوان) والجولان بفتحات لفقدان الشرط الرابع وهو أن لا يكون فى معنى الكلمة اضطراب وانما لم يعل حينئذ (حتى يدل حركته) أى حركة نحو الحيوان والمراد حركة حرف العلة فى نحو الحيوان (على اضطراب معناه) أى انهم قصدوا بابقاء حركة حرف العلة فيه التنبيه على حركة مدلول اللفظ ولم يعلوه قوله (والموتان) بالفتحات (محمول عليه) جواب دخل مقدر وهو ظاهر يعنى لا يعل الموتان مع انه ليس فى معناه اضطراب حملا على الحيوان وانما حملوه عليه (لانه نقيضه) وهم يحملون النقيض على النقيض كما يحملون النظير على النظير فى الصحاح الموتان بالتحريك خلاف الحيوان يقال اشتر الموتان ولا تشتر الحيوان أى اشتر الارضين والدور ولا تشتر الرقيق والدواب (و) لا يعل (نحو صوري) بفتح الواو لفقد الشرط الخامس وهو أن لا يجتمع فى الكلمة اعلالان اعلم ان طوى يجيء من

الباب الثاني يقال طاوى يطاوي به طيا ومن الباب الرابع يقال طوي بكسر الواو يطوى طوى وهو تعمد الجوع كذا في مختار الصحاح والمصنف اعتبر مجيئه من الباب الثاني فقال ولم يعل (حتى لا يجتمع فيه اعلالان) يعني ان طوى أعل ياؤه بقلبها الفا كما في رمى فلو اعل واوه أيضا بقلبها ألفا يجتمع اعلالان متواليان في حرفين أصليين فيلزم اجحاف الكلمة وهو غير جائز وانما اعتبروا القيد الاول ليخرج الاعلال في نحو يقي أصله يوقي بضم الياء فانه أعل بالحذف والاسكان وذلك جائز لانهما ليسا بمتواليين بل بينهما اوسط وانما جاز اعلالان اذا توسط بينهما حرف لانه لا يلزم منه اجحاف مثل الاجحاف في المتواليين لان العليل سريع التزلزل عند تخلل فاصل و يتضاعف ضعفه اذا توالى عليه علتان من غير فاصل وانما اعتبروا القيد الثاني ليخرج الاعلالان في نحو قاض أصله قاضي فانه أعل بالاسكان والحذف وذلك جائز لانهما ليسا في حرفين بل في حرف واحد وهو الياء ولم يخرج به الاعلالات في نحو اقامة أصله اقوام فانه أعل بالنقل والقلب والحذف هذا ولو اعتبر مجيئه من الباب الرابع فهو انما لم يعل حملا على قوي أو حملا على هوى أصله قوو فقلبت الواو الاخيرة ياء لكسرة ما قبلها ولم يقلب الاولى الفا لئلا يجتمع فيه اعلالان فحمل طوى عليه وان انتفى الاعلالان فيه لانهما من باب واحد لكنهما من فعل بكسر العين كذا ذكره ابن الحاجب وبيان الثاني ان هوى أصله هوي فمقتضاه قلب الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ولم يقلب الواو الفا لئلا يجتمع اعلالان فحمل عليه طوى وان لم يلزم اعلالان لان الاصل فعل بفتح العين لخفته وكثرته وفعل بالكسر (١١٨) فرع له فحمل الفرع على الاصل كذا حققه الجاربردي وقيل انما لم يعل طوى بالكسر

حتى لا يجتمع فيه اعلالان) اذ قد أعل طوى مرة اذ أصله طوي قلبت الياء ألفا فلم تقلب الواو ألفا لانتفاء الشرط الخامس وهو عدم اجتماع الاعلالين تقديرا لاعلال ولم يعكس لان الاعلال بالآخر أولى (و) لم يعل (طوي) لانه (محمول عليه) أي على طوى في عدم اعلال الواو (وان لم يجتمع) فيه اعلالان (و) لا يعل (نحو حيي) بقلب الياء الاولى ألفا (حتى لا يلزم ضم الياء في المضارع) أي في مضارعه يعني لانتفاء الشرط السادس وهو عدم لزوم ضم حرف العلة في مضارعه (يعني اذا قلبت) العين من حيي ألفا (وقلت حاي يجيء مستقبله) حينئذ (يحاي) يعني وجب القلب في مضارعه أيضا تبعا للماضي كما في خاف يخاف (و) من ثمة (لا) يعل (نحو القود والصيد حتى يدل على الاصل) يعني لانتفاء الشرط السابع وهو عدم الترك للدلالة على الاصل يعني لو قلبت واو القود ألفا وقيل القاد لم يعلم انه واوي أو يائي وكذا الصيد (الاربعة) الاخرى من تلك الخمسة عشر وجها كائنة (اذا كان ما قبلها) أي ما قبل حرف العلة (مضموما) مع الاحوال الاربعة بحرف العلة (نحو ميسر و يبيع و يغزو ولن يدعو يجعل) الياء أي حرف العلة (في) الصورة (الاولى) أعني نحو ميسر (واوا لضمة ما قبلها ولينه وعدم حركته الساكن فصار موسر و) حرف العلة (في) الصورة (الثانية) أعني نحو يبيع (يسكن للخفة) لثقل الكسرة على الياء خصوصا بعد الضم (ثم يجعل واوا لضمة ما قبلها ولينه وعدم حركته الساكن فصار يبوع) وهذه لغة (واذا جعلت حركة ما قبل حرف العلة) أي الياء في الصورة الثانية (من جنسه) وهو الكسر بعد تسكين حرف العلة كما هو الاصل في اعلال الياء ولهذا كانت هي أفصح (فصار حينئذ يبيع) وهذه الفصحى (و) حرف العلة (يسكن في) الصورة (الثالثة) أعني يغزو (للخفة) لثقل الضمة على الواو (فصار يغزو) بسكون الواو (ولا يعل) حرف العلة (في) الصورة (الرابعة لخفة الفتحة) على الواو اذ المقصود من الاعلال التخفيف

حتى لا يلزم ضم الياء في مضارعه كما في يحيي (وطويا مجهول له لم تقلب الواو فيه ألفا وان لم يجتمع فيه اعلالات و) لا يعل (نحو حيي) لانتفاء الشرط السادس وهو ان لا يلزم ضم حرف العلة في مضارعه أي لا يعل حيي بقلب الياء الاولى ألفا (حتى لا يلزم ضم الياء في المضارع يعني اذا قلت حاي) باعلال الياء بقلبها الفا (يجيء مستقبله يحاي) بضم الياء لان اعلال الماضي يوجب اعلال المستقبل عندهم والضم على الياء ثقيل مرفوض في كلامهم (و) لا يعل (نحو القود) وهو القصاص لانعدام الشرط السابع وهو ان لا يترك الدلالة على الاصل أي لا يعل نحو القود بقلب الواو ألفا فانه يدل ابقاء الواو وعدم اعلالها (على الاصل) أي على أصل باقي المعتلات يعني انهم صححوا القود والصيد تنبيها على ان اصل الف قاد وباع واو وياء كما صرحوا ياواية مع وجود موجب البناء تنبيها على ان الاصل في اخواتهما الاعراب وفي هذا ضرب من الخفة لمعنى في هذه الصحة غريبة مخالفة ولا يقاس عليه في باع ابيع كذا حققوه (الاربعة) الاخرى من خمسة عشر وجها (اذا كان ما قبلها) أي ما قبل حرف العلة (مضموما) وحرف العلة حينئذ اما ساكنة أو مكسورة أو مضمومة أو مفتوحة نحو ميسر و يبيع و يغزو ولن يدعو (جعل في الاولى) أي يجعل الياء في الصورة الاولى (واوا لضمة ما قبلها ولينها وعدم حركتها الساكن فصار موسر) وهو اسم فاعل من أيسر (و) في الثانية تسكن) الياء للخفة ثم تجعل واوا لضمة ما قبلها ولينها وعدم حركتها الساكن فصار يبوع واذا جعلت حركة ما قبل حرف العلة) وهي الياء ههنا (من جنسه) وهي الكسرة (يجوز فصار حينئذ يبيع) وانما هو الاصل في الاعلال هذا في اليائي وأما الواوي نحو قول على صيغة المجهول فوزنه قيل بقلب الواو ياء واسكانها ويجوز قلبها بنقل حركتها الى ما قبلها بعد سلب حركتها (وتسكن في الثالثة) أي تسكن الواو في الثالثة (للخفة) ثم أبقى ما قبلها مضموما (فصار يغزو) بسكون الواو (ولا يعل في الرابعة) أي ولا يعل الواو في الرابعة وهو ولن يدعو (لخفة الفتحة)

(ومن ثم) أي ومن أجل ان الفتحة خفيفة على حروف العلة (لا يعل غيبة) بضم الغين المعجمة وفتح الياء جمع غائب (ونومة) بوزن غيبة يقال رجل نومة أي كثير النومة (الاربعة) الاخرى من خمسة عشر وجها (اذا كان ماقبلها مكسورا) وحروف العلة حينئذ اما ساكنة أو مفتوحة أو مضمومة أو مكسورة (نحو موزان وداعوة ورضيوا وترميين وفي الاولى تجعل ياء) أي يجعل الواو في موزان ياء (لما مر) من ان حروف العلة اذا سكنت جعلت من جنس حركة ماقبلها للين عريكة الساكن واستدعاء ماقبلها (و) الواو (في الثانية تجعل ياء لاستدعاء ماقبلها ولين عريكة الفتحة فصار داعية) قوله (ولا يعل مثل دول) جواب دخل مقدر تقديره ظاهر والدول بكسر الدال وفتح الواو جمع دولة بفتح الدال والدولة في الحرب بان تدال احدى الفئتين على الاخرى (لان الاسماء التي ليست بمشتقة من الفعل لا تعل لخفتها الا اذا كان) اسم كان يرجع الى الاسماء باعتبار ماذكر أو ماسبق (على وزن الفعل وهو ليس على وزن الفعل) وانما قال ليست بمشتقة لان الاسماء المشتقة فيها نوع ثقل لدلالتها على النسبة فتعل تخفيفا (وفي الثالثة) وهو رضيوا (تسكن) الياء (للخفة ثم تحذف لاجتماع الساكنين) هما الياء وواو الجمع ولم تحذف الواو لانها علامة ثم ضم الضاد بعدما [illegible] حركتها للواو اما بضمة الياء المحذوفة أو بضمة من خارج (فصار رضوا) بضم الضاد (والرابعة مثلها في الاعلال) يعني اعل ترميين باسكان الياء استثقالا ثم حذفها لالتقاء الساكنين (الثلاثة) الاخرى من خمسة عشر وجها (اذا كان ماقبلها ساكنا) وحروف العلة حينئذ اما مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة ولا يمكن سكونها كما مر (نحو يخوف ويبيع ويقول يعطى حركتهن) وهي الفتح والكسر والضم (الى ماقبلهن) في الكل وهو الخاء والباء والقاف) لضعف حروف العلة (وقوة الحرف الصحيح) في تحمل الحركات (ولكن تجعل في يخوف ألفا لفتحة ماقبلها ولين عريكة الساكن العارضي بخلاف الخوف) أي لا يعل الواو في المصدر لكون سكونه أصليا وكذا الياء في نحو البيع (فصرن يخاف ويبيع ويقول) بعد الواو والياء قوله (ولا يعل نحو أعين وأدور) جواب دخل مقدر وهو ان قولكم اذا كان حروف العلة متحركة وماقبلها ساكنا يعل بنقل حركتها الى ماقبلها منقوض بنحو أعين وأدور لانهما لم تعل فيهما مع انهما متحركة وماقبلها ساكن وتحقيق الجواب انه انما لا يعل أدور وأعين على وزن افعل بفتح الهمزة وسكون الفاء وضم العين (حتى لا يلتبس بالافعال) لانه لو أعل بنقل حركتها الى ماقبلها فيقلب الياء واوا في أعين لسكونها وانضمام ماقبلها فيصير أعون وأدور بعد الواو [illegible] ماولا يلتبس الاول بالمتكلم وحده من صار يعون والثاني بالمتكلم وحده من مضارع دار والضمير المستتر في لا يلتبس يرجع الى نحو انما قال بالافعال دون [illegible] ومعنى الجمع

التخفيف وهو حاصل بدونه (ومن ثمة) أي ومن أجل أن الفتحة خفيفة (لا يعل غيبة) بضم الغين المعجمة وفتح الياء مبالغة غائب (ولا نومة) بضم النون وفتح الواو مبالغة نائم كضحكة مبالغة ضاحك كما مر (الاربعة) الاخرى من تلك الوجوه ثابتة (اذا كان ماقبلها) أي ماقبل حرف العلة (مكسورا) مع الاحوال الاربعة بحرف العلة (نحو موزان وداعوة ورضيوا وترميين وفي) الصورة (الاولى) أعني نحو موزان (تجعل) حرف العلة وهي الواو (ياء كما مر) من أن حروف العلة اذا أسكنت جعلت من جنس حركة ماقبلها (وفي) الصورة (الثانية) وهي نحو داعوة (تجعل) حرف العلة وهي الواو (ياء لاستدعاء ماقبلها ولين عريكة الفتحة) لكونها أخت السكون (فصار داعية ولا يعل مثل دول) مع انه من الصورة الثانية (لان الاسماء التي ليست بمشتقة من الفعل لا تعل بحال لخفتها) لبعدها من الفعل الثقيل (الا اذا كانت على وزن الفعل) فتعل نحو دور (وهو) أي الدول (ليس) بمشتق من الفعل (ولا على وزن الفعل) وهو ظاهر (وفي) الصورة (الثالثة) وهي رضيوا (يسكن) حرف العلة (للخفة) لثقل الضمة على الياء (ثم يحذف) حرف العلة (لاجتماع الساكنين) ثم ضم ماقبل واو الجمع لصيانته من التغيير (فصار رضوا) الصورة (الرابعة) وهي نحو ترميين (مثلها) أي مثل الصورة الثالثة (في الاعلال) أي أسكن الياء من ترميين لثقل الكسرة عليها ثم تحذف لاجتماع الساكنين و(الوجوه الثلاثة) من الخمسة عشر وجها ثابتة (اذا كان ماقبلها) أي ماقبل حرف العلة حرفا صحيحا (ساكنا) أو ما في حكمه مع حركات حرف العلة (نحو يخوف ويبيع ويقول تعطى حركاتهن) أي حركات حروف العلة في هذه الثلاثة (الى ماقبلها لضعف حروف العلة) لانها حروف تتوالى من الحركات (وقوة الحرف الصحيح ولكن تجعل) حرف العلة (في يخوف ألفا لفتحة ماقبلها) بسبب نقل فتحة الواو اليه (ولين عريكة الساكن العارض) بسكونه وانما قال العارض لان الاعلال انما هو للتخفيف كما مر فاذا كان سكونه عارضا لا تحصل الخفة اذ الحركة ثابتة في التقدير فيجب الاعلال بخلاف ما كان أصليا نحو الخوف فانه لا يحتاج الى الاعلال لحصول الخفة بالفتحة والسكون الاصلي (فصرن يخاف ويبيع ويقول ولا يعل نحو أعين) جمع عين (وأدور) جمع دار وأقوس وأثوب وأنيب مع انها من صور الوجوه الثلاثة (حتى لا يلتبس بالافعال) فنحو أعين جمع أعيان المعنى فاذا قوبل بالافعال وهو جمع أيضا انه اسم الآحاد الآحادة يلتبس كل واحد من ذلك النحو بواحد من الافعال مثلا اذا أعل أعين بنقل الحركة وكسر العين صيانة للياء وقيل أعين التبس بمتكلم مضارع عان يعين بمعنى اصابة العين وكذا لو أعل أدور بنقل الحركة

(و) لا يعل (نحو جدول) وهو النهر الصغير وهو جواب أيضا عن الدخل المذكور (حتى لا يبطل الالحاق) يعني ان جدولا ملحق بجعفر ليعامل معاملته في الاحكام اللفظية فيقال جدول وجديول وجداول كما يقال جعفر وجعيفر وجعافر فلو اعل فات الغرض من الالحاق (و) لا يعل (نحو قوم) بتشديد الواو (حتى لا يلزم الاعلال في الاعلال) يعني لو اعل لاعل بنقل حركة الواو الثانية الى الواو الاولى وقلبها ألفا لتحركها في الاصل وانفتاح ما قبلها وقلبت الاولى ألفا أيضا لتحركها وانفتاح ما قبلها فيلزم اجتماع الاعلالين في حرفين متواليين وهو باطل لاستلزامه حذف احدى الالفين لالتقاء الساكنين واستلزام الحذف اجحاف الكلمة كذا قيل (و) لا يعل (نحو المرمى) مصدرا بنقل حركة الياء الى الميم الساكن قبلها (حتى لا يلزم) وقوع (الساكن في آخر) الاسم (المعرب بالحركة) وتحقيقه انه لو أسكن الياء بنقل حركتها الى ما قبلها يتوارد الاعراب على مدخل ذلك الساكن لانتقال الحركات المنقولة اليه وهي التي تختلف بحسب العوامل ويكون الياء الساكنة تابعة لحركة ما قبلها يعني تصير في حالة النصب ألفا وفي حالة الرفع واوا فيكون الاعراب في وسط المعرب وهو غير جائز وهذا انما يلزم من وقوع الحرف الساكن بالطريق المذكور في آخر المعرب بالحركة فلو وقع حرف ساكن في آخر المعرب لكن لا على الطريق المذكور صح لعدم لزوم وقوع الاعراب في وسط المعرب في نحو العصا والرحى فافهم كذا حققه المحققون (و) لا يعل (نحو تقويم وتبيان ومقوال) بكسر الميم أي كثير القول (ومخياط) مع ان حروف العلة فيها متحركة وما قبلها ساكن (حتى لا يجتمع ساكنان بتقدير الاعلال) أحدهما حرف العلة التي أسكنت ونقلت حركتها الى ما قبلها وثانيهما ما بعدها ولا في يجوز حذف أحدهما لانه يلزم اجحاف الكلمة (ومخيط منقوص من المخياط فلا يعل تبعا له فان قيل لم اعل الاقامة) أصله اقوام وقد مر كيفية اعلاله في هذا الباب (مع حصول اجتماع الساكنين) فيها (اذا أعلت) أنت (كاعلال أخواتها) المراد من أخوات الاقامة ما يكون فيه حروف العلة متحركة وما قبلها ساكن مثل تبيان (قلنا) أعلت الاقامة (تبعا لقام فانه ثلاثي) يعني يعل أقام تبعا لقام الذي هو ثلاثي (أصيل) ثم أعل الاقامة تبعا لفعله لان المصدر [illegible] أصلها كما قال [illegible] (في الاعلال) وأما مصدره فيكون الاقامة تابعة لقام بواسطة فعلها وقد مر منا هذا [illegible] (فان قيل لم لا يعل التقويم تبعا لقام) كما اعل الاقامة تبعا له (وهو) أي والحال أن قام (ثلاثي أصيل

وقيل أدور التبس بمتكلم مضارع دار يدور (و) لا يعل (نحو جدول) مع انه من تلك الصور (حتى لا يبطل الالحاق) فانه ملحق بجعفر (و) لا يعل (نحو قوم) مع انه من الوجوه الثلاثة (حتى لا يلزم الاعلال في الاعلال) اذ أصله قووم فلو نقلت حركة الواو الثانية الى الاولى لكونها في حكم الحرف الصحيح اذ الجنس بالجنس يتقوى وان قلبت ألفا لزم أن تقلب الواو الاولى أيضا ألفا لانفتاح ما قبلها وتحركها بحركة لازمة غير عارضة اذ معنى عروض الحركة أن لا تكون ثابتة مقررة وتكون في معرض الزوال بعد تحرك الحرف بها كحركة الواو في دعوا القوم اذ لو قلت دعوا زيدا ووقفت على دعوا وابتدأت القوم لم تثبت بل تزول بخلاف حركة الواو الاولى بعد التحرك بها وتقول انها وان كانت عارضة الا انها ليست من خارج بل احدى حروف الكلمة فكأنها أصلية غير عارضة ولذلك جاز الخصم بالجنابة مع كسرة الخاء ولم يجز الخصم بالجلبة مع فتح الخاء كما مر وانما لم يكتف بان يقول حتى لا يلزم اجتماع الاعلالين بل قال حتى لا يلزم الاعلال في الاعلال لان الاعلال الثاني يلزم من الاعلال الاول بخلاف نحو طوى (و) لا يعل (نحو المرمى) مع انه من الوجوه الثلاثة (حتى لا يلزم) الحرف (الساكن في آخر المعرب) بالحركة من غير ضرورة اذ لو نقلت حركة الياء الى الميم ثم قلبت الياء ألفا في النصب لفتحة ما قبلها وتحركها في الاصل وكسر الميم في الجر لان المنقول هو الكسر حينئذ ولا موجب لتغييره وأبقى الياء على حاله لموافقة حركة ما قبلها ياء وضم الميم في الرفع وقلب الياء واوا أو أبدل ضمه كسرة لصيانة الياء يلزم في آخره حرف ساكن في الاحوال كلها بلا ضرورة اذ أصل الخفة حاصل بسبب سكون ما قبله ولهذا احتمل الحركات الثلاث وقوي عليها كما حصل اذا سكن هو نفسه بخلاف العصا فان ما قبله فيه متحرك وبخلاف نحو يخوف اذ لم يلزم من الاعلال محذور (و) لا يعل (نحو تقويم وتبيان ومقوال ومخياط) مع انها من الوجوه الثلاثة (حتى لا يجتمع الساكنان) فيها (بتقدير الاعلال) بالنقل والقلب فان اجتماع الساكنين محذور في نفسه ومع ذلك يستلزم محذورا آخر وهو الالتباس في كل واحد منها أما في تقويم فلانه لو اعل وحذف أحد الساكنين وقيل تقيم يلتبس بمضارع أقام في الصورة وبمضارع مفعل بالكسر في الوقف وأما في تبيان فلانه يلتبس ببناء ما لم يسم فاعله من مضارع بان يبين في الصورة أو ببناء ما سمي فاعله من مضارع ينفعل بالفتح في الصور وأما مقوال ومخياط فلم يدر أمفعل هو أم مفعال وأما مقول (ومخيط) فلم يعلا مع أنهما من الوجوه الثلاثة ولا يجتمع الساكنان فيهما بتقدير الاعلال لانه (منقوص) من المقوال و(من المخياط) اذ أصلهما مقوال ومخياط فقصرا (فلا يعل) مقول تبعا للمقوال ولا مخيط (تبعا له) أي لمخياط (فان قيل لم تعل الاقامة) بالنقل والقلب وأصله اقوام (مع حصول اجتماع الساكنين اذا أعلت كاعلال اخواتها) من التقويم وغيره (قلنا اعلت تبعا لقام فانه ثلاثي أصيل في الاعلال) أي أباح ضرورة التبعية محظور اجتماع الساكنين مع عدم الالتباس بحذف أحد الساكنين بسبب تعويض الهاء بخلاف أخواتها (فان قيل لما لا يعل التقويم تبعا لقام وهو ثلاثي أصيل

في الاعلال) بالنسبة الى التقويم كما يكون أصيلا بالنسبة الى الاقامة (قلنا) انما لا يعل التقويم تبعا لقام (لانه ابطل قوله) قوله فاعل أبطل وضميره يرجع الى المتكلم المعهود وقوله (قوم) مقول هذا القول وقوله (استتباع) مفعول أبطل وهو مصدر مضاف الى فاعله وهو (قام) وذكر مفعوله متروك وهو التقويم فتقدير الكلام أبطل قول القائل قوم استتباع قام التقويم في الاعلال (وان كان) قام ثلاثيا (أصيلا في الاعلال) قوله (لقوة قوم في الاخوة مع التقويم) علة لابطال وتحقيق ابطاله انه قد مر ان قوم لا يعل لئلا يلزم الاعلال في الاعلال وقد مر أن المصدر يتبع فعله في الاعلال وجودا وعدما وان التقويم مصدر قوم ثبت ان التقويم الذي مصدر قوم لا يعل تبعا له ولم يكن تابعا لقام في الاعلال وان كان أصيلا فيه لقوة مؤاخاة الفعل مع مصدره لكونه مشتقا منه بالذات وضعف مؤاخاته مع مصدر غيره وان تلاقيا في الاشتقاق فالمراد من قوله أبطل قوله قوم استتباع قام انه أبطل عدم اعلال قوم استتباع قام التقويم في الاعلال وحاصله انه اجتمع في التقويم سبب الاعلال وهو قام وسبب عدمه وهو قوم لكن لما كان سبب عدم الاعلال قويا وراجحا على سبب الاعلال ترجح عدم الاعلال فيه فلم يعل قوله (ولا يصلح أقام أن يكون مقويا لقام) في الاعلال (لانه ليس من ثلاثي أصيل) جواب دخل مقدر تقديره ان ما ذكرتم من ان سبب عدم الاعلال في التقويم قوي وراجح على سبب الاعلال انما يكون اذا اعتبر سبب الاعلال قام وحده وهو محال لم لا يجوز أن يكون أقام بسبب اعلاله مقويا ومرجحا لقام فيكون قام بهذا الاعتبار سببا غالبا راجحا على سبب عدم الاعلال فيعل وتحقيق الجواب انه لا يجوز أن يكون أقام مقويا ومرجحا لقام لانه ليس بثلاثي أصيل في الاعلال اذ قد مر ان الفعل الثلاثي المجرد أصيل في الاعلال لوجود موجبه فيه وهو تحرك حرف العلة وانفتاح ما قبلها مثل قال وباع وأما المزيد فيه فيعل تبعا للثلاثي لانعدام موجبه نحو أقام وأباع والى هذا التفصيل أشار بقوله ليس من ثلاثي أصيل واذا لم يكن أقام أصيلا في الاعلال لم يكن مقويا بالقام واذا لم يكن قويا له لم يكن غالبا على سبب عدم الاعلال فلم يكن مستتبعا وهو المطلوب قوله (ولا يعل مثل ما أقوله وأغيلت المرأة واستحوذ حتى يدلان على الاصل) معطوف على قوله ولا يعل أمين وأدور فيكون جوابا لسؤال مقدر وتقديره وحاصله انه لا يعل باب ما أفعله أي فعل التعجب ولا يعل أيضا بعض من اليائيات نحو أغيلت المرأة أي سقت ولدها الغيل يقال أضرت الغيلة بولد فلان اذا أتيت أمه وهي ترضعه والغيل بالفتح اسم ذلك اللبن وأخيلت السماء وأغيمت السماء وبعض من الواويات نحو استحوذ عليهم الشيطان أي غلب حتى يدلان على ان أصل المعتلات اما واو أو ياء على قياس ما مر في نحو القود والصيد يعني لا يعل نحو القود والصيد ليدل على أصل طائفة من الالفاظ وهي الاسماء ولا يعل مثل أغيلت المرأة ليدل على أصل طائفة أخرى ههنا وهي الافعال وتخصيص هذه الكلمات بهذه الدلالة محمول على السماع فلا يقاس عليها غيرها وفي هذا نوع مخالفة لما في الصحاح حيث قال استحوذ عليهم الشيطان أي غلب وهذا جاء بالواو على أصله كما جاء استروح واستصوب وقال أبو زيد هذا الباب كله يجوز أن يتكلم به على الاصل تقول العرب استصاب واستصوب واستجاب واستجوب وهو قياس مطرد عندهم انتهى قال ابن الحاجب في كافية التصريف ولا يعل باب ما أفعله لعدم تصرفه وقال بعض شارحيه واعلم انهم لم يعلوا فعل التعجب نحو ما أقول زيدا وأقول به وما أبيعه وأبيع به لانه لو أعل لكان يحمل على قال وباع مثلا لكنه لما لم يتصرف تصرف الافعال لم يحملوه على المتصرف في الاعلال أو لانهم قصدوا الفرق بين باب التعجب وغيره في المعتل العين بترك الاعلال في التعجب وارتكاب الاعلال في غيره وباب التعجب أولى بالتصحيح لشبهه بالاسم في عدم التصرف وأنت تعلم ان هذين الدليلين غير ما ذكره المصنف فافهم (وتقول في الحاق الضمائر) للاجوف الواوي (قال قالا قالوا الخ) أي قالت قالتا قلن قلت قلتما قلتم قلت قلتما قلتن قلت قلنا (وأصل قال قول) بفتح الواو (فجعل الواو ألفا كما مر) وهو اشارة الى ما قاله ابن جني أي يسكن الواو أولا للتخفيف ثم قلبت ألفا لاستدعاء الفتحة ولين عريكة الساكن (وأصل قلن) بضم القاف (قولن) بفتح القاف والواو (وقلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها) وهو القاف فصار قالن (ثم حذفت) الالف (لاجتماع الساكنين) الالف المقلوبة واللام (فصار قلن) بفتح القاف (ثم ضم القاف حتى يدل) الضم (على الواو المحذوفة) بعد قلبها ألفا وعلى هذا القياس قلت وقلتما وقلتم وقلتن

في الاعلال قلنا) لانه (أبطل قوله) أي القائل وقوله (قوم) مقول القول (استتباع قام) التقويم أي أبطل قوم أن يطلب ويستدعي قام تبعية التقويم في الاعلال (وان كان) قام ثلاثيا (أصيلا في الاعلال لقوة قوم في الاخوة مع التقويم) لانه فعله وهو مصدره وليس قام في الاخوة مع التقويم بتلك المرتبة فلم يستتبعه في الاعلال (ولا يصلح أقام أن يكون مقويا لقام) هذا جواب لمقدر وهو أن يقال لم لا يجوز أن يتقوى قام في استتباع التقويم بأقام فانه قد أعل مثل قام والجواب ان أقام وان أعل مثل قام الا أنه أعل بتبعية قام ولم يعل بالاصالة والاستقلال فلا اعتبار باعلاله فكان اعلاله هو اعلال قام فلم يكن شيئا آخر غير قام فلا يصلح أن يكون مقويا لقام وهذا معنى قوله (لانه) أي أقام (ليس من ثلاثي أصيل ولا يعل مثل ما أقوله) فعل التعجب (وأغيلت المرأة) أي سقت ولدها الغيل وهو بالفتح اسم لبن المرأة الحامل (واستحوذ) أي غلب مع أنهما من الوجوه الثلاثة (حتى يدلان على الاصل) انه واوي أو يائي (وتقول في الحاق الضمائر قال قالا قالوا الخ وأصل قال قول) كنصر (فجعل الواو ألفا كما مر) أي كالجعل الذي مر في الثلاثة الاخيرة من الاربعة الاول من الخمسة عشر وجها وهو أن تسكن الواو ثم تقلب ألفا (وأصل قلن قولن) كنصرن (فقلبت الواو ألفا كما مر ثم حذفت الالف لاجتماع الساكنين فصار قلن ثم ضم القاف حتى يدل على الواو المحذوفة

وقلنا وقلتن وقلت وقلنا وقس على ذلك سائر الاجوف الواوي الذي يجيء من باب قال نحو صان وهذا اما لحقيقة معنى قولهم اذا اتصل بالاجوف ضمير المتكلم أو المخاطب أو جمع المؤنث الغائبة نقل فعل بفتح العين من الواوي الى فعل بضم العين دلالة على الواو (ولا يضم) ما قبل الواو (في خفن) حتى يدل على الواو المحذوفة كما في قلن (لان الاصل في النقل) أي في نقل حركة حروف العلة لحكمة لما في اعلال الواو والياء (نقل حركة الواو الى ماقبلها لسهولتها) هذا الضمير يرجع الى نقل حركة الواو وتأنيثه باعتبار المضاف اليه ولو قال لان الاصل في الاعلال نقل حركة الواو لسهولته لكان أولى وأظهر فافهم (ولا يمكن هذا) أي نقل حركة الواو الى ماقبلها (في قلن) كما يمكن في خفن (لانه يلزم فتحة المفتوحة) لان حركة الواو فتحة أيضا وهو تحصيل الحاصل ولا يلزم في خفن لان حركة الواو كسرة وحركة الخاء فتحة فحيث أمكن راعى هذا الاصل وحيث امتنع راعى أصل آخر وهو ضم ماقبل الواو دلالة عليها (ولا يفرق بينه) أي يسوى لفظا بين جمع المؤنث في الماضي (وبين جمع المؤنث في الامر) من الاجوف الواوي حيث يقال فيهما قلن بضم القاف (لانهم لا يعتبرون الاشتراك الضمني) أي الصوري اللفظي (ويكتفون بالفرق التقديري) وتحقيق الفرق التقديري ان أصل قلن على تقدير كونه جمعا من الماضي قولن بفتح القاف والواو وان ضمة القاف للدلالة على الواو المحذوفة كما مر وأما على تقدير كونه جمعا من الامر فاصله أقولن بضم الهمزة والواو وسكون القاف فنقل ضمة الواو الى القاف فاستغنى عن الهمزة ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين فيكون ضمة القاف ضمة الواو كما سيجيء (كما) يكتفون بالفرق التقديري (في بعن وهو مشترك بين المعلوم والمجهول أيضا) أي كما هو مشترك بين معلوم الامر والماضي فيكون بعن مشتركا بين ثلاثة أحدها جمع المؤنث في الامر وأصله حينئذ ابيعن بكسر الهمزة والياء وسكون العين فنقلت كسرة الياء الى ماقبلها فاستغنى عن الهمزة حذفت الياء لالتقاء الساكنين فيكون كسرة الباء بنقطة كسرة الياء بنقطتين وثانيها جمع المؤنث من الماضي المعلوم وأصله حينئذ بيعن بفتح الباء والياء معا وسكون العين فقلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها فالتقى ساكنان الالف المقلوبة والعين فحذفت الالف فصار بعن بفتح الباء ثم كسر الباء حتى يدل على الياء المحذوفة كما ضم القاف في قلن للدلالة على الواو فصار بعن وثالثها جمع المؤنث من الماضي المجهول وأصله حينئذ بيعن بضم الباء وكسر الياء وسكون العين فنقلت كسرة الياء الى ماقبلها بعد سلب حركته فحذفت الياء لالتقاء الساكنين فصار بعن بكسر الباء أيضا قوله (أو وقع من غرة الواضع) عطف على قوله لانهم لا يعتبرون الاشتراك فيكون دليلا آخر على عدم الفرق بين الماضي والامر في مثل قلن أي لم يفرق بينهما لانه وقع الاشتراك من غرة الواضع الغرة بالكسر الغفلة يعني أن الواضع وضع أولا لفظ قلن لجمع المؤنث في الماضي ثم غفل عن وضعه الهمزة فوضع لجمع المؤنث في الامر أيضا فاتفق الاشتراك من غير قصد وأنت خبير بأن هذا الدليل انما يتم اذا كان واضع الالفاظ الانسان الذي من شأنه النسيان وفيه كلام بين في موضعه (كما) وقع الاشتراك (في الاثنين والجماعة من الامر والماضي في تفعل) حيث يقال في تثنية الماضي والامر تفعلا وفي جمعهما تفعلوا (وتفاعل) حيث يقال في تثنيتهما تفاعلا وفي جمعهما تفاعلوا (وتفعلل) حيث يقال فيهما تفعللا وتفعللوا (ولا يفرق بين فعلن) بضم العين (وبين (فعلن) بالفتح لفظا (في نحو طلن) بضم الطاء أصله طولن بضم الواو وقلبت الواو ألفا فالتقى ساكنان فحذفت ثم نقلت ضمته الى الطاء بناء على ما هو الاصل في الاعلال كما مر في نقل كسرتها الى ماقبلها في نحو خفن فصار طلن (وقلن)

(ولا ضم الخاء) وهو الخاء (في خفن) لتلك الدلالة (لان الاصل في النقل) أي فيما يمكن (نقل حركة الواو الى ماقبلها) أي ان يعلل ذلك بنقل حركة الواو الى ماقبلها دلالة عليها لا بحذفها والاتيان بحركة أخرى من خارج لتلك الدلالة (لسهولتها) أي سهولة الواو في النقل اذ لا شك أن نقل موجود أسهل من تحصيل معدوم (ولا يمكن هذا النقل) أي نقل حركة الواو في قلن (لانه يلزم فتح المفتوح) لان حركة الواو فتحة وماقبلها مفتوح أيضا وهو تحصيل الحاصل وهو محال وإذا لم يمكن الاصل فيه أتى بحركة من خارج لتلك الدلالة (ولا يفرق بينه) أي بين قلن في جمع المؤنث من الماضي (وبين جمع المؤنث في الامر) وهو قلن أيضا (لانهم لا يعتبرون الاشتراك الضمني) أي الاشتراك الغير القصدي فان اعتبار الاشتراك لزم من الاعلال بدون القصد الاشتراك بينهما (ويكتفون بالفرق التقديري) وههنا الفرق التقديري حاصل اذ أصل قلن ماضيا قولن كنصرن وأصله أمرا اقولن (كما) انهم لم يعتبروا الاشتراك الضمني (في بعن وهو مشترك بين المعلوم والمجهول أيضا) أي كالاشتراك في قلن ولكن اكتفوا بالفرق التقديري بينهما فيه أيضا اذ أصله معلوما بيعن بفتح الباء والياء ومجهولا بيعن بضم الباء وكسر الياء (ووقع) الاشتراك بين الماضي والامر (في) مثل (قلن من غرة الواضع) أي من غفلته عن الوضع الاول بان وضع اولا قصدا ولهذا ثانيا قصدا غافلا عن الوضع الاول فيكون اللفظ مشتركا بالوضع القصدي من غير قصد الاشتراك وهذا انما يكون على تقدير أن كون الواضع غير الله تعالى كما هو مذهب البهشمية فيكون السبب في وقوع المشترك في الاغلب هو الغرة وأما على تقدير أن يكون الواضع هو الله تعالى كما هو مذهب الاشعري فلا يستقيم وعلى هذا فسبب وقوع الاشتراك الابتداء (كما وقع) الاشتراك بالوضع القصدي من غير قصد الاشتراك من تلك الغرة على ذلك المذهب (في) فعل (الاثنين والجماعة من الامر والماضي في تفعل) تقول تكسر تكسرا تكسروا في الماضي (وتفاعل) نحو تباعد تباعدا تباعدوا أمرا وتباعد تباعدا تباعدوا ماضيا (وتفعلل) نحو تدحرج تدحرجا تدحرجوا أمرا وماضيا (ولا يفرق) بعد الاعلال (بين فعلن) بضم العين (وفعلن) بفتحها (نحو طلن) أصله طولن (وقلن) أصله

واعلم انه لم يفرق بينهما لفظا اكتفاء بالفرق التقديرى وذلك (لانه) أى الشان (يعلم من الطويل ان أصل طلن) بضم الطاء (طولن) بفتح الطاء وضم الواو (لان الفعيل يجئ من فعل) بضم العين (غالبا) فعلم ان أصله كذلك بناء على هذا الغالب وقد مر ان أصل قلن قولن بفتحتين فافترقا بالفرق التقديرى (كما يعلم الفرق بين خفن و بعن من مستقبلهما يعنى يعلم من يخاف ان اصل خفن خوفن) بكسر الواو (لان باب فعل يفعل) بالفتح فيهما (لا يجئ الا من حروف الحلق) أى الا من الكلمات التى فى عينها أو فى لامها حروف الحلق وليس فى يخاف حرف حلق حتى يحتمل كونه من الثالث فتعين انه من الباب الرابع لانحصار فتح العين فى المضارع فيهما قوله (ويعلم) عطف على قوله يعلم من يخاف أى يعلم (من يبيع ان أصل بعن بيعن) بفتحتين (لان الاجوف لا يجئ) الا من الابواب الثلاثة التى سميت دعائم الابواب كما مر ولا يجئ (من باب فعل يفعل) بالكسر فيهما فتعين انه من الباب الثانى لانحصار كسر العين فى المضارع فيهما (المستقبل) (١٢٣) من الاجوف الواوى (يقول الى آخره) أى يقولان يقولون تقول تقولان يقلن تقول تقولان تقولون تقولين تقولان تقلن أقول نقول (أصله يقول) بضم الواو وسكون القاف (واعلاله مر) فى قوله والثلاثة اذا كان ما قبلها ساكنا نحو يخوف ويبيع ويقول يعطى حركتهن الى ماقبلهن لضعف حروف العلة وقوة الحرف الصحيح (فحذفت الواو) بعد نقل حركتها الى القاف (فى يقلن أصله يقولن (لاجتماع الساكنين) الواو واللام (والامر) أى أمر الحاضر (قل الخ) أى قولا قولوا قولى قولا قلن (أصله أقول) بضم الهمزة والواو وسكون القاف (فنقلت حركة الواو الى القاف وحذفت) الواو (لاجتماع الساكنين) الواو واللام (ثم حذفت الالف) أى همزة الوصل (لانعدام الاحتياج اليها)

ولما توجه أن يقال اذا كان وجب حذف الواو أن يجتمع الساكنان فلم لم يعيدوها فى مثل قل الحق بكسر اللام لزوال موجب الحذف فيه أجاب عنه بقوله (وتحذف الواو فى قل الحق وان لم يجتمع فيه ساكنان لان الحركة) أى حركة اللام فيه (انما حصلت بالخارجى) أى بالامر الخارجى وهو لام التعريف فى الحق الذى هو مفعول قل والمفعول لا يلازم الفعل وما حصل بالامر الخارجى الغير اللازم عارض (فتكون) أى حركة اللام (فى حكم السكون تقديرا بخلاف قولا) يعنى لم يحذف الواو فى قولا وان كانت حركة اللام بسبب ألف التثنية لا بالاصالة اذ الاصل فى الامر البناء على السكون (و) كذلك فى (قولن) بالحاق نون التأكيد (لان الحركة فيهما حصلت بالداخلين وهما ألف الفاعل) فى الاول وتقدم أن الضمير المرفوع المتصل بمنزلة جزء الكلمة ولهذا أسكنوا ما قبلها (ونون التأكيد) فى الثانى (وهو) أى نون التأكيد (بمنزلة الداخلى) أيضا (ومن ثم) أى ومن أجل انه بمنزلة الداخلى

قولن (لانه) أى الشان (يعلم من الطويل) ولم يعل لانه ليس على وزن فعل (ان أصل طال طولن) بضم العين لا طولن بفتحها (لان الفعيل) من الصفة المشبهة (يجئ من فعل) بضم العين (غالبا ومن فعل) بالفتح نادرا كالسخين من باب نصر ولما جاء الصفة المشبهة من طلن على طويل علم انه ليس من طول بالفتح بل من طول بالضم بناء على الغالب (كما يعلم الفرق بين بعن وخفن من مستقبلهما أعنى يعلم من يخاف ان أصل خفن خوفن بالكسر لان باب فعل يفعل) بفتح العين فيهما (لا يجئ الا من حروف الحلق) عينا ولاما وليس فى خفن حرف منها عينا أو لاما فلا يظن انه من فعل بالفتح ولم يجئ فعل بالضم يفعل بالفتح فعلم أن أصله خوفن بالكسر (ويعلم من يبيع ان أصل بعن بيعن لان الاجوف لا يجئ من باب فعل يفعل) بالكسر فيهما ولم يجئ أيضا فعل بالضم يفعل بالكسر فتعين أن أصله بيعن بفتح الباء (المستقبل) من قال (يقول الى آخره) أى يقولان يقولون تقول تقولان يقلن تقول تقولان تقولون تقولين تقولان تقلن أقول نقول (أصله يقول كينصر واعلاله مر) وهو أن حركة حرف العلة أعطيت الى ما قبلها فحذفت الواو بعد نقل حركتها الى ما قبلها (كما) فى (يقلن) أصله يقولن (لاجتماع الساكنين الامر قل الخ) أى قولا قولوا قولى قولا قلن (أصله أقول) كانصر (فنقلت حركة الواو الى القاف) كما مر فى يقول (ثم حذفت الواو لاجتماع الساكنين ثم حذفت الالف) أى همزة الوصل (لانعدام الاحتياج اليها) بحركة ما قبلها قدم حذف الواو على حذف الالف لان سبب حذف الواو أعنى اجتماع الساكنين مقدم على سبب حذف الالف أعنى عدم الاحتياج لان سبب اجتماع الساكنين وهو أخذ حركة الواو مقدم على سبب عدم الاحتياج اليها أعنى اعطاء الحركة الى القاف ضرورة ولو منع التقديم الزمانى فلا مجال لمنع التقديم الذاتى وأيضا دفع بقاء الساكنين أمر ضرورى ولا ضرورة فى حذف الالف (ويحذف الواو فى قل الحق وان لم يجتمع فيه الساكنان) بحسب الظاهر على تقدير ثبوت الواو بان تقول قول الحق (لان الحركة فيه حصلت بالخارجى) وهو لام التعريف فى الحق (فيكون) حركة اللام فى قل الحق (فى حكم السكون) لان العارض كالمعدوم فيتحقق اجتماع الساكنين (تقديرا) فحذف الواو لدفعه (بخلاف قولا وقولن لان الحركة فيهما حصلت بالداخليين) فلم يتحقق اجتماع الساكنين فلم يحذف الواو بمنزلة الداخليين ولذلك قال وهو بمنزلة الداخلى وانما قال الداخليين للمبالغة فى كونهما بتلك المنزلة (وهما ألف الفاعل ونون التأكيد) أما كون ألف الفاعل بمنزلة الداخلى فلما مر من أن الالف كجزء من الفعل فلذا لم يذكره وأما كون نون التأكيد بمنزلة الداخلى فتعرض له بقوله (وهو) أى نون التأكيد (بمنزلة الداخلى) لانه به يتحقق معنى الفعل لان التأكيد فى الحوادث يكون (ومن ثمة) أى ومن أجل انه

(بجعلوا نونه آخر الفعل مبنيا) مع وجود علة الاعراب (في نحو هل يفعلن) لتركبها مع الفعل ولا اعراب في الوسط كما مر في فصل الامر ولما توجه أن يقال لو صح ما ذكرتم يلزم أن لا يحذف الالف في مثل دعتا ويقال دعاتا لحصول حركة التاء بالالف الذي هو ألف التثنية أجاب بقوله (ويحذف الالف في دعتا) أصله دعوتا بفتحات قلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار دعاتا فحذفت الالف (وان حصلت الحركة) أي حركة التاء (بألف الفاعل لان التاء ليست من نفس الكلمة) لان هذه التاء هو عين التاء في دعت وقد مر ان هذه التاء حرف التأنيث وليست بجزء من الكلمة ولا فاعل فكانت الحركة التي فيها في شيء أجنبي من الفعل والفاعل مع انها قد حصلت بسبب الغير الذي هو ألف التثنية والشيء الاجنبي منهما لا يلازم الفعل حكما وحركته لا يلازم لا يلازم أيضا فثبت ان حركة التاء في مثل دعتا ورمتا عارضة لا اعتبار لها (بخلاف اللام في) قوله (قولا) فانه يلازم الفعل لكونه جزأ منه فيلازم حركته أيضا وان كانت بسبب الغير كما في دعتا وحاصل الفرق بين قولا وقل الحق ودعتا ان اللام في قولا جزء من الكلمة فحركت بسبب الالف الذي هو كجزء من الكلمة في اللزوم فتكون هذه الحركة كأنها أصلية فلذلك لم يحذف منه الواو وأما اللام في قل الحق وان كانت جزأ من الكلمة الا أن لام التعريف التي بسببها حركت لام الكلمة ليست بجزء من الكلمة في اللزوم فتكون حركة اللام عارضة فلهذا حذفت منه الواو وأما التاء في دعتا فليست بجزء من الكلمة فالحركة عليها وان كانت حاصلة بسبب ما هو كجزء من الكلمة لا تلازم الكلمة فلذلك حذفت الواو فيه أيضا (وتقول في أمر الحاضر (بنون التأكيد) أي عند الحاق نون التأكيد المشددة (قولن) بفتح اللام (قولان قولن) بضم اللام (قولن) بكسر اللام (قولان قلنان و بالخفيفة) أي وبالنون الخفيفة المؤكدة (قولن) بفتح اللام للمفرد المذكر (قولن) بضم اللام (للجمع) المذكر (قولن) بكسر اللام للمفرد المؤنث (اسم الفاعل) من الاجوف (قائل الخ) أي قائلان قائلون قائلة قائلتان قائلات وقوائل (أصله قاول) بكسر الواو (فقلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها كما في كساء) بكسر الكاف (أصله كساو) من الكسوة (وجعلوا الواو ألفا) في كساء (لوقوعها في الطرف وانفتاح ما قبلها وهو السين) اذ لا اعتبار بالالف لانها ليست بحاجزة حصينة فاجتمع ساكنان هنا الالفان ولم يمكن حذف احداهما لئلا يلزم التباس البناء ببناء آخر (ثم جعلت) الالف المقلوبة من الواو (همزة) بالتحريك لدفع التقاء الساكنين فصار كساء ولا اعتبار لالف الفاعل) في مثل قاول كما في كساء (لانها ليست بحاجزة حصينة) كما في حصينة (فاجتمع ألفان) ألف الفاعل والالف المقلوبة من الواو (ولا يمكن اسقاط) الالف (الاولى لانه يلتبس) اسم الفاعل حينئذ (بالماضي) في حقيقة الحروف وهو ظاهر (وكذلك) يلتبس اسم الفاعل بالماضي لو أسقطت الالف (الثانية) في الصورة لا في الحقيقة لان ألف الماضي حينئذ عين الكلمة وألف الفاعل على تقدير حذف الثانية هي

بمنزلة الداخلي (بجعل نونه) آخر (المضارع مبنيا نحو هل يفعلن) مع وجود سبب الاعراب وهو حرف المضارعة اذ صار آخره وسطا ولا اعراب في الوسط ولم يقع الاعراب على النون لانه مشابه بالتنوين في كونه في آخر الكلمة والتنوين لا يقع محل الاعراب اذ ليس من الكلمة ولا بمنزلة جزء منها وكذلك لا يقع ما يشابهه بمحل الاعراب (ويحذف الالف في دعتا) أصله دعوتا قلبت الواو ألفا فحذفت الالف لاجتماع الساكنين (وان حصلت الحركة) في تاء دعتا (بالف الفاعل) الذي هو بمنزلة الداخلي (لان التاء ليست من نفس الكلمة) لانها جيء بها لبيان تأنيث الفاعل فلم تعتبر حركتها فاجتمع ساكنان تقديرا وان لم يجتمعا بحسب الظاهر (بخلاف اللام في قولا) لانها من نفس الكلمة فاعتبرت حركتها فلم يجتمع ساكنان تقديرا يعني ان الحركة والمتحرك كليهما عارضان في دعتا فكانت الحركة في حكم السكون والحركة وان كانت عارضة في قولا الا أن المتحرك ليس بعارض بل هو أصلي فتقوى الحركة بعروضها فلم تكن في حكم السكون (وتقول في الامر بنون التأكيد المشددة قولن) بالفتح (قولان قولن) بالضم (قولن) بالكسر (قولان قلنان و) تقول (بالخفيفة قولن) بالفتح (قولن) بالضم (قولن) بالكسر على قياس الصحيح (الفاعل قائل الخ) قائلان قائلون قوال وقول وقولة قائلة قائلتان قائلات وقوائل (أصله قاول) كناصر (فقلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها كما) قلبت (في كساء أصله كساو) من الكسوة (وجعل واوه ألفا لوقوعه في الطرف) وعدم اعتبارهم بالالف حاجزا فصار كأن الواو ولي الفتحة فقلبت ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها أو لتنزيلهم الالف منزلة الفتحة والتقى ألفان فكره أن يحذف احداهما أو تحريك الاولى لئلا يعود الممدود مقصورا والمقصور اسم معتل اللام يكون ما قبل آخر نظيره من الصحيح فتحة كعصا نظيره فرس والممدود اسم معتل اللام يكون ما قبل آخر نظيره من الصحيح ألفا ككساء وهو نظير كتاب فاذا حذف احدى الالفين في كساء أو حركت الاولى لم يعلم ان ما قبل آخره ألف في الاصل أم لا وهذا معنى عود الممدود مقصورا (ثم) لما لم يمكن حذف احدى الالفين ولا تحريك الاولى (جعل) الالف المقلوبة (همزة) دفعا لالتقاء الساكنين واختص الهمز لقربه من الالف (ولا اعتبار بالف اسم الفاعل في قائل لانها ليست بحاجزة) مانعة (حصينة) أي قوية فلا يمنع من كون القاف ما قبل الواو والقاف مفتوحة فقلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها (فاجتمع ألفان) وهو التقاء الساكنين (ولا يمكن اسقاط الالف الاولى) لدفعه (لانه) أي اسم الفاعل حينئذ (يلتبس بالماضي) ولا يكفي الاعراب فارقا لانه يزول بالوقف (وكذلك) أي كالالف الاولى الالف (الثانية) في عدم امكان

الالف الزائدة للفاعل ولما لم يمكن حذف أحدهما وجب تحريك أحدهما ضرورة امتناع الساكنين (فحركت) الالف (الاخيرة) المقلوبة من الواو (فصارت همزة) لان الالف اذا تحركت تهمز وانما حركت الاخيرة لانها جزء من الكلمة ومحصل لمعنى الاصل دون الاولى لانها زائدة ساكنة فتحريك المتحرك في الاصل أولى ولان الثانية تعين الكلمة وهي معتبرة كنفي نظائرها من الصحيح نحو ناصر وضارب وكما يجب أن يعلم انه اذا أعل فعل أعل فاعله نحو قال وقائل وباع وبائع واذا لم يعل فعل لم يعل فاعله نحو عور وعاور وسود وساود كذا حقق (ويجيء في البعض بالحذف) أي ويجيء اسم الفاعل في بعض الاجوف بحذف حرف العلة منه (نحو هاع ولاع الاصل هائع ولائع) على وزن ضارب يعني قد يحذف الالف المقلوبة من حروف العلة لاجتماع الساكنين وان التبس بالماضي في الصورة لكن هذا الحذف ليس بقياس مطرد بل مقصور على السماع الهائع يجوز أن يكون واويا من هاع أصله هوع أي قاء ويجوز أن يكون يائيا من هاع أصله هيع أي جبن واللاع واوي من لاعه الحب يلوعه والتاع فؤاده أي احترق من الشوق يقال رجل هاع لاع أي جبان جزوع (ومنه) ومن البعض الذي جاء بالحذف (قوله تعالى) أم من أسس بنيانه (على شفا جرف هار أي هائر) فحذفت الياء للماضي فوزنه قبل الحذف فاعل وبعده فال وهذا مخالف لما في الصحاح حيث قال يقال حرف هار خفضوه في موضع الرفع وأرادوا هائر وهو مقلوب من الثلاثي الى الرباعي كما قلبوا شائك السلاح الى شاكي السلاح فيكون هار مما جاء بالقلب لا مما جاء بالحذف ولما في الكشاف حيث قال وهار وزنه فعل قصر عن فاعل كخلف من خالف ونظيره شاك وصات في شائك وصائت وألفه ليست بألف فاعل انما هي عينه وأصله هور وشوك وصوت فعلى هذا لا يكون من الحذف ولا من القلب فتدبر ولعل اختلاف هذه الاقوال مبني على اختلاف أئمة اللغة اذ كل من هؤلاء القائلين ممن يعتمد فلا ينسبون الى الخبط والسهو (ويجيء بالقلب) أي ويجيء اسم الفاعل في بعض الاجوف بالقلب المكاني تخفيفا على خلاف القياس أيضا (نحو شاك أصله شائك) من الشوكة وهي شدة البأس ومنه شاكي السلاح فقلبت الياء كافا أي قدم الكاف التي هي لام الكلمة الى موضع العين وأخر الياء الى موضع اللام فصار شاكي ثم أعل كاعلال قاض فصار شاك فوزنه قبل القلب فاعل وبعده فالع وبعد الاعلال فال وأنت تعلم أن ما ذكره المصنف غير ما ذكر في الكشاف من قصر ألف اسم الفاعل فيه واعلم انه قد جوز ابن الحاجب في شاك القلب المكاني والحذف أيضا أي حذف الالف المقلوبة من الواو التي هي عين الكلمة لالتقاء الساكنين كما في هاع (وحاد أصله واحد) فقلبت الكلمة أي أخرت الواو الى آخر الكلمة فوقع الالف في الاول فامتنع الابتداء به فقدم الحاء عليه فصار حادو ثم قلبت الواو ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها فصار حادي ثم أعل كاعلال قاض فوزنه قبل القلب فاعل وبعده عالف وبعد الاعلال عال وأنت خبير بأنه ذكر هذا المثال استطرادا لانه ليس اسم الفاعل من الاجوف الذي نحن فيه بل من المثال ولما كان في القلب المكاني في اسم الفاعل نوع استبعاد لمخالفته القياس أراد أن يزيل ذلك الاستبعاد بايراد نظائره فقال (ويجوز القلب) المكاني في كلامهم (نحو قسي) بكسرتين (أصله قووس) بضمتين (فقدم السين) التي هي لام الكلمة على الواو الاولى التي هي عين الكلمة (فصار قسوو) بضمتين على وزن فلوع (ثم جعل قسي) يعني قلبت الواو المشددة ياء (لوقوع) هذين (الواوين في الطرف) وتحقيقه قلبت الواو الاخيرة ياء لوقوعها في الطرف فاجتمع الواو والياء [illegible]

امكان سقوطها الالتباس بالماضي (فحركت الاخيرة فصارت همزة) ولم تحرك الاولى لئلا يلزم تغيير العلامة اذ هي علامة اسم الفاعل أو حملا على كساء ونقطت هذه الهمزة كما نقطها الحريري في الرسالة الرقطاء وهي التي احدى حروف كل كلمة منها منقوطة والاخرى غير منقوطة في نحو قائل نظما وحكي أن أبا علي الفارسي دخل على واحد من المنتمين للعلم فاذا بين يديه جزء فيه مكتوب قائل منقوطا بنقطتين من تحت فقال له أبو علي هذا خط من قال خطي فالتفت الى صاحبه كالمغضب وقال قد أضعنا خطوا تنافي زيارة مثله وخرج من ساعته (ويجيء) اسم الفاعل (في البعض) من الاجوف (بالحذف) أي بحذف العين (نحو هاع) من الهوع وهو القيء (ولاع) من اللوع وهو الهم والمصيبة واحراق العشق القلب (والاصل هائع ولائع) حذفت الالف المقلوبة من العين على غير القياس فصار هاع ولاع بوزن فال (ومنه) أي مما يجيء بالحذف (قوله تعالى على شفا جرف هار أي هائر) منهدم فحذفت العين كما مر (ويجيء) اسم الفاعل في بعض الاجوف (بالقلب) المكاني وهو نقل حرف عار عن عارضة من الحركة والسكون مكان حرف آخر وكل واحد منهما معروض للعارض الآخر (نحو شاك أصله شائك) أي اذا لم يقلب بالمكان كان حقه أن يقال شائك وأصله شاوك من الشوك وهو تمام السلاح من باب علم فوضع العين موضع اللام واللام موضع العين فقيل شاكو فوزنه فالع فاعل اعلال غاز فعلى هذا يقال جاءني شاك ومررت بشاك ورأيت شاكيا وأما من قال جاءني شاك بالرفع ورأيت شاكا ومررت بشاك بالجر فقد حذف حرف العلة التي هي العين طلب التخفيف وكثر فيه قلب الواو همزة على مقتضى القياس فقال شائك (وحاد أصله واحد) فنقل الواو الى موضع الدال فتعذر الابتداء بالالف فقدم الحاء عليه فصار حادو فأعل اعلال غاز ووزنه عالف ولا يخفى الحق في قلبك أسبابه القلب المكاني (اذ يجوز) هذا القلب في كلامهم نحو (القسي) بكسر القاف والسين (أصله قووس) بضمهما جمع قوس (فقدم السين) الى موضع الواو الاولى وأخرت هي الى موضع السين فبقي القاف والواو الثانية في موضعهما (فصار قسوو) بغير الادغام فالاعلال مقدم عليه فوزنه فلوع (مثل عصوو) جمع عصا (ثم جعل قسي) بضم القاف أي قلبت الواوان أعني واو فعول والواو التي هي اللام ياءين (لوقوع الواوين)

احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء ثم كسر ما قبلها وهو السين لاجل الياء (ثم كسر القاف) أيضا (اتباعا لما بعدها) وهو السين فصار قسي بوزن فليع بكسرتين (كما) جعل الواو ياء وكسر ما قبلها الياء وما قبل ما قبلها اتباعا (في عصي) وهي جمع العصا وأصله عصوو بضمتين فقلبت الواو الاخيرة ياء لتطرفها فاجتمع الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء وكسر الصاد لاجل الياء ثم كسر العين اتباعا له فصار عصي بكسرتين لكن ضم العين لغة فيه (ومنه) أي ومن البعض الذي جاء بالقلب المكاني (أينق) بضم النون وهو جمع ناقة (أصله أنوق) فاستثقلوا الضمة على الواو (ثم قدم الواو على النون) دفعا لذلك الثقل (فصار أونق) بسكون الواو وضم النون (ثم جعل الواو ياء على غير قياس) فوزنه قبل القلب افعل وبعده اعفل اسم * (المفعول) من الاجوف (مقول الى آخره) أي مقولات مقولون مقولة مقولتان مقولات ومقاول (أصله مقوول) على وزن منصور (فاعل كاعلال يقول) يعني نقلت ضمة الواو الى القاف (فاجتمع ساكنان) هما الواوان ولا يمكن تحريك احداهما لئلا يلزم النقل أو كون البناء مجهولا فوجب حذف احداهما لامتناع التلفظ بهما ساكنين (فحذفت الواو) الثانية (الزائدة) الحاصلة من اشباع ضمة الواو الاولى (عند سيبويه لان الحذف للزائد أولى) من الحذف للاصلي (و) حذف (الواو الاصلي) أولى (عند) أبي الحسن (الاخفش لان الواو (الزائدة علامة للمفعول (والعلامة لا تحذف) وهذا التعليل لا يطابق لما نقله ابن الحاجب عن الاخفش أيضا حيث قال وأما حجة الاخفش في حذف العين دون واو المفعول فهو ان واو المفعول وان كانت زائدة فقد جاءت لمعنى وهو المد والعين لم يأت لمعنى ويبقى التنوين الذي جاء لمعنى وابقاء الحرف الذي جاء لمعنى أولى كما تقول مررت بقاض فيحذف الياء لانها لم يأت لمعنى ويبقى التنوين الذي جاء لمعنى الصرف ثم قال وشيء آخر يدل على صحة مذهبه وهو ان هذه العين قد اعتلت في قال وقيل وكما اعتلت بالاسكان والقلب في أصل مقول كذلك اعتلت بالحذف واو مفعول الذي هو العين لان اعلال الاسم فرع اعلال الفعل وهكذا نقله السعد التفتازاني عن الاخفش أيضا (قال سيبويه في جوابه) أي جواب قول الاخفش (العلامة لا تحذف اذا لم يوجد علامة أخرى) وأما اذا وجدت فقد جاء حذفها اكتفاء بالباقية (وفيه) أي والحال ان في المفعول (يوجد علامة أخرى وهي الميم) دل هذا الكلام على أن الميم علامة والواو علامة أخرى عند سيبويه وهو غير مطابق لما نقله صاحب النجاح عن سيبويه أيضا حيث قال وعند سيبويه يعني على أن المحذوف هو الواو الزائدة أن علامة اسم المفعول الميم دون الواو ألا يرى الى استمرار مجيء الميم في الثلاثيات وغيرها دون الواو لكن الواو نشأت من اشباع ضمة ما قبلها لرفضهم مفعلا في كلامهم الا مكرما ومعونا والتوفيق بينهما ان هذا الكلام الراجح بناء على أن الميم والواو علامتان عند الاخفش (فيكون وزنه عنده) أي وزن اسم المفعول عند سيبويه (مفعلا) بفتح الميم وضم الفاء وسكون العين (وعند الاخفش مفولا وكذلك مبيع) أصله مبيوع بوزن منصور (يعني أعل كاعلال يبيع) يعني أعل بنقل حركة الياء الى ما قبلها وهو الباء (فصار مبيوع) بضم الباء وسكون الياء والواو جميعا (فاجتمع

المذكورين (في الطرف) في الجمع والاولى مدة زائدة لم يعتد بها حاجزا فصارت الواو التي هي اللام ياء كأنها وليت الضمة فكأنه في التقدير قسو بواو واحدة أو تنزل الواو التي هي مدة منزلة الضمة فقلبت الواو التي هي لام ياء على حد قلبها في أدل فصار قسوي فاجتمع الواو والياء والسابقة ساكنة فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء وكسر ما قبل الياء صيانة لها (ثم كسر القاف اتباعا لما بعدها) فصار قسي (كما) فعلوا هذا الصنيع (في عصو) بالنقل فصار عصي ووزنه فعيل والاصل عدم الاتباع فيهما (ومنه) أي من القلب المكاني (اينق) ووزنه أعفل (أصله أنوق) جمع ناقة على وزن أفعل (ثم قدم الواو على النون) ليسكن وليحصل الخفة (فصار اونق ثم جعل الواو ياء على غير القياس) للتخفيف (فصار أينق) * (المفعول مقول الخ أصله مقوول فاعل كاعلال يقول) أي فاعطي حركة الواو الى ما قبلها فصار مقوول (فاجتمع ساكنان فحذفت الواو الزائدة) للمفعول (عند سيبويه لان الحذف بالزائد أولى) لا بغيره (و) حذفت (الواو الاصلي) أي عين الفعل دون واو المفعول (عند) أبي الحسن (الاخفش لان) الواو (الزائد) أي واو المفعول (علامة) للمفعول (والعلامة لا تحذف وقال سيبويه في جوابه) أي في جواب الاخفش أي في جواب دليله لا نسلم أن الواو علامة للمفعول بل هي اشباع الضمة لرفضهم مفعلا في كلامهم كما مر والعلامة انما هي الميم فقط يدل على ذلك كونها علامة المفعول في المزيد فيه من غير واو ولئن سلمنا أن الواو علامة لكن لا نسلم أن العلامة لا تحذف بل انما (لا تحذف العلامة اذا لم يوجد فيه) أي هنالك (علامة أخرى) غير المحذوف (وفيه) أي في مقول (يوجد علامة أخرى) للمفعول (وهي الميم فيكون وزنه) أي وزن مقول (عنده) أي عند سيبويه (مفعل) بفتح الميم وضم الفاء وسكون العين (وعند الاخفش) يكون وزنه (مفول) بفتح الميم وضم الفاء فان قيل اذا اجتمع الزائد مع الاصلي فالمحذوف هو الاصلي كالياء من قاض مع التنوين واذا التقى ساكنان والاول حرف مد يحذف الاول كما هو في قل وبع وخف قلنا كل ذلك انما يكون اذا كان الثاني من الساكنين حرفا صحيحا وأما ههنا فليس كذلك بل هما حرفا علة (وكذلك) أي كمقول (مبيع) أصله مبيوع (يعني أعل كاعلال يبيع) اي أعطي حركة الياء الى ما قبلها (فصار مبيوع) بسكون الياء والواو (فاجتمع الساكنان

سا كنان) هما الواو والياء (فحذفت الواو وعند سيبويه) لما مر من انه زائد والزائد أولى بالحذف (فصار مبيع) بضم الباء وسكون الياء (ثم كسر الباء) بنقطة (حتى تسلم الياء) بنقطتين من انقلابها واوا اذ لو لم يكسر لقلب الياء واوا للضمة ما قبلها فتلتبس اليائي بالواوي (وعند الاخفش حذف الياء) لاجتماع الساكنين لما مر من ان الواو علامة والعلامة لا تحذف (فاعطى الكسرة لما قبلها) ليدل على الياء المحذوفة وأيضا لو لم يكسر لالتبس اليائي بالواوي (كما في بعت أصله بيع بفتحتين فقلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فالتقى ساكنان الالف والعين فحذفت الالف فبقي بعت بفتح الباء ثم كسر ليدل على الياء المحذوفة كما ضم القاف في قلت ليدل على الواو المحذوفة (فصار مبوع) بفتح الميم وكسر الباء وسكون الواو (ثم جعل الواو ياء) لسكونها وانكسار ما قبلها كما في ميزان (فيكون وزنه مفعل) بكسر الفاء وسكون العين (عند سيبويه وعند الاخفش مفيل) لان العين محذوف عنده قال المازني وكلا القولين حسن وقول الاخفش أقيس (اسم الموضع) من قال يقول (مقال أصله مقول) بسكون القاف وفتح الواو (فأعل) بنقل حركتها الى ما قبلها ثم قلبها ألفا (كما في يخاف) أصله يخوف بسكون الخاء وفتح الواو (وكذلك مبيع) أصله مبيع بكسر الياء وسكون ما قبلها (فأعل) بنقل كسرتها الى ما قبلها (كما) أعل به (في يبيع) لما مر فصار يبيع بكسر الباء ومد الياء كما كان كذلك في اسم المفعول (فاكتفى بالفرق التقديري بين الموضع وبين اسم المفعول) وان اتحدا لفظا وبيانه أنه ان كان اسم الموضع كان كسرة ما قبل الياء هي كسرة الياء التي هي عين الكلمة وان كان اسم مفعول كانت كسرته من خارج اذ حركة عين الكلمة حينئذ ضمة محذوفة (وهو) أي الفرق التقديري (معتبر عندهم كما) اعتبر (في الفلك) بضم الفاء وسكون اللام وهو واحد وجمع يذكر ويؤنث (اذا قدرت سكونه) أي سكون اللام فيه (كسكون) السين في (أسد يكون) فلك (جمعا) لان أسدا بضم الهمزة وسكون السين جمع أسد بفتحتين واسكان السين فيه يكون علامة الجمع فاعتبر السكون في الفلك أيضا علامة الجمع (نحو قوله تعالى حتى اذا كنتم في الفلك وجرين بهم) ضمير جرين يرجع الى الفلك ولو لم يكن جمعا لما صح رجوعه اليه (واذا قدرت سكونه كسكون قرب يكون واحدا) لان هذا السكون ليس علامة الجمع (نحو قوله تعالى في الفلك المشحون) ولو كان جمعا لوجب أن يقال المشحونة أو المشحونات * (المجهول) من الماضي (قيل الى آخره) أي قيلا قيلوا قيلت قيلتا قلن قلت قلتما قلتم قلت قلتما قلتن قلت قلنا (أصله قول) بضم القاف وكسر الواو فاستثقلت الكسرة على الواو (فاسكنت الواو للخفة فصار قول) بضم القاف وسكون الواو فابقي على هذا في بعض اللغة (وهو لغة ضعيفة لثقل الضمة) التي في القاف (و) الواو بعدها (وفي لغة) أخرى (أعطي كسرة الواو

الساكنان) الياء والواو (فحذفت الواو) لدفعه (عند سيبويه) على أصله (فصار مبيع) بضم الباء وسكون الياء (ثم كسر الباء) المنقوطة بنقطة واحدة (حتى تسلم الياء) المنقوطة بنقطتين من قلبها واوا والضمة ما قبلها ويسلم البناء من الالتباس بالواوي (وعند الاخفش حذف الياء) أعني العين على أصله لدفع التقاء الساكنين ولم تقلب واوا على ما هو مقتضى القياس لبقاء التقاء الساكنين فصار مبوع (فاعطى الكسرة لما قبلها) لتدل عليها ولئلا يلتبس بالواوي (كما مر في بعت) هكذا وقع في النسخ التي رأيناها والصواب أن لفظ مر وقعت سهوا من الكاتب لان هذه حوالة تغري أي كما أعطيت الكسرة لما قبلها في بعت اذ أصله بيع قلبت الياء ألفا فاجتمع ساكنان فحذفت الالف ثم كسرت الباء لتدل على الياء لئلا يلتبس بالواوي (فصار مبوع ثم جعل الواو ياء) لسكونها وانكسار ما قبلها (كما) جعل ياء (في ميزان) ذلك فصار مبيع (فيكون وزنه مفعل عند سيبويه وعند الاخفش) يكون وزنه (مفيل * الموضع مقال أصله مقول) بفتح الميم والواو (فاعل كما) أي كالاعلال الذي (في يخاف) أي بنقل حركة الواو الى ما قبلها ثم قلبها ألفا (وكذلك) أي كمقال (مبيع أصله مبيع) بفتح الميم وسكون الباء وكسر الياء (فاعل) أي وقع الاعلال فيه (كما) وقع (في يبيع واكتفى بالفرق التقديري) في مبيع (بين الموضع) أي اسم المكان (و) بين (اسم المفعول) فان يقدر اسم المفعول مبيوع واسم المكان مبيع كما مر وكيف لا يكتفى به (وهو) أي الفرق التقديري (معتبر عندهم) وذلك (كما) أي كاعتبارهم اياه (في الفلك) بضم الفاء وسكون اللام فانك (اذا قدرت سكونه) أي سكون عينه وهو اللام (كسكون) عين (أسد) بالضم والسكون جمع أسد بفتحتين (يكون) الفلك (جمعا (نحو قوله تعالى حتى اذا كنتم في الفلك وجرين بهم) فان جرين مسند الى ضمير الفلك فلو لم يكن الفلك جمعا لقيل جرى بالافراد والتذكير على الاصل كما في الفلك المشحون وفي مثله (و) لذلك قال المصنف اذا قدرت سكونه في الموضعين بتذكير الضمير الراجع الى الفلك أو جرت لكونه بمعنى السفينة كما في قوله تعالى والفلك التي تجري في البحر بأمره ولا يدل جرين على جرت لثبوت الايام فعلن وانما وجب أن يقال جرى حينئذ لان ضمير الجمع لا يرجع الى المفرد (واذا قدرت سكونه كسكون قرب) بضم القاف وسكون الراء مصدر قرب وهو مفرد (يكون) الفلك (واحدا) نحو قوله تعالى في الفلك المشحون فان الفلك هنا مفرد اذ لو كان جمعا لوجب أن يقال المشحونة أو المشحونات لوجوب التطابق بين الصفة والموصوف في التذكير والتأنيث والآلة مقوال ومقول وقد تقدم انهما الاعلان ولذلك لم يذكرهما المصنف * (المجهول) من قال (قيل الخ أصله قول) كنصر (فاسكنت الواو للخفة) لان الكسرة ثقيلة على الواو خصوصا مع ضم ما قبلها (فصار قول) الى قلنا بالضم في الكل (وهو لغة ضعيفة لثقل اجتماع الضمة والواو وفي لغة) أخرى (أعطي كسرة الواو)

لماقبلها) وهو القاف بعد سلب ضمتها (فصار قول) بكسر القاف وسكون الواو (ثم صار الواو ياء لكسرة ماقبلها) فصار قيل وهذا أفصح اللغات الثلاث وهو الاتيان بالياء الخالصة والكسرة الخالصة (وفي لغة تشم حتى يعلم ان أصل ماقبلها مضموم) أي ماقبل الياء مضموم في الاصل والاشمام تهيئة الشفتين للتلفظ بالضم ولكن لا يتلفظ به تنبيها على ضمة ماقبل الواو وكذا ذكره وذكر ابن الحاجب في بيان هذه اللغة الثالثة ومنهم من يشم الفاء الضم لانهم أرادوا البيان وقد كان في الفاء ضمة وأرادوا أن ينقلوا اليها كسرة العين فلم يمكنهم أن يجمعوا في الفاء الكسرة والضمة فأشموا الكسرة فصارت الحركة في الفاء بين الضمة والكسرة بمنزلة الحركة في كافر وجابر لانها بين الكسرة والفتحة فعلى هذا يكون المراد من الاشمام ههنا أن يتلفظ حركة بين حركتين ويتبعه أن يتلفظ حرف بين حرفين فيكون مابعد القاف بين الواو والياء لا ماذكره من تهيئة الشفتين من غير تلفظ كما صرح به السعد التفتازاني حيث قال وحقيقة هذا الاشمام يعني الاشمام في بيع أن تنحو بكسرة فاء الفعل نحو الضمة فتميل الياء الساكنة بعدها نحو الواو قليلا اذ هي تابعة لحركة ماقبلها وهذا مراد النحاة والقراء لا ضم الشفتين فقط مع كسرة الفاء كسرا خالصا كما في الوقف ولا الاتيان بضمة خالصة بعدها ياء ساكنة الى هنا عبارته فظهر من ذلك كله ان ماذكره غير صحيح (وكذلك بيع) في جواز اللغات الثلاث أصله بيع بضم الباء وكسر الياء فاسكن الياء المخففة فصار بيع بالضم والسكون ثم صار الياء واوا لسكونها وانضمام ماقبلها فصار بوع وهذه لغة ضعيفة لما مر في قول وفي لغة أعطيت كسرة الياء الى ماقبلها بعد سلب حركة ماقبلها فصار بيع وهذا أفصح اللغات الثلاث وهو الاتيان بالياء الخالصة والكسرة الخالصة وفي لغة يشم ليعلم ان ماقبلها مضموم في الاصل (واختير) بضم الهمزة وهو يائي (وانقيد) بالضمة أيضا وهو واوي واعلالهما ظاهر مما مر وقس عليهما اخواتهما فمن قال قيل وبيع بالياء والكسرة الخالصتين قال اختير وانقيد بالياء والكسرة الخالصتين أيضا ومن أشم في قيل وبيع أشم فيهما أيضا ومن قال قول وبوع قال اختور وانقود وانما أجرى هذا الباب مجرى الثلاثي لان أصل اختير لما اختير بضم التاء بنقطتين من فوق وكسر الياء بنقطتين من تحت فلفظ تير من اختير مثل بيع وأصل انقيد انقود بضم القاف وكسر الواو فلفظ قود من انقود مثل قول (وقلن) أصله قولن بضم القاف فاسكنت الواو فالتقى ساكنان الواو واللام فحذفت الواو فمن قال قيل كسر القاف وقال قلن بكسر القاف ومن قال قول لم يكسر بل أبقى على ضمه فقال قلن بضم القاف (وبعن) أصله بيعن بكسر الياء فاسكنت الياء فالتقى ساكنان فحذفت الياء فبقي بعن بضم الباء فمن قال بيع بكسر الباء قال بعن بكسر الباء ومن قال بوع لم يكسر ويجوز الاشمام فيهما أيضا (يعني يجوز فيهن ثلاث لغات) الياء والواو والاشمام (ولا يجوز الاشمام في مثل أقيم) واستقيم (لعدم ضم ماقبل الياء) لان أصلهما أقوم واستقوم بسكون القاف وكسر الواو فيهما فنقلت كسرة الواو الى القاف ثم قلبت ياء لانكسار ماقبلها فيهما فصار أقيم واستقيم ولما لم يكن القاف مضموما في الاصل لم يجز الاشمام لان الاشمام انما هو للدلالة على ضمة ماقبل حرف العلة ولا ضمة ههنا وبهذه العلة أيضا لا يجوز أن يتلفظ بالواو ويقال اقوم واستقوم كما يجوز أن يقال قول والى هذا أشار بقوله (ولا يجوز بالواو أيضا) أي كما لا يجوز بالاشمام (لان جواز الواو) في قول وبوع انما هو (لانضمام ماقبل حرف العلة) في الاصل (وهو) أي انضمام ماقبلها ليس بموجود) في أقيم اذ قد عرفت ان أصل أقيم أقوم بسكون القاف بخلاف قيل وبيع فان الاصل فيهما ماقبل الاعلال الضم كما مر فثبت بذلك حسن الواو والاشمام فيهما دون أقيم واستقيم هذا ولو قال المصنف ولا

في قول (الى ماقبلها) بعد حذف حركته وانما لم يذكره لانه لازم من اعطاء الحركة اليه فعلم بالالتزام ولم يعكس لعدم الاستلزام في العكس (فصار قول) بكسر القاف وسكون الواو (ثم صار الواو ياء لكسرة ماقبلها) وسكونه ولم يذكره اكتفاء بما علم التزاما مما سبق اذ اعطاء الحركة للواو الى ماقبلها يستلزم سكونه ولم يعكس اكتفاء بما علم مطابقة فيما سبق قصدا الى موافقة ماذكره صريحا (فصار قيل) وهذه أفصح اللغات اذ لا ثقالة فيها (وفي لغة) أخرى (تشم) كسرة ماقبل الياء ضمة أو يوقع الاشمام بتذكير يشم وهذه لغة فصيحة لوجود ثانية الاخف الا انها غير أفصح لوجود الاشمام (حتى يعلم أن أصل) حركة (ماقبلها مضموم) أي ضمة مثل المفتون بمعنى الفتنة أو يريد أن ماقبلها مضموم في الاصل وحقيقة هذا الاشمام أن تنحو بكسر فاء الفعل نحو الضمة فتميل الياء الساكنة بعدها نحو الواو قليلا اذ هي تابعة لحركة ماقبلها وهذا مراد النحاة والقراء فيما وقع الاشمام في غير آخر الكلمة لا ضم الشفتين فقط بعد الاسكان كما في الوقف فان الاشمام في الوقف على آخر الكلمة بعد اسكان الحرف المضموم الموقوف عليه هو ان تضم الشفتين فقط مثلا اذا أردت أن تشم في وقف نستعين تسكن النون وتضم شفتيك بعد اسكانها من غير حركة (وكذلك بيع) مجهول باع (واختير وانقيد و) كذلك (قلن وبعن) أي فيما اتصل به ما يسكن لامه وحذف العين للساكنين من نحو اخترن وانقدن لهما الكسر فيما اتصل به ما يسكن لامه فرع على لغة قيل بالكسر الخالص والضم فيه فرع على لغة قول وبوع بالضم الخالص (يعني يجوز فيهن) أي بيع واختير وانقيد وقلن وبعن (ثلاث لغات) كسر ماقبلها في كل المطردة وضمه في كلها والاشمام في كلها (ولا يجوز الاشمام في مثل أقيم لانعدام ضمة ماقبل الياء) اذ أصله أقوم واذ لا ضمة فلا اشمام (ولا يجوز) أن يقال أقوم (بالواو) الساكنة (أيضا) أي كما لا يجوز الاشمام (لان جواز الواو) كان (لانضمام ماقبل حرف العلة) في الاصل (وهو ليس بموجود) في أقيم

يجوز الاشمام والواو لعدم ضم ماقبل الواو ولكان أخصر لكنه فصلهما ولم يلتفت الى اشتراكهما فى الدليل تسهيلا على المبتدى (وسوّى فى مثل قلن وبعن بين المعلوم والمجهول اكتفاء بالفرق التقديرى) وتحقيقه ان أصل قلن اذا كان معلوما قولن بفتحتين كنصرن فقلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها فالتقى ساكنان الواو واللام فحذفت الواو فبقى قلن بفتح القاف ثم ضم القاف ليدل على الواو المحذوفة فصار قلن بضم القاف واذا كان مجهولا يكون أصله قولن بضم القاف وكسر الواو فاستثقلت الكسرة على الواو فأسكنت فحذفت لالتقاء الساكنين فبقى قلن بضم القاف فضمة القاف على الاول عارضة لاجل الدلالة المذكورة وعلى الثانى أصلية وقد عرفت ان كسر القاف لغة فى المجهول فلا يلتبس بالمعلوم حينئذ وما ذكره المصنف من الاستواء على لغة الضم فافهم (وأصل يقال يقول) بضم الياء وسكون القاف وفتح الواو (فاعل كاعلال يخاف) يعنى نقلت فتحة الواو الى القاف التى قبلها ثم قلبت ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها فصار يقال كما نقلت فتحة الواو الى ماقبلها ثم قلبت ألفا فى يخاف أصله يخوف بسكون الخاء وفتح الواو كما مر وقس عليه يباع وينقاد ويختار *(الباب السادس فى)* بيان (الناقص) قيل هو فى استعمال علماء هذا الفن عبارة عما كان فى آخره حرف علة ويرد عليه اللفيف مقرونا كان أو مفروقا مثل طوى ووقى لانه يصح أن يقال لما كان فى آخره حرف علة مع انه لا يقال فى استعمالهم انه ناقص فالاولى ان يقال ما كان فى آخره حرف علة وكان

غير لفيف (يقال له) أى لما صدق عليه انه (ناقص لنقصانه فى الآخر) بسقوط حرف العلة من آخره حالة الجزم نحو لم يغزو لم يرم ولم يخش وقيل لسقوط الحركة من آخره حالة الرفع نحو يغزو ويرمى ويخشى ولا يبعد أن يقال معنى قوله لنقصانه فى الآخر لنقصانه من الحرف الصحيح فى الآخر كما يقال فى الاجوف يقال له أجوف لخلو جوفه من الحرف الصحيح يعنى انه لما كان لحرف العلة نقصان بالنسبة الى الحرف الصحيح لعدم ثباتها على حالها الا انها تارة تعل بالحذف نحو قاض ورام وتارة تحذف بالجزم نحو لم يغزو ولم يرم نزلوا وجودها منزلة عدمها فسموا ما كان

فى آخره حرف علة ناقصا سواء ثبتت تلك الحروف أو سقطت فان قيل فعلى ماذكرتم من سبب تسمية الناقص ناقصا يلزم ان يسمى اللفيف ناقصا لنقصانه بسقوط حرف علة من آخره حالة الجزم وبسقوط الحركة حالة الرفع ولذلك يقال حكم لام اللفيف كحكم لام الناقص لنقصانه من الحرف الصحيح فى الآخر أجيب بان تسمية الشىء بالشىء لا يقتضى اختصاصه به وهذا معنى قولهم ان وجه التسمية لا يوجب الاطراد وبهذا الجواب يندفع أيضا ماسيرد على قوله (وذو الاربعة لانه يصير على أربعة أحرف فى الاخبار عن نفسك) على صيغة الماضى (نحو رميت) من ان ماذكرتم يقتضى أن يسمى الفعل الصحيح والمضاعف واللفيف بذوات الاربعة لكونه ماضيا على أربعة أحرف عند الاخبار عن نفسك نحو ضربت ومددت وطويت ووجه التخصيص بالاخبار ومامر فى الاجوف (وهو) أى الناقص يجىء من جميع الابواب الا انه (لا يجىء من باب فعل يفعل) بكسر العين فيهما باستقراء كلامهم ويجىء من الخمسة الباقية نحو دعا يدعو ورمى يرمى ورعى يرعى ورضى يرضى وسرو يسرو (وتقول فى الحاق الضمائر) أى فى اتصال الضمائر المرفوعة مستكنة كانت أو بارزة (رمى رميا رموا الى آخره) أى رمت رمتا رمين رميت رميتما رميتم رميت رميتما رميتن رميت رمينا (وأصله رمى) بفتح الياء (فقلبت الياء) فيه (ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها)

لما عرفت أن أصله أقوم بسكون القاف (وسوى فى مثل قلن وبعن بين المعلوم والمجهول) أما فى قلن فعلى لغة قول فى المجهول اذ تقول فى المعلوم قال قالا قالوا قالت قالتا قلن بضم القاف وسكون اللام وفى المجهول على تلك اللغة قول قولا قولوا قولت قولتا قلن بضم القاف وسكون اللام أيضا فوقع التسوية بين المعلوم والمجهول وأما على لغة قيل فى المجهول فلا تسوية بينهما اذ فى المعلوم قلن بضم القاف وفى المجهول تستعمل بكسرها وأما فى بعن فعلى لغة بيع فى المجهول تقول فى المعلوم باع باعا باعوا باعت باعتا بعن بكسر الباء وفى المجهول على تلك اللغات بيع بيعا بيعوا بيعت بيعتا بعن فوقع التسوية بينهما وأما على لغة بوع فى المجهول فلا تسوية اذ تقول على هذه اللغة فى المعلوم بعن بكسر الباء وفى المجهول بعن بالضم (اكتفاء بالفرق التقديرى) فان أصل قلن فى المعلوم قولن بفتح القاف وفى المجهول قولن بضمها وكذلك أصل بعن معلوما بيعن بفتح الباء ومجهولا بيعن بضم الباء فالضم والكسر فى المعلومين عارضان وفى المجهولين أصليان (وأصل يقال) فى مجهول يقول (يقول كينصر فاعل كاعلال يخاف) أى بنقل حركة الواو الى ماقبلها وقلبها ألفا

(الباب السادس فى الناقص) أى المعتل اللام (ويقال له) أى للمعتل اللام (ناقص لنقصانه فى الآخر) اما من بعض الحركات كما فى حالة الرفع نحو يرمى أو من الحروف كما فى حالة الجزم نحو لم يرم (و) يقال له أيضا (ذو الاربعة لانه يصير على أربعة أحرف فى الاخبار عن نفسك نحو رميت) ولا يلزم تسمية الصحيح بذى الاربعة اذ لا يجب الاطراد فى التسمية ووجه اعتبار الاخبار قد مضى فى الاجوف (وهو) أى الناقص (لا يجىء) بالاستقراء (من باب فعل يفعل) بكسر العين فيهما وقد علم من تخصيصه بالذكر انه يجىء من الابواب الباقية نحو رمى يرمى وغزا يغزو ورضى يرضى ورعى يرعى وزكا يزكو (وتقول فى الحاق الضمائر رمى رميا رموا رمت رمتا رمين الى آخره ورمى أصله رمى فقلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها كما قلبت الواو ألفا فى قال) لذلك (وأصل رموا رميوا فقلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها) وانما قلبت ألفا حينئذ

فصار رمى (كما قال) يعني كما تقلب حرف العلة في ماضي الاجوف الواوي ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها نحو قال كذلك تقلب في الناقص الياء ألفا لتلك العلة (وأصل رموا رميوا) بضم الياء (فقلبت الياء) فيه (ألفا) لتحركها وانفتاح ماقبلها (فاجتمع ساكنان) هما الالف المنقلبة من الياء وواو الجمع (فحذفت الالف) لان الواو علامة الفاعل فحذفها مخل بالمقصود ولانه لو حذفت لم يدل عليها شئ وانما بقي فتحة الميم ولم تبدل الى الضمة مع اقتضاء الواو ضمة ماقبلها لمجانستها اياها لان الميم ليست بماقبلها على الحقيقة كما مر في أول فصل الماضي ولتدل على الالف المحذوفة (وكذلك رضوا) أصله رضيوا بضم الياء بعد ان قلبت الواو ياء لانه من الواو يائي فأسكنت الياء تخفيفا لثقل الضمة عليها سيما اذا كان قبلها كسرة فالتقى ساكنان ثم حذفت الياء كما حذفت في رموا دون الواو لانها لام الكلمة فصار رضوا بكسر الضاد ولم تقلب الواو ياء لسكونها وكسر ماقبلها لانها ضمير والضمائر لا تتغير كما لا تحذف (الا (١٣٠) انه ضمت الضاد فيه بعد الحذف) أي بعد حذف الياء لالتقاء الساكنين (حتى لا يلزم الخروج من الكسرة الى الواو) أي من الكسرة الحقيقية الى الضمة التقديرية وعينت الضمة لمجانستها الواو وهذا اعلال رضوا على مافهم من عبارة المصنف وفيه اعلال آخر وهو نقل ضمة الياء الى الضاد بعد سلب حركة الضاد ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين (وأصل رمت رميت) بفتح الياء (فحذفت الياء) بعد قلبها ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها لالتقاء الساكنين (كما تحذف (في رموا) بعد قلبها ألفا لالتقاء الساكنين ولما توجه أن يقال لم حذفت الياء في تثنية رمت بعد قلبها ألفا مع عدم موجب الحذف وهو التقاء الساكنين أجاب بقوله (وتحذف الياء) بعد قلبها ألفا (في رمتا) أصله رميتا بفتح الياء (وان لم يجتمع) فيه (الساكنان) لفظا لان تاء التأنيث قد حركت بالف الفاصل (لانه يجتمع الساكنان تقديرا) وحكما (وتمامه) أي تمام بحث الحذف وجودا ا كتفاء وعدما فالمضاف محذوف (قد مر في) قل و (قولا) ونحو لن ودعتا (ولا تعل) الياء مثل (رمين) ورميت الى آخره (لما مر في القول) من ان حروف العلة اذا سكنت جعلت من جنس حركة ماقبلها الا اذا انفتح ماقبلها لخفة الفتحة والسكون (المستقبل يرمي الخ) أي يرميان يرمون ترمي ترميان يرمين ترمي ترميان ترمون ترمين ترميان ترمين ارمي نرمي (أصله يرمي) بضم الياء (فأسكنت الياء لثقل الضمة عليها) فصار يرمي بسكون الياء (ولا تعل) الياء في مثل يرميان) ويرضيان (لان حركته) وهو الفتحة (خفيفة وأصل يرمون يرميون) بضم الياء (فاسكنت الياء) لاستثقالهم الضمة عليها اما باسقاطها واما بنقلها الى ماقبلها فالتقى ساكنان (ثم حذفت) الياء (لاجتماع الساكنين) فصار على الثاني يرمون بضم الميم وعلى الاول يرمون بكسر الميم ثم ضم الميم لما ذكر في رضوا فصار يرمون بضمها (وسوى) ولم يفرق لفظا (بين) لرجال والنساء) أي بين لفظ جمع المذكر الغائب وجمع المؤنث الغائبة (في مثل يعفون) أي في كل فعل مضارع ناقص واوي على وزن يفعل بضم العين فيقال الرجال يعفون

لئلا يلزم أربع حركات متواليات موجبة لزيادة الثقل اثنتان تحقيقيتان حركتها وحركة ماقبلها واثنتان تقديريتان هما الياء لانها مركبة من كسرتين ولم يعتبر واحركة مابعدها اذ لا اعتبار بالحركة العارضة لكونها في محل التغيير وثلاث حركات متواليات ليست في تلك المرتبة من الثقل ولهذا جوزوا ضربو ولم يجوزوا ضربت وكذلك الواو مع ماقبلها (فصار رماوا فاجتمع ساكنان فحذفت الالف) دفعا لاجتماع الساكنين دون الواو لانه ضمير وهو لا يحذف (فصار رموا) بفتح الميم (وكذلك) أي مثل رموا في حذف لام الفعل بسبب الاعلال (رضوا الا انهم ضموا الضاد فيه) أي في رضوا (بعد الحذف) أي حذف لام الفعل (حتى) يصح واو الجمع أو (لا يلزم الخروج من الكسرة الى الواو) وهو مستثقل فان أصله رضو بدليل الرضوان قلبت الواو ياء لتطرفها وانكسار ماقبلها فصار رضيوا فاستثقل الضمة على الياء فحذفت فاجتمع ساكنان فحذفت الياء لا فعه دون الواو لانه ضمير فصار رضوا بكسر الضاد وسكون الواو فضم الضاد لتصح واو الجمع اذ لو لم يضم لانقلب ياء لسكونها وانكسار ماقبلها أولئلا يلزم الخروج من الكسرة الى الواو فصار رضوا (وأصل رمت رميت فحذفت الياء) بعد قلبها ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها وحذفت لاجتماع الساكنين (كما) قلبت وحذفت (في رموا وتحذف الياء) بعد القلب (في رمتا) أصله رميتا قلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها فصار رماتا فحذفت الالف لاجتماع الساكنين فيه صورة (لانه) أي الشان وان لم يجتمع الساكنان حقيقة (يجتمع) فيه (الساكنان تقديرا وتمامه مر في قولا) حيث قال هناك ويحذف الالف في ادعتا وان حصلت الحركة بالف الفاعل لان التاء ليست من نفس الكلمة بخلاف اللام في قولا (ولا تعل) حرف العلة (في رمين كما مر في القول) من ان حرف العلة الساكنة انما تعل اذا لم يكن ماقبلها من جنسها وأما اذا كان ماقبلها مفتوحا فلا تعل لخفة الفتحة والسكون (المستقبل يرمي الخ أصله يرمي) كينصر (فاسكنت الياء لثقل الضمة عليها) فصار يرمي (ولا تعل) الياء باسكانها (في مثل يرميان لان حركته خفيفة) وهي الفتحة (وأصل يرمون يرميون فاسكنت الياء) بنقل ضمها الى الميم بعد سلب حركته (ثم حذفت لاجتماع الساكنين) فصار يرمون أو تقول لما أسكنت الياء اجتمع ساكنان وحذفت فصار يرمون بكسر الميم وسكون الواو ثم أبدلت كسرة الميم الى الضمة صيانة لواو الجمع وكلام المصنف ههنا ظاهر في اعلاله الاول اذ لم يتعرض لابدال كسرة الميم الى الضمة الا أنه يحتمل الثاني أيضا بقرينة قوله في اعلال رامون ثم ضم الميم لاستدعاء لواو الضمة (وسوى) لفظا (بين) جمع (الرجال و) بين جمع (النساء في مثل يعفون) أي في الغيبة من الناقص الواوي تقول الرجال يعفون والنساء يعفون

والنساء يعفون (اكتفاء بالفرق التقديري) وهو معتبر عندهم (و) بيان الفرق التقديري وهو ان (الواو في) جمع (النساء أصلية) لكونها لام الفعل (والنون) ضمير الجمع و (علامة التأنيث) والفعل مبني معها فوزنه يفعلن مثل ينصرن واما الواو في الرجال فهو ضمير الجمع لان أصل يعفون على ذلك التقدير يعفوون بضم الواو الاولى فاستثقلت الضمة عليها فأسقطت فالتقى ساكنان هما الواوان فحذفت الاولى لانها لام الفعل وهو محل التغيير ولان الثانية علامة الفاعل والنون للاعراب والفعل معرب فوزنه يعفون بسكون الفاء وضم العين (ومن ثم) أي ومن أجل ان النون في مثل يعفون لجمع المؤنث ضمير الجمع وعلامة التأنيث (لا تسقط) في جمع المذكر بدخول ان الناصبة (في قوله تعالى الا أن يعفون) فان قلت لم يبين في أثناء بحث اليائيات اشتراك لفظي جمع المذكر الغائب وجمع المؤنث الغائبة في مثل يعفون مع انه من الواويات قلت لمناسبة مثل يعفون لما قبله ولما بعده أما لما قبله فلكونه جمع المذكر الغائب مثل يرمون وأما لما بعده فلكونه مشتركا مثل ترمين مع ان المصنف لم يذكر في باب الناقص بحث الواويات على التفصيل حتى يبين مثل يعفون فيه بل قاس الناقص الواوي على الناقص اليائي وقال وحكم غزا يغزو ومثل رمى يرمي في كل الاحكام (وأصل ترمين ترميين) بكسر الياء الاولى (فأسكنت الياء) بحذف كسرتها تخفيفا فالتقى ساكنان هما الياآن (ثم حذفت) تلك الياء التي حذفت كسرتها لانها ما آخر الكلمة وهو محل التغيير ولان الثانية ضمير والضمائر لا تتغير (لاجتماع الساكنين وهو) أي ترمين (مشترك في اللفظ مع جماعة النساء) يعني لم يفرق في اللفظ بين الواحدة المخاطبة وبين جمع المخاطبة اكتفاء بالفرق التقديري فوزن الواحدة تفعين بحذف اللام ووزن الجمع تفعلن باثبات اللام (واذا أدخلت) على مضارع الناقص اليائي الحرف (الجازم تسقط) منه في المفرد المذكر والمفرد المؤنث الغائبين والمفرد المخاطب وفي صيغتي المتكلم (الياء) وكذا الواو اذا أدخلت الجازم على مضارع الناقص الواوي نحو لم يغز (علامة الجزم) لان حرف العلة في الناقص بمنزلة الحركة في الصحيح وذلك لان حروف العلة أشبهت الحركات من حيث انها مركبة منها والحركات مأخوذة منها على اختلاف فيه وعلى كلا التقديرين فالمناسبة حاصلة فأجروا تلك الحروف في الفعل المعتل اللام مجرى الحركة في ان حذفوها في حال الجزم وأيضا الحركات لا تقوم بها كما لا تقوم بنفسها فحذفت في الجزم حذف الحركة كذا قيل وقد وقع في بعض النسخ واذا أدخلت الجوازم بصيغة الجمع والمراد واحد لان الجمع المحلى باللام قد يراد به المفرد كما ثبت في موضعه فاندفع ما قيل انه يلزم أن يكون سقوط الياء بدخول جوازم ثلاث وليس كذلك (ومن ثم) أي ومن أجل ان الياء تسقط من الناقص في حال الجزم علامة لتنزله منزلة الحركة (تسقط في حالة الرفع علامة للوقف في) مثل (قوله تعالى والليل اذا يسر) أصله اذا يسري لان الاصل في الوقف اسقاط حركة آخر الكلمة فلما تنزلت حروف العلة منزلة الحركة في الناقص أسقطت في حالة الرفع للوقف كما تسقط الحركة في حالة الرفع للوقف (وتنصب) أي وتفتح حرف العلة في الفعل الناقص ولم يحذف (اذا أدخلت) عليه الحرف (الناصب لخفة النصب) أي الفتح على حرف العلة نحو لن يرمي ولن يغزو بفتح الياء والواو وقوله (ولم تنصب في مثل لن يخشى لان الالف لا يحتمل الحركة) جواب دخل مقدر تقديره ان قولكم وتنصب حرف العلة اذا دخل النواصب لخفة النصب منقوض بمثل لن يخشى اذ حرف العلة فيه ساكنة مع الناصب وتحقيق الجواب أن أصله يخشي بفتح الشين وضم الياء فقلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها والالف لا يحتمل الحركة أصلا حتى تصير منصوبة فبقيت ساكنة مع الناصب أيضا وكذلك كل فعل ناقص عين مضارعه مفتوحة نحو لن يرضى

اكتفاء بالفرق التقديري و) تلك (الواو في) جمع (النساء أصلية) اذ أصله يعفون بضم الفاء وسكون الواو على وزن ينصرن (والنون) فيه (علامة التأنيث) أي علامة المؤنث فوزنه يفعلن وعلم من ذلك أن الواو في يعفون اذا كان جمع الرجال زائدة وعلامة لجمع المذكر وان النون للاعراب واذا سقط في الجزم والنصب نحو لم يغزو ولن يغزو أصله يغزوون مثل ينصرون استثقلت الضمة على الواو فاسقطت فاجتمع ساكنان فحذفت لام الفعل فصار يغزون فوزنه يفعون (ومن ثمة) أي ومن أجل أن النون في جمع النساء علامة (لا تسقط في قوله تعالى الا أن يعفون) أي المطلقات ولو لم تكن علامة لسقطت حالة النصب كما هو حال نون الاعراب (وأصل ترمين) الواحدة المخاطبة (ترميين) مثل تضربين (فاسكنت الياء) لثقل الكسرة عليها (ثم حذفت) تلك الياء (لاجتماع الساكنين) دون الاخرى لكونها علامة فصار ترمين فوزنه تفعين (وهو) أي ترمين (مشترك في اللفظ مع جماعة النساء) اكتفاء بالفرق التقديري فان أصله اذا كان جمع النساء ترمين بكسر الميم وسكون الياء مثل تضربن فوزنه تفعلن (فاذا أدخلت) أنت (الجازم) على ترمي (تسقط) أنت (الياء عنه علامة الجزم) تقول لم يرم لان حرف العلة في الناقص بمنزلة الحركة في الصحيح (ومن ثمة) أي من أجل ان الياء تسقط علامة الجزم كالحركة في الصحيح (تسقط الياء) للوقف في النقص (في حالة الرفع علامة للوقف في قوله تعالى والليل اذا يسر) أصله يسري سقط الياء للوقف في الناقص سقوط الحركة في الصحيح نحو لم يضرب (وتنصب) أنت الياء (اذا أدخلت) على يرمي (الناصب) تقول لن يرمي (لخفة النصب) استعمل ألقاب الاعراب من الجزم والرفع والنصب لان المضارع معرب كما مر (ولم تنصب) أنت الياء بعد قلبها ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها (في مثل لن يخشى لان الالف لا يحتمل الحركة) أي لا يحتمل الحركة كقوله

(الامر ارم الى آخره) أى ارميا ارموا ارمى ارميا ارمين (أصله ارمى) باثبات الياء المضمومة لانه لو حذف من ترمى حرف المضارعة بقى ما بعده ساكنا فاجتلبت الهمزة مكسورة فصار ارمى (فحذفت الياء علامة للجزم) أى الوقف كما حذفت الحركة من الصحيح فصار ارم (وأصل ارموا ارميوا) بكسر الميم وضم الياء (فأسكنت الياء) لثقل الضمة عليها اما باسقاطها عنها واما بنقلها الى ما قبلها بعد سلب حركته (ثم حذفت) الياء (لاجتماع الساكنين) فصار على الثانى ارموا بضم الميم وعلى الاول ارموا بكسر الميم ثم ضم الميم لاجل الواو فصار ارموا بالضم (وأصل ارمى) للواحدة المخاطبة (ارميى) بياءين أولهما لام الفعل مكسورة وثانيهما ضمير المخاطبة ساكنة (فأسكنت الياء) الاولى (الاصلية) لاستثقال الكسرة عليها فالتقى ساكنان هما ياءان (ثم حذفت) تلك الياء (لالتقاء الساكنين) فصار ارمى (وتقول) فى الامر (بنون التأكيد) المشددة (ارمين) بفتح الياء (ارميان) على قياس اضربن اضربان (ارمن) بضم الميم وحذف الواو (ارمن) بكسر الميم وحذف الياء (ارميان ارمينان و) تقول (بالنون الخفيفة ارمين) بفتح الياء (ارمن) بضم الميم (ارمن) بكسر الميم (و) اسم (الفاعل رام الى آخره) أى راميان رامون رامية راميتان راميات ورام (أصله رامى فاسكنت الياء فى حالة الرفع والجر) لاستثقال الضمة والكسرة على الياء فالتقى ساكنان الياء والتنوين (ثم حذفت الياء لاجتماع الساكنين) وأعطى التنوين لما قبلها فصار رام ولم يحذف التنوين بدلالته على التمكن وهو نون ساكنة تتبع حركة حرف توجد فى آخر الكلمة (ولا تسكن) الياء (فى حالة النصب لخفة النصب) أى الفتح فيقال جاءنى رام ومررت برام ورأيت راميا (وأصل رامون راميون) بضم الياء فاستثقلت الضمة عليها (فأسكنت الياء) فاجتمع ساكنان الياء والواو (ثم حذفت) الياء (لاجتماع الساكنين) دون الواو لانها علامة فصار رامون بكسر الميم وسكون الواو (ثم ضم الميم لاستدعاء الواو الضمة) يعنى لو لم يضم الميم لزم أن يجعل الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها وهو غير جائز اذ العلامة لا تغير ولا تحذف فوجب ضم ما قبلها ليسلم الواو (واذا أضفت التثنية) أى تثنية اسم الفاعل من الفعل الناقص اليائى (الى نفسك) أى الى ضمير دال على نفسك وهو ياء المتكلم كما فى غلامى (فقلت راميای فى حالة الرفع) لان أصله فى تلك الحالة راميان كما بين فى النحو فلما أضيف الى الياء سقطت النون لانها تؤذن بتمام الكلمة والاضافة تؤذن بعدم تمام الكلمة بدون المضاف اليه فيكون بينهما تضاد فاذا قصد الى أحدهما وجب ترك الآخر فصار راميای (ورامیی فى حالة النصب والجر بادغام علامة النصب والجر فى ياء الاضافة) لان أصله فى تلك الحالتين راميين بفتح الياء الاصلية وسكون الياء الثانية التى هى علامة النصب فى النصب والجر فى الجر فلما أضيف الى ياء المتكلم سقطت النون لما ذكر فى حالة الرفع فصار راميىي بثلاث ياءات أولاها مفتوحة وثانيتها ساكنة والثالثة مفتوحة بناء فوجب ادغام الثانية فى الثالثة لانهما متجانسان أولاهما

ولا يحسبون الحكم عجزا * لما عدم السنون احتمالى

أى تحملى اذا لو حركت لخرجت عن أصل وضعها وهو السكون * (الامر) منه (ارم الى آخره أصله ارمى) بسكون الياء (فحذفت الياء علامة للجزم فبقى ارم) هذا المثال كالمثال قوله فاذا أدخلت الجازم تسقط الياء علامة للجزم والاولى والوجه ان يقول للوقف أو للسكون كما فى بعض النسخ (وأصل ارموا ارميوا) كاضربوا (فاسكنت الياء ثم حذفت لاجتماع الساكنين) كما فى رموا بلا فرق (وأصل ارمى) بالياء للواحدة المخاطبة (ارميى) كاضربى (فسكنت الياء الاصلية) لاستثقال الكسرة عليها الا حاجة الى هذا القيد الذى يعلم من قوله فاسكنتا ان المراد بالياء الياء الاصلية ولذا لم يذكره فى اعلال ترمين الا انه ذكره هنا لئلا يتردد السامع فى الامر من ان الاطلاق لفظ الياء أى الياء هو أى المستكن أو المحذوف (ثم حذفت) تلك الياء (لاجتماع الساكنين) دون الزائدة لانها ضمير (وتقول بنون التأكيد الثقيلة) المشددة (ارمين) بفتح الياء (ارميان ارمن) بضم الميم (ارمن) بكسر الميم (ارميان ارمينان و) تقول (بالخفيفة ارمين بفتح الياء ارمن بضم الميم ارمن بكسر الميم * الفاعل رام الخ أصله رامى) على وزن ضارب (فاسكنت الياء فى حالتى الرفع والجر) لاستثقال الضمة والكسرة على الياء (ثم حذفت الياء لاجتماع الساكنين) من الياء والتنوين لانه نون ساكنة تتبع حركة الآخر أى تأتى بعد الحركة لا تكون حسن فانما قبل الحركة فاذا صار الميم آخرا تتبع حركته وتأتى بعدها وليست بعارضة لحرف كالحركة بل هى حرف مستقل زيدت علامة للتمكن والعلامة لا تحذف (ولا تسكن) الياء (فى حالة النصب) بل تحرك بالفتحة على ما هو مقتضى حالة النصب (لخفة النصب) أى الفتحة على الياء وانما قال النصب للمشاكلة وهذا كثير فى كلامهم (وأصل رامون راميون) على وزن ضاربون (فاسكنت الياء) بان حذف حركتها (ثم حذفت) الياء (لاجتماع الساكنين) دون الواو لانه علامة الرفع (ثم ضم الميم لاستدعاء) صيانة (الواو الضمة واذا أضفت) أنت (التثنية) أى تثنية رام (الى نفسك) أى ياء المتكلم (فقلت) جواب الشرط أى فقد قلت (راميای فى حالة الرفع) أصله راميان فلما أضفته الى ياء المتكلم اسقطت نون التثنية لانها تؤذن بتمام الكلمة والاضافة تؤذن بعدم تمامها بدون المضاف اليه فلو لم يسقط النون حالة الاضافة لاجتمع النقيضان فصار راميای (و) قلت (راميی فى حالتى) الاضافة و (النصب والجر) بثلاث ياءات أصله راميين فلما أضيف الى ياء المتكلم سقطت النون فصار راميىي ثم قلت راميي (بادغام علامة النصب والجر) أعنى الياء الثانية (فى ياء الاضافة) وهى الياء الثالثة (واذا أضفت الجمع) أى جمع رام (الى نفسك

فقلت

ساكنة فصار راميا بفتح الياء من وتشديد الثانية واعلم ان في قوله واذا أضفت التثنية الى نفسك ثلاث حزازات لان جزاء الشرط اذا كان ماضيا بغير قد لم يجز دخول الفاء فيه فحق العبارة ان يقال اذا أضفت قلت فكأن هذا سهو من الكاتب فحينئذ لابد من تقدير قد ليصح وكذا الحال فيما بعده فيه واضح (واذا أضفت الجمع) من اسم الفاعل من الناقص اليائي (فقلت رامى) بكسر الميم وفتح الياء المشددة (في جميع الاحوال) أي في حالة الرفع والنصب والجر (و) ذلك لان (أصله في حالة الرفع راموى فادغم) الواو في الياء بعد قلبها ياء (لانه اجتمع الحرفان) اللذان (من جنس واحد في العلية) أي في كونهما حرفي علة قبل قلب الواو ياء في الذات بعد قلبها ياء لاجتماعهما وسبق احداهما بالسكون فصار رامى بضم الميم ثم كسرت لاجل الياء فصار رامى وأصله في حالة النصب والجر رامين بكسر الميم والياء الاولى الاصلية وسكون الياء الثانية التي هي علامة النصب في النصب والجر في الجر فأسكنت الياء لثقل الكسرة عليها فالتقى ساكنان فحذفت الاولى لان الثانية علامة فصار رامين بياء واحدة ساكنة فلما أضيفت الى ياء المتكلم سقطت النون فصار رامي بياءين أولاهما ساكنة وثانيتهما مفتوحة فوجب ادغام الاولى في الثانية بالضرورة فصار رامى اسم (المفعول) من رمى يرمى (مرمى الى آخره) أي مرميان مرميون مرمية مرميتان مرميات ومرامى (أصله مرموى فادغم) الواو في الياء بعد قلبها ياء (كما) أدغم (في رامى واذا أضفت التثنية) أي تثنية اسم المفعول (الى ياء الاضافة) ولو قال الى ياء المتكلم لكان أظهر (فقلت مرمياى في حالة الرفع) أصله مرميان فحذفت النون بالاضافة فصار مرمياى (وفي) حالة (النصب والجر مرميي باربع ياآت) لان أصله مرميين بفتح الياء الاولى وتشديدها وسكون الياء الثانية ففيه ثلاث ياآت فلما أضيف الى ياء المتكلم صارت أربعة وحذفت نون التثنية ثم أدغم ما قبل ياء الاضافة التي هي علامة في ياء الاضافة فصار مرميي بياءين مفتوحتين مشددتين (واذا أضفت الجمع) من اسم المفعول (الى ياء المتكلم فقلت مرميي أيضا) أي كما في التثنية (باربع ياآت في كل الاحوال) لان أصله في حالة الرفع مرميون فلما أضيف الى ياء المتكلم حذفت النون فصار مرميوى فاجتمعت الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء فصار مرميي بضم الياء الاولى ثم كسرت لاجل الياء الثانية فصار مرميي بكسر الياء الاولى وفتح الثانية المشددتين وأصله في حالة النصب والجر مرميين بكسر الياء الاولى المشددة وسكون الثانية ثم لما أضيف الى ياء المتكلم حذفت النون فصار مرميي فادغمت الثالثة التي هي علامة في الرابعة لسكون الاولى وفتح الثانية فصار مرميي بكسر الياء الاولى وفتح الثانية المشددتين فالجمع مثل التثنية في كون كل منهما باربع ياآت لا في الحركات والسكنات اسم (الموضع) من رمى يرمى (مرمى) بفتح الميمين أصله مرمى بضم الياء وتنوينها فاستثقلت الضمة على الياء فاسكنت فالتقى ساكنان الياء والتنوين فحذفت الياء فاتصل التنوين بما قبله فصار مرمى لكنه يكتب بالياء للدلالة على الياء المحذوفة (الاصل فيه) أي في الموضع (ان أتى على وزن مفعل) بكسر العين وذلك لان الموضع مما يكون عين مضارعه مكسورا ان يأتي بالكسر تبعا لعين مضارعه (الا انهم قد فروا من توالي الكسرات) لان الياء كسرتان ففتحوا العين في الموضع من الناقص سواء كان عين مضارعه مكسورا أو مفتوحا أو مضموما كما قدم ذلك في فصل الموضع اسم (الآلة مرمى) بكسر أوله (المجهول) من الناقص اليائي من الماضي (رمى) ومن المضارع

فقلت رامي) بياءين (في جميع الاحوال) أي حال الرفع والنصب والجر (أصله في حالة الرفع راموى) أصله رامون سقطت النون بالاضافة فصار راموى (فادغم) أي وقع الادغام في راموى (لانه) أي الشان (اجتمع الحرفان) هما الواو والياء (من جنس واحد في العلية) أي في كونهما حرفي علة وسبقت احداهما الاخرى بالسكون فقلبت الواو ياء كما هو القاعدة فصار رامي فادغم الياء الاولى في الثانية فصار رامي ثم كسر الميم لتصح الياء فصار رامي وأما في حالتي النصب والجر فاصله رامين فلما أضيف الى ياء المتكلم سقطت النون فصار رامي ثم أدغم الياء الاولى في الثانية فصار رامي * (المفعول مرمى الخ أصله مرموى فادغم كما في رامى) حالة الرفع بلا فرق (واذا أضفت التثنية) أي تثنية مرمى (الى ياء الاضافة فقلت مرمياى في حالة الرفع) أصله مرميان سقطت النون بالاضافة (و) قلت (في حالتي النصب والجر مرميي باربع ياآت) أولها منقلبة عن واو المفعول وثانيها لام الفعل وثالثها علامة النصب والجر ورابعها ياء الاضافة (واذا أضفت الجمع) أي جمع مرمى المذكر السالم (الى ياء الاضافة فقلت مرميي أيضا) أي كالتثنية الا ان لام الكلمة مكسورة هنا ومفتوحة في التثنية (باربع ياآت في كل الاحوال) أي في حالة الرفع والنصب والجر أما في حالة الرفع فاصله مرميون فلما أضيف الى ياء المتكلم وسقطت النون صار مرميوى فاعل كما في راموى وكسرت الياء الاصلية لصيانة الياء المقلوبة وأما في حالتي النصب والجر فاصله مرميين فصار بعد الاضافة الى ياء المتكلم مرميي فادغمت الثالثة في الرابعة فصار مرميي بكسر الياء الثانية المدغم فيها * (الموضع مرمى) بفتح الميمين أصله مرمى قلبت الياء ألفا وحذفت لالتقاء الساكنين الياء والتنوين (الاصل فيه) أي في مرمى (ان يأتي على وزن مفعل بكسر العين) لانه من فعل بالكسر (الا انهم فروا من توالي الكسرات) ففتحوا العين كما مر في فصل اسم المكان * (الآلة مرمى) بكسر الميم الاولى وفتح الثانية أصله مرمى فأعل مثل مرمى (المجهول رمى

(رمى الى آخرهما) أى رميا رموا رمت رمتا رمين رميت رميتما رميتم رميت رميتما رميتن رميت رمينا بضم الراء وكسر الميم فى الكل يرمى يرميان يرمون ترمى ترميان يرمين ترمى ترميان ترمون ترمين ترميان ترمين أرمى نرمى بضم حروف المضارعة وفتح الميم فى الجميع (ولم يعل رمى لخفة الفتحة) على الياء مع ان ما قبلها ليست بمفتوحة حتى يقلب ألفا (وأصل يرمى يرمى) بضم الياء (فقلبت الياء ألفا) لتحركها وانفتاح ما قبلها (كما) قلبت ألفا كذلك (فى رمى) ولما بين احكام الناقص اليائى أحال عليه احكام الناقص الواوى فقال (وحكم غزا يغزو مثل رمى يرمى فى كل الاحكام الا أنهم يبدلون الواو ياء فى نحو اغزيت تبعا ليغزى) كما مر بيانه (مع ان الياء من حروف الابدال) وهو جعل حرف مكان حرف آخر ويعرف بتحركه ومعانى القيود ظاهرة لمن له عقل سليم ويجرى فى الانواع الثلاثة لفظا أما فى الاسم فنحو تراث أصله وراث وأما فى الفعل فنحو هراق أصله اراق وأما فى الحرف فنحو الا فعلت أصله ان لا فعلت وطرق معرفة الابدال خمسة أحدها ان يعرف بامثلة اشتقاقه كالتاء فى تراث والهمزة فى أجوه فان أمثلة اشتقاق الاول ورث يرث وارث وورث موروث وميراث فاذا وجد التاء فى تراث علم ان التاء أبدلت من الواو أصله وراث فعال اسم للميراث وثانيها انه يعرف بقلة الاستعمال كقولهم الثعالى فى الثعالب والارانى فى الارانب لان الثعالى جاء بمعنى الثعالب واستعماله قليل بالنسبة الى الثعالب فيعلم ان الياء فيه هو الاصل والياء مبدل عنه وكذا الحال فى الارانى والارانب وثالثها انه يعرف بكون البدل فى اسم يكون فرعا عن أصل والحرف زائد فى الفرع كضويرب تصغير ضارب فانه لا شك فى انه تصغير ضارب والمصغر فرع المكبر فضويرب فرع لضارب والالف فيه زائدة فعلم ان الواو فى ضويرب مبدلة من الالف فى ضارب لانه الاصل وضويرب فرعه ورابعها انه يعرف البدل فى اسم يكون فرعا عن أصل وحرف البدل أصلى نحو مويه تصغير ماء فانه فرع عنه والهاء فيه أصلى لان أصل ماء ماه بدليل مياه وامواه فالهمزة مبدلة من الهاء لان التصغير يرد الاشياء الى أصولها وخامسها انه يعرف بانه لو لم يجعل مبدلة لزم بناء مجهول كاصطبر فحكم بان أصله اصتبر لانه لو لم يكن كذلك لوجب ان يكون وزنه افطعل وهو بناء مجهول كذا قرروه (وحروفها) الضمير يرجع الى الابدال فالاولى حروفه بالتذكير قولك (استنجده يوم صال زط) وهى خمسة عشر حرفا يقال استنجده فانجده أى استعان به فاعانه و صال صال عليه وثب وزط اسم قبيلة وهو فاعل صال ويوم ظرف استنجد وهو مضاف الى الجملة الفعلية وجعل سيبويه حروف الابدال أحد عشر وقال فى كتابه حروف البدل احد عشر حرفا منها ثمانية أحرف من حروف الزيادة وهى الهمزة والالف والنون والهاء والياء والتاء والميم والواو ومنها ثلاثة من غيرها وهى الطاء والدال والجيم وعند الزمخشرى ثلاثة عشر يجمعها قولك استنجده يوم طال وقال ابن الحاجب حروفها أربعة عشر يجمعها قولهم انصت يوم جد طاه زل وقال ان ما ذهب اليه الزمخشرى وهم منه لانه أسقط الصاد والزاى وهما من حروف الابدال لقولهم صراط فى سراط وزقر فى سقر وزاد السين وليست من حروف الابدال ولا يرد عليه اسمع أصله استمع فابدل السين من التاء لان ذلك من باب الادغام لا من باب الابدال فان من قال فى اسمع بابدال السين من التاء ورد عليه ازدكر واظلم من حروف

يرمى) مثل ضرب يضرب (الخ ولم يعل رمى) بسلب حركة الياء (لخفة الفتحة) عليها كما فى يرميان (وأصل يرمى يرمى) كيضرب (قلبت الياء ألفا كما) قلبت (فى رمى) معلوما (وحكم) الناقص الواوى مثل (غزا يغزو كحكم الناقص اليائى (مثل رمى يرمى فى كل الاحكام) التى ذكرت فى اليائى (الا) فى هذا الحكم وهو (انهم يبدلون الواو ياء فى نحو اغزيت) أصله اغزوت (تبعا ليغزى) أصله يغزو قلبت الواو ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها كما مر فى أوائل باب الاجوف وانما أخر الواوى من اليائى مع أن الاصل تقديم الواوى لقوة الواو لان الواوى لا يجىء من أول الدعائم واليائى يجىء منه وليفرع عليه بحث الابدال لمناسبة ابدال الواو ياء ولذلك قال (مع أن الياء من حروف الابدال) الابدال جعل حرف مكان حرف غيره لا للادغام فخرج بقوله مكان حرف نحو عوض همزة ابن واسم وبقوله غيره رد واو أب وأخ فى النسبة وبقوله لا للادغام جعل الطاء مكان تاء الافتعال لارادة الادغام (وحروفها) أى حروف الابدال وتأنيث الضمير باعتبار المعنى بقرينة اضافة الحروف اليه اذ المصدر يتناول الكثير ويمكن أن يقرأ الابدال بفتح الهمزة جمع بدل واضافة الحروف اليه بيانية أى الحروف التى هى المبدلات كما فى قوله وحروفها اصطلاحا فتحقق عند الزمخشرى وعند المصنف خمسة عشر وهى ما يجمعه (استنجده يوم صال زط) ومعنى استنجده استعان به وزط اسم قبيلة وصال أى حمل من الجملة وما قيل ان حروفها عند الزمخشرى ثلاثة عشر وهى ما يجمعه استنجده يوم صال خلاف ما صرح به فى المفصل حيث قال فيه وحروفه حروف الزيادة والطاء والدال والجيم والصاد والزاى ويجمعها قولك استنجده يوم صال زط الى هذا عبارته بعينها فى الكتب المصححة الحاضرة مع انه ذكر الصاد والزاى فى المفصل أيضا ثم من الناس من يقول انها ثلاثة عشر يجمعها قولك استنجده يوم صال بل منهم من يقول انها أحد عشر ثمانية من حروف الزوائد وهى غير السين واللام وثلاثة من غيرها وهى الجيم والطاء والدال وعند ابن الحاجب أربعة عشر يجمعها قولك انصت يوم جد طاه زل نصت أى سكت ويوم ظرفه وجد مبتدأ مضاف الى طاه وهو اسم رجل وزل من الزلل خبر المبتدأ والظرف مضاف الى الجملة أى اسكت فى هذا اليوم واعترض على من عد السين من حروف الابدال منهم الزمخشرى والمصنف ثم قال والا ورد اسمع وورد اذكر واظلم يعنى ان المراد ما لا يكون للادغام

الابدال وليس كذلك لان هذا من باب الادغام والمراد من قولهم حروف الابدال ابدال من غير ادغام كل واحد منها باب على حياله وأنت تعلم أن زيادة السين رد على ما ذكره المصنف أيضا وانما سميت بحروف البدل لجعل بعضها في موضع بعض والعلة في ابدال بعضها ببعض ارادة التشاكل والتسهيل والحسن في المسموع والتوسع في التمثيل والفرق بين حروف الزيادة وحروف البدل ان حروف الزيادة تأتي للمعاني وحروف البدل للالفاظ من تحسين وتسهيل على اللسان قوله (الهمزة أبدلت) شروع في تفصيل الابدال وبيانه أن أي حرف يبدل من أي حرف فالهمزة تبدل (وجوبا مطردا من الالف) اعلم أن ابدالها من حروف اللين وهي الالف والواو والياء على ثلاثة أقسام قسم يجب اطراد ابدالها وقسم يجوز اطراده وقسم يمتنع الاطراد فابتدأ بالقسم الاول ثم الثاني ثم الثالث فقال الهمزة أبدلت من الالف وجوبا (في نحو صحراء) وذلك (لان همزتها) ألف في الاصل (كالف سكرى) يعني ان أصل صحراء صحرى بألف التأنيث كسكرى وعطشى الا انه لما زيدت قبلها ألف للمد والمد (جعلت) ألف التأنيث (همزة لوقوعها طرفا بعد ألف زائدة) ساكنة فلو لم تجعل همزة لاجتمع ساكنان ولم تجعل الزائدة همزة ولم يمكن حذفها أيضا لفوات غرض المد ولم يمكن حذف الثانية لانها علامة التأنيث (ومن ثم) أي ومن أجل أن همزتها ألف في الاصل (لا يجوز جعلها) أي جعل همزة صحراء (همزة في نحو صحارى) بفتح الراء ويجوز بكسر الراء وتشديد الياء لانهم لما كسروا الراء للجمع قلبت الالف الزائدة ياء لانكسار ما قبلها ثم جعلت الهمزة التي هي في الاصل ألفا ثم جعلت ياء لانكسار ما قبلها أيضا لان الياء الاولى المنقلبة من الالف ليست بحاجزة حصينة أو لان الياء ساكنة فاجتمع ياآن فادغمت الاولى في الثانية فصار صحاري بكسر الراء وفتح الياء المشددة ثم خففت بحذف الياء الاولى ثم أبدلت كسرة الراء فتحة للخفة فجعلت الياء الثانية ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار صحارى بفتح الراء (يعني لو كانت) الهمزة (في الاصل همزة) لا مبدلة من الالف (لجاز صحارئ) على وزن مصابيح (بالهمزة في صورة ما) من صور استعماله (كما يجوز في نحو خطيئة) بالهمزة في خطايا بالتشديد ولما لم يجز ذلك علم انها ليست بهمزة في الاصل بل هي مبدلة من الالف (و) الهمزة أبدلت (من الواو وجوبا مطردا) أيضا سواء وقعت الواو في أول الكلمة أو في وسطها أو في آخرها فالاول (في نحو أواصل) أصله وواصل على وزن فواعل جمع واصل كنواصر جمع ناصر وانما وجب ابدال الهمزة من الواو هنا (فرارا عن اجتماع الواوات) المراد من هذا الجمع ما فوق الواحد قال ابن الحاجب واذا [illegible] وواصل على وزن فواعل [illegible] والاولى [illegible]

الادغام والاول ما ذكر وأظن أصلهما اذ تكرر وأظن فان الذال والطاء ليستا من حروف الابدال اتفاقا ولعل الزمخشري والمصنف نظرا الى الوقوع في الجملة حيث حكى المبرد عن بعض العرب انه يقول استخذ فلان أرضا يريد اتخذ فيبدل من احدى التاءين سينا ولا شك ان هذا الابدال ليس للادغام مع ان المصنف قد ظفر بنص من سيبويه في استخذ كما يجيء ان شاء الله ثم شرع في بيان كون أي حرف من الحروف المذكورة من أي حرف يبدل مراعيا في ذلك ترتيب الحروف المذكورة فقال (الهمزة) منها (أبدلت وجوبا) أي ابدالا واجبا لا يجوز غيره مطردا غير موقوف على السماع في ايجاده أي قياسا (من الالف في نحو صحراء) أي فيما فيه الالف الممدودة (لان همزتها ألف في الاصل كالف سكرى) لان الالف الممدودة عند سيبويه في الاصل مقصورة زيدت قبلها ألف لزيادة المد لانها للزوم ما صارت كلام الفعل فجاز زيادة الالف قبلها كما في كتاب فاجتمع ألفان فلو حذفت احداهما لصار الاسم مقصورا كما كان وضاع العمل (ثم جعلت) ألف التأنيث (همزة لوقوعها طرفا بعد ألف زائدة) دفعا لالتقاء الساكنين دون الزائدة لزيادة المد لتبقى على مدها ولا يعود الممدود مقصورا وانما قلبت همزة ولم تقلب واوا أو ياء مع ان مناسبة حروف العلة بعضها لبعض أكثر لانه لو قلبت احداهما لاحتيج الى قلبها همزة كما في كساء ورداء لكون ما قبلها ألفا فيهما فيضيع العمل بقطع المسافة (ومن ثمة) أي ومن أجل كون همزة صحراء ألفا في الاصل وليست بأصلية (لا يجوز جعلها) أي همزة صحراء (همزة) أي ابقاؤها (في نحو صحارى) بفتح الراء جمع صحراء فاذا أردت ان تجمعها أدخلت بين الحاء والراء ألفا وكسرت الراء كما تكسر ما بعد ألف الجمع في مثل مصابيح ومساجد وجعافر فتنقلب الالف التي بعد الراء ياء للكسرة التي قبلها وتنقلب ألف التأنيث أيضا ياء لاستدعاء الياء وتدغم احدى الياءين في الاخرى فصار صحاري بياء مشددة ثم حذفوا الياء الاولى للتخفيف كما في سيد وأبدلوا من الياء الباقية ألفا للتخفيف في الجمع الثقيل فلزم فتح الراء فصار صحارى (يعني لو كانت) همزة صحراء (في الاصل همزة لجاز صحارئ بالهمزة) بعد الياء (في صورة ما) أي في أي صورة من الصور من هذا النحو على مثال مصابيح مع انه لم يجز (كما يجوز جعل الهمزة) في (نحو خطيئة) اذ يجوز خطيئة بالهمزة أيضا فظهر ان همزة صحراء ليست بأصلية (و) أبدلت الهمزة أيضا (من الواو) التي هي الفاء (وجوبا مطردا في نحو أواصل) أي فيما اجتمع فيه واوان متحركتان في أول الكلمة وأواصل جمع واصلة أصله وواصل الواو الاولى هي الفاء والثانية منقلبة من ألف اسم الفاعل لاجتماع الساكنين بالف التكسير كما في ضوارب ولم تحذف احداهما للالتباس ولم تقلب ياء لانه لا يقع على وزن أي الالف بين ساكنين أي الياء والكسرة وانما وجب قلب الواو (فرارا من اجتماع الواوات) عند العطف مع أن الواوين اذا تحركتا أحسن لهما من الاستثقال الحاصل

فابدلت الاولى همزة فلو حملناه على حقيقته وجب حملها على حالة العطف لكن الاول أقرب لان واو العطف لا يلزم الكلمة حتى يلزم الابدال لاجلها (و) الثاني (نحو قائل كما مر) من أن الواو في اسم الفاعل من قال لما قلبت ألفا اجتمع ألفان ولا يمكن اسقاط أحدهما لئلا يلتبس بالماضي فحركت الاخيرة فصارت همزة فابدال الهمزة وان كان من الالف الا انه لكونها مبدلة من الواو باعتبار ان الالف واو في الاصل فافهم (ونحو ادؤر لثقل الضمة على الواو) في وجوب الابدال فيه مثله نظر في الصحاح الدار مؤنث وجمع القلة ادؤر بالهمز وهي مبدلة من واو مضمومة ولك أن لا تهمز وجمع الكثرة ديار مثل جبل وأجبل وجبال وفي مختار الصحاح جمع القلة ادؤر بالهمزة وتركه (و) الثالث (نحو كساء) أصله كساو من الكسوة فابدلت الهمزة من الواو (١٣٦) وجوبا (لوقوع الحركات المختلفة) الاعرابية (على الواو) الضعيفة على تقدير عدم ابدالها (و) الهمزة أبدلت (من الياء وجوبا مطردا) أيضا (في نحو بائع لما مر) من أن الياء في بايع لما قلبت ألفا اجتمع ألفان فحركت الاخيرة فصارت همزة ولما فرغ من القسم الاول وهو ما يجب اطراد ابدال الهمزة من حروف اللين فيه شرع في القسم الثاني وهو ما يجوز اطراد ابدال الهمزة فيه فقال (وجوازا مطردا) أي ابدلت الهمزة بطريق الجواز المطرد (عن الواو المضمومة) المفردة الواقعة في أول الكلمة واعتبرنا المفردة احترازا عن مثل أواصل لوجوب الابدال فيه لتعدد الواو (نحو أجوه لثقل الضمة على الواو) أصله وجوه جمع وجه فان شئت همزت الواو وقلت أجوه وان شئت تركتها على حالها وقلت وجوه وكذلك أوري أصله ووري مجهول وارى فالواو الثانية في ووري انما هي منقلبة عن ألف وارى فلم يجب همزة الاول لان الثانية غير لازمة الا ترى انك اذا بنيت الفعل للفاعل الذي هو أصل قلت ابن وارى بخلاف الواو الثانية من وواصل فانها لازمة فكانت واوووري واوا مفردة مضمومة في أول الكلمة كما في أجوه قوله (ومن الواو الغير المضمومة) شروع في القسم الثالث وهو ما يمتنع اطراد ابدال الهمزة من حروف اللين وانما لم يقيد ههنا بقوله جوازا غير مطرد استغناء بما سيأتي في آخر الباب من ان الموضع الذي لم يقيد من الصور المذكورة يكون جائزا غير مطرد وقس عليه ما عداه من الصور التي لم تقيد بشيء والواو الغير المضمومة اما مكسورة (نحو اشاح أصله وشاح) بكسر الواو وضمها فابدلت الهمزة منها تخفيفا فصار اشاح بكسر الهمزة وضمها لكن لما كان الكسر اشهر اقتصر عليه المصنف قال في الصحاح الوشاح شيء ينسج من أديم عريضا ويرصع بالجواهر وتشده المرأة بين عاتقيها وكشحيها يقال الوشاح والاشاح ووشائح واشائح (و) اما مفتوحة (نحو أحد أحد) الذي جاء (في الحديث) أصله وحد وحد فابدلت الهمزة من الواو تخفيفا

بقلب أولاهما همزة (و) من الواو التي هي عين مكسورة قلبت الفاء (في نحو قائل) أي في اسم الفاعل من الاجوف الواوي أصله قاول (كما مر) في باب الاجوف في بحث اسم الفاعل من ان همزته مبدلة وجوبا من الالف المبدلة من الواو ولعله مر ثمة هنالك (و) من الواو التي هي عين مضمومة (في ادؤر) أي في جمع القلة من الاسم الثلاثي الاجوف الواوي الذي واحده على وزن الفعل والادؤر جمع قلة الدار أصله أدور قلبت الواو همزة (لثقل الضمة على الواو) في الجمع الثقيل مع كون واحده على وزن الفعل الثقيل وانما لم يزيلوا هذا الثقل بنقل حركة الواو الى ما قبلها لئلا يلتبس بمتكلم المضارع كما في أدور جمع دور كما مر وانما قلبت مع كون واحده على وزن الفعل احترازا من نحو أدور جمع دور فانه لم يجز قلبها همزة لان خفة الاسم قاومت ثقل الحركة وأما الذي واحده على وزن الفعل فهو ثقيل بسبب كون واحده على وزن الثقيل الذي هو الفعل فوجب ازالة ثقل الحركة عن الواو والزمخشري عد أدؤر من الجائز ولعله نظر الى الخفة التي حصلت بسبب سكون ما قبله و بسبب سكون وسط واحده وان كان بعد الاعلال (و) من الواو التي هي لام (في نحو كساء) أي في اسم معرب آخره واو وقبله ألف أصله كساو وانما قلبت الواو همزة في هذا النحو (لوقوع الحركات المختلفة على الواو) على تقدير عدم القلب ثم ان المصنف راعى ترتيب حروف الكلمة حيث قدم أواصل على قائل وقدم قائل على كساء وعكس الزمخشري وابن الحاجب نظرا الى ان التعبير بالآخر أولى (و) أبدلت الهمزة أيضا (من الياء وجوبا مطردا في نحو بائع) أي في اسم الفاعل من الاجوف اليائي (كما) أي كالابدال الذي (مر) في قائل واعلم ان الهمزة في قائل و بائع وكساء وان كانت مقلوبة من الالف كما ذكر في الاجوف الا ان تلك الالف لما كانت مقلوبة من الواو والياء جعلها مقلوبة منهما ههنا قصر المسافة كما صرح صاحب المغرب بهذا التعليل حيث قال لان الهمزة انما أبدلت من الالف المبدلة من الواو والياء وأشار الى المذهبين فان بعض النحويين يزعم ان الهمزة منقلبة عن الالف التي هي بدل عن الواو والياء في قائل و بائع وكساء وبعضهم يزعم ان الهمزة منقلبة عن نفس الواو والياء أولا من غير واسطة فأشار هنا الى المذهب الاخير اذ المتبادر من عبارته هنا ابدالها من نفس الواو والياء وأشار في الاجوف الى المذهب الاول حيث قال قلبت الواو ألفا ثم جعلت همزة (و) أبدلت الهمزة (جوازا) أي ابدالا يصح ان يقع و يصح ان لا يقع ويرتكب بان تبقى الهمزة على أصلها (مطردا من الواو المضمومة نحو أجوه) أصله وجوه جمع وجه (لثقل الضمة على الواو) ولم يجب لعدم كون واحده على وزن الفعل وأبدلت جوازا غير مطرد (ومن الواو الغير المضمومة) من المكسورة (نحو اشاح) لثقل الكسرة على الواو أصله وشاح (و) من المفتوحة (نحو أحد أحد في الحديث) لثقل الحركة على الواو ولم يذكره اكتفاء بذكره في البواقي أصله وحد وحد وروي ان سعد

وسبب ورود هذا الحديث أن النبي عليه السلام رأى سعد بن أبي وقاص يشير بإصبعيه في التشهد فقال عليه السلام أحد أحد أي أشر بإصبع واحدة (و) الهمزة أبدلت (من الياء جوازا غير مطرد نحو قطع الله أديه) الدعاء عليه أصله يديه فأبدلت الهمزة من الياء (لثقل الحركة على الياء ومن الهاء) جوازا غير مطرد (نحو ماء أصله ماه) وأصله موه بالتحريك لأنه يجمع على أمواه في القلة وعلى مياه في الكثرة نحو جمل وجمال وأجمال فقلبت الواو ألفا والهاء همزة فصار ماء (ومن ثم) أي ومن أجل أن أصل ماء ماه (يجيء جمعه مياه) بالهاء لا بالهمزة وأصله مواه فقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها لأن جمع التكسير يرد الأشياء إلى أصولها وكذلك التصغير فيقال مويه قال ابن الحاجب إن إبدال الهمزة من الهاء في نحو ماء شاذ لقلته ولازم إذ لم يثبت النقل باستعمال الهاء في ماه (و) الهمزة أبدلت (من الألف) جوازا غير مطرد (في نحو قوله) أي الشاعر (هيجت شوق المشتئق) بكسر الهمزة أصله مشتوق إذ هو اسم فاعل من اشتاق من الشوق فقلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار مشتاق كمنقاد ومختار ثم أبدلت الهمزة من الألف فصار مشتئق فعلى هذا يكون الإبدال باعتبار الأصل من الواو لا من الألف كما في قائل وكساء لكن المصنف لم يلتفت إلى هذا الأصل بل نظر إلى الظاهر أو لأن قلب الواو ألفا ههنا أوجب من قلبها ألفا ثم لأن ما قبل الواو وهو التاء ههنا مفتوحة بلا حاجز بينهما وما قبل الواو في قاول ألف ساكنة وما قبل ذلك الألف مفتوح ولما كان قلبها ههنا أوجب كان كأنها ألف في الأصل بخلاف ألف قاول تدبر وتمام البيت

يا دار مي بدكاديك البرق
صبرا فقد هيجت شوق المشتئق

ومي اسم الحبيبة والدكاديك جمع دكداك وهو ما التبد من الرمل بالأرض ولم يرتفع والبرق بضم الباء وفتح الراء جمع برقة وهي أرض فيها حجارة ورمل وطين مختلطا وهيجت معناه حركت وأظهرت وفاعله يرجع إلى دار ومفعوله شوق المشتئق وأراد بالمشتئق نفسه (و) في (نحو قراءة من قرأ ولا الضألين بفتح الهمزة) وهي في الأصل ألف اسم الفاعل قال في الكشاف وقرأ أيوب السختياني ولا الضألين بالهمزة كما قرأ عمرو بن عبيد ولا جأن وهذه لغة من جد في الهرب من التقاء الساكنين (و) الهمزة أبدلت (من العين) جوازا غير مطرد (نحو أباب بحر ضاحك زهوق) والأصل عباب بالعين المهملة ثم أبدلت منها همزة فصار أباب والعباب بالضم معظم الماء وكثرته وارتفاعه وعباب البحر أكثر مائه وضاحك أي يضحك بالموج فقال ضحك الغدير إذا هاج من عظم والزهوق البعيد أي بعيد القعر قوله (لاتحاد مخرجهن) علة لإبدال الهمزة من الهاء وإبدالها من الألف وإبدالها من العين كلها وضمير مخرجهن يرجع إلى الهمزة والهاء والألف والعين جميعا (السين أبدلت

ابن أبي وقاص كان يشير بإصبعيه فقال عليه السلام أحد أحد أي أشر بإصبع واحدة (و) أبدلت (من الياء) جوازا غير مطرد (نحو قطع الله أديه) أصله يديه (لثقل الحركة على الياء) أبدلت (من الهاء) جوازا غير مطرد نحو أل فعلت وألا فعلت أصلهما هل فعلت وهلا فعلت وإن كان في بعض الصور لازما (نحو ماء أصله ماه) إلا أنه غلب صور الجواز عليه فعده من الجائز حيث سكت عن التقييد ولم يفصله إلى جائز ولازم ونقول المراد من الواجب ما له سبب موجب وبالجائز ما ليس له سبب موجب فليس لقلب الهاء همزة سبب موجب بل هو على خلاف القياس فيكون من الجائز فاللزوم لا ينافي الجواز وهذا شاذ لقلته (ومن ثمة) أي ومن أجل أن أصله ماه (يجيء جمعه مياه) وتصغيره مويه فإن ما رد الشيء إلى أصله وإنما تعرض لبيان أصله وإثباته تنبيها على أن الإبدال ههنا لازم وإخراجا له عن حكم سوابقه لما دخل في حكم الجواز ولذلك لا يقال ماه على الأصل (و) أبدلت (من الألف) جوازا غير مطرد (في نحو قوله هيجت شوق المشتئق) بكسر الهمزة أصله مشتاق اسم فاعل فلما زال المانع من الحركة عاد إلى أصله وهي الكسرة وهذا أيضا شاذ لأنه يزيد ثقلا صدره

يا دار مي بدكاديك البرق ◆ صبرا فقد هيجت شوق المشتئق

والدكاديك جمع دكداك وهي الرمل المتراكم والبرق بضم الباء وفتح الراء جمع برقة وهي أرض غليظة فيها حجارة ورمل صبرا أي أعطني صبرا هيجت حركت وزدت يريد بالمشتئق نفسه (ونحو قراءة من قرأ بالهمزة) وهو أيوب السختياني (ولا الضألين) وقراءة عمرو بن عبيد ولا جأن بفتح الهمزة فيهما فلا مقتضى للعدول عن الفتح الخفيف أصله الضالين بالألف لأنه اسم فاعل وإنما أخر الإبدال من الألف عن الإبدال من الهاء مع أن المناسب أن يقدم الإبدال من الألف عليه لئلا يقع الفصل بينها وبين أختيها نظرا إلى أن الإبدال من الهاء في ماء لازم كما ذكرنا والإبدال من الألف في المشتئق غير لازم ولازم الإبدال في بابه مقدم على غيره فإن قيل فعلى هذا يلزم أن يقدم الإبدال من الهاء على الإبدال من الواو والياء إذ الإبدال فيهما غير لازم قلنا الإبدال فيهما وإن كان غير لازم إلا أنه ليس بشاذ إذ الحركة مطلقا عليهما ثقيلة بخلاف الإبدال من الهاء فإنه شاذ كالإبدال من الألف في نحو المشتئق إذ لا تخفيف فيهما بل فيهما ثقل وإنما جعل إبدال الهمزة من الألف من غير المطرد وإن كان أصحاب هذه اللغة طردوه مجدا كما طردوه في الهرب من التقاء الساكنين وإن كونه في لغة ضعيفة لا ينافي كونه مطردا نظرا إلى عدم اطراده في جميع اللغات (و) أبدلت (من العين) جوازا غير مطرد (نحو أباب بحر ضاحك زهوق) أصله عباب وهذا الإبدال أشد لكونه في غاية القلة ولذا أخره والعباب ارتفاع الماء وضحك البحر كناية عن امتلائه وتموجه وزهوق أي عميق قوله (لاتحاد مخرجهن) أي الهمزة والهاء والألف والعين وهو الحلق تعليل لإبدال الهمزة من الهاء والألف والعين (السين) منها (أبدلت)

من التاء) بنقطتين من فوق جوازا غير مطرد (نحو استخذ أصله اتخذ) بتاءين (عند سيبويه) فابدلت السين من التاء الاولى (لقرب مخرجهما في المهموسية) ومن أنكر كون السين من حروف الابدال أنكر ان أصله اتخذ في الصحاح حكى المبرد أن بعض العرب يقول استخذ فلان أرضا يريد اتخذ فيحتمل ان احدى التاءين سينا كما أبدلوا التاء مكان السين في قولهم ستّ ويجوز أن يكون أراد استفعل من اتخذ يتخذ فحذف احدى التاءين تخفيفا كما قالوا ظلت من ظللت انتهى كلامه (التاء أبدلت من الواو) جوازا غير مطرد (نحو تخمة) بضم التاء وفتح الخاء ويجوز اسكانها أصله وخمة في مختار الصحاح تقول اتخم من الطعام ومن الطعام والاسم التخمة بفتح الخاء والعامة تسكنها (وأخت) أصله أخو بفتحتين فضمت الهمزة لتدل على الواو ولا الخاء بل أسكنت (١٣٨) لوقوعها بين الشديدين بعد القلب وانما قلنا ان أصله أخو بدليل ان جمعه اخوات فابدلت التاء من الواو فيهما (لقرب مخرجهما) أي مخرج الواو والتاء (و) التاء أبدلت (من الياء) أيضا (نحو ثنتان) بنقطتين من فوق بعد النون (أصله ثنيان) بنقطتين من تحت لانه من ثني الشيء أي عطفه فاثنان عدد المذكر وثنتان عدد المؤنث (واستتوا أصله استيوا) فابدلت التاء من الياء فيهما (حتى لا يقع الحركة على الياء) الضعيفة يقال القوم استتوا في موضع كذا اذا اجدبوا فيه سنة (ومن السين) جوازا غير مطرد أيضا (نحو ست أصله سدس) كما مر في المضاعف (و) نحو قول الشاعر قاتل الله بني السعلات (عمرو بن يربوع شرار النات) أصله شرار الناس (ومن الصاد) جوازا غير مطرد أيضا نحو (لصت) أصله لص وهو السارق وانما أبدلت التاء من السين والصاد فيهما (لقربهن) أي التاء والسين والصاد (في المهموسية) التاء أبدلت (من الباء) بنقطة (نحو الذعالت) أصله الذعالب جمع ذعلبة وهي الناقة السريعة أبدلوا السير وقيل هي النعامة وما قيل الذعالب اخلاق من الثياب جمع ذعلوب فهو سهو لان جمع ذعلوب ذعاليب على زنة مفاتيح لا ذعالب بوزن مساجد التي نحن فيه وفي الصحاح الذعالب قطع الخرق واحدها ذعلوب (النون أبدلت من الواو) جوازا غير مطرد (نحو صنعاني) الصنعاء ممدود وهي قصبة اليمن فاذا نسب اليها فالقياس أن يقال صنعاوي بالواو لان الاسم الممدود اذا نسب اليه فقياسها قلب الهمزة واوا كزكراوي وخنفساوي وكذلك بهراني أصله بهراء بالمد وهي قبيلة من قضاعة فالقياس أن يقال بهراوي لكن النون أبدلت من الواو فيهما فصار صنعاني وبهراني

جوازا غير مطرد (من التاء نحو استخذ أصله اتخذ عند سيبويه) على ما حكى المبرد عن بعض العرب كما مر أبدلت الاولى سينا ومن أنكر كون السين من حروف الابدال أنكر كون أصله اتخذ بل يقول انه استفعل من استخذ يستخذ كما مر (لقربهما في المهموسية و) التاء منها (أبدلت من الواو) التي هي فاء جوازا غير مطرد (نحو تخمة) بضم التاء وفتح الخاء والميم والعامة تقول تخمة بتسكين الخاء أصله وخمة لانه من الوخامة بمعنى الثقل أبدلت من الواو فصار تخمة (و) من الواو التي هي لام نحو (أخت) أصله أخو بالتحريك كالأخ فان أصله أيضا أخو بالتحريك حذفت اللام منهما على غير القياس لكثرة استعمالهما وهو الواو لانك تقول في التثنية اخوان ولم يعوض عنه المذكر وعوض المؤنث فرقا بينهما ولم يعكس لكثرة استعمال المذكر ولان التعويض فرع كالمؤنث وخص التاء التعويض لجيئه للتأنيث وضم الهمزة في أخت دون أخ لاجل التاء التي تثبت في الوصل والوقف كالاسم الثلاثي مكان الضم جعل دليلا على أن التاء عوض عن الواو ولان التاء ثابتة في الوصل والوقف وانها بمنزلة الحرف الاصلي وان الاسم بها كالثلاثي قيل في تثنيته اختان بالتاء دون اخوان بالواو وان كانت التثنية ترد الى الاصل وأما الاخ فلما لم يعوض عن الواو فيه شيء فكأنه لم يكن فيه واو من الاصل وانه ثنائي فلم يحتج فيه الى الدليل (لقرب مخرجهما و) أبدلت التاء (من الياء) جوازا غير مطرد (نحو ثنتان أصله ثنيان) في عدد المؤنثين لانه من ثنيت (وأستتوا) بفتح الهمزة من باب الافعال أي اجدبوا (أصله أسنيوا) بالياء وأصله أسنووا بالواو بدليل سنوات أبدلت الياء من الواو فصار أسنيوا ثم أبدلت التاء من الياء فصار استتوا وانما قلنا التاء أبدلت من الياء دون الواو لان حكم الواو الرابعة قلبها ياء (حتى لا تقع الحركة) مطلقا (على الياء) الضعيف (و) أبدلت التاء (من السين) جوازا غير مطرد (نحو ست أصله سدس) كما مر في المضاعف (ونحو يا) قاتل الله بني السعلاة (عمرو بن يربوع شرار النات) غير اعفاء ولا اكيات النات الاصل الناس والاكيات الاصل الاكياس جمع كيس والمنادى محذوف أي يا قوم السعلاة النساء الضخمات الخبيثات وعمرو بدل من ابن وشرار الناس صفة عمرو وعمرو هنا اسم قبيلة وشرار جمع شرير واعفاء جمع عفيف يريد يا قوم قاتل الله هؤلاء الجماعة فانهم شرار الناس وغير اعفاء وغير اكياس وذكر في الضرام من حكايات العرب ان عمرو بن يربوع تزوج سعلاة وهي أنثى أخبث الجن وولدت له أولادا ثم هربت ثم تناسل الاولاد فصار عمرو بن يربوع اسم قبيلة فعلى هذا السعالي جمع سعلاة بمعنى الغول (و) أبدلت التاء جوازا غير مطرد (من الصاد نحو لصت) أصله لص بالتشديد (لقربهن) أي التاء والسين والصاد (في المهموسية و) أبدلت التاء (من الباء) جوازا غير مطرد (نحو الذعالت) أصله الذعالب لكثرة استعماله جمع ذعلبة بكسر الذال وهي الناقة السريعة وأما الذعاليب فجمع ذعلوب بضم الذال وهي قطعة خرقة (النون) منها (أبدلت من الواو) جوازا غير مطرد (نحو صنعاني) فكأنهم قالوا صنعاوي كصحراوي ثم

(لقرب النون من حروف العلة) وقد سبق بيان قربه منها قال ابن الحاجب ابدال النون من الواو في النسب في هذين الصورتين فقط (و) النون أبدلت (من اللام) أيضا جوازا غير مطرد (نحو لعن) أصله لعل وهو حرف من الحروف المشبهة بالفعل فابدلت النون المشددة من اللام المشددة (لقربهما) أي اللام والنون (في المجهورية) قال بعض المحققين هذا الابدال ضعيف لان لعن لغة في لعل (الجيم أبدلت من الياء المشددة) جوازا غير مطرد (نحو) قول الشاعر * خالي عويف * وهو اسم رجل و (أبو علج) أصله أبو علي آخر البيت * المطعمان الشحم بالعشج * الاصل بالعشي فابدلت الجيم المشددة في الموضعين (حتى لا يقع الحركات المختلفة على الياء) الضعيفة (ومن) الياء (غير المشددة حملا على المشددة نحو) قول الشاعر (لاهم ان كنت قبلت حجتج فلا يزال شاحج) الرواية الصحيحة شاجي (يأتيك بج) لاهم بضم الهاء وفتح الميم المشددة مقصور من اللهم والشحيج البغال والحمار والغراب صوته المراد من الشاحج ههنا البغل المصوت والحمار المصوت وكنى به عن قدرته على السفر فاصل حجتج وبج حجتي وبي فابدلت الجيم المخففة من الياء المخففة حملا على الياء المشددة (الدال أبدلت من التاء) جوازا غير مطرد (نحو فزد) أصله فزت على وزن قلت من فاز يفوز أي ظفر (واجدمعوا) أصله اجتمعوا فابدلت التاء من الدال فيهما (لقرب مخرجهما) أي الدال والتاء (والهاء أبدلت من الهمزة) جوازا غير مطرد (نحو هرقت) من أرقت الماء وأما من قال أهرقت الماء فليس الهاء بدلا حينئذ وانما هي زائدة على خلاف القياس (و) أبدلت (من الالف) أيضا جوازا غير مطرد (نحو حيهله) أصله حيهلا اعلم ان حيهله مركب من حي بمعنى أقبل أو ائت أمرين أولهما يعدى بعلى فيقال حي على الصلاة أي أقبل عليها وثانيهما يعدى بنفسه ومن هلا بمعنى أسرع واستعجل أمرا لكن المركب اما بمعنى أسرع أيضا فيعدى اما بالى أو بالباء أو بمعنى أقبل فيعدى بعلى أو بمعنى ائت فيعدى بنفسه ولك أن تستعملهما مفردين ومركبين وفي المركب لغات ذكروها في المطولات (وانه) أصله أنا وهو ضمير المتكلم فابدلت الهاء من الالف (ومن الياء في هذه أمة الله) أصله هذي (لمناسبتها)

أبدلوا من الواو النون وقيل النون أبدلت من الهمزة في صنعاء والاول هو الاصح اذ لا مقاربة بين الهمزة والنون بخلاف الواو والنون وصنعاء ممدودة قصبة باليمن (لقرب النون من حروف العلة و) أبدلت النون (من اللام) على الضعف لمخالفة استعمال الفصحاء (نحو لعن) أصله لعل لكثرة استعماله وقيل انهما لغتان لقلة التصرف في الحروف و (لقربهما في المجهورية) وفي المخرج أيضا ولذلك يدغم فيه ومنها (الجيم أبدلت) جوازا غير مطرد (من الياء المشددة) في الوقف لاشتراك الجيم والياء في المخرج لكونهما في وسط اللسان واشتراكهما في صفة الجهر قال أبو عمرو قلت لرجل من بني حنظلة ممن أنت فقال فقيمج أصله فقيمي وفقيم اسم قبيلة فقلت من أيهم فقال مرج بتشديد الراء أصله مري وقد يجري الوصل مجرى الوقف (نحو ابو علج) أصله أبو علي في قوله

خالي عويف وأبو علج * المطعمان الشحم بالعشج
وبالغداة كتل البرنج * يقلع بالود وبالصيصج

أصله بالعشي والبرني أجود التمر والصيصي القرن والكتل بضم الكاف وفتح التاء المجتمع الود الوتد أدغم التاء في الدال (حتى لا تقع الحركات المختلفة على الياء) الضعيف (و) أبدلت الجيم جوازا غير مطرد (من الياء الغير المشددة حملا على المشددة) وانما قال حملا على المشددة لان ابدال الجيم من الياء المشددة كثير شائع في استعمال الفصحاء سواء كانت متطرفة في الوقف كفقيمج أو في الوصل كابي علج أو غير متطرفة كاجل بمعنى أيل وسواء كان في النثر كالمثال الاول أو في الشعر كالمثال الثاني والثالث في قوله

كأن في أذنابهن الشول * من عبس الصيف قرون الاجل

الشول جمع شائل وهو المرتفع والعبس ما يتعلق باذناب الابل من أبوالها وأبعارها يجف عليها في الصيف والاجل أصله ايل وهو الوعل شبه البعرات المتعلقة باذناب الابل في الصيف بقرون الايل وأما ابدال الجيم من الياء المخففة فلا يحفظ ذلك الا في الشعر ولذلك قيل ان هذا الابدال حسن بشروط ثلاثة تشديد الياء والوقف والشعر فان اختل أحدها فهو قليل (نحو لاهم ان كنت قبلت حجتج) أي حجتي (فلا يزال شاحج يأتيك بج) * أي بي (اقمر نهات ينزي وفرج) أي وفرتي لاهم بمعنى اللهم الشاحج الحمار أقمر أبيض نهات صوات ينزي يحرك الوفرة الشعر الى شحمة الاذن فلا يزال دأبه يقول ان قبلت حجتي ووفقتني لاني أتيت بيتك للحج مرارا كثيرة راكبا على حمار ذي قوة يحركني حتى يحرك شعر رأسي * (الدال أبدلت من التاء جوازا) غير مطرد (نحو فزد) أصله فزت أي ظفرت (واجدمعوا) أصله اجتمعوا (لقرب مخرجيهما * الهاء أبدلت من الهمزة) جوازا غير مطرد (نحو هرقت) لاتحادهما في المخرج أصله أرقت (و) أبدلت (من الالف) جوازا غير مطرد (نحو حيهله) أصله حيهلا بالالف دون الهاء (وأنه) أصله أنا بالالف دون الهاء لانهما انما زيدا للوقف والاكثر في الاستعمال الوقف على حيهلا وأنا بالالف دون الهاء فظهر ان الاصل فيهما الالف (و) أبدلت الهاء (من الياء) جوازا غير مطرد (في هذه أمة الله) أصله هذي لانه ثبت ان الياء للتأنيث في باب تضربين واضربي ولهذا عد كثير من النحاة الياء من علامة التأنيث وأبدلت الهاء من الالف والياء (لمناسبتها)

أى لمناسبة الهاء (بحروف العلة فى الخفاء ومن ثم) أى ومن أجل أن الهاء مناسب لحروف العلة فى الخفاء (لا يمتنع الامالة) وهى فى اللغة مصدر قولك أملت الشئ امالة اذا عدلت به الى غير الجهة التى هو فيها وفى الاصطلاح أن تنحى الفتحة نحو الكسرة أى هو عدول الفتحة عن استوائها الى الكسرة وذلك بان تشرب الفتحة شيأ من صوت الكسرة فتصير الفتحة بينها وبين الكسرة ومن جملة الاسباب المقتضية لامالة الفتحة أن يقع الكسرة قبل الفتحة الممالة امابلا واسطة حرف نحو عماد أو بواسطة حرف ساكن نحو شملال ولا يجوز بواسطة المتحرك نحو عنبا الا اذا كانت الفتحة الممالة على الهاء نحو أن ينزعها وذلك لان الهاء خفيفة فكأنها معدومة فكأنك قلت أن ينزع فتميل فتحة العين الى الكسرة لكون ما قبلها مكسورا ومن هذا القسم ما ذكره بقوله (فى مثل يضربها) بفتح الباء ولو قال لن يضربها لكان أظهر لكنه تسامح بناء على ظهور المراد لجواز امالة فتحة الهاء فيه بناء على أن الهاء كأنها معدومة فكأنك قلت يضربا فوقع الكسرة قبل الفتحة الممالة بلا واسطة (ويمتنع) الامالة (فى مثل أكلت عنبا) لتوسط الحرف المتحرك بين كسرة العين وفتحة الباء وانما امتنعت الامالة اذا توسط المتحرك دون الساكن لانهم انما قصدوا بالامالة تناسب الاصوات وتقريب الحروف بعضها من بعض على عادتهم المألوفة فى طلب المشاكلة لحسن الصوت وخفة النطق به واذا توسط بين الكسرة والفتحة الممالة حرف متحرك يمتنع التشاكل لبعدهما حينئذ بخلاف ما اذا توسط ساكن لان الساكن ضعيف فهو حاجز كلا حاجز اعلم ان الامالة ليست لغة جميع العرب بل لغة بعضهم وأشدهم حرصا عليها بنو تميم كذا حقق (و) الهاء أبدلت (من التاء وجوبا مطردا) فى حالة الوقف فى الاسماء المؤنثة بالتاء (نحو طلحه) اسم امرأة (ووجه) بالهاء فيهما والاصل طلحة ووجهة بالتاء فيهما فأبدلت منها الهاء (للفرق بينهما) الضمير يرجع الى طلحة ووجهة خرب والمراد الفرق حالة الوقف بين التاء التى فى الاسم (وبين التاء التى فى الفعل) نحو ضربت هند والتخفيف لما كثر تأنيثه أولى وقيل أعطى التخفيف بالقلب للاسم وبالتسكين للفعل للتعادل ولم يعكس لئلا يلتبس بالضمير المنصوب (الياء أبدلت من الالف وجوبا مطردا) كما فى التصغير (نحو مفيتيح) فى تصغير مفتاح (ومن الواو) وجوبا مطردا أيضا (نحو ميقات) أصله موقات وكذلك ميزان أصله موزان وانما أبدلت الياء منهما (لكسرة ما قبلهما) أما فى ميقات فظاهر وأما فى مفيتيح فلانه لما صغر مفتاح وجب كسر ما قبل الالف فوجب قلبها ياء (و) الياء أبدلت (من الهمزة) أيضا (جوازا مطردا نحو ذيب) فالياء أصله ذئب بالهمزة (ومن احدى حرفى التضعيف) أيضا جوازا غير مطرد (نحو تقضى البازى)

أى الهاء (بحروف العلة فى الخفاء ومن ثمة) أى ومن أجل خفاء الهاء (لا تمتنع الامالة) وهى ان تنحو بفتحة ما قبل الالف نحو الكسرة (فى مثل يضربها وتمتنع فى أكلت عنبا) واعلم ان سبب جواز الامالة قصد المناسبة لكسرة ما قبل الالف أو بعدها والكسرة انما تؤثر فى الامالة اذا تقدمت على الالف بحرف كعماد أو بحرفين أولهما ساكن كشملال وأما اذا تقدمت عليها بحرفين متحركين أو أكثر مثل أكلت عنبا ولا تؤثر وأما قولهم يريد أن ينزعها ويضربها وعندها وله درهمان فسوّغه وان كان شاذا كون الهاء خفيفة فلا يعتد بها فكأنه لم يفصل بين الالف والكسرة بأكثر من حرف بخلاف أكلت عنبا فان الباء ليست بخفيفة (و) أبدلت الهاء فى الوقف (من التاء وجوبا مطردا فى مثل طلحة) أى فى الاسم المفرد الذى فى آخره تاء التأنيث لا فى الوصل (للفرق بينها وبين التاء التى فى الفعل) نحو ضربت ولم يعكس لانهم لو قالوا ضربه فى ضربت لالتبس بضمير المفعول * (الياء أبدلت من الالف وجوبا) مطردا (نحو مفيتيح) تصغير مفتاح ومفاتيح جمعه أى فيما وقع الالف بعد كسرة (و) أبدلت الياء (من الواو وجوبا) غير مطرد (نحو ميقات) أى فيما اذا كانت الواو ساكنا وما قبلها مكسورا وقوله (لكسرة ما قبلهما) أى الواو والالف وسكونهما واستدعاء الكسرة الياء تعليل لابدال الياء من الالف والواو جميعا (و) أبدلت الياء (من الهمزة جوازا) غير مطرد (نحو ذيب) أصله ذئب أى فيما يكون الهمزة ساكنة وما قبلها مكسورا الذى هو حركة الساكن واستدعاء ما قبلها وقد مر فى المهموز ولهذا لم يذكره (و) أبدلت جوازا غير مطرد (من احد حرفى التضعيف نحو تقضى البازى) فى قول العجاج

اذا الكرام ابتدروا الباع بدر * تقضى البازى اذا البازى كسر
* ابصر خربان فضاء فانكدر *

أصله تقضض فاستثقلوا ثلاث ضادات فابدلوا من احداهن ياء كما مر فى المضاعف قال الجوهرى لم يستعملوا القض من تفعل الا مبدلا قوله ابتدروا أى عجلوا الباع قدر مد اليدين وربما يعبر بالباع عن الشرف والكرم وهو المراد هنا بدر أى أسرع وتقضى بكسر الضاد ونصب الياء مصدر من التفعل أصله تقضض أبدلت التاء من الضاد لما ذكر وخصت الاخيرة بالابدال لان الثقل انما نشأ منها وانما خصت الياء لان الاصل فى الابدال حروف العلة لكثرة دورها والواو ثقيل بالنسبة الى الالف والياء وقد يكون ما قبل المبدل منه مكسورا كما فى تصدية فيمن جعلها من صد يصد وقد يكون مضموما كما فى تقضى البازى فلا يصلح الالف للابدال حينئذ فتعين الياء ولانه لام الفعل وهو محل التغيير وكسرت الضاد المضمومة لاجل الياء كما فى التمنى والترجى وانتصابه على انه مفعول مطلق لبدر أى أسرع ذلك الممدوح الى الشرف اسراعا مثل اسراع البازى عند نزوله من الهواء على الصيد كاسرا جناحيه قوله ابصر بدل من كسر أو حال بتقدير قد الخرب ان جمع

أصله تقضض (كما مر) في باب المضاعف (و) الياء أبدلت (من النون) أيضا جوازا غير مطرد (نحو أناسي) بفتح الهمزة وكسر السين وضم الياء المشددة أصله أناسين لانه جمع انسان كمصباح ومصابيح فلما كسر السين للجمع قلبت الالف ياء لانكسار ماقبلها ثم أبدلت الياء من النون وأدغم الاولى في الثانية فصار أناسي (ودينار) أصله دنّار بتضعيف النون بدليل ان جمعه دنانير فابدلت الياء من النون الاولى (لقرب الياء من النون نحو) الياء أبدلت (من العين) أيضا جوازا غير مطرد (نحو ضفادي) في قول الشاعر ومنهل ليس له حوازق * و بضفادي جمة نقانق فابدلت العين في ضفادع وهو جمع ضفدع ياء وكان ينبغي أن يقول و بضفادع جمة لكن لو قال كذلك لانكسر البيت فابدلت من العين ياء والياء يسكن في موضع الجر فاستوى فيه وزن الشعر المنهل المورد وهو عين ماء ترده الابل في المراعي والحوازق بالحاء المهملة والزاي المعجمة جمع حازق والحزق الحبس يعني ان هذا المنهل ليس له جوانب تمنع الماء أن ينبسط حوله والنقانق بفتح النون جمع نقنقة وهي صوت الضفدع والجمة الكثيرة وانما أبدلت الياء من العين (لثقل العين) بالنسبة الى الياء وكسرة ماقبلها ولا ثقل في الكسرة مع الياء لتجانسهما (و) الياء أبدلت (من التاء) أيضا جوازا غير مطرد (نحو ايتصل) أصله اتّصل بالتضعيف فابدلت الياء من احدى التاءين وانما قلنا ان أصله اتصل (لان أصله واو ساكن) وقد مر أن الواو والياء اذا وقعتا قبل تاء الافتعال تقلبان تاء وتدغمان في تاء الافتعال نحو اتّعد واتّسر فكذلك ههنا أصله اوتصل فقلبت الواو تاء ثم أبدل الياء من تلك التاء فصار ايتصل (و) الياء أبدلت (من الباء) بنقطة واحدة جوازا غير مطرد (نحو الثعالي) أصله الثعالب وكذلك الاراني أصله أرانب كما في قول الشاعر يصف عقابا * لها أشارير من لحم متمرة * من الثعالي ووخز من أرانيها * الاشارير قطع من لحم قديد وتتمير اللحم تجفيفها والوخز الشئ القليل يقول انها تصيد الثعالب والارانب لفرخها (ومن السين) أيضا جوازا غير مطرد (نحو السادي) أصله السادس

خرب بفتحتين وهو ذكر الحبارى انتهى (قوله) (و) ابدلت الياء (من النون) جوازا غير مطرد (نحو أناسي) أصله أناسين لانه جمع انسان (ودينار) أصله دنّار بالتشديد فأبدلت النون فيهما ياء (لقرب الياء من النون) في الغنة والمد ولكسر ماقبلها ثم أدغمت الياء في الياء (و) أبدلت الياء (من العين) جوازا غير مطرد (نحو ضفادي) بسكون الياء لانه حكاية من قوله

ومنهل ليس له حوازق * و بضفادي جمة نقانق

المنهل المورد والمشرب والحوازق جمع حازقة وهي الجانب الجم ما اجتمع من ماء البئر النقانق جمع نقنقة وهي صوت الضفدع المعنى رب مشرب ماء ليس له جوانب تمنع الوارد اليه بل كلها سهلة لمن يرده والضفادع ماؤه المجتمع الاصوات باضافة الضفادي الى الجم والجم الى الضمير المنهل أصله ضفادع جمع ضفدع بكسر الدال وسكون الفاء (لثقل العين) لانه من حروف الحلق وهي ثقيلة وكسرة ماقبلها المستدعية للياء (و) أبدلت الياء (من التاء جوازا) غير مطرد (نحو وايتصلت) أصله بالواو العاطفة في قوله

قام بها ينشد كل منشد * وايتصلت بمثل ضوء الفرقد

الفرقد الكوكب (لان أصله) أي أصل الياء في ايتصلت (واو ساكنة) ماقبلها مكسور اذ أصله اوتصلت من الوصل قلبت الواو تاء على القياس لان فاء الافتعال اذا كان واوا قلبت الواو تاء كما مر في المضاعف وهذه لغة بني تميم ثم أبدل الشاعر الياء من التاء وان لم يكن بينهما مناسبة الا أن التاء لما ابدلت من الواو وبين الياء والواو مناسبة فكان المناسبة حاصلة بين الياء والتاء فابدلها منها وأما أهل الحجاز فيقلبون الواو ياء لانكسار ماقبلها ويتركون الياء على حالها فان زالت كسرة ماقبلها كما في اوتعد لا يقلبون الواو ياء لعدم علة القلب حينئذ ولهذا حمل الزمخشري والمصنف قول الشاعر وايتصلت على ان الياء ابدل من التاء في ايتصلت ولم يجعلاه بدلا من الواو على لغة أهل الحجاز وما وقع في النسخ من ايتصلت بدون الواو خطأ كأنه وقع من الكاتب اذ لو كان بدون الواو يكون ماقبله مكسورا فيحتمل أن يكون الياء مبدلة من الواو على لغة أهل الحجاز فلا يتعين لان يكون مثالا لابدال الياء من التاء وأما اذا كان مع الواو فحينئذ لا يكون ماقبله مكسورا فلا يحتمل أن يكون الياء مبدلة من الواو على تلك اللغة فتعين أن يكون مثالا لابدال الياء من التاء قال ابن الحاجب انما أبدلت التاء ياء لكونها احدى حرفي التضعيف (و) أبدلت الياء (من الباء) جوازا غير مطرد (نحو الثعالي) في قوله

كأن رحلي على شغواء حادرة * ظمياء قد بل من طل خوافيها
لها أشارير من لحم مشرحة * من الثعالي ووخز من أرانيها

الشغواء العقاب الحادرة المكتنزة الصلبة شبه راحلته في سرعتها بعقاب وظمياء معناها ما تضرب الى السواد عطشى الى دم الصيد والطل مطر ضعيف والخوافي ريش جناحها واذا بلها الطل أسرعت والضمير في لها العقاب أي لها في وكرها أشارير جمع اشرارة بالراءين غير معجمتين وهي قطعة من القديد مشرحة قطعة الوخز الشئ القليل يعني انها تصيد لفرخها الثعالب والارانب أصل الثعالي والاراني الثعالب والارانب (و) أبدلت الياء (من السين) جوازا غير مطرد (نحو السادي) في قوله

(ومن الثاء) بنقط ثلاث جوازا غير مطرد (نحو الثالى) أصله ثالث كما في قول الشاعر * قدمر يومان وهذا الثالى * وأنت بالهجران لا تبالى * وانما أبدلت التاء من هذه الحروف في هذه الصور (لكسرة ما قبلهن) أي ما قبل الباء والياء والسين والثاء كما ترى (الواو أبدلت من الالف وجوبا مطردا نحو ضوارب) جمع ضارب فلما اجتمع مع ألف الجمع ألفان فأبدلت الواو من الالف الاولى التي هي ألف اسم الفاعل في ضارب (لقربهما) أي الواو والالف (في العلية) أي في كونهما حرفي علة (واجتماع الساكنين) هما الالفان المذكوران (و) الواو أبدلت أيضا (من الياء) وجوبا مطردا (نحو موقن) أصله ميقن فأبدلت الواو من الياء (لضمة ما قبلها) وانما لم يذكر قيد الوجوب والاطراد ههنا اكتفاء بما علم مما مر في باب الاجوف بقوله ان حرف العلة اذا سكنت تبدل من جنس حركة ما قبلها لسين حركة الساكن واستدعاء ماقبلها نحو ميزان أصله موزان ويوسر أصله ييسر (و) الواو أبدلت (من الهمزة جوازا مطردا نحو لوم) أصله لؤم بالهمزة (كما مر) في باب المهموز من استدعاء ماقبلها ولين حركة الساكن (والميم أبدلت من الواو) جوازا غير مطرد (نحو فم) أصله فوه فحذفوا الهاء حذفا غير قياس كما حذفوا من حروف العلة لتشابهها في خفائها اياها ولم يكن في كلامهم اسم متمكن على حرفين ثانيهما واو فأبدلت منها الميم (لاتحاد مخرجهما و) الميم أبدلت (من اللام) أيضا جوازا غير مطرد (نحو قول النبي عليه السلام ليس من امبر امصيام في امسفر) أي ليس من البر الصيام في السفر وروى ان النمر بن تولب سأل النبي عليه السلام فقال أمن امبر امصيام في امسفر أي أمن البر الصيام في السفر فأجاب النبي عليه السلام بهذا القول قيل انه لم يرو عن النبي عليه السلام غير هذا الحديث ومن كمال الفصاحة اخراج الجواب على ما وقع في السؤال البر الطاعة فأبدلت الميم من لام التعريف في الموضعين (لقربهما) أي الميم واللام (في المجهورية) وابدال الميم من لام التعريف لغة حمير ونمر من طي (و) الميم أبدلت (من النون الساكنة) أيضا جوازا غير مطرد (نحو عمبر) أصله عنبر (ومن المتحركة) أيضا كذا في قول الشاعر * ياهال ذات المنطق التمتام * (نحو وكفك المخضب البنام) هال مرخم هالة وهي اسم امرأة والتمتام الذي في كلامه تمتمة وهو الذي يتردد في التاء والمخضب مشددا مبالغة والبنام البنان فأبدلت الميم من النون (لقربهما في المجهورية

اذا ما عد أربعة فسال * فزوجك خامس وأبوك سادى

أصله سادس الفسال جمع فسل بفتح الفاء وسكون السين وهو الرجل الخسيس يعني اذا عد أربعة من أراذل القوم فزوجك خامسها وأبوك سادسها (ومن الثاء) أبدلت جوازا غير مطرد (نحو الثالى) في قوله

قدمر يومان وهذا الثالى * وأنت بالهجران لا تبالى

أصله الثالث يعني مضى يومان وهذا اليوم الثالث وأنت لا تبالي ولا تكترث بالفراق (لكسرة ما قبلهن) أي الياء والسين والثاء (الواو وأبدلت من الالف وجوبا مطردا نحو ضوارب) أي فيما وقع الالف قبل الالف التكسير فانه جمع ضارب فلما زيد الالف بعد الالف اسم الفاعل للتكسير اجتمع الالفان فأبدلت الواو من الاولى (لقربهما في العلية واجتماع الساكنين) وعدم امكان حذف أحدهما للالتباس بالواحد كما مر في أواصل (و) أبدلت الواو (من الياء وجوبا مطردا نحو موقن) أي اذا كانت الياء ساكنة وما قبلها مضموما أصله ميقن (لضمة ما قبلها) واستدعاء الضمة الواو ولم يوجد قوله وجوبا مطردا ههنا في أكثر النسخ مع وجوب ذكره ولعله سقط سهوا من كاتب فانتشر نسخ ذلك الكاتب (و) أبدلت الواو (من الهمزة جوازا مطردا نحو لوم) أي فيما كان الهمزة ساكنة وما قبلها مضموما أصله لؤم (كما مر) من أن حركة الساكنة لينة وما قبلها مستدع (الميم أبدلت من الواو) جوازا غير مطرد (نحو فم) أي أبدلت الميم من الواو في فم وحده اذ لم يقع في كلامهم مثله فيلحق به وليس مثله الاذ ولم يقع الا مضافا فاستغنى عن ابدال الواو ميما وأصل فم فوه بدليل أفواه حذفت الهاء منه على غير القياس لخفائها وكثرة استعماله ثم قلبت الواو ميما (لاتحاد مخرجهما) الكلي أو لقرب مخرجهما الجزئي فكأنهما متحدان مخرجا جزئيا لانه لو لم تقلب ميما وجب ان تقلب ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها وان يحذف لالتقاء الساكنين التنوين والالف فيلزم أن يصير الاسم المتمكن على حرف واحد وهو غير موجود في كلامهم وانما عد من الجائز حيث سكت من التقييد مع انه لازم لان لزوم قلب الواو ميما انما حصل من حذف الهاء وليس لحذفه سبب موجب بل هو على خلاف القياس لكثرة الاستعمال فيكون جائزا لا واجبا (و) الميم أبدلت أيضا (من اللام) جوازا غير مطرد أي من لام التعريف (نحو قوله عليه السلام ليس من امبر امصيام في امسفر) بدليل كثرة استعمال اللام في التعريف أي ليس من البر الصيام في السفر اذا تضرر الصائم (لقربهما) أي لمناسبة الميم واللام (في المجهورية و) أبدلت الميم (من النون الساكنة) جوازا غير مطرد (نحو عمبر) أصله عنبر وقد مر البحث عنه في آخر فصل الملحق (و) أبدلت الميم (من) النون (المتحركة) جوازا غير مطرد (نحو) البنام في قوله

ياهال ذات المنطق التمتام * وكفك المخضب البنام

أصله البنان هال منادى مرخم أصله هالة اسم امرأة التمتام الذي يكثر التاء في كلامه والواو في وكفك للقسم على سبيل الاستعطاف وليس بقسم على الحقيقة المخضب من الخضاب صفة كفك ومضاف الى البنام البنان أطراف الاصابع وقوله (لقربهما) أي الميم والنون (في المجهورية) تعليل لابدال الميم من النون الساكنة والمتحركة

و) الميم أبدلت (من الباء) بنقطة من تحت جوازا غير مطرد أيضا (نحو ما زلت راتما) أصله راتبا فأبدلت الميم من الباء (لاتحاد مخرجهما) يقال رتب يرتب رتوبا أي ثبت وانتصب فاتما (الصاد أبدلت من السين) جوازا غير مطرد اعلم أن الصاد تبدل من السين التي بعدها غين أو خاء معجمتين أو قاف أو طاء مهملة على سبيل الجواز ولا يمنع توسط حرف أو حرفين بينهما وبين السين وذلك (نحو أصبغ) أصله أسبغ أي أتم فأبدل الصاد من السين وصلخ والأصل سلخ تقول سلخت جلد الشاة إذا نزعته وصقر وأصله سقر وهو اسم من أسماء النار والنخل باصقات والأصل باسقات أي طوال وصراط أصله سراط والذي سوغ هذا الإبدال شدة استعلاء ما ذكر من الحروف الأربعة مع أن السين حرف مهموس بينهما منافرة فأبدلت صادا (لقرب مخرجهما) أي مخرج السين والصاد وليوافق ما بعدها من الحروف المذكورة في الاستعلاء فيتجانس الصوت (الألف أبدلت من أختيها) وهما الواو والياء (وجوبا مطردا) إذا تحركتا وانفتح ما قبلهما كما مر (نحو قال) أصله قول (وباع) أصله بيع فأبدل الألف منهما لتحركهما وانفتاح ما قبلهما (و) الألف أبدلت (من الهمزة) أيضا (جوازا مطردا نحو راس لما مر) في باب المهموز من أن الهمزة إذا كانت ساكنة وما قبلها متحركا تبدل بحرف يناسب حركة ما قبلها للين عريكة الساكن واستدعاء ما قبلها (اللام أبدلت من النون) جوازا غير مطرد (نحو أصيلال) أصله أصيلان بوزن فعيلان بضم الفاء وفتح العين فأبدلت اللام من النون (ومن الضاد) المعجمة جوازا غير مطرد (نحو الطجع) أصله اضطجع فأبدلت اللام من الضاد (لاتحادهن) أي اللام والنون والضاد (في المجهورية الزاي أبدلت من السين) جوازا غير مطرد (نحو يزدل) أصله يسدل وسدل الثوب أرخاه اعلم أن الزاي تبدل من السين والصاد أيضا بشرطين أحدهما أن تكون ساكنة بنفسها والآخر أن يقع بعدها دال مهملة والذي يسوغ إبدال السين زايا عند وجود هذين الشرطين أن الدال حرف مجهور والسين حرف مهموس وبينهما منافرة فنقلوا السين إلى الزاي ليوافق السين المخرج والدال في الجهر فيتجانس الصوت ويسهل الكلمة على اللسان (و) الزاي أبدلت (من الصاد) جوازا غير مطرد (نحو قول الحاتم الطائي) بالحاء المهملة وكسر التاء (هكذا فزدي أنه) أصله فصدي أنا فقوله أنه تأكيد لياء المتكلم في فزدي حكي أنه كان مشهورا بالكرم فلما أسر وأقام في الأسر برهة من الزمان فبينما هو ذات ليلة على باب الخباء مقيدا إذ طرق صاحب الخباء ضيف فرحب به وأنزله وأمر بعض خدمه أن يأتي بما تهيأ بعيرا لنحره لأجل الضيف فلما أتى حاتم بالبعير نحره فلامه الخدم وقالوا أمرناك بفصده فكيف أقدمت على نحره فقال هكذا فزدي أنه فقال الضيف لصاحب الخباء من هذا الأسير فقال هو حاتم الطائي فاستوهبه منه فوهبه إياه ثم أطلقه (الطاء أبدلت من التاء وجوبا مطردا في) باب (الافتعال) كما مر من أن تاء الافتعال إذا وقعت بعد أحد الحروف الأربعة التي هي الحروف المطبقة المستعلية وهي الصاد والضاد والطاء والظاء يقلب وجوبا طاء مهملة لما بين حروف الإطباق وبين التاء من التضاد والتنافر وجمع المتضادين ثقيل فطلبوا حرفا من مخرج التاء ليوافق التاء في المخرج ويوافق الحروف المطبقة في الإطباق ليسهل النطق بها وهو الطاء نحو اصطبر أصله اصتبر و(اضطرب) أصله اضترب ونحو اطلب أصله اطتلب ونحو اظلم أصله اظتلم (و) كذا الدال في

والمتحركة معا (و) أبدلت الميم (من الباء) جوازا غير مطرد (نحو) قولهم (ما زلت راتما) على هذا أي راتبا بمعنى ثابتا (لاتحاد مخرجهما) ولاتحادهما في المجهورية (الصاد أبدلت) جوازا مطردا (من السين نحو أصبغ) أصله أسبغ أي أتم (لقرب مخرجهما) واتحادهما في الصفير (الألف أبدلت من أختيها) أي الواو والياء (وجوبا مطردا نحو قال وباع) أي فيما إذا تحركتا وانفتح ما قبلهما أصلهما قول وبيع كما مر (و) أبدلت الألف (من الهمزة جوازا مطردا نحو راس) أي فيما إذا كانت الهمزة ساكنة وما قبلها مفتوحا أصله رأس (كما مر) في المهموز من أن الهمزة إذا كانت ساكنة وما قبلها مفتوحا جعلت ألفا للين عريكة الساكن واستدعاء ما قبلها (اللام أبدلت من النون) جوازا غير مطرد (نحو أصيلال) في قوله

وقفت فيها أصيلالا أسائلها * أعيت جوابا وما بالربع من أحد

المعنى وقفت بدار الحبيبة أحيانا وسألتها عن الحبيبة فعجزت عن الجواب وما بها أحد يجيبني أصله أصيلان تصغير أصلان وهو جمع أصيل كبعير وبعران والأصيل هو الوقت بعد العصر إلى المغرب صغر أصلان فقيل أصيلان ثم أبدل من النون لام فقيل أصيلال (وأبدلت من الضاد أيضا) جوازا غير مطرد (نحو الطجع) في قوله

لما رأى أن لا دعه ولا شبع * مال إلى أرطاة حقف فالطجع

رأى أي الذئب الدعة سعة العيش الحقف الرمل المجتمع أصله اضطجع (لاتحادهن) أي اللام والنون والضاد (في المجهورية الزاي أبدلت من السين) جوازا غير مطرد (نحو يزدل) أصله يسدل بضم العين والسدل الإرخاء لاتحاد مخرجهما وقربهما في الهمس ولما كان السين حرفا مهموسا والدال حرفا مجهورا كرهوا الخروج من حرف إلى حرف ينافيه فقرب أحدهما من الآخر بأن أبدلوا من السين زايا لأنها من مخرجها وأختها في الصفير وتوافق الدال في الجهر فيتجانس الصوتان (و) أبدلت (من الصاد) أيضا جوازا غير مطرد (نحو قول حاتم) الطائي حين أسر في عنزة فأمرته أم المنزل أن يفصد ناقة لها فقام حاتم إلى الناقة فنحرها فلامته على ذلك فقال حاتم (هكذا فزدي أنه) أي هكذا فصد الكرام أصله فصدي وأنا تأكيد لياء الإضافة والهاء فيه للوقف لقرب مخرجهما واتحادهما في الصفير ولم يذكره المصنف اكتفاء بما ذكره في

(فحصط) أصله فحصت على صيغة المتكلم قوله (لقرب مخرجيهما) أى مخرج التاء والطاء اشارة الى ما ذكرناه (والموضع الذى لم يقيد) الابدال (فيه) بشئ من الوجوب المطرد والجواز المطرد (من الصور المذكورة) من أول بحث الابدال الى ههنا (يكون) الابدال فيه (جائزا غير مطرد) أى سماعا لا يقاس عليه الا مثل موقن فان ابدال الواو من الياء فيه واجب مطرد مع انه لم يقيده لما ذكرناه ثمة لا يرد أن يقال فى هذا القول تحكم بطلان الابدال فى مثل موقن واجب مطرد مع انه لم يقيد بشئ (الباب السابع) من الابواب السبعة المذكورة فى الخطبة (فى اللفيف) وهو فى اللغة ما اجتمع من الناس من قبائل شتى ومنه قوله تعالى جئنا بكم لفيفا أى مجتمعين مختلطين ثم نقله أرباب هذا الفن الى هذا المعنى وهو ما فيه حرفا علة لاجتماع الحرفين المعتلين فى ثلاثيه وهذا معنى قوله (يقال له لفيف للف حرفى العلة فيه وهو) أى اللفيف (على ضربين) أحدهما (مفروق و) الآخر (مقرون) وهذا حصر عقلى لان حرفى العلة فى الكلمة الثلاثية اما أن يتوسط بينهما حرف صحيح أولا فان كان الاول يسمى مفروقا لوجود الفارق بينهما وان كان الثانى يسمى مقرونا (المفروق) قدمه لكون فائه حرف علة وهو مقدم على العين وبعضهم قدم المقرون نظرا الى كثرة اعلاله بالنسبة الى المفروق ولكل وجهة والقسمة العقلية تقتضى أن يكون المفروق أربعة أقسام لان حرف العلة اثنان واو وياء وموضعهما اثنان أيضا الفاء واللام والاثنان فى الاثنين أربعة لكن ليس فى كلامهم من هذا النوع ما فاؤه ياء الا يدى بمعنى أنعمت فالفاء فيما عداه واو لا غير واللام لا يكون الا ياء لانه ليس فى كلامهم فعل فاؤه واو ولامه واو فانحصر باستقراء كلامهم فى قسم واحد وهو ما فاؤه واو ولامه ياء لا يجئ الا من ثلاثة أبواب باستقراء كلامهم علم يعلم حسب يحسب ضرب يضرب فالاول مثل وجى يوجى والثانى مثل ولى يلى والثالث (مثل وقى يقى حكم فائهما) أى فاء الماضى والمضارع (كحكم) فاء الماضى والمضارع من (وعد يعد) فكما لا يعل الفاء من المثال الواوى فى الماضى لا يعل فاء اللفيف المفروق فى الماضى أيضا وكما يعل الفاء بالحذف فى المضارع من المثال الواوى اذا كان مكسور العين لوقوعها بين ياء وكسرة يعل الفاء بالحذف أيضا فى المضارع من اللفيف المفروق اذا كان مكسور العين لوقوعها بين ياء وكسرة لان اللفيف المفروق مثال باعتبار الفاء كما يكون ناقصا باعتبار اللام ولهذا قال المصنف (وحكم لاميهما) أى لام الماضى والمضارع (كحكم رمى يرمى) أى كما يعل حرف العلة بقلبها الفا فى الماضى من الناقص اذا كان مفتوح العين لتحركها وانفتاح ما قبلها كذلك يعل حرف العلة بقلبها ألفا فى الماضى من اللفيف اذا كان مفتوح العين لذلك وكما يسكن الياء فى المضارع من الناقص اذا كان مكسور العين لثقل الضمة على الياء كذلك يسكن فى المضارع من اللفيف لثقل الضمة عليها (وكذلك) أى كحكم الماضى والمضارع (حكم اخواتهما) من التثنية والجمع ومن الامر والنهى واسم الفاعل والمفعول والمكان والزمان والآلة (الامر ق) أى الامر من وقى يقى يجئ على حرف واحد المفرد المذكر وذلك لانك قد عرفت أن اللفيف المفروق كالمثال فاء وكالناقص لاما فحذفت الواو من توقى كما حذف من توعد فبقى تقى ثم حذفت حرف المضارعة للامر فحذفت الياء أيضا علامة للجزم كما تحذف من ارم علامة له فلا جرم بقى على حرف واحد وهو القاف المكسورة ولذلك يجب الحاق هاء السكت فى آخره عند الوقف لئلا يكون الابتداء والوقف على حرف واحد وهو [illegible] عليه

ابدال الصاد من السين (الطاء أبدلت من التاء وجوبا مطردا) فى باب افتعل (نحو اصطبر) أصله اصتبر أى فيما كان قبل تاء الافتعال من الحروف المستعلية المطبقة (و) جوازا غير مطرد (فى فحصط) أصله فحصت من باب فتح أى فتشت أى فيما اذا كان قبل تاء الضمير من الحروف المستعلية المطبقة تشبيها لتاء الضمير بتاء الافتعال فى انها كجزء من الفعل ولهذا قال سيبويه وأعرب اللغتين وأجودهما ان لا تقلب لان هذا الضمير لازم كتاء الافتعال فى اللزوم (لقرب مخرجيهما والموضع الذى لم يقيد) الابدال (فيه بالوجوب المطرد والجواز المطرد) قوله (من الصور المذكورة) بيان للموضع الذى لم يقيد أى من ابدال حرف بحرف منذ شرع فى بحث الابدال (يكون) الابدال فى ذلك الغير المقيد (جائزا غير مطرد) كما قررنا فى مواضع

(الباب السابع اللفيف يقال له اللفيف للف) أى اجتماع (حرفى العلة فيه) يقال للمجتمعين من قبائل شتى لفيف فيفهم تعريفه من وجه تسميته (وهو على ضربين) أحدهما (مفروق) وهو ما فرق فيه بين حرفى العلة (و) ثانيهما (مقرون) وهو ما قرن فيه بين حرفى العلة بان لا يدخل بينهما حرف آخر لم يعرفهما الا فهم اسميهما من اللف المعبر عنه وقدم المفروق لتقدم الفاء على العين ولانهما اذا اجتمعا تقوى أحدهما بالآخر فيه فلبان على الحرف الصحيح فيكون البعد عن الصحيح بخلاف ما اذا تباعدا فهو أقرب الى الصحيح وما هو أقرب الى الصحيح فهو أحق بالتقديم اللفيف (المفروق فى مثل وقى يقى وحكم فائهما كحكم فاء وعد يعد) أى حكم فاء وقى كحكم فاء وعد وحكم فاء يقى كحكم فاء يعد وحكم فاء وعد يعد قد مر فى المثال (وحكم لاميهما كحكم لام رمى يرمى) وحكم لاميهما قد مضى فى الناقص أى حكم لام اللفيف المفروق كحكم لام المعتل اللام اذ هو مما يصدق عليه المعتل اللام (وكذلك) أى مثل وقى يقى فاء ولاما (حكم أخواتهما) من الفاعل والمفعول وغيرهما فاء ولاما مثلا حكم فاء واق وموقى فى حكم فاء واعد وموعود وحكم لاميهما كحكم لام رام ومرمى وعلى هذا (الامر) منهما (ق) أصله اوقى على وزن اضرب واعلاله كاعلال أخواته وأتقن قواعد بابى المثال

والناقص

(فياقوا اقي فياقين وتقول) في الامر (بنون التأكيد) المثقلة (قين) بفتح الياء (قيان قن) بضم القاف وحذف الواو (قن) بكسر القاف وحذف الياء (قيان قينان و) تقول (بالخفيفة قين قن) بضم القاف (قن) بكسر القاف اسم (الفاعل واق) أصله واقي فاعل كاعلال رام واقيان واقون واقية واقيتان واقيات وأواق (و) اسم (المفعول موقي) بكسر القاف وتشديد الياء أصله موقوي فاجتمع الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء فادغمت ثم كسرت القاف لاجل الياء كما في مرمي موقيان موقيون موقية موقيتان موقيات ومواق (و) اسم (الموضع موقى) بفتح القاف أصله موقي بتنوين الياء فاعل كاعلال مرمى وانما فتحوا العين في الموضع من اللفيف سواء كان عين مضارعه مفتوحا أو مكسورا أو مضموما كما في الناقص ولم يكسروها كما في المثال مع ان اللفيف كالمثال فاء كما يكون كالناقص لاما لخفة الفتحة بالنسبة الى الكسرة (والآلة ميقى) أصله موقي بكسر الميم وبتنوين الياء فقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها كما في ميزان ثم اعل كاعلال مرمى (والمجهول وقي يوقى) الى آخرهما ولما زالت الكسرة من عين المضارع أعيدت الواو المحذوفة كما في مجهول المثال مثل يوعد (اللفيف المقرون) وهو الذي لا يتوسط بين حرفي العلة حرف صحيح بل هما مقرونان ولذلك سمي لفيفا مقرونا والقسمة العقلية تقتضي أن يكون هذا النوع أربعة أقسام لما مر في المفروق لكن لم يجئ ما يكون عينه ولامه ياء فبقي ثلاثة أقسام ولا يجيء اللفيف المقرون بالاستقراء الا من علم يعلم نحو قوي يقوى وضرب يضرب (نحو طوى يطوي الخ) لكنهم التزموا فيما يكون الحرفان فيه واوين كسر العين فقلبوا فيه الواو الاخيرة ياء دفعا للثقل نحو قوي أصله قوو وانما جاء في هذا النوع يفعل بالكسر حال كون العين واوا لان التغير في هذا الباب باللام ولهذا لا يعل العين (وحكمهما) أي حكم طوى يطوي (كحكم الناقص) في الاعلال عند وجود موجبه والتصحيح عند انتفائه (ولا يعل عينهما) أي الماضي والمضارع (لما مر في باب الاجوف) من انه لا يعل طوى عينه بعد اعلال لامه لكونه محل التغيير حتى لا يجتمع فيه اعلالان (الامر اطو اطويا اطووا والطوي اطويا اطوين وتقول) في الامر (بنون التأكيد المشددة اطوين) بفتح الياء (اطويان اطون) بضم الواو وحذف واو الضمير (اطون) بكسر الواو وحذف الياء (اطويان اطوينان و) الامر بنون (الخفيفة اطوين) بفتح الياء (اطون) بضم الواو وحذف الضمير (اطون) بكسر الواو وحذف الياء (وتقول في الامر بنون التأكيد) المشددة (من روى) الماء (يروى) روى بوزن رضا وريا أيضا بكسر الراء وفتحها وهو من الباب الرابع واذا بنيت من الباب الثاني يكون من روى الحديث يروي به رواية وقد ذكرناه في الخطبة (ارو ين) بفتح الياء (ارو يان اروون) بضم الواو الثانية وفتح الاولى (ارو ين) بكسر الياء (ارو يان ارو ينان و بالخفيفة ارو ين) بفتح الياء (اروون) بضم الواو الثاني وفتح الاول (ارو ين) بكسر الياء (واذا أردت ان تعرف أحكام) ما قبل (نوني التأكيد) مشددة كانت أو مخففة من الحذف والاثبات والاعادة ومن الفتح والكسر والضم (في الناقص) واويا كان أو يائيا (واللفيف) أيضا مفروقا كان أو مقرونا (فانظر الى حروف العلة) التي قبل نون التأكيد (ان كانت أصلية) بان كانت لام الكلمة (محذوفة) علامة للجزم (ترد) ذلك الحرف المحذوف عند اتصال نون التأكيد بها (في الواحد لان حذفها كان للسكون) أي ليكون آخر الامر ساكنا اذ الحرف الاخير من الناقص كحركة الحرف الاخير من الصحيح فيكون اسكان الناقص بحذف الحرف الاخير كما يكون اسكان الصحيح بحذف حركة الحرف الاخير (وهو) أي السكون (انعدم بدخول النون) المؤكد لوجوب تحريك ما قبل النون في الصحيح لئلا يجتمع ساكنان الحرف الاخير وأولى نوني التأكيد فتقول اضربن بتحريك الباء وكان كأنه ردت الحركة المحذوفة لاجل السكون فوجب رد ما حذف لاجل السكون في الناقص واللفيف أيضا ثم لما ردت تلك المحذوفة فوجب تحريكها لئلا يجتمع ساكنان (وتفتح) تلك الحروف المردودة (لخفة الفتحة نحو اطوين) بفتح الياء المحذوفة للسكون المردودة عند دخول النون (واغزون) بفتح الواو أيضا

والناقص (فياقوا اقي فياقين وتقول بنون التأكيد) الثقيلة (قين قيان قن قن قيان قينان و بالخفيفة قين قن قن (الفاعل واق) أصله واقي اعلاله كاعلال رام واعلاله من (المفعول موقي) حاله في الاصل والاعلال كحال مرمي (الموضع موقى) كمرمى (الآلة ميقى) أصله موقى أصل فاؤه كفاء ميعد ولامه كلام مرمى (المجهول وقي يوقى) كرمي يرمى (اللفيف المقرون نحو طوى يطوي الى آخره وحكمهما) لانهما (كحكم الناقص) لانهما ناقصان من حيث اللام (ولا يعل عينهما كما مر في باب الاجوف) من لزوم اجتماع الاعلالين (الامر اطو اطويا اطووا اطوي اطويا اطوين) كارم ارميا ارموا ارمي ارميا ارمين (وتقول بنون التأكيد الثقيلة (اطوين اطويان اطون اطون اطويان اطوينان و) تقول (بالخفيفة اطوين اطون اطون وتقول في الامر من روى يروى) من باب علم من الري وهو ضد العطش لا من الرواية من باب ضرب لئلا يتكرر المثال (ارو ارويا ارووا اروي ارويا ارو ين الثقيلة ارو ين ارو يان ارون ارون ارو يان ارو ينان و) تقول (بالخفيفة ارو ين ارون ارون واذا أردت أن تعرف أحكام نون التأكيد في الناقص واللفيف) وانما خصهما لكون أحكام اتصال النونين بغيرهما ظاهرا (فانظر الى حروف العلة التي في آخر الكلمة (ان كانت أصلية) أي من نفس الكلمة (محذوفة في الواحد ترد) تلك الحروف المحذوفة (لان حذفها كان للسكون وهو انعدم بدخول النون) لان بدخول النون يبنى على الفتح للتركيب ولا سكون مع البناء على الفتح (وتفتح) تلك المردودة (لخفة الفتحة) عليها (نحو) الياء في (اطوين و) الواو في (اغزون

(واروين) بضم الياء أيضا (كما) ترد المحذوف من الواحد وتفتح (في اطويا واغزوا) وارويا أي في التثنية هذا اذا كانت حرف العلة التي قبل نون التأكيد أصلية (وان كانت ضمير الفاعل الى ماقبلها) أي ماقبل حرف العلة التي هي ضمير (فان كان ماقبلها مفتوحا تحرك) ذلك الحرف الذي هو الضمير بحركة من جنس نفسها (لطرو حركتها) حينئذ لانها انما هي لاجتماع الساكنين (وخفة) حركة (ماقبلها) وهي الفتحة (نحو اروون) بضم الواو الثاني الذي هو ضمير جماعة المذكور وفتح الواو الاول الذي هو عين الكلمة (واروين) بكسر الياء التي هي ضمير الواحدة وفتح الواو (كما) حركت واو الضمير بحركة من جنسها (في قوله تعالى ولا تنسوا الفضل بينكم) لطرو الحركة عليها لانها لاجتماع الساكنين وخفة فتحة ماقبلها (وان كان) ماقبلها (غير مفتوح) بان كان مكسورا أو مضموما (تحذف) حرف العلة التي هي الضمير لالتقاء الساكنين ولا تحرك وان كانت الحركة عارضة (لعدم الخفة فيما قبلها) لانه ليس بمفتوح مع ان الحركة التي قبلها ثقيلة عليها كضمة الواو في (نحو اطون) لجماعة المذكور (و) ككسرته في (اطون) الواحدة وكضم الميم في ارمن لجماعة المذكور وككسرته في ارمن الواحدة المخاطبة (كما في اغزوا القوم) يعني يحذف حرف العلة التي هي الضمير بدخول نون التأكيد لا لالتقاء الساكنين كما يحذف عند الاتصال الى ساكن آخر غير نون التأكيد لالتقاء الساكنين لكن في اللفظ لا في الكتابة والفرق ما مر من ان نون التأكيد في حكم داخل الكلمة فيكون الكلمة معها مبنية كالمركب بخلاف المفعول فانه فضلة في الكلام (و) كذا الحال في (يا امرأة اغزي القوم) لكن المثال الاول نظير اطون بضم الواو والثاني نظير اطون بالكسر اسم (الفاعل) من طوى (طاو) طاويان طاوون طاوية طاويتان طاويات وطاو أصله طاوي فاعل كاعلال رام (ولا يعل واوه) الذي هو عينه (كما) لا يعل الواو اعلال (في طوى) لئلا يجتمع اعلالان (وتقول) في الصفة المشبهة (من الري) بالكسر والفتح كما مر وانما قلنا في الصفة المشبهة ولم يقل في اسم الفاعل لان الري من افعال الطبيعة فلم يجئ منه الا الصفة المشبهة التي ابنيت على زنة فعله ولذلك أفرده بالذكر ولم يكتف بذكر الفاعل من طوى (ريان ريانان رواء) بكسر الراء (ريا ريان رواء أيضا) أي كجمع المذكر يعني يستوي الجمعان في اللفظ على وزن عطشان عطشانان عطاش عطشى عطشيان عطاش (ولا يجعل واوهما) أي واو الجمعين وهو رواء (ياء كما) يجعل واو الجمع لكسرة ماقبلها ياء (في سياط حتى لا يجتمع الاعلالان) أحدهما (قلب الواو التي هي عين الفعل ياء) فرضا (و) ثانيهما (قلب الياء التي هي لام الفعل همزة) لوقوعها بعد ألف زائدة التكسير فان قلت قد مر ان الاعلالين انما لا يجوز اذا لم يكن بينهما حرف أما اذا توسط جاز كما في يقي أصله يوقي أعل الواو بالحذف والياء بالاسكان لتوسط القاف

و) الياء في (ارمين كما) ترد المحذوف وتفتح (في) التثنية (نحو اطويا واغزوا وارويا) يعني اذا لم يكن النونان مع ضمير بارز كانتا كالكلمة المتصلة مثل ألف التثنية فكما ان الفعل المعتل اللام المحذوف لامه لاجل السكون اذا التقى بكلمة متصلة به كألف التثنية عادت اللام وفتحت لانعدام موجب السقوط وهو كونه في الآخر وخفة الفتحة كذلك نونا التأكيد اذا لم يكونا مع ضمير بارز كانتا متصلتين بالفعل اذ لا حاجز حينئذ من اتصالهما به فيصيران بمنزلة جزئه كألف التثنية فيرد بسببهما ما يرد بسبب ألف التثنية (وان كان) حروف العلة (ضميرا لفاعل الى ماقبلها فان كان ماقبلها مفتوحا تحرك) تلك الحروف بحركة موافقة لها (لطرو حركتها) بسبب اجتماع الساكنين أحدهما حرف العلة والآخر أولى نوني التأكيد (وخفة حركة ماقبلها) بسبب خفة حركتها وهي الفتحة (نحو اروون) بضم واو الضمير (واروين) بكسر ياء الضمير (كما) حركت واو الضمير بحركة موافقة لها (في قوله تعالى ولا تنسوا الفضل بينكم) وحركت ياء الضمير بحركة موافقة لها في قولك يا هند لم ترى القوم (وان كان) ماقبل حرف العلة (غير مفتوح) سواء كان مضموما أو مكسورا (يحذف) حرف العلة (وان كان) ضميرا (لعدم الخفة فيما قبلها نحو اطون) بضم العين أصله اطوون حذفت واو الجمع لاجتماع الساكنين وضمة ماقبلها (واطون) بكسرها أصله اطوين حذفت ياء الضمير لالتقاء الساكنين مع كسرة ماقبلها (كما) حذفت واو الضمير في اللفظ دون الخط لئلا يلتبس بالواحد (في اغزوا القوم و) كذلك (في يا امرأة اغزي القوم) يعني اذا كان حرف العلة ضميرا يكون النونان كالكلمة المنفصلة فكما أن الفعل المعتل اللام اذا اتصل بالكلمة المنفصلة يتحرك الضمير بحركة مناسبة لذلك الضمير اذا كان ماقبله مفتوحا ويحذف اذا كان ماقبله غير مفتوح فكذلك اذا اتصل بالنونين يعني اذا كان ماقبل الضمير مفتوحا يتحرك الضمير بحركة مناسبة له واذا كان غير مفتوح يحذف لان تخلل الضمير يمنعهما من اتصالهما بالفعل (الفاعل) من طوى يطوي (طاو) أصله طاوي أعل كاعلال رام (ولا يعل واوه) أي عينه (كما) لم يعل (في طوى وتقول) في اسم الفاعل (من الري ريان) للمفرد المذكر (ريانان) للتثنية أصله رويان (رواء) لجمعه أصله رواي قلبت الياء همزة لوقوعها طرفا بعد ألف زائدة (ريا) للمفرد المؤنث (ريان) لتثنيتها قلبت ألف التأنيث ياء لاجتماع الالفين وعدم امكان حذف احداهما للالتباس بالمفرد (رواء) لجمعها (أيضا) أي كجمع المذكر اكتفى في الجمعين بصيغة واحدة لقلة استعماله فلم يبال بالالتباس مع الاكتفاء بالقرائن (ولم يجعل واوهما) أي الجمعين (ياء كما) يجعل الواو ياء (في سياط حتى لا يجتمع الاعلالان) أحدهما (قلب الواو التي هي عين الفعل ياء و) ثانيهما (قلب الياء التي هي لام الفعل همزة) كما ذكرنا وهذا القلب أيضا

إعلال فى اصطلاحهم الا ترى الى قول الزمخشرى فى المفصل وأما قولهم رواصح سكونهم الحريات التلاثم الثلاث يجمعوا بين الاعلالين قلب الواو التى هى عين ياء وقلب الياء التى هى لام همزة والمقول فيه وصح آخر منه واعلال اسم الفاعل من نحو قال وباع أن تقلب عينه همزة والى قول ابن الحاجب وصح رواء جمع ريا كراهة اعلالين وهذا الاطلاق فى كلامهم أكثر من ان يحصى وأما قولهم الاعلال تغيير حرف العلة للتخفيف فلا ينافيه لان فى اجتماع حروف العلة فى روى مع كون الياء عرضة لتوارد الحركات من الثقل المحسوس ما ليس فى الهمزة ولهذا أطلقوا الاعلال على قلب الالف همزة فى قائل مع غاية الخفة فى الالف لان اجتماع الالفين أثقل من الهمزة واعلم أن اجتماع الاعلالين انما لا يجوز اذا كانا من جنس واحد وكانا متواليين بحيث لا يكون بينهما فاصل ولم يكونا فى محل واحد فخرج بالقيد الاول نحو يقال وبالثانى نحو قمو وبالثالث نحو يدعى أصله يدعو قلبت الواو ياء ثم الياء ألفا واعتمدوا فى ترك هذه القيود على لفظ الاجتماع وعلى لفظ الاعلالين فانه حكم ليس بتعريف فلا يكون قولهم اجتماع الاعلالين ممتنع كلاما من غير روية (وتقول فى تثنية المؤنث فى حالتى النصب والخفض) أى الجر (ربيين) بأربع ياآت الاولى منقلبة عن العين التى هى الواو والثانية اللام والثالثة منقلبة عن ألف التأنيث والرابعة علامة النصب والجر وأدغمت الاولى فى الثانية (مثل عطشيين) فى تثنية عطشى (واذا أضفته) أى تثنية المؤنث (فى حالة النصب) أى ربيين (الى ياء المتكلم قلت رأيت ربييى بخمس ياآت) الياء (الاولى منقلبة عن الواو التى هى عين الفعل والثانية لام الفعل والثالثة منقلبة عن ألف التأنيث والرابعة علامة النصب والخامسة ياء الاضافة) أى ياء المتكلم أدغمت الاولى فى الثانية المفتوحة والرابعة فى الخامسة المفتوحة والثالثة مخففة مفتوحة (المفعول مطوى) أصله مطووى أعل كاعلال مرمى (الموضع مطوى) أصله مطوى أعل كاعلال مرمى (الآلة مطوى) أصله مطوى أعل كاعلال مرمى (المجهول طوى يطوى الخ) أصله يطوى أعل كاعلال يرمى (وحكم لام هذه الاشياء) أى الفاعل والمفعول والموضع والآلة ومجهول الماضى ومجهول المضارع من اللفيف المقرون (كحكم لام الناقص) كما أشرنا اليه (وحكم عينهن كحكم عين طوى يطوى) فى عدم الاعلال فى الكلمة التى (اجتمع فيها اعلالان بتقدير اعلالها) أى اعلال عين تلك الكلمة كطاوو وطوى ويطوى (و) فى الكلمة (التى لم يجتمع فيها الاعلالان يكون حكمها) أى حكم العين (أيضا) كالتى اجتمع فيها اعلالان (حكم عين طوى) فى عدم الاعلال للمتابعة (نحو طويا) فانه لو أعل عين طويا لم يلزم اجتماع الاعلالين الا أنه لا يعل تبعا لطوى (وطاويات وطوى) بمجهول طوى فانه لو أعل الواو فيهما بقلبها ألفا أو باسكانها لثقل الكسرة عليها ولم يلزم اجتماع الاعلالين الا أنه لم يعل حملا على طوى

حمدا لمن صرف الامور على مقادير حكمته الباهره وأبدع الاشياء على غير مثال ففى كل ذرة له فيها أسرار زاهره وصلاة وسلاما على سيدنا محمد المبعوث رحمة للعالمين وعلى آله وصحبه ومن اقتفى آثاره الى يوم الدين (أما بعد) فقد تم بحمده تعالى طبع شرح مراح الارواح فى الصرف للعلامه الفاضل الشيخ أحمد المعروف بديكنقوز وعلى هامشه بشرح الاستاذ الفهامه والامام العلامه شمس الدين أحمد بن سليمان المشهور بابن كمال باشا رحمة الله على الجميع وأسكنهم من مقر رحمته المكان الرفيع

وذلك بالمطبعة الميمنيه بمصر المحروسة المحميه بجوار سيدى أحمد الدردير قريبا
من الجامع الازهر المنير ادارة المفتقر لعفو ربه القدير أحمد البابى
الحلبى ذى العجز والتقصير وذلك فى شهر القعده سنة
١٣٠٩ هجريه على صاحبها أفضل
الصلاة وأتم التحيه

بينهما قلبت الالف واسطة كلا واسطة للزوم سكونها ولانها ليست أصلية والواسطة المعتبرة هى الاصلية (وتقول فى تثنية المؤنث فى حالة النصب والخفض) أى الجر (ربيين) بأربع ياآت وهو (مثل عطشيين) فى الوزن لانه بياءين (واذا أضفته) فى النصب أو الجر (الى ياء المتكلم قلت) رأيت (ربيى) ومررت بربيى (بخمس ياآت الاولى منقلبة عن الواو التى هى عين الفعل والثانية لام الفعل والثالثة منقلبة عن ألف التأنيث والرابعة علامة النصب) أو الجر وهذه الاربعة هى أربعة فى ربيين بترك الاضافة (والخامسة ياء الاضافة و) اسم (المفعول مطوى) مطويان مطويون مطوية مطويتان مطويات (و) اسم (الموضع مطوى) بالفتح (و) اسم (الآلة مطوى) بالكسر (المجهول طوى يطوى الى آخرهما) (وحكم لام هذه الاشياء كحكم) لام (الناقص) فى الاعلال (وحكم عينهن كحكم) عين (طوى) المعلوم فى عدم الاعلال (فى الكلمة (التى اجتمع فيها اعلالان بتقدير اعلالها) أى اعلال عينهن (و) أما (فى الكلمة التى لم يجتمع فيها الاعلالان) بتقدير اعلال العين (فقد يكون حكمها أيضا) أى كالتى اجتمع فيها اعلالان (كحكم) عين (طوى) فى عدم الاعلال وان لم يجتمع اعلالان بتقدير الاعلال (للمتابعة لطوى) ونظيره انه لا يعل قواما تبعا لقاوم (نحو طويا) المعلوم وطويا المجهول (وطاويات) وكذا راويات

(فهرست شرح المراح للامام أحمد المعروف بديكنقوز الموضوع بالصلب وشرح الامام شمس الدين أحمد بن سليمان المشهور بابن كمال باشا الموضوع بالهامش وقد جعل لهما فهرست واحد حيث اتفقا فى نمرة الصحيفة)

صحيفة

٢ خطبة الكتاب
٦ الباب الاول فى بيان بناء الصحيح
٢٣ فصل فى بيان أمثلة الماضى
٣٢ فصل وتدخل المضمرات فى الماضى واخواته
٤٢ فصل فى المستقبل
٤٩ فصل فى الامر والنهى
٦١ فصل فى اسم الفاعل
٧٠ فصل فى اسم المفعول
٧١ فصل فى اسمى الزمان والمكان
٧٤ فصل فى اسم الآلة
٧٦ الباب الثانى فى المضاعف
٩٣ الباب الثالث فى المهموز
١٠٨ الباب الرابع فى المعتل
١١٢ الباب الخامس فى الاجوف
١٢٩ الباب السادس فى الناقص
١٤٤ الباب السابع فى اللفيف

(تمت)